

لِجَمْعِ الْجَامِعِينَ

فَتْحُ الْبَارِئِ

بِشَرْحِ صَحِيحِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ
الْبُخَارِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ قَاضِي الْقَضَاةِ الْخَافِظِ
أَبِي الْفَضْلِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ
مُحَمَّدَ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ الشَّافِعِيِّ
نَزِيلِ الْقَاهِرَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ

النِّزَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٍ

بِمَدِينَةِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ بِمِصْرَ
سَنَةِ ١٢٤٨ هَجْرِيَّةً

الْمَطْبَعَةُ الْمَمْنُونِيَّةُ لِصَاحِبَيْهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٍ

الطَبْعَةُ الثَّانِيَّةُ سَنَةِ ١٢٤٩ هَجْرِيَّةً

وَلَرَّ

لَا حَيَاءَ وَاللَّارِئُ الْعَرَبِيُّ

بِرُوحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ بَابُ فَضْلِ الزَّرْعِ وَالْفَرَسِ إِذَا أُكِلَ مِنْهُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا **حَدَّثَنَا** قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فِيمَا كُلُّ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْعَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ وَقَالَ مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب المزارعة)

* (باب فضل الزرع والفرس إذا أكل منه وقول الله تعالى أفرايتم ما تحرثون الآية) كذا للنسفي والكشميهني إلا أنهما أخرجا البسملة وزادا النسفي باب ما جاء في الحرث والمزارعة وفضل الزرع إلى آخره وعليه شرح ابن بطال ومثله للأصيلي وكرهية إلا أنهما حذفوا لفظ كتاب المزارعة وللمستمل كتاب الحرث وقدم الحموي البسملة وقال في الحرث بدل كتب الحرث ولا شك أن الآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به والحديث يدل على فضله بالقيود الذي ذكره المصنف وقال ابن المنير أشار البخاري إلى إباحة الزرع وإن من نهى عنه كما ورد عن عمر فحمله ما إذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الأمور المطلوبة وعلى ذلك يحمل حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها بعد أبواب (قوله حدثنا قتيبة الخ) أخرج هذا الحديث عن شيخين حدثه به كل منهما عن أبي عوانة ولم أر في سياقهما اختلافًا وكأنه قصد أنه سمعه من كل منهما وحده فلذلك لم يجمعهما (ما من مسلم) أخرج الكافر لأنه رتب على ذلك كون ما أكل منه يكون له صدقة والمراد بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يختص بالمسلم نعم ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا كما ثبت من حديث أنس عند مسلم وأما من قال أنه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج إلى دليل ولا يعد أن يقع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا وفقد العافية (قوله أو يزرع) أول للتنويع لأن الزرع غير الفرس (قوله وقال مسلم) كذا للنسفي وجماعة ولا يذر ولا يصلي وكرهية وقال لنا مسلم وهو ابن إبراهيم وأبان هو ابن يزيد العطار والبخاري لا يخرج له استشهادا ولم أره في كتابه شيئا موصولا إلا هذا ونظيره عنده حماد بن سلمة فإنه لا يخرج له إلا استشهادا ووقع عنده في الرقاق قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة وهذه الصيغة وهي قال لنا

باب ما يحذر من عواقب الإشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** عبد الله بن سالم **حدثنا** محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة الباهلي قال ورأى سكة وشيئا من آلة الحرب فقال سمعت النبي ﷺ يقول لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل

يستعملها البخاري على ما استقرى من كتابه في الاستشهادات غالبا وربما استعملها في الموقوفات ثم انه ذكر هنا اسنادا بان ولم يسبق متنه لان غرضه منه التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بلفظ ان نبي الله ﷺ رأى نخللا مبعثرا امرأة من الانصار فقال من غرس هذا النخل أمسلم أم كافر فقالوا مسلم قال بنحو حديثهم كذا عند مسلم فأحال به على ما قبله وقد بينه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن مسلم بن ابراهيم وباقيه فقال لا يغرس مسلم غرسا فيا كل منه انسان أو طير أو دابة الا كان له صدقة وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر من طرق منها بلفظ سبع بدل بهيمة وفيها الا كان له صدقة فيها أجر ومنها أم مبشر أو أم معبد على الشك وفي أخرى أم معبد بغير شك وفي أخرى امرأة زيد بن حارثة وهي واحدة لها كنيستان وقيل اسمها خليدة وفي أخرى عن جابر عن أم مبشر جعله من مسندها وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الارض ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه فساد قول من أنكر ذلك من المزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما اذا شغل عن أمر الدين فمنه حديث ابن مسعود مرفوعا لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا الحديث قال القرطبي يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين وحمل حديث الباب على اتخاذها لا لكفاف أو لنفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها وفي رواية لمسلم الا كان له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر مادام الغرس أو الزرع مأكولا منه ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل ملكه الى غيره وظاهر الحديث ان الاجر يحصل لتعاطي الزرع أو الغرس ولو كان ملكه لغيره لانه أضافه الى أم مبشر ثم سألها عن غرسه قال الطيبي نكر مسلما وأوقعه في سياق النفي وزاد من الاستغرافية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكفاية على ان أي مسلم كان حرا أو عبدا مطيعا أو عاصيا يعمل أي عمل من المباح ينفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه اليه ويثاب عليه وفيه جواز نسبة الزرع الى الآدمي وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعا لا يقل أحدكم زرعته ولكن ليقل حرثت ألم تسمع لقول الله تعالى أأنتم ترعونه أم نحن الزارعون ورجاله ثقات الا أن مسلم ابن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان ربما اخطأ وروى عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع واستنبط منه المذهب ان من زرع في أرض غيره كان الزرع للزارع وعليه لرب الارض أجره مثلها وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب البيوع والله الموفق * (قوله باب ما يحذر من عواقب الإشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به) هكذا للاصيلي وكريمة ولا بن شويه أو تجاوز وللنسفي وأبي ذر جاوز والمراد بالحد ما شرع أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا (قوله حدثنا عبد الله بن سالم) هو الحمصي يكنى أبا يوسف وليس له ولا لشيخه في هذا الصحيح غير هذا الحديث والالهاني بفتح الهمزة ورجال الاسناد كلهم شاميون وكلهم حمصيون الا شيخ البخاري (قوله عن أبي أمامة) ورواية أبي نعيم في المستخرج سمعت أبا أمامة (قوله سكة) بكسر الميم هي الحديد التي تحرث بها الارض (قوله الا أدخله الله الذل) في رواية الكشميهني الا دخله الذل وفي رواية أبي نعيم المذكورة الا أدخلوا على أنفسهم ذلا لا يخرج عنهم الى يوم القيامة والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الارض التي تطالبهم بها الولاية وكان العمل في الاراضي أول ما اقتضت على أهل الذمة فكان الصحابة يكرهون تعاطي ذلك قال ابن التين هذا من اخباره ﷺ بالمغيبات لان المشاهد الآن ان أكثر الظلم

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَسْمُ أَبِي أَمَامَةَ صَدَى بْنُ عَجَلَانَ **بَابُ اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ حَدَّثَنَا مُعَاذُ**
ابْنُ ضَمَّةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِرَاطًا إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ قَالَ ابْنُ
سِيرِينَ وَأَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ

انما هو على أهل الحرث وقد اشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي امامة والحديث الماضي في فضل الزرع والفرس وذلك باحد امرين اما ان يحمل ماورد من الذم على طائفة ذلك وعمله ما اذا اشتغل به فتضيع بسببه ما أمر بحفظه واما ان يحمل على ما اذا لم يضيع الا انه جوز الحد فيه والذي يظهر ان كلام أبي امامة محمول على من يصاطي ذلك بنفسه أو امن له عمال يعملون له وأدخل داره الآلة المذكورة لتحفظ لهم فليس مرادوا يمكن الحمل على عمومهم فان الذل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخره ولا سيما اذا كان الطالب من الولاة وعن الداودي هذا لمن يقرب من العدو فانه اذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالفروسية فيتأسد عليه العدو فختم ان يشتغلوا بالفروسية وعلى غيرهم امدادهم بما يحتاجون اليه (قوله قال أبو عبدالله اسم أبي امامة صدى بن عجلان الخ) كذا وقع للمستمل وحده (قلت) وليس لأبي امامة في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاطعمة وله حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع والله أعلم * (قوله باب اقتناء الكلب للحرث) الاقتناء بالثقاف افعال من القنة بالكسر وهي الاتخاذ قال ابن المنير أراد البخاري اباحة الحرث بدليل اباحة اقتناء الكلاب انتهى عن اتخاذها لاجل الحرث فاذا رخص من أجل الحرث في الممنوع من اتخاذها كان أقل درجاته أن يكون مباحا (قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة) في رواية مسلم من طريق الاوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة حدثني أبو هريرة (قوله من أمسك كلبا) في رواية سفيان بن أبي زهير ثاني حديثي الباب من اقتني كلبا وهو مطابق للترجمة ومفسر للامساك الذي هو في هذه الرواية ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ من اتخذ كلبا الا كلب صيد أو زرع أو ماشية وأخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة بلفظ من اقتني كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من أجره كل يوم قيراطان فاما زيادة الزرع فقد أنكرها ابن عمر فقي مسلم من طريق عمرو بن دينار عنه ان النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب غنم فقيل لابن عمر ان أبا هريرة يقول أو كلب زرع فقال ابن عمر ان لأبي هريرة زرعاً ويقال ان ابن عمر أراد بذلك الإشارة الى تثبيت رواية أبي هريرة وان سبب حفظه لهذه الزيادة دونه انه كان صاحب زرع دونه ومن كان مشغلا بشيء احتاج الى تعريف أحكامه وقد روى مسلم أيضا من طريق سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه مرفوعا من اقتني كلبا الحديث قال سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرث وكان صاحب حرث وأصله للبخاري في الصيد دون الزيادة وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير كما تراءى في هذا الباب وعبدالله بن مقفل وهو عند مسلم في حديث أوله أمر بقتل الكلاب ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع (قوله أو ماشية) أو للتنويع لا للتديد (قوله وقال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ الا كلب غنم أو حرث أو صيد) اما رواية ابن سيرين فلم أقف عليها بعد التتبع الطويل وأما رواية أبي صالح فوصلها أبو الشيخ عبدالله بن محمد الاصبهاني في كتاب التزغيب له من طريق الاعمش عن أبي صالح ومن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ من اقتني كلبا الا كلب ماشية أو صيد أو حرث فانه ينقص من عمله كل

وقال أبو حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كَلْبٌ صَيْدٌ أَوْ مَاشِيَةٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

يوم قيراط لم يقل سهيل أوحث (قوله وقال أبو حازم عن أبي هريرة كلب ماشية أوحث) وصلها أبو الشيخ أيضا من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم بلفظ إيمان أهل دار ربطوا كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية نقص من أجرهم كل يوم قيراطان قال ابن عبد البر في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ وكراهة اتخاذها لغير ذلك إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياسا فتتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه وفي قوله نقص من عمله أي من أجر عمله ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بمحرم لأن ما كان اتخاذها محرما امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الأجر أو لم ينقص فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام قال ووجه الحديث عندي أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الأناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها فربما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك ويروى أن المنصور سأل عمر بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور لانه ينبخ الضعيف ويروع السائل اه وما ادعاه من عدم التحريم واستندله بما ذكره ليس بلازم بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخيل لم يتخذ الكلب ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراما والمراد بالنقص أن الأثم الحاصل باتخاذها يوازي قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الأثم باتخاذها وهو قيراط أو قيراطان وقيل سبب النقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المارين من الأذى أولان بعضها شياطين أو عقوبة لمخالفة النهي أو لولوجها في الآواني عند غفلة صاحبها فربما يتنجس الطاهر منها فاذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر وقال ابن التين المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملا فاذا اقتناه نقص من ذلك العمل ولا يجوز أن ينقص من عمل مضى وإنما أراد أنه ليس عمله في الكمال عمل من لم يتخذ اه وما ادعاه من عدم الجواز منازع فيه فقد حكى الرويانى في البحر اختلافا في الأجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين فقل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النفل آخر وفي سبب النقصان يعني كما تقدم واختلفوا في اختلاف الروايتين في القيراطين والقيراط فقل الحكم للزائد لكونه حفظ ما لم يحفظه الآخرون اه أخبرنا الله أولاً بنقص قيراط واحد فسمعه الراوى الأول ثم أخبرنا بنقص قيراطين زيادة في التأكيد في التنفير من ذلك فسمعه الراوى الثانى وقيل ينزل على حالين فنقصان القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باتخاذها ونقص القيراط باعتبار قلته وقيل يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها وقيل يلتحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويختص القيراط بأهل البوادي وهو يلتفت إلى معنى كثرة التأذى وقلته وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب فقها لا بسبب آدمي قيراطان وفيما دونه قيراط وجوز ابن عبد البر أن يكون القيراط الذي ينقص أجر احسانه إليه لانه من جملة ذوات الكباد الرطبة أو الحري ولا يخفى بعده واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كالقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنائز واتباعها فقل بالتسوية وقيل اللذان في الجنائز من باب الفضل واللذان هنا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من غيره والأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب الحاقا بالمنصوص بما في معناه كما أشار إليه ابن عبد البر واتفقوا على أن المأذون في اتخاذها لم يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقا أم لا واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يؤل أمره اليها إذا كبر ويكون القصد لذلك قائما مقام وجود المنفعة به كما يجوز بيع ما لم ينتفع به في الحال لكونه ينتفع به في المسال واستدل به على طهارة الكلب الجائز اتخاذها لأن في ملاسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة فلاذن في

عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُهَيْلَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ رَجُلًا مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ . وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَا يَنْفِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ . قُلْتُ أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِي وَرَبُّ هَذَا الْمَسْجِدِ **بَابُ اسْتِعْمَالِ الْبَقَرِ لِلْحِرَاءَةِ حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَمِيعٍ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ التَفَتَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا خُلِقْتُ لِلْحِرَاءَةِ قَالَ آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَخَذَ الذُّبُّ شَاةً فَتَبِعَهَا الرَّاعِي فَقَالَ الذُّبُّ مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي . قَالَ آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَمَاهُمَا يَوْمَئِذٍ فِي الْقَوْمِ **بَابُ** إِذَا قَالَ أَكْفَيْتُ مَوْنَةَ النَّخْلِ أَوْ غَيْرِهِ وَتَشْرِكُنِي فِي الثَّمْرِ **حَدَّثَنَا** الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَقْسِمُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ قَالَ لَا فَقَالُوا اتَّكْفُونَا الْمَوْنَةَ وَتُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا

اتخاذُه اذن في مكالات مقصوده كان المنع من لوازمه مناسب المنع منه وهو استدلال قوي لا يعارضه الا عموم الخبر الوارد في الامر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر اذا سوغه الدليل وفي الحديث الحث على تكثير الاعمال الصالحة والتحذير من العمل بما ينقصها والتنبية على أسباب الزيادة فيها والنقص منها المجنب أو تركب وبيان لطف الله تعالى بخلقه في أباحة ما لهم به نفع وتبليغ نبيهم ﷺ لهم أمور معاشهم ومعادهم وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة لوقوع استثناء ما ينتفع به مما حرم اتخاذ (قوله عن يزيد بن خصيفة) بالمعجمة ثم المهملة ثم الفاء مصغر (والسائب بن يزيد) صحابي صغير مشهور ورجال الاسناد كلهم مدنيون بالاصالة الا شيخ البخاري وقد أقام بالمدينة مدة وفيه رواية صحاب ، عن صحابي (قوله من أزد شنوءة) بفتح المعجمة وضم النون بعدها واوسا كنة ثم همزة مفتوحة وهي قبيلة مشهورة نسبوا الى شنوءة واسمه الحرث بن كعب ابن عبد الله بن مالك النضر بن الازد (قوله قلت أنت سمعت هذا) فيه التثبت في الحديث وفي قوله (أي ورب هذا المسجد) القسم للتوكيد وأن كان السامع مصدقا * (قوله باب استعمال البقر للحراثة) أورد فيه حديث أبي هريرة في قول البقرة لم أخاق لهذا انما خلقت للحراثة وسيأتي الكلام عليه في المناقب فان سياقه هناك أتم من سياقه هنا وفيه سبب قوله ﷺ آمنت بذلك وهو حيث تعجب الناس من ذلك ويأتي هناك أيضا الكلام على اختلافهم في قوله يوم السبع وهل هي بضم الموحدة أو واسكانها وما معناها قال ابن بطال في هذا الحديث حجة على من منع أكل الخيل مستدلا بقوله تعالى لتركبوها فانه لو كان ذلك دالا على منع أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر لقوله في هذا الحديث انما خلقت للحرث وقد اتفقوا على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستناد من جهة الامتنان في قوله لتركبوها والمستفاد من صيغة انما في قوله انما خلقت للحرث عموم مخصوص * (قوله باب اذا قال اكفني مؤنة النخل وغيره) أي كالعنب (وتشركني في الثمر) أي تكون التمرة يتناول مجوز في تشركني فتح أوله وثالثه وضم أوله وكسر ثالثه بخلاف قوله ونشر ككم فانه بفتح أوله وثالثه حسب (قوله قالت الانصار) أي حين قدم النبي ﷺ المدينة وسيأتي في الهبة من حديث أنس قال لما قدم المهاجرون المدينة قاسمهم الانصار على أن يعطوهم ثمار أموالهم ويكفوهم المؤنة والعمل الحديث (قوله النخيل) في رواية الكشميهني النخل والنخيل جمع نخل كالعبد جمع عبد وهو جمع نادر (قوله المؤنة) أي العمل في البساتين من سقيها والقيام عليها

بابُ قَطْعِ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ . وَقَالَ أَنَسُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّخْلِ قَطْعَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ وَهِيَ الْبُؤَيْرَةُ وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ :

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ * حَاقَ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

بابُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزْدَرَعًا كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًّى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ، قَالَ فَمِمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ : وَمِمَّا يُصَابُ الْأَرْضُ . وَيَسْلَمُ ذَلِكَ فَهِنَا : وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ

قال المهب انما قال لهم النبي ﷺ لانه علم ان الفتوح ستفتح عليهم فكره ان يخرج شي من عقار الانصار عنهم فلما فهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلحتين امثال ما امرهم به وتعجيل مواساة اخوانهم المهاجرين فسألوهم ان يساعدوهم في العمل وبشركوهم في الثمر قال وهذه هي المساقاة بعينها وتعقبه ابن التين بأن المهاجرين كانوا ملكوا من الانصار نصيبا من الارض والمال باشرط النبي ﷺ على الانصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة قال فلبس ذلك من المساقاة في شي وما ادعاه مردود لانه شي لم يقم عليه دليلا ولا يلزم من اشترط المواساة ثبوت الاشتراك في الارض ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق لسؤالهم لذلك ورده عليهم معنى وهذا واضح بحمد الله تعالى * (قوله باب قطع الشجر والنخل) أي للحاجة والمصلحة اذا تعينت طريقا في نكابة العدو ونحو ذلك وخالف في ذلك بعض أهل العلم فقالوا لا يجوز قطع الشجر المثمر أصلا وحملوا ما ورد من ذلك اما على غير المثمر واما على أن الشجر الذي قطع في قصة بني النضير كان في الموضع الذي وقع فيه القتال وهو قول الاوزاعي والليث وأبي ثور (قوله وقال أنس أمر النبي ﷺ بالنخل فقطع) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوي وقد تقدم موصولا في المساجد وياتي الكلام عليه في أول الهجرة وهو شاهد للجواز لاجل الحاجة ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في تحريق نخل بني النضير وهو شاهد للجواز لاجل نكابة العدو وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب المغازي بين بدر واحد وفي كتاب تفسير سورة الحشر (والبويرة) بضم الموحدة مصغر موضع معروف وسراة بفتح المهملة (ومستطير) أي منتشر وأورد القاسي البيت المذكور مخروما بحذف الواو من أوله * (قوله باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله وأورد فيه حديث رافع بن خديج كنا نكري الارض بالناحية منها وسيأتي الكلام عليه مستوفي بعد أربعة أبواب وقد استنكر ابن بطلال دخوله في هذا الباب قال وسألت المهب عنه فقال يمكن أن يؤخذ من جهة انه من اكرتي أرضا ليزرع فيها ويفرس فاقضت المدة فقال له صاحب الارض اقلع شجرك عن ارضي كان له ذلك فدخل بهذه الطريق في اباحة قطع الشجر وقال ابن المنير الذي يظهر أن غرضه الاشارة به الى ان القطع الجائز هو المسبب للمصلحة كنكابة الكفار أو الانتفاع بالخشب أو نحوه والمنكر هو الذي عن العبث والافساد ووجه أخذه من حديث رافع ابن خديج أن الشارع نهى عن المخاطرة في كراء الارض ابقاء على منفعتها من الضياع مجانا في عواقب المخاطرة فاذا كان ينهى عن تضييع منفعتها وهي غير محققة ولا مشخصة فلا ينهى عن تضييع عيناها بقطع اشجارها عبثا أجدر وأولى (قوله نكري) بضم أوله من الرابع وقوله لسيد الارض أي مالكها وقوله بالناحية منها مسمى ذكره على ارادة البعض أو باعتبار الزرع وقوله فمما يصاب ذلك وتسلم الارض ومما يصاب الارض ويسلم ذلك وقع في رواية الكشميهني فهما في الموضعين والاول أولى ومعناه فكثيرا ما يصاب وقد تقدم توجيهه في الكلام على قوله وكان مما يحرك شفتيه في بدء الوحي من كلام ابن مالك وزاد الكرماني هنا يحتمل ان تكون مما يعني ربما لان حروف الجر تناوب ولا سيما من التبعية تناسب رب التقليلية وعلى هذا لا يحتاج ان يقال ان لفظ ذلك من باب وضع المظهر موضع المضمير (قوله فاما الذهب والورق) في رواية الكشميهني

فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ بِأَبِ الْمَزَارَعَةِ بِالشَّطْرِ وَنَحْوِهِ . وَقَالَ قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَا بِالْمَدِينَةِ
أَهْلُ بَيْتِ هَجْرَةٍ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالرُّبْعِ . وَزَارَعَ عَلَى وَسْعِدُ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ
الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ وَعُرْوَةُ وَالْأَبِيُّ بَكْرٌ وَآلُ عُمَرَ وَآلُ عَلِيٍّ وَابْنُ سِيرِينَ ،

والقصة بدل الورق وقوله فلم يكن يومئذى بكرة يكرى بهما ولم يرد نفي وجودها ولم يتعرض في هذه الرواية لحكم المسئلة
وسياقي يانه بدعشرة أبواب ان شاء الله تعالى * (قوله باب المزارعة بالشطر ونحوه) راعى المصنف لفظ الشطر
لوروده في الحديث وألحق غيره لتساويهما في المعنى ولولا مراعاة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجزء أخصر وأبين
(قوله وقال قيس بن مسلم) هو الكوفي (عن أبي جعفر) هو محمد بن علي بن الحسين الباقر (قوله ما بالمدينة أهل بيت
هجرة لا يزرعون على الثلث والرابع) الواو عاطفة على الفعل لا على الجر و رأى يزرعون على الثلث و يزرعون على
الرابع أو الواو بمعنى أو وهذا الأثر وصله عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري قال أخبرنا قيس بن مسلم به وحكي ابن التين
أن القاسم أنكر هذا وقال كيف يروي قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن
أبي جعفر أحد من المدنيين وهو تعجب من غير عجب وكم من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر وإن كان الثقة حافظا
لم يضره الانفراد والواقع أن قيساً لم ينفرد به فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي قريباً ثم حكي ابن التين عن القاسم
أغرب من ذلك فقال إنما ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم أنه لم يصح في المزارعة على الجزء حديث مسند
وكانه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتمد من قال بالجواز وألحق أن البخاري إنما
أراد بسياق هذه الآثار الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة فيلزم من يقدم
عملهم على الأخبار المرفوعة أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم (قوله وزارع على وابن مسعود وسعيد بن مالك وعمر بن
عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) أما أثر علي فوصله ابن أبي
شيبه من طريق عمرو بن صليح عنه أنه لم ير بأساً بالمزارعة على النصف وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك وهو سعد
ابن أبي وقاص فوصلهما ابن أبي شيبه أيضاً من طريق موسى بن طلحة قال كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان
بالثلث والرابع ووصله سعيد بن منصور من هذا الوجه بلفظ أن عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعداً
وابن مسعود وخباباً واسامة بن زيد قال فرأيت جاري ابن مسعود وسعداً يعطيان أرضيهما بالثلث وأما أثر عمر بن عبد
العزيز فوصله ابن أبي شيبه من طريق خالد الحذاء أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطاة أن يزارع بالثلث
والربع وروينا في الخراج ليحيى بن آدم بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عامله انظر ما قبلكم من أرض
فاعطوها بالمزارعة على النصف والافعلي الثلث حتى تبلغ العشر فإن لم يزرعها أحد فامنحها والا فانفق عليها من مال
المسلمين ولا تبير ون قبلك أرضاً وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال سمعت هشاماً يحدث أن ابن سيرين أرسله
إلى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لا آخر أعمل في حائطي هذا ولك الثلث والرابع قال لا بأس قال فرجعت إلى ابن
سيرين فاخبرته فقال هذا أحسن ما يصنع في الأرض وروى النسائي من طريق ابن عون قال كان محمد يعني ابن سيرين
يقول الأرض عندي مثل المال المضاربة فما صلح في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح
في الأرض قال وكان لا يرى بأساً أن يدفع أرضه إلى الأكار على أن يعمل فيها بنفسه وولده وأعوانه وبقره ولا ينفق
شيئاً وتكون النفقة كلها من رب الأرض وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبه أيضاً وأما أثر أبي بكر ومن
ذكر معهم فروى ابن أبي شيبه وعبد الرزاق من طريق أخرى إلى أبي جعفر الباقر أنه سئل عن المزارعة بالثلث والرابع
فقال إني أنظرت في آل أبي بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد
وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عنه أنه كان لا يرى بأساً أن يجعل الرجل للرجل طائفة من زرعه أو حرثه على أن

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ كُنْتُ أَشَارِكُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ بَزْدٍ فِي الزَّرْعِ ، وَعَامِلَ عُمَرَ النَّاسِ عَلَى أَنْ جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشُّطْرُ وَإِنْ جَاؤَا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا وَقَالَ الْحَسَنُ لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا فَيَنْتَفِعَانِ جَمِيعًا فَمَا خَرَجَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا ، وَرَأَى ذَلِكَ الزُّهْرِيُّ وَقَالَ الْحَسَنُ لَا بَأْسَ أَنْ يُجْتَنَى الْقُطْنُ عَلَى النِّصْفِ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءُ وَالْحَكَمُ وَالزُّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ الثُّوبَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ وَتَنْحُوهُ

يكفيه مؤنتها والقيام عليها (قوله وقال عبد الرحمن بن الاسود كنت أشارك عبد الرحمن بن بزد في الزرع) وصله ابن أبي شيبه وزاد فيه وأحمله الى علقمة والاسود فلورأياه باسألهياني عنه وروى النسائي من طريق أبي اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود قال كان عمي يزارعان بالثلث والرابع وانا شريكهما وعلقمة والاسود يعلمان فلا يخبران (قوله وعامل عمر الناس على ان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وان جاؤا بالبذر فلهم كذا) وصله ابن أبي شيبه عن أبي خالد الاحمر عن يحيى بن سعيد ان عمر أجلى أهل نجران واليهود والنصارى واشترى بياض أرضهم وكر ومهم فعامل عمر الناس ان هم جاؤا بالبقر والحديد من عندهم فلهم الثلثان ولعمر الثلث وان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وعاملهم في التخل على ان لهم الخمس وله الباقي وعاملهم في السكرم على ان لهم الثلث وله الثلثان وهذا مرسل وأخرجه البيهقي من طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال لما استخلف عمر أجلى أهل نجران وأهل فدك وتيماء وأهل خيبر واشترى عقارهم واموالهم واستعمل يعلى بن منية فاعطى البياض يعني بياض الارض على ان كان البذر والبقر والحديد من عمر فلهم الثلث ولعمر الثلثان وان كان منهم فلهم الشطر وله الشطر وأعطى النخل والعنب على ان لعمر الثلثين ولهم الثلث وهذا مرسل ايضا فيتقوى أحدهما بالآخر وقد أخرجه الطحاوي من هذا الوجه بلفظ ان عمر بن الخطاب بعث يعلى بن منية الى اليمن فأمره ان يعطيهم الارض البيضاء فذكر مثله وكان المصنف أبهم المقدار بقوله فلهم كذا لهذا الاختلاف لان غرضه منه ان عمر أجاز المعاملة بالجزء وقد استشكل الصنيع بانه يقتضي جواز بيعتين في بيعه لان ظاهره وقوع العقد على احدى الصورتين من غير تعيين ويحتمل ان يراد بذلك التوزيع والتخير قبل العقد ثم يقع العقد على أحد الأمرين أو انه كان يرى ذلك جعله فلا يضره نعم في إيراد المصنف هذا الاثر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضي انه يرى ان المزارعة والمخابرة بمعنى واحد وهو وجه للشافعية والوجه الآخر انها مختلفا المعنى فالزراعة العمل في الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والمخابرة مثلها لكن البذر من العامل وقد أجازها احمد في رواية ومن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وقال ابن سريج بجواز المزارعة وسكت عن المخابرة وعكسه الجوزي من الشافعية وهو المشهور عن احمد وقال الباقر لا يجوز واحد منهما وحملوا الآثار الواردة في ذلك على المساقاة وسيأتي (قوله وقال الحسن لا بأس ان تكون الارض لاحدهما فينتفعان جميعا فما خرج فهو بينهما ورأى ذلك الزهري وقال الحسن لا بأس ان يجتنى القطن على النصف) أما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبه بنحوه قال ابن التين قول الحسن في القطن يوافق قول مالك وأجاز أيضا أن يقول ما جنبتك فلك نصفه ومنعه بعض أصحابه ويمكن أن يكون الحسن أراد انه جمالة (قوله وقال ابراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وقتادة لا بأس ان يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه) أى لا بأس ان يعطى للنساج الغزل ينسجه ويكون ثلث المنسوج له والباقي لمالك الغزل وأطلق الثوب عليه بطريق المجاز وأما قول ابراهيم فوصله أبو بكر الاثر من طريق الحكم انه سأل ابراهيم عن الحواك يعطي الثوب على الثلث والرابع فقال لا بأس بذلك وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي شيبه من طريق ابن عون سألت عمدا هو ابن سيرين عن الرجل يدفع الى النساج الثوب بالثلث أو الربع أو بما تراضيا عليه فقال لا أعلم به بأسا وأما قول عطاء والحكم فوصلهما ابن أبي شيبه وأما قول

وَقَالَ مَعْمَرٌ لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ الْمَاشِيَةَ عَلَى الثَّلْثِ وَالرُّبْعِ إِلَى أَجْلِ مُسَمَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَامِلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَرْعٍ فَكَانَ يُعْطِي أَزْوَاجَهُ مِائَةَ وَسْقٍ تَمْرًا أَوْ مِائَةَ وَسْقٍ وَخِشْرُونَ وَسَقٍ شَعِيرٍ فَقَسَمَ عُمَرُ خَيْبَرَ فَخَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقْطِعَ لَمَنْ مِنَ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ أَوْ يُخْضَى لَمَنْ فَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ الْوَسْقَ وَكَانَتْ عَائِشَةُ اخْتَارَتِ الْأَرْضَ

بَابُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السَّنِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْجٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ عَامِلَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ تَمْرٍ

الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال لا بأس أن يدفعه إليه بالثلث وأما قول قتادة فوصله ابن أبي شيبة بلفظه كان لا يري بأساً أن يدفع الثوب إلى النساج بالثلث (قوله وقال معمر لا بأس أن تكري الماشية على الثلث أو الربع إلى أجل مسمى) وصله عبد الرزاق عنه بهذا (قوله عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله بشر ما يخرج منها) هذا الحديث هو عمدة من أجاز المزارعة والمخبرة لتقرير النبي ﷺ لذلك واستمراره على عهد أبي بكر إلى أن أجلاهم عمر كما سيأتي بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة والنخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يشمر بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة وبه قال الجمهور وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم وألحق المقل بالنخل لشبهه به وخصه داود بالنخل وقال أبو حنيفة وزفر لا يجوز بحال لأنها اجارة بشمرة معدومة أو مجهولة وأجاب من جوزه بأنه عقد على عمل في المال ببعض نمائه فهو كالضاربة لأن المضارب يعمل في المال بجزء من نمائه وهو معدوم ومجهول وقد صح عقد الاجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك هنا وأيضاً فالقياس في إبطال نص أو إجماع مردود وأجاب بعضهم عن قصة خير بأنها فتحت صلحا وأقروا على أن الأرض ملكهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا يدل على جواز المساقاة وتعقب بأن معظم خير فتح غنوة كما سيأتي في المغازي وبأن كثيراً منها قسم بين الغانمين كما سيأتي وبأن عمر أجلاهم منها فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاهم عنها واستدل من أجازها في جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر وفي رواية حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب على أن لهم أنشط من كل زرع ونخل وشجر وهو عند البيهقي من هذا الوجه واستدل بقوله على شرط ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل والمالك لعدم تقييده في الحديث بشيء من ذلك واحتج من منع بأن العامل حينئذ كان باع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام نسبيته وهو لا يجوز وأجاب من أجازها بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام بالعام نسبيته جمعاً بين الحديثين وهو أولى من الغناء أحدهما (قوله فكان يعطي أزواجه مائة وسق ثمانون وسق تمر وعشرون وسق شعير) كذا لاكثر بالرفع على القطع والتقدير منها ثمانون ومنها عشرون وللشمسين ثمانين وعشرين على البدل وإنما كان عمر يعطين ذلك لأنه ﷺ قال ما تركت بعد تنقة نسائي فهو صدقة وسياتي في بابه (قوله وقسم عمر) أي خير صرح بذلك أحمد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر وسياتي بعد أبواب من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز وسياتي ذكر السبب في ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى * (قوله باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصراً وقد سبق ما فيه قال ابن التين قوله إذا لم يشترط السنين ليس بواضح من الخبر الذي ساقه كذا قال ووجه ما ترجم به الإشارة إلى أنه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيداً بسنين معلومة

**أَوْ زَرْعٍ بَابُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو قُلْتُ لَطَاوُسٍ لَوْ تَرَكْتَ
الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ قَالَ أَيْ عَمْرُو إِنِّي أُعْطِيهِمْ وَأَغْنِيهِمْ وَإِنْ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي
يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ وَلَكِنْ قَالَ أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ**

وقد ترجم له بعد أبواب إذا قال رب الأرض لعرك ما عرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على تراضيهما وساق
الحديث وفيه قوله ﷺ نكرم ماشتنا هو ظاهر فيما ترجم له وفيه دليل على جواز دفع النخل مساقاة والأرض مزارعة
من غير ذكر سنين معلومة فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء وقد أجاز ذلك من أجاز المخابرة والمزارعة وقال
ابو ثور إذا اطلق حامل على سنة واحدة وعن مالك إذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر امداد وحمل قصة خير
على ذلك وانفقوا على أن الكرى لا يجوز إلا بأجل معلوم وهو من العقود اللازمة * (قوله باب) كذا للجميع بغير
ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله وقد ورد فيه حديث ابن عباس في جواز أخذ أجره الأرض ووجه
دخوله في الباب الذي قبله أنه لما جازت المزارعة على أن للعامل جزأ معلوما فجواز أخذ الأجرة المعينة عليها من باب الأولى
(قوله حدثنا سفیان قال عمرو) هو ابن دينار وفي رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وغيره عن سفیان
حدثنا عمرو بن دينار (قوله لو تركت المخابرة فإنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه) أما المخابرة فتقدم تفسيرها قبل
باب وادخل البخاري هذا الحديث في هذا الباب مشعر بأنه ممن يرى أن المزارعة والمخابرة بمعنى وقد رواه الترمذي
من وجه آخر عن عمرو بن دينار بلفظ لو تركت المزارعة ويقوى ذلك قول ابن الأعرابي اللغوي أن أصل المخابرة معاملة
أهل خير فاستعمل ذلك حتى صار إذا قيل خابرم عرف أنه عاملهم نظير معاملة أهل خير وأما قول عمرو بن دينار
لطاوس يزعمون فكأنه أشار بذلك إلى حديث رافع بن خديج في ذلك وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد
ابن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يكره أن يؤجر أرضه بالذهب والنقصة ولا يرى بالثلث والرابع بأسا
فقال له مجاهد اذهب إلى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم أن رسول الله ﷺ نهى عنه لم أفعله ولكن
حدثني من هو أعلم منه ابن عباس فذكره وللنسائي أيضا من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال أخذت بيد طاوس
فدخلته إلى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض فأبى طاوس وقال سمعت ابن
عباس لا يرى بذلك بأسا وأما قوله لو تركت المخابرة فجواب لو محذوف أو هي للتنبي (قوله وأعينهم) ١ كذا للأكثر بالعين
المهملة المكسورة من الإعانة وللکشمیهني وأغنيهم بالعين المعجمة الساكنة من الغني والأولى هو الصواب وكذا
ثبت في رواية ابن ماجه من هذا الوجه (قوله وإنا أعلمهم أخبرني يعني ابن عباس) سيأتي بعد أبواب من طريق
سفیان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قال ابن عباس وكذلك أخرجه أبو داود من هذا الوجه (قوله
لم ينه عنه) أي عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها ولم يرد ابن عباس بذلك نفي الرواية المثبتة للنهي مطلقا وإنما أراد
أن النهي الوارد عنه ليس على حقيقته وإنما هو على الأولوية وقيل المراد أنه لم ينه عن العقد الصحيح وإنما نهى عن الشروط
الفاسدة لكن قد وقع في رواية الترمذي أن النبي ﷺ لم يحرم المزارعة وهي تقوى مأولته (قوله أن يمنح) بفتح الهمزة
والحاء على أنها تعليلية وبكسر الهمزة وسكون الحاء على أنها شرطية والأول أشهر وقوله خرجا أي أجرة زاد ابن ماجه
والاسماعيلي من هذا الوجه عن طاوس وإن معاذ بن جبل أقر الناس عليها عندنا يعني باليمن وكان البخاري حذف هذه الجملة
الآخرة لما فيها من الانقطاع بين طاوس ومعاذ وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى *

(١) قوله كذا للأكثر الخ قال بعد أن نقل تصويب الفتح هنا لرواية الأكث ولا يذر عن الكشميهني كافي الفرع
واصله وأعينهم بضم الهمزة وسكون العين المهملة وكسر النون بعدها تحتية ساكنة فلي نظر اه

لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا **بَابُ** الْمَزَارَعَةِ مَعَ الْيَهُودِ **حَدَّثَنَا** ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى خَيْرَ
الْيَهُودِ عَلَى أَنْ يَحْكُمُوا وَيَزْرَعُوا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا خَرَجَ مِنْهَا **بَابُ** مَا يُكْرَهُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْمَزَارَعَةِ
حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُمَيْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَمْعٍ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيُّ عَنْ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ قَالَ كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِى أَرْضَهُ فَيَقُولُ هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ فَرُبَّمَا
أَخْرَجَتْ ذِيهِ وَلَمْ تُخْرِجْ ذِيهِ فَتَنَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ **بَابُ** إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٌ بَغِيرَ إِذْنِهِمْ وَكَانَ فِي
ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَيْنَمَا ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ يَمْشُونَ أَخَذَهُمُ الْمَطَرُ فَأَوْوَأُوا إِلَى
غَارٍ فِي جَبَلٍ فَانْحَطَّتْ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ فَأَنْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ
انْظُرُوا أَعْمَالًا عَمِلْتُمُوهَا صَالِحَةً لِلَّهِ فَادْعُوا اللَّهَ بِهَا لَعَلَّهُ يُفَرِّجُهَا عَنْكُمْ . قَالَ أَحَدُهُمُ اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي
وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَلِي صَبِيَّةٌ صِغَارٌ كُنْتُ أَرْعَى عَلَيْهِمْ فَأِذَا رَحْتُ عَلَيْهِمْ حَلَبْتُ فَبَدَأْتُ بِوَالِدَيْ
أُسْتَهِيمَا قَبْلَ بَنِي وَإِنِّي أَسْتَأْخِرُ ذَاتَ يَوْمٍ فَلَمْ آتِ حَتَّى أَمْسَيْتُ فَوَجَدْتُهُمَا بِنَامَا فَحَلَبْتُ كَمَا كُنْتُ
أَحْلُبُ فَمَتُّ عِنْدَ رُؤُسِهِمَا أَكْرَهُ أَنْ أَوْقِظَهُمَا وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْنِقِيَ الصُّبْيَةَ وَالصُّبْيَةَ يَتَضَاغُونَ عِنْدَ قَدَمِي
حَتَّى تَطْلُعَ الْفَجْرُ فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهُ أَبْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرِجْ لَنَا فَرَجَةً نَرَى مِنْ السَّمَاءِ فَفَرَّجَ اللَّهُ
فَرَاوَا السَّمَاءَ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنَّهَا كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ أَحْبَبْتُهَا كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرِّجَالُ النِّسَاءَ

(قوله باب المزارعة مع اليهود) أورد فيه حديث ابن عمر المذکور قبل بباب وعبد الله المذکور في الاسناد هو ابن
المبارك وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري وقد تقدم ما فيه وأراد بهذه الإشارة إلى أنه لا فرق في جواز هذه المعاملة
بين المسلمين وأهل الذمة * (قوله باب ما يكره من الشروط في المزارعة) أورد فيه حديث رافع بن خديج وسيأتي
البحث فيه بدخسة ابواب وأشار بهذه الترجمة إلى حمل النهي في حديث رافع على ما إذا تضمن العقد شرطاً فيه
جهالة أو يؤدي إلى غرر وقوله فيه حقلاً هو بفتح المهملة وسكون القاف واصل الحقْل القراح الطيب وقيل
الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن يغلط سوقه ثم أطلق على الزرع واشتق منه المحاقلة فاطلقت على المزارعة وقوله
ذه بكسر المعجمة وسكون الهاء إشارة إلى القطعة (قوله باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنه) وكان في ذلك صلاح لهم
أي إن يكون الزرع أورد فيه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار وسيأتي القول في شرحه في أحاديث الأنبياء
والمقصود منه هنا قول أحد الثلاثة فعرضت عليه أي على الأجير حقه فرغب عنه فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه بقراً
ورعاتها فإن الظاهر أنه عين له أجرته فلما تركها بعد أن عينت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صارت من ضمانه قال
ابن المنير مطابقة الترجمة أنه قد عين له حقه ومكنه منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضعا
مستأثماً تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التضییع فاغتفر ذلك ولم يعد تعدياً ولذلك توسل به إلى الله عز
وجل وجعله من أفضل أعماله وأقر على ذلك ووقع له الإجابة ومع ذلك فلو هلك الفرق لكان ضمانه أذلم يؤذن
له في التصرف فيه فمقصود الترجمة إنما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد ولا يلزم من ذلك رفع الضمان ويحتمل
أن يقال أن توسله بذلك إنما كان لكونه أعطى الحق الذي عليه مضاعفاً لا بتصرفه كما أن الجلوس بين رجل والمرأة

فَطَلَبْتُ مِنْهَا فَأَبَتْ حَتَّى أَتَيْتُهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ فَبَغَيْتُ حَقَّ جَمْعَتِهَا فَلَمَّا وَفَّيْتُ بَيْنَ رَجَائِهَا قَالَتْ يَا عَبْدَ اللَّهِ
 أَتَى اللَّهَ وَلَا تَفْتَحِ الْخَائِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ قُمْتُ فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهٗ أَبْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ عَنَّا فَرَجَةً
 فَفَرَجَ . وَقَالَ الثَّالِثُ : اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرُقُ أَرْضَ فَلَاةٍ أَقْضَى عَمَلَهُ قَالَ أَعْطَيْتَنِي حَتَّى قَرَضْتُ
 عَلَيْهِ فَرَغِبَ عَنْهُ فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا فَجَاءَنِي فَقَالَ أَتَى اللَّهَ فَقُلْتُ أَذْهَبُ
 إِلَى ذَلِكَ الْبَقَرِ وَرَاعِيَهَا فَخَذْتُ قَالَ أَتَى اللَّهَ وَلَا تَسْتَهْزِئْ بِي قُلْتُ إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ فَخَذْتُ فَأَخَذَهُ
 فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ أَبْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ مَا بَقِيَ فَفَرَجَ اللَّهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . وَقَالَ ابْنُ
 عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ فَسَمِعْتُ بَابَ أَوْقَافِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَرْضِ الْخَرَاجِ وَمَزَارِعِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ
 وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يَبَاعُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ فَتَصَدَّقَ بِهِ **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ مَا فَتَحْتُ

معصية لكن التوسل لم يكن الا بترك الزنا والمساخرة بالمال ونحوه وقد تقدم شيء من هذا في أوخر البيوع في ترجمة من
 اشترى شيئا لغيره بغير اذنه فرضي وقوله في هذه الرواية فرق أرض تقدم في البيوع بلفظ فرق من ذرة فيجمع بينهما
 بان الفرق كان من الصنفين وانهما لما كانا حين متقاربين أطلق أحدهما على الآخر والاول أقرب وقوله قابت حتى
 آتيتها بمائة دينار في رواية الكشميهني قابت على (قوله فبغيت) بالوحدة ثم المعجمة أى طلبت وأكثر ما يستعمل في
 الشر وقوله فوجدتهما ناما في رواية الكشميهني نائمين وقوله ورعاتها في رواية الكشميهني وراعيا علي الأفراد
 (تنبيه) وقع في كلام الاول اللهم انه والثاني اللهم انها والثالث اني وهو من التفنن والهاء في الاول ضمير الشأن وفي الثاني
 للقصة وناسب ذلك ان القصة في امرأة (قوله وقال اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن نافع فسعيت) يعني ان اسمعيل المذكور
 رواه عن نافع كما رواه عنه بن عقبة الا أنه خالفه في هذه اللفظة وهي قوله فبغيت فقالها فسعيت بالسين والعين المهملتين
 وهذا التعليق عن اسمعيل هذا وصله المؤلف في كتاب الادب في باب اجابة دعاء من بر والديه وفيه هذه اللفظة قال
 الجياني وقع في رواية لابي ذر وقال اسمعيل عن ابن عقبة وهو وهم والصواب اسمعيل بن عقبة وهو ابن ابراهيم بن عقبة
 ابن أخي موسى * (قوله باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم) ذكر فيه طرفا من
 حديث عمر في وقف أرض خير وذكر قول عمر لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية الا قسمتها وأخذ المصنف صدر
 الترجمة من الحديث الاول ظاهرا ويؤخذ أيضا من الحديث الثاني لان بقية الكلام محذوف تقديره لكن النظر لا آخر
 المسلمين يقتضي ان لا أقسمها بل أجعلها وقفا على المسلمين وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد وأما قوله وأرض
 الخراج الخ فيؤخذ من الحديث الثاني فان عمر لما وقف السواد ضرب على من به من أهل الذمة الخراج فزارعهم وعاملهم
 فهذا يظهر مراده من هذه الترجمة ودخولها في ابواب المزارعة وقال ابن بطال معنى هذه الترجمة ان الصحابة كانوا يزارعون
 أوقاف النبي ﷺ بعد وفاته على ما كان عامل عليه يهود خير وقوله وقال النبي ﷺ لعمر الخ قال ابن التين ذكر
 الداودي ان هذا اللفظ غير محفوظ وانما أمره أن يتصدق بثمره وبوقف أصله (قلت) وهذا الذي رده هو معنى
 ما ذكره البخاري وقد وصل البخاري اللفظ الذي علقه هنا في كتاب الوصايا من طريق صخر بن جويرية عن نافع
 عن ابن عمر قال تصدق عمر بماله فذكر الحديث وفيه تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره
 (قوله أخبرنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي (قوله عن مالك) وقع الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي حدثنا
 مالك (قوله قال عمر) في رواية عبد الله بن ادريس عن مالك عند الاسماعيلي سمعت عمر يقول (قوله ما فتحت)

قَرِيَّةً إِذْ قَسَمَهَا بَيْنَ أَهْلِهَا كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرَ بَابٍ مِنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا وَرَأَى ذَلِكَ عَلَى فِي أَرْضِ الْخَرَابِ بِالكُوفَةِ مَوَاتٌ وَقَالَ عُمَرُ مِنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالَ فِيهِ فِي غَيْرِ حَقٍّ مُسْلِمٍ ، وَلَيْسَ لِعُمَرَ ظَالِمٌ حَقٌّ

بضم الفاء على البناء للمجهول وقرية بالرفع وفتح الفاء ونصب قرية على المفعولية (قوله الا قسمتها) زاد ابن ادریس في روايته ما فتح المسلمون قرية من قرى الكفار الا قسمتها سهمانا (قوله كما قسم النبي ﷺ خير) زاد ابن ادریس في روايته لكن أردت ان تكون جزية تجرى عليهم وسيأتي الكلام على هذه اللفظة في غزوة خيبر من كتاب المغازي وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا ولفظه لما انفتح الشام قام اليه بلال فقال لتقسمنها أو لنضارب عليها بالسيف فقال عمر فذكره قال ابن التين تأول عمر قول الله تعالى والذين جاؤا من بعدهم فرأى ان للأخرين اسوة بالاولين فخشى لو قسم ما يفتح ان تكمل الفتوح فلا يبقى لمن يحجى به ذلك حظ في الخراج فرأى ان توقف الارض المفتوحة عنوة ويضرب عليها خراجا يدوم نفعه للمسلمين وقد اختلف نظر العلماء في قسمة الارض المفتوحة عنوة على قولين شهيرين كذا قال وفي المسئلة أقوال أشهرها ثلاثة فعن مالك تصير وقفا بنفس الفتح وعن أبي حنيفة والثوري يسخير الامام بين قسمتها ووقفيتها وعن الشافعي يلزمه قسمتها الا ان يرضى بوقفيتها من غنمها وسيأتي بقية الكلام عليه في أواخر الجهاد ان شاء الله تعالى * (قوله باب من أحيا أرضا مواتا) بفتح الميم والواو الخفيفة قال القزاز الموات الارض التي لم تعمر شبت العمارة بالحياة وتعطيها بفقد الحياة واحياء الموات أن يعمد الشخص لارض لا يعلم تقدم ملك عليها لاحد فيحييها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد سواء أذن له الامام في ذلك أم لم يأذن وهذا قول الجمهور وعن أبي حنيفة لا بد من اذن الامام مطلقا وعن مالك فيما قرب وضابط القرب ما بهل العمران اليه حاجة من رعى ونحوه واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان فانهم اتفقوا على أن من أخذه أو صاده يملكه سواء قرب أم بعد سواء أذن الامام أو لم يأذن (قوله ورأى على ذلك في أرض الخراب بالكوفة) كذا وقع للاكثر وفي رواية النسفي في أرض الكوفة مواتا (قوله وقال عمر من أحيا أرضا ميتة فهي له) وصله مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثله وروينا في الخراج ليحيى بن آدم سبب ذلك فقال حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان الناس يتحجرون على الارض على عهد عمر فقال من أحيا أرضا فهي له قال يحيى كأنه لم يجعلها له بمجرد التحجير حتى يحييها (قوله ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ) أي مثل حديث عمر هذا (قوله وقال فيه في غير حق مسلم وليس لعرق ظالم حق) وصله اسحق بن راهويه قال أخبرنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حدثني أبي ان أباه حدثه انه سمع النبي ﷺ يقول من أحيا أرضا مواتا من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم حق وهو عند الطبراني ثم البيهقي وكثير هذا ضعيف وليس لجده عمرو بن عوف في البخاري سوى هذا الحديث وهو غير عمرو بن عوف الانصاري البدرى الآتي حديثه في الجزية وغيرها وليس له أيضا عنده غيره ووقع في بعض الروايات وقال عمر بن عوف علي ان الواو عاطفة وعمر بضم العين وهو تصحيف وشرحه الكرمانى ثم قال فعلى هذا يكون ذكر عمر مكررا وأجاب بان فيه فوائد كونه تعليقا بالجزم والآخر بالتمريض وكونه بزيادة والآخر بدونها وكونه مرفوعا والاول موقوف ثم قال والصحيح انه عمرو بفتح العين (قلت) فضاع ما تكلفه من التوجيه ولحديث عمرو بن عوف المعلق شاهد قوي أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد وله من طريق ابن اسحق عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مرسلا وزاد قال عروة فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث ان رجلا اختصما الى النبي ﷺ غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر فقضى لصاحب الارض بارضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله

وَبُرُوِي فِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** بَكْرِ بْنُ بَكْرِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَجَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ قَالَ عُرْوَةُ قَضَى بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خِلَافَتِهِ

منها وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي وعن سمرة عن أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو وعند الطبراني وعن أبي أسيد عن أبي بن آدم في كتاب الخراج وفي أسانيدنا مقال لكن يتقوي بعضها ببعض (قوله لعرق ظالم) في رواية الأكثر بتوين عرق وظالم نعت له وهو راجع إلى صاحب العرق أي ليس لذي عرق ظالم أو إلى العرق أي ليس لعرق ذي ظلم ويروي بالاضافة ويكون الظالم صاحب العرق فيكون المراد بالعرق الأرض وبالأول جزم مالك والشافعي والأزهري وابن فارس وغيرهم وبالحق الخطابي فغلط رواية الاضافة قال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا فالباطن ما احتفزه الرجل من الآبار أو استخرجه من المعادن والظاهر ما بناه أو غرسه وقال غيره الظالم من غرس أو زرع أو بني أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة (قوله ويروي فيه) أي في الباب أو الحكم (عن جابر عن النبي ﷺ) وصله أحمد قال حدثنا عباد بن عباد حدثنا هشام عن عرورة عن وهب بن كيسان عن جابر فذكره ولفظه من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام بلفظ من أحيا أرضا ميتة فهي له وصححه وقد اختلف فيه على هشام فرواه عنه عباد هكذا ورواه يحيى القطان وأبو ضمرة وغيرهما عنه عن أبي رافع عن جابر ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد ورواه عبد الله بن إدريس عن أبيه مرسلًا واختلف فيه على عرورة فرواه أيوب عن هشام موصولا وخالفه أبو الأسود فقال عن عرورة عن عائشة كما في هذا الباب ورواه يحيى بن عرورة عن أبيه مرسلًا كما ذكرته من سنن أبي داود ولعل هذا هو السرفى ترك جزم البخاري به (تنبيه) استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التي في حديث جابر وهي قوله فله فيها أجر أن الذي لا يملك الموات بالأحياء واحتج بأن الكافر لا أجر له وتعقبه المحب الطبري بأن الكافر إذا تصدق يثاب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث فيحمل الأجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق المسلم على ما هو أهم من ذلك وما قاله محتمل إلا أن الذي قاله ابن حبان أسعد بظاهر الحديث ولا يتبادر إلى الفهم من إطلاق الأجر إلا الأخرى (قوله عن عبيد الله بن أبي جعفر) هو المصري ومحمد بن عبد الرحمن شيخه هو أبو الأسود يقيم عرورة ونصف الأسناد الأعلى مديون ونصفه الآخر مصريون (قوله من أعمار) بفتح الهمزة والميم من الرباعي قال عياض كذا وقع والصواب عمر ثلاثيا قال الله تعالى وعمروها أكثر مما عماروها إلا أن يريد أنه جعل فيها عمارا قال ابن بطال ويمكن أن يكون أصله من اعتمر أرضا أي اتخذها وسقطت التاء من الأصل وقال غيره قد سمع فيه الرباعي يقال اعمر الله بك منزلك فالمراد من اعمر أرضا بالأحياء فهو أحق به من غيره وحذف متعلق أحق للعلم به ووقع في رواية أبي ذر من أعمار بضم الهمزة أي أعمار غيره وكأن المراد بالغير الإمام وذكره الحميدي في جمعه بلفظ من عمر من الثلاثي وكذا هو عند الاسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه (قوله فهو أحق) زاد الاسماعيلي فهو أحق بها أي من غيره (قوله قال عرورة) هو موصول بالأسناد المذكور لي عرورة ولكن عرورة عن عمر مرسلًا لأنه ولد في آخر خلافة عمر قاله خليفة وهو قضية قول ابن أبي خيثمة أنه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة لأن الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين وروي أبو أسامة عن هشام بن عرورة عن أبيه قال رددت يوم الجمل استصغرت (قوله قضى به عمر في خلافته) قد تقدم في أول الباب موصولا إلى عمر وروينا في كتاب الخراج ليحيى بن آدم من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي قال كتب عمر بن الخطاب من أحيا مواتا من الأرض فهو أحق به وروي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أو غيره أن عمر قال من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره

باب حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنه أن النبي ﷺ أرى وهو في معرسه من ذى الحليفة في بطن الوادي ، قيل له إنك يطحاء مبارك ، قال موسى وقد أناخ بنا سالم بالمناخ الذي كان عبد الله ينيخ به يتعري معرس رسول الله ﷺ وهو أسفل من المسجد الذي يبطن الوادي بينه وبين الطريق وسط من ذلك **حدثنا** إسحق بن إبراهيم أخبرنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال حدثني يحيى عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال الآية أتاني آت من ربي وهو بالحق أن صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة **باب** إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على تراضيهما **حدثنا** أحمد بن المقدام حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا موسى أخبرنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز

فمعناها في له وكان مراده بالتعطيل أن يتحجرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره وأخرج الطحاوي الطريق الأولى أنه منه بالسند إلى الثقيفي المذكور قال خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله إلى عمر فقال إن بأرض البصرة أرضا لا تضر باحد من المسلمين وليست بأرض خراج فان شئت ان تقطعنيها اتخذها قسبا وزيتونا فكتب عمر إلى أبي موسى ان كانت كذلك فاقطعها اياه * (قوله باب) كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله وقد أورد فيه حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أرى وهو في معرسه بذي الحليفة أنك يطحاء مباركة وحديث عمر مر فوعا أتاني آت من ربي ان صل في هذا الوادي المبارك وقد تقدم الكلام على هذين الحديثين في الحق مستوفي ولكن اشكل تعلقهما بالترجمة فقال المهلب حاول البخاري جعل موضع معرس النبي ﷺ موقوفا او متملكا له لصلاته فيه ونزوله به وذلك لا يقوم على ساق لانه قد ينزل في غير ملكه ويصلي فيه فلا يصير بذلك ملكا كما صلي في دار عتيان بن مالك وغيره واجاب ابن بطال بأن البخاري اراد ان المعرس نسب إلى النبي ﷺ بنزوله فيه ولم يرد انه يصير بذلك ملكه ونفي ابن المنير وغيره ان يكون البخاري اراد ما دامه المهلب وانما اراد التنبيه على ان البطحاء التي وقع فيها التعريس والامر بالصلاة فيها لا تدخل في الموات الذي يحيا ويملك اذا لم يقع فيها تحويط ونحوه من وجوه الاحياء او ارادتها تلحق بحكم الاحياء لما ثبت لها من خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها ارضت للمسلمين كني فليس لاحد ان يني فيها ويتحجرها لتعلق حق المسلمين بها عموما (قلت) وحاصله ان الوادي المذكور وان كان من جنس الموات لكن مكان التعريس منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح احتجاره لاحد ولو عمل فيه بشروط الاحياء ولا يختص ذلك بالبقعة التي نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم بل كل ما وجد من ذلك فهو في معناه تنبيه * المعرس بمبهلات وفتح الراء موضع التعريس وهو نزول آخر الليل للراحة * (قوله باب اذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على تراضيهما) اورد فيه حديث ابن عمر في معاملة يهود خيبر اورد موصولا من طريق الفضيل بن سليمان ومعلقا من طريق ابن جريج كلاهما عن موسى بن عقبة وساقه على لفظ الرواية المعلقة وقد وصل مسلم طريق ابن جريج وأخرجها أحمد عن عبد الرزاق عنه بتمامها وسيأتي لفظ فضيل بن سليمان في كتاب الخمس (قوله ان عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز) سيأتي سبب ذلك موصولا في كتاب الشروط قال الهروي جلي القوم عن مواطنهم وأجلى بمعنى واحد

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ وَلِلْمُسْلِمِينَ وَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيُقَرَّمَهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهُمْ وَكَمْ يَصِفُ الثَّمَرُ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَقَرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمُرُ إِلَى تَبَاءٍ وَأَرْبَحَاءٍ **بَاب** مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ وَالثَّمَرَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ عَمِّهِ ظَهْرٍ بْنِ رَافِعٍ قَالَ ظَهْرٌ لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كُنَّا بِنَا رَافِقًا ، قُلْتُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ قَالَ دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ ، قُلْتُ نَوَاجِرُهَا عَلَى الرَّبْعِ وَعَلَى الْأَوْسُقِ مِنَ الثَّمَرِ وَالشَّعِيرِ

والاسم الجلاء والاجلاء وأرض الحجاز هي ما يفصل بين نجد وتهامة قال الواقدي ما بين وجرة وغمس الطائف نجد وما كان من وراء وجرة إلى البحر تهامة ووقع هنا للكرمانى تفسير الحجاز بما فسروا به جزيرة العرب الآتي في باب هل يستشفع بأهل الذمة في كتاب الجهاد وهو خطأ (وكان رسول الله ﷺ الخ) هو موصول لابن عمر (قوله وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول وللمسلمين قال المهلب يجمع بين الروايتين بأن يحمل رواية ابن جريج على الحال التي آلت إليها الأمر بعد الصلح ورواية فضيل على الحال التي كانت قبله وذلك أن خير فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة فالذي فتح عنوة كان جميعه لله ولرسوله وللمسلمين والذي فتح صلحا كان لليهود ثم صار للمسلمين بعقد الصلح وسيأتي بيان ذلك في كتاب المغازي أن شاء الله تعالى وقوله في رواية ابن جريج ليقرم بها أن يكفوا عملها وقع عند أحمد عن عبد الرزاق أن يقرم بها على أن يكفوا وهو أوضح ونحوه رواية ابن سليمان الآية وقوله فيها فقروا بفتح القاف أى سكنوا وتيماء بفتح المثناة وسكون التحتانية والمد وأربحاء بفتح الهزمة وكسر الراء بعدها تحثانية ساكنة ثم مهملة وبالمد أيضاها موضعان مشهوران بقرب بلاد طيء على البحر في أول طريق الشام من المدينة وقد ذكر البلاذري في الفتوح أن النبي ﷺ لما غلب على وادي القرى بلغ ذلك أهل تيماء فصالحوه على الجزية وأقرمهم ببلدهم * (قوله باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والثمر) المراد بالمواساة المشاركة في المال بغير مقابل (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله عن أبي النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعدا لا لف معجمة ثم ياء ثقيلة تابعي ثقة اسمه عطاء بن صهيب وقد روى الأوزاعي أيضا في ثاني أحاديث الباب معنى الحديث عن عطاء عن جابر وهو عطاء بن أبي رباح فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده ووقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر إلى الأوزاعي حدثني أبو النجاشي وقوله سمعت رافع بن خديج أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الأوزاعي حدثني أبو النجاشي قال صحبت رافع بن خديج ست سنين وروى عكرمة بن عمار هذا الحديث عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي ﷺ ولم يقل عن عمه ظهير ذكره مسلم وسيأتي من رواية حنظلة بن قيس عن رافع حدثني عمي وهو ما يقوي رواية الأوزاعي (قوله عن عمه ظهير) بالطاء المعجمة مصغرا (قوله لقد نهانا) قد ذكر في آخر الحديث صيغة النهي وهي قوله لا تفعلوا وبها يعرف المراد بالامر الرافق وقوله رافقا أي ذارفا (قوله بمحافلكم) أى بمزارعكم والحقل الزرع وقيل مادام أخضر والمحافلة المزارعة بجزء مما يخرج وقيل هو بيع الزرع بالحنطة وقيل غير ذلك كما تقدم (قوله على الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة وهي موافقة للرواية الأخيرة وهي قوله على الأرباء فان الأرباء جمع ربيع وهو النهر الصغير وفي رواية المستملى الربيع بالتصغير ووقع للكشيميني على الربع بضمين وهي موافقة لحديث جابر المذكور بعد لكن المشهور في حديث رافع الأول والمعنى أنهم كانوا يكرهون الأرض ويشترون لأنفسهم ما ينبت على الأنهار (قوله وعلى الأوسق) الواو بمعنى أو

قَالَ لَا تَعْمَلُوا أَرْزَعُوهَا أَوْ أَرْزِعُوهَا أَوْ أَمْسِكُوهَا قَالَ رَافِعٌ قُلْتُ سَمِعْتُ طَاعَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ يَرْزَعُونَهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالنِّصْفِ هَذَا النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ وَقَالَ الرَّبِيعُ ابْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ ذَكَرْتُهُ لَطَاوِسٍ فَقَالَ يَزْرَعُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلَكِنْ قَالَ أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مَعْلُومًا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ

(قوله لزرعوها أو أزرعوها) الأول بكسر الالف وهما لفواصل والراء مفتوحة والثاني بالفاء قطع والراء مكسورة وهو للتخير لا للشك والمراد لزرعوها أتم أو أعطوها لغيركم بزرعها بغير أجره وهو الموافق لقوله في حديث جابر أو يمنحها (أو أمسكوها) أي أتركها معطلة لقوله سمعنا وطاعة بالنصب ويجوز الرفع وقوله أو أتركها أي بغير زرع وسيأتي البحث في ذلك في هذا الباب (في تنبيه) وقع للاسماعيلي عن جابر إيراد حديث ظهير بن رافع في آخر الباب الذي قبله ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب والذي وقع عند الجمهور إيراد في هذا الباب (قوله عن عطاء) في رواية ابن ماجة من وجه آخر عن الأوزاعي حدثني عطاء سمعت جابرا (قوله كانوا) أي الصحابة في عصر النبي ﷺ (قوله بالثلث والرابع والنصف) الوارد في الموضعين بمعنى أو أشار إليه النبي وقد تقدم له توجيه آخر في باب المزارعة بالشرط (قوله ولمنحها) أي يجعلها منيحة أي عطية والنون في يمنحها مفتوحة ويجوز كسرها وقد رواه مسلم من طريق مطر الوراق عن عطاء عن جابر بنظائر أن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض ومن وجه آخر عن مطر بلفظ من كانت له أرض فليزرعها فإن عجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤجرها ورواية الأوزاعي التي اقتصر عليها المصنف منسرة للراوند كرها للسبب الحامل على النهي (قوله قال لم يفعل فليمسك أرضه) أي فلا يمنحها ولا يكرها وقد استشكل بأن في أمساكها بغير زراعة تضییعاً لمنفعتيها فيكون من إضاعة المال وقد ثبت النهي عنها وأجيب بحمل النهي عن إضاعة ماله أو منفعته لا بخلافه لأن الأرض إذا تركت بغير زرع لم تعطل منه فائدها فثبت من الكلا والخطب والحشيش ما ينفع في الرعي وغيره وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن الأرض أصلاً لها فتختلف في السنة التي طابها ما لطلقات في سنة الترك وهذا كله أن حمل النهي عن الكراء على عمومها فأما لو حمل الكراء على ما كان ما لو فاهم من الكراء بنجزه مما يخرج منها ولا سيما إذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الانتفاع بها في الزراعة بل يكرها بالذهب أو النفضة كما تقرر ذلك والله أعلم (قوله وقال الربيع بن نافع أبو توبة) بفتح المثناة وسكون الواو بعدها موحدة هو الحلبي ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق وقد وصل مسلم حديث الباب عن الحسن بن علي الحلواني عن أبي توبة وشيخه معاوية هو ابن سلام بتشديد اللام ويحيى هو ابن أبي كثير وقد اختلف عليه في إسناده وكذا على شيخه أبي سلمة وقد أظن الناس في جميع طرقه (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله ذكرته) أي حديث رافع بن خديج (لطالوس) أي كما تقدم وقد مضى شرحه بعد أبواب وقوله لم ينه عنه أي لم يحرمه وبها صرح الترمذي في روايته وقوله أن يمنح بكسر الهمزة من أن على أنها شرطية ولغير أبي ذر بفتحها وهو المشهور وفي رواية الترمذي ولكن أراد أن يمنح بعضهم بعض (قوله إن ابن عمر كان يكرى) بضم أوله من الرابع يقال أكرى أرضه

وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى
عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى رَافِعٍ فَذَهَبَتْ مَعَهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كِرَاءِ
الْمَزَارِعِ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّا كُنَّا نَكْرِي مَزَارِعَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْأَرْبَعَاءِ
وَبَشِيرِهِ مِنَ الذَّهَبِ **حَدَّثَنَا** بِكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمُ أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى ، ثُمَّ خَشِيَ
عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَتَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ . فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ . **بَابُ**
كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنْ أَمْثَلَ مَا أَنْتُمْ صَانِعُونَ أَنْ تَسْتَأْجِرُوا الْأَرْضَ

بِكُرِّهَا . (قوله وصدرنا من إمارة معاوية) أي خلافتها وانما لم يذكر ابن عمر خلافة علي أنه لم يبايعه لوقوع الاختلاف
عليه كما هو مشهور في صحيح الأخبار وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجتمع عليه الناس ولهذا لم يبايع أيضا ابن الزبير ولا
لعبد الملك في حال اختلافهما وبايع يزيد بن معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ولعل في تلك المدة
أعنى مدة خلافة علي لم يؤاجر أرضه فلم يذكرها لذلك وزاد مسلم في روايته حتى إذا كان في آخر خلافة معاوية وكان
آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة ووقع في رواية أحمد عن اسمعيل عن أيوب بهذا الإسناد نحو هذا السياق
وزاد فيه فتركها ابن عمر وكان لا يكرها فاذلستل يقول زعم رافع ابن خديج فذكره (قوله ثم حدث عن رافع) بضم أوله
على ما لم يسم فاعله للاكثر وللكشمهيني بفتح أوله وحذف عن ولابن ماجة عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكرى أرضه
فأتاه إنسان فأخبره عن رافع فذكره وزاد وقد استظهر البخاري لحديث رافع بحديث جابر وأبي هريرة رادا على من
زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب وأشار إلى صحة الطريقين عنه حيث روى عن النبي ﷺ وقدر يروي عنه
عن النبي ﷺ وأشار إلى أن روايته بغير واسطة مقتصرة على النهي عن كراء الأرض وروايته عن عمه مفسرة للمراد
وهو ما بينه ابن عباس في روايته من إرادة الفرق والتفضيل وإن النهي عن ذلك ليس للتحريم وساذكر مزيدا لذلك
في الباب الذي بعده (قوله قد كنت أعلم أن الأرض تكرى ثم خشي عبدا لله) هكذا أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم
وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه مطولا وأوله أن عبدا لله كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن
خديج ينهي عن كراء الأرض فلقية فقال يا ابن خديج ما هذا قال سمعت عمي وكان قد شهد ابدا يحدثان أن رسول الله ﷺ
نهى عن كراء الأرض فقال عبدا لله قد كنت أعلم فذكره * (قوله باب كراء الأرض بالذهب والفضة) كأنه أراد بهذه
الترجمة الإشارة إلى أن النهي الوارد عن كراء الأرض محمول على ما إذا أكرت بشيء مجهول وهو قول الجمهور أو
بشيء مما يخرج منها ولو كان معلوما وليس المراد النهي عن كرائها بالذهب أو الفضة وبالع ربيعة فقال لا يجوز كرائها
إلا بالذهب أو الفضة وخالف في ذلك طاوس وطائفة قليلة فقالوا لا يجوز كراء الأرض مطلقا وذهب إليه
ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور وقد اطلق ابن المنذر
أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه وقدر يروي
أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال كان أصحاب المزارع يكرونها بما يكون على المساقى من الزرع فاختصموا في ذلك
فنهاهم رسول الله ﷺ أن يكروا بذلك وقال أكروا بالذهب والفضة ورجاله ثقات إلا أن محمد بن عكرمة الخزومي
لم يرو عنه إلا إبراهيم بن سعد وأما ما رواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهي عن كراء الأرض
ببعض خراجها أو بدراهم فقد أعله النسائي بأن مجاهدا لم يسمعه من رافع (قلت) ورواية أبو بكر بن عياش في حفظه
مقال وقدر واه أبو عوانة وهو أحفظ منه عن شيخه فيه فلم يذكر الدراهم وقدر يروي مسلم من طريق سليمان بن يسار
عن رافع بن خديج في حديثه ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة (قوله وقال ابن عباس الخ) وصله الثوري في جامعه

الْبَيْضَاءُ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ رِيْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَايُ أَنْهُمْ كَانُوا يُكْرَوْنَ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يَنْبَغِي عَلَى الْأَرْبَاءِ أَوْشَى وَيُسْتَنْبِهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقُلْتُ لِرَافِعٍ فَكَيْفَ هِيَ بِالْدِّينَارِ وَالْدِّرْهِمِ، قَالَ رَافِعٌ لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ بِالْدِّينَارِ وَالْدِّرْهِمِ وَقَالَ اللَّيْثُ وَكَانَ الَّذِي نَهَى عَنْ ذَلِكَ مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ ذَوُو الْفَهْمِ.

قال أخبرني عبدالكريم هو الجوزي عن سعيد بن جبير عنه ولفظه ان أمثل ما أنتم صانعون ان تستأجروا الارض الليضاء ليس فيها شجر يعني من السنة الى السنة واسناده صحيح واخرجه البيهقي من طريق عبدالله بن الوليد العدني عن سفيان به (قوله عن حنظلة) في رواية الاوزاعي عن مسلم عن ربيعة حدثني حنظلة لكن ليس عنده ذكر عمي رافع وفي الاسناد تابعي عن مثله وصحابي عن مثله (قوله حدثني عمي) هما ظهير بن رافع وقد تقدم حديثه في الباب قبله والآخر قال الكلاباذي لم أقف على اسمه وذكر غيره ان اسمه مظهر وهو بضم الميم وفتح الظاء وتشديد الهاء المكسورة وضبطه عبدالغني وابن ما كولا هكذا زعم بعض من صنف في المبهمات ورأيت في الصحابة لابي القاسم البغوي ولابي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن بعض عمومه قال سعيد زعم قتادة ان اسمه مهير فذكر الحديث فهذا اولي أن يعتمد وهو بوزن أخيه ظهير كلاهما بالتصغير (قوله يستنبه) من الاستثناء كأنه يشير الى استثناء الثلث أو الربع ليوافق الرواية الاخرى (قوله فقال رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم) يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باجتهاده ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه أو علم ان النهي عن كراء الارض ليس على إطلاقه بل بما اذا كان بشيء محمول ونحو ذلك فاستنبط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة ويرجح كونه مرفوعا ما أخرجه أبو داود والنسائي باسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال نهى رسول الله ﷺ عن الحاقلة والمزبنة وقال إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل منح أرضا ورجل أكرى أرضا بذهب أو فضة لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن الحاقلة والمزبنة وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب وقد رواه مالك في الموطأ والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب (قوله وقال الليث وكان الذي نهى من ذلك) كذا للاكثر عن الليث وهو موصول بالاسناد الاول الى الليث ووقع عند أبي ذر هنا قال أبو عبد الله يعني المصنف من هنا قال الليث اراد وسقط هذا النقل عن الليث عند النسفي وابن شويه وكذا وقع في مصابيح البغوي فصار مدرجا عندهما في نفس الحديث والمعتمد في ذلك على رواية الاكثر ولم يذكر النسفي ولا الاسماعيلي في روايتهما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة وقد قال الثوري شتى شارح المصابيح لم يظهر لي هل هذه الزيادة من قول بعض الرواة أو من قول البخاري وقال الليثاوي الظاهر أنها من كلام رافع اه وقد تبين برواية أكثر الطرق والبخاري انها من كلام الليث وقوله ذوو الفهم في رواية النسفي وابن شويه ذوالفهم بلفظ المفرد لارادة الجنس وقالوا لم يحزه وقوله المخاطرة أي الاشراف على الهلاك وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجمهور من حمل النهي عن كراء الارض على الوجه المقتضي الى الفرر والجهالة لا عن كرائها مطلقا حتى بالذهب والفضة ثم اختلف الجمهور في جواز كرائها بجزء مما يخرج منها فمن قال بالجواز حمل أحاديث النهي على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس الماضي في الباب الذي قبله حيث قال ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض ومن لم يحز اجازتها بجزء مما يخرج منها قال النهي عن كرائها محمول على ما اذا اشترط صاحب الارض ناحية منها أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الارض لمافي كل ذلك من الفرر والجهالة وقال مالك النهي محمول على ما اذا وقع كراؤها بالطعام أو التمر لئلا يصير من يبيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر ينبغي ان يحمل ما قاله مالك على ما اذا كان المكري به من الطعام جزأ مما يخرج منها فاما اذا اكترها بطعام معلوم في ذمة المكري أو بطعام

بالحلال والحرام لم يجزوه لما فيه من المخاطرة **باب حدثنا** محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا
هلال ح وحدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يوماً يتحدث وعنده رجل من أهل البادية أن رجلاً من أهل الجنة
استأذن ربه في الزرع فقال له ألسنت فيما شئت قال بلى ولكني أحب أن أزرع ، قال فبذر فبادر الطرف
نباته وأستواؤه وأستحصاده فكان أمثال الجبال فيقول الله تعالى دونك يا ابن آدم فإنه لا يشبعك شيء فقال
الإعرابي : والله لا تجده إلا قرشياً أو أنصاريًا فإنهم أصحاب زرع وأما نحن فلمنا بأصحاب زرع
فضحك النبي ﷺ **باب** ماجاء في الغرس **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب عن أبي
حازم عن سهل بن سعيد رضي الله عنه أنه قال إنا كنا لنفرح يوم الجمعة كانت لنا عجوز تأخذ من أصول
سلق لنا كنا نفرسه في أربعائنا فتجعله في قدر لما ، فتجعل فيه حببات من شعير لا أعلم إلا أنه قال ليس
فيه شحم ولا ودك فإذا صليتنا الجمعة زرناها فقررتة إلينا فكنا نفرح يوم الجمعة من أجل ذلك وما
كنا نتغدى ولا نقيل إلا بعد الجمعة **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد عن ابن
شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال يقولون إن أبا هريرة يذكر

حاضر يقبضه المالك فلامنع من الجواز والله أعلم (قوله باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب
الذي قبله ولم يذكر ابن بطال لفظ باب وكان مناسبتة له من قول الرجل فانهم أصحاب زرع قال ابن المنير وجهه انه نبيه
على ان أحاديث النهي عن كراء الارض انما هي على التنزيه لا على الإيجاب لان العادة فيما حرص عليه ابن آدم انه يحب
استمرار الانتفاع به وبقاء حرص هذا الرجل على الزرع حتى في الجنة دليل على انه مات على ذلك ولو كان يعتقد
تحريم كراء الارض لقطم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت (قوله عن هلال
ابن علي) هو المعروف بابن أسامة والاسناد العالي كلهم مديون الشيخ البخاري وقد ساقه على لفظ الاسناد الثاني
وساقه في كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان (قوله وعنده رجل من أهل البادية) لم أقف على اسمه (قوله استأذن
ربه في الزرع) أي في أن يباشر الزراعة (قوله فقال له ألسنت فيما شئت) في رواية محمد بن سنان أولست بزيادة واو
(قوله فبذر) أي التي البذر فثبت في الحال وفي السياق حذف تقديره فاذنله فبذر فبادر في رواية محمد بن سنان
فاسرع فبادر (قوله الطرف) بفتح الطاء وسكون الراء امتداد لحظ الانسان الي أقصى ما يراه ويطلق أيضا
على حركة جفن العين وكأنه المراد هنا (قوله واستحصاده) زاد في التوحيد و تكويره أي جمعه وأصل الكور
الجماعة الكثيرة من الابل والمراد أنه لما بذر لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاز أمره كله من القلع
والحصد والتذرية والجمع والتكويم الا قدر لمح البصر وقوله دونك بالنصب على الاغراء أي خذه (قوله
لا يشبعك شيء) في رواية محمد بن سنان لا يشبعك بفتح أوله والمهملة وضم العين وهو متحد المعنى (قوله فقال
الاعرابي) بفتح الهمزة أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية وفي هذا الحديث من الفوائد أن كل ما انتهى
في الجنة من أمور الدنيا ممكن فيها قاله المهلب وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قاله ابن بطال وفيه ان النفوس
جبلت على الاستكثار من الدنيا وفيه اشارة الى فضل القناعة وذم الشره وفيه الاخبار عن الامر المحقق
الآني بلفظ الماضي * (قوله باب ماجاء في الغرس) ذكر فيه حديث سهل بن سعيد ان كنا لنفرح يوم الجمعة الحديث
وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب الجمعة وغرضه منه هنا قوله كنا نفرسه في أربعائنا وقد تقدم تفسير الاربعاء

وَاللَّهُ لَوِ عِدُّوهُ قَوْلُونَ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يَحْدُثُونَ مِثْلَ أَحَادِيثِهِ وَإِنْ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْغَلُهُمُ الصَّدَقُ
بِالْأَسْوَاقِ وَإِنْ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ كَانُوا يَشْغَلُهُمْ عَمَلُ أُمُورِهِمْ وَكُنْتُ أَمْرًا مَسْكِينًا أَلْزَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
عَلَى مِلِّ بَطْنِي فَأَحْضَرُ حِينَ يَضِيبُونَ . وَأَعْيَ حِينَ يَنْسَوْنَ : وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ مَا أَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ
تَوْبَةً حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ : ثُمَّ يَجْمَعُهُ إِلَى صَدْرِهِ فَيَذْنِي مِنْ مَقَالَتِي شَيْئًا أَبَدًا فَبَسَطْتُ نَمِرَةً لَيْسَ
عَلَى تَوْبٍ غَيْرُهَا حَتَّى قَضَى النَّبِيُّ ﷺ مَقَالَتَهُ ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَتِهِ
عَلَّكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا وَاللَّهُ لَوْ لَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا أَبَدًا إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا
أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُدَى إِلَى الرَّحِيمِ ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِي الشَّرْبِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ . وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ :
أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ إِلَى قَوْلِهِ فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ،

والسُّلُقُ بكسر السين وقوله لا أعلم إلا أنه قال ليس فيه شحم ولا ودك الودك بفتح الدال دسم اللحم هو من قول
يُحْبِبُ * وحديث أبي هريرة يقولون إن أبا هريرة يكثر إيراد رواية الحديث (قوله والله الموعود) بفتح الميم وفيه
حذف تقديره وعند الله الموعود لأن الموعود إما مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يخبر عن الله تعالى ومراده
أن الله تعالى يحاسبني إن تعدت كذبا ويحاسب من ظن بي ظن السوء وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب
العلم ويأتي منه شيء في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى وغرضه منه هنا قوله وإن إخواني من الأنصار كان يشغلهم
عمل أمواتهم فإن المراد بالعمل الشغل في الأراضي بالزراعة والفرس والله أعلم (خاتمة) اشتمل كتاب المزارعة وما
اضيف إليه من أحياء الموات وغيره من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثا المعلق منها تسعة والبقية موصولة المكرر
بها فيه وفيها مائة اثنان وعشرون حديثا والخالص ثمانية عشر حديثا وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي أمامة
في آلة الحرث وحديث أبي هريرة في سؤال الأنصار القسمة وحديث عمر لولا آخر المسلمين وحديث عمرو بن عوف
وجابر وعائشة في أحياء الموات وحديث أبي هريرة إن رجلا من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع وفيه من الآثار
عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون أثرا والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم في الشرب وقول الله
عز وجل وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون وقوله جل ذكره أفرايتم الماء الذي تشربون إلى قوله فلولا
تشكرون) كذا في ذر وزاد غيره في أوله كتاب المساقاة ولا وجه له فإن التراجم التي فيها غالبا يتعلق بأحياء الموات ووقع
في شرح ابن بطال كتاب المياه وأثبت النسفي باب خاصة وساق عن أبي ذر الآيتين والشرب بكسر المعجمة والمراد به
الحكم في قسمة الماء قاله عياض وقال ضبطه الأصيلي بالضم والاول أولى قال ابن المنير من ضبطه بالضم أراد المصدر
وقال غيره المصدر مثلث وقرأ فشاربون شرب الهيم مثلثا والشرب في الأصل بالكسر النصيب والحظ من الماء تقول
كهم شرب أرضكم وفي المثل آخرها شربا أقلها شربا قال ابن بطال معني قوله وجعلنا من الماء كل شيء حي أراد الحيوان
الذي يعيش بالماء وقيل أراد بالماء النطفة ومن قرأ وجعلنا من الماء كل شيء حيادخل فيه الجماد أيضا لأن حياتها هو
خضرتها وهي لا تكون إلا بالماء (قلت) وهذا المعنى أيضا يخرج من القراءة المشهورة ويخرج من تفسير قتادة حيث
قال كل شيء حي فمن الماء خلق أخرجه الطبري عنه وروى ابن أبي حاتم عن أبي العالمة أن المراد بالماء النطفة وروى

أَجَاغًا مُنْصَبًا الْمُنُ السَّحَابُ وَالْإِجَاغُ الرُّ ، فَرَأَتَا عَذْبًا **بَاب** مَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَيْتَهُ
وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةً مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ . وَقَالَ عُمَانُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةٍ
فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كِدْلَاءَ الْمُسْلِمِينَ فَاشْتَرَاهَا عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا
أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَنِّي النَّبِيُّ ﷺ قَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ
وَعَنْ يَمِينِهِ غَلَامٌ أَصْفَرُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ فَقَالَ يَا غَلَامُ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الْأَشْيَاخَ قَالَ
مَا كُنْتُ لِأَوْثَرٍ بِفَضْلِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَعَظَّمَهُ إِيَّاهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْبَاقِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ
الرُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حُلِبَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ دَاجِنٌ وَهُوَ فِي دَارِ أَنَسِ
ابْنِ مَالِكٍ وَشَيْبَ لَبَنُهَا بِمَاءٍ مِنَ الْبَيْتِ الَّتِي فِي دَارِ أَنَسٍ فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ حَتَّى

أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ اسْنَادُهُ صَحِيحٌ (قوله
أَجَاغًا مُنْصَبًا) هُوَ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى وَحْدَهُ وَهُوَ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْهُمْ (قوله للزَّن
السَّحَابُ) هُوَ تَفْسِيرُ مَجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْهُمَا وَقَالَ غَيْرُهُمَا الزَّنُ السَّحَابُ الْإِيضُ وَاحِدُهُ مِزْنَةٌ (قوله
وَالْإِجَاغُ الرُّ) هُوَ تَفْسِيرُ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي مَعْنَى الْقُرْآنِ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْهُ وَقِيلَ هُوَ الشَّدِيدُ الْمُلُوحَةُ أَوْ
الْمَزَارَةُ وَقِيلَ الْمَالِحُ وَقِيلَ الْحَارِجُ كَمَا هُوَ ابْنُ فَارِسٍ (قوله فَرَأَتَا عَذْبًا) هُوَ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى وَحْدَهُ وَهُوَ مَنْرَعٌ مِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى فِي السُّورَةِ الْآخِرَى هَذَا عَذْبٌ فَرَاتٍ وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ السَّيِّدِ قَالَ الْعَزْبُ الثَّرَاتُ الْحُلُوهُ (قوله بَلَبَ مِنْ
رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَيْتَهُ وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةً مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ) كَذَا ابْنُ ذَرُوقٍ وَنَسَفِي وَمَنْ رَأَى إِلَى آخِرِهِ جَعَلَهُ مِنَ
الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ وَلِغَيْرِهِمَا بَابُ فِي الشَّرْبِ وَمَنْ رَأَى وَأَرَادَ الْمَصْنَفُ بِالترجمة الرد على مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَاءَ لَا يَمْلِكُ (قوله وَقَالَ
عُمَانُ) أَيُ ابْنِ عَفَّانَ (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةٍ فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كِدْلَاءَ الْمُسْلِمِينَ) سَقَطَ هَذَا الْخَطِيقُ مِنْ
رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ وَقَدْ وَصَلَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ ثُمَامَةَ بْنِ حَزْنٍ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الزَّيِّ الْقَشِيرِيِّ
قَالَ شَهَدْتُ الْمَدَارَ حَيْثُ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ عُمَانُ فَقَالَ لُنَشْدُكُمْ بِاللَّهِ وَالْإِسْلَامِ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ
بِهَامَاءٍ يَسْتَعَذُّ بِغَيْرِ بَئْرِ رُومَةٍ فَقَالَ مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةٍ يَجْعَلُ دَلْوُهُ فِيهَا كِدْلَاءَ الْمُسْلِمِينَ يُخَيِّرُهُ مِنْهَا فِي الْجَنَّةِ فَاشْتَرَيْتَاهَا مِنْ
صَلْبٍ مَالِي قَالُوا اللَّهُمَّ نَعَمْ الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمَصْنَفُ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ بِغَيْرِ هَذَا السِّيَاقِ وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الدَّلْوِ وَالَّذِي
ذَكَرَهُ هَذَا مُطَابِقٌ لِلترجمة وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى شَرْحِهِ هُنَاكَ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ فِي حَدِيثِ عُمَانَ أَنَّهُ يَجُوزُ
لِلْوَقْفِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِوَقْفِهِ إِذَا شَرَطَ ذَلِكَ قَالَ فَلَوْ حَبَسَ بَئْرًا عَلَى مَنْ يَشْرِبُ مِنْهَا فَلَمْ يَشْرَبْ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَشْرَطْ ذَلِكَ لَأَنَّهُ
دَاخِلٌ فِي جُمْلَةٍ مَنْ يَشْرَبُ ثُمَّ فَرَّقَ بَفَرْقٍ غَيْرِ قَوِيٍّ وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فِي بَابِ هَلْ يَنْتَفِعُ الْوَقْفُ بِوَقْفِهِ فِي
كِتَابِ الْوَقْفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنَفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ أَنَسٍ فِي شَرْبِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقْدِيمِهِ الْإِيْمَنَ
فَالْإِيْمَنَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ وَمُنَاسِبَتُهُمَا لِمَا تَرَجَمَ لَهُ مِنْ جِهَةِ مَشْرُوعِيَّةِ قِسْمَةِ الْمَاءِ لِأَنَّ الْخُصْمَاطِ
الَّذِي عَلَى الْإِيْمَنِ بِالْبَدَاءَةِ لَهُ ذَالُ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ مَرَادُهُ أَنَّ الْمَاءَ يَمْلِكُ وَلِهَذَا اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ الشُّرَكَاءِ
فِيهِ وَرَتَّبَ قِسْمَتَهُ عِنْتَهُ وَيَسْرَةُ وَلَوْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى إِبَاحَتِهِ لَمْ يَدْخُلْهُ مِلْكُ لِسَانِهِ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ أَنَسٍ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ الْقَدَحَ كَانَ فِيهِ
مَاءٌ يَلِيَّ جَاءَ مَفْسُورًا فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ بِأَنَّهُ كَانَ لِبَنِي إِسْرَافِيلَ أَنَّهُ أَمْرُهُ لِيَيْنَ ابْنِ الْأَمْرِ جَرِيٍّ فِي قِسْمَةِ الْمَاءِ الَّذِي شَيْبَ بِهِ
الْبَيْنَ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الَّذِي فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَنَسٍ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْبَيْنِ وَالْبَيْنِ فِي حَصْلِ
بِهِ الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَمْلِكُ وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَنَسٍ هُوَ جَدُّ ابْنِ أَبِي غَسَّانَ هُوَ جَدُّ ابْنِ أَبِي غَسَّانَ هُوَ جَدُّ ابْنِ أَبِي غَسَّانَ هُوَ جَدُّ ابْنِ أَبِي غَسَّانَ
الْأَشْيَاخُ وَقَوْلُهُ وَعَنْ يَمِينِهِ غَلَامٌ هُوَ الْفَضْلُ ابْنُ عَبَّاسٍ حَكَاهُ ابْنُ بَطَّالٍ وَقِيلَ أَخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ حَكَاهُ ابْنُ التَّيْنِ وَهُوَ الصَّوَابُ

إِذَا تَزَعَ الْقَدَحَ مِنْ فِيهِ وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ : وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ . فَقَالَ عُمَرُ وَخَافَ أَنْ يُعْطِيَهُ
 الْأَعْرَابِيُّ : أَخْطَأَ أَبُو بَكْرٍ بِرَسُولِ اللَّهِ عِنْدَكَ فَأَعْطَاهُ الْأَعْرَابِيُّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ : ثُمَّ قَالَ الْإِيمَنُ
 بِالْإِيمَنِ **بَاب** مَنْ قَالَ إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ حَقٌّ يَرَوِي لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ **الْكَلَا حَدَّثَنَا** بَحْيُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا

وقوله في حديث أنس وعن يمينه أعرابي قيل إن الأعرابي خالد بن الوليد حكاه ابن التين وتعقب بأن مثله لا يقال له أعرابي
 وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي قال دخلت أنا وخالد بن الوليد
 على ميمونة فجاءتنا بانه من لبن فشرب رسول الله ﷺ وأنا علي يمينه وخالد علي شماله فقال لي الشربة لك
 فإن شئت آتيت بها خالدا فقلت ما كنت أثر على سورك أحدا فظن أن القصة واحدة وليس كذلك
 فإن هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافتراقهم يصلح أن يعد خالد من الأسياف المذكورين
 في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس ويقويه قوله في حديث سهل أيضا ما كنت أثر بفضل منك أحدا ولم
 يقع ذلك في حديث أنس وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالد بن الوليد في بيت ميمونة غيره بل قد
 روي ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فيمن كان على يساره ﷺ ذكره ابن عبد
 البر وخطاه قال ابن الجوزي إنما استأذن الغلام ولم يستأذن الأعرابي لأن الأعرابي لم يكن له علم بالشرعية فاستألفه
 بترك استئذانه بخلاف الغلام (قوله في حديث أنس فقال عمر أعطأبا بكر) كذلك لجميع أصحاب الزهري وشذم عمر
 فيأرواه وهيب عنه فقال عبد الرحمن بن عوف بدل عمر أخرجه الأسماعيلي والاول هو الصحيح ومعمر لما حدث
 بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أشياء فكان هذا منها ويحتمل أن يكون محفوظا بأن يكون كل من عمر وعبد الرحمن
 قال ذلك لتوفير دواعي الصحابة على تعظيم أبي بكر * (تنبيه) * ألحق بعضهم بتقديم الإيمن في المشروب تقديمه في
 الماء كقول ونسب لمالك وقال ابن عبد البر لا يصح عنه * (قوله باب من قال أن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي)
 قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء أن صاحب الماء أحق بمائه حتى يروي قلت وما نقاه من الخلاف هو على القول بأن
 الماء يملك وكان الذين ذهبوا إلى أنه يملك وهم الجمهور الذين لا خلاف عندهم في ذلك (قوله لا يمنع) بضم
 أوله على البناء للمجهول وبالرفع على أنه خبرو يرد به مع ذلك النهي وذكر عياضاته في رواية أبي ذر بالجزم
 بلفظ النهي وكان السر في إيراد البخاري الطريق الثانية كونها وردت بصريح النهي وهو لا تمنعوا والمراد بالفصل ما زاد
 على الحاجة ولا أحد من طريق عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغني عنه وهو محمول عند
 الجمهور على ماء البئر المحفورة في الأرض المملوكة وكذلك في الموت إذا كان بقصد التملك والصحيح عند
 الشافعية ونسب عليه في القديم وحرمله أن الحافر يملك ماء هاو أما البئر المحفورة في الموت لقصد الارتفاق لا التملك قال
 الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به إلى أن يرتحل وفي صورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد حاجة
 نفسه وعياله وزرعته وما شئت هذا هو الصحيح عند الشافعية وخص المالكية هذا الحكم بالموت وقالوا في البئر التي
 في التملك لا يجب عليه بذل فضلها وأما الماء المحرز في الأناة فلا يجب بذل فضلها لغير المضطر على الصحيح (قوله فضل
 الماء) فيه جواز بيع الماء لأن المنهي عنه منع الفضل لا منع الأصل وفيه أن محل النهي ما إذا لم يجد المأمور بالبذل له
 ماء غيره والمراد تمكن أصحاب الماشية من الماء ولم يقل أحد أنه يجب على صاحب الماء مباشرة سقي ماشية غيره مع قدرة
 المالك (قوله لا يمنع به الكلا) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة هو النبات رطبه وبأسه والمعنى أن يكون
 حول البئر كلا ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي بها منهم من تلك البئر ليلا

الْأَيْتُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِمَنْ مَوَّاهٍ بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ **بَابُ مَنْ حَفَرَ بئرًا فِي مِلْكِهِ لَمْ يَضْمَنْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَعْدَنُ جَبَّارٌ وَالْبئرُ جَبَّارٌ وَالْعَجْمَاءُ جَبَّارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ **بَابُ الْخُصُومَةِ فِي الْبئرِ وَالْقَضَاءِ فِيهَا حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَفَلَ عَلَى يَمِينٍ يَقْطَعُ بِهَا مَالَ**

يُضْرَرُ وَالْعَطَشُ بَعْدَ الرَّعْيِ فَيَسْتَلْزِمُ مِنْهُمْ مِنَ الْمَاءِ مِنْهُمْ مِنَ الرَّعْيِ وَالِي هَذَا التفسير ذهب الجمهور وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ويلتحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب لأنهم إذا منعوا من الشرب امتنعوا من الرعي هناك ويحتمل أن يقال يمكنهم من الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم والصحيح الأول ويلتحق بذلك الزرع عند مالك والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية وفرق الشافعي فيما حكاه المزني عنه بين المواشي والزرع بأن الماشية ذات أرواح نخشي من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا أجاب النووي وغيره واستدل للمالك بحديث جابر عند مسلم أنه عن يبيع فضل الماء لكنه مطلق فيحمل على المقيد في حديث أبي هريرة وعلى هذا لو لم يكن هناك كلا يرعى فلا منع من المنع لا تناء العلة قال الخطابي والنهي عند الجمهور للتنزيه فيحتاج إلى دليل يوجب صرفه عن ظاهره وظاهر الحديث أيضا وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور وقيل لصاحبه طلب القيمة من المحتاج إليه كما في طعام المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد بمنع الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وتترتب له القيمة في زمة المبدول له حتى يكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك نعم في رواية لمسلم من طريق هلال بن أبي ميمونة عن أبي مسلمة عن أبي هريرة لا يباع فضل الماء فلو وجب العوض لجازله البيوع والله أعلم واستدل ابن حبيب من المالكية على أن البئر إذا كانت بين مالكين فيها ماء فستفنى أحدهما في نوبته كان للآخر أن يسقي منها لأنه ماء فضل عن حاجة صاحبه وعموم الحديث يشهد به وإن خالفه الجمهور واستدل به بعض المالكية للقول بسد الذرائع لأنه نهى عن منع الماء للبئر فخرج به إلى منع الكلا لكن ورد التصريح في بعض طرق حديث الباب بالنهي عن منع الكلا صرحه أبي حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غنار عن أبي هريرة بلغة لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلا في هزل المال وتجوع العيال والمراد بالكلا هنا النبات في الموات فإن الناس فيه سواء وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ثلاثة لا تمنع الماء والكلا والنار واسناده صحيح قال الخطابي معناه الكلا ينبت في موات الأرض والماء الذي لا يجري في المواضع التي لا تختص بأحد قيل والمراد بالنار الحجارة التي توري النار وقال غيره المراد النار حقيقة والمعنى لا يمنع من يستصحب منها مصباحاً أو يدنى منها ما يشعله منها وقيل المراد ما إذا أضرم نارا في حطب مباح بالصحرَاء فليس له منع من ينتفع بها بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه نارا فله المنع * (قوله باب من حفر بئرًا في ملكه لم يضمن) ذكر فيه حديث أبي هريرة البئر جبار بضم الجيم وتخفيف الموحدة أي هدر قال ابن المنير الحديث مطلق والترجمة مقيدة بالملك وهي إحدى صور المطلق واقعتها سقوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا حفر في غير ملكه فالذي يحفر في ملكه أخرى بعدم الضمان اهـ وإلى التفرقة بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور وخالف الكوفيون وسيأتي تفصيل ذلك مع بنية شرح الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى ومحمود شيخه في هذا الحديث هو ابن غيلان وعبيد الله شيخ محمود هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري وربما أخرج منه بواسطة كهذا * (قوله باب الخصومة في البئر والقضاء فيها) ذكر فيه حديث الأشعث كانت لي بئر في أرض ابن عمي يعني فتخاصمنا إلى النبي ﷺ أو رده مختصراً وسيأتي بهامه في

أَمْرِي هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى . إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ
وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا الْآيَةَ فَجَاءَ الْأَشْمُ فَقَالَ مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ كَانَتْ
لِي بَرٍّ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمْرِو لِي : فَقَالَ لِي شَهْدُكَ قُلْتُ مَا لِي شَهْدُ قَالَ فِيمِئِنِّهِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفُ
قَدْ كَرَّ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَبْصِيْقًا لَهُ **بَابُ** إِنْ مِنْ مَنْعِ ابْنِ السَّبِيلِ مِنْ
الْمَاءِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ
يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَمَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ . وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا
لَا يَبَاسِيَهُ إِلَّا لِدُنْيَا فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا سَخِطَ . وَرَجُلٌ أَقَامَ سِلْعَتَهُ بَعْدَ الْعَصْرِ فَقَالَ
وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا كَذًا وَكَذًا فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ : إِنَّ الَّذِينَ
يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا **بَابُ** سُكْرِ الْأَنْهَارِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا
الْإِثُّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَدَّثَهُ

التفسير وفي الإيمان والتذور وغير موضع واسم ابن عمه معدان بن الاسود بن معدي كرب الكندي ولقبه الجفشيش
بوزن فطيل مفتوح الاول واختلف في ضبط هذا الاول على ثلاثة أقوال أشهرها بالجيم والشين معجمة في الموضعين
وقوله في الحديث كانت لي برٌّ في أرض زعم الاسماعيلي ان أباحمة تفرد بذكر البر عن الأعمش قال ولا أعلم فيمن رواه
عن الأعمش الا قال في أرض قال والاكثر من اولي بالحفظ من أبي حمزة اه وذكر البر ثابت عند البخاري في غير
رواية أبي حمزة كما سيأتي مع بقية الكلام على الحديث في كتاب الإيمان والتذور ونذكر في التفسير الخلاف في
سبب نزول الآية المذكورة ان شاء الله تعالى وقوله شهودك أو يمينه بالنصب (١) فيهما أي احضر شهودك واطلب
يمينه وقوله اذا يحلف بالنصب وقال السهيلي لا غير وحكي ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا * (قوله باب اثم
من منع ابن السبيل من الماء) أي الفاضل عن حاجته ويدل عليه قوله في حديث الباب رجل كان له فضل ماء بالطريق
فمنعه من ابن السبيل قال ابن بطلال فيه دلالة على أن صاحب البر أولى من ابن السبيل عند الحاجة فاذا أخذ حاجته
لم ينجزه منع ابن السبيل اه وقد ترجم المصنف بذلك بعد أربعة أبواب من رأى أن صاحب الحوض أحق بمائه
ويأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية ورجل بايع
امامه في رواية الكشميني اماما * (قوله باب سكر الانهار) السكر بفتح المهملة وسكون الكاف السد والغلق
مصدر سكرت النهر اذا سدته وقال ابن دريد أصله من سكرت الريح اذا سكن هبوبها (قوله عن عروة) سيأتي
بجواب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أنه حدثه (قوله عن عبيد الله بن الزبير أنه حدثه أن رجلا
من الانصار خاصم الزبير) هذا هو المشهور من رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب وقد رواه ابن وهب عن الليث
ويونس جمعا عن ابن شهاب أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام أخرجه النسائي
وابن الجارود والاسماعيلي وكان ابن وهب حمل رواية الليث على رواية يونس والافرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير
والله أعلم وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير بغير ذكر عبد الله وقد

(١) قوله وقوله شهودك أو يمينه هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا وهي رواية التي شرح عليها والان رواية المتن
الذي بأيدينا كما ترى بالهامش اه مصححه .

أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن شهاب عن عروة مرسلًا وأعاد في التفسير من وجه آخر عن معمر كذا أخرجه الطبري ومن طريق عبد الرحمن بن اسحق حدثنا ابن شهاب وأخرجه المصنف بعد باب من رواية ابن جريج كذلك بالارسال لكن أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن جريج كرواية شعيب التي ليس فيها عن عبد الله وذ. كرواية الدارقطني في العلل أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد وفاقا شعيبا وابن جريج على قولهما عروة عن الزبير قال وكذلك قال احمد بن صالح وحرمله عن ابن وهب قال وكذلك قال شعيب بن سعيد عن يونس قال وهو المحفوظ (قلت) وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادا على صحة سماع عروة عن أبيه وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ فكيفما دار فهو على ثقة ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير وزعم الحميدي في جمعه أن الشيخين أخرجاه من طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه وليس كما قال فإنه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي وأشار إليها الترمذي خاصة وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجه الطبري والطبراني من حديث أم سلمة وهي عند الزهري أيضا من مرسل سعيد بن المسيب كما سيأتي بيانه (قوله أن رجلا من الأنصار) زاد في رواية شعيب قد شهد بدرا وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس ووقع في رواية زيد بن خالد عن الليث عن الزهري عند ابن المقري في معجمه في هذا الحديث أن اسمه حميد قال أبو موسى المديني في ذيل الصحابة لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر حميد إلا في هذه الطريق اهـ وليس في البدر بين من الأنصار من اسمه حميد وحكي ابن بشكوال في مبهماته عن شيخه أبي الحسن بن مغيث أنه ثابت بن قيس بن شماس قال ولم يأت على ذلك بشاهد (قلت) وليس ثابت بدريا وحكي الواحدى أنه ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي نزل فيه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله ولم يذ كر مستنده وليس بدريا أيضا نعم ذكر ابن اسحق في البدر بين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد وهو عندي غير الذي قبله لأن هذا ذكر ابن الكلبي أنه استشهد بأحد وذاك عاش إلى خلافة عثمان وحكي الواحدى أيضا وشيخه الثعلبي والمهدوي أنه حاطب بن أبي بلتعة وتعقب بأن حاطبا وان كان بدريا لكنه من المهاجرين لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية قال نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ماء الحديث واسناده قوي مع ارساله فإن كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصولا وعلى هذا فيؤول قوله من الأنصار على ارادة المعنى الاعم كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن حذافة وأما قول الكرماني بأن حاطبا كان حليفا للأنصار فقيه نظروا ما قوله من بني أمية بن زيد فلعله كان مسكنه هناك كعمر كما تقدم في العلم وذكر الثعلبي بغير سند أن الزبير وحاطبا لما خر حاصرا بالمقداد قال لمن كان القضاء فقال حاطب قضى لابن عمته ولوى شدة ففطن له يهودى فقال قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويتهمونه وفي صحة هذا نظروا يترشح بأن حاطبا كان حليفا لأن الزبير بن العوام من بني أسد وكأنه كان مجاورا للزبير والله أعلم وأما قول الداودي وأبي اسحق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقا فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال أنه كان من الأنصار يعني نسبنا قال وهذا هو الظاهر من حاله ويحتمل أنه لم يكن منافقا ولكن أصدر ذلك منه بادرة النفس كما وقع لغيره ممن صحت توبته وقوى هذا شارح المصابيح التوريشي وهو ما عده وقال لم تجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصرة التي هي المدح ولو شاركهم في النسب قال بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب وليس ذلك بمستنكر من غير المعصوم في تلك الحالة اهـ وقد قال الداودي بعد جزمه بأنه كان منافقا وقيل كان بدريا فانصح فقد وقع ذلك منه قبل شهودها لا انتفاء النفاق عن شهودها اهـ وقد عرفت أنه

خَلَصَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ سَرَحَ
 الْمَاءَ بِمَرْثَانِي عَلَيْهِمَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزُبَيْرُ أَسْقِي يَزِيدُ ثُمَّ أَرْسَلَ الْمَاءَ إِلَى
 جَارِكَ فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ إِنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ أَسْقِي يَزِيدُ ثُمَّ
 أَحْبَسَ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ

لاملازمة بين صدور هذه القضية منه وبين النفاق وقال ابن التين ان كان بدر يافعنى قوله لا يؤمنون لا يستكملون الايمان
 والله اعلم (قوله خاصم الزبير) في رواية معمر خاصم الزبير رجلا والمخاصمة مفاعلة من الجانبين فكل منهما مخاصم
 للآخر (قوله في شراج الحرة) بكسر المعجمة وبالجيم جمع شرج بفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار ويجمع
 على شروج أيضا وحكي ابن دريد شرج بفتح الراء وحكي القرطبي شرجة والمراد بها هنا منسبل الماء وانما أضيفت
 الى الحرة لكونها فيها والحرة موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها وهي في خمسة مواضع المشهور منها اثنتان حرة
 واقم وحرة ليلي وقال الداودي هو نهر عند الحرة بالمدينة فاغرب وليس بالمدينة نهر قال أبو عبيد كان بالمدينة واديان
 يسيلان ماء للطرفين تنافس الناس فيه فقضى رسول الله ﷺ للاعلى فالاعلى (قوله التي يسقون بها النخل) في رواية
 شعيب كانا يسقيان بها كلاهما (قوله فقال الانصاري) يعني للزبير سرح فعل أمر من التسرّح أى أطلقه وانما
 قال له ذلك لان الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصاري فيحبسه لا كمال سقى أرضه ثم يرسله الى أرض
 جاره فالتمس منه الانصاري تعجيل ذلك فامتنع (قوله اسق يازبير) بهمزة وصل من الثلاثي وحكي ابن التين انه
 بهمزة قطع من الرابعي تقول سقى واسقى زاد ابن جريج في روايته كما سيأتى بعد باب فامر به بالمعروف وهي جملة
 معترضة من كلام الراوى وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال في آخره وكان قد أشار على الزبير برأى فيه سعة له
 وللانصاري وضبطه الكرمانى فامرهم هنا بكسر الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الأمرار وهو محتمل (قوله
 أن كان ابن عمك) بفتح همزة أن وهي للتعليل كأنه قال حكمت له بالتقديم لاجل أنه ابن عمك وكانت أم الزبير
 صفية بنت عبد المطلب وقال البيضاوى يحذف حرف الجر من أن كثيرا تخفيفا والتقدير لان كان أو بان كان ونحوه أن
 كان ذاملا وبنين أى لا تطعه لاجل ذلك وحكى القرطبي تبعا لعياض ان همزة أن ممدودة قال لانه استفهام اعلى جهة
 الانكار (قلت) ولم يقع لنا في الرواية مدلكن يجوز حذف همزة الاستفهام وحكى الكرمانى ان كان بكسر الهمزة على
 انها شرطية والجواب محذوف ولا أعرف هذه الرواية نعم وقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق فقال ائدلى يا رسول
 الله وان كان ابن عمك والظاهر ان هذه بالكسر وابن بالنصب على الخبرية ووقع في رواية معمر في الباب الذي يليه
 انه ابن عمك قال ابن مالك يجوز في انه فتح الهمزة وكسرها لانها وقعت بعد كلام تام معلى بمضمون ما صدر بها فاذا
 كسرت قدر ما قبلها بالفاء واذا فتحت قدر ما قبلها اللام وبعضهم يقدر بعد الكلام المصدر بالمكسورة مثل ما قبلها
 مقرونا بالفاء فيقول في قوله مثلا أضربه أنه مسيء أضربه انه مسيء فاضربه ومن شواهد ولا تقر بوا الزنا انه كان
 فاحشة ولم يقرأ هنا الا بالكسر وان جاز الفتح في العربية وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو
 البر الرحيم قرأنا فع والكسائي انه بالفتح والباقون بالكسر (قوله فتلون) أى تغير وهو كناية عن الغضب زاد عبد الرحمن
 ابن اسحق في روايته حتى عرفنا أن قد ساءه ما قال (قوله حتى يرجع الى الجدر) أى يصير اليه والجدر بفتح الجيم
 وسكون الدال المهملة هو المسناة وهو موضع بين شرابات النخل كالجدار وقيل المراد الحواجز التي تحبس الماء وجزم
 به السهيلي ويروى الجدر بضم الدال حكاه أبو موسى وهو جمع جدار وقال ابن التين ضبط في أكثر الروايات بفتح
 الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذي في اللغة وهو أصل الحائط وقال القرطبي لم يقع في الرواية الا بالسكون والمعنى
 أن يصل الماء الى أصول النخل قال ويروى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشرابات في أصول النخل

فَقَالَ الزُّبَيْرُ : وَاللَّهِ إِنِّي لَا حَسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ . فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيهَا شَجَرًا بَيْنَهُمْ قُلْ مُحَمَّدٌ بْنُ الْعَبَّاسِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ أَحَدٌ يُذَكِّرُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا الْإِثْقَاطُ بِأَسْبَابِ شُرْبِ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ

فإنها ترفع حتى تصير تشبه الجدار والشربات بمعجمة وفتحات هي الحفر التي تحفر في أصول النخل وحكي الخطابي الجذر بسكون الذال المعجمة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبالغ تمام الشرب قال الكرماني المراد بقوله أمسك أي أمسك نفسك عن السقي ولو كان المراد أمسك الماء لقال بعد ذلك أرسل الماء إلى جارك (قلت) قد قالها في هذا الباب كما سيأتي في رواية معمر في التفسير حيث قال ثم أرسل الماء إلى جارك وصرح في رواية شعيب أيضا بقوله أحبس الماء والحاصل أن أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الانصاري وأمره بحبسه كان بعد ذلك (قوله فقال الزبير والله أني لا حسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) زاد في رواية شعيب إلى قوله تسليما وقع في رواية ابن جريج الآية فقال الزبير والله أن هذه الآية أنزلت في ذلك وفي رواية عبد الرحمن ابن اسحق ونزلت فلا وربك الآية والراجح رواية الأكثر وإن الزبير كان لا يجزم بذلك لكن وقع في رواية أم سلمة عند الطبري والطبراني الجزم بذلك وأنها نزلت في قصة الزبير وخصمه وكذا في مرسل سعيد بن المسيب الذي تقدمت الإشارة إليه وجزم مجاهد والشعبي بأن الآية إنما نزلت فيمن نزلت فيه الآية التي قبلها وهي قوله تعالى ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت الآية فروي اسحق بن راهويه في تفسيره بإسناد صحيح عن الشعبي قال كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة فدعا اليهودي المنافق إلى النبي ﷺ لانه علم أنه لا يقبل الرشوة ودعا المنافق اليهودي إلى حكمهم لانه علم أنهم يأخذونها فانزل الله هذه الآيات إلى قوله ويسلموا تسليما وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد نحوه وروي الطبري بإسناد صحيح عن ابن عباس أن حاكم اليهود يومئذ كان أبا برزة الأسلمي قبل أن يسلم ويصحب وروي بإسناد آخر صحيح إلى مجاهد أنه كعب بن الأشرف وقد روي الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودي خصومة فقال اليهودي انطلق بنا إلى محمد وقال المنافق بل نأتي كعب بن الأشرف فذكر القصة وفيه أن عمر قتل المنافق وأن ذلك سبب نزول هذه الآيات وتسمية عمر الفاروق وهذا الإسناد وإن كان ضعيفا لكن تقوي بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف لا مكان التعدد وأفاد الواحد بإسناد صحيح عن سعيد عن قتادة أن اسم الانصاري المذكور قيس ورجح الطبري في تفسيره وعزاه إلى أهل التأويل في تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة ليتسق نظام الآيات كلها في سبب واحد قال ولم يعرض بينها ما يقتضي خلاف ذلك ثم قال ولا مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت في أثناء ذلك فيتناولها عموم الآية والله أعلم (قوله قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله ليس أحد يذكرك عروة عن عبد الله إلا الليث فقط) هكذا وقع في رواية أبي ذر عن الحموي وحده عن الثوري وهو القائل قال محمد بن العباس ومحمد بن العباس هو السلمى الأصماني وهو من أقران البخاري وتخر بعده مائتا سنة وستين وأبو عبد الله هو البخاري المصنف وهو مصرح بتفرد الليث بذكر عبد الله بن الزبير في أسناده فإن أراد مطلقا ورد عليه ما أخرجه النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن الزهري وإن أراد بقيده أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند عبد الله بن الزبير فسلم فإن رواية ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم بيانه في أول الباب وقد نقل الترمذي عن البخاري أن ابن وهب روى عن الليث ويونس نحوه رواية قتيبة عن الليث (قوله باب شرب الأعلى قبل الأسفل) في رواية الحموي والكشميري قبل السفلي والاول أولى وكأنه يشير إلى ما وقع في مرسل سعيد بن المسيب في هذه القصة ففضى رسول الله ﷺ أن يسقى الأعلى ثم الأسفل قال العلماء الشرب من نهر

النبي ﷺ يَزِيرُ أَسْقَى ثُمَّ أَرْسَلَ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ ابْنُ عَمَّتِكَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْقَى يَزِيرُ ثُمَّ يَبْلُغُ الْمَاءَ الْجَدْرَ ثُمَّ أَمْسِكَ فَقَالَ الزُّبَيْرُ فَأَحْسِبْ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي شَجَرِ بَيْنِهِمْ **بَابُ شَرْبِ الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ فِي شِرَاجٍ مِنَ الْحِزَةِ يَسْقَى بِهَا النَّخْلَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْقَى يَزِيرُ فَأَمَرَهُ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى جَارِكَ . فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ أَن كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ أَسْقَى ثُمَّ أَحْبَسَ يَرْجِعُ الْمَاءَ إِلَى الْجَدْرِ وَاسْتَوْعَى لَهُ حَقَّهُ ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَنْزَلَتْ فِي ذَلِكَ فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي شَجَرِ بَيْنِهِمْ فَقَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ فَقَدَرْتُ الْأَنْصَارُ وَالنَّاسُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ أَسْقَى ثُمَّ أَحْبَسَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ وَكَانَ ذَلِكَ إِلَى

أَوْسَلٍ غَيْرَ مَمْلُوكٍ يَقْدُمُ الْأَعْلَى فَلَا عَلَى وَلَا حَقٌّ لِلْأَسْفَلِ حَتَّى يَسْتَفْنِيَ الْأَعْلَى وَحْدَهُ أَنْ يَغْطِيَ الْمَاءُ الْأَرْضَ حَتَّى لَا تَشْرِبَهُ وَيَرْجِعَ إِلَى الْجِدَارِ ثُمَّ يَطْلُقَهُ (قوله ثم أرسل) كذا لاكثر وللكشميين ثم أرسل الماء (قوله أسقى يازير حتى يبلغ) في رواية كريمة والأصلي أسقى يازير ثم يبلغ الماء الجدر وسقط من رواية أبي ذر ذكر الماء زاد في التفسير ون وجه آخر عن معمر ثم أرسل الماء إلى جارك واستوعى للزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الانصاري وفي رواية شعيب في الصلح فاستوعى للزبير حينئذ حقه وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأى فيه سعة له وللانصاري فقوله استوعى أي استوفى وهو من الوعى كأنه جمعه له وفي ومائه وقوا أحفظه بالمهمة والظاء المسألة أي أغضبه قال الخطابي هذه الآية يشبه أن تكون من كلام الزهري وكانت عاده أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان (قلت) لكن الأصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحدا حتى يرد ما بين ذلك ولا يثبت الإدراج بالاحتمال قال الخطابي وغيره وإنما حكم ﷺ على الانصاري في حال غضبه مع نهيه أن يحكم الحاكم وهو غضبان لأن النهي معلل بما يخاف على الحاكم من الخطأ والغلط والنبي ﷺ مأمون لعصته من ذلك حال السخط * (قوله باب شرب الأعلى إلى الكعبين) يشير إلى ما حكاه الزهري من تقدير ذلك كما سيأتي في آخر الباب (قوله حدثنا محمد) زاد في رواية أبي الوقت هو ابن سلام (قوله فأمره بالمعروف) كذا ضبطناه في جميع الروايات على أنه فعل ماض من الأمر وهي جملة معترضة من كلام الراوي وحكي الكرماني أنه بلفظ فعل الأمر من الأمر وقد تقدم ما فيه وقد قال الخطابي معناه أمره بالعادة المعروفة التي جرت بينهم في مقدار الشرب اه ويحتمل أن يكون المراد أمره بالقصد والأمر الوسط مراعاة للجوار ويدل عليه رواية شعيب المذكورة ومثلها لمعمر في التفسير وهو ظاهر في أنه أمره أولا أن يساع بعض حقه على سبيل الصلح وبهذا ترجم البخاري في الصلح إذا أشار الإمام بالمصلحة فلما لم يرض الانصاري بذلك استقصى الحكم وحكم به وحكي الخطابي أن فيه دليلا على جواز فسخ الحاكم في حكمه قال لأنه كان له في الأصل أن يحكم بأي الأمرين شاء فقدم الأسهل إثارا لحسن الجوار فلما جهل الخصم موضع حقه رجع عن حكمه الأول وحكم بالتاني ليكون ذلك أبلغ في زجره وتعقب بأنه لم يثبت الحكم أولا كما تقدم بيانه قال وقيل بل الحكم كان مأمورا به أولا فلما لم يقبل الخصم ذلك عاقبه بما حكم عليه به ثانيا على ما بدر منه وكان ذلك لما كانت العقوبة بالأموال اه وقد وافق ابن الصباغ من الشافعية على هذا الأخير وفيه نظر وسياق طرق الحديث يأبى ذلك كما ترى لا سيما قوله واستوعى للزبير حقه في صريح الحكم وهي رواية شعيب في الصلح ومعمر في التفسير فمجموع الطرق دال على أنه أمر الزبير أولا أن يترك بعض حقه وثانيا أن يستوفى جميع حقه (قوله فقال لي ابن شهاب) القائل هو ابن جريج راوى الحديث (قوله فقدرت الانصار والناس) هو من عطف "مام على الخالص" (قوله وكان ذلك إلى

الْكُعْبَيْنِ الْجَدْرُ هُوَ الْأَصْلُ **بَابُ فَضْلِ سَقَى الْمَاءِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
يُمَيْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ
الْعَطَشُ فَزَلَّ بِرَأْسِهِ فَشَرِبَ مِنْهَا . ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا هُوَ بِكَلْبٍ

الْكُعْبَيْنِ (يعني أنهم لما رأوا أن الجدر يختلف بالطول والقصر قاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبين فجعلوا
ذلك معيارا لاستحقاق الاول فالاول والمراد بالاول هنا من يكون مبدأ الماء من ناحيته وقال بعض المتأخرين من
الشافعية المراد به من لم يتقدمه أحد في الغراس بطريق الأحياء والذي يليه من أحياء بعده وهلم جرا قال وظاهر الخبر أن
الاول من يكون أقرب إلى مجرى الماء وليس هو المراد وقال ابن التين الجمهور على أن الحكم أن يمسك إلى الكعبين
وخصه ابن كنانة بالنخل والشجر قال وأما الزروع فإلى الشراك وقال الطبري الأراضي مختلفة فيمسك لكل أرض
ما يكفيها لأن الذي في قصة الزبير واقعة عين واستخلف أصحاب مالك هل يرسل الاول بعد استيفائه جميع الماء أو
يرسل منه ما زاد على الكعبين والاول أظهر ومحلّه اذالم يبق له به حاجة والله أعلم وقد وقع في مرسل عبد الله بن أبي
بكر في الموطأ أن رسول الله ﷺ قضى في مسيل مهزور ومذنب أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الأعلى
على الأسفل ومهزور بفتح أوله وسكون الهاء وضم الزاي وسكون الواو بعدها راء ومذنب بذيال معجمة ونون
بالتصغير واديان معروفان بالمدينة وله اسناد موصول في غرائب مالك للدارقطني من حديث عائشة وصححه الحاكم
وأخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واسناد كل منهما حسن وأخرج عبد
الرزاق هذا الحديث المرسل باسناد آخر موصول ثم روى عن معمر عن الزهري قال نظرنا في قوله احبس الماء حتى يبلغ الجدر
فكان ذلك إلى الكعبين اه وقد روى البيهقي من رواية ابن المبارك عن معمر قال سمعت غير الزهري يقول نظروا
في قوله حتى يرجع إلى الجدر فكان ذلك إلى الكعبين وكان معمر سمع ذلك من ابن جريج فأرسله في رواية عبد
الرزاق وقد بين ابن جريج أنه سمعه من الزهري ووقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق احبس الماء إلى الجدر أو إلى
الكعبين وهو شك منه والصواب ما رواه ابن جريج وذكر الشاشي من الشافعية أن معنى قوله إلى الجدر أي
إلى الكعبين وكأنه أشار إلى هذا التقدير والافليس الجدر مرادفا للكعب (قوله الجدر هو الأصل) كذا هنا في رواية
المستملى وحده وفي هذا الحديث غير ما تقدم أن من سبق إلى شيء من مياه الأودية والسيول التي
لا تملك فهو أحق به لكن ليس له إذا استغنى أن يحبس الماء عن الذي يليه وفيه أن للحاكم أن يشير
بالصلح بين الخصمين ويأمر به ويرشد إليه ولا يلزمه به إلا إذا رضي وأن الحاكم يستوفي لصاحب الحق حقه
إذا لم يتراضا وأن يحكم بالحق لمن توجه له ولو لم يسأله صاحب الحق وفيه إلا كتفاء من الخصم بما ينهم عنه
مقصوده من غير مبالغة في التنصيص على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع صفاته وفيه
توبيخ من جنى على الحاكم ومعاقبته ويمكن أن يستدل به على أن للإمام أن يعفو عن التعزير المتعلق به لكن محل ذلك
ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرع وإنما يعاقب النبي ﷺ صاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس كما قال في حق
كثير من المنافقين لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه قال القرطبي فلو عذر مثل هذا من أحد في حق النبي ﷺ أو
في حق شريكه لقتل قتلة زنديق ونقل النووى نحوه عن العلماء والله أعلم * (قوله باب فضل سقى الماء) أي لكل من
احتاج إلى ذلك (قوله عن سمي) بالمهمل مصغرا زاد في المظالم مولى أبي بكر رأى ابن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام
(قوله عن أبي صالح) زاد في المظالم السمان والاسناد مديون الشيخ البخاري (قوله بينا رجل) لم أقف على اسمه (قوله
يمشي) قال في المظالم بينا رجل بطريق وللدارقطني في الموطآت من طريق روح عن مالك يمشي بفلاة وله من طريق
ابن وهب عن مالك يمشى بطريق مكة (قوله فاشتد عليه) وقعت القاء هنا موضع إذا كما وقعت إذا موضعها في قوله تعالى
إذا هم يقنطون وسقطت هذه القاء من رواية مسنم وكذا من الرواية الآتية في المظالم الأكثر (قوله فاشتد عليه العطش)

يَلْهَثُ بِأَكْلِ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ . فَقَالَ لَقَدْ بَلَغَ هَذَا امِثْلُ الَّذِي بَلَغَ بِي فَمَلَأْخَفَهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ ، ثُمَّ رَفَى فَسَقَى
 الْكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَزَلَهُ . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا : قَالَ فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ
 نَابِغَةٌ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَالرَّيْمُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ
 عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُفُوفِ
 فَقَالَ دَنَتْ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ أَيْ رَبِّ وَأَنَا مَعَهُمْ : فَإِذَا امْرَأَةٌ حَسَبْتُ أَنَّهُ قَالَ تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ ، قَالَ مَا شَأْنُ
 هَذِهِ قَالُوا حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا : **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَذَّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا فَدَخَلَتْ
 فِيهَا النَّارَ قَالَ . فَقَالَ وَاللَّهِ أَعْلَمُ . لَا أَنْتِ أَطْعَمْتِهَا وَلَا سَقَيْتِهَا حِينَ حَبَسْتِهَا وَلَا أَنْتِ أَرْسَلْتِهَا فَإِذَا كَلَّتْ

كذا للاكثر وكذا هو في الموطأ ووقع في رواية المستملى العطاش قال ابن التين العطاش داء يصيب الغنم تشرب فلا
 تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كالزكام (قلت) وسياق الحديث
 يأباه وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزي بالمغفرة (قوله يلهث) بفتح الهاء اللهث بفتح الهاء هو
 ارتفاع النفس من الاعياء وقال ابن التين لهث الكلب أخرج لسانه من العطش وكذلك الطائر ولهث الرجل اذا أعيا
 ويقال اذا بحث يديه ورجليه (قوله يأكل الثرى) أى يكدم بفعه الارض الندية وهى اماصفة واما حال وليس بمفعول
 ثان لراى (قوله بلغ هذا مثل) بالفتح أى بلغ مبلغا مثل الذى بلغ بى وضبطه الدمياطي بخطه ضم مثل ولا يخفى توجيهه
 وزاد ابن حبان من وجه آخر عن ابي صالح فرحمه (قوله فلا خفه) فى رواية ابن حبان فترع حدخفيه (قوله ثم أمسكه)
 أى أحد خفيه الذى فيه الماء وانما احتاج الى ذلك لانه كان يعالج بيديه ليصعد من البئر وهو يشعر بأن الصعود منها
 كان عسرا (قوله ثم رقى) بفتح الرء وكسر القاف كصعد وزناومعنى وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن مضى وأنكره وقال
 عياض فى المشارق هى لغة طى يفتحون العين فيما كان من الافعال معتل اللام والاول أفصح وأشهر (قوله فسقى الكلب) زاد
 عبد الله بن دينار عن ابي صالح حتى أرواه أى جعله ريانا وقد مضى فى الطهارة (قوله فشكر الله له) أى أننى عليه أو قبل
 عمله أو جازاه بفعله وعلى الاخير فالقاء فى قوله فغفرله تفسيرية أو من عطف الخاص على العام وقال القرطبي معنى
 قوله فشكر الله له أى أظهر ما جازاه به عند ملائكته ووقع فى رواية عبد الله بن دينار بدل فغفرله فأدخله الجنة وكذا فى
 رواية ابن حبان (قوله قالوا) سمي من هؤلاء السائلين سراقه بن مالك بن جعشم رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان (قوله
 وان لنا) هو معطوف على شئ محذوف تقديره الامر كما ذكرت وان لنا فى البهائم أى فى سقى البهائم أو الاحسان الى البهائم
 أجرا (قوله فى كل كبد رطبة أجرا) أى كل كبد حية والمراد رطوبة الحياة أو لان الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية ومعنى
 الظرفية هنا أن يقدر محذوف أى الاجر ثابت فى ارواء كل كبد حية والكبد يذكر ويؤنث ويحتمل أن تكون فى سببية
 كقولك فى النفس الدية قال الداودي المعنى فى كل كبد حى أجر وهو عام فى جميع الحيوان وقال ابو عبد الملك هذا الحديث
 كان فى بنى اسرائيل وأما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب وأما قوله فى كل كبد فمخصوص ببعض البهائم مما لا ضرر
 فيه لان المأمور بقتله كالخنزير لا يجوز أن يقوى ليزداد ضرره وكذا قال النووى ان عمومه مخصوص بالحيوان المحترم
 وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيه و يلتحق به اطعامه وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه وقال ابن التين لا يمتنع
 اجراؤه على عمومه يعنى فسقى ثم يقتل لانا أمرنا بأن نحسن القتل ونهينا عن المثلة واستدل به على طهارة سؤر الكلب وقد
 تقدم البحث فى ذلك فى كتاب الطهارة ومما قيل فى الرد على من استدل به أنه فعل بعض الناس ولا يدرى هل هو كان
 ممن يقتدى به أم لا والجواب انما نحتاج بمجرد الفعل المذكور بل اذا فرعنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فاننا لا نأخذ

مِنْ خُشَّاشِ الْأَرْضِ **بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ أَوْ الْقَرِيبَةَ أَحَقُّ بِمَسَائِهِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ**
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ حَرَّمَ
 فَشْرَبَ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ هُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاحُ عَنْ يَسَارِهِ قَالُ يَغْلَامُ أَنَا أَذْنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاحُ
 فَقَالَ مَا كُنْتُ لِأَوْزَرَ بِنَصِيْبِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا**
 غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي
 بِيَدِهِ لَا ذُودَنَّ رَجُلًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تَذَادُ الْغَرِيبَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ وَكَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
 جُبَيْرٍ قَالَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ لَوْ تَرَكَتْ زَمْزَمَ أَوْ
 قَالَ لَوْ لَمْ تَعْرِفْ مِنَ الْمَاءِ لَكَانَتْ عَيْنًا مُعِينًا وَأَقْبَلَ جِرْهُمُ فَقَالُوا أَنَا أَذْنُ لِي أَنْ نَنْزِلَ عِنْدَكَ قَالَتْ نَعَمْ
 وَلَا حَقَّ لَكُمْ فِي الْمَاءِ قَالُوا نَعَمْ **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو عَنْ أَبِي صَالِحٍ**
 السَّيِّمَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ
 رَجُلٌ حَافٍ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى
 يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ فَيَقُولُ

بِكُلِّ مَا وَرَدَ عَنْهُمْ بَلْ إِذَا اسَاقَهُ إِمَامٌ شَرَعْنَا مَسَاقَ الْمَدْحِ أَنْ عِلْمٌ وَلَمْ يَقِيْدِهِ بِقِيْدِ صَحِّحِ اسْتِدْلَالٍ بِهِ وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ
 السَّفَرِ مُنْفَرِدًا وَبِغَيْرِ زَادٍ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي شَرَعِنَا مَا إِذَا لَمْ يَخْفَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَاكُ وَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى الْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ
 لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَتِ الْمَغْفَرَةُ بِسَبَبِ سَقْيِ الْكَلْبِ فَسَقَى الْمُسْلِمَ أَكْثَرَ أَجْرًا وَاسْتَدْلَلَ بِهِ عَلَى جَوَازِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ لِلْمُشْرِكِينَ وَيَنْبَغِي
 أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ مَا إِذَا لَمْ يَجِدْ هُنَاكَ مُسْلِمًا فَالْمُسْلِمُ أَحَقُّ وَكَذَا إِذَا دَارَ الْأَمْرَ بَيْنَ الْبَهِيمَةِ وَالْأَدَمِيِّ الْمُحْتَرَمِ وَاسْتَوَى فِي الْحَاجَةِ
 فَلَا أَدَمِي أَحَقُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَهْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي رُبَّتْ الْهَرَّةَ
 حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ النَّارَ وَسَيَّأَتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ أَهْمَاءَ بِأَنَّهُمْ مِنْ هَذَا فِي أَوَائِلِ صِفَةِ الصَّلَاةِ وَأَمَّا
 حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فَذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَنَّ مَعْنَى بَنِ سَيْسَى تَفَرَّدَ بِذِكْرِهِ فِي الْمَوْطَأِ قَالَ وَرَوَاهُ فِي غَيْرِ الْمَوْطَأِ ابْنُ وَهْبٍ وَالْقَعْنَبِيُّ
 وَابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَمُطَرَفٌ ثُمَّ سَاقَهُ مِنْ طَرَفِهِمْ وَأَخْرَجَهُ الْأَسْمَاعِيُّ مِنْ طَرِيقٍ مَعْنَى وَابْنِ وَهْبٍ وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ مِنْ
 طَرِيقِ الْقَعْنَبِيِّ وَمُنَاسِبَةٌ حَدِيثُ الْهَرَّةِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ عَوَّقَتْ عَلَى كَوْنِهَا لَمْ تَسْقِهَا فَتَقْتَضَاهُ أَنَّهَا لَوْ سَقَتْهَا لَمْ تَعَذِّبْ
 قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ مَنْ يُؤْمَرُ بِقَتْلِهِ عَطْشًا وَلَوْ كَانَ هَرَّةً وَلَيْسَ فِيهِ ثَوَابُ السَّقْيِ وَلَكِنْ كَفَى بِالسَّلَامَةِ
 فَضْلًا * (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ أَوْ الْقَرِيبَةَ أَحَقُّ بِمَسَائِهِ) ذَكَرَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ أَحَدُهَا حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ
 سَعْدٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَبْلَ ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ وَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ الْحَاقُّ لِلْحَوْضِ وَالْقَرِيبَةُ بِالْقَدْحِ فَكَانَ صَاحِبُ
 الْقَدْحِ أَحَقُّ بِالتَّصْرِيفِ فِيهِ شَرًّا بِأَوْسَقِيَا وَقَدْ خَفِيَ هَذَا عَلَى الْمُهْلَبِ فَقَالَ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ الْإِيْمَنَ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ
 بِالْقَدْحِ وَأَجَابَ ابْنُ الْمُنِيرِ أَنَّ مَرَادَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا اسْتَحَقَّ الْإِيْمَنُ مَا فِي الْقَدْحِ بِمَجْرَدِ جُلُوسِهِ وَاخْتَصَّ بِهِ فَكَيْفَ
 لَا يَخْتَصُّ بِهِ صَاحِبُ الْيَدِ وَالْمَتَسَبِّبُ فِي تَحْصِيلِهِ ثَانِيًا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي ذِكْرِ حَوْضِ النَّبِيِّ ﷺ وَسَيَّأَتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي
 ذِكْرِ الْحَوْضِ النَّبَوِيِّ مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ وَقَوْلُهُ لَا ذُودَنَّ بِمَعْجَمَةٍ ثُمَّ مَهْمَلَةٌ أَيْ لَا تُطْرَدَنَّ وَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ ذِكْرِهِ
 ﷺ أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ يَطْرُدُ أَبْلَ غَيْرِهِ عَنْ حَوْضِهِ وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ فَيَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ وَقَدْ خَفِيَ عَلَى الْمُهْلَبِ أَيْضًا فَقَالَ أَنَّ
 الْمُنَاسِبَةَ مِنْ جِهَةِ إِضَافَةِ الْحَوْضِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ أَحَقُّ بِهِ وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ الْمُنِيرِ أَنَّ أَحْكَامَ التَّكْلِيفِ لَا تَنْزِلُ عَلَى وَقَائِعِ

اللَّهُ الْيَوْمَ أَمْنُكَ فَضْلِي كَمَا نَمَتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ * قَالَ عَلَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ عَنْ عُمَرَ
 سَمِعَ أَبَا صَالِحٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ **بَابُ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ**
 حَدَّثَنَا الْقَيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا أَنَّ الصَّعْبَ ابْنَ جَذَامَةَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ

الآخِرَةُ وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ بَقُولِهِ كَمَا تَذَادُ الْغَرِيبَةِ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا جاز لصاحب الحوض طرد إبل غيره عن حوضه إلا وهو أحق
 بحوضه ثالثاً حديث ابن عباس في قصة هاجر وزمزم أوردته مختصراً جداً وسيأتي معطولاً في أحاديث الأنبياء ومناسبتها
 للترجمة من جهة قولها للذين نزلوا عليها ولا حق لكم في الماء قالوا نعم وقرر النبي ﷺ على ذلك قال الخطابي فيه أن من
 أنبط ماء في فلاة من الأرض ملكه ولا يشاركه فيه غيره إلا برضاه إلا أنه لا يمنع فضله إذا استغنى عنه وإنما شرطت
 هاجر عليهم أن لا يملكوه رابعاً حديث أبي هريرة وقد تقدم من وجه آخر قبل أربعة أبواب وفيه رجل له فضل
 ماء بالقطريق فمنعه من ابن السبيل وقال في هذه الطريق ورجل منع فضل مائه فيقول الله اليوم أمنعك فضلي كما منعك
 فضل ما لم تعمل يداك ومناسبتها للترجمة من جهة أن المعاقبة وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق
 بالأصل ويؤخذ أيضاً من قوله ما لم تعمل يداك فإن مفهومه أنه لو عالج له لكان أحق به من غيره وحكي
 ابن التين عن أبي عبد الملك أنه قال هذا يخفي معناه ولعله يريد أن البئر ليست من حفرة وإنما هو في منعه
 غاصب ظالم وهذا لا يرد فيما حازه وعمله قال ويحتمل أن يكون هو حفرة ومنعها من صاحب الشفة أي
 العطشان ويكون معنى ما لم تعمل يداك أي لم تنبع الماء ولا أخرجه قال وهذا أي الأخير ليس من الباب في شيء والله أعلم
 (قوله قال حدثنا سفیان غير مرة الخ) يشير إلى أن سفیان كان يرسل هذا الحديث كثيراً ولكنه صحح الموصول لكون
 الذي وصله من الحفاظ وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وعبد الرحمن بن يونس ومحمد بن أبي الوزير ومحمد بن
 يونس فوصلوه قاله الأسماعيلي قال وأرسله غيرهم (قلت) وقد وصله أيضاً عمر والناقد أخرجه مسلم عنه وصفوان بن
 صالح أخرجه ابن حبان من طريقه ويأتي الكلام على ما وقع من الاختلاف في سياق المتن في كتاب الأحكام إن شاء الله
 تعالى * (قوله باب لا حمى إلا لله ولرسوله) ترجم بلفظ الحديث من غير مزيد قال الشافعي يحتمل معنى الحديث
 شيئين أحدهما ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي ﷺ والآخر معناه الأعلى مثل ما حماه عليه النبي ﷺ
 فعلي الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة
 خاصة وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في المسئلتين قولين والراجح عندهم الثاني والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ لكن
 رجحوا الأول بما سيأتي إن عمر حمى بعد النبي ﷺ والمراد بالحمى منع الرعي في أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها
 الإمام مخصوصة برعي بها ثم الصدقة مثلاً (قوله عن يونس) هو ابن يزيد الأيلي ورواية الليث عنه من الأقران لأنه
 قد سمع من شيخه ابن شهاب وفي الإسناد تابعيان وصحبا بيان (قوله لا حمى) أصل الحمى عند العرب أن الرئيس منهم كان
 أنزل منزلاً مخصباً استعوى كلباً على مكان عال فإلى حيث انتهى صوته حماه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره ويرعى
 هو مع غيره فيما سواه والحمى هو المكان المحمي وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع من الأحياء من ذلك الموات ليتوفر
 فيه الكلا فترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها والراجح عند الشافعية أن الحمى يختص بالخليفة ومنهم من ألحق به
 ولاية الأقاليم ومحل الجواز مطلقاً أن لا يضر بكافة المسلمين واستدل به الطحاوي لمذهبه في اشتراط إذن الإمام في أحياء
 الموات وتعقب بالفرق بينهما فإن الحمى أخص من الأحياء والله أعلم قال الجوزي من الشافعية ليس بين الحديثين
 معارضة فالحمى المنهى ما يحمي من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كفعل الجاهلية والأحياء المباح مالا منفعة للمسلمين
 فيه شاملة فافترقا وإنما تعد أرض الحمى مواتاً لكونها لم يتقدم فيها ملك لأحد لكونها تشبه العامر لما فيها من المنفعة

وقال بلغنا أن النبي ﷺ حمى النقيع وأن عمر حمى السرف والرَبْذَةُ **باب** شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال الخيل لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر فأمّا الذي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فاطال بها في مرج أو روضة فما أصابت في طيلها ذلك من المرج أو الروضة كانت له حسنة ولو انقطع طيلها فاستننت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأروانها حسنة له ولو أنها رت بنهر فشربت منه ولم يرذ أن يسقى كان ذلك حسنة له فهي ذلك أجر ورجل ربطها تغنياً وتمقفاً ثم لم يذس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي ذلك ستر ورجل ربطها فخر أو رياء ونواء لأهل الإسلام فهي على ذلك وزر وسئل رسول الله ﷺ عن الحمر ، فقال ما أنزل على فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفأدة ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره **حدثنا** إسماعيل حدثنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبغث عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن الأقطعة فقال أعرف عفاصها ووكاءها ، ثم عرفها سنة ، فإن جاء

العامه (قوله وقال بلغنا أن النبي ﷺ حمى النقيع) كذا جميع الرواة إلا لابي ذر والقائل هو ابن شهاب وهو موصول بالاسناد المذكور اليه وهو مرسل أو معضل وهكذا أخرجه أبو داود من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعاً ووقع عند أبي ذر وقال أبو عبد الله بلغنا إلى آخره فظن بعض الشراح أنه من كلام البخاري المصنف وليس كذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فذكر الموصول والمرسل جميعاً على الصواب كما أخرجه أبو داود ووقع لابي نعيم في مستخرجه فيه تخييط فانه أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه الاسماعيلي فاقصر في الاسناد الموصول على المتن المرسل وهو قوله حمى النقيع وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب وإنما هو بلاغ للزهرى كما تقدم وقد أخرجه سعيد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهرى جمعاً بين الحديثين وأخرجه البيهقي من طريق سعيد ونقل عن البخاري أنه وهم قال البيهقي لأن قوله حمى النقيع من قول الزهرى يعني من بلاغه ثم روي من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ حمى النقيع لخليل المسلمين ترعى فيه وفي اسناده العمري وهو ضعيف وكذا أخرجه أحمد من طريقه (قوله النقيع) بالنون المفتوحة وحكي الخطابي أن بعضهم صحفه فقال بالموحدة وهو على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره ميل في ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطئه وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء وفي الحديث ذكر النقيع الخضمان وهو الموضع الذي جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة والمشهور أنه غير النقيع الذي فيه الحمى وحكي ابن الجوزي أن بعضهم قال انهما واحد قال والأول أصح (قوله وان عمر حمى الشرف والرَبْذَةُ) هو معطوف على الاول وهو من بلاغ الزهرى أيضاً وقد ثبت وقوع الحمى من عمر كما سيأتي في أواخر الجهاد من طريق أسلم أن عمر استعمل مولى له على الحمى الحديث والشرف بفتح المعجمة والراء بعدها فاء في المشهور وذ كر عياض أنه عند البخاري بفتح المهملة وكسر الراء قال وفي موطأ ابن وهب بفتح المعجمة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخاري أو أصلحه وهو الصواب وأما سرف فهو موضع بقرب مكة ولا تدخله الألف واللام والرَبْذَةُ بفتح الراء والموحدة بعدها ذال معجمة موضع معروف بين مكة والمدينة تقدم ضبطه وقد روى ابن أبي شيبه باسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمى الرَبْذَةَ لنم الصدقة * (قوله باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار) أراد بهذه الترجمة أن الأنهار الكائنة

صاحبها وإلا فشاؤك بها قل فضالة الغنم قل هي لك أو لأخيك أو للذئب قل فضالة الأبل قل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها **باب** بيع الخطب والكلاء **حدثنا** علي بن أسد حدثنا وهيب عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي **ﷺ** قل لأن يأخذ أحدكم أحبالا يأخذ حزمة من حطاب فيبيع فيكف الله به وجهه خير من أن يسأل الناس أعطى أم منع **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قل رسول الله **ﷺ** لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن أبيه حسين بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أنه قال أصبت شارقا مع رسول الله **ﷺ** في منى يوم بدر قل وأعطاني رسول الله **ﷺ** شارقا أخرى فأختهما يوما عند باب رجل من الأنصار وأنا أريد أن أحمل عليهما إذخرا لبيعه ومعي صائغ من بني قينقاع فاستمعين به علي وليمة فاطمة وحمزة بن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت معه قيمة ، فقالت * ألا يا حمز لا تشرف النواء * فثار إليهما حمزة بالسيف فجبا أسنمتها وبقر خواصرهما ثم أخذ من أكبادهما قلت لابن شهاب ومن السنام قال قد جبا أسنمتها فذهب بها قال ابن شهاب قل علي رضي الله عنه فنظرت إلى منظر أظمنى فأتيت نبي الله **ﷺ** وعنده زيد بن حارثة فأخبرته الخبر فخرج ومعه زيد فأنطلقت معه فدخل على حمزة فتغيط عليه فرفع حمزة بصره وقال هل أنتم إلا عبيد لا باني فرجع رسول الله **ﷺ** يقهر حتى خرج عنهم وذلك قبل تحرير الحر **باب** القطائع **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد

في الطرق لا يختص بالشرب منها أحد دون أحد ثم أورد فيه حديثين أحدهما عن أبي هريرة في ذكر الخيل وسيأتي الكلام عليه مفصلا في الجهاد والمقصود منه قوله فيه ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يستقي فانه يشعر بأن من شأن البهايم طلب الماء ولم يرد ذلك صاحبها فاذا أجره على ذلك من غير قصد فيؤجر بقصده من باب الأولى ثبت المقصود من الإباحة المطلقة ثانيهما حديث زيد بن خالد في اللقطة وسيأتي فيها مشروحا والمقصود منه قوله فيه معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر (قوله باب بيع الخطب والكلاء) بفتح الكاف واللام بعده حمزة بغير مد وهو العشب رطبه ويابس وموقع هذه الترجمة من كتاب الشرب اشتراك الماء والخطب والمرعى في جواز انتفاع الناس بالمباحات منها من غير تخصيص قال ابن بطال إباحة الاحتطاب في المباحات والاختلاص من نبات الأرض مطلق عليه حتى يقع ذلك في أرض مملوكة فترفع الإباحة ووجهه انه اذا ملك بالاحتطاب والاحتشاش فلا يملك بالاحياء له أولي ثم أورد فيه المصنف ثلاثة احاديث أولها وثانيها حديث الزبير بن العوام وأبي هريرة بمعناه في الترغيب في الاكتساب بالاحتطاب وقد تقدم الكلام عليهما في كتاب الزكاة ثالثها حديث علي في قصة شارفيه مع حمزة بن عبد المطلب والشاهد منه قوله وأنا أريد أن أحمل عليهما إذخرا لبيعه فانه دل على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش وسيأتي الكلام على شرحه مستوفي في آخر كتاب الجهاد في فرض الخمس ان شاء الله تعالى * (قوله باب القطائع) جمع قطيعة تقول أقطعت أرضا جعلتها له قطيعة والمراد

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْطَعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ قَهْلَتِ
الْأَنْصَارُ حَتَّى يُقْطَعَ لِإِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي يُقْطَعُ لَنَا قَالَ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَهُ حَتَّى تَلْقَوْنِي بِأَبِ
كِتَابَةِ الْقَطَائِعِ وَقَالَ الْإِيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ لِيُقْطَعَ لَهُمُ بِالْبَحْرَيْنِ
فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ فَأَكْتُمُ لِإِخْوَانِنَا مِنْ قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّكُمْ

به ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات فيختص به ويصير أولى بأحيائه ممن لم يسبق إلى أحيائه واختصاص
الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي عياض أن الاقطاع تسويح لإمام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك
قال وأكثرت ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إماماً بملكه إياه فيعمره وإماماً بمن يجعل له غلته مدة انتهى
قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعاً ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره وتخرجه على طريق فقهي مشكل
قال والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر لكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبهذا
جزم المحب الطبري وادعى الأذرعى نفى الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً
لذلك والله أعلم (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري ووقع للبيهقي من وجه آخر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري
فيه التصريح بالتحديث لحماض من يحيى (قوله أراد النبي ﷺ أن يقطع من البحرين) يعني للانصار وفي رواية البيهقي
دعا الانصار ليقطع لهم البحرين وللإسماعيلي ليقطع لهم البحرين أو طائفة منها وكان الشك فيه من حماد فسيأتي للمصنف
في الجزية من طريق زهير عن يحيى بلفظ دعا الانصار ل يكتب لهم البحرين وله في مناقب الانصار من رواية سفيان
عن يحيى إلى أن يقطع لهم البحرين وظاهره أنه أراد أن يجعلها لهم اقطاعاً واختلف في المراد بذلك فقال الخطابي
يحتمل أنه أراد الموات منها ليملكه بالاحياء ويحتمل أن يكون أراد العامر منها لكن في حقه من الخمس لأنه كان ترك
أرضها فلم يقسمها وتعقب بأنها فتحت صلحا كما سيأتي في كتاب الجزية فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصهم بتناول
جزيتها وبه جزم اسمعيل القاضي وابن قرقول ووجهه ابن بطلان أن أرض الصلح لا تقسم فلا تملك وقال ابن التين إنما
يسمى اقطاعاً إذا كان من أرض أوعقار وإنما يقطع من الفئ ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الاقطاع
تمليكا وغير تملك وعلى الثاني يحمل اقطاعه ﷺ الدور بالمدينة كأنه يشير إلى ما أخرجه الشافعي مرسلاً ووصله
الطبراني أن النبي ﷺ لما قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضاهم انتهى وسيأتي في
أواخر الخمس حديث أسماء بنت أبي بكر أن النبي ﷺ أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير يعني بعد أن أجلاهم
والظاهر أنه ملكه إياها وأطلق عليها اقطاعاً على سبيل المجاز والله أعلم والذي يظهر لي أن النبي ﷺ أراد أن يخص
الانصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لأنهم كانوا صالحوا عليها وأما بعد ذلك إذا
وقعت الفتوح فخراج الأرض أيضاً وقد وقع منه ﷺ ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها منها اقطاعه
تيمم الدار ببيت إبراهيم فلم تفتح في عهد عمر بن الخطاب ذلك لتميم واستمر في أبدي ذريته من ابنته رقية ويدهم كتاب
من النبي ﷺ بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الأموال وغيرهما (قوله مثل الذي تقطع
لنا) زاد في رواية البيهقي فلم يكن ذلك عنده يعني بسبب قلة الفتوح يومئذ كما في رواية الليث التي في الباب الذي يلي هذا
وأغرب ابن بطلان فقال معناه أنه لم يرد فعل ذلك لأنه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير (قوله سترون بعدى أثره)
بفتح الهمزة والمثلثة على المشهور وأشار ﷺ بذلك إلى ما وقع من استئثار الملوك من قریش عن الانصار بالأموال
والتفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من اعلام نبوته ﷺ وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مناقب الانصار إن شاء الله تعالى
* (قوله باب كتابة القطائع) أي لتكون وثيقة بيد المقطع دفعا للنزاع عنه (قوله وقال الليث) لم أره موصولاً من طريقه
قال الإسماعيلي وغيره أو رده عن الليث غير موصول زاد أبو نعيم وكأنه أخذه عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه واعترض

مَنْزُورٌ بِهَيْدَى ثَمَرَةٍ فَاصْبِرُوا حَتَّى تُلْقَوْنِي بِأَبِّ حَلْبِ الْإِبِلِ عَلَى الْمَاءِ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَقَّ الْإِبِلُ أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ **بَابُ** الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ ثَمَرٌ أَوْ يَشْرَبُ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَثَمَرَتِهَا لِلْبَائِعِ الْمَرْءِ وَالسَّقَى حَتَّى يَرْفَعَ وَكَذَلِكَ رَبُّ الْعَرِيَّةِ * أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْإِمَامُ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ أَتْبَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَثَمَرَتِهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتْبَاعُ، وَمَنْ أَتْبَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتْبَاعُ.

على المصنف بآثار رواية اللبس لا ذكر للكتابة فيها وأجيب بانها مذكورة في الشق الثاني وبأنه جرى على عادته في الإشارة إلى ملرد في بعض الطرق وقد تقدم أنه عنده في الجزية من رواية زهير وهو عند أحمد عن أبي معاوية عن يحيى بن سعيد والله أعلم وفي الحديث فضيلة ظاهرة للانصار لتوقفهم عن الاستئثار بشيء من الدنيا دون المهاجرين وقد وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فحصلوا في الفضل على ثلاث مراتب ايثارهم على أنفسهم ومواساتهم لغيرهم والاستئثار عليهم وسيأتي الكلام على ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية ان شاء الله تعالى * (قوله باب حلب الابل على الماء) أي عند الماء والحلب بفتح اللام الاسم والمصدر سواء قاله ابن فارس تقول حلبتها أحلبها بفتح اللام (قوله ان تحلب) بضم أوله على البناء للمجهول وهو بالحاء المهملة في جميع الروايات وأشار الداودي إلى أنه روى بالجيم وقال أراد أنها تساق إلى موضع سقيها وتعقب بأنه لو كان كذلك لقال ان تجلب إلى الماء لا على الماء وإنما المراد حلبها هناك لنفع من يحضر من المساكين ولأن ذلك ينفع الابل أيضا وهو نحو النهي عن الجداد بالليل أراد أن تجدنها را لتحضر المساكين (قوله على الماء) زاد أبو نعيم في المستخرج والبرقاني في المصاحفة من طريق النعاني ابن سليمان عن فليح يوم ورودها وساق البرقاني بهذا الأسناد ثلاثة أحاديث آخر في نسق وقد تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الأعرج عن أبي هريرة مطولا وفيه ومن حقه ان تحلب على الماء وتقدم شرحه هناك * (قوله باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو نخل) هو من الف والنشر أي له حق المرور في الحائط أو نصيب في النخل (قوله وقال النبي ﷺ من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع) تقدم موصولا في باب من باع نخلا قد أبرت من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ووصله بمعناه في هذا الباب (قوله وللبيع الممر والسقي حتى يرفع) أي ثمرته (وكذلك رب العرية) وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الأحاديث المذكورة في الباب وتوهم بعض الشراح أنه بقية الحديث المرفوع فوهم في ذلك وهما قاحشا وقال ابن المنير وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على إمكان اجتماع الحقوق في العين الواحدة هذا الملك وهذا له الانتفاع وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة دون الأصل فيكون له حق الاستطراق لاقتطافها في أرض مملوكة لغيره وكذلك صاحب العرية قال وعندنا خلاف فيمن يسقي العرية هل هو على الواهب أو الموهوب له وكذلك سقي الثمرة المستثناة في البيع قيل على البائع وقيل على المشتري فلا تغتر بنقل ابن بطال الاجماع في ذلك ثم أورد المصنف في ذلك خمسة أحاديث (الاول) حديث ابن عمر من ابتاع نخلا تقدم الكلام على شرحه وعلى بيان شيء من اختلاف الرواة فيه في باب من باع نخلا قد أبرت من كتاب البيوع (قوله ومن ابتاع عبدا وله مال ائط) قال ابن دقيق العيد استدل به لملك على ان العبد يملك لاضافة الملك اليه باللام وهي ظاهرة في الملك وقال غيره يؤخذ منه ان العبد اذا ملكه سيده مالا فانه يملكه وبه قال مالك وكذا الشافعي في القديم لكنه اذا باعه بعد ذلك رجع المال لسيده الا أن يشترطه المتباع وقال أبو حنيفة وكذا الشافعي في الجديد لا يملك العبد شيئا أصلا

وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم قال رخص النبي ﷺ أن تباع العرايا بغير صها ثم **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما نهى النبي ﷺ عن الحابرة والحاقلة وعن المزابة وعن بيع التمر حتى يبدو صلاحها وأن لا تباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا **حدثنا** يحيى بن قزعة أخبرنا مالك عن داود ابن حصين عن أبي سفيان مولى أبي أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رخص النبي ﷺ في بيع العرايا بغير صها من التمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود في ذلك **حدثنا** زكريا بن يحيى أخبرنا أبو أسامة قال أخبرني الوليد بن كثير قال أخبرني بشير بن يسار مولى بني حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنمة حدثاه أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابة بيع التمر إلا أصحاب العرايا فإنه أذن لهم * قال أبو عبد الله وقال ابن إسحق حدثني بشير مثله

والإضافة للاختصاص والانتفاع كما يقال السرج للفرس ويؤخذ من مفهومه أن من باع عبدا ومعه مال وشرطه المبتاع أن البيع يصح لكن بشرط أن لا يكون المال ربوا فلا يجوز بيع العبد ومعه دراهم بدراهم قاله الشافعي وعن مالك لا يمنع لاطلاق الحديث وكان العقد انما وقع على العبد خاصة والمال الذي معه لا مدخل له في العقد واختلف فيما إذا كان المال ثيابا والاصح أن لها حكم المال وقيل تدخل عملا بالعرف وقيل يدخل سائر العورة فقط وقال الباكي أن شرطه المشتري للعبد صح مطلقا وأن شرط بعضه أو لنفسه فروايتان وقال المازري أن زال ملك السيد عن عبده ببيع أو معاوضه فالمال للسيد إلا أن يشترطه المبتاع وعن بعض التابعين كالحسن يتبع العبد والحديث حجة على قائل هذا وإن زال باعتق ونحوه فالمال للعبد إلا أن يشترطه السيد وإن زال بالهبة ونحوها فروايتان قال القرطبي أرجحهما إلحاقها بالبيع وكذا إن سلمه في الجنابة وفي الحديث جواز الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد قال الكرماني قوله وله مال إضافة المال إلى العبد مجاز كإضافة الثمرة إلى النخلة (قوله وعن مالك) هو معطوف على قوله حدثنا الليث فهو موصول والتقدير وحدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك وزعم بعض الشراح أنه معلق وليس كذلك وتردد الكرماني وقد وصله أبو داود من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعا وعن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد موقوفا وكذا هو في الموطأ ولفظه عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد. وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ بقصة النخل ثم ساقه من طريق سلمة بن كهيل حدثني من سمع جابرا عن النبي ﷺ وقال الكرماني قوله في العبد أي في شأن العبد أو التقدير عن عمر أنه قال في العبد بأن له لباثعه أو زاد لفظ العبد بعد قوله الآن يشترط المبتاع أي والعبد كذلك (قلت) وأرجحها الأول وقد عبر عنه أبي داود بنحو ذلك كما ذكرته وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد ومن رواية محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بالقصتين وقال النسائي أنه خطأ والصواب ما رواه يحيى القطان وكذلك رواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوفا وقوله من ابتاع عبدا وله مال فماله للذي باعه الآن يشترط المبتاع هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري وصنيع صاحب العمدة يقتضي أنها من أفراد مسلم فإنه أورده في باب العرايا فقال عن عبد الله بن عمر فذكر من باع نخلا ثم قال ولمسلم من ابتاع عبدا فماله للذي باعه الآن يشترط المبتاع وكأنه لما نظر كتاب البيوع

من البخاري فلم يجد فيه قوم أنها من أفراد مسلم واعتذر الشارح ابن العطار عن صاحب العمدة فقال هذه الزيادة أخرجها الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر قال فالمصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصا وبالغ شيخنا ابن الملقن في الرد عليه لأن الشيخين لم يذكرا في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعا عن ابن عمر عن النبي ﷺ بخير واسطة عمر لكن مسلم والبخاري ذكراه في البيوع والشرب فتعين أن سبب وهم المقدسي ما ذكره وقال النووي في شرح مسلم لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر وذلك لا يضر فإن سالما ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة وقد أشار النسائي والدرناقطني إلى ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة انتهى (قلت) أمانتي تخريجها فردود فانها ثابتة عند البخاري هنا من رواية ابن جريج عن أبي مليكة عن نافع لكن باختصار وأما الاختلاف بين سالم ونافع فانما هو في رفعها ووقفها إلا في إثباتها ونفيها فسالم رفع الحديثين جميعا ونافع رفع حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ ووقف حديث العبد على ابن عمر عن عمر وقد رجح مسلم ما رجحه النسائي وقال أبو داود وتبعه ابن عبد البر وهذا أحد الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع قال أبو عمر اتفقا على رفع حديث النخل وأما قصة العبد فرفضها سالم ووقفها نافع على عمر ورجح البخاري رواية سالم في رفع الحديثين ونقل ابن التين عن الداودي هوهم من نافع والصحيح ما رواه سالم مرفوعا في العبد والتمر قال ابن التين لا أدري من أين أدخل الوهم على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك يعني على جهة الفتوي مستندا إلى ما قاله النبي ﷺ فتصح الروايتان (قلت) قد قل الترمذي في الجامع عن البخاري تصحيح الروايتين ونقل عنه في العلل ترجيح قول سالم وقد تقدم بيان ذلك كله واضحا في كتاب البيوع (قوله والحرث ١) أي الأرض المزروعة فمن باع أرضا محروثة وفيها زرع فالزرع للبائع والخلاف في هذه كاخلاف في النخل ويؤخذ منه أن من أجر أرضا وله فيها زرع أن الزرع للمؤجر لا للمستأجر ان تصورت صورة الاجارة (قوله سمي له نافع هؤلاء الثلاثة) قائل سمي هو ابن جريج والضمير في له لابن أبي مليكة وفي الحديث ما يدل على قلة تدليس ابن جريج فانه كثير الرواية عن نافع ومع ذلك أفصح بأن بينهما في هذا الحديث واسطة (ثانيها) حديث زيد بن ثابت في العرايا وقد تقدم مشروحا في باب (ثالثها) حديث جابر في النهي عن الخبابة والمحاقلة والمزابنة وبيع الثمر حتى يبدو صلاحه وبيعه بغير الدينار والدرهم إلا العرايا فاما الخبابة فتقدم الكلام عليها في المزارعة وأما المحاقلة فتقدم الكلام عليها في حديث أنس في باب بيع المحاضرة واما المزابنة فتقدم الكلام عليها في حديث ابن عمر وابن عباس وغيرها في باب المزابنة وأما بقيته فتقدم في باب بيع الثمر على رؤس النخل من حديث جابر (رابعها) حديث أبي هريرة في بيع العرايا وقد تقدم أيضا مشروحا في باب (خامسها) حديث رافع بن جريج وسهل ابن أبي حشمة في النهي عن المزابنة إلا أصحاب العرايا وقد تقدم حديث سهل في باب بيع الثمر على رؤس النخل وقد تقدم شرح جميع هذه الأحاديث وقوله هنا قال وقال ابن اسحق جدني بشير يعني ابن يسار مثله كذا لا يذروا أبي الوقت ووقع للأصيلي وكريمة وغيرها قال أبو عبيد الله قال ابن اسحق فعلى هذا فهو معلق ولم أره موصولا من طريقه إلى هذه الغاية والله المستعان (خاتمة) اشتمل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثا المعلق منها خمسة والبقية موصولة والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة عشر حديثا والخالص تسعة عشر وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عثمان في بئر رومة وحديث ابن عباس في قصة هاجر وحديث الصعب في الحمى وحديث الزهري المرسل في حمي النقيع وحديث أنس في القطائع وفيه من الآثار اثنان عن عمر رضي الله عنه والله تعالى أعلم

(١) قول الشارح (قوله والحرث الخ) وقوله (قوله سمي له نافع هؤلاء الثلاثة الخ) هاتان العبارتان غير موجودتين في نسخ المتن التي بأيدينا ولعلهما في الرواية التي وقعت للشارح فشرح عليها وحررها هـ مصححه

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

كِتَابُ فِي الْإِسْتِثْرَاغِ وَأَدَاءِ الدُّيُونِ وَالْحَجْرِ وَالتَّقْلِيلِ **بَابُ** مَنْ اشْتَرَى بِالْدينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْمَغِيرَةِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ أَتَبِعْنِيهِ قُلْتُ نَعَمْ فَبَيْعْتُهُ إِيَّاهُ فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ فَأَعْطَانِي ثَمَنُهُ **حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ تَدَاكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرُّهْنِ فِي السَّلَمِ فَقَالَ حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ **بَابُ** مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَائَهَا أَوْ إِنْتَافَهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْيسِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ .

﴿ قَوْلُهُ كِتَابُ الْإِسْتِثْرَاغِ وَأَدَاءِ الدُّيُونِ وَالْحَجْرِ وَالتَّقْلِيلِ ﴾

كَذَا لَابِي ذَرٍّ وَزَادَ غَيْرُهُ فِي أَوَّلِهِ الْبَسْمَلَةَ وَلِلنَّسْفِيِّ بَابٌ بِدَلِّ كِتَابٍ وَعُطِفَ التَّرْجُمَةُ الَّتِي تَلِيهِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ بَابٍ وَجَمَعَ الْمُصَنِّفُ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ لِقَلَّةِ الْإِحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِيهَا وَلِتَعْلُقَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ * (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ اشْتَرَى بِالْدينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ) أَيُّ فَهُوَ جَائِزٌ وَكَانَ يَشِيرُ إِلَى ضَعْفِ مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا لَا اشْتَرَى مَا لَيْسَ عِنْدِي ثَمَنُهُ وَهُوَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ سَمَّاكٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْهُ فِي إِثْنَاءِ حَدِيثٍ تَقَرَّبَهُ شَرِيكَ عَنْ سَمَّاكٍ وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَارْسَالِهِ ثُمَّ أُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ فِي شِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ جَمْلُهُ فِي السَّفَرِ وَقَضَائِهِ ثَمَنُهُ فِي الْمَدِينَةِ وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلرُّكْنِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجُمَةِ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي شِرَائِهِ ﷺ مِنَ الْيَهُودِيِّ الطَّعَامَ إِلَى أَجَلٍ وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلرُّكْنِ الْأَوَّلِ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّهُ ﷺ لَوْ حَضَرَهُ الثَّمَنُ مَا أَخْرَجَهُ وَكَذَلِكَ الثَّمَنُ الطَّعَامَ لَوْ حَضَرَهُ لَمْ يَرْتَبْ فِي ذِمَّتِهِ دَيْنًا لِمَا عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ الشَّرِيفَةِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى اخْرَاجِ مَا يَلْزِمُهُ اخْرَاجُهُ (قُلْتُ) وَحَدِيثُ جَابِرٍ يَأْتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الشُّرُوطِ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ يَأْتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الرُّهْنِ وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ حَدِيثِ جَابِرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ هُوَ الَّذِي كُنْدِي كَذَا ثَبَتَ لَابِي ذَرٍّ وَأَهْلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَجَزَمَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ بِأَنَّهُ ابْنُ سَلَامٍ وَحَكَى ذَلِكَ عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ ثُمَّ وَجَدْتُهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ شَبُوبَةَ عَنِ الْقُرْبَرِيِّ كَذَلِكَ وَجَرِيرُ بْنُ شَيْخِهِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَمَغِيرَةُ هُوَ ابْنُ مَقْسَمٍ * (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَائَهَا أَوْ إِنْتَافَهَا) حَذَفَ الْجَوَابَ اغْتِنَاءً بِمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ تَشْعُرُ بِأَنَّ الَّتِي قَبْلَهَا مُقِيدَةٌ بِالْعِلْمِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْوَفَاءِ قَالَ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْعَجْزَ فَقَدْ أَخْذَلَ يَرِيدُ الْوَفَاءَ إِلَّا بِطَرِيقِ التَّمْنَى وَالتَّمْنَى خِلَافُ الْإِرَادَةِ (قُلْتُ) وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا نَوَى الْوَفَاءَ مِمَّا سَيَفْتَحُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَدْ نَطَقَ الْحَدِيثُ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي عَنْهُ أَمَّا بَابُ يَفْتَحُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَأَمَّا بَابُ يَتَكْفَلُ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ فَلَمْ يَتَّعِنِ التَّقْيِيدُ بِالْقُدْرَةِ فِي الْحَدِيثِ وَلَوْ سَلِمَ مَا قَالَ فَهَذَا مَرْتَبَةٌ ثَالِثَةٌ وَهُوَ أَنَّ لَا يَعْلَمُ هَلْ يَقْدِرُ أَوْ يَعْجُزُ (قَوْلُهُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ) يَفْتَحُ الزَّايُّ وَهُوَ الدَّيْلِيُّ وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ثَوْرٌ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ) بِالْمَعْجَمَةِ وَالثَّلَاثَةُ زَادَ ابْنُ مَاجَةَ مَوْلَى ابْنِ مَطِيْعٍ (قُلْتُ) وَاسْمُهُ سَالِمٌ وَالْأَسْمَاءُ كُلُّهَا مَدْنِيُونَ (قَوْلُهُ أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ إِذَا هَا اللَّهُ عَنْهُ وَلَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونٍ مِمَّنْ يَدَانِ دَيْنًا يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّهُ يَرِيدُ إِدَاءَهُ الْإِدَاءَةَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَظَاهِرُهُ يَحِيلُ الْمَسْئَلَةَ الْمَشْهُورَةَ فِيمَنْ مَاتَ قَبْلَ الْوَفَاءِ بِغَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ كَأَنَّهُ يَعْصِرُ مِثْلًا أَوْ يَفْجَأُ الْمَوْتَ وَلَهُ مَالٌ مَخْبُوءٌ وَكَانَتْ نِيَّتُهُ وَفَاءً دِينَهُ وَلَمْ يَوْفِ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا

وَمَنْ أَخَذَ بِرَبْدِ إِتْلَافِهِ اللَّهُ **بَابُ** أَذَاءِ الدُّيُونِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ . **إِنْ** اللَّهُ كَانَ مَحِيماً بَصِيراً **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ . فَلَمَّا أَبْصَرَ يَقِي أَحَدًا قَالَ مَا أَحَبُّ أَنَّهُ يَحُولَ لِي ذَهَبًا يَمْكُثُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا دِينَارًا أَرْصِدُهُ لِدَيْنٍ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ

و يمكن حمل حديث ميمونة على الغالب والظاهر انه لا تبعه عليه والحالة هذه في الآخرة بحيث يؤخذ من حسنة لصاحب الدين بل يتكفل الله عنه لصاحب الدين كادل عليه حديث الباب وان خالف في ذلك ابن عبد السلام والله أعلم (قوله ألقه الله) ظاهره ان الاتلاف يقع له في الدنيا وذلك معاشه أو في نفسه وهو علم من أعلام النبوة لما رآه بالمشاهدة ممن يصاطى شيئا من الامرين وقيل المراد بالاتلاف عذاب الآخرة قال ابن بطال فيه الخس على ترك استيصال أموال الناس والترغيب في حسن النادية اليهم عند المدينة وان الجزاء قد يكون من جنس العمل وقال الداودي فيه ان من عليه دين لا يعتق ولا يتصدق وان فعل رداه وفي أخذ هذا من هذا بعد كثير وفيه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك وان مدار الاعمال عليها وفيه الترغيب في الدين لمن يوفى الوفاء وقد أخذ بذلك عبد الله بن جعفر فيأرواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ان الله مع الدائن حتي يقضي دينه اسناده حسن لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم أيضا من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ ما من عبد له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون قالت فانا ألتبس ذلك العون وساق له شاهدا من وجه آخر عن القاسم عن عائشة وفيه ان من اشترى شيئا بدين وتصرف فيه وأظهر أنه قادر على الوفاء ثم تبين الأمر بخلافه أن البيع لا يرد بل ينتظر به حلول الأجل لاقتصاره ﷺ على الدعاء عليه ولم يترمه برد البيع قاله ابن المنير * (قوله باب أداء الدين) في رواية أبي ذر الديون بالجمع (وقول الله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها الآية) كذا لا يذروا ساق الاصيلي وغيره الآية قال ابن المنير ادخل الدين في الامانة لثبوت الامر بادائه اذ المراد بالامانة في الآية هو المراد بها في قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض فسرت هناك بالاوامر والنواهي فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق اهـ ويحتمل أن تكون الامانة على ظاهرها واذا امر الله بادائها ومدح فاعله وهي لا تتعلق بالذمة فحال ما في الذمة اولي واكثر المفسرين على ان الآية نزلت في شأن عثمان بن طلحة حاجب الكعبة وعن عبد الرحمن بن زيد بن اسلم نزلت في الولاة وعن ابن عباس هي عامة في جميع الامانات وروى ابن أبي شيبة من طريق طلق بن معاوية قال كان لي دين على رجل فخاصمته الى شريح فقال له ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وامر بحبسه ثم أورد المصنف فيه حديث أبي ذر كنت مع النبي ﷺ فلما أبصر أحدا قال ما أحب أن يحول لي ذهبا يمكث عندي منه دينار فوق ثلاث الا دينا را أَرْصِدُهُ لِدَيْنٍ وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق وغرضه هنا هذا القدر انذ كور قال ابن بطال فيه اشارة الى عدم الاستغراق في كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذنا من اقتصاره على ذكر الدينار الواحد ولو كان عليه مائة دينار مثلا لم يرصد لأدائها دينارًا واحدًا اهـ ولا يخفى ما فيه وفيه الاهتمام بامروفاء الدين وما كان عليه ﷺ عن الزهادة في الدنيا (قوله ما أحب أن يحول لي ذهبا) كذا لا يذروا تحول بفتح المثناة ولغيره بضم التحتانية قال ابن مالك فيه حول بمعنى صير وقد خفي على كثير من النحاة وطاب بعضهم استعماله على الحريري قال وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جاريا مجرى صار في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خيرا وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحول فانه بزيادة المثناة تجدد له حذف ما كان فاعلا وجعل أول المتعولين فاعلا وثانيهما خبرا منصوبا (قوله أَرْصِدُهُ) ثبت في روايتنا بضم أوله من الرابعي

لَأَقَاتُونَ . إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا . وَأَشَارَ أَبُو شَهَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَقَلِيلٌ
 مَا هُمْ وَقَالَ مَكَانَكَ وَتَقَدَّمَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَسَمِعْتُ صَوْتًا فَارَدْتُ أَنْ آتِيَهُ . ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ مَكَانَكَ حَتَّى
 آتَيْتُكَ . فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي سَمِعْتُ أَوْقَلَ الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعْتُ قُلْ وَهَلْ سَمِعْتُ
 قُلْتُ نَعَمْ قُلْ أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ قُلْتُ
 وَإِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا قُلْ نَعَمْ **حَدَّثَنِي** أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ قُلْ ابْنُ شَهَابٍ
 حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُتْبَةَ قُلْ قُلْ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ أَرْصِدُهُ لِذَيْنِ رَوَاهُ
 صَالِحٌ وَعُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ **بَابُ اسْتِقْرَاضِ الْإِبْلِ حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا
 سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ . قُلْ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَمْنِي بِحَدَّثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ فَأَغْلَظَ لَهُ

وحكي ابن التين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من رصد والاول أوجه تقول ارسدته أى هيأته وأعدته أى
 رقبته وقوله الاكثر من أى مالا والاقولون أى ثوبا الامن ذكر وقوله وقليل ما هم مازائدة أوصفة وقوله مكانك
 بالنصب محذوف العامل أى لزمانك وقوله قلت يا رسول الله الذى سمعت خبره محذوف تقديره ما هو وقوله ومن فعل
 كذا وكذا فسر فى الرواية الآتية فى الرقاق وانزنى وانسرق ووقع فى رواية المستملى هنا وان بدل ومن . قوله
 عقب حديث أبي هريرة فى معنى حديث أبي ذر رواه صالح وعقيل عن الزهري يعنى عن عبيد الله عن أبي هريرة
 وطريقهما موصول فى الزهريات لمحمد بن يحيى الذهلي (قوله لو كانلى مثل أحد ذهبا) قال ابن مالك فيه وقوع
 التميز بعدمثل وهو قليل ونظيره قوله تعالى ولوجئنا بمثله مددا (قوله مايسرنى ان لا يمر) قال ابن مالك فيه وقوع
 جواب لومضارعا متفيا بما والاصل أن يكون ماضيا مثبتا وكأنه أوقع المضارع موقع الماضى أو يكون الأصل
 ما كان يسرنى فحذف كان وهو جواب لو وفيه ضمير هو الاسم ويسرنى الخبر وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها
 كثير وهذا أولى اه ووقع فى حديث أبي ذر مايسرنى أن يملك عندي وفى حديث أبي هريرة يسرنى أن لا يملك
 ومفهوم كل منهما مطابق لمنطوق الآخر ووقع للاصلي وكريمة فى رواية أبي هريرة مايسرنى أن لا يملك وعلى هذا فلا
 زائدة والله أعلم * (قوله باب استقراض الابل) أى جوازه ليرد المقترض نظيره أو خبرا منه (قوله ان رجلا تقاضى
 رسول الله ﷺ) وفى رواية ابن المبارك عن شعبة الآتية فى الهبة ان النبي ﷺ أخذنا فجاء صاحبه يتقاضاه أى
 يطلب منه قضاء الدين وفى أول حديث سفيان عن سلمة كما سيأتى بعدا بين كان لرجل على النبي ﷺ سن من الابل فجاءه
 يتقاضاه ولاحمد عن عبدالرزاق عن سفيان جاء أعرابي يتقاضى النبي ﷺ بعيرا وله عن يزيد بن هرون عن سفيان
 استقرض النبي ﷺ من رجل بعيرا وللترمذي من طريق علي بن صالح عن سلمة استقرض النبي ﷺ سنا (قوله
 فأغْلَظَ له) يحتمل أن يكون الاغلاظ بالتشديد فى المطالبة من غير قدر زائد ويحتمل أن يكون بغير ذلك ويكون
 صاحب الدين كافرا فقد قيل انه كان يهوديا والاول أظهر لما تقدم من رواية عبدالرزاق انه كان اعرابيا وكأنه جرى
 على عادته من جفاء المخاطبة ووقع فى ترجمة بكر بن سهل فى معجم الطبراني الاوسط عن العرابض بن سارية ما يفهم
 أنه هو لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضى انه غيره وار القصة وقعت لاعراب ووقع

فهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا واشتروا له بغيراً فأعطوه إياه قالوا لا نجد إلا أفضل من
سنة قل اشروه فأعطوه إياه فان خيركم أحسنكم قضاءً

فمر باض نحوها (قوله فهم به أصحابه) أي أراد أصحاب النبي ﷺ أن يؤذوه بالقول أو الفعل لكن لم يفعلوا
أدباً مع النبي ﷺ (قوله فان لصاحب الحق مقالا) أي صولة الطلب وقوة الحجة لكن مع مراعاة الادب المشروع
(قوله واشتروا له بغيراً) في رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل سن بغيره (قوله قالوا لا نجد) في رواية سفيان
اللاية فقال أعطوه فطلبوا سنة فلم يجدوا الا فوقها وفي رواية عبد الرزاق فالتمسوا له فلم يجدوا الا فوق سن بغيره
والمخاطب بذلك هو أبو رافع مولي النبي ﷺ كما أخرجه مسلم من حديثه قال استسلف رسول الله ﷺ من
رجل بكرأ قدمت عليه ابل من ابل الصدقة ولا بن خزيمة استلف من رجل بكرأ فقال اذا جاءت ابل
الصدقة قضيتك فلما جاءت ابل الصدقة أمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره فرجع اليه أبو رافع فقال لم
أجد فيها الا خياراً رابعياً فقال أعطه اياه وجمع بينه وبين الرواية التي في الباب حيث قال فيها اشتروا له
بانه أمر بالشراء أولاً ثم قدمت ابل الصدقة فأعطاه منها أو انه أمر بالشراء من ابل الصدقة ممن استحق
منها شيئاً ويؤيده رواية ابن خزيمة المذكورة اذا جاءت الصدقة قضيتك اه والبكر بفتح الموحدة وسكون
الكاف الصغير من الابل والخيار الجيد يطلق على الواحد الجمع والرباعي بتخفيف الموحدة من ألفي رباعيته
(قوله فان خيركم أحسنكم قضاءً) في رواية عثمان بن جبلة عن شعبة الانية في الهبة فان من خيركم كذا أو خيركم على الشك وفي
رواية ابن المبارك أفضلكم أحسنكم قضاءً وفي رواية سفيان الانية خياركم فيحتمل أن يريد المفرد بمعنى المختار أو
الجمع والمراد انه خيرهم في المعاملة أو تكون من مقدرة ويدل عليها الرواية المذكورة وقوله أحسنكم لما أضيف أفعال والمقصود
به الزيادة جازية الافراد وقد وقع في رواية سفيان بعد باب من خياركم وفي الحديث جواز المطالبة بالدين اذا حل أجله
وفيه حسن خلق النبي ﷺ وعظم حلمه وتواضعه وانصافه وأن من عليه دين لا ينبغي له محاجة صاحب الحق وان
أساء الادب على الامام كان عليه التعزير بما يقتضيه الحال الا أن يعفو صاحب الحق وفيه ما ترجم له وهو استقرار الابل
والتحق بها جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ومنع من ذلك الثوري والحنفية واحتجوا بحديث النهي عن البيع
الحيوان بالحيوان نسبته وهو حديث قدروي عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال
اسناده ثقات الا أن الحفاظ رجحوا ارساله وأخرجه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة وفي سماع الحسن من سمرة
اختلاف وفي الجملة هو حديث صالح للحجة وادعى الطحاوي انه ناسخ لحديث الباب وتعقب بان النسخ لا يثبت
بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن فقد جمع بينهما الشافعي وجماعة بحمل النهي على ما اذا كان نسبته من الجانبين ويتعين
المنصير الى ذلك لان الجمع بين الحديثين أولى من الغاء أحدهما باتفاق واذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على
جواز استقرار الحيوان والسلم فيه واعتل من منع بان الحيوان يختلف اختلافاً متبايناً حتى لا يوقف على حقيقة
المثلية فيه وأجيب بانه لا مانع من الاطاعة به بالوصف بما يدفع التباين وقد جوز الحنفية الترويج والكتابة على الرقيق
الموصوف في الذمة وفيه جواز وفاء ما هو أفضل من المثل المقرض اذا لم تقع شرطية ذلك في العقد فيحرم حينئذ اتفاقاً
وبه قال الجمهور وعن المالكية تفصيل في الزيادة ان كانت بالعدد منعت وان كانت بالوصف جازت وفيه ان الاقتراض
في البر والطاعة وكذا الامور المباحة لا يعاب وان للامام أن يقترض على بيت المال الحاجة بعض المحتاجين ليوفي ذلك
من مال الصدقات واستدل به الشافعي على جواز تعجيل الزكاة هكذا حكاه ابن عبد البر ولم يظهر لي توجيهه الا أن يكون
المراد ما قيل في سبب اقتراضه ﷺ وأنه كان اقترضه لبعض المحتاجين من أهل الصدقة فلما جاءت الصدقة أو في
صاحبه منها ولا يعكر عليه أنه اوفاه أزيد من حقه من مال الصدقة لا حتمال ان يكون المقرض منه كان أيضاً من أهل
الصدقة اما من جهة الفقر والتألف أو غير ذلك بجهتين جهة الوفاء في الاصل وجهة الاستحقاق في الزائد وقيل كان اقتراضه

بابُ حُسْنِ التَّقَاضِي حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَا تَرَجُلُ فَقِيلَ لَهُ مَا كُنْتَ تَقُولُ قَالَ كُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ . فَتَجَوَّزُ عَنِ الْمَوْسِرِ ، وَأَخْفَفُ عَنِ الْمَعْسِرِ فَنَفَرَ لَهُ قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ سَمِعْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بابُ** هَلْ يُعْطَى أَكْبَرُ مِنْ سِنِهِ **حَدَّثَنَا** سُدَّةٌ عَنْ بَحْيٍ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ بَعِيرًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطُوهُ . فَقَالُوا مَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا أَفْضَلَ مِنْ سِنِهِ فَقَالَ الرَّجُلُ أَوْفَيْتَنِي أَوْفَاكَ اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطُوهُ فَإِنْ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً **بابُ حُسْنِ الْقَضَاءِ حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سِنٌ مِنَ الْإِبِلِ فَجَاءَهُ يَتَقَاضَاهُ فَقَالَ ﷺ أَعْطُوهُ فَطَلَبُوا سِنَهُ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سِنًا فَوْقَهَا فَقَالَ أَعْطُوهُ فَقَالَ أَوْفَيْتَنِي أَوْفَى اللَّهِ بِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ خِيَارُكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً **حَدَّثَنَا** خَلَادٌ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ حَدَّثَنَا مَحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ مِسْعَرٌ أَرَاهُ قَالَ ضَحَى فَقَالَ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَتَضَانِي وَزَادَنِي **بابُ** إِذَا قَضَى دُونَ حَقِّهِ أَوْ حَلَّاهُ فَهُوَ جَائِزٌ **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بَنِي

فِي ذِمَّتِهِ فَلَمَّا حُلَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يَجِدْ الْوَفَاءَ صَارَ غَارًا مَا فَجَّازَلَهُ الْوَفَاءُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَقِيلَ كَانَ اقْتَرَضَهُ لِنَفْسِهِ فَلَمَّا حُلَّ الْأَجَلُ اشْتَرَى مِنْ ابْنِ الصَّدَقَةِ بَعِيرًا مِنْ اسْتَحَقَّهُ أَوْ اقْتَرَضَهُ مِنْ آخِرِ أَوْ مِنْ مَالِ الصَّدَقَةِ لِيُوفِيَهُ بِعَدْلِكَ وَالْأَحْمَالُ الْأَوَّلُ أَقْوَى وَيُؤَيِّدُهُ سِيَاقُ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (تَنْبِيهِ) هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَرَائِبِ الصَّحِيحِ قَالَ الْبَزَارُ لَا يَرَوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا هَذَا الْإِسْنَادَ وَمُدَّارُهُ عَلَى سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ وَقَدْ صَرَّحَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَنِي وَدَلَّكَ لِمَا حُجَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بَابُ حُسْنِ التَّقَاضِي) أَيِ اسْتِحْبَابِ حُسْنِ الْمَطَالِبَةِ أَوْ رَدِّ فِيهِ حَدِيثٍ حَذِيفَةٍ فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ الَّذِي كَانَ يَتَجَوَّزُ عَنِ الْمَوْسِرِ وَيَخْفَفُ عَنِ الْمَعْسِرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي بَابٍ مِنْ أَنْظَرِ مَعْسِرٍ مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ فِيهِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ فَقِيلَ لَهُ مَا كُنْتَ تَصْنَعُ وَوَقَعَ هُنَا فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى فَقِيلَ لَهُ مَا كُنْتَ تَقُولُ وَشَيْخُ الْبَخَارِيِّ فِيهِ هُوَ مُسْلِمٌ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ ابْنُ عَمِيرٍ * (قَوْلُهُ بَابُ هَلْ يُعْطَى أَكْبَرُ مِنْ سِنِهِ) هُوَ بَضْمُ أَوَّلٍ يُعْطَى عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَاضِي قَبْلَ بَابٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِيهِ وَيَحْيَى الْمَذْكُورُ فِيهِ هُوَ الْقَطَّانُ وَسُفْيَانُ شَيْخُهُ هُوَ الثَّوْرِيُّ وَسَيَأْتِي بَعْدَ سِتَّةِ أَبْوَابٍ مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ شَيْخٍ لَهُ آخِرٌ وَهُوَ شُعْبَةُ * (قَوْلُهُ بَابُ حُسْنِ الْقَضَاءِ) أَيِ اسْتِحْبَابِ حُسْنِ أَدَاءِ الدِّينِ وَأُورِدَ فِيهِ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمْ لَهُ (قَوْلُهُ سَنَ) أَيِ جَمَلٍ لَهُ سَنَ مَعِينٍ وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَوْفَيْتَنِي أَوْفَى اللَّهِ بِكَ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ بَحْيٍ الْقَطَّانِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ أَوْفَيْتَنِي أَوْفَاكَ اللَّهُ ثُمَّ أُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَفِيهِ وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَتَضَانِي وَزَادَنِي وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي مَوَاضِعَ وَفِي بَعْضِهَا بَيَانُ قَدْرِ الزِّيَادَةِ وَانْهَاقِ الرِّطَابِ وَهُوَ فِي الْوَكَاةِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الشُّرُوطِ * (قَوْلُهُ بَلْبُ إِذَا قَضَى دُونَ حَقِّهِ أَوْ حَلَّاهُ فَهُوَ جَائِزٌ) قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ هَكَذَا وَقَعَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ فِي النُّسخِ كُلِّهَا وَالصَّوَابُ وَحَلَّاهُ بِاسْقَاطِ الْأَلْفِ (قُلْتُ) رَأَيْتُهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ شُبَيْهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ بِالْوَاوِ وَكَذَا فِي رَوَايَةِ النَّسْفِيِّ عَنِ الْبَخَارِيِّ وَفِي مُسْتَخْرَجِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ لَكِنْ بَقِيَّةُ الرَّوَايَاتِ بِلَفْظِ أَوْ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْضَى دُونَ الْحَقِّ بِغَيْرِ مَحَالَةٍ وَلَوْ حَلَّاهُ مِنْ جَمِيعِ الدِّينِ جَازِعٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ فَكَذَلِكَ إِذَا حَلَّاهُ مِنْ بَعْضِهِ اهـ وَوَجْهُهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بَانَ الْمُرَادُ إِذَا قَضَى دُونَ حَقِّهِ بَرَضًا صَاحِبِ الدِّينِ أَوْ حَلَّاهُ صَاحِبِ الدِّينِ مِنْ جَمِيعِ حَقِّهِ فَهُوَ جَائِزٌ ثُمَّ أُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ فِي دِينِ أَبِيهِ وَفِيهِ

مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره أن أباه قُتل يوم أحد شهيداً وعائمه دين فاشتد الغرماء في حقوقهم فأتيت النبي ﷺ فسألهم أن يقبلوا تمر حاطي ويحملوا أبي فأبوا فلم يعطهم النبي ﷺ حاطي وقل سقوا عليك ففدا علينا من أصبح فطاف في النخل ودعا في تمرها بالبركة فجددتها فضيتهم وبقى لنا من تمرها **باب** إذا قاص أو جازفه في الدين تمر أو غيره **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ما أنه أخبره أن أباه توفي وترك عائمه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود فاستنظره جابر فأبى أن ينظره فكلّم جابر رسول الله ﷺ ليشفع له إليه فجاء رسول الله ﷺ وكنتم اليهودي ليأخذ تمر نخله بالذي له فأبى فدخل رسول الله ﷺ النخل فمشى فيها ثم قل لجابر جد له فأوف له الذي له فجده بعد ما رجع رسول الله ﷺ فأوفاه ثلاثين وسقاً وفضلت له سبعة عشر وسقاً فجاء جابر رسول الله ﷺ ليخبره بالذي كان فوجده يصلي العصر فلما انصرف أخبره بالفضل فقال أخبر ذلك ابن الخطاب فذهب جابر إلى عمر فأخبره فقال له عمر لقد علمت حين شئ فيها رسول الله ﷺ ليباركن فيها **باب** من استعاذ من الدين **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ج وحدثنا اسمعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة ويقول اللهم

فسألهم أن يقبلوا تمر حاطي ويحملوا أبي وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة فسيأتي في الباب الذي يليه أن النبي ﷺ سألهم غريمه في ذلك وسيأتي من هذه الطريق أنم مما هنا في كتاب الهبة ويأتي الكلام عليه مستوفي في علامات النبوة أن شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية عن ابن كعب بن مالك ذكر أبو مسعود وخلف في الأطراف وتبعهما الحميدي أنه عبد الرحمن وذكر الزبي أن عبد الله واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماء عبد الله (قلت) والرواية بذلك عند الاسماعيلي إلا أنه قال فيه أن جابراً قتل أبوه وصورته مرسل فإنه لم يقل أن جابراً أخبره ولا حدثه ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لا عبد الرحمن نعم روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر قصة شهداء أحد كما مضى في الجنائز وذلك هو الحامل لهم على تفسيره هنا به والله أعلم * (قوله باب إذا قاص أو جازفه في الدين) أي عند الاداء فهو جائز (تمر أو غيره) قال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمر من غريمه تمرًا مجازفة بدينه لما فيه من الجهل والغرر وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم الآخذ ذلك ورضى اه وكأنه أراد بذلك الاعتراض على ترجمة البخاري ومراد البخاري ما أثبتته المعترض لا ما نفاه وغرضه بيان أنه يغتفر في القضاء من المعاوضة ما لا يغتفر ابتداءً لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراق ويجوز في المعاوضة عند الوفاء وذلك بين في حديث الباب فإنه ﷺ سأل الغريم أن يأخذ تمر الحائط وهو مجهول القدر في الاوساق التي هي له وهي معلومة وكان تمر الحائط دون الذي له كما وقع التصريح بذلك في كتاب الصلح من وجه آخر وفيه فأبوا ولم يروا أن فيه وفاء وقد أخذ الدمياطي كلام المهلب فاعترض به فقال هذا لا يصح ثم اعتل بنحو ما ذكره المهلب وتعقبه ابن المنير بنحو ما أجبته فقال بيع المعلوم بالمجهول مزانية فإن كان تمرًا نحوه فمزانية وربما كان اغتفر ذلك في الوفاء لأن التفاوت متحقق في العرف فيخرج عن كونه مزانية وسيأتي الكلام على بقية فوائده في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقوله في هذا الاسناد حدثنا أنس هو ابن عياض أبو ضمرة وهشام هو ابن عروة وهب هو ابن كيسان والاسناد كله مدينون * (قوله باب من استعاذ من الدين حدثنا أبو اليمان) تقدم بهذا الاسناد والتمن في أواخر صفة

إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ فَقَالَ قَائِلٌ مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْمَغْرَمِ قُلْ إِنْ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ **بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ تَرَكَ دِينًا حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثْتَهُ وَمَنْ تَرَكَ دَلَالًا فَلَيْنَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوَّلُ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، أَقْرَأُ إِنْ شِئْتُمْ : النَّبِيُّ أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَأَيُّهَا مُؤْمِنٌ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ **بَابُ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمَ** **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مَنِئِبَةَ أَخِي وَهْبِ بْنِ مَنِئِبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ **بَابُ** لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالٌ وَيَذْكُرُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لِي الْوَاجِدِ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ قَالَ سَفِيَانُ عِرْضُهُ يَقُولُ مَطْلَتْنِي وَعُقُوبَتُهُ الْحَبْسُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَامَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ

الصلاة وسياقه هناك أتم وتقدم شرحه ثم والسياق الذي هنا كانه للاسناد الثاني ويؤيده أن رواية أبي اليمان المقررة هناك صرح فيها بالاخبار من عروة للزهري وذكر ههنا بالنعنة واسماعيل المذكور هنا هو ابن أبي أويس وأخوه هو عبد الحميد أبو بكر وهو بكنيته أشهر وسليمان هو ابن بلال والاسناد كله مدنيون قال المهلب يستفاد من هذا الحديث سد الذرائع لانه ﷺ استعاذ من الدين لانه في الغالب ذريعة الى الكذب في الحديث والخلف في الوعد مع مالصاحب الدين عليه من المقال اه ويحتمل ان يراد بالاستعاذة من الدين الاستعاذة من الاحتياج اليه حتى لا يقع في هذه الغوائل او من عدم القدرة على وفائه حتى لا تبقى تبعته ولعل ذلك هو السرفي اطلاق الترجمة ثم رأيت في حاشية ابن المنير لا تناقض بين الاستعاذة من الدين وجواز الاستدانة لان الذي استعذ منه غوائل الدين فمن ادا ان وسلم منها فقد أعاده الله وفعل جائزا * (قوله باب الصلاة على من ترك ديننا) قال ابن المنير أراد بهذه الترجمة ان الدين لا يخل بالدين وان الاستعاذة منه ليست لذاته بل لما يخشى من غوائله وأورد الحديث الذي فيه من ترك ديننا فليأتني وأشار به الى بقية وهو انه كان لا يصلي على من عليه دين فلما فتحت الفتوح صار يصلي عليه وقد مضى بتمامه في الكفالة ويأتي بقية شرحه في تفسير الاحزاب وفي الفرائض ان شاء الله تعالى وقوله كلابا بفتح والتشديد أى عيالاً وقوله ضياعاً بفتح المعجمة أى عيالاً أيضاً قال الخطابي جعل اسماً لكل ما هو بصدد ان يضيع من ولد أو خدم وأنكر الخطابي كسر الضاد وجوزه غيره على انه جمع ضائع كجياح وجائع * (قوله باب مطل الغني ظلم) ترجم بلفظ الحديث وهو طرف من حديث مضي تاماً في الحوالة مع الكلام عليه وعبد الاعلى الذي في الاسناد هو ابن عبد الاعلى البصري * (قوله باب لصاحب الحق مقال) ذكر فيه حديث أبي هريرة المتقدم قريباً وهو نص في ذلك وذكر الحديث المعلق لمافيه من تفسير المقال وقد تقدم شرح حديث أبي هريرة قريباً (قوله ويذكر عن النبي ﷺ لى الواجد يحل عرضه وعقوبته) اللي بالفتح المطلق لوي يلوي والواجد بالجيم الغنى من الوجد بالضم بمعنى القدرة ويحل بضم أوله أى يجوز وصفه بكونه ظالماً والحديث المذكور وصله أحمد واسحق في مسنديهما وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه بلفظه واسناده حسن وذكر الطبراني انه لا يروى الا بهذا الاسناد (قوله قال سفيان عرضه يقول مطلني وعقوبته الحبس) وصله البيهقي من طريق الترياق وهو من شيوخ البخاري عن سفيان بلفظ عرضه أن يقول مطلني

يَتَقَضَّاهُ فَأَعْلَظَ لَهُ فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا **بَاب** إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ
مُفْلِسٍ فِي الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَالْوَدِيعَةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَقَالَ الْحَسَنُ إِذَا أَفْلَسَ وَتَبَيَّنَ لَمْ يَجْزُ عِتْقُهُ وَلَا يَبْعُهُ وَلَا يَشْرَاوُهُ
وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ قَضَى عُثْمَانُ مَنْ اقْتَضَى مِنْ حَقِّهِ قَبْلَ أَنْ يُمْفِلِسَ فَهُوَ لَهُ وَمَنْ عَرَفَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ
أَحَقُّ بِهِ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ
مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ
أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ
مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ

حَتَّى وَعَقُوبَتُهُ أَنْ يَسْجَنَ وَقَالَ اسْحَقُ فَرَسَفِيَانِ عَرْضُهُ إِذَا هُ بِلِسَانِهِ وَقَالَ أَحْمَدُ لَمَّا رَوَاهُ وَكَيْعَ بَسْنَدِهِ قَالَ وَكَيْعَ
عَرْضُهُ شَكَايَتُهُ وَقَالَ كُلُّ مَنَّهُمَا عَقُوبَتُهُ حَبْسُهُ وَاسْتَدْلُ بِهِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ حَبْسِ الْمَدِينِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْوَفَاءِ تَأْدِيبَالَهُ
وَتَشْدِيدًا عَلَيْهِ كَمَا سَيَأْتِي قُلُ الْخِلَافِ فِيهِ وَبِقَوْلِهِ الْوَاجِدُ عَلَى أَنْ الْمَعْسَرُ لَا يَحْبِسُ (تَنْبِيهِ) وَقَعَ فِي الرَّافِعِيِّ فِي الْمَتَنِ
لِلْمَرْفُوعِ لِي الْوَاجِدُ ظَلَمَ وَعَقُوبَتُهُ حَبْسُهُ وَهُوَ تَغْيِيرُ وَتَفْسِيرُ الْعُقُوبَةِ بِالْحَبْسِ أَيْ مَا هُوَ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ كَمَا تَرَى * (قَوْلُهُ بَابُ
إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ فِي الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَالْوَدِيعَةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ) الْمُفْلِسُ شَرَطُ مَنْ تَزِيدُ دَيْنُهُ عَلَى مَوْجُودِهِ سَمِيَ مُفْلِسًا
لَا أَنَّهُ صَارَ ذَا قُلُوسٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ ذَا رَأْسٍ وَدَنَانِيرٍ أَشَارَةً إِلَى أَنَّهُ صَارَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا أَدْنَى الْأَمْوَالِ وَهُوَ الْقُلُوسُ
أَوْ سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ فِي الشَّيْءِ النَّافِعِ كَالْقُلُوسِ لِأَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَتَعَامَلُونَ بِهَا إِلَّا فِي الْأَشْيَاءِ الْحَقِيرَةِ وَلَا أَنَّهُ
صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَا يَمْلِكُ فِيهَا فَلَسَا فَعَلِيَ هَذَا فَالْهَمْزَةُ فِي أَفْلَسَ لِلْسَّلْبِ وَقَوْلُهُ فِي الْبَيْعِ أَشَارَةً إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ نَصًّا
وَقَوْلُهُ وَالْقَرْضُ هُوَ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ أَوْلَدُ خَوْلِهِ فِي عُمُومِ الْخَبَرِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي آخِرِينَ وَالْمَشْهُورُ عَنِ الْمَالِكِيَةِ التَّفَرُّقُ
بَيْنَ الْقَرْضِ وَالْبَيْعِ وَقَوْلُهُ الْوَدِيعَةُ هُوَ بِالْإِجْمَاعِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ ادْخُلْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَمَّا لَنْ الْحَدِيثِ مُطْلَقٌ وَأَمَّا لَنْهُ وَارِدٌ
فِي الْبَيْعِ وَالْآخِرَانِ أَوْلَى لِأَنَّ مَلِكَ الْوَدِيعَةِ لَمْ يَنْتَقِلْ وَالْحَافِظَةُ عَلَى وَقَا مِنْ اضْطِنَعَ بِالْقَرْضِ مَعْرُوفًا مَطْلُوبٌ (قَوْلُهُ
وَقَالَ الْحَسَنُ إِذَا أَفْلَسَ وَتَبَيَّنَ لَمْ يَجْزِ عِتْقُهُ وَلَا يَبْعُهُ وَلَا يَشْرَاوُهُ) أَمَا قَوْلُهُ وَتَبَيَّنَ أَشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ قَبْلَ حُكْمِ
الْحَاكِمِ وَأَمَّا الْعِتْقُ فَحَلُّهُ مَاذَا أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ فَلَا يَنْفَعُ عِتْقُهُ وَلَا هَبُّهُ وَلَا سَائِرُ تَرْبِطَاتِهِ وَأَمَّا الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ فَالصَّحِيحُ مِنْ
قَوْلِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمَا لَا يَنْفُذَانِ أَيْضًا إِلَّا إِذَا وَقَعَ مِنْهُ الْبَيْعُ لَوْفَاءَ الدِّينِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَوْقِفُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاخْتَلَفَ فِي
إِقْرَارِهِ قَالِجُورٍ عَلَى قَبُولِهِ وَكَانَ الْبُخَارِيُّ إِشَارَ بِأَنَّ الْحَسَنَ إِلَى مَعَارِضَةِ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ بَيْعَ الْحَجُورِ وَابْتِيَاعَهُ
جَائِزٌ (قَوْلُهُ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ قَضَى عُثْمَانُ) أَيِ ابْنِ عَفَانَ أَخٍ وَصَلَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الْأَمْوَالِ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ
صَحِيحٍ إِلَى سَعِيدٍ وَلَفْظُهُ أَفْلَسَ مَوْلَى لَامٍ حَبِيبَةٍ فَاخْتَصَمَ فِيهِ إِلَى عُثْمَانَ فَقَضَى فَذَكَرَهُ وَقَالَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَبَيِّنَ أَفْلَاسَهُ بَدَلَ
قَوْلِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْفِلِسَ وَالْبَاقِي سَوَاءٌ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هُوَ ابْنُ مَعَاوِيَةَ الْجَعْفِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ وَفِي هَذَا
السَّنَدُ أَرْبَعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ هُوَ أَوْلَهُمْ وَكُلُّهُمْ وَلَى الْقَضَاءُ وَكُلُّهُمْ سِوَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ طَبَقَةِ وَاحِدَةٍ (قَوْلُهُ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) هُوَ شَكٌّ مِنْ أَحَدٍ رَوَاهُ وَأُظْهِرَ مِنْ زُهَيْرٍ فَإِنِّي لَمْ أَرِ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْ
رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى مَعَ كَثَرَتِهِمْ فِيهِ التَّصَرُّعُ بِالسَّمَاعِ وَهَذَا مَشْعُرٌ بِأَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى أَصْلًا (قَوْلُهُ مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ
بِعَيْنِهِ) اسْتَدْلُ بِهِ عَلَى أَنْ شَرَطَ اسْتِحْقَاقُ صَاحِبِ الْمَالِ دُونَ غَيْرِهِ أَنْ يَجِدَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَمْ يَتَبَدَّلْ وَالْأَفَانُ تَغْيِيرُ الْعَيْنِ
فِي ذَاتِهَا بِالنَّقْصِ مِثْلًا أَوْ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهَا فَهِيَ أَسْوَأُ لِلْغَرَمَاءِ وَأَصْرَحُ مِنْهُ رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي حَسِينٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ
بِسَنَدٍ حَدِيثِ الْبَابِ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يَفْرُقْهُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ مَرْسَلًا أَيْمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا فَوَجَدَهُ بِعَيْنِهِ

عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ

فهو أحق به لفهمه انه إذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة الغرماء و به صرح ابن شهاب فيأرواه عبد الرزاق عن معمر عنه وهذا وإن كان مرسلًا فقد وصله عبد الرزاق في مصنفه عن مالك لكن المشهور عن مالك إرساله وكذا عن الزهري وقد وصله الزبيدي عن الزهري ما أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود و ابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز أحد رواة هذا الحديث قال قضى رسول الله ﷺ انه أحق به من الغرماء إلا ان يكون اقتضى ماله شيئاً فهو أسوة الغرماء واليه يشير اختيار البخاري لاستشهاده بأثر عثمان المذكور وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء صحيحاً وبذلك قال جمهور من أخذ بعموم حديث الباب إلا ان للشافعي قولاً هو الراجح في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقائها ولا بين قبض بعض ثمنها أو عدم قبض شيء منه على التفاصيل المشروحة في كتب الفروع (قوله عند رجل أو انسان) شك من الراوى أيضاً (قوله وقد أفلس) أى تبين أفلاسه (قوله فهو أحق به من غيره) أى كائناً من كان وارتأنا وغريباً وبهذا قال جمهور العلماء وخالف الحنفية فتأولوه لكونه خبر واحد خالف الأصول لان السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه لملكه وحملوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو مارية أو قطعة وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس ولا جعل أحق بها لما يقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك وأيضاً لما ذكره ينتقض بالشفعة وأيضاً فقد ورد التنصيص في حديث الباب على أنه في صورة المبيع وذلك فيأرواه سفيان الثوري في جامعه وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن يحيى بن سعيد في هذا الاسناد بلفظ اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء ولا بن حبان من طريق هشام بن يحيى الخزومي عن أبي هريرة بلفظ اذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته والباقي مثله ولمسلم في رواية ابن أبي حسين المشار إليها قبل اذا وجد عنده المتاع أنه لصاحبه الذي باعه وفي مرسل ابن أبي مليكة عند عبد الرزاق من باع سلعة من رجل لم ينقده ثم أفلس الرجل فوجدها بينها فليأخذها من بين الغرماء وفي مرسل مالك المشار إليه ايما رجل باع متاعاً وكذا هو عند من قدمنا انه وصله فظهر ان الحديث وارد في صورة البيع ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر من باب الاول (تنبيه) وقع في الرافعي سياق الحديث بلفظ الثوري الذي قدمته فقال السبكي في شرح المنهاج هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صريح في المقصود فان اللفظ المشهور أى الذي في البخاري عام او محتمل بخلاف لفظ البيع فانه نص لا احتمال فيه وهو لفظ مسلم قال وجاء بلفظه بسند آخر صحيح انتهى واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وإنما فيه ما قدمته والله المستعان وحمله بعض الحنفية أيضاً على ما اذا أفلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعقب بقوله في حديث الباب عند رجل ولا بن حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد ثم أفلس وهي عنده وللبهقي من طريق ابن شهاب عن يحيى اذا أفلس الرجل وعنده متاع فلو كان لم يقبضه مانص في الخبر على انه عنده واعتذارهم بكونه خبر واحد فيه نظرقانه مشهور من غير هذا الوجه أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر واسناده صحيح وأخرجه أحمد وأبو داود من حديث سمرة واسناده حسن وقضى به عثمان وعمر ابن عبد العزيز كما مضى وبدون هذا يخرج الخبر عن كونه فرداً غير ما قال ابن المنذر لا تعرف لعمان في هذا مخالفاً من الصحابة وتعقب بما روى ابن أبي شيبة عن علي انه أسوة الغرماء وأجيب بأنه اختلف على في ذلك بخلاف عثمان وقال القرطبي في المفهم تعسف بعض الحنفية في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم على أساس وقال النووي تأوله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى واختلف القائلون به في صورة وهي ما اذا مات ووجدت السلعة فقال الشافعي الحكم كذلك وصاحب السلعة أحق بها من غيره وقال مالك وأحمد هو أسوة الغرماء واحتجاً بما في مرسل مالك وان مات الذى ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء وفرقوا بين الفليس والموت بان الميت خرب ذمته فليس للغرماء محل يرجعون اليه فاستوفوا في ذلك بخلاف الفليس واحتج الشافعي بما رواه من طريق عمر بن خلدة قاضي المدينة عن أبي

باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم ير ذلك مطلاً وقال جابر أشد الغرماء في حقوقهم في دين أبي فسألهم النبي ﷺ أن يقبلوا ثم حاطل ما بوا فلم يعطهم الحائط ولم يكسره لهم قال ما غدو عليك عداً فقدنا علينا حين أصبح فدعا في نمرها بالبركة فتضيتهم **باب** من باع مال الفليس أو المعدم فقسمة بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه **حديثنا** مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا حسين المعلم حدثنا عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أعتق رجل غلاماً له عن دبر فقال النبي

هريرة قال قضى رسول الله ﷺ إيمان رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بهينه وهو حديث حسن صحيح بمثله أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وزاد بعضهم في آخره إلا أن يترك صاحبه وقام وجهه الشافعي على المرسل وقال يحتمل أن يكون آخره من رأي أبي بكر بن عبد الرحمن لأن الدين وصلوه عنه لم يذكر وقضية الموت وكذلك الذين رويوا عن أبي هريرة وغيره لم يذكر وأذلك بل صرح ابن خلدون عن أبي هريرة بالقسوية بين الإفلاس والموت فتعين المصير إليه لأنها زيادة من ثقة وجزم ابن العربي المالكي بأن الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي وجمع الشافعي أيضاً بين الحديثين بحمل حديث ابن خلدون على ما إذا مات مفلساً وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن على ما إذا مات ملياً والله أعلم ومن فروع المسئلة ما إذا أراد الغرماء أو الورثة إعطاء صاحب السئلة الثمن فقال مالك يلزمه القبول وقال الشافعي وأحمد لا يلزمه ذلك لما فيه من المنه ولأنه ربما ظهر غريم آخر فزاحمه فيما أخذوا غرب ابن التين فحكي عن الشافعي أنه قال لا يجوز له ذلك وليس له الأساعته و يلتحق بالمبيع المؤجر فيرجع مكترى الدابة أو الدار إلى عين دابته وداره ونحو ذلك وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية وإدراج الإجارة في هذا الحكم متوقف على أن المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال أو يقال اقتضي الحديث أن يكون أحق بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فثبت بطريق اللزوم واستدل به على حلول الدين المؤجل بالفلس من حيث أن صاحب الدين أدرك متاعه بهينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور لكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لأن الأجل حق مقصوده فلا يفوت واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت الفلس واستدل به على فسخ البيع إذا امتنع المشتري من أداء الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياساً على الفلس بجامع تعذر الوصول إليه حالا والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ واستدل به على الرجوع أنما يقع في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لأنها حدثت على ملك المشتري وليست بمتاع البائع والله أعلم * (قوله باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم ير ذلك مطلاً) ذكر فيه حديث جابر في قصة دين أبيه معلقاً وقد تقدم موصولاً قريباً من طريق ابن كعب بن مالك عن جابر لكنه ليس فيه قوله ولم يكسره لهم وذكرها في حديثه في كتاب الهبة كما سيأتي واستنبط من قوله ﷺ ساغدو عليكم جواز تأخير القسمة لا انتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا بعد ذلك مطلاً في تنبيهه سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ولم يذكرها ابن بطل ولا أكثر الشراح * (قوله باب من باع مال الفليس أو المعدم فقسمة بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه) ذكر فيه حديث المدبر مختصراً وسيأتي الكلام عليه في العتق قال ابن بطل لا يفهم من الحديث معنى قوله في الترجمة فقسمة بين الغرماء لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كما سيأتي في الأحكام وليس فيه أنه كان عليه دين وإنما باعه لأن من سنته أن لا يتصدق المرء بماله كله ويبقى فقيراً ولذلك قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى انتهى وأجاب ابن المنير بأنه لما احتمل أن يكون باعه عليه لما ذكر الشارح واحتمل أن يكون باعه عليه لكونه مدياناً ومال المديان إما أن يقسمة الإمام بنفسه أو يسلمه إلى المديان ليقسمة فلهذا ترجم على التقديرين مع أن أحد الأمرين يخرج من الآخر لأنه إذا باعه عليه لحق نفسه فلا أن يبيعه عليه لحق الغرماء أولى انتهى والذي

ﷺ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَأَخَذَ ثَمَنَهُ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ **بَابُ** إِذَا أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ
 مُسَمًّى أَوْ أَجَلَهُ فِي الْبَيْعِ قَالَ ابْنُ عُمرَ فِي الْقَرْضِ إِلَى أَجَلٍ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ أُعْطِيَ أَفْضَلَ مِنْ دَرَاهِمِهِ مَا لَمْ
 يَشْتَرِطْ وَقَالَ عَطَاءٌ وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ هُوَ إِلَى أَجَلِهِ فِي الْقَرْضِ * وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْعَةَ عَنْ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي
 إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى الْحَدِيثُ **بَابُ** الشَّفَاعَةِ فِي
 وَضْعِ الدِّينِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مُعِينَةَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
 أَصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ عِيَالًا وَدَيْنًا فَطَلَبْتُ إِلَى أَصْحَابِ الدِّينِ أَنْ يَضَعُوا بَعْضًا مِنْ دَيْنِهِ فَأَبَوْا
 فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَشْفَعْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا فَقَالَ صَنَّفَ تَمْرِكٌ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى حَدِيثِهِ عِدَقَ
 ابْنُ زَيْدٍ عَلَى حِدَةٍ وَاللَّيْنِ عَلَى حِدَةٍ وَالْعَجُوزَةِ عَلَى حِدَةٍ . ثُمَّ أَحْضَرَهُمْ حَتَّى آتَيْكَ فَفَعَلَتْ . ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ
 فَقَعَدَ عَلَيْهِ وَكَالَ إِيكُلٌ رَجُلٌ حَتَّى اسْتَوَفَى وَبَقِيَ التَّمْرُ كَمَا هُوَ كَأَنَّهُ لَمْ يَمَسَّ وَغَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ
 عَلَى نَاضِحٍ لَنَا فَارْحَفَ الْجَمَلُ فَتَخَلَّفَ عَلَيَّ فَوَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ خَلْفِهِ ، قَالَ بِعْنِيهِ وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى
 الْمَدِينَةِ ، فَلَمَّا دَنَوْنَا اسْتَأْذَنْتُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثُ عَبْدٍ بِعُرْسٍ قَالَ ﷺ فَمَا تَزَوَّجْتَ بِكَرًّا
 أَمْ ثَيْبًا أَصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ جَوَارِيَ صِغَارًا ، فَتَزَوَّجْتُ ثَيْبًا تَعْلَمُهُنَّ وَتَوَدُّهُنَّ ، ثُمَّ قَالَ أَتَيْتُ أَهْلَكَ
 فَقَدِمْتُ فَأَخْبَرْتُ خَالِي بِبَيْعِ الْجَمَلِ فَلَا مَنِي . فَأَخْبَرْتُهُ بِأَعْيَاءِ الْجَمَلِ . وَبِالَّذِي كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَوَكَرَهُ

يظهر لي ان في الترجمة لنا ونشرا والتقدير من باع مال المنفلس فقسمه بين الغرماء ومن باع مال المعدم فاعطاه
 حتى ينفق على نفسه وأو في الموضعين للتنويه ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنير وقد ثبتت في بعض طرق
 حديث جابر في قصة المدبر أنه كان عليه دين أخرجه النسائي وغيره وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم
 وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه ان النبي ﷺ قال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وذهب
 الجمهور الى أن من ظهر فلسه فعلى الحاكم الحجر عليه في ماله حتى يبيعه ويقسمه بين غرمائه على نسبة ديونهم
 وخالف الحنفية واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه فلم يعطهم الحائط ولم يكسره لهم ولا حجة فيه
 لأنه أخر القسمة ليحضر فتحصل البركة في الثمر بحضوره فيحصل الخير للقريقين وكذلك كان * (قوله باب
 اذا أقرضه الى أجل مسمى أو أجله في البيع) أما القرض الى أجل فهو ما اختلف فيه والاكثر على جوازه في كل شيء
 ومنعه الشافعي وأما البيع الى أجل فجاز اتفاقا وكان البخاري احتج للجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهر
 به من أثر ابن عمر وحديث أبي هريرة (قوله وقال ابن عمر الخ) وصلة ابن أبي شبة من طريق المغيرة قال قلت لابن
 عمر اني أسلف جيرانى الى العطاء فيقضوني أجود من دراهمي قال لا بأس به ما لم يشترط وروى مالك في الموطأ
 بإسناد صحيح أن ابن عمر أسلف من رجل دارهم فقضاه خير منها وقد تقدم الكلام على هذا الشق في باب استقراض
 الابل (قوله وقال عطاء وعمر بن دينار هو الى أجله في القرض) وصلة عبد الرزاق عن ابن جريح عنهما (قوله
 وقال الليث الخ) ذكر طرفا من حديث الذي أسلف ألف دينار وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الكفالة
 * (قوله باب الشفاعة في وضع الدين) أى في تخفيفه ذكر فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه حديثه في قصة بيع الجمال

إِلَيْهِ فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْجَمَلِ فَأَعْطَانِي ثَمَنَ الْجَمَلِ وَالْجَمَلِ وَسَمَّيْنِي مَعَ الْقَوْمِ بِأَبِ
 مَايُنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ وَلَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ وَقَالَ فِي قَوْلِهِ
 أَصْلَاكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَصْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ، وَقَالَ : وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ
 وَالْحَجَرِ فِي ذَلِكَ وَمَا يَنْهَى عَنِ الْخِدَاعِ **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ
 ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنِّي أَخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ فَقَالَ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ
 فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ **حَدَّثَنَا** عُثْمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ

جَمْعُهُمَا فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ قَوْلُهُ فَطَلَبْتُ إِلَى أَصْحَابِ الدِّينِ أَنْ يَضَعُوا بَعْضًا قَابُوا فَاسْتَشْفَعَتِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ قَابُوا الْحَدِيثَ وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ صَنْفٌ تَمْرُكٌ أَيْ أَجْعَلُ كُلَّ صَنْفٍ وَحْدَهُ وَقَوْلُهُ عَلَى حِدَةٍ بِكسر الحاءِ وَتخفيف الدالِ أَيْ عَلَى أَفْرَادٍ وَقَوْلُهُ عَذَقَ ابْنُ زَيْدٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةُ نَوْعٌ جَيِّدٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْعَذَقُ بِالْفَتْحِ النَّخْلَةُ وَاللِّينُ بِكسر اللامِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَةِ نَوْعٌ مِنَ التَّمْرِ وَقِيلَ هُوَ الرَّدِيُّ وَقَوْلُهُ فَارْحَفُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الزَّايِ وَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ كُلِّ وَأَعْيَا وَأَصْلُهُ أَنْ الْبَعِيرَ إِذَا تَعَبَ يَجْرُ رَسْنَهُ وَكَانَهُمْ كُنُوا يَقُولُهُمْ أَزْحَفُ رَسْنَهُ أَيْ جَرَهُ مِنَ الْأَعْيَاءِ ثُمَّ حَذَفُوا الْمُقْعُولَ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَحَكِيَ ابْنُ التِّينِ أَنَّ فِي بَعْضِ النُّسخِ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَزَعَمَ أَنَّ الصَّوَابَ زَحْفُ الْجَمَلِ مِنَ الثَّلَاثِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ عَلَى مَا قَدِمْنَا وَقَوْلُهُ وَوَكْزُهُ كَذَا لِلْكَثَرِ بِالْوَاوِ أَيْ ضَرْبُهُ بِالْعَصَا وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمَلِيِّ وَالْحُمُويِّ وَرَكْزُهُ بِالرَّاءِ أَيْ رَكْزِيهِ الْعَصَا وَالْمُرَادُ الْمُبَالَغَةُ فِي ضَرْبِهَا وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى دِينِ آيِهِ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ وَعَلَى يَسِيعِ جَمَلِهِ فِي الشَّرُوطِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بِأَبِ مَايُنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) كَذَا لِلْكَثَرِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ أَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِي التَّلَاوَةِ (قَوْلُهُ وَلَا يَصْلَحُ عَمَلُ الْمُفْسِدِينَ) كَذَا لِلْكَثَرِ وَلَا بِنِ شَبْوِيهِ وَالنَّسْفِيُّ لَا يُحِبُّ بَدَلَ لَا يَصْلَحُ قِيلَ وَهُوَ سَهْوٌ وَوَجْهُهُ عِنْدِي أَنَّ ثَبْتَ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّلَاوَةَ لِأَنَّ أَصْلَ التَّلَاوَةِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَصْلَحُ عَمَلُ الْمُفْسِدِينَ (قَوْلُهُ وَقَالَ أَصْلَاكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ إِلَى قَوْلِهِ مَا نَشَاءُ) قَالَ الْمُفْسِرُونَ كَانَ يَنْهَاهُمْ عَنْ إِفْسَادِهَا فَقَالُوا ذَلِكَ أَيْ أَنْ شَتْنَا حَفْظَهَا وَإِنْ شَتْنَا طَرَحْنَاهَا (قَوْلُهُ وَقَالَ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الْآيَةُ) قَالَ الطَّبْرِيُّ بَعْدَ أَنْ حَكِيَ أَقْوَالُ الْمُفْسِرِينَ فِي الْمُرَادِ بِالسُّفَهَاءِ الصَّوَابُ عِنْدَنَا أَنَّهَا عَامَةٌ فِي حَقِّ كُلِّ سَفِيهِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ذَكَرْنَا أَنَّ أَوَانِيَّ وَالسُّفِيهِ هُوَ الَّذِي يَضِيْعُ الْمَالُ وَيَفْسُدُهُ بِسُوءِ تَدْبِيرِهِ (قَوْلُهُ وَالْحَجَرِ فِي ذَلِكَ) أَيْ فِي السُّفهِ وَهُوَ مُعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ إِضَاعَةُ الْمَالِ وَالْحَجَرُ فِي اللَّفْظِ الْمَنْعُ وَفِي الشَّرْعِ الْمَنْعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ فَتَارَةً يَقَعُ لِمَصْلَحَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَتَارَةً لِحَقِّ غَيْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِ الْحَجَرِ عَلَى الْكَبِيرِ وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ وَوَافَقَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ قَالَ الطَّحَاوِيُّ لَمْ أَرَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْعَ الْحَجَرِ عَنِ الْكَبِيرِ وَلَا عَنِ التَّابِعِينَ إِلَّا عَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَابْنِ سِيرِينَ وَمِنْ حُجَّةِ الْجُمْهُورِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى نَجْدَةَ وَكَتَبَتْ تَسْأَلُنِي مَتَى يَنْقُضِي يَتِيمَ الْيَتِيمِ فَلَعُمْرِي أَنَّ الرَّجُلَ لَتَنَبَّتْ لِحْيَتُهُ وَانَّهُ لَضَعِيفٌ لَأَخْذِ لِنَفْسِهِ ضَعِيفُ الْعَطَاءِ فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا أَخَذَ النَّاسَ فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتِيمُ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا فَقَدْ وَرَدَ مَا يُوْثِرُهُ كَمَا سَأَلْتَنِي بَعْدَ بَابَيْنِ (قَوْلُهُ وَمَا يَنْهَى عَنِ الْخِدَاعِ) أَيْ فِي حَقِّ مَنْ يَسِيءُ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ ثُمَّ سَأَلَ الْمُصَنِّفَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الَّذِي كَانَ يَخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ وَفِيهِ تَوْجِيهُ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ لِلْحَجَرِ عَلَى الْكَبِيرِ وَرَدَّ قَوْلُ مَنْ اِحْتَجَّ بِهِ لِمَنْعِ ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) هُوَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَجَرِيرُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَمَنْصُورٌ هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ وَالْإِسْنَادُ كَلَهُ كُوفِيُونَ لَكِنْ

ابن شعبة عن المغيرة ابن شعبة قال قال النبي ﷺ إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووأد البنات. ومنع وهات. وكره لكم قيل وقال. وكثرة السؤال وإضاعة المال **باب** العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم ابن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: كلُّكم راع ومسؤل عن رعيته فالإمام راع وهو مسؤل عن رعيته والرجل في أهله راع وهو مسؤل عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤلة عن رعيته والخادم في مال سيده راع وهو مسؤل عن رعيته. قال فسمعت هؤلاء من رسول الله ﷺ وأحسب النبي ﷺ قال والرجل في مال أبيه راع. وهو مسؤل عن رعيته، فكلُّكم راع وكلُّكم مسؤل عن رعيته.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة قال عبد الملك ابن ميسرة أخبرني قال سمعت النزال سمعت عبد الله يقول

سكن جرير الري ومنصور وشيخه وشيخ شيخه تابعون في نسق (قوله ان الله حرم عليكم عقوق الامهات) قيل خص الامهات بالذكور لان العقوق اليهن أسرع من الآباء لضعف النساء ولينه على ان برالام مقدم على بر الاب في التلطف والحنو ونحو ذلك والمقصود من ايراد هذا الحديث هنا قوله فيه وإضاعة المال وقد قال الجمهور ان المراد به السرف في انفاقه وعن سعيد بن جبير انفاقه في الحرام وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الادب ان شاء الله تعالى * (قوله باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا باذنه) ذكر فيه حديث ابن عمر كلكم راع ومسؤل عن رعيته وفيه الخادم في مال سيده وهو مسؤل * كذا في رواية أبي ذر وغيره في مال سيده راع وهو مسؤل ولفظ الترجمة يأتي في النكاح من طريق أبوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث وفيه والعبد راع على مال سيده وهو مسؤل وكان المصنف استنبط قوله ولا يعمل الا باذنه من قوله وهو مسؤل لان الظاهر انه يسأل هل جاوز ما أمر به أو وقف عنده (قوله فسمعت هؤلاء من النبي ﷺ وأحسب النبي ﷺ قال والرجل راع في مال أبيه) هذا ظاهر في ان القائل وأحسب هو ابن عمر وقد قدمت جزم الكرماني في باب الجمعة في القرني بأنه يونس الراوي له عن الزهري وتعقبته وسيأتي الكلام على شرح الحديث في أول الاحكام ان شاء الله تعالى

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿ ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود ﴾

كذا لاكثر ول بعضهم واليهودى بالافراد زاد أبوابو ذر أوله في الخصومات وزاد في اثنائه والملازمة والأشخاص بكسر الهمزة احضار الغريم من موضع الى موضع يقال شخص بالفتح من بلد الى بلد وأشخص غيره والملازمة مفاعلة من اللزوم والمراد أن يمنع الغريم غريمه من التصرف حتى يعطيه حقه ثم ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث * الأول (قوله عبد الملك بن ميسرة أخبرني) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو جائز عندهم وابن ميسرة المذكور هلالى كوفي تابعي يقال له الزرادي ثم راء ثقيلة وشيخه النزال بفتح النون وتشديد الزاي ابن سيرة بفتح الميم وسكون الواو الموحد هلالى أيضا من كبار التابعين وذكره بعضهم في الصحابة لأدراكه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وآخر في الاشارة عن علي وقد أعاد حديث الباب في أحاديث الانبياء وفي فضائل القرآن ويأتي الكلام

سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةَ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَهَا فَأَخَذْتُ يَدَهُ قَاتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ كَلَّا كَمَا أَحْسَنَ قَالَ
شُعْبَةُ أَظَنَّهُ قَالَ لَا تَخْتَلِفُوا فَإِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَمَا لَكُمْ **حَدَّثَنَا** بِحْجَى بْنُ قَرْعَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ اسْتَتَبَ رَجُلَانِ
رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ قَالَ الْمُسْلِمُ وَالَّذِي أَصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ . فَقَالَ الْيَهُودِيُّ وَالَّذِي
أَصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ : قَدْ هَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ
ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَهُ . فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى . فَإِنَّ النَّاسَ يَصْغِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَاصْصِقْ مَعَهُمْ فَأَكُونَ أَوَّلُ مَنْ يُفِيقُ
فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ فَلَا أَذْرَى أَكَانَ فِيمَنْ صَقَّ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَتْ مِنِّي اسْتَنْتَنِي اللَّهُ
حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ بَحْجَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ جَاءَ يَهُودِيٌّ ، فَقَالَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ ضَرْبٌ وَجْهِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِكَ
فَقَالَ مَنْ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ أَدْعُوهُ فَقَالَ أَضْرَبْتُهُ قَالَ سَمِعْتُهُ بِالسُّوقِ وَالَّذِي أَصْطَفَى مُوسَى عَلَى
الْبَشَرِ ، قُلْتُ أَى خَيْثُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَأَخَذَتْنِي غَضَبَةٌ ضَرَبْتُ وَجْهَهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ
فَإِنَّ النَّاسَ يَصْغِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونَ أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ
قَوَائِمِ الْعَرْشِ ، فَلَا أَذْرَى أَكَانَ فِيمَنْ صَقَّ . أَمْ حُوسِبَ بِصَقَّةِ الْأُولَى **حَدَّثَنَا** مُوسَى حَدَّثَنَا هَمَامٌ
عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ قِيلَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكَ
أَفَلَانَ أَفَلَانَ حَتَّى سَمَى الْيَهُودِيَّ فَأَوْمَتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْتَرَفَ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَّ
رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ **بَابُ** مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرٌ عَلَيْهِ الْإِمَامُ

عليه . ستوفي هناك والمقصود منه هنا قوله فاخذت بيده قاتبت به رسول الله ﷺ فانه المناسب للترجمة (قوله سمعت
رجلا) سيأتي أنه يحتمل أن يفسر بعمر رضى الله عنه (قوله آية) في المبهات للخطيب أنها من سورة الاحقاف (قوله
قال شعبة) هو بالاسناد المذكور وقوله أظنه قال فاعل القول رسول الله ﷺ وهو بالاسناد المذكور * الثاني
والثالث حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد في قصة اليهودى الذى لطمه المسلم حيث قال والذى اصطفى موسى
وسياى الكلام عليهما فى أحاديث الانبياء وقوله فى حديث أبي سعيد والذى اصطفى موسى على البشر كذا للاكثر
وللكشميني على النبيين * الحديث الرابع حديث أنس فى قصة اليهودى الذى رضى رأس الجارية وسياى الكلام
عليه فى كتاب الديات ان شاء الله تعالى * (قوله باب من رد أمر السفه والضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام)
يعنى وفاقا لابن القاسم وقصره أصبغ على من ظهر سفهه وقال غيره من المالكية لا يرد مطلقا الاما تصرف فيه بعد الحجر
وهو قول الشافعية وغيرهم واحتج ابن القاسم بقصة المدبر حيث رد النبي ﷺ بيعه قبل الحجر عليه واحتج غيره
بقصة الذى كان يخدع فى البيوع حيث لم يحجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من بيعه وأشار البخارى بما ذكر من أحاديث
الباب الى التفصيل بين من ظهرت منه الاضاعة فيرد تصرفه فيما اذا كان فى الشيء الكثير أو المستغرق وعليه تحمل
قصة المدبر وبين ما اذا كان فى الشيء اليسير أو جعله شرطا يأمن به من افساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذى كان

وَيَذْكُرُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ ثُمَّ نَهَاهُ وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى
 رَجُلٍ مَالٌ وَلَهُ عَبْدٌ لَأَشْيَءَ لَهُ غَيْرُهُ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَحْزِنْهُ عِتْقُهُ وَمَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحَوَهُ فَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ
 بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْدَ مَنَعِهِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ . وَقَالَ لِذِي يُخَدَعُ
 فِي الْبَيْعِ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ وَلَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ ﷺ مَالَهُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ
 الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَجُلٌ يُخَدَعُ فِي
 الْبَيْعِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ فَكَانَ يَقُولُهُ **حَدَّثَنَا** عاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
 ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ
 غَيْرُهُ فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَتْبَاعَهُ مِنْهُ نَعِيمٌ بْنُ النَّحَّامِ **بَابُ** كَلَامِ الْخَصُومِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْطَعَ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٌ : لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ
 قَالَ . فَقَالَ الْأَشْعَثُ فِي وَاللَّهِ كَانَ ذَلِكَ دَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ
 ﷺ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَاكَ بَيْعَةٌ قُلْتُ لَا قَالَ فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ أَحْلِفْ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا

يُخَدَعُ (قوله ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه) قال عبدالحق مراده قصة الذي
 دبر عبده فباعه النبي ﷺ وكذا أشار إلى ذلك ابن بطال ومن بعده حتى جعله مغلطاً حجة في الرد على ابن الصلاح
 حيث قرر أن الذي يذكره البخاري بغير صيغة الجزم لا يكون حاكماً بصحته فقال مغلطاً قد ذكره بغير صيغة
 الجزم هنا وهو صحيح عنده وتعقبه شيخنا في النكت على ابن الصلاح بأن البخاري لم يرد بهذا التعليق قصة المدبر
 وإنما أراد قصة الرجل الذي دخل والنبي ﷺ يخطب فامرهم فتصدقوا عليه فجاء في الثانية فتصدق عليه باحد
 ثوبيه فرد عليه النبي ﷺ قال وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني وغيره (قلت) لكن ليس هو من حديث
 جابر وإنما هو حديث أبي سعيد الخدري وليس بضعيف بل هو أصح وأما صحيح وأما حسن أخرجه أصحاب السنن وصححه
 الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وقد بسطت ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح والذي ظهر لي أولاً أنه أراد
 حديث جابر في قصة الرجل الذي جاء ببليضة من ذهب أصابها في معدن فقال يا رسول الله خذها مني صدقة فوالله
 مالي مال غيرها فاعرض عنه فاماد فخذفها ثم قال يأتي أحدكم بماله لا يملك غيره فية صدق به ثم يقعد بعد ذلك يتكفف
 الناس إنما الصدقة عن ظهر غني وهو عند أبي داود وصححه ابن خزيمة ثم ظهر لي أن البخاري إنما أراد قصة المدبر
 كما قال عبدالحق وإنما لم يحزم به لأن القدر الذي يحتاج إليه في هذه الترجمة ليس شرطه وهو من طريق أبي الزبير عن
 جابر أنه قال أعتق رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال ألك مال غيره فقال لا الحديث
 وفيه ثم قال أبدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك الحديث وهذه الزيادة تفرد بها أبو الزبير عن جابر وليس
 هو من شرط البخاري لا يحزم غالباً إلا بما كان على شرطه والله أعلم (قوله وقال مالك الخ) هكذا أخرجه ابن وهب
 في موطنه عنه وأخذ مالك ذلك من قصة المدبر كما ترى (قوله ومن باع على الضعيف ونحوه فدفع ثمنه إليه وأمره بالإصلاح
 الخ) هكذا للجميع ولا يذرنها باب من باع الخ) والاول أليق وقد تقدم توجيه ما ذكره في هذا الموضع وأنه لا يمنع
 من التصرف إلا بعد ظهور الفساد وقدمضي الكلام على حديث النهي عن إضاعة المال قبل باين وحديث الذي يخدع
 في كتاب البيوع ويأتي حديث المدبر في كتاب العتق إن شاء الله تعالى * (قوله باب كلام الخصوم بعضهم في بعض)

بَحْلَفَ وَيَذْهَبُ بِمَالِي فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا إِلَى آخِرِ الْآيَةِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ ابْنِ
 مَالِكٍ عَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْتَفَعَتْ
 أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى تَحْمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ فَنَادَى يَا كَعْبُ
 قَالَ لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ قَائِمًا إِلَيْهِ أَيْ الشَّطْرَ قَالَ لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ قُمْ فَأَقْضِهِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 عَبْدِ الْقَادِرِ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ
 يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وكان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أقرأنيها وكذتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ
 حَتَّى أَنْصَرَفَ ثُمَّ لَبَيْتُهُ بِرِدَائِهِ فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتُنِيهَا
 فَقَالَ لِي أَرِسْهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ إقرأ قَرَأَ قَالَ هَكَذَا أَنْزَلْتُ ثُمَّ قَالَ لِي إقرأ فَقَرَأْتُ فَقَالَ هَكَذَا أَنْزَلْتُ إِنَّ
 الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَقْرَأُوا مِنْهُ مَا تيسَّرَ **بَابُ** إِخْرَاجِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْخُصُومِ مِنَ الْبُيُوتِ
 بَعْدَ الْمَرْقَةِ وَقَدْ أَخْرَجَ عُمَرُ أُخْتُ أَبِي بَكْرٍ حِينَ نَاحَتْ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 أَبِي عَدَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَقَدْ
 مَنَعْتُ أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَنُقَامَ ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى مَنَازِلِ قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِ **بَابُ**
 دَعْوَى الْوَصِيِّ لِلْمَيْتِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ

أَي فِيمَا لَا يوجب حُداً وَلَا تَعْزيراً فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْغَيْبَةِ الْحَرَمَةِ * ذَكَرَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ * الْأَوَّلُ وَالثَّانِي حَدِيثُ
 ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْأَشْعَثُ فِي نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي بَابِ الْخُصُومَةِ فِي الْبَيْتِ وَالْغَرَضُ
 مِنْهُ قَوْلُهُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا بَحْلَفَ وَيَذْهَبُ بِمَالِي فَانْزِلْهُ فَإِنَّهُ نَسِبَهُ إِلَى الْخَلْفِ الْكَاذِبِ وَلَمْ يَأْخُذْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا يَعْلَمُهُ مِنْهُ فِي
 حَالِ الظُّلْمِ مِنْهُ * الثَّلَاثُ حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا الْحَدِيثُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ التَّقَاضَى
 وَالْمُلَازِمَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ فَأَرْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا فَانْزِلْهُ فَإِنَّهُ غَيَّرَ دَالَ عَلَى مَا تَرْجِمُهُ لَكِنْ أَشَارَ إِلَى قَوْلِهِ فِي
 بَعْضِ طَرَفِهِ فَتَلَحُّوا وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ سَبَبًا لِرَفْعِ لِسَانِ الْقَدْرِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ يَقْتَضِي ذَلِكَ وَهُوَ الَّذِي
 يَثْبُتُ مَا تَرْجِمُهُ * الرَّابِعُ حَدِيثُ عُمَرَ فِي قِصَّتِهِ مَعَ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ فِي قِرَاءَةِ سُورَةِ الْفُرْقَانِ وَفِيهِ مَعَ انْكَارِهِ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ
 انْكَارُهُ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْجَهْدِ مِنْهُ وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ * (قَوْلُهُ
 بَابُ إِخْرَاجِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْخُصُومِ مِنَ الْبُيُوتِ بَعْدَ الْمَرْقَةِ) أَيُّ بِأَحْوَالِهِمْ أَوْ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ بِالْحُكْمِ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ
 التَّأْدِيبِ لَهُمْ (قَوْلُهُ وَقَدْ أَخْرَجَ عُمَرُ أُخْتُ أَبِي بَكْرٍ حِينَ نَاحَتْ) وَصَلَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ
 الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ لَمَاتُوفِي أَبُو بَكْرٍ أَقَامَتْ عَائِشَةُ عَلَيْهِ النُّوحُ فَبَلَغَ عُمَرُ فَنَهَا هُنَّ فَايْنُ فَقَالَ لَهُ هِشَامُ بْنُ الْوَلِيدِ
 أَخْرَجَ إِلَى بِنْتِ أَبِي قُحَافَةَ يَعْنِي أُمَّ فُرُوهَ فَعَلَّاهَا بِالْدَّرَةِ ضَرْبَاتٍ فَتَفَرَّقَ النَّوَائِحُ حِينَ سَمِعْنَهُ بِذَلِكَ وَوَصَلَهُ اسْحَقُ
 ابْنُ رَاهُوبٍ فِي مُسْتَدْرَكِهِ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَفِيهِ فَعْلٌ يَخْرِجُهُنَّ امْرَأَةً امْرَأَةً وَهُوَ يَضْرِبُهُنَّ بِالْدَّرَةِ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ
 حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي إِرَادَةِ تَحْرِيقِ الْبُيُوتِ عَلَى الَّذِي لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي بَابِ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
 وَغَرَضُهُ مِنْهُ إِذَا أَحْرَقَهَا عَلَيْهِمْ بِأَدْرٍ وَأَبَاخُرُوجٍ مِنْهَا فَبُتْ مَشْرُوعِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى إِخْرَاجِ أَهْلِ الْمَعْصِيَةِ مِنْ بَابِ
 الْأَوَّلِيِّ وَمَحَلُّ إِخْرَاجِ الْخُصُومِ إِذَا وَقَفَ مِنْهُمْ مِنَ الْمَرَاءِ وَاللَّدْمِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ بَابُ دَعْوَى الْوَصِيِّ لِلْمَيْتِ) أَيُّ عَنْ الْمَيْتِ فِي

الله عنهما أن عبد بن زمة وسعد بن أبي وقاص اختصم إلى النبي ﷺ في ابن أمة زمة . قال سعد
 يا رسول الله أوصاني أخي إذا قدمت أن أنظر ابن أمة زمة فأقبضه فإنه أبنى وقال عبد بن زمة أخي
 وابن أمة أبي ولد على فراش أبي فرأى النبي ﷺ شبهاً بيننا بعنبة فقال هو لك يا عبد بن زمة الولد للفراش
 واحتجبي منه يا سودة **باب** التوثق ممن يخشى معرفته وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن
 والسنن والفرائض **حدثنا** قتيبة حدثنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة رضي الله
 عنهما يقول بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن
 أثال سيد أهل البامة فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج إليه رسول الله ﷺ فقال ما عندك
 يا ثمامة قال عندي يا محمد خير فذكر الحديث قال أطلقوا ثمامة **باب** الربط والحبس في الحرم
 واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن بمكة من صفوان بن أمية على أن عمر رضي فالبيع
 بيعه وإن لم يررض عمر فلصفوان أربع مائة وسجن ابن الزبير بمكة **حدثنا** عبد الله بن يوسف

الاستلحاق وغيره من الحقوق * ذكر فيه حديث عائشة في قصة سعد وابن زمة قال ابن المنير مالم يخلصه دعوى الوصي
 عن الوصي عليه لانه لا نزاع فيه وكان المصنف أراد بيان مستند الاجماع وسيأتي مباحث الحديث المذكور في كتاب
 الفرائض ومضى باتم من هذا السياق في أوائل كتاب البيوع (قوله باب التوثق ممن يخشى معرفته) بفتح الميم والمهملة
 وتشديد الراء أي فساد عيبه (قوله وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنن والفرائض) وصله ابن
 سعد في الطبقات وأبو نعيم في الجلية من طريق حماد بن زيد عن الزبير بن الخريت بكسر المعجمة والراء المشددة بعدها
 تحتانية ساكنة ثم شاة عن عكرمة قال كان ابن عباس يجعل في رجلي الكبل فذكره والكبل بفتح الكاف وسكون
 الموحدة بعدها لام هو القيد ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن أثال مختصراً والشاهد منه قوله فربطوه
 بسارية من سواري المسجد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى * (قوله باب الربط
 والحبس في الحرم) كانه أشار بذلك الى رد ما ذكر عن طاوس فعند ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عنه أنه
 كان يكره السجن بمكة وية قول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون في بيت رحمة فاراد البخاري معارضة قول طاوس بأثر
 عمر وابن الزبير وصفوان ونافع وهم من الصحابة وقوى ذلك بقصة ثمامة وقدر ربط في مسجد المدينة وهي أيضا
 حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه (قوله واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن بمكة الخ) وصله عبد الرزاق وابن
 أبي شيبة والبيهقي من طرق عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ به وليس لنافع بن عبد الحارث ولا لصفوان بن
 أمية في البخاري سوى هذا الموضع واستشكل ما وقع فيه من التزديد في هذا البيع حيث قال ان رضي عمر فالبيع بيعه
 وان لم يررض فلصفوان أربع مائة ووجهه ابن المنير بان العهدة في ثمن المبيع على المشتري وان ذكر انه يشتري لغيره لانه
 المباشر للعقد اه وكأنه وقف مع ظاهر اللفظ المعلق ولم ير سياقه تاماً فظن ان الاربع مائة هي الثمن الذي اشترى به
 نافع وليس كذلك وانما كان الثمن أربعة آلاف وكان نافع عاملاً لعمر على مكة فلذلك اشترط الخيار لعمر بعد
 ان أوقع العقد له كما صرح بذلك كله من ذكرت أنهم وصلوه وأما كون نافع شرط لصفوان أربع مائة ان لم يررض عمر
 فيحتمل أن يكون جعلها في مقابلة انتفاعه بتلك الدار الى أن يعود الجواب من عمر وأخرج عمر بن شبة في كتاب
 مكة عن محمد بن يحيى أبي غسان السكتاني عن هشام بن سليمان عن ابن جريج ان نافع بن عبد الحارث الخزاعي كان عاملاً
 لعمر على مكة فابتاع داراً للسجن من صفوان فذكر نحوه لكن قال بدل الاربع مائة خمسمائة وزاد في آخره وهو الذي
 يقال له سجن طرم بمهملتين (قوله وسجن ابن الزبير بمكة) وصله خليفة بن خياط في تاريخه وأبو الفرج الاصبهاني

حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خِيَلًا قَبْلَ نَجْدٍ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ

بَابُ فِي الْمُلَازِمَةِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْمَةَ وَقَالَ غَيْرُهُ
 حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُرَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَدَرٍ الْأَسْلَمِيِّ دَيْنٌ فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ فَتَبَكَّلَا حَتَّى ارْتَفَعَتِ أَصْوَاتُهُمَا فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ يَا كَعْبُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ النُّصْفَ فَآخَذَ نِصْفَ مَا عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا **بَابُ التَّقَاضِي حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ خُبَّابٍ، قَالَ كُنْتُ قَبِيضًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِيِّ بْنِ وَائِلٍ دَرَاهِمٌ فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ فَقَالَ لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ فَقُلْتُ لَا وَاللَّهِ لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى يُبَيِّتَكَ اللَّهُ ثُمَّ يَبْعَثَكَ قَالَ فَدَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ، ثُمَّ أَبْعَثَ فَأَوْتِي مَالًا وَوَلَدًا ثُمَّ أَقْضِيكَ فَزَلْتُ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بَأَيَّتِنَا وَقَالَ لَا وَتَيْنَّ، مَا لَوْ لَدَا الْآيَةَ

فِي الْأَغَانِي وَغَيْرِهَا مِنْ طَرُقٍ مِنْهَا رَوَاهُ الْفَاكِهِي مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ أَخَذَنِي ابْنُ الزَّيْرِ غَبْسِي فِي دَارِ النَّدْوَةِ فِي سَجْنِ عَارِمٍ فَأَنْفَلْتُ مِنْهُ فَلَمْ أَزَلْ أَتَخَطَّى الْجِبَالَ حَتَّى سَقَطْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَفِي ذَلِكَ يَهْوُلُ كَثِيرُ عِزَّةٍ يَخَاطَبُ ابْنَ الزَّيْرِ

تَخْبِرُ مِنْ لَا قِيَتَ أَنْكَ عَابِدُ * بَلِ الْعَابِدُ الْمَظْلُومُ فِي سَجْنِ عَارِمٍ

وَذَكَرَ الْفَاكِهِي أَنَّهُ قِيلَ لَهُ سَجْنُ عَارِمٍ لِأَنَّ عَارِمًا كَانَ مَوْلَى لِمُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَغَضِبَ عَلَيْهِ فَبْنَى لَهُ ذِرَاعًا فِي ذِرَاعٍ ثُمَّ سَدَّ عَلَيْهِ الْبِنَاءَ حَتَّى غِيَّيَ فِيهِ فَمَاتَ فَسُمِيَ ذَلِكَ الْمَسْكَنُ سَجْنِ عَارِمٍ قَالَ الْفَاكِهِي وَكَانَ السَّجْنُ فِي دُبُرِ دَارِ النَّدْوَةِ وَذَكَرَ عَمْرُ بْنُ شُبَّةٍ أَنَّ سَبَبَ غَضَبِ مُصْعَبٍ عَلَى عَارِمٍ أَنَّ عَارِمًا كَانَ مُنْقَطِعًا إِلَى عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ فَلَمَّا جَهَّزَ عَمْرُو الْبَعَثَ بِأَمْرِ يَزِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ إِلَى ابْنِ الزَّيْرِ بِمَكَّةَ صَحْبَهُ عَمْرُو بْنُ الزَّيْرِ وَكَانَ يَعَادِي أَخَاهُ عَبْدِ اللَّهِ فَخَرَجَ عَارِمٌ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ فَظَفَرَ بِهِ مُصْعَبٌ فَقَعَلَ بِهِ مَا فَعَلَ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ طَرَقًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ ثُمَامَةَ وَقَدْ سَبَقَ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ * (قَوْلُهُ بَابُ فِي الْمُلَازِمَةِ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَدَرٍ دَيْنٌ وَقَدْ هَدَمَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي بَابِ التَّقَاضِي وَالْمُلَازِمَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَوْلُهُ فِيهِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرٍ وَقَالَ غَيْرُهُ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ وَصَلَهُ الْأَسْمَاعِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ عَنْ أَبِيهِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَكَرِيمَةَ قَبْلَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بِسَمَلَةٍ وَسَقَطَتْ لِلْبَاقِينَ (قَوْلُهُ بَابُ التَّقَاضِي) أَيِ الْمَطَالَبَةِ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ خُبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ فِي مَطَالَبَةِ الْعَاصِيِّ بْنِ وَائِلٍ وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ مَرْيَمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (خَاتَمَةُ) اشْتَمَلَ كِتَابُ الْأَسْتِقْرَاضِ وَمَامَعُهُ مِنَ الْحَجْرِ وَالتَّفْلِيسِ وَمَا تَصَلَّ بِهِ مِنَ الْأَشْخَاصِ وَالْمُلَازِمَةِ عَلَى خَمْسِينَ حَدِيثًا الْمُعْلَقُ مِنْهَا سِتَّةُ الْمَكْرَرِ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا مَضَى ثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا وَالبَقِيَّةُ خَالِصَةٌ وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى جَمِيعِهَا سِوَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ أَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِرِيدِ اتِّلَافِهَا وَحَدِيثِ مَا أَحْبَبَ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا وَحَدِيثِ لِي الْوَاجِدِ وَحَدِيثِ ابْنِ

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿كتاب في اللقطة﴾

وَإِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللَّقْطَةِ بِالْعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ تَمِيمَتْ سُوَيْدَ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ لَقِيتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَصَبْتُ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ عَرَفْتَهَا حَوْلًا . فَعَرَفْتُهَا ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ عَرَفْتَهَا حَوْلًا ، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ . ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا . فَقَالَ احْظُ وَعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوَكَاةَهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَالْأَفَاسْتَمْتَعُ بِهَا فَاسْتَمْتَعْتُ

مسعود في الاختلاف في القراءة وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم اثنا عشر أثرا والله أعلم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة) كذا للمستمل والنسفي واقتصر الباقيون على البسملة وما بعدها واللقطة الشيء الذي يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غيره وقال الزمخشري في الدائق اللقطة بفتح القاف والعامية تسكنها كذا قال وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال وأما بالفتح فهو اللاقط وقال الأزهري هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال ابن بري التحريك للمفعول نادر فاقضى أن الذي قاله الخليل هو القياس وفيها لغتان أيضا لقطة بضم اللام ولقطة بفتحها وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال

لقطة ولقطة ولقطة * ولقطة ملاقط قد لقطة

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للمبالغة وذلك لعني فيها اختصت به وهو أن كل من يراها يميل لآخذها فسميت باسم الفاعل لذلك * (قوله باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه) أورده فيه حديث أبي بن كعب أصبت صرّة فيها مائة دينار كذا للمستمل وللشمسني وجدت والباقيين أخذت ولم يقع في سياقه ما ترجم به صريحاً وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي ذكره (قوله حدثنا آدم حدثنا شعبة وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة) هكذا ساقه عالياً ونازلاً والسياق للسناد النازل وقد أخرجه البيهقي من طريق آدم مطولاً (قوله فإن جاء صاحبها والأفاستمع بها) في رواية حماد بن سلمة وسفيان الثوري وزيد بن أنيسة عند مسلم وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبوداود من طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث فإن جاء أحد يخبرك بعدها وعاءها ووكانها فاعطها أياه لفظ مسلم وأما قول أبي داود أن هذه الزيادة زادها حماد بن سلمة وهي غير محفوظة فتمسك بها من حاول تضعيفها فلم يصب بل هي صحيحة وقد عرفت من وافق حماد عليها وليست شاذة وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد وقال أبو حنيفة والشافعي أن وقع في نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه ولا يجبر على ذلك إلا بينة لأنه قد يصيب الصفة وقال الخطابي إن صحّت هذه اللفظة لم يجز مخالفتها وهي فائدة قوله اعرف عفاصها الخ والأفلاحتياط مع من لم يرد إلا بالبينّة قال ويتأول قوله اعرف عفاصها على أنه أمره بذلك لئلا تختلط بماله أو لتكون الدعوى فيها معلومة وذ كر غيره من فوائد ذلك أيضا أن يعرف صدق المدعى من كذبه وإن فيه تنبيهاً على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جرت بالقائه إذا أخذت النفقة وأنه إذا نبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الأولى ﴿قلت﴾ قد صحّت هذه الزيادة فتعين المصير إليها وستأتي أيضا في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللقطة وما عتله بعضهم من أنه إذا وصفها فأصاب فدفعها إليه فجاء شخص آخر فوصفها فأصاب لا يقتضى الطعن في الزيادة فإنه يصير الحكم حينئذ كما

فَكَفَيْتُهُ بِمَكَّةَ قَالَ لَا أَدْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا **بَابُ ضَالَّةِ الْإِبِلِ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ رَيْمَةَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ**

لَوْ دُفِعَ إِلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ فَجَاءَ آخِرُ فَأَقَامَ بَيِّنَةً أُخْرَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ تَفَاصِيلُ لِلْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ بَعْضُ مَتَأَخَّرِي الشَّافِعِيَّةِ يُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ وَجُوبَ الدَّفْعِ لِمَنْ أَصَابَ الْوَصْفَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّمْلِكِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَالٌ ضَائِعٌ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ تَانٍ بِخِلَافِ مَا بَعْدَ التَّمْلِكِ فَانْهَ حِينَئِذٍ يَحْتَاجُ الْمُدْعَى إِلَى الْبَيِّنَةِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى ثُمَّ قَالَ أَمَّا إِذَا صَحَّتِ الزِّيَادَةُ فَتَخْتَصُّ صُورَةُ الْمَلْقَطِ مِنْ عُمُومِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدْعَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَوْلُهُ أَحْفَظْ وَعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوَكَاةَهَا بِالْمَدِّ وَبِكُسْرِ الْوَاوِ وَقَدْ تَضَمَّ وَقَرَأَ بِهَا الْحَسَنُ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَاءَ بِقَابِ الْوَاوِ لِلْكُسُورَةِ هَمْزَةً وَالْوَعَاءَ مَا يَجْعَلُ فِيهِ شَيْءٌ سِوَاهُ كَانَ مِنْ جِلْدٍ أَوْ خَزْفٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَالْوَكَاةُ بِكُسْرِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ الْحَيْطُ الَّذِي يَشُدُّ بِهِ الصَّرَّةُ وَغَيْرُهَا وَزَادَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْعَفَاصُ وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ وَشَرْحُهُ وَحُكْمُ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ (قَوْلُهُ فَلَقَيْتُهُ بَعْدَ مَكَّةَ) الْقَائِلُ شُعْبَةُ وَالَّذِي قَالَ لَا أَدْرِي هُوَ شَيْخُهُ سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ وَقَدْ يَنْتَهِي مِنْ رِوَايَةِ بِهِ زَيْنُ أَسَدٍ عَنْ شُعْبَةَ أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ وَاخْتَصَرَ الْحَدِيثَ قَالَ شُعْبَةُ فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِينَ يَوْمًا يَقُولُ عَرَفَهَا عَامًا وَاحِدًا وَقَدْ يَنْتَهِي أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مَسْنَدِهِ أَيْضًا فَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ قَالَ شُعْبَةُ فَلَقَيْتُ سَلَمَةَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ لَا أَدْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا وَأَغْرَبَ ابْنُ بَطَالٍ فَقَالَ الَّذِي شَكَّ فِيهِ هُوَ أَبِي بَنِ كَعْبٍ وَالْقَائِلُ هُوَ سُوَيْدُ بْنُ غَفْلَةَ أَنْتَهَى وَلَمْ يَصِبْ فِي ذَلِكَ وَإِنْ تَبِعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمُنْذِرِيُّ بِلِ الشَّكِّ فِيهِ مِنْ أَحَدِ رَوَاتِهِ وَهُوَ سَلَمَةُ لِمَا اسْتَشَبَّتْ فِيهِ شُعْبَةُ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ بِغَيْرِ شَكٍّ جَمَاعَةٌ وَفِيهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَأَخْرَجَهَا مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ وَالثَّوْرِيِّ وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ كُلِّهِمْ عَنْ سَلَمَةَ وَقَالَ أَقَالُوا فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ الْأَحْمَادُ بْنُ سَلَمَةَ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ عَامِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ حَدِيثِ أَبِي هَذَا وَحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْآتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ قَاتُهُ لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى سَنَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَالَ يَحْمَلُ حَدِيثُ أَبِي بَنِ كَعْبٍ عَلَى مَزِيدِ الْوَرَعِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي اللَّقْطَةِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي التَّعْنُفِ عَنْهَا وَحَدِيثُ زَيْدِ عَلِيِّ مَالًا بَدَمْنَهُ أَوْ لَا حَتِيَّاجَ الْإِعْرَابِيِّ وَاسْتِغْنَاءَ أَبِي قَالَ الْمُنْذِرِيُّ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةٍ الْقَتَوِيَّ أَنَّ اللَّقْطَةَ تَعْرِفُ ثَلَاثَةَ أَعْوَامٍ إِلَّا شَيْءٌ جَاءَ عَنْ عُمَرَ أَنْتَهَى وَقَدْ حَكَاهُ الْمَأُورِدِيُّ عَنْ شِوَاذٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَحَكِي ابْنِ الْمُنْذَرِ عَنْ عُمَرَ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ يَعْرِفُهَا ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ عَامًا وَاحِدًا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيَحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى عَظَمِ اللَّقْطَةِ وَحَقَارَتِهَا وَزَادَ ابْنُ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ قَوْلًا خَامِسًا وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَجَزَمَ ابْنُ حَزْمٍ وَابْنُ الْجُوزِيِّ بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ غَلَطٌ قَالَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ سَلَمَةَ أَخْطَأَ فِيهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ وَاسْتَدْرَكَ وَاسْتَمَرَّ عَلَى عَامٍ وَاحِدٍ وَلَا يَتَّخِذُ إِلَّا بِمَالٍ يَشْكُ فِيهِ رَاوِيَهُ وَقَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَفَ أَنْ تَعْرِيفُهَا لَمْ يَقَعْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي فَامْرَأَتُهَا بِأَعَادَةِ التَّعْرِيفِ كَمَا قَالَ لِلْمَسِيِّ صَلَاتُهُ أَرْجَعَ فَصَلَّ فَانْكَرَ لَمْ تَصِلْ أَنْتَهَى وَلَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا عَلَى مِثْلِ أَبِي مَعَ كَوْنِهِ مِنْ فَقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَفَضْلَانِهِمْ وَقَدْ حَكِي صَاحِبُ الْهُدَايَةِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ رِوَايَةً عَنْهُمْ أَنَّ الْأَمْرَ فِي التَّعْرِيفِ مَفْرُوضٌ لِأَمْرِ الْمَلْقَطِ فَعَلِيهِ أَنْ يَعْرِفَهَا إِلَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ صَاحِبَهَا لَا يَطْلُبُهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي بَنِ كَعْبٍ فِي آخِرِ أَبْوَابِ اللَّقْطَةِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بَابُ ضَالَّةِ الْإِبِلِ) أَيُّ هَلْ تَلْتَقِطُ أَمْ لَا الضَّائِعُ وَالضَّالُّ فِي الْحَيَوَانِ كَاللَّقْطَةِ فِي غَيْرِهِ وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْقَوْلِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ فِي أَنَّهَا لَا تَلْتَقِطُ وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ الْأُولَى أَنَّ تَلْتَقِطُ وَحَمَلَ بَعْضُهُمُ النَّهْيَ عَلَى مَنْ تَلْتَقِطُهَا لِيَتَمْلِكَهَا لَا لِيَحْفَظَهَا فَيَجُوزُ لَهُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ وَكَذَا إِذَا وَجَدَتْ بِقَرِيَّةٍ فَيَجُوزُ التَّمْلِكُ عَلَى الْأَصَحِّ عَنْهُمْ وَالْخِلَافُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَيْضًا قَالَ الْعُلَمَاءُ حِكْمَةُ النَّهْيِ عَنِ التَّقَاتِ الْإِبِلِ أَنْ يَبْقَاءَ هَا حَيْثُ ضَلَّتْ أَقْرَبَ إِلَى وَجَدَانِ مَالِكِهَا لَهَا مِنْ تَطْلُبِهَا فِي رِحَالِ النَّاسِ وَقَالُوا فِي مَعْنَى الْإِبِلِ كُلِّ مَا مَتَنَعَ بِقُوَّتِهِ عَنْ صِفَارِ السَّبَاعِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هُوَ ابْنُ مَهْدِيٍّ وَسُفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ (قَوْلُهُ عَنْ رَيْمَةَ) هُوَ ابْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْرُوفُ بِالرَّأْيِ

مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَمْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَمَّا يَأْتِيهِ قَطُّهُ فَقَالَ عَرَفْتُهَا سَنَةً ثُمَّ أَعْرِفُ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ،

بسكون الهمزة وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره ان ربيعة حدثهم أخرجه مسلم (قوله مولى المنبعث) بضم الميم وسكون النون وفتح الواحدة وكسر المهملة بعدها مثناة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد ذكره في العلم والشرب وهنأ في مواضع ويأتي في الطلاق والادب (قوله جاء اعرابي) في رواية مالك عن ربيعة جاء رجل وزعم ابن بشكوال وعزاه لابي داود وتبعه بعض المتأخرين ان السائل المذكور هو بلال المؤذن ولم أر عند أبي داود في شيء من النسخ شيئا من ذلك وفيه بعد أيضا لانه لا يوصف بأنه أعرابي وقيل السائل هو الراوي وفيه بعد أيضا لما ذكرناه ومستند من قال ذلك ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الاسناد فقال فيه انه سأل النبي ﷺ لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه انه سأل النبي ﷺ؛ أو ان رجلا سأل على الشك وأيضاً فإن في رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن خالد أني رجل وأنا معه فدل هذا على انه غيره ولعله نسب السؤال الى نفسه لكونه كان مع السائل ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحميدي والبخاري وابن السكن والبارودي والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الغفاري عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجمي عن أبيه قال سألت رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم أوثق وعاءها فذكر الحديث وقد ذكر أبو داود طرفاً منه تعليقاً ولم يسق لفظه وكذلك البخاري في تاريخه وهو أولى ما يفسر به هذا المبهم لكونه من رهط زيد بن خالد وروي أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من حديث أبي ثعلبة الخثني قال قلت يا رسول الله الورق يوجد عند القرية قال عرفها حولاً الحديث وفيه سؤاله عن الشاة والبعر وجوابه وهو أثناء حديث طويل أخرجه أصح النسائي وروي الاسماعيلي في الصحابة من طريق مالك بن عمير عن أبيه أنه سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال ان وجدت من يعرفها فادفعها اليه الحديث واسناده واهجدا وروى الطبراني من حديث الجارود العبدى قال قلت يا رسول الله اللقطة نجدها قال أنشدتها ولا تكتم ولا تغيب الحديث (قوله فسأله عما يلتقطه) في أكثر الروايات انه سأل عن اللقطة زاد مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد مولى المنبعث الذهب والفضة وهو كالنمل والافلا فرق بينهما وبين الجوهر واللؤلؤ مثلاً وغير ذلك مما يستمتع به غير الحيوان في تسميته لقطه وفي اعطائه الحكم المذكور ووقع لابي داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعث عن أبيه بلفظ وسئل عن اللقطة (قوله عرفها سنة ثم اعرف عفاصها ووكاءها) في رواية العقدي عن سليمان بن بلال الماضية في العلم اعرف ووكاءها او قال عفاصها ولمسلم من طريق بشير بن سعيد عن زيد بن خالد فاعرف عفاصها ووكاءها وعددها زاد فيه العدد كما في حديث ابي بن كعب ووقع في رواية مالك كما سيأتي بعد باب اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة ووافقه الاكثر نعم وافق الثوري ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعث بلفظ عرفها حولاً فان جاء صاحبها فادفعها اليه والا اعرف ووكاءها وعفاصها ثم قبضها في مالك الحديث وهو يقتضي ان التعريف يقع بعد معرفة ما ذكر من العلامات ورواية الباب تقتضي ان التعريف يسبق المعرفة وقال النووي يجمع بينهما بأن يكون ما موراً بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها كما تقدم ثم بعد تعريفها سنة اذا أراد أن يملكها فيعرفها مرة أخرى تعرفاً وافياً محققاً ليعلم قدرها وصفها فيردها الى صاحبها (قلت) ويحتمل أن تكون ثم في الروايتين بمعنى الواو فلا تقتضي ترتيباً ولا تقتضي تخالفاً يحتاج الى الجمع ويقويه كون المخرج واحداً والقصة واحدة وانما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفاً فيحمل على تعدد القصة وليس الغرض الا أن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما أسبق واختلف في هذه المعرفة على قولين للعلماء أظهرهما الوجوب لظاهر الامر وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند الالتقاط ويستحب بعده والعفاص بكسر المهملة وتخفيف الفاء

فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقْهَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةُ الْغَنَمِ قَالَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ
قَالَ ضَالَةُ الْإِبِلِ .

وبعد الاثني مهملة الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره وقيل له العفاص أخذ من العفص وهو الثني لأن الوعاء
يثنى على ما فيه وقد وقع في زوائد المسند لعبد الله بن أحمد من طريق الأعمش عن سلمة في حديث أبي وخرقتها بدل عفاصها
والعفاص أيضا الجلد الذي يكون على رأس القارورة وأما الذي يدخل فم القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد
المهملة (قلت) حيث ذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثاني وحيث لم يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد به الأول والغرض معرفة
الآلات التي تحفظ النفقة ويحتج بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والذرع فيما يذرع
وقال جماعة من الشافعية يستحب تقيدها بالكتابة خوف النسيان واختلفوا فيما إذا عرف الصفات دون بعض بناء على القول
بوجوب الدفع لمن عرف الصفة قال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا قال أصبغ لكن لا يشترط معرفة العدد وقول
ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الأخرى وزيادة الحافظ حجة وقوله عرفها بالتشديد وكسر الراء أي
اذكرها للناس قال العلماء محل ذلك المحافل كأبواب المساجد والأسواق ونحو ذلك يقول من ضاعته له نفقة أو نحو ذلك
من العبارات ولا يذكر شيئا من الصفات وقوله سنة أي متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كأن يعرفها في كل سنة
شهرا فيصدق أنه عرفها سنة في اثنتي عشرة سنة وقال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في
كل شهر ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله يعرفها في مكان سقوطها وفي غيره (قوله فان جاء أحد يخبرك بها)
جواب الشرط محذوف تقديره فادها اليه وفي رواية محمد بن يوسف عن سفيان كما سيأتي في آخر أبواب الملقطة فان جاء أحد
يخبرك بعفاصها ووكاها وقد تقدم البحث فيه (قوله والا فاستنفقها) سيأتي البحث فيه بعد أبواب الاستدلال به على أن
الملقط يتصرف فيها سواء كان غنيا أم فقيرا وعن أبي حنيفة أن كان غنيا تصدق بها وإن جاء صاحبها تحير بين امضاء الصدقة
أو تفرع بمقال صاحب الهداية الآن كان بأذن الامام فيجوز للغني كما في قصة أبي بن كعب وبهذا قال عمر وعلي وابن
مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين (قوله قال يا رسول الله فضالة الغنم) أي ما حكمها فحذف ذلك لأنه لم به قال
العلماء الضالة لا تقع الا على الحيوان وما سواه يقال له لقطه ويقال للضوال أيضا الهوامي والهوامي بالميم والفاء والهوامل
(قوله لك أو لأخيك أو للذئب) فيه إشارة الى جواز أخذها كأنه قال هي ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة
بين أن تأخذها أنت أو أخوك والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقط آخر والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من
السباع وفيه حث له على أخذها لأنه اذا علم انه ان لم يأخذها بقيت للذئب كان ذلك ادعى له الى أخذها ووقع في رواية
اسماعيل بن جعفر عن ربيعة كما سيأتي بعد أبواب فقال خذها فانما هي لك الى آخره وهو صريح في الامر بالأخذ ففيه
دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد في قوله يترك التقاط الشاة وتمسك به مالك في انه يملكها بالأخذ ولا يلزمه غرامة
ولو جاء صاحبها واحتج له بالتسوية بين الذئب والملقط والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملقط وأجيب بأن اللام ليست
للتملك لأن الذئب لا يملك وانما يملكها الملقط على شرط ضمانها وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها
الملقط لاخذها فدل على انها باقية على ملك صاحبها ولا فرق بين قوله في الشاة هي لك أو لأخيك أو للذئب وبين قوله في
اللقطة شاة بها أو خذها بل هو أشبه بالتملك لأنه لم يشرك معه ذئبا ولا غيره ومع ذلك فقالوا في النفقة يغرمها اذا
تصرف فيها ثم جاء صاحبها وقال الجمهور يجب تعريضها فاذا انقضت مدة التعريض أكلها ان شاء وغرم لصاحبها الا أن
الشافعي قال لا يجب تعريضها اذا وجدت في الفلاة وأما في القرية فيجب في الاصح قال النووي احتج أصحابنا بقوله
عليه السلام في الرواية الأولى فان جاء صاحبها فاعطها اياه واجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا نفها فتثبت حكمها
بدليل آخر انتهى وهو يوم ان الرواية الأولى من روايات مسلم فيها ذكر حكم الشاة اذا أكلها الملقط ولم أر ذلك في

فَتَمَعَّرَ وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ مَالِكٌ وَلَهَا مَعَهَا حِذَاوُهَا وَسِقَاوُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ **بَابُ ضَالَّةِ الْغَنَمِ**
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ زَيْدِ بْنِ مَوْلَى الْمُنْبِثِ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ
 خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ فَرَعَمَ أَنَّهُ قَالَ أَعْرِفْ عِفَّا صَهَا وَوَكَاءَهَا. ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، يَقُولُ زَيْدُ
 بْنُ لَمْ تُعْرِفْ اسْتَنْفَقَ بِهَا صَاحِبُهَا وَكَانَتْ وَدِيعَةً، عِنْدَهُ قَالَ يَحْيَى فَبُذِلَ الَّذِي لَا أَدْرِي أَهْوَى فِي الْحَدِيثِ أَمْ شَيْءٌ
 مِنْ عِنْدِهِ ثُمَّ قَالَ كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِ
 قَالَ زَيْدٌ وَهِيَ تُعْرِفُ أَيْضًا. ثُمَّ قَالَ كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الْإِبِلِ قَالَ فَقَالَ دَعَهَا فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاوَهَا وَسِقَاوَهَا

شَيْءٌ مِنْ رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ وَلَا غَيْرِهِ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ نَعَمَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَالطَّحَاوِيِّ وَالدَّارِقُطِيِّ
 مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ وَبْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فِي ضَالَّةِ الشَّاةِ فَاجْمَعُهَا حَتَّى يَأْتِيَهَا بِأَغْيَا (قَوْلُهُ فَتَمَعَّرَ وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ)
 هُوَ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ الثَّقِيلَةِ أَيْ تَغِيرَ وَأَصْلُهُ فِي الشَّجَرِ إِذَا قَلَّ مَاءُهُ فَصَارَ قَلِيلُ النَّضْرَةِ عَدِيمَ الْأَشْرَاقِ وَيُقَالُ لِلْوَادِي
 الْمَجْدِبِ أَمْعَرٌ وَلَوْ رَوَى تَمَعَّرَ بِالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ أَيْ صَارَ بِلَوْنِ الْمَغْرَةِ وَهُوَ حُمْرَةٌ شَدِيدَةٌ إِلَى كُمُودَةٍ وَيَقْوِيهِ
 أَنَّ قَوْلَهُ فِي رَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتَ وَاجْتَنَاهُ أَوْ وَجْهَهُ (قَوْلُهُ مَالِكٌ وَلَهَا) زَادَ فِي رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ
 رِبْعَةَ السَّابِقَةِ فِي الْعِلْمِ فَذَرَاهَا حَتَّى يَلْغَا هَارِبَهَا (قَوْلُهُ مَعَهَا حِذَاوُهَا وَسِقَاوُهَا) الْحِذَاءُ بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا مَعْجَمَةٌ مَعَ الْمَدِّ
 أَيْ خَفَهَا وَسِقَاوُهَا أَيْ جَوْفُهَا وَقِيلَ عَنْقُهَا وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى اسْتِغْنَائِهَا عَنِ الْحِفْظِ لَهَا بِمَارَكٍ فِي طِبَاعِهَا مِنَ الْجِلَادَةِ عَلَى
 تَنَاوُلِ الْمَاءِ كَوَلٍ بغيرِ تَعَبٍ لَطَوِيلٍ عَنْقُهَا فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مَلْتَقَطٍ * (قَوْلُهُ بَابُ ضَالَّةِ الْغَنَمِ) كَأَنَّهُ أَفْرَدَهَا بِتَرْجُمَةٍ لِبُشِيرٍ إِلَى
 افْتِرَاقِ حَكَمِهَا عَنِ الْإِبِلِ وَقَدْ أَفْرَدَ مَالِكٌ بِتَجْوِيزٍ أَخَذَ الشَّاةَ وَعَدِمَ تَعْرِيفَهَا مَتَمَسِّكًا بِقَوْلِهِ هِيَ لَكَ وَأَجِيبُ أَنَّ الْإِلَامَ
 لَيْسَتْ لِلتَّمْلِيكِ كَمَا أَنَّهُ قَالَ أَوْ لِلذُّبِ وَالذُّبُ لَا يَمْلِكُ بِاتِّفَاقٍ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَالِكًا الْوَجَاءُ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ الْوَاجِدَ
 لَا خُذْهَا مِنْهُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَقَدْ رَوَى الْكَثِيرُ عَنْ شَيْخِهِ هُثَيْلِ بْنِ بِلَالٍ بِوَسْطَةِ
 (قَوْلُهُ عَنْ يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَسَبَقَ فِي الْعِلْمِ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ رِبْعَةَ فَكَانَ لَهُ فِيهِ شَيْخَانِ
 وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَهْمِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا عَنْ زَيْدِ بْنِ مَوْلَى الْمُنْبِثِ وَأَخْرَجَهُ
 النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ رِبْعَةَ عَنْ زَيْدٍ فَجَعَلَ رِبْعَةُ شَيْخَ يَحْيَى لِارْتِفَاقِهِ
 لَكِنْ سَيَأْتِي فِي آخِرِ الطَّلَاقِ مِنْ رَوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدٍ مَرَّةً سَفْيَانَ قَالَ يَحْيَى وَقَالَ
 رِبْعَةُ عَنْ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَفْيَانَ وَلَقِيتُ رِبْعَةَ فَحَدَّثَنِي بِهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى عَنْ زَيْدٍ عَنْ زَيْدٍ
 يَكُونُ قَدْسُوِي الْأَسْنَادِ فَانْ يَحْيَى إِنَّمَا سَمِعَ ذَكَرَ زَيْدُ فِيهِ بِوَسْطَةِ رِبْعَةَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَحْيَى مَا حَدَّثَ بِهِ سَفْيَانَ كَانَ
 ذَاهِلًا عَنْهُ ثُمَّ ذَكَرَهُ لَمَّا حَدَّثَ بِهِ سُلَيْمَانُ وَآلَهُ أَعْلَمَ (قَوْلُهُ فَرَعَمَ) أَيْ قَالَ وَالزَّعْمُ يَسْتَعْمَلُ فِي الْقَوْلِ الْحَقِّ كَثِيرًا (قَوْلُهُ ثُمَّ
 عَرَفَهَا سَنَةً) يَقُولُ زَيْدٌ لَمْ تُعْرِفْ اسْتَنْفَقَ بِهَا صَاحِبُهَا) أَيْ مَلْتَقَطُهَا وَكَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ (قَالَ يَحْيَى هَذَا الَّذِي لَا أَدْرِي أَهْوَى فِي
 الْحَدِيثِ أَمْ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِهِ) أَيْ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ وَالْقَائِلُ يَقُولُ زَيْدٌ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَالْقَائِلُ قَالَ هُوَ سُلَيْمَانُ وَهُمَا
 مَوْصُولَانِ بِالْأَسْنَادِ الْمَذْكُورِ وَالْغَرَضُ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ شَكَّ هَلْ قَوْلُهُ وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ مَرْفُوعٌ أَوْ لَا وَهَذَا الْقَدْرُ الْمَشَارِئُ بِهِ
 بِهَذَا دُونَ مَا قَبْلَهُ لِثَبُوتِ مَا قَبْلَهُ فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ وَخُلُوعِهَا عَنْ ذَكَرِ الْوَدِيعَةَ وَقَدْ جَزَمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بِرَفْعِهِ مَرَّةً أُخْرَى وَذَلِكَ فِيمَا
 أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنِ الْقَعْنَبِيِّ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ حَسَّانٍ كَلَاهِمًا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى فَقَالَ فِيهِ فَا نَمْ تَعْرِفُ
 فَاسْتَنْفَقَهَا وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ وَكَذَلِكَ جَزَمَ بِرَفْعِهَا خَالِدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ رِبْعَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالفَهْمِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يَحْيَى وَرِبْعَةَ
 جَمِيعًا عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ وَقَدْ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى رَجْحَانِ رَفْعِهَا فَتَرْجَمُ بَعْدَ أَبْوَابِ إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ رَدَّهَا عَلَيْهِ
 لِأَنَّهَُا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْمُرَادِ بِكُونِهَا وَدِيعَةً هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ قَالَ زَيْدٌ وَهِيَ تُعْرِفُ أَيْضًا) هُوَ بِتَشْدِيدِ
 الرَّاءِ وَهُوَ مَوْصُولٌ بِالْأَسْنَادِ الْمَذْكُورِ وَلَمْ يَشْكُ يَحْيَى فِي كَوْنِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَوْقُوفَةً عَلَى زَيْدٍ وَلَمْ أَرَهَا مَرْفُوعَةً فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ

تَرَدُّ الْمَاءُ وَمَا كُلُّ الشَّجَرِ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا **بَاب** إِذَا لَمْ يَوْجَدْ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ فَهِيَ لِمَنْ
وَجَدَهَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَ نَائِلُ عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنَبِّعِثِ
 عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ ، فَقَالَ أَعْرِفُ
 حِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا قَالَ فَضَالَةٌ أَلْفَ نَمٍ قَالَ هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ
 أَوْ لِدُعْبَرٍ قَالَ فَضَالَةٌ الْإِبِلِ قَالَ مَالِكٌ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرَدُّ الْمَاءُ وَمَا كُلُّ الشَّجَرِ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا **بَاب**

وقد تقدم حكاية الخلاف فيه في الباب الذي قبله * (قوله باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها) أي غنيا
 كان أو فقيرا كما تقدم أورد فيه حديث زيد بن خالد المذكور من جهة مالك عن ربيعة وفيه قوله ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها
 والأشأنك بها فيه حذف تقديره فإن جاء صاحبها فأدها إليه وإن لم يجي فشأنك بها فحذف من هذه الرواية جواب الشرط
 الأول وشرط أن الثانية والقاء من جوابها قاله ابن مالك في حديث أبي الآتي في أو آخر أبواب اللقطة بلفظ فإن جاء
 صاحبها والاستماع بها وإنما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض فقد تقدم حديث أبي في أول اللقطة بلفظ فاستمتع
 بها بآيات القاء في الجواب الثاني ومضى من رواية الثوري عن ربيعة في حديث الباب بلفظ والافاستنفقها ومثله ما سيأتي
 بعد أبواب من رواية اسمعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ ثم استنفق بها فإن جاء ربها فأدها إليه ولمسلم من طريق ابن وهب المقدم
 ذكرها فإذا لم يأت لها طالب فاستنفقها واستدل به على أن اللاقط يملكها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص الشافعي
 فإن قوله شأنك بها تفويض إلى اختياره وقوله فاستنفقها الأمر فيه للإباحة والمشهور عند الشافعية اشتراط التلفظ بالتمليك
 وقيل تكفي النية وهو الأرجح دليلا وقيل تدخل في ملكه بمجرد الالتقاط وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن
 الدراوردي عن ربيعة يلفظ والافتصنع بها ما تصنع بمالك (قوله شأنك بها) الشأن الحال أي تصرف فيها وهو
 بالنصب أي الزم شأنك بها ويجوز الرفع بالابتداء والخبر بها أي شأنك متعلق بها واختلاف العلماء فيما إذا تصرف في
 اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنها له أم لا فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة أو البديل
 إن كانت استهلك وخالف في ذلك الكرايسي صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي إمام
 للظاهرية لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة ومن حجة الجمهور قوله في الرواية الماضية ولتكن وديعة
 عندك وقوله أيضا عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها فإن جاء صاحبها
 فأدها إليه فإن ظاهر قوله فإن جاء صاحبها إلى آخره بعد قوله كلها يقتضي وجوب ردها بعد أخذها فيحمل على رد البديل
 ويحتمل أن يكون في الكلام حذف يدل عليه بقية الروايات والتقدير فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها إن لم يجي
 صاحبها فإن جاء صاحبها فأدها إليه وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلفظ فإن جاء باغيها فأدها إليه
 والافاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها فإن جاء باغيها فأدها إليه فأمر بادائها إليه قبل الاذن في أخذها وبعده وهي أقوى
 حجة للجمهور وروى أبو داود أيضا من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا
 الحديث فإن جاء صاحبها دفعها إليه والاعرفت ووكاءها وعفاصها ثم اقبضها في مالك فإن جاء صاحبها فأدها إليه وإذا
 هرب هذا أمكن حمل المصنف في الترجمة فهي لمن وجدها أي في إباحة التصرف فيها حينئذ وأما أمر ضمها بعد ذلك
 فهو ساكت عنه قال النووي إن جاء صاحبها قبل أن يملكها الملتقط أخذها بزوائدها المتصلة والمنفصلة وأما بعد التملك فإن لم
 يجي صاحبها فهي لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخرة وإن جاء صاحبها فإن كانت موجودة بعينها استحقها بزوائدها
 المتصلة ومهما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك وهو قول الجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه وهو ظاهر اختيار
 البخاري والله أعلم وسأذكر بقية فوائد حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى * (قوله باب

إِذَا وَجَدَ خَشَبَةً فِي الْبَحْرِ أَوْ سَوْطًا أَوْ نَحْوَهُ * وَقَالَ الْإِمَامُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَسَاقَ الْحَدِيثَ فَخَرَجَ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرَكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ فَإِذَا هُوَ بِالْخَشَبَةِ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ **بَابُ** إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ قَالَ لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَا أَكَلْتُهَا

إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه (أي ماذا يصنع به هل يأخذه أو يتركه وإذا أخذه هل يملكه أو يكون سبيله سبيل اللقطة (١)) وقد اختلف العلماء في ذلك (قوله وقال إمامنا) تقدم الكلام عليه مستوفي في الكفالة وأورده هنا مختصراً وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وانها من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه ولا سيما إذا ساقه الشارع مساق الثناء على فاعله فهذا التقدير تم المراد من جواز أخذ الخشبة من البحر وقد اختلف العلماء في ذلك على ما سأذكره وأما السوط وغيره فلم يقع له ذكر في الباب فاعترضه ابن المنير بسبب ذلك واجب بانه استنبطه بطريق اللاحاق ولعله أشار بالسوط إلى أثر يأتي بعد أبواب في حديث أبي بن كعب أو أشار إلى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل واشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به وفي أسناده ضعف واختلف في رفعه والاصح عند الشافعية أنه لا فرق في اللقطة بين القليل والكثير في التعريف وغيره وفي وجهه لا يجب التعريف أصلاً وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقيل زمناً يظن أن فاقده أعرض عنه وهذا كله في قليل له قيمة أما ما لا قيمة له كالحبة الواحدة فله الاستبداد به على الاصح وفي الباب الذي يليه في حديث التمرة حجة لذلك وعند الحنفية أن كل شيء يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالثواة جاز أخذه والانتفاع به من غير تعريف لأنه يبقى على ملك صاحبه وعند المالكية كذلك لأنه يزول ملك صاحبه عنه فإن كان له قدر ومنفعة وجب تعريفه واختلفوا في مدة التعريف فإن كان مما يتسارع إليه الفساد جاز أكله ولا يضمن على الاصح * (قوله باب إذا وجد تمر في الطريق) أي يجوز له أخذها وأكلها وكذا نحوها من المحقرات وهو المشهور المجزوم به عند الأكثر وأشار الرافعي إلى تخريج وجه فيه وقد روى ابن أبي شيبة من طريق ميمونة زوج النبي ﷺ أنها وجدت تمرًا فأكلتها وقالت لا يجب الله الفساد تعني أنها لو تركت فلم تؤخذ فتؤكل فسدت (قوله عن طلحة) هو ابن مصرف (قوله لا أكلتها) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من المحقرات ملقى في الطرقات لأنه ﷺ ذكر أنه لم يمنع من أكلها إلا تورعاً لخشية أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه لالكونها مرمية في الطريق فقط وقد أوضح ذلك قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب على فراشي فإنه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعاً لخشية أن تكون صدقة فلم ينجس ذلك لا أكلها ولم يذكر تعريفاً فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف لكن هل يقال إنها لقطة رخص في ترك تعريفها أو ليست لقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يملك دون ما لا قيمة له وقد استشكل بعضهم تركه ﷺ التمرة في الطريق مع أن الإمام يأخذ المال الضائع للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينفيه أو تركه عمداً لينتفع بها من بجدها من تحمل له الصدقة وإنما يجب على الإمام حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له إلا ما جرت به

(١) قوله وقد اختلف العلماء الخ في نسخة وقد اختلف الكلام في ذلك من ثبوت بعض المحذوف في بعض الروايات اهـ مصححه

• وَقَالَ يَحْيَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَقَالَ زَائِدَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ حَدَّثَنَا أَنَسٌ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي فَأَرْفَعُهَا لَا كَلِمَاتٍ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأُلْقِيهَا **بَاب** كَيْفَ تُعْرَفُ لُقْطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ * وَقَالَ طَاوُسٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا * وَقَالَ خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تَلْتَقِطُ لُقْطَتَهَا إِلَّا لِمُعْرِفٍ * وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَمُضُّ عِضَاهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا تَحِلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ وَلَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْإِذْخِرَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِيدَ اللَّهِ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي فَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُفْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقِيدَ ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّ جَعْلَهُ لِقُبُورِنَا

العامة بالأعراض عنه لحقارته والله أعلم (قوله وقال يحيى) أى ابن سعيد القطان وقد وصله مسدد فى مسنده عنه وأخرجه الطحاوى من طريق مسدد * (قلت) * وسفيان فيه اسناد آخر أخرجه ابن أبى شيبة عن وكيع عنه بهذا الاسناد الى طلحة فقال عن ابن عمر انه وجد ثمرة فاكلها (قوله وقال زائدة اخ) وصله مسلم من طريق أبى أسامة عن زائدة (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى أوائل البيوع * (باب كيف تعرف لقطة أهل مكة) كأنه أشار بذلك الى اثبات لقطة الحرم فذلك قصر الترجمة على الكيفية ولعله أشار الى ضعف الحديث الوارد فى النهى عن لقطة الحاج أو الى تأويله بان المراد النهى عن التقاطها للتملك لا للحفظ وأما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن بن عثمان التيمى ثم ليس فيما ساقه المؤلف من حديث ابن عباس وأبى هريرة كيفية التعريف التي ترجم لها وكأنه أشار الى أن ذلك لا يختلف (قوله وقال طاووس عن ابن عباس عن النبي ﷺ لا يلتقط لقطنها الا من عرفها) هو طرف من حديث وصله المؤلف فى الحج فى باب لا يحل القتال بمكة (قوله وقال خالد) هو الخذاء عن عكرمة اخ هو طرف أيضا وصله فى أوائل البيوع فى باب ما قيل فى الصواغ (قوله وقال احمد بن سعيد) هو الرباطى فيما حكاه ابن طاهر والدارمى فيما ذكره أبو نعيم (حدثنا روح) هو ابن عباد وزكريا هو ابن اسحق وقد أخرجه الاسماعيلى من أبى العباس بن عبد العظيم وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم كلاهما عن روح بن عباد بهذا الاسناد (قوله حدثنا يحيى بن موسى) هو البلخى وفى الاسناد لطيفة وهى تصرح بكل واحد من روايته بالتحديث مع ان فيه ثلاثة من المدلسين فى نسق (قوله لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام فى الناس) ظاهره ان الخطبة وقعت عقب الفتح وليس كذلك بل وقعت قبل الفتح عقب قتل رجل من خزاعة رجلا من بنى ليث فى السياق حذف هذا بيانه وقد تقدم فى كتاب العلم من وجه آخر عن يحيى بن أبى كثير (قوله القتل) بالقاف والمثناة للاكثر وللشبهين بالعام والتحتانية والثانى هو الصواب وقد تقدم الخلاف فيه أيضا فى العلم (قوله ولا تحمل ساقطتها الا لمنشد) أى معرف

وَيُؤْتِنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا الْأَذْخِرَ فَقَامَ أَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ أَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ مَا قَوْلُهُ أَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **بَابُ لَا تُحْلَبُ مَاشِيَةٌ أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنٍ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يُحْلَبُ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَمْرِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَنِي

وأما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدتها اذا عرفتها وأصل الانشاد والنشيد رفع الصوت والمعنى لا تحل لقطتها إلا لمن يريد ان يعرفها فقط وأما من أراد ان يعرفها ثم يملكها فلا وقد تقدم الكلام على ما عدا هذه الجملة في الحجج الا قوله ومن قتل له قتيل فأحيل به على كتاب الديات والا قوله اكتبوا لابي شاه فتقدم الكلام عليه في العلم والقائل قلت للأوزاعي هو الوليد بن مسلم الراوي واستدل بحديثي ابن عباس وأبي هريرة المذكورين في هذا الباب على أن لقطة مكة لا تلتقط للتملك بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور وانما اخصت بذلك عندهم لا مكان ايصالها الي ربها لانها ان كانت للمكي فظاهروا ان كانت للآفاقي فلا يخلو أفق غالباً من وارد إليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الي معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي كغيرها من البلاد وانما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الي بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها الي المبالغة في التعريف واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر الاستثناء لانه نفي الحل واستثنى المنشد فدل على ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النفي اثبات قال ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها والجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطة مكة يئس ملتقطها من صاحبها وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق الي الآفاق البعيدة فر بما داخل الملتقط الطمع في تملكها من أول وهلة فلا يعرفها فهي الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها الا من عرفها وفارقت في ذلك لقطة العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غيرهم باتفاق بخلاف لقطة مكة فيشرع تعريفها لا مكان عود أهل أفق صاحب اللقطة الي مكة فيحصل التوصل الي معرفة صاحبها وقال اسحق بن راهويه قوله لا المنشد أي لمن سمع ناشدا يقول من رأي لي كذا فيخيل ان يجوز لو اجد اللقطة ان يعرفها ليردها على صاحبها وهو أضيق من قول الجمهور لانه قيده بحالة للمعرف دون حالة وقيل المراد بالمنشد الطالب حكاه أبو عبيد وتعقبه بانه لا يجوز في اللغة تسمية الطالب منشداً (قلت) ويكفي في رد ذلك قوله في حديث ابن عباس لا يلتقط لقطتها الا معرف ، الحديث يفسر بضمه بعضا وكان هذا هو النكتة في تصدير البخاري الباب بحديث ابن عباس وأما اللغة فقد أثبت الحربي جواز تسمية الطالب منشداً وحكاه عياض أيضاً واستدل به على ان لقطة عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لا اختصاص مكة بذلك وحكي الماوردي في الخاوي وجها في عرفة انها تلتحق بحكم مكة لانها تجمع الحاج كمكة ولم يرجح شيأ وليس الوجه المذكور في الروضة ولا أصلها واستدل به علي جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من المساجد وهو أصح الوجهين عند الشافعية والله أعلم * (قوله باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه) هكذا أطلق الترجمة على وفق ظاهر الحديث اشارة الى الرد على من خصصه أوقيده (قوله عن نافع) في موطأ محمد بن الحسن عن مالك أخبرنا نافع وفي رواية أبي قطن في الموطآت للدارقطني قلت لما لك احديثك نافع (قوله ان رسول الله ﷺ) في رواية يزيد بن الهاد عن مالك عند الدارقطني أيضاً أنه سمع رسول الله ﷺ يقول (قوله لا يحلبن) كذا في البخاري وأكثر الموطآت بضم اللام وفي رواية ابن الهاد المذكورة لا يحلبن بكسرها وزيادة المثناة قبلها (قوله ماشية امرئ) في رواية ابن الهاد وجماعة من رواة الموطأ ماشية رجل وهو كالمثال والا فلا اختصاص لذلك بالرجال وذكره بعض شراح الموطأ بلفظ ماشية أخيه وقال هو للغالب

مَشَرَبَتْ فَكُسِرَ خِرَاقَتُهُ فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ فَإِنَّمَا تَحْزَنُوا لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَانِهِمْ فَلَا يَحْمِلُونَ أَحَدَ مَاشِيَةِ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ

انفلا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذي وقب بانه لا وجود لذلك في الموطن وبإثبات الفرق عند كثير من أهل العلم كما سيأتي في فوائدها الحديث وقد رواه أحمد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ نهى أن يحتلب مواشي الناس إلا بلذئهم والماشية تقع على الأيل والبقر والغنم ولكن في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية (قوله مشربته) بضم الراء وقد فتح أي غرفته والمشرية مكان الشرب بفتح الراء خاصة والمشرية بالكسر اناء الشرب (قوله خزائنه) الخزانة للكان أو الوعاء الذي يخزن فيه ما يراد حفظه وفي رواية أيوب عند أحمد فيكسر بابها (قوله فينتقل) بالنون والقاف وضم أوله فيصل من النقل أي تحول من مكان إلى آخر كذا في أكثر الموطآت عن مالك ورواه بعضهم كما حكاه ابن عبد البر وأخرجه الاسماعيلي من طريق روح بن عباد وغيره بلفظ فينتقل بثلاثة بدل القاف والنون النثرمة واحدة برعوقيل الاستخراج وهو أخص من النقل وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرهما عن نافع ورواه عن الليث عن نافع بالقاف وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالثلاثة (قوله تخزن) بالخاء المعجمة الساكنة والزاي (قوله ضروع) الضرع للباها ثم كالتدى للراءة (قوله اطعمانهم) هو جمع أطعمة والأطعمة جمع أطعام والمراد به هنا اللبن قال ابن عبد البر في الحديث النهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئا إلا بإذنه وإنما خص اللبن بالذكر لتساهل الناس فيه فنبه على ما هو أولى منه وبهذا أخذ الجمهور لكن سواء كان باذن خاص أو باذن عام واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه وإن لم يقع منه اذن خاص ولا عام وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب سواء علم بطيب نفسه أو لم يعلم والحجة لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعا إذا أتى أحدكم على ماشية فأن لم يكن صاحبها فيها فليصوت ثلاثا فإن أجاب فليستأذنه فإن أذن له والألمحجب ويشرب ولا يحمل استأذنه صحيح إلى الحسن فمن صحح سماعه من سمرة صححه ومن لا اعلمه بالنقطة لكن له شواهد من أقواها حديث أبي سعيد مرفوعا إذا أتيت على راع فناده ثلاثا فإن أجابك والألمحجب من غير أن تفسد وإذا أتيت على حائط يستأنف ذكر مثله أخرجه ابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم وأجيب عنه بأن حديث النهي أصح فهو أولى بأن يعمل به وبأنه معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير اذنه فلا يلتفت إليه ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من الجمع منها حمل الأذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه والنهي على ما إذا لم يعلم ومنها تخصيص الأذن بابن السبيل دون غيره أو بالمضطر أو بحال المجاعة مطلقا وهي متقاربة وحي ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث الأذن كان في زمنه عليه السلام وحديث النهي أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة ومنهم من حمل حديث النهي على ما إذا كان المالك أحوج من المار لحديث أبي هريرة بينما نحن مع رسول الله عليه السلام في سفر إذ رأينا ابلا مصرورة فنبنا إليها فقال لنا رسول الله عليه السلام ان هذه الابل لاهل بيت من المسلمين هو قوتهم أيسر كم لو رجعت إلي مزادكم فوجدتم ما فيها قد ذهب قلنا لا قال فان ذلك كذلك أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظ له وفي حديث أحمد فابتدروا القوم ليحبوا قالوا فيحمل حديث الأذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجا وحديث النهي على ما إذا كان مستغنيا ومنهم من حمل الأذن على ما إذا كانت غير مصرورة والنهي على ما إذا كانت مصرورة لهذا الحديث لكن وقع عند أحمد في آخره فان كنتم لابد فاعلن فاشربوا ولا تحملوا فدل على عموم الأذن في المصرورة وغيره لكن بقيد عدم الحمل ولا بد منه واختر ابن العربي الحمل على العادة قال وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المساحة في ذلك بخلاف بلدنا قال ورأي بعضهم أن مهما كان على طريق لا يعدل إليه ولا يقصد جاز للمار الأخذ منه وفيه إشارة إلى قصر ذلك على الاحتياج وأشار أبو داود في السنن إلى قصر ذلك على المسافر في الغزو وآخرون إلى قصر الأذن على ما كان لاهل الذمة

باب إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةِ رَدِّهَا عَلَيْهِ لِأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَمْعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رِيْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ قَالَ عَرَفْتُهَا سَنَةً ثُمَّ أَعْرِفْ وَكَأَنَّهَُا وَعِصَاصُهَا . ثُمَّ اسْتَنْفَقَ بِهَا فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةٌ الْغَنَمِ . قَالَ خَذُهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ قُلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةٌ الْإِبِلِ قَالَ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِحْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ أَوْ إِحْمَرَّ وَجْهُهُ ثُمَّ قَالَ مَالِكَ وَلَهَا

والنهي على ما كان للمسلمين واستؤنس بما شرطه الصحابة على أهل الذمة من ضيافة المسلمين وصح ذلك عن عمر وذو كرا بن وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذمي قال لا يأخذ منه شيئا إلا بذنه قيل له فالضيافة التي جعلت عليهم قال كانوا يومئذ يخنف عنهم بسببها وأما الآن فلا وجنح بعضهم إلى نسخ الأذن وحملوه على أنه كان قبل إيجاب الزكاة قالوا وكانت الضيافة حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بنقض الزكاة قال الطحاوي وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم نسخت فنسخ ذلك الحكم وأورد الأحاديث في ذلك وسيأتي الكلام على حكم الضيافة في المظالم قريبا إن شاء الله تعالى وقال الثنوي في شرح المذهب اختلف العلماء فيمن مربستان أو زرع أو ماشية قال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئا إلا في حال الضرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء . وقال أحمد إذا لم يكن على البستان حائط جازله إلا كل من الثاكة الرطبة في أصح الروايتين ولولم يحتج لذلك وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر مرفوعا إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبيثة أخرجه الترمذي واستغربه قال البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية (قلت) والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها وقد بينت ذلك في كتابي المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للافهام وتمثيل ما قد يخفى بما هو أوضح منه واستعمال القياس في النظائر وفيه ذكر الحكم بعلمه وإعادته بعد ذكر العلة تأكيدا وتقريراً وإن القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار بل ربما كانت للأصل مزية لا يضر سقوطها في الفرع إذا أشار كافي الأصل للصفة لأن الضرر لا يساوي الخزانة في الحرز كما أن الضر لا يساوي القفل فيه ومع ذلك فقد الحق الشارع الضرر المصروع في الحكم بالخزانة المقفلة في تحريم تناول كل منهما بغير إذن صاحبه أشار إلى ذلك ابن المنير وفيه إباحة خزن الطعام واحتكاره إلى وقت الحاجة إليه خلافاً للغلاة المتزهدة المانعين من الإدخار مطلقاً قاله القرطبي وفيه أن اللبن يسمى طعاماً فيحدث به من حلف لا يتناول طعاماً إلا أن يكون له نية في إخراج اللبن قاله الثنوي قال وفيه أن يبيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن باطل وبه قال الشافعي والجمهور وأجازه الأوزاعي وفيه أن الشاة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه قابله قسط من الثمن قاله الخطابي وهو يؤيد خبر المصراة ويثبت حكمها في تقويم اللبن وفيه أن من حلب من ضرع ناقه أو غيرها مصرورة محرزة بغير ضرورة ولا تاويل ما تبلغ قيمته ما يجب فيه القطع أن عليه القطع أن لم يأذن له صاحبها تعييناً أو اجمالاً لأن الحديث قد أفصح بأن ضرع الانعام خزائن الطعام وحكى القرطبي عن بعضهم وجوب القطع ولو لم تكن الغنم في حرز اكتفاء بحرز الضرع للبن وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث (قوله باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لأنها وديعة عنده) أورده فيه حديث زيد بن خالد من طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة وليس فيه ذكر الوديعة فكانه أشار إلى رجحان رفع رواية سليمان بن بلال الماضية قبل خمسة أبواب وقد تقدم بيانها وقال ابن بطال استراب البخاري بالشك المذكور فترجمه بالمعنى وقال ابن المنير أسقطها لفظاً وضمنها معنى لأن قوله فإن جاء صاحبها فأدّها إليه يدل على بقاء ملك صاحبها خلافاً لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان قوله ولم تكن وديعة عندك قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون المراد بعد الاستنفاق وهو ظاهر السياق فتجوز بذلك الوديعة عن

مَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا **بَابُ** هَلْ يَأْخُذُ اللَّقْطَةَ وَلَا يَدْعُهَا تَضْيِيعٌ حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ قَالَ سَمِعْتُ سُويْدَ بْنَ ذَفْلَةَ قَالَ كُنْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ فِي غَزَاةٍ فَوَجَدْتُ صَوْتًا فَقَالَ لِي إِنَّهُ قُلْتُ لَا، وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتُ صَاحِبَهُ وَإِلَّا اسْتَمْتَعْتُ بِهِ فَلَمَّا رَجَعْنَا حَجَجْنَا فَمَرَرْتُ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلْتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ وَجَدْتُ صُرَّةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ عَرَّفْنَاهَا حَوْلًا فَعَرَّفْنَاهَا حَوْلًا ثُمَّ أَتَيْتُ فَقَالَ عَرَّفْنَاهَا حَوْلًا ثُمَّ أَتَيْتُ فَقَالَ عَرَّفْنَاهَا حَوْلًا فَعَرَّفْنَاهَا حَوْلًا

وجوب رد بدلها لان حقيقة الوديعة أن تبقى عندها والجامع وجوب رد ما يجد المرء لغيره والا فلما أذن في استنفاقه لا يبقى عنه ويحتمل أن تكون الواو في قوله ولكن بمعنى أو أي أما أي تستنقها وتغرم بدلها وأما أن تتركها عندك علي سبل الوديعة حتى يحج صاحبها فتعطيها له ويستفاد من تسميتها وديعة أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار البزارى تبعاً لجماعة من السلف وقال ابن المنير يستدل به لاحد الاقوال عند العلماء اذا تلفها الملتقط بعد التعريف واقتضاء زمنه ثم أخرج بدلها ثم هلكت أن لا ضمان عليه في الثانية واذا ادعى أنه أكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل قوله أيضاً وهو الراجح من الأقوال وتقدم الكلام على بقية فوائد قبل أربعة أبواب وقوله هنا حتى احمرت وجنتاه أو احمر وجهه شك من الراوى والوجه ما ارتفع من الخدين وفيها أربع لغات بالواو والهزة والفتح فيهما والكسر * (قوله باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق) كذا لاكثر وسقطت لا بد حتى عند ابن شبيب وأظن الواو سقطت من قبل حتى والمعنى لا يدعها تضيع ولا يدعها حتى يأخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من كره اللقطة ومن حجتهم حديث الجارود ومرفوعاً ضالة المسلم حرق النار أخرجه النسائي باسناد صحيح وحمل الجمهور ذلك على من لا يعرفها وحجتهم حديث زيد بن خالد عند مسلم من آوى الضالة فهو حرام ما لم يعرفها وأما ما أخذه من حديث الباب فمن جهة أنه ﷺ لم ينكر علي ابى أخذه الصرة فدل على أنه جائز شرعاً ويستلزم اشتماله على المصلحة والا كان تصرفاً في ملك الغير وتلك المصلحة تحصل بحفظها وصيانتها عن الخونة وتعريفها لتصل الى صاحبها ومن ثم كان الارجح من مذاهب العلماء أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال فمضى رجع أخذها وجب أو استحب ومتى رجع تركها حرم أو كره والا فهو جائز (قوله سويد بن غفلة) بفتح المعجمة والفاء أبو أمية الجعفي تابعي كبير مخضرم أدرك النبي ﷺ وكان في زمنه رجلاً وأعطى الصدقة في زمنه ولم يره على الصحيح وقيل أنه لم يخلقه ولم يثبت وإنما قدم المدينة حين نفصوا أيديهم من دفته ﷺ ثم شهد الفتوح ونزل الكوفة ومات بها سنة ثمانين أو بعدها وله مائة وثلاثون سنة أو أكثر لأنه كان يقول أنا نالدة رسول الله ﷺ وأنا أصغر منه بسنتين وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر عن علي في ذكر الخوارج (قوله مع سلمان بن ربيعة) هو البا هلى يقال له صحبة ويقال له سلمان الخليل لخبرته بها وكان أميراً على بعض المغازى في فتوح العراق في عهد عمر وعثمان وكان أول من ولي قضاء الكوفة واستشهد في خلافته في فتوح العراق وليس له في البخارى سوى هذا الموضع (قوله وزيد بن صوحان) بضم المهملة وسكون الواو بعدها مهملة أيضاً العبدى تابعي كبير مخضرم أيضاً وزعم ابن الكلبي أن له صحبة وروى أبو جلي من حديث علي مرفوعاً من سره أن ينظر الى من سبقه بعض أعضائه الى الجنة فليتنظر الى زيد بن صوحان وكان قدوم زيد في عهد عمر وشهد الفتوح وروى ابن منده من حديث بريدة قال ساق النبي ﷺ ليلة فقال زيد زيد الخير فسئل عن ذلك فقال رجل تسبقه يده الى الجنة فقطعت يد زيد ابن صوحان في بعض الفتوح وقتل مع علي يوم الجمل (قوله في غزاة) زاد أحمد من طريق سفيان عن سامة حتى اذا كنا بالعزيز وهو بالمعجمة والموحدة مصغر موضع وله من طريق يحيى القطان عن شعبة فلما رجعنا من غزاةنا حججت (قوله مائة دينار) استدل به لا بي حنيفة في تفرقه بين قليل اللقطة

حَوْلًا ثُمَّ أَتَيْتُهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ أَعْرِفْ عِدَّتَهَا وَوَكَّاءَهَا وَوَعَاءَهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا
حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ بِهِذَا قَالَ فَلَقِيْتُهُ بَعْدَ بِمَكَّةَ . فَقَالَ لَا أَدْرِي
 أَثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا **بَابُ** مَنْ عَرَفَ اللَّقْطَةَ وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ
 يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ رَيْبَعَةَ عَنْ بَرِيدٍ مَوْلَى الْمُنَبِّهَةِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا
 سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ قَالَ عَرَفْتُهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعِفَاصِهَا وَوِكَائِهَا وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقْ بِهَا .
 وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ فَتَمَعَّرَ وَجْهَهُ وَقَالَ مَالِكٌ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُوا الشَّجَرَ
 دَعَا حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْغَنَمِ فَقَالَ هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ **بَابُ حَدَّثَنَا**
 إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ أَخْبَرَنِي الْبَرَاءُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَنْطَلَقْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَمٍ يَسُوقُ غَنَمَهُ فَقُلْتُ لِمَنْ أَنْتَ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَسَأَلُهُ
 فَعَرَفْتُهُ . فَقُلْتُ هَلْ فِي غَنَمِكَ مِنْ لَبَنٍ ، فَقَالَ نَعَمْ فَقُلْتُ هَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لِي قَالَ نَعَمْ فَأَمَرْتُهُ فَأَعْتَقَلَ
 شَاةً مِنْ غَنَمِهِ ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُضَ ضَرْعَهَا مِنَ الْغُبَارِ ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُضَ كَفَّيْهِ فَقَالَ هَكَذَا ضَرَبَ
 إِحْدَى كَفَّيْهِ بِالْأُخْرَى فَحَلَبَ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ وَقَدْ جَعَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِدَاوَةً عَلَى فَمِهَا خِرْقَةٌ
 فَصَبَبْتُ عَلَى اللَّبَنِ حَتَّى بَرَدَ أَسْفَلُهُ ، فَأَنْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ أَشْرِبْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَشَرِبَ
 حَتَّى رَضِيَتْ

وكثيرها فيعرف الكثير سنة والقليل أياما وحاد القليل عنده مالا يوجب القطع وهو مادون العشرة وقد ذكرنا الخلاف في
 مدة التعريف في الباب الأول والخلاف في القدر الملتقط قبل أربعة أبواب (قوله ثم أتيت الرابعة فقال اعرف عدتها)
 هي أربعة باعتبار مجيئه إلى النبي ﷺ وثلاثة باعتبار التعريف ولهذا قال في الرواية الماضية أول أبواب اللقطة ثلاثا وقال فيها
 فلا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا وقد تقدم اختلاف روايته في ذلك بما يغني عن أعادته * (قوله باب من عرف اللقطة ولم
 يدفعها إلى السلطان) في رواية الكشميهني يرفعها بالراء بدل الدال وكأنه أشار بالترجمة إلى رد قول الأوزاعي في التفرقة بين
 القليل والكثير فقال إن كان قليلا عرفه وإن كان مالا كثيرا رفعه إلى بيت المال والجمهور على خلافه نعم فرق بعضهم بين اللقطة
 والضوال وبعض المالكية والشافعية بين المؤتمن وغيره فقال يعرف المؤتمن وأما غير المؤتمن فيدفعها إلى السلطان ليعطيها المؤتمن
 ليعرفها وقال بعض المالكية إن كانت اللقطة بين قوم مأمونين والسلطان جائر فلا فضل أن لا يلتقطها فإن التقطها
 لا يدفعها له وإن كان عادلا فكذا في دفعها له وإن كانت بين قوم غير مأمونين والامام جائر تخير الملتقط
 وعمل بما يرجح عنده وإن كان عادلا فكذا * (قوله باب) كذا بغير ترجمة وسقط من روايته أبي ذر فهو إما من
 الباب أو كالفصل منه فيحتاج إلى مناسبة بينهما على الحالين فإنه ساق فيه طرفا من رواية البراء بن عازب عن أبي بكر
 الصديق في قصة الهجرة إلى المدينة والغرض منه شرب النبي ﷺ وأبي بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعي
 وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث اللقطة لكن قال ابن المنير مناسبة هذا الحديث لأبواب اللقطة الإشارة
 إلى أن المبيع للبن هنا أنه في حكم الضائع إذ ليس مع الغنم في الصحراء سوى راع واحد فالفاضل عن شربه مستهلك
 فهو كالسوط الذي اغتفر التقاطه وأعلى أحواله أن يكون كالشاة الملتقطة في الضيعة وقد قال فيها هي لك أو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب المظالم

فِي الْمَظَالِمِ وَالنَّصَبِ . وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ
لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُسِهِمْ رَافِعِي الْمَقْنِعِ وَالْمُقْمِحِ وَاحِدٌ . وَقَوْلُ مُجَاهِدٍ : مُهْطِعِينَ
مُدْبِعِي النَّظَرِ . وَيُقَالُ مُسْرِعِينَ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْنِدَهُمْ هَوَاءٌ يَعْنِي جَوْفًا لَا عَقُولَ لَهُمْ وَأَنْذِرِ النَّاسَ

لَا خِيكَ أَوْلَدُ بَاهٍ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ تَظْهَرْ مَنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ بِمَحْصُوصِهَا وَقَوْلُهُ هَلْ فِي غَنَمِكَ
مِنْ لَبَنٍ فَتَحَ لِلْمَوْحِدَةِ لَلْكَثْرِ وَحِكِي عِيَاضُ رَوَايَةِ بَضْمِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ أَيْ شَاةٍ ذَاتِ لَبَنٍ وَحِكِي ابْنُ بَطَالٍ
عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَجَازَ أَخَذَ ذَلِكَ اللَّبَنَ لِأَنَّهُ مَالٌ حَرْبِيٌّ فَكَانَ حِلًّا لَهُ وَتَعَقَّبَهُ الْمُهَلَّبُ بَانَ الْجِهَادِ وَحَلَّ
لِلْغَنِيمَةِ إِنَّمَا وَقَعَ بِهَا الْمُهْجَرَةُ بِالْمَدِينَةِ وَلَوْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ أَخَذَهُ عَلَى أَنَّهُ مَالٌ حَرْبِيٌّ لَمْ يَسْتَفْهِمِ الرَّاعِي هَلْ تَحْلَبُ أُمٌّ لَا وَلَسَكَانَ
سَاقِ الْغَنَمِ غَنِيمَةً وَقَتْلُ الرَّاعِي أَوْ أَسْرُهُ قَالَ وَلَكِنَّهُ كَانَ بِالْعَنِيِّ الْمُتَعَارَفِ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَى سَبِيلِ الْمَكْرَمَةِ
وَكَانَ صَاحِبَ الْغَنَمِ قَدْ أَذِنَ لِلرَّاعِي أَنْ يَسْتَقِي مِنْ مَرْبِهِ وَسَيَّأَتِي بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ وَاسْتِيفَاءَ شَرْحِهِ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى (فِيهِ) سَاقُ الْمُصَنَّفِ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ عَالِيَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ وَنَازِلًا عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ النَّضْرِ
عَنْ إِسْرَائِيلَ لِمُصَرِّحِ أَبِي إِسْحَاقَ فِي الرِّوَايَةِ النَّازِلَةِ بَانَ الْبَرَاءِ أَخْبَرَهُ وَقَدْ أوردَ رَوَايَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ فِي فَضْلِ أَبِي
بَكْرٍ وَأَغْضَلَ الْمَزْيَ ذَكَرَ طَرِيقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ فِي اللَّقْطَةِ (خَاتَمَةٌ) اشْتَمَلَ كِتَابُ اللَّقْطَةِ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ
عَلَى أَحَدٍ وَعَشْرِينَ حَدِيثًا الْمَطْلُوقِ مِنْهَا خَمْسَةٌ وَالبَقِيَّةُ مَوْصُولَةٌ لِلْمَكْرَرِ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا مَضِي ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ حَدِيثٌ وَابْتِخَالِصَ
ثَلَاثَةٌ وَاقْعَهُ مَسْمُوعٌ عَلَى تَخْرِيجِهَا وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ وَاحِدٌ لَزِيدٍ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

كتاب المظالم

(فِي الْمَظَالِمِ وَالنَّصَبِ) كَذَا لِلْمُسْتَمْلِي وَسَقَطَ كِتَابُ الْغَيْرِ وَلِلنَّسْفِ كِتَابُ النَّصَبِ بَابُ فِي الْمَظَالِمِ وَالْمَظَالِمُ جَمْعُ مَظْلَمَةٍ
مَصْدَرُ ظَلَمَ يَظْلِمُ وَاسْمٌ لَمْ أَخَذَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَالظُّلْمُ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الشَّرْعِيِّ وَالنَّصَبُ أَخَذَ حَقَّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ (قَوْلُهُ
وَقَوْلُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِلَى عَزِيزٍ ذُو انْتِقَامٍ) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ وَسَاقِ غَيْرِ الْآيَةِ (قَوْلُهُ
مُقْنِعِي رُؤُسِهِمْ رَافِعِي الْمَقْنِعِ وَالْمُقْمِحِ وَاحِدٌ) سَقَطَ لِلْمُسْتَمْلِي وَالْكَشْمِيْنِي قَوْلُهُ رَافِعِي رُؤُسِهِمْ وَهُوَ تَفْسِيرُ مُجَاهِدٍ
أَخْرَجَهُ الثِّرْيَابِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ وَكَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي الْحِجَازِ وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الرَّاجِزِ
أَنَّهُ نَضَّ نَحْوَ رَأْسِهِ وَأَقْنَعَ * كَأَنَّمَا أَبْصَرَ شَيْئًا أَطْمَعًا

وَحِكِي تَحْلَبُ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ يُقَالُ أَقْنَعَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ وَأَقْنَعَ إِذَا طَاطَأَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ الْوَجْهَانِ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ يَنْظُرُ ثُمَّ
يَطَاطِئُهُ ذَلًّا وَخُضُوعًا قَالَ ابْنُ التِّينِ وَأَمَّا قَوْلُهُ الْمَقْنِعِ وَالْمُقْمِحِ وَاحِدٌ فَذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ أَيْضًا فِي الْحِجَازِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ يَسٍ
وَزَادَ مَعْنَاهُ أَنْ يَجْذِبَ الذَّقْنَ حَتَّى تَصِيرَ فِي الصَّدْرِ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَهَذَا يَسَاعِدُ قَوْلَ ابْنِ التِّينِ لَكِنَّهُ بِغَيْرِ تَرْتِيبٍ (قَوْلُهُ وَقَالَ
مُجَاهِدٌ مُهْطِعِينَ مُدْبِعِي النَّظَرِ وَقَالَ غَيْرُهُ مُسْرِعِينَ) ثَبَتَ هَذَا هَذَا لَغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ وَوَقَعَ لَهُ هُوَ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ وَتَفْسِيرُ
مُجَاهِدٍ وَصَلَهُ الثِّرْيَابِيُّ أَيْضًا وَأَمَّا تَفْسِيرُ غَيْرِهِ فَلَمَّا رَدَّ أَبُو عُبَيْدَةَ أَيْضًا فَكَذَا قَالَ وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَالْمَعْرُوفُ
فِي اللُّغَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ كَلَامًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَقَالَ تَحْلَبُ الْمُهْطِعُ الَّذِي يَنْظُرُ فِي ذَلٍّ وَخُشُوعٍ لَا يَقْلَعُ بَصَرَهُ (قَوْلُهُ
وَأَفْنِدَهُمْ هَوَاءٌ يَعْنِي جَوْفًا لَا عَقُولَ لَهُمْ) وَهُوَ تَفْسِيرُ أَبِي عُبَيْدَةَ أَيْضًا فِي الْحِجَازِ وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ حَسَّانِ

يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخْرِنا إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ أَوْ لَمْ
تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ
فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ وَقَدْ مَكَرُوا مَكَرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكَرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكَرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ
الْجِبَالُ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ **بَابُ قِصَاصِ الْمَظْلَمِ حَدَّثَنَا**
إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْحَدَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ
وَالنَّارِ فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا نَقَوْا وَهَضَبُوا . أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ
فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِيَدِهِ لَا أَحَدَهُمْ بِمَسْكَنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدَلَّ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا * وَقَالَ
يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :**
أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ
عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخَذَ بِيَدِهِ ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ
فَقَالَ : كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّجْوَى . فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ
فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ فَيَقُولُ أَتَعْرِفُ ذَنْبَكَ كَذَا ، أَتَعْرِفُ ذَنْبَكَ كَذَا ، فَيَقُولُ نَعَمْ أَيْ رَبِّ ، حَتَّى قَرَّرَهُ
بِذُنُوبِهِ وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ قَالَ سَتَرْتَهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا . وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ . فَيُعْطَى كِتَابَ
حَسَنَاتِهِ . وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ
بَابُ لَا يَظْلُمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ حَدَّثَنَا بَحْثِيُّ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ

الْأَبْلَغِ أَبَا سَفْيَانَ عَنِ * فَانْتَ حَجُوفٌ نَحْبُ هَوَاءٍ .

والهواء الخلاء الذي لم تشغله الاجرام أى لا قوة فى قلوبهم ولا جراءة وقال ابن عرفة معناه نزعته أفئدتهم من
أجوافهم * (قوله باب قصاص المظالم) يعنى يوم القيامة ذكر فيه حديث أبى سعيد الحدرى وقد ترجم عليه فى كتاب
الرقاق باب القصاص يوم القيامة ويأتى الكلام عليه هناك وقوله بقنطرة الذى يظهر أنها طرف الصراط مما يلي الجنة
ويحتمل ان تكون من غيره بين الصراط والجنة وقوله فيتقاصون بتشديد المهملة يتفاعلون من القصاص والمراد به
تتبع ما بينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض وقوله حتى اذا نقوا بضم النون بعدها قاف من التنقية ووقع للمستمل
هنا تقصوا بفتح المثناة والقاف وتشديد المهملة أى أكلوا التقاص (قوله وهذبوا) أى خلصوا من الآثام بمقاصصة
بعضها ببعض ويشهد لهذا الحديث قوله فى حديث جابر الآتى ذكره فى التوحيد لا يحل لاحد من أهل الجنة أن يدخل
الجنة ولا أحدا قبله مظلمة والمراد بالمؤمنين هنا بعضهم وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث فى كتاب الرقاق ان
شاء الله تعالى (قوله وقال يونس بن محمد الخ) وصله ابن منده فى كتاب الايمان وأراد البخارى به تصريح قَتَادَةَ عَنْ
أَبِي الْمُتَوَكِّلِ بِالتَّحْدِيثِ واسم أبى المتوكل على بن دؤاد بضم الدال بعدها همزة * (قوله باب قول الله تعالى ألا لعنة الله
على الظالمين) ذكر فيه حديث ابن عمر يدنى الله المؤمن فيضع عليه كنفه الحديث وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى
التوحيد وفى كتاب الرقاق الإشارة اليه وقوله فى هذه الرواية كنفه بفتح النون والفاء عند الجميع ووقع لابي ذر عن
الكشميهنى بكسر المثناة وهو تصحيف قبيح قاله عياض ووجه دخوله فى أبواب الغصب الإشارة الى أن عموم قوله
هنا أغفرها لك مخصوص بحديث أبى سعيد الماضى فى الباب قبله * (قوله باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم أوله يقال أسلم

شهاب أن سألما أخبره أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه ، كان الله في حاجته . ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة . ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة . **باب** عن أخاك ظالما أو مظلوما **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله ابن أبي بكر ابن أنس وحيد سمع أنس ابن مالك رضي الله عنه يقول قال النبي ﷺ أنصر أخاك ظالما أو مظلوما **حدثنا** مسدد حدثنا معتمر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ أنصر أخاك ظالما أو مظلوما قالوا يا رسول الله هذا نتصره مظلوما فكيف نتصره ظالما قال تأخذ فوق يديه

فلان فلانا إذا ألقاه إلى الهلكة ولم يحمه من عدوه وهو عام في كل من أسلم لغيره لكن غلب في اللقاء إلى الهلكة (قوله المسلم أخو المسلم) هذه أخوة الاسلام فان كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة و يشترك في ذلك الحر والعبد والبالغ والمميز (قوله لا يظلمه) هو خبر بمعنى الامر فان ظلم المسلم للمسلم حرام وقوله ولا يسلمه أي لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه بل ينصره ويدفع عنه وهذا أخص من ترك الظلم وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بحسب اختلاف الاحوال وزاد الطبراني من طريق أخرى عن سالم ولا يسلمه في مصيبة نزلت به ولمسلم في حديث أبي هريرة ولا يحقره وهو بالمهمل والقاف وفيه بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم (قوله ومن كان في حاجة أخيه) في حديث أبي هريرة عند مسلم والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه (قوله ومن فرج عن مسلم كربة) أي غمة والكرب هو الغم الذي يأخذ النفس وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز فتح راء كربات وسكونها (قوله ومن ستر مسلما) أي رآه على قبيح فلم يظهره أي للناس وليس في هذا ما يقتضي ترك الانكار عليه فيما بينه وبينه ويحمل الامر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما إذا أنكر عليه ونصحه فلم ينته عن قبيح فعله ثم جاهر به كما أنه مأمور بأن يستتر اذا وقع منه شيء فلو توجه إلى الحاكم وأقر لم يمتنع ذلك والذي يظهر أن الستر محله في معصية قد اهضمت والانكار في معصية قد حصل التلبس بها فيجب الانكار عليه والارفعه الحاكم وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وفيه إشارة إلى ترك الغيبة لأن من أظهر مساوئ أخيه لم يستتره (قوله ستره الله يوم القيامة) في حديث أبي هريرة عند الترمذي ستره الله في الدنيا والآخرة وفي الحديث حض على التعاون وحسن العاشر والألفة وفيه أن المجازاة تقع من جنس الطاعات وان من حلف أن فلانا أخوه وأراد أخوة الاسلام لم يحنث وفيه حديث عن سويد بن حنظلة في أبي داود في قصة له مع وائل بن حجر * (قوله باب عن أخاك ظالما أو مظلوما) ترجم بلفظ الاعانة وأورد الحديث بلفظ النصر فإشار إلى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيما رواه خديج ابن معاوية وهو بالمهمل وآخره جيم مصغر عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا عن أخاك ظالما أو مظلوما الحديث أخرجه ابن عدي وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بهذا اللفظ (قوله أنصر أخاك ظالما أو مظلوما) كذا أورده مختصرا عن عثمان وأخرجه الاسماعيل من طرق عنه كذلك وسياتي في الاكره من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة فقال رجل يا رسول الله أنصره اذا كان مظلوما أفرأيت ان كان ظالما كيف أنصره قال تحجزه عن الظلم فان ذلك نصره وهكذا أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده وأخرجه الاسماعيل من طرق أخرى عن هشيم عنهما نحوه وقوله في الطريق الثانية قال يا رسول الله في رواية أبي الوقت في البخاري قالوا في الرواية التي في الاكره فقال رجل ولم أقف على تسميته (قوله فقال تأخذ فوق يديه) كنى به عن كفه عن الظلم بالفعل ان لم يكف بالقول وعبر بالفوقية إشارة إلى الاخذ بالاستعلاء والقوة وفي رواية معاذ عن حميد عند

باب نصر المظلوم **حدثنا** سعيد بن الربيع **حدثنا** شعبة عن الأشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن سويد قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهما قال أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع . فذكر عيادة المريض وأتباع الجنائز ، وتسميت العاطس ، ورد السلام . ونصر المظلوم : وإجابة الداعي وإبرار القسم **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن برید عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً وشبك بين أصابعه **باب** الانتصار من الظالم : لقوله جل ذكره : لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم . وكان الله سميعاً عليماً . والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون . قال إبراهيم كانوا

الاسماعيلي فقال يكفه عن الظلم فذاك نصره إياه ولمسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه ان كان ظالماً فلينه فانه له نصره فان ابن بطل النصر عند العرب الاانة وتفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشيء بما يؤل اليه وهو من وجيز البلاغة قال البيهقي معناه أن الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن ظلمه لنفسه حسا ومعنى فلورأى انسانا يريد أن يحب نفسه لظنه أن ذلك يزيل مفسدة طلبه الزنا مثلامنعه من ذلك وكان ذلك نصرا له واتحد في هذه الصورة الظالم والمظلوم وقال ابن المنير فيه اشارة الى أن التبرك كالفعل في باب الضمان وتحت فروع كثيرة (تنبيه) * ذكر مسلم في روايته من طريق أبي الزبير عن جابر سببا لحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه وسيأتي ذكره في تفسير المنافقين ان شاء الله تعالى * (لطيفة) * ذكر الفضل الضبي في كتابه الفاخر أن أول من قال انصر أخاك ظالما أو مظلوما جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حمية الجاهلية لا على ما فسره النبي ﷺ وفي ذلك يقول شاعرهم

إذا أنا لم أنصر أخى وهو ظالم * على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

* (قوله باب نصر المظلوم) هو فرض كفاية وهو عام في المظلومين وكذلك في الناصر بن بناء على أن فرض الكفاية مخاطب به الجميع وهو الراجح ويتعين أحيانا على من له القدرة عليه وحده اذا لم يترتب على انكاره مفسدة اشد من مفسدة المنكر فلو علم أو غلب على طنه أنه لا يفيد سقط الوجوب وبقي أصل الاستحباب بالشرط المذكور فلو تساوت المفسدتان تخير وشرط الناصر أن يكون عالما بكون الفعل ظلما ويقع النصر مع وقوع الظلم وهو حينئذ حقيقة وقد يقع قبل وقوعه كمن أنقذ انسانا من يد انسان طالبه بمال ظلما وهدده ان لم يبذله وقد يقع بهدوه وهو كثير ثم أورد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث البراء في الامر بسبع والنهي عن سبع فذكر مختصرا وسياتي الكلام على شرحه مستوفي في كتاب الادب واللباس ان شاء الله تعالى والمقصود منه هنا قوله ونصر المظلوم ثانيهما حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن كالبنيان وسياتي الكلام عليه في الادب ان شاء الله تعالى وقوله يشد بعضه في رواية الكشميهني يشد بعضهم بصيغة الجمع * (قوله باب الانتصار من الظالم لقوله جل ذكره لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والذين) (اذا أصابهم البغي هم ينتصرون) أما الآية الاولى فروى الطبري من طريق السدي قال في قوله الا من ظلم أي فانتصر بمثل ما ظلم به فلبس عليه ملام وعن مجاهد الا من ظلم فانتصر فان له أن يجهز بالسوء وعنه نزلت في رجل نزل بقوم فلم يضيفوه فرخص له أن يقول فيهم (قلت) ونزولها في واقعة عين لا يمنع حملها على عمومها وعن ابن عباس المراد بالجهر من القول الدماء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه وأما الآية الثانية فروى الطبري من طريق السدي أيضا في قوله والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال يعني ممن بغي عليهم من غير أن يعتدوا وفي الباب حديث أخرجه النسائي وابن ماجه باسناد حسن من طريق التيمي عن عروثة عن عائشة قالت دخلت على زينب بنت جحش فسبنتي فردعها النبي ﷺ فأبت فقال لي سبها فسببتها حتى جفريقها في فمها فرأيت وجهه يتهلل (قوله وقال إبراهيم) أي النخعي (كانوا)

يَكْرَهُونَ أَنْ يُسْتَدْلُوا . فَإِذَا قَدَرُوا عَفْوَ **بَابُ** عَفْوِ الْمَظْلُومِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تَخَفَوْهُ أَوْ تَخَفُوا عَنْ سُوءِ . فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوَاً قَدِيرًا : وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ، وَلَمَّا اتَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ، وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَّا صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ **بَابُ** الظُّلْمِ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الظُّلْمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ **بَابُ** الْإِتْقَانِ وَالْحَذَرِ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ : قَالَ : لَاتِي دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَبَسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ **بَابُ** مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ فَخَلَّاهَا هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ **حَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ

أَيُّ السَّلَفِ (يَكْرَهُونَ أَنْ يُسْتَدْلُوا) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ مِنَ الذَّلِّ وَهُوَ بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحُ الْمَثَنَةِ وَهَذَا الْاِثْرُ وَصَلَهُ عَبْدُ بْنُ حَمْدٍ وَابْنُ عَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِهِمَا فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الْمَذْكُورَةِ * (قَوْلُهُ بَابُ عَفْوِ الْمَظْلُومِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تَخَفَوْهُ أَوْ تَخَفُوا عَنْ سُوءِ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوَاً قَدِيرًا وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) أَيُّ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا الْخَوَافُ كَانَ يَشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنِ السَّيِّدِيِّ فِي قَوْلِهِ أَوْ تَخَفُوا عَنْ سُوءِ أَيُّ عَنْ ظُلْمٍ وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ السَّيِّدِيِّ فِي قَوْلِهِ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا قَالَ إِذَا شَتَمَكَ شَتَمْتَهُ بِمِثْلِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْتَدِيَ مِنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَعَنِ الْحَسَنِ رَخَصَ لَهُ إِذَا سَبَّهُ أَحَدًا أَنْ يَسْبَهُ وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَجْلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا بِيْ بَكْرًا مِنْ عَيْدِ ظَلَمٍ مَظْلَمَةٌ فَعَفَا عَنْهَا إِلَّا أَغْرَا اللَّهُ بِهَا نَصْرَهُ * (قَوْلُهُ بَابُ الظُّلْمِ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ) أَوْ رَدِّهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ مُحَارِبِ ابْنِ دَنَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَزَادَ فِي أَوَّلِهِ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا الظُّلْمَ وَفِي رِوَايَةِ أَيَّامٍ وَالظُّلْمَ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَزَادَ فِيهِ قَالَ مُحَارِبُ أَظْلَمَ النَّاسُ مَنْ ظَلَمَ لِنَفْسِهِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ بَلَفَظَ اتَّقُوا الظُّلْمَ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَاتَّقُوا الشَّحَّ الْحَدِيثُ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ الظُّلْمُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْصِيَتَيْنِ أَخْذُ الْمَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَمُبَارَاةُ الرَّبِّ بِالْمُخَالَفَةِ وَالْمَعْصِيَةِ فِيهِ أَشَدُّ مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ غَالِبًا إِلَّا بِالضَّعِيفِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِتِّصَارِ وَإِنَّمَا يَنْشَأُ الظُّلْمُ عَنْ ظُلْمَةِ الْقَلْبِ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَنَارَ بِنُورِ الْهُدَى لَا عَتَبَ قَاذِئِي الْمُتَّقُونَ بِنُورِهِمُ الَّذِي حَصَلَ لَهُمْ بِسَبَبِ التَّقْوَى اكْتَنَفَتْ ظُلُمَاتُ الظُّلْمِ الْظَالِمِ حَيْثُ لَا يَغْنَى عَنْهُ ظُلْمُهُ شَيْئًا * (قَوْلُهُ بَابُ الْإِتْقَانِ وَهُوَ الْحَذَرُ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي بَعْثِ مُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ مَخْتَصَرًا مَقْنَصَرًا مِنْهُ عَلَى الْمُرَادِ هُنَا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي أَوَاخِرِ الزَّكَاةِ * (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ فَخَلَّاهَا هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ) الْمَظْلَمَةُ بِكَسْرِ الْأَلَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَحِكْيِ ابْنِ قَتِيْبَةَ وَابْنِ التِّينِ وَالْجَوْهَرِيُّ فَتَحَاهَا وَأَنْكَرَهُ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ وَرَأَيْتُ بِخَطِّ مَغْلَطَايَ أَنَّ الْقَزَازَ حَكِيَ الضَّمُّ أَيْضًا وَقَوْلُهُ هَلْ يُبَيِّنُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْخِلَافِ فِي صَحَّةِ الْإِبْرَاهِمِ مِنَ الْجَهْلِ وَاطِّلاقِ الْحَدِيثِ يَقْوِي قَوْلَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى صَحَّتِهِ وَقَدْ تَرَجَّمَ بَعْدَ بَابِ إِذَا حَلَّهِ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْإِبْرَاهِمِ مِنَ الْجَمَلِ أَيْضًا وَزَعَمَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَابِ حُجَّةً لَا شَرَاطِطَ التَّعْيِينَ لِأَنَّ قَوْلَهُ مَظْلَمَةٌ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً الْقَدَرِ مُشَارًا إِلَيْهَا هَلْ وَلَا يَحْتَجُّ مَا فِيهِ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ التَّقْدِيرُ حَيْثُ يَقْتَضِ

حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقُبَيْرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ إِنَّمَا سُمِّيَ الْقُبَيْرِيُّ لِأَنَّهُ كَانَ نَزَلَ نَاحِيَةَ الْمَقَابِرِ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ الْقُبَيْرِيُّ هُوَ مَوْلَى بَنِي لَيْثٍ وَهُوَ سَعِيدُ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَنْتُمْ أَبِي سَعِيدٍ كَيْسَانُ **بَابُ** إِذَا حَلَّاهُ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رَجُوعَ فِيهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ، قَالَتْ الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ لَيْسَ بِمُسْتَكْنَرٍ مِنْهَا يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقَهَا فَنَقُولُ أَجْعَلُكَ مِنْ شَأْنِي فِي حِلٍّ قَرَأْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فِي ذَلِكَ **بَابُ** إِذَا أَذِنَ لَهُ أَوْ أَحَلَّهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي

الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ حَتَّى يَأْخُذَ مِنْهُ بِقَدْرِ حَقِّهِ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا أَسْقَطَ الْمَظْلُومُ حَقَّهُ فِي الدُّنْيَا هَلْ يَشْتَرِطُ أَنْ يَعْرِفَ قَدْرَهُ أَمْ لَا وَقَدْ أَطْلُقَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ نَعَمْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى صِحَّةِ التَّحْلِيلِ مِنَ الْمَعِينِ الْمَعْلُومِ فَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ مَوْجُودَةً صَحَّتْ هَبْتَادُونَ الْإِبْرَاءَ مِنْهَا (قَوْلُهُ مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ) اللَّامُ فِي قَوْلِهِ لَهُ بِمَعْنَى عَلَى أَيْ مِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ وَسَيَأْتِي فِي الرَّقَاقِ مِنْ رَوَايَةِ مَالِكٍ عَنِ الْقُبَيْرِيِّ بَلْفَظٍ مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنِ الْقُبَيْرِيِّ رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا كَانَتْ لَهُ عِنْدَ أَخِيهِ مَظْلَمَةٌ (قَوْلُهُ مِنْ عَرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ) أَيْ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَالُ بِاصْنافِهِ وَالْجَرَاحَاتُ حَتَّى اللَّطْمَةُ وَنَحْوُهَا وَفِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ مِنْ عَرْضِ أَوْ مَالٍ (قَوْلُهُ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ) أَيْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَثَبَتَ ذَلِكَ فِي رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ (قَوْلُهُ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ) أَيْ صَاحِبِ الْمَظْلَمَةِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى الظَّالِمِ وَفِي رَوَايَةِ مَالِكٍ فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ أُخْرِجَ مُسَلِّمٌ مَعْنَاهُ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ وَهُوَ أَوْضَحُ سِيَاقًا مِنْ هَذَا وَلَفْظُهُ الْمَقْلُسُ مِنْ أُمَّتِي مِنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ وَيَأْتِي وَقَدْ شَتَمَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَكُلَّ مَالٍ هَذَا فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضَى مَا عَلَيْهِ أَخَذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ وَطَرَحَ فِي النَّارِ وَلَا تَعَارُضُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَرْوَا زُرَّةَ وَزُرَّاءَ أُخْرَى لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْاقَبُ بِسَبَبِ فَعْلِهِ وَيُظْلَمُ وَلَمْ يَعْاقَبْ بِخَيْرِ جَنَائِهِ مِنْهُ بَلْ بِجَنَائِهِ فَقَوْلُهُ الْحَسَنَاتُ بِالسِّيَّاتِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ عَدْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي عِبَادِهِ وَسَيَأْتِي مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الرَّقَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ إِنَّمَا سُمِّيَ الْقُبَيْرِيُّ لِأَنَّهُ) ثَبَتَ هَذَا فِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ وَحَدَّثَهُ وَاسْمِعِيلُ الْمَذْكُورُ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ * (قَوْلُهُ بَابُ إِذَا حَلَّاهُ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رَجُوعَ فِيهِ) أَيْ مَعْلُومًا عِنْدَ مَنْ يَشْتَرِطُهُ أَوْ يَجْهَلُهُ لَا عِنْدَ مَنْ يَجْهَرُهُ وَهُوَ فِيمَا مَضَى بِاتِّفَاقٍ وَأَمَّا فِي سَيِّئَاتِي فَقِيهِ الْخِلَافِ ثُمَّ أورد المصنف حديث عائشة في قصة التي تختلع من زوجها وسياق الكلام عليه في تفسير سورة النساء ومحمد شيخه هو ابن مقاتل وعبد الله هو ابن المبارك ومطابقته للترجمة من جهة أن الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه ويلتحق به كل عقد لازم كذلك كذا قال الكرماني فوهم ومورد الحديث والآية إنما هو في حق من تسقط حقها من القسمة وليس من الخلع في شيء فمن ثم وقع الاشكال فقال الداودي ليست الترجمة بمطابقة للحديث ووجه ابن المنير بأن الترجمة تتناول اسقاط الحق من المظلمة القائمة والآية مضمونها اسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلمة لسقوطه قال ابن المنير لكن البخاري تلمظ في الاستدلال فكانه يقول إذا نفذ للاسقاط في الحق المتوقع فلان ينفذ في الحق المحقق أولى (قلت) وسياق الكلام على هبة المرأة يومها في كتاب النكاح إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابُ إِذَا أَذِنَ لَهُ) أَيْ فِي اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ (أَوْ أَحَلَّهُ) فِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ أَوْ أَحَلَّ لَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ

حزيم بن دينار عن سهل بن سعيد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتني بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطيك هؤلاء ، فقال الغلام لا والله يا رسول الله لا أوثر ينصيبني منك أحدا ، قال فقله رسول الله ﷺ في يده **باب** إثم من ظلم شيئا من الأرض **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني طلحة ابن عبد الله أن عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل أخبره أن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من ظلم من الأرض شيئا طوقه من سبع أرضين **حدثنا** أبو

كم هو أو رده فيه حديث سهل بن سعيد في استئذان الغلام في الشرب وقد تقدم في أول كتاب الشرب ويأتي الكلام عليه في الاشربة ومطابقته وقد خفيت على ابن التين فانكرها من جهة ان الغلام لو أذن في شرب الاشياخ قبله لجاز لان ذلك هو فائدة استئذانه فلو أذن لكان قد تبرع بحقه وهو لا يعلم قدر ما يشربون ولا قدر ما كان هو يشربه وسيأتي في كتاب الهبة مزيد لذلك * (قوله باب إثم من ظلم شيئا من الأرض) كأنه يشير الى توجيه تصوير غصب الأرض خلافا لمن قال لا يمكن ذلك (قوله حدثني طلحة بن عبد الله) أي ابن عوف وكذا هو عند أحمد عن أبي اليان زاد الحميدي في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف (قوله عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل) هو المدني وقد ينسب الى جده وقد نسبته المزني أنصاريا ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه بل في رواية ابن اسحق التي سأذكرها ما يدل على أنه قرشي وقد ذكر الواقدي فيمن قتل بالحرّة عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر العامري القرشي وأظنه ولهذا وكان الحرّة بعد هذه القصة بنحو من عشر سنين وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد وفي الاستاد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أسقط بعض أصحاب الزهري في روايتهم عنه هذا الحديث عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجعلوه من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه وفي مسند أحمد وأبي حنبل وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن اسحق حدثني الزهري عن طلحة بن عبد الله قال أتني أروى بنت أويس في قمر من قر يش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت ان سعيد انتقص من أرضي الى أرضه ما ليس له وقد احببت أن تأتوه فتكلموه قال فركبنا اليه وهو بأرضه بالعقيق فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الروایتين بان يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد وثبت فيه عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل فلذلك كان ربما أدخله في السند وربما حذفه والله أعلم (قوله من ظلم) قد تقدم من رواية ابن اسحق قصة لسعيد في هذا الحديث سيأتي في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه خاصته أروي في حق زعمت أنه انتقصه لها الى مروان ولمسلم من هذا الوجه أدعت أروى بنت أويس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئا من أرضها فخاصته الى مروان بن الحكم وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد أن أروى خاصته في بعض دأره فقال يدعوها واياها ولزير في كتاب النسب من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه والحسن ابن سفيان من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم استعدت أروى بنت أويس مروان بن الحكم وهو والي المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة وقالت أنه أخذ حتى وأدخل صغيرتي في أرضه فذكره وفي رواية العلاء فترك سعيد ما دعته ولابن حبان والحاكم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد فقال لنا مروان أصلحوا بينهما (قوله من الأرض شيئا) في رواية عروة في بدء الخلق من أخذ شبرا من الأرض ظلما وفي حديث عائشة ثانياً أحاديث الباب قيد شبر وهو بكسر القاف وسكون التحتانية أي قدره وكأنه ذكر الشبر إشارة الى استواء القليل والكثير في الوعيد (قوله طوقه) يضم أوله على البناء للمجهول وفي رواية عروة فانه يطوقه ولاجي عوافة والجوزقي في حديث أبي هريرة جاء به مقلده (قوله من سبع أرضين) ففتح الراء ويجوز أن سكانها وزاد مسلم من طريق عروة ومن طريق محمد بن زيد أن سعيد أقال

مَعْمَرٌ حَدَّثَنَا قَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ
أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنَّاسٍ خُصُومَةٌ فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ
لَهُ يَا أَبَا سَلَمَةَ اجْتَنِبِ الْأَرْضَ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ

اللهم ان كانت كاذبة فاعم بصرها واجعل قبرها في دارها وفي رواية العلاء وأبي بكر نحوه وزاد قال جاء سيل فابدي عن
ضفيرتها فاذا حقاها خارجا عن حق سعيد فجاء سعيد الى مروان فركب معه والناس حتى نظروا اليها وذكروا كأنهم انها
عميت وانها سقطت في بئرها فماتت قال الخطابي قوله طوقه له وجهان أحدهما أن معناه انه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة
الى المحشر ويكون كالطوق في عنقه لانه طوق حقيقة الثاني معناه أنه يعاقب بالخسف الى سبع أرضين أى فتكون كل
أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه انتهى وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ خسف به يوم القيامة الى
سبع أرضين وقيل معناه كالاول لكن بعد أن ينقل جميعه يجعل كله في عنقه طوقا ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في
عَلَّظَ جِلْدَ الْكَافِرِ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَقَدْ وَرَى الطبري وابن جبان من حديث علي بن مرة مرفوعا بما رجل ظلم شبرا من الارض
كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس ولا يجلى باسناد حسن عن الحكم
بن الحرث السلمي مرفوعا من أخذ من طريق المسلمين شبرا جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين ونظير ذلك ما تقدم
في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بعيرا جاء يوم القيامة يحمله ويحتمل وهو الوجه الرابع ان يكون المراد
بقوله يطوقه يكلف ان يجعله له طوقا ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يحفر
شعيرة ويحتمل وهو الوجه الخامس أن يكون التطويق تطويق الاثم والمراد به ان الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم
الاثم ومنه قوله تعالى الزمناه طائره في عنقه وبالوجه الاول جزم أبو الفتح القشيري وصححه البغوي ويحتمل أن
تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجناية أو تنقسم أصحاب هذه الجناية فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المقدرة
وضعفها وقد روى ابن أبي شيبة باسناد حسن من حديث أبي مالك الاشعري أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع
أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع أرضين وفي الحديث تحريم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته وامكان غصب الارض
وانه من الكبائر قاله القرطبي وكأنه فرعه على ان الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد وان من ملك أرضا ملك أسفلها الى منتهى
الارض وله أن يمنع من حفر تحتها سربا أو بئرا بغير رضاه وفيه ان من ملك ظاهر الارض ملك باطنها بما فيه من حجارة
ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر بمن يجاوره وفيه أن الارضين السبع متراكمة
لم يفتق بعضها من بعض لانها الوفتقت لا كتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لا تفصاها عما تحتها أشار الى
ذلك الداودي وفيه أن الارضين السبع طباق كالسموات وهو ظاهر قوله تعالى ومن الارض مثلن خلافا لمن قال
ان المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم لانه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبرا من إقليم آخر قاله ابن التين وهو والذي
قبله مبني على ان العقوبة متعلقة بما كان بسببها والامع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكره * (تنبيه) * أروى
بفتح الهمزة وسكون الراء والقصر باسم الحيوان الوحشي المشهور وفي المثل يقولون اذا دعوا كعمى الاروي قال
الزبير في روايته كان أهل المدينة اذا دعوا قالوا أعماه الله كعمى أروى يريدون هذه القصة قال ثم طال العهد فصار
أهل الجبل يقولون كعمى الاروي يريدون الوحش الذي بالجبل ويظنونه أعمى شديد العمى وليس كذلك (قوله
حدثنا حسين) هو المعلم ومحمد بن ابراهيم هو التيمي وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن وفي هذا الاسناد ما يشعر بقله تدليس
يحيى بن أبي كثير لانه سمع الكثير من أبي سلمة وحدث عنه هنا بواسطة محمد بن ابراهيم (قوله و بين أناس خصومة)
لم أقف على اسمائهم و وقع لمسلم من طريق حرب ابن شداد عن يحيى بلفظ وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض
ففيه نوع تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه (قوله فذكر لعائشة) حذف المفعول وسيأتي في بدء الخلق من وجه

أَرْضَيْنِ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خُفِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضَيْنِ قَالَ الْفَرَبَرِيُّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِخَرَّاسَانَ فِي كُتُبِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَمْلَاهُ عَلَيْهِمْ بِالْبَصْرَةِ **بَابُ** إِذَا أُذِنَ لِنَاسٍ لِأَخْرَجَ شَيْئًا جَازَ **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَأَصَابَنَا سَنَةٌ ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ كَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ فَقَالَ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ اصْنَعْ لِي طَعَامَ خَمْسَةِ لَعَلِّي أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ وَأَبْصُرَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الْجُوعَ فَدَعَاهُ فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يُدْعَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ هَذَا قَدْ اتَّبَعَنَا أَتَاذَنُ لَهُ قَالَ نَعَمْ **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَهُوَ الْأَلَدُ الْخِصَامُ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخِصِمُ . **بَابُ** إِنْهُمْ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

آخر بلفظ فدخل على عائشة فذكر لها ذلك (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (قوله قال الفربري قال أبو جعفر) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره وثبتت هذه الفائدة في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وسقطت لغيره (قوله ليس بخراسان في كتب ابن المبارك) يعني ابن ابن المبارك صنف كتبه بخراسان وحدث بها هناك وحملها عنه أهلها وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه زائدة على ما في كتبه هذا منها (قوله أملى عليهم بالبصرة) كذا المستملي والسرخسي بحذف المفعول وأثبتته الكشميهني فقال أملاه عليهم وأعلم أنه لا يلزم من كونه ليس في كتبه التي حدث بها بخراسان أن لا يكون حدث به بخراسان فإن نعيم بن حماد المروزي ممن حمل عنه بخراسان وقد حدث عنه بهذا الحديث وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقه ويحتمل أن يكون نعيم أيضا إنما سمعه من ابن المبارك بالبصرة وهو من غرائب الصحيح * (قوله باب إذا أذن إنسان لا آخر شيأ جاز) قال ابن التين نصب شيأ على نزع الخافض والتقدير في شيء كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا وأورد المصنف فيه حديثين * أحدهما لابن عمر في النهي عن الإقْرَان والمراد به أن لا يقرن ثمرة بجمرة عند الأكل لئلا يحف برفقته فإن أذناؤه في ذلك جاز لأنه حَقُّهم فلم ينسقطوه وهذا بقوى مذهب من يصحح هبة المجهول وسيأتي الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة مع بيان حال قوله إلا أن يستأذن ومن قال أنه مدرج أن شاء الله تعالى * ثانيهما حديث أبي مسعود في قصة الجزار الذي عمل الطعام والرجل الذي تبعهم فقال له النبي ﷺ أَتَاذَنُ لِي وَسَيَاتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الْأَطْعِمَةِ أَيضًا وَقَوْلُهُ فِيهِ وَأَبْصُرَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ هي جملة حالية أي أنه قال لعلامة أصنع لي في حال رؤيته تلك وقوله فتبعهم رجل فقال إن هذا اتبعنا بتشديد التاء قال ابن التين هو افتعل من تبع وهو بمعناه وخطب الداودي هنا لظنه أنها همزة قطع فقال معني اتبعنا سار معنا وتبعهم أي لحقهم وإطال ابن التين في تعقب كلامه (قوله باب قول الله تعالى وهو ألد الخصام) الالِدُ الشَّدِيدُ اللَّدْدُ أي الجدال مشتق من اللدِّين وهما صفحتا العنق والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوي وقيل غير ذلك في معناه وأورد فيه حديث عائشة أن أبغض الرجال الالِدُ الخصم بفتح المعجمة وكسر المهملة أي الشديد الخصومة وسيأتي مستوفى في تفسير سورة البقرة أن شاء الله تعالى (قوله باب إنهم من خاسم في باطل وهو يعلمه) أورد فيه حديث أم سلمة فلعل بعضهم

حَدَّثَنِي اِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةَ بِيَابِ حُجْرَتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَدَقَ فَأَقْضِيَ لَهُ بِذَلِكَ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَأَتَمَّا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَنْتَرُكْهَا **بَابُ إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ حَدَّثَنَا** بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا أَوْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَوْهَا : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ . وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ . وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ . وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ **بَابُ قِصَاصِ الْمَظْلُومِ** إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمٍ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ يُقَاصُّهُ ، وَقَرَأَ : وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ فَهَلْ عَلَى حَرْجٍ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الذِّى لَهُ عِيَالُنَا فَقَالَ لَا حَرْجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمِيَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ قُلْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّكَ تَبْعُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا فَمَا تَرَى فِيهِ فَقَالَ لَنَا إِنْ نَزَلْنَا بِقَوْمٍ فَأَمَرَ أَعْمَرَ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَأَقْبَلُوا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ

أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ وَفِيهِ فَأَتَمَّا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرْجَمُ بِهِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بَابُ إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ) أَيْ ذِمٌّ مِنْ إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ أَوَائِمُهُ أَوْ رَدِّهِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي صِفَةِ الْمُنَافِقِينَ وَفِيهِ وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ (قَوْلُهُ بَابُ قِصَاصِ الْمَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمٍ) أَيْ أَهْلُ يَأْخُذُ مِنْهُ بِقَدْرِ الَّذِي لَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ حَكْمٍ حَاكِمٍ وَهِيَ الْمَسْئَلَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِمَسْئَلَةِ الظُّفْرِ وَقَدْ جَنَحَ الْمُصَنِّفُ إِلَى اخْتِيَارِهِ وَلِهَذَا أوردَ أَثَرِ ابْنِ سِيرِينَ عَلَى عَادَتِهِ فِي التَّرْجِيحِ بِالْآثَارِ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ يُقَاصُّهُ) هُوَ بِالتَّشْدِيدِ وَأَصْلُهُ يُقَاصُّهُ (وَقَرَأَ) أَيْ ابْنُ سِيرِينَ (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا) الْآيَةُ وَهَذَا وَصَلَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْهُ بَلْفَظٍ أَنْ أَخَذَ أَحَدُكُمْ شَيْئًا فَخَذَ مِنْهُ ثُمَّ أوردَ فِيهِ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَيْنِ أَحَدُهُمَا حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ هِنْدَ بِنْتُ عُتْبَةَ وَفِيهِ أَذْنُ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا بِالْأَخْذِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بِقَدْرِ حَاجَتِهَا وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ النِّفَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ ابْنُ بَطَالٍ حَدِيثُ هِنْدَ دَالٌ عَلَى جَوَازِ أَخْذِ صَاحِبِ الْحَقِّ مِنْ مَالٍ مِنْ لَمْ يَوْفِهِ أَوْ جَحَدَهُ قَدْ رَحَقَهُ (قَوْلُهُ فِيهِ رَجُلٌ مَسِيكٌ) بِكسر الميم والتَّشْدِيدِ لِأَكْثَرِ قَالِهِ عِيَاضٌ قَالَ وَفِي رِوَايَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَهْلِ الْإِتْقَانِ بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ وَقِيْدَهُ بَعْضُهُمْ بِالْوَجْهِينِ وَقَالَ ابْنُ الْإِثْرِ الْمَشْهُورُ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ الْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ الْكُسْرُ وَالتَّشْدِيدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * ثَانِيَهُمَا حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ (قَوْلُهُ حَدَّثَنِي يَزِيدُ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) بِالْمَعْجَمَةِ وَالتَّحْتَانِيَةِ ضِدَّ الشَّرِّ وَاسْمُهُ مَرْتَدٌّ بِالْمَثَلَةِ وَالْأَسْنَادُ كُلُّهُ مَصْرُيُونَ (قَوْلُهُ لَا يَقْرُونَا) بفتح أوله وسكون القاف ووقع في رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَكَرِيمَةَ لَا يَقْرُونَ وَنَابَنُونَ وَاحِدَةٌ وَمِنْهُمْ مَنْ شَدَّهَا وَلِلتَّرْمِذِيِّ فَلَا هُمْ يَضِيفُونَ وَلَا هُمْ يُؤَدُّونَ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ (قَوْلُهُ ١) قَالُوا أَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ (فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ) أَخَذُوا مِنْهُ أَيَّ مِنْ مَا لَهُمْ وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ قَرَى الضَّيْفِ وَاجِبٌ وَإِنْ الْمَنْزُولُ عَلَيْهِ لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الضَّافَةِ (١) قَوْلُهُ فَإِنْ أَخَذُوا لَعَلَّهَا نَسَخَةٌ وَقَعَتْ لَهُ وَالْأَفْسَخَةُ الْهَامِشُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا وَعَلَيْهَا شَرْحُ الْقُسْطَلَانِيِّ اهْ مَصْحُوحُهُ

باب ما جاء في السقائف وجلس النبي ﷺ وأصحابه في سقيفة بني ساعدة **حديثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني مالك وأخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره عن عمر رضي الله عنهم قال حين توفي الله نبيه ﷺ إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني

أخذ منه قهرا وقال به الليث مطلقا وخصه أحمد باهل البوادي دون القرى وقال الجمهور الضيافة سنة مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة حدها حمل على المضطرين ثم اختلفوا هل يلزم المضطر العوض أم لا وقد تقدم بيانه في أواخر أبواب اللقطة وأشار الترمذي الى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجا فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذه منه كرها قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسرا. ثانيا ان ذلك كان في أول الاسلام وكانت المواساة واجبة فلما فصحت الفتوح نسخ ذلك وبدل على نسخه قوله في حديث أبي شريح عند مسلم في حق الضيف وجائزته يوم وليلة والجائزة تفضل لا واجبة وهذا ضعيف لاحتمال ان يراد بالتفضل تمام اليوم والليلة لأصل الضيافة وفي حديث المقدم بن معديكرب مرفوعا إما رجل ضاف قوما فأصبح الضيف محروما فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلته من زرعه وماله أخرجه أبو داود وهو محمول على ما إذا لم يظفر منه شيء ثالثا أنه مخصوص بالعمال المبعوثين قبض الصدقات من جهة الامام فكان على المبعوث اليهم انزالهم في مقابلة عملهم الذي يتولونه لأنه لا قيام لهم الا بذلك حكاها الخطابي قال لو كان هذا في ذلك الزمان اذ لم يكن للمسلمين بيت مال فأما اليوم فارزاق العمال من بيت المال قال والي نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة قال وبدل له قوله انك بعثتنا وتعقب بأن في رواية الترمذي انا نمر قوم راسها أنه خاص بأهل الذمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصاري الشام ضيافة من نزل بهم وتعقب بأنه تخصيص يحتاج الى دليل خاص ولا حجة لذلك فيما صنعه عمر لانه متأخر عن زمان سؤال عقبه أشار الى ذلك النووي خامسها تأويل المأخوذ فحكي المازري عن الشيخ أبي الحسن من المالكية أن المراد ان لكم أن تأخذوا من اعراضهم بالسكك وتذكروا للناس عيهم وتعقبه المازري بان الاخذ من العرض وذكر العيب ندب في الشرع الى تركه لا الى فعله وأقوي الاجوبة الاول واستدل به على مسئلة الظفر وبها قال الشافعي فحزم بجواز الاخذ فيما اذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي كأن يكون غريمه منكرا ولا بينة له عند وجود الجنس فيجوز عنده أخذه ان ظفربه وأخذ غيره بقدره ان لم يجده ويجهل في التقويم ولا يحيف فان أمكن تحصيل الحق بالقاضي فالاصح عند أكثر الشافعية الجواز أيضا وعند المالكية الخلاف وجوزه الخفية في المثل دون المتقوم لا يخشى فيه من الحيف وانفقوا على ان محل الجواز في الاموال لا في العقوبات البدنية لكثرة النوائل في ذلك ومحل الجواز في الاموال أيضا ما اذا أمن الغائلة كنسبته الى السرقة ونحو ذلك (قوله باب ما جاء في السقائف) جمع سقيفة وهي المكان المظلل كالسباط أو الخانوق بجانب الدار وكانه أشار الى أن الجلوس في الامكنة العامة جائز وان اتخذ صاحب الدار سباطا أو مستظلا جائزا اذا لم يضر المارة (قوله وجلس النبي ﷺ في سقيفة بني ساعدة) هو طرف من حديث لسهيل بن سعد أسنده المؤلف في الاشارة في أثناء حديث وخفي ذلك على الاسماعيلي فقال ليس في الحديث يعني حديث عمر أنه ﷺ جلس في السقيفة انتهى في غفلة عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذي أشرت اليه واقتصر على الحديث المرفوع عن عمر الموصول مع أن البخاري لم يترجم بجلوس النبي ﷺ وانما ترجم بما جاء في السقائف ثم ذكر الحديث المصرح بجلوس النبي ﷺ وأورده مطلقا ثم بالحديث الذي فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأورده موصولا فكان الاسماعيلي ظن ان قوله وجلس من كلام البخاري لأنه حديث معلق وسقيفة بني ساعدة كانوا يجتمعون فيها وكانت مشتركة بينهم وجلوس النبي ﷺ معهم فيها عندهم (قوله حدثني مالك وأخبرني يونس) أي ابن يزيد عن ابن شهاب يعني ان كلا منهما رواه لابن وهب عن ابن شهاب وكان ابن وهب حريصا على التفرقة بين التحديث والاخبار مراعاة للاصطلاح ويقال انه أول من اصطلاح على ذلك بمصر (قوله ان الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة) هو مختصر من قصة بيعة أبي بكر الصديق وسيأتي في

سَاعِدَةً قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ أَنْطَلِقْ بِنَا فَجَنَيْنَاهُمْ فِي سَقِيْفَةٍ بَنِي سَاعِدَةَ **بَاب** لَا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ . ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ مَالِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ وَاللَّهِ لَا زِمِينَهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ

المهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونستوفي شرحه هناك ان شاء الله تعالى والغرض منه ان الصحابة استمروا على الجلوس في السقيفة المذكورة وقال الكرماني مطابقة الحديث للترجمة ان الجلوس في السقيفة العامة ليس ظلما * (قوله باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره) كذا لا يذري بالتنبين على افراد الخشبة وغيره بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب قال ابن عبد البر روي اللفظان في الموطأ والمعنى واحد لان المراد بالواحد الجنس انتهى وهذا الذي يتعين للجمع بين الروايتين والافالمعنى قد يختلف باعتبار ان أمر الخشبة الواحدة أخف في مساحة الجار بخلاف الخشب الكثير وروي الطحاوي عن جماعة من المشايخ انهم روه بالافراد وأنكر ذلك عبد الغني بن سعيد فقال الناس كلهم يقولونه بالجمع الا الطحاوي وما ذكره من اختلاف الرواة في الصحيح يرد على عبد الغني بن سعيد الا ان أراد خاصا من الناس كالذين روي عنهم الطحاوي فله اتجاه (قوله عن ابن شهاب) كذا في الموطأ وقال خالد بن مخلد عن مالك عن أبي الزناد بدل الزهري وقال بشر بن عمرو عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة بدل الأعرج ووافقه هشام بن يوسف عن مالك ومعه عن الزهري ورواه الدارقطني في الغرائب وقال المحفوظ عن مالك الاول وقال في العمل رواه هشام الدستوائي عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب بدل الأعرج وكذا قال عقيل عن الزهري وقال ابن أبي حفصة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بدل الأعرج والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج وبذلك جزم ابن عبد البر أيضا ثم أشار الى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع (قوله لا يمنع) بالجزم على أن لانهية ولا يذري بالرفع على انه خبر بمعنى النهي ولا حذلا يمنع بزيادة نون التوكيد وهي تؤيد رواية الجزم (قوله جار جاره الخ) استدله على ان الجدار اذا كان لواحد وله جار فأراد أن يضع جذعه عليه جاز سواء أذن المالك أم لا فان امتنع أجبر وبه قال أحمد واسحق وغيرهما من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط اذن المالك فان امتنع لم يجبر وهو قولان للحنفية وحملوا الأمر في الحديث على التدب والنهي على التنزيه جمعا بينه وبين الأحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الا برضاه وفيه نظر كما سيأتي وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصه في البويطي قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا يستنكر أن نخصها وقد حملها الراوي على ظاهره وهو أعلم بالمراد بما حدث به يشير الى قول أبي هريرة مالى أراكم عنها معرضين (قوله ثم يقول أبو هريرة) في رواية ابن عيينة عند أبي دؤاد فنكسوا رؤسهم ولا حذلا فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأوا رؤسهم (قوله عنها) أي عن هذه السنة أو عن هذه المقالة (قوله لا زيمينها) في رواية أبي داود لا لقينها أي لا شيعن هذه المقالة فيكم ولا قرعنكم بها كما يضرب الانسان بالشئ بين كفيه ليستيقظ من غفلته (قوله بين أكتافكم) قال ابن عبد البر وبناه في الموطأ بالثناة وبالنون والاكشاف بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب قال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لا جعلنا أي الخشبة على رقابكم كارهين قال أراد بذلك المبالغة وبهذا التأويل جزم امام الحرمين تبعه غيره وقال ان ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلي امرأة المدينة وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لا رمين بها بين أعينكم وان كرهتم وهذا يرجح التأويل المتقدم واستدل المهلب من المالكية بقول أبي هريرة مالى أراكم عنها معرضين بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب اليه أبو هريرة قال لانه لو كان على الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به فلولا أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جهل هذه القرينة فدل على انهم

باب صب الخمر في الطريق حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى أخبرنا عفان حدثنا حماد بن زيد حدثنا ثابت بن أنس رضي الله عنه كنت ساق القوم في منزل أبي طلحة وكان خمرهم يومئذ الفضيخ فأمر رسول الله ﷺ منادياً ينادي ألا إن الخمر قد حُرِّمت قال لي أبو طلحة أخرج فأهرقها . فخرجت فهرقتها فحُرِّت في سبيل المدينة . فقال بعض القوم قد قُتل قوم وهي في بطونهم فأنزل الله : ليس على الذين آمنوا ووعوا لولا الصالحات جناح فيما طعموا الآية **باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات**

حلوا الامر في ذلك على الاستعجاب انتهى وما أدري من ابن له ان المعرضين كانوا صحابة وانهم كانوا عددا لا يحفل منكم الحكم ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء بل ذلك هو المتعين والافلو كانوا صحابة أو فقهاء ما واجههم بذلك وقد قوى الشافعي في القديم القول بالوجوب بان عمر قضى به ولم يخالفه أحد من أهل عصره فكان اتفاقهم على ذلك انتهى ودعوى الاتفاق هنا أولى من دعوى المذهب لان أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة وغالب أحكامه منتشرة لطول ولايته وأبو هريرة إنما كان يلي اسرة المدينة نيابة عن مروان في بعض الاحيان وأشار الشافعي الى ما أخرجه مالك ورواه هو عنه بسند صحيح ان الضحاك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليجا له فيمر به في أرض محمد بن مسلمة فامتنع فكلمه عمر في ذلك فأبى فقال والله ليمرن به ولو على بطنك فحمل عمر الامر على ظاهره وعداه الى كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دارجاره وأرضه وفي دعوى العمل على خلافه نظر فقد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق عكرمة بن مسلمة ان أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما ان غرز أحده في جداره خشبا فأقبل مجمع بن جارية ورجال كثير من الانصار فقالوا نشهد ان رسول الله ﷺ قال الحديث فقال الآخري يا أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوا نادون جداري فاجعل عتبة خشبك وري ابن اسحق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جعدة أحد التابعين قال أراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه بغير اذنه فمنعه فاذن من شئت من الانصار يحدثون عن رسول الله ﷺ انه نهاه أن يمنع خبير على ذلك وقيد بعضهم الوجوب بما اذا تقدم استئذان الجار في ذلك مستند الى ذكر الاذن في بعض طرقه وهو في رواية ابن عينة عند أبي داود وعقيل أيضا ولاحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك من سأل جاره وكذا لابن حبان من طريق الليث عن مالك وكذا لابن عوانة من طريق زياد بن سعد عن الزهري وأخرجه البزار من طريق عكرمة عن أبي هريرة ومنهم من حمل الضمير في جداره على صاحب الجذع أى لا يمنع ان يضع جذعه على جدار نفسه ولو تضرر به من جهة منع الضوء مثلا ولا يخفى بعده وقد تعقبه ابن التين بأنه احداث قول ثالث في معنى الخبر وقد رده أكثر أهل الاصول وفيما قال نظرا لان هذا القائل أن يقول هذا مما يستفاد من عموم النهي لانه المراد فقط والله أعلم ومحل الوجوب عند من قال به أن يحتاج اليه الجار ولا يضع عليه ما يضر به المالك ولا يقدم على حاجة المالك ولا فرق بين أن يحتاج في وضع الجذع الى ثقب الجدار أولا لان رأس الجذع يسد المنفتح ويقوي الجدار * (قوله باب صب الخمر في الطريق) أي المشتركة اذا تعين ذلك طريقا لازالة مفسدة تكون أقوى من المفسدة الحاصلة بصيها (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو المعروف بصاعقة وشيخه عفان من كبار شيوخ البخاري وأكثر ما يحدث عنه في الصحيح بواسطة (قوله كنت ساق القوم) سيأتي تسمية من عرف منهم في كتاب الاشربة مع الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله فحُرِّت على سبيل المدينة) أي طرقها (١) وفي السياق حذف تقديره حرمت فأمر النبي ﷺ باراقتها فاريقت فحُرِّت وسيأتي من يديان لذلك في تيسر المائدة قال المذهب انما صبت الخمر في الطريق للاعلان برفضها وليشهر تركها وذلك أرجح في المصلحة من التأذي بصيها في الطريق * (قوله باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات)

(١) قوله وفي السياق حذف اطلع لعله كتب على رواية أبي ذر والا فالرواية التي هنا ليست كذلك اهـ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ فَأَبْتَنِي أَبُو بَكْرٍ مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِ أَبِي بَكْرٍ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَتَقَهَّفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ
يَعْجَبُونَ مِنْهُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ **حَدَّثَنَا** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَقَصُ بْنُ مَيْسَرَةَ
عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِيَّاكُمْ
وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ فَقَالُوا مَا نَا بُدُّ إِنَّمَا هِيَ بَحَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا قُلْ فَإِذَا أَتَيْتُمْ إِلَى الْمَجَالِسِ فَأَعْطُوا
الطَّرِيقَ حَقَّهَا . قَالُوا وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ قَالَ : غَضُّ الْبَصَرِ . وَكَفُّ الْأَذَى وَرَدُّ السَّلَامِ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيٌ
عَنِ الْمُنْكَرِ **بَابُ** الْأَبَارِ عَلَى الطَّرِيقِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ
عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَانِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
قَالَ بَيْنَنَا رَجُلٌ بِطَرِيقٍ أَشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بَيْتًا قَرَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ ، فَإِذَا كَلْبٌ يَأْتِ
يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ . فَقَالَ الرَّجُلُ . لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كُنْتُ بَلَغَ مِنِّي . فَتَزَلَّ
الْبَيْتُ فَمَلَأَ خَفَّهُ مَاءً ، فَسَقَى الْكَلْبَ . فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّا فِي الْبَهَائِمِ لِأَجْرًا

أما الالفية فهي جمع فناء بكسر الفاء والمد وقد تقصر وهو المكان المتسع أمام الدور والترجمة معقودة لجواز تحجيره بالبناء
وعليه جرى العمل في بناء المسايط في أبواب الدور والجواز مقيد بعدم الضرر للجار والمار والصدعات بضممتين جمع
صعد بضممتين أيضا وقد يفتح أوله وهو جمع صعيد كطريق وطرقات وزنا ومعني والمراد به ما يرد من الفناء وزعم ثعلب
ان المراد بالصدعات وجه الارض ويلتحق بما ذكر في معناه من الجلوس في الخوانيت وفي الشبايك المشرقة على المار
حيث تكون في غير العلو (قوله وقالت عائشة فابتني أبو بكر مسجدا الحديث) هو طرف من حديث طويل وصله
المؤلف في الهجرة بطوله ومضي في أبواب المساجد وترجم له المسجد ليكون بالطريق من غير ضرر بالناس (قوله إياكم
والجلوس) بالنصب على التحذير (قوله الطرقات) ترجم بالصدعات ولفظا اثنين الطرقات اشارة الى تساويهما في المعني
وقد ورد بلفظ الصدعات من حديث أبي هريرة عند ابن حبان وهو عند أبي داود بلفظ الطرقات وزاد في المتن وإرشاد
السبيل وتشميت العطس اذا حمد ومن حديث عمر عند الطبري وزاد في المتن واغاثة الملهوف (قوله قالوا ما لنا من
بحالسناب) القائل ذلك هو أبو طلحة وهو بين من روايته عند مسلم (قوله فاذا أتيتهم الى المجالس) كذا اللاكثر
بالمثناة وبالي التي للغاية وفي رواية الكشميهني فاذا أيتهم بالوحدة وقال الا بالتشديد وهكذا وقع في كتاب الاستئذان
بالموحدة والي التي هي حرف استثناء وهو الصواب والمجالس فيها استعمال المجالس بمعنى الجلوس وقد تبين من سياق
الحديث ان النهي عن ذلك للتنزيه لئلا يضعف الجالس عن أداء الحق الذي عليه وأشار بغض البصر الى السلامة من
التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن وبكف الاذي الى السلامة من الاحتقار والغيبة ونحوها وبرد السلام الى
اكرام المار وبالامر بالمعروف والنهي عن المنكر الى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع وفيه حجة لمن يقول
بأن سد الذرائع بطريق الاولى لا على الحتم لانه نهى اولي عن الجلوس حسما للمادة فلما قالوا ما لنا منها بدذ كرهم انقاصد
الاصلية للمنع فعرف ان النهي الاول للارشاد الى الاسح ويؤخذ منه ان دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة لندبه
أولا الى ترك الجلوس مع ما فيه من الاجر لمن عمل بحق الطريق وذلك ان الاحتياط اطالب السلامة أكد من الطمع
في الزيادة وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الاشارة الى بقية الخصال التي ورد ذكرها
في غير هذا الحديث ان شاء الله تعالى (قوله باب الآبار) بمدة وتخفيف الموحدة ويجوز بغير مد وتسكين الموحدة بعدها
همزة وهو الاصل في هذا الجمع (قوله التي على الطريق اذا لم يتأذ بها) بضم أول يتأذ على البناء للمجهول أي ان حفرها

صَالَ فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةً أَجْرٌ بِأَبِ إِمَاطَةِ الْأَذَى . وَقَالَ تَهَامٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يَمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ **بَابُ** الْغُرْفَةِ وَالْعَلِيَّةِ الْمَشْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمَشْرِفَاتِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطَامٍ مِنَ الْمَدِينَةِ ثُمَّ قَالَ هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى إِنِّي أَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ يَوْمَيْكُمْ كَمَا وَقَعَ الْقَطَرُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْمَرَأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ لُهُمَا . إِنْ تَوَبَّا إِلَى اللَّهِ هَذَا صَغَتْ قُلُوبُكُمَا فَحَجَجْتُ مَعَهُ فَعَدَلَ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ فَتَبَرَزَ حَتَّى جَاءَ فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأَ فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرَأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ لُهُمَا إِنْ تَوَبَّا إِلَى اللَّهِ . قَالِ وَأَعْجَبِي لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ . ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عُمَرُ الْحَدِيثَ يَسُوقُهُ . فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ وَجَارًا لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النَّزْلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا ، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ مِنْ خَيْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ وَإِذَا نَزَلَ فَهَلْ مِنْهُ ، وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ تَغْلِبُ النِّسَاءَ فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذَا هُمْ قَوْمٌ تَعْلِمُهُمْ نِسَاؤُهُمْ فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَأْخُذْنَ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ فَصِحْتُ عَلَى أَمْرٍ أَنِّي فَرَّاجَعْتَنِي فَأَنْكَرْتُ لَهَا تَرَا جَعْنِي فَقَالَتْ وَلَمْ تُشْكِرْ أَنْ أَرَا جَعَكَ فَوَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لِبِرَّاجِعَتِهِ ، وَإِنْ أَحَدَاهُنَّ لَتَهْجُرَنَّ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ فَأَفْزَعَنِي فَقُلْتُ خَابَتْ مَنْ فَعَلَتْ مِنْهُنَّ بَعْظِمٌ . ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَى ثِيَابِي فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، فَقُلْتُ أَيُّ حَفْصَةُ أَتَقَاضِبُ أَحَدًا كُنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ ، فَقَالَتْ نَعَمْ ، فَقُلْتُ خَابَتْ وَخَيْرَتِ أَفْتَأَمَنْ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ لِيغْضَبَ رَسُولَهُ ﷺ فَتَهْلِكِينَ لَا تَسْتَكْثِرِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَرَا جَعِيهِ

جائز من طريق المسلمين لعموم النفع بها اذا لم يحصل بها تأذلاً حذمنهم * وذكر فيه حديث أبي هريرة في الذي وجد بئرا في الطريق فنزل فيها فشرب ثم سقى الكلب وقد قدم الكلام عليه مستوفي في كتاب الشرب وقوله في هذه الرواية يلط يا كل الثرى يجوز ان يكون خبرا ثانيا وان يكون حالا وقوله في كل ذات كبد أي في ارواء كل ذات كبد (قوله باب اماطة الاذى) أي ازالته (قوله وقال همام الخ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الجهاد في باب من اخذ بالركاب بلفظ وتميط الاذى عن الطريق صدقة وسيأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى ووقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة في ذكر شعب الايمان أعلاها شهادة ان لا اله الا الله وأدناها اماطة الاذى عن الطريق ومعنى كون الاماطة صدقة أنه تسبب الى سلامة من يمر به من الاذى فكانه تصدق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة وقد جعل صلى الله عليه وسلم الامساك عن الشر صدقة على النفس (قوله باب الغرفة) بضم المعجمة وسكون الراء أي المكان المرتفع في البيت (والعليه) بضم أوله وتكسر وتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتانية (المشرفة) بالمعجمة والفاء وتخفيف الراء (وغير المشرفة في السطوح وغيرها) ويجمع بالتقسيم مما ذكره أربعة أشياء بالنسبة الى الاشراف وعدمه وبالنسبة الى كونها في السطوح وفي غيرها وحكم المشرفة الجواز اذا أمن من

في شيء ولا تهجره وأسأليني ما بدالك ولا يفرئك أن كانت جارتك هي أوضأ منك وأحب إلى رسول الله ﷺ يريد عائشة وكنا نحدثنا أن غسان تفعل النعال لغزونا فنزل صاحب يوم نوبته فرجع عشاء ف ضرب بابي ضرباً شديداً وقال أناائم هو ففرغت فخرجت إليه وقال حدث أمر عظيم، قلت ما هو أجاءت غسان قال لا بل أعظم منه وأطول طلق رسول الله ﷺ نساءه، قال قد خابت حفصة وخسرت كنت أظن أن هذا يوشك أن يكون فجمعت علي ثيابي فصليت صلاة الفجر مع النبي ﷺ فدخل مشربة له فاعتزل فيها، فدخلت على حفصة، فإذا هي تبكي، قلت ما يبكيك أو لم أكن حذرتك أطلتكن رسول الله ﷺ قالت لا أدري هو ذا في المشربة فخرجت فجيئت المنبر فإذا حوله رهط يبيكي بعضهم فجلست معهم قليلاً، ثم غلبني ما أجيد فجيئت المشربة التي هو فيها فقلت لعلام له أسود استأذن لعمر. فدخل فكلّم النبي ﷺ. ثم خرج فقال ذكرتك له فصمت. فانصرفت حتى جلست مع الرهط الذين عند المنبر. ثم غلبني ما أجيد فجيئت فذكر مثله فجلست مع الرهط الذين عند المنبر ثم غلبني ما أجيد فجيئت اللعالم فقلت استأذن لعمر فذكر مثله: فلما وليت منصرفاً فإذا اللعالم يدعوني قال أذن لك رسول الله ﷺ فدخلت عليه. فإذا هو مضطجع على رمال حصير ليس بينه وبينه فراش قد أثر الرمال بجنبه متبكي على وسادة من آدم حشرها ليف فسلمت عليه. ثم قلت وأنا

الاشراف على عورات المنازل فان لم يؤمن لم يجبر على سده بل يؤمر بعدم الاشراف ولما هو أسفل منه أن يتحفظ ثم ساق المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: الأول حديث أسامة ابن زيد أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على اطم وهو بضمين وتقديم في أواخر الحج وسيأتي الكلام عليه في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى الثاني حديث ابن عباس عن عمر في قصة المراتين اللتين تظاهرتا وأورده مطولا وقد مضى في العلم مختصراً ويأتي الكلام على شرحه مستوفى في النكاح ان شاء الله تعالى: وقوله في السند عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور هو تابعي ثقة ذكر الدمياطي عن الخطيب انه لم يرو عن غير ابن عباس ولا حدث عنه الا الزهري ولم يتعبه وقد أخرج أبو داود وغيره من طريق محمد بن جعفر عن أبي الزبير عنه عن ابن عباس حدثنا فاسلم له الشق الثاني: الثالث حديث أنس قال آلى رسول الله ﷺ من نساءه شهر الحديث وسيأتي الكلام عليه في النكاح أيضاً وكأنه أوردته لقوله فجلس في عليه له فجاء عمر فقال اطلقت نساءك فان في حديث عمر الذي قبله فدخل مشربة له فاعتزل فيها وفيه فجيئت المشربة التي هو فيها فقلت لعلام أسود استأذن لعمر الحديث والمراد بالمشربة الغرفة العالية فاراد بإيراد حديث أنس انها كانت عالية واذ اجاز اتخاذ الغرفة العالية جازاً اتخذ غير العالية من باب الاولي وأما المشرفة فحكمها استفاد من حديث أسامة الذي صدر به الباب والله أعلم وأظن البخاري تأسى بعمر حيث ساق الحديث كله وكان يكفيه في جواب سؤال ابن عباس ان يكتفي بقول عائشة وحفصة كما كان يكتفي البخاري ان يكتفي بقوله مثلاً ودخل النبي ﷺ مشربة له فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله أعلم: وقوله في حديث عمر والعجبا بالتنوين وأصله والتي للندبة وجاء بعده عجبا للتاكيد وفي رواية الكشميهني والعجبي قال ابن مالك فيه شاهد على استعمال وفي غير الندبة وهو رأي المبرد قيل ان عمر تعجب من ابن عباس كيف خفي عليه هذا مع اشتهاره عنده بمعرفة التفسير أو عجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى في تسمية من أبهم فيه وهو حجة ظاهرة في السؤال عن تسمية من أبهم أو أهمل: وقوله كنت وجارلي بالرفع للاكثر ويجوز النصب وقوله فيه تفعل النعال أي

ثُمَّ طَلَّقَتْ نِسَاءكَ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى . قَالَ لَا . ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ ، أَسْتَأْنِسُ بِرَسُولِ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَنِي
وَكُنَّا مَشَرَّ قُرَيْشٍ قَلْبُ النِّسَاءِ . فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْمٍ تَعْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ قَدْ كَرِهَ فَنَبَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ
قُلْتُ لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَا يَفْرُؤُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَأَ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
يُرِيدُ عَائِشَةَ فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ
شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثَةِ فَقُلْتُ أَدْعُ اللَّهَ فَلْيُوسِّعْ عَلَى أَمَتِكَ . فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وَسُوعَ عَلَيْهِمُ
وَأَعْطُوا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ وَكَانَ مَنَّكَنَا فَقَالَ أَوْ فِي شَكِّ أَنْتِ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ أَوْلَيْكَ قَوْمٌ عَجَّلْتُ
لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَغْفِرُ لِي فَأَنْزَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ
حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ وَكَانَ قَدْ قَالَ مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا مِنْ شِدَّةِ مَوْجَدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ
عَاتَبَهُ اللَّهُ ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ
عَلَيْنَا شَهْرًا وَإِنَّا أَصْبَحْنَا لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدَدَهَا عَدًّا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ . وَكَانَ
ذَلِكَ الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ قَالَتْ عَائِشَةُ فَأَنْزَلَتْ آيَةَ التَّخْيِيرِ فَبَدَأَ بِأَوَّلِ امْرَأَةٍ فَقَالَ إِنِّي ذَا كِرٍّ
لَكَ أَمْرًا وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ قَالَتْ قَدْ أَعْلَمْتُ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا
بِأَمْرَانِي فِرَاقِكَ . ثُمَّ قَالَ إِنْ قَالَ اللَّهُ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِلَى قَوْلِهِ
عَظِيمًا ، قُلْتُ أَفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ ، ثُمَّ خَبَرَ نِسَاءَهُ فَقُلْنَ مِثْلَ
مَا قُلْتَ عَائِشَةُ **حَدَّثَنَا** ابْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ آلِي
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا وَكَانَتْ أَنْفَكْتُ قَدُمُهُ فَجَلَسَ فِي عُيُوبَةٍ لَهُ فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ
قَالَ لَا : وَلَكِنِّي آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا . فَمَكَتْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ ثُمَّ نَزَلَ فَدَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ **بَابُ** مَنْ
عَقَلَ بَعْرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ قَالَ
أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْجِدَ فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ وَعَقَلْتُ الْجَمَلَ فِي

تضر بها وتسويها أو هو متعد إلى مفعولين فحذف أحدهما والاصل تنعل الدواب النعال وروى البغال بالموحدة
والمحجمة وسيأتي في النكاح بلفظ ونعل الخيل وقوله فافزعني أي القول وللکشميهني فافزعني بصيغة جمع المؤنث
وقوله خابت من فعلت منهن في رواية الکشميهني جاءت من فعلت منهن بعظيم وقوله على رمال بكسر الراء ويجوز
ضمها يقال رمل الحصير إذا نسجه والمراد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب المنسوج وكأنه لم يكن فوق الحصير
فراش ولا غيره أو كان بحيث لا يمنع تأثير الحصير (قوله فقلت وأنا قائم أستأنس) أي أقول قولاً استكشف به هل
ينبسط لي أم لا ويكون أول كلامه يا رسول الله لورأيتني ويحتمل أن يكون استفهاماً محذوف الأداة أي أأستأنس
يا رسول الله ويكون أول الكلام الثاني لورأيتني ويكون جواب الاستفهام محذوفاً واكتفى فيما أراد بهرينة الحال
وقوله أهبة بفتح الهمة والهاء ويجوز ضمها وقوله أنا أصبحنا بتسع في رواية الکشميهني لتسع * (قوله باب من
عقل بعيره على البلاط) بفتح الموحدة وهي حجارة مفروشة كانت عند باب المسجد وقوله أو باب المسجد هو

نَاحِيَةِ الْبَلَاطِ فَقُلْتُ هَذَا جَمَلُكَ فَخَرَجَ فَجَعَلَ يُطِيفُ بِالْجَلَنِ . قَالَ الثَّمَنُ وَالْجَمَلُ لَكَ **بَابُ** الْوُقُوفِ
وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ قَالَ لَقَدْ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا
بَابُ مَنْ أَخَذَ الْفَصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ فَرَمَى بِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
سُيَّعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ
وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ فَأَخَذَهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَقَرَ لَهُ **بَابُ** إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيتَاءِ وَهِيَ الرَّحْبَةُ
تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ . ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا الْبُذْيَانَ فَتُرِكَ مِنْهَا لِلطَّرِيقِ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ أَصْحَمٍ
حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ خَرِيتٍ عَنْ عِكْرِمَةَ مِمَّنْ تُأْتِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَضَى

بالاستنباط من ذلك وأشار به الى ما ورد في بعض طرقه وأورد فيه طرفاً من حديث جابر في قصة جملة الذي باعه النبي
ﷺ وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط وغرضه هنا قوله فعقلت الجمال في ناحية البلاط فانه يستفاد منه
جواز ذلك اذا لم يحصل به ضرر * (قوله باب الوقوف والبول عند سباطة قوم) وأورد فيه حديث حذيفة في ذلك وقد
تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة وجزاء البول في السباطة وان كانت لقوم باعياهم لانها أعدت لالتقاء النجاسات
والمستقذرات * (قوله باب من أخذ الفصن وما يؤذي الناس في الطريق فرمى به) في رواية الكشميهني من آخر
بتشديد المعجمة بعدها راء وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ غصن شوك وفي حديث أنس عند أحمد ان شجرة
كانت على طريق الناس تؤذيهم فأتى رجل فعزها وقد تقدم في أواخر أبواب الأذان مع الكلام عليه وقوله فقوله
وقع في حديث أنس المذكور ولقد رأيت يتقلب في ظلها في الجنة وينظر في هذه الترجمة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي
اماطة الاذي وكان تلك أعم من هذه لعدم تقييدها بالطريق وان تساوى في فضل عموم ازال وفيه ان قليل الخير يحصل
به كثير الاجر قال ابن المنير انما ترجم به لئلا يتخيل ان الرمي بالفصن وغيره مما يؤذي تصرف في ملك الغير بغير اذنه
فيمنع فاراد ان يبين ان ذلك لا يمنع لما فيه من التدب اليه وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة قال قلت يا رسول الله
دلي على عمل أنتفع به قال اعزل الاذي عن طريق المسلمين (تنبيه) * أبو عقيل بفتح المهملة بعدها قاف اسمه بشير
بفتح أوله وبالمعجمة ابن عقبة وسيأتي في الشركة قريبا زهرة بن معبد وكنية أبو عقيل أيضا وهو غير هذا *
(قوله باب اذا اختلفوا في الطريق الميتاء) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مثناة ومد بوزن مفعال من الاتيان
والميم زائدة قال أبو عمر والشياني الميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس بها وقال غيره هي الطريق
الواسعة وقيل العاصرة (قوله وهي الرحبة تكون بين الطريقين ثم يريد أهلها البنيان الخ) وهو مصير منه
الى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها وقد وافقه الطحاوي على ذلك فقال لم نجد لهذا الحديث معنى أولى
من حمله على الطريق التي يراد ابتدائها اذا اختلف من يتدتها في قدرها كبلد يفتحها المسلمون وليس فيها
طريق مسلول وكوات يعطيه الامام لمن يحبها اذا أراد أن يجعل فيها طريقا للمارة ونحو ذلك وقال غيره مراد
الحديث ان أهل الطريق اذا تراصوا على شيء كان لهم ذلك وان اختلفوا جعل سبعة أذرع وكذلك الارض التي تزرع مثلاً
اذا جعل أصحابها فيها طريقاً كان باختيارهم وكذلك الطريق التي لا تسلك الا في النادر يرجع في أفيتها الى ما يراضى عليه
الجيران (قوله عن الزبير بن خريت) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة
بصري ماله في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين في التفسير وآخر في الدعوات وقد أورد ابن عدي هذا الحديث
في أفراد جرير بن حازم راويه عن الزبير هذا فهو من غرائب الصحيح ولكن شاهده في مسلم من حديث عبد الله بن

النبي ﷺ إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ **بَابُ** النَّهْيِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ . وَقَالَ عُبَادَةُ بَايَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ لَا نَنْتَهَبَ **حَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدَ الْأَنْصَارِيَّ وَهُوَ جَدُّهُ أَبُو أُمِّهِ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّهْبِ وَالْمُثْلَةِ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

الْحَرِثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْدَ الْأَسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقٍ وَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ الزُّبَيْرَ (قَوْلُهُ إِذَا تَشَاجَرُوا) تَفَاعَلُوا مِنَ الْمَشَاجِرَةِ بِالْمَعْجَمَةِ وَالْجَمُّ أَيُّ تَنَازَعُوا وَلِلْأَسْمَاعِيلِيِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الطَّرِيقِ وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرِثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذَا اخْتَلَفْتُمْ وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقٍ بِشِيرِ بْنِ كَعْبٍ وَهُوَ بِالْمَصْغِيرِ وَالْمَعْجَمَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ وَمِثْلُهُ لَابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ) زَادَ الْمُسْتَعْلَى فِي رِوَايَتِهِ الْمِثَاءَ وَلَمْ يَتَابِعْ عَلَيْهِ وَلَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي التَّرْجُمَةِ مُشِيرًا بِهَا إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ كَمَا دَنَتْهُ وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ الْمِثَاءَ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ وَالطَّبْرِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّرِيقِ الْمِثَاءَ فَذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ طَوِيلٍ وَلَا بِنِ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّرِيقِ الْمِثَاءَ الَّتِي تَوْتِي مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَذَكَرَهُ فِي كُلِّ مِنَ الْأَسَانِيدِ الثَّلَاثَةَ مَقَالٍ (قَوْلُهُ بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ) الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالذَّرْعِ الْأَدْمَى فَيَعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالْمَعْتَدِلِ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالذَّرْعِ ذِرَاعُ الْبَيَانِ الْمُتَعَارَفِ قَالَ الطَّبْرِيُّ مَعْنَاهُ أَنْ يَجْعَلَ قَدْرَ الطَّرِيقِ الْمَشْرُوكَةَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ . يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ فِي الْأَرْضِ قَدْرٌ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَلَا يَضُرُّ غَيْرَهُ . وَالْحِكْمَةُ فِي جَعْلِهَا سَبْعَةَ أَذْرُعٍ لِتُسَلِّكَهَا الْأَحْمَالُ وَالْإِثْقَالُ دُخُولًا وَخُرُوجًا وَيَسَّعَ مَا لَا يَدْلُهُمْ مِنْ طَرَحِهِ عِنْدَ الْأَبْوَابِ وَيَلْتَحِقَ بِأَهْلِ الْبَيَانِ مِنْ قَعْدِ اللَّيْسِ فِي حَافَةِ الطَّرِيقِ فَإِنْ كَانَتْ الطَّرِيقُ أَزِيدَ مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ لَمْ يَنْعَمْ مِنَ الْقُعُودِ فِي الزَّائِدَاتِ وَكَانَ أَقْلُ مَنْعٍ لثَلَاثِيضِ الطَّرِيقِ عَلَى غَيْرِهِ (قَوْلُهُ بِبَابِ النَّهْيِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ) أَيُّ صَاحِبِ الشَّيْءِ الْمَنْهُوبِ وَالنَّهْيُ بِضَمِّ النُّونِ فَعَلِيٍّ مِنَ النَّهْبِ وَهُوَ أَخْذُ الْمَرْءِ مَا لَيْسَ لَهُ جَهَارًا وَنَهْبُ مَالِ الْغَيْرِ غَيْرَ جَائِزٍ وَمَنْهُومُ التَّرْجُمَةِ أَنَّهُ إِذَا أُذِنَ جَازٌ وَمَحَلُهُ فِي الْمَنْهُوبِ الْمَشَاعُ كَالطَّعَامِ يَقْدَمُ لِلْقَوْمِ فَلِكُلِّ مِنْهُمْ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا لِيهِ وَلَا يَجْذِبُ مِنْ غَيْرِهِ الْإِبْرَاضَ وَبَنَحُ ذَلِكَ فَسَرَهُ النَّخَعُ وَغَيْرُهُ وَكَرِهَ مَالُكَ وَجَمَاعَةُ النَّهْبِ فِي نِثَارِ الْعَرَسِ لِأَنَّهُ أَمَا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى أَنْ صَاحِبُهُ أَذِنَ لِلْحَاضِرِينَ فِي أَخْذِهِ فَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي النَّسْوِيَّةَ وَالنَّهْبُ يَقْتَضِي خِلَافَهَا وَأَمَا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى أَنْ عَلَّقَ التَّمْلِيكَ عَلَى مَا يَحْصُلُ لِكُلِّ أَحَدٍ فِي صَحْتِهِ اخْتِلَافٌ فَلِذَلِكَ كَرِهَهُ وَسَيَأْتِي لِدَلِيلٍ مَزِيدٍ بَيَانٍ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الشَّرَكَةِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ وَقَالَ عُبَادَةُ بَايَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى أَنْ لَا نَنْتَهَبَ) هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي وَفُودِ الْأَنْصَارِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَكَانَ مِنْ شَأْنِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنْتَهَابُ مَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنَ الْغَارَاتِ فَوْقَ الْبَيْعَةِ عَلَى الزُّجَرِ عَنْ ذَلِكَ (قَوْلُهُ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ) كَذَا لِكَثْرَتِهِ وَلِلْكَشْمِيْنِي وَحَدَّثَهُ ابْنُ زَيْدٍ وَهُوَ تَصْحِيفٌ (قَوْلُهُ وَهُوَ) يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ (جَدَّهُ) أَيُّ جَدِّ عَدِيٍّ لِأُمِّهِ وَاسْمُ أُمِّهِ فَاطِمَةُ وَتَكْنِي أُمَّ عَدِيٍّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ الْخَطْمِيُّ مَضَى ذِكْرُهُ فِي الْأَسْتِقَاءِ وَلَيْسَ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَخَارِيِّ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَهُ فِيهِ عَنِ الصَّحَابَةِ غَيْرُ هَذَا وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ عَنْ شُعْبَةَ فَقَالَ فِيهِ عَنْ عَدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَسْمَاعِيلِيُّ وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْمَحْفُوظُ عَنْ شُعْبَةَ لَيْسَ فِيهِ أَبُو أَيُّوبَ وَفِيهِ اخْتِلَافٌ آخَرُ عَلَى عَدِيٍّ بِنِ ثَابِتٍ كَمَا سَأَلْتَنِي فِي كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَفِي النَّهْيِ عَنِ النَّهْبَةِ حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ مِنْ أَنْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا وَحَدِيثُ أَنَسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مِثْلُهُ وَحَدِيثُ عِمْرَانَ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانٍ مِثْلُهُ وَحَدِيثُ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَكَمِ بِلَفْظٍ أَنَّ النَّهْبَةَ لَا تَحُلُّ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّهْبَةِ (قَوْلُهُ عَنِ النَّهْيِ وَالْمُثْلَةِ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمِثْلَةِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارُهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ * وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ إِلَّا النُّهْبَةَ قَالَ الْفَرَبَرِيُّ وَجَدْتُ بِحُطَّ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ تَقْدِيرُهُ أَنْ يَنْزِعَ مِنْهُ يُرِيدُ الْإِيمَانَ بِأَب كَسْرِ الصَّلِيبِ وَقَتْلِ الْخَنْزِيرِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلَ الْخَنْزِيرَ وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ وَيَقْضِيَ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ **بَاب** هَلْ تُكْسَرُ الدُّنَانُ الَّتِي فِيهَا الْخَمْرُ أَوْ تَحْرَقُ الزَّقَاقُ

و يجوز فتح الميم وضم المثلثة وسيقا في شرحها في كتاب الذبائح ان شاء الله تعالى ثم اورد المصنف حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن الحديث وفيه ولا ينتهب نهبة ترفع الناس اليه فيها ابصارهم ومنه يستفاد التقيد بالاذن في الترجمة لان رفع البصر الى المنتهب في العادة لا يكون الا عند عدم الاذن وسيقا الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى (قوله وعن سعيد) يعني ابن السيب (وأبي سلمة) يعني ابن عبد الرحمن (عن أبي هريرة مثله الا النهبة) يعني أن الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي هريرة فانفراد أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة ذكر النهبة فيه وظاهره أن الحديث عند عقيل عن الزهري عن الثلاثة على هذا الوجه وقد أخرجه في الحدود فقال فيه عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة مثله الا النهبة ورواه مسلم من طريق الاوزاعي عن الزهري عن الثلاثة بتمامه وكان الاوزاعي حمل رواية سعيد وأبي سلمة على رواية أبي بكر والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ وسيقا مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى (قوله قال الفربري وجدت بخط أبي جعفر) هو ابن أبي حاتم وراق البخاري (قال أبو عبد الله) هو المصنف (تفسيره) أي تفسير النفي في قوله لا يزني وهو مؤمن (ان ينزع منه) (١) نور الايمان (وهذا التفسير تلقاه البخاري من ابن عباس فسيقا في أول الحدود وقال ابن عباس ينزع منه نور الايمان وسند كرهناك من وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه ان شاء الله تعالى (قوله باب كسر الصليب وقتل الخنزير) اورد فيه حديث أبي هريرة ينزل ابن مريم وسيقا شرحه في أحاديث الانبياء وقد تقدم من وجه آخر في باب من قتل الخنزير في أواخر البيوع وفي إرادته هنا إشارة الى أن من قتل خنزرا أو كسر صليباً لا يضمن لانه فعل مأمور به وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بان عيسى عليه السلام سيفعله وهو اذا نزل كان مقرراً لشرع نبينا ﷺ كما سيقا في تقريره ان شاء الله تعالى ولا يخفى ان محل جواز كسر الصليب اذا كان مع المحاربين أو الذمي اذا جاوز به الحد الذي عوهد عليه فاذا لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعدياً لانهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية وهذا هو السر في تعميم عيسى كسر كل صليب لانه لا يقبل الجزية وليس ذلك منه نسخاً لشرع نبينا محمد ﷺ بل النسخ هو شرعنا على لسان نبينا لاخباره بذلك وتقريره (قوله باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر أو تحرق الزقاق) لم يبين الحكم لان المعتمد فيه التفصيل فان كانت الاوعية بحيث يرق ما فيها واذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يجزأتلافها والاجازوكانه أشار بكسر الدنان الى ما أخرجه الترمذي عن أبي طلحة قال يابى الله اشترت خمر الأيتام في حجرى قال اهرق الخمر واكسر الدنان وأشار بتخريق الزقاق الى ما أخرجه أحمد عن ابن عمر قال أخذ النبي ﷺ شفرة وخرج الى السوق وبها زقاق خمر جلبت من الشام فشق بها ما كان من تلك الزقاق فأشار المصنف الى أن الحديثين ان ثبتا فاما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لأصحابها والافلا انتفاع بها بعد تطهيرها ممكن

(١) قوله نور الايمان لعل نسخته كذلك والا فالثابت فيما بأيدينا من النسخ ان ينزع منه يريد الايمان اهـ مصححه

فَإِنْ كَسَرَصْنَا أَوْ صَلَبْنَا أَوْ طُنْبُورًا أَوْ مَالًا يُنْتَفَعُ بِخَشْبِهِ وَأَتَى شَرِيحٌ فِي طُنْبُورٍ كَسَرَ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ
حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الضُّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكُوْعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نَبْرَانًا تَوَقَّدَ يَوْمَ خَيْبَرَ قَالَ عَلَى مَا تَوْقَدُهُنَّ النَّبْرَانُ قَالُوا عَلَى الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ قَالَ أَكْسِرُوها
 وَأَهْرِقُوها قَالُوا أَلَا نَهْرِيقُها وَنَسْلِيها قَالَ أَغْسِلُوا **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي
 نَجِيحٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَسْكَةً وَحَوْلَ
 الْكُمْبَةِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ نَصْبًا فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ فِي يَدِهِ . وَجَعَلَ يَقُولُ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ
الآيَةُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ
 عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ تَمَائِيلٌ فَهَتَكَهُ

كأدل عليه حديث سلمة أول أحاديث الباب (قوله فإن كسر صمنا أو صليبا أو طنبورا أو مالا ينتفع بخشبه) أي هل يضمن
 أم لا أما الصنم والصلب فمروغان يتخذان من خشب ومن حديد ومن نحاس وغير ذلك وأما الطنبور فهو بضم الطاء
 والموحدة بينهما نون ساكنة آلة من آلات الملاحى معروفة وقد تفتح طاءؤه وأما مالا ينتفع بخشبه فيبينه وبين
 ما قدم خصوص وعموم وقال الكرمانى المعنى أو كسر شيئا لا يجوز الانتفاع بخشبه قبل الكسر كآلة
 الملاحى يعني فيكون من العام بعد الخاص قال ويحتمل أن يكون أو بمعنى حتى أى كسر ما ذكر الى حد لا ينتفع بخشبه
 أو هو عطف على محذوف تقديره كسر كسر لا ينتفع بخشبه ولا ينتفع به بعد الكسر (قلت) ولا يخفى تكلف هذا الأخير
 وبعد الذى قبله (قوله وأتى شريح فى طنبور كسر فلم يقض فيه شيء) أى لم يضمن صاحبه وقد وصله ابن أبى
 شيبة من طريق أبى حصين بفتح أوله بلفظ لن رجلا كسر طنبورا لرجل فرفعه الى شريح فلم يضمنه شيئا ثم أورد
 المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث سلمة بن الأكوع فى غسل القدور التى طبخت فيها الخمر وسيأتى
 الكلام عليه مستوفى فى كتاب الذبائح ان شاء الله تعالى وهو يساعد ما أشرت اليه فى الترجمة من التفصيل قال ابن الجوزى
 أراد التخليط عليهم فى طبخهم مانهى عن أكله فلما رأى اذعانهم اقتصر على غسل الاواني وفيه رد على من زعم ان دنان
 الخمر لا سبيل الى تطهيرها لما بداخلها من الخمر فان الذى داخل القدور من الماء الذى طبخت به الخمر يطهره وقد
 أذن ﷺ فى غسلها فدل على امكان تطهيرها (قوله أبو عبد الله) هو المصنف (كان ابن أبى أويس) يعنى شيخه
 اسمعيل (قوله الانسية بنصب الالف والنون) يعنى انها نسبت الى الانس بالفتح ضد الوحشة تقول أنسته أنسة
 وأنسا باسكان النون وفتحها والمشهور فى الروايات بكسر الهمزة وسكون النون نسبة الى الانس أى بنى آدم لانها تألفهم
 وهى ضد الوحشة (تنبيه) ثبت هذا التفسير لابي ذر وحده وتعبيره عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب جائز
 عند المتقدمين وان كان الاصطلاح أخيرا قد استقر على خلافه فلا يبادر الى انكاره * ثانيا حديث ابن مسعود فى
 طعن الاصنام وسيأتى الكلام عليه فى غزوة الفتح (قوله يطعنها) بفتح العين وضمها قال الطبري فى حديث ابن
 مسعود جواز كسر آلات الباطل ومالا يصلح الا فى المعصية حتى تزول هيئتها ينتفع برضاها * وثالثا حديث
 عائشة فى هتك الستر الذى فيه التماثيل وسيأتى الكلام عليه فى اللباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هنا كان
 ﷺ بكى عليها وبين قولها فى الطريق الاخرى ما بال هذه النمرقة قلت اشتريتها لتوسدها قال ان البيت الذى
 فيه الصورة لا تدخله الملائكة والسهوة بفتح المهملة وسكون الهاء صفة وقيل خزانة وقيل رف وقيل طاق يوضع
 فيه الشيء قال ابن التين قولها فهتك أى شقه كذا قال والذى يظهر انه نزعته ثم هى بعد ذلك قطعت كما سيأتى توضيحه ان

النبي ﷺ فَأَتَّخَذَتْ مِنْهُ تَمَرَقَتَيْنِ فَكَانَتَا فِي الْبَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا **بَاب** مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَمُهِ شَيْدٌ

شاء الله تعالى (قوله باب من قاتل دون ماله) أى ما حكمه قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان بمعنى تحت
 وتستعمل للسببية على المجاز ووجهه ان الذي يقتال عن ماله غالبا انما يجعله خلفه أو تحته ثم يقتال عليه (قوله حدثنا
 عبدالله بن يزيد) هو المقرئ وأبو الاسود هو محمد بن عبدالرحمن بن نوفل الاسدي ووقع منسوباً هكذا عند الاسماعيلي
 (قوله عن عكرمة) في رواية الطبري عن أبي الاسود ان عكرمة أخبره وليس لعكرمة عن عبدالله بن عمرو وهو
 ابن العاص في صحيح البخاري غير هذا الحديث الواحد (قوله من قتل دون ماله فهو شهيد) قال الاسماعيلي كذا
 أخرجه البخاري وكأنه كتبه من حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه فجاء به على اللفظ المشهور والافتقار رواه
 الجماعة عن المقرئ بلفظ من قتل دون ماله مظلوماً فله الجنة قال ومن أتى به على غير اللفظ الذي اعتيد فهو أولى بالحفظ
 ولا سيما وفيهم مثل دحيم وكذلك ما زادوه من قوله مظلوماً فإنه لا بد من هذا القيد وساقه من طريق دحيم وابن أبي
 عمرو وعبد العزيز بن سلام (قلت) وكذلك أخرجه النسائي عن عبدالله بن فضالة عن المقرئ وكذلك رواه حيوة
 ابن شريح عن أبي الاسود بهذا اللفظ أخرجه الطبري نعم للحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجه النسائي
 باللفظ المشهور وأخرجه مسلم كذلك من طريق ثابت بن عيسى عن عبيد الله بن عمرو وفي روايته قصة قال
 لما كان بين عبدالله بن عمرو وبين عنبسة بن أبي سفيان ما أن يشير للقتال فركب خالد بن العاص الى عبدالله
 ابن عمرو فوعظه فقال عبدالله بن عمرو أما علمت فذكر الحديث وأشار بقوله ما كان الى ما بينه حيوة في روايته
 المشار اليها فان اولها ان عاملاً للمعاوية أجرى عينا من ماء ليستقي بها أرضاً فدنا من حائط لآل عمرو بن العاص فاراد
 أن يخرقه ليحرق العين منه الى الأرض فاقبل عبدالله بن عمرو ومواليه بالسلاح وقالوا والله لا تخرقون حائطنا حتى
 لا يبقى منا أحد فذكر الحديث والعامل المذكور هو عنبسة بن أبي سفيان كما ظهر من رواية مسلم وكان عاملاً لآخيه
 على مكة والطائف والأرض المذكورة كانت بالطائف وامتناع عبدالله بن عمرو من ذلك لما يدخل عليه من
 الضرر فلاحجة فيه لمن عارض به حديث أبي هريرة فيمن أراد أن يضع جده على جدار جاره والله أعلم وأخرجه
 النسائي من وجهين آخرين وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلهم عن عبيد الله بن عمرو باللفظ المشهور وفي رواية
 لأبي داود والترمذي من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ولا بن ماجه من حديث ابن عمر نحوه وكان البخاري
 أشار الى ذلك في الترجمة لتعبيره بلفظ قاتل وروى الترمذي بقية أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد نحوه وفيه
 ذكر الاهل والدم والدين وفي حديث أبي هريرة عند ابن ماجه من أريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد قال النووي فيه
 جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وهو قول الجمهور وشذ من أوجه وقال بعض
 المالكية لا يجوز اذا طلب المال الخفيف قال القرطبي سبب الخلاف عندنا هل الاذن في ذلك من باب تغيير المنكر
 فلا يفرق الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال وحكي ابن المنذر عن الشافعي قال من أريد
 ماله أو نفسه أو حرمة فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله والا فله أن يدفعه عن ذلك
 ولو أتى على نفسه وليس عليه عقل ولادية ولا كفارة لكن ليس له عمد قتله قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن
 للرجل أن يدفع عما ذكر اذا أريد ظلماً بغير تفصيل الا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالجمعين على استثناء
 السلطان للآثار الواردة بالامر بالصبر على جوره وترك القيسام عليه وفرق الاوزاعي بين الحال التي للناس فيها
 جماعة وامام فحمل الحديث عليها وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست مسلم ولا يقتال أحد أو يرد عليه ما وقع في
 في حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ رأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال رأيت ان قاتلي قال فاقته

باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره حدثنا مسدد حدثنا يحيى ابن سعيد عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه . فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم بقصعة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصعة

قال أرأيت ان قتلي قال فانت شهيد قال أرأيت أن قتله قال فهو في النار قال ابن بطال انما أدخل البخاري هذه الترجمة في هذه الابواب ليعين ان للانسان أن يدفع عن نفسه وماله ولاشيء عليه فانه اذا كان شهيدا اذا قتل في ذلك فلا قود عليه ولادية اذا كان هو القاتل (قوله باب اذا كسر قصعة أو شيئا لغيره) أي هل يضمن المثل أو القيمة (قوله ان النبي ﷺ كان عند بعض نسائه) في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس أهدت بعض أزواج النبي ﷺ طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة يدها الحديث وأخرجه أحمد عن بن أبي عدي ويزيد بن هرون عن حميد بن وهب وقال اظنها عائشة قال الطبري انما أبهمت عائشة تفخيا لشأنها وأنه مما لا يخفى ولا يلتبس أنها هي لان الهدايا انما كانت تهدي الى النبي ﷺ في بينها (قوله فأرسلت احدي أمهات المؤمنين مع خادم) لم اقف على اسم الخادم واما الرسالة فهي زينب بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد سمعت أنس بن مالك ان زينب بنت جحش اهدت الى النبي ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حبس الحديث واستفدنا منه معرفة الطعام المذكور ووقع قريب من ذلك لعائشة مع ام سلمة فروى النسائي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن ابي المتوكل عن ام سلمة انها أتت بطعام في صحفة الى النبي ﷺ وأصحابه فجاءت عائشة متزرة بكساء ومعها فهر ففعلت به الصحفة الحديث وقد اختلف في هذا الحديث على ثابت فقبل عنه عن أنس ورجع أبو زرعة الرازي فيما حكاه ابن أبي حاتم في العلل عنه رواية حماد بن سلمة وقال ان غيرها خطأ في الاوسط للطبراني من طريق عبيد الله العمري عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله ﷺ في بيت عائشة اذ أتت بصحفة خبز ولحم من بيت أم سلمة قال فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاما عجلة فلما فرغنا جاءت به ورفعت صحفة أم سلمة فكسرتها الحديث وأخرجه الدارقطني من طريق عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال كان النبي ﷺ في بيت عائشة معه بعض أصحابه ينتظرون طعاما فسبقها قال عمران أكثر ظني انها حفصة بصحفة فيها تريد فوضعها فخرجت عائشة وذلك قبل أن يحتجب فضربت بها فانكسرت الحديث ولم يصب عمران في ظنه أنها حفصة بل هي أم سلمة كما تقدم نعم وقعت القصعة لحفصة أيضا وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سواة غير مسمى عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ مع أصحابه فصنعت له طعاما وصنعت له حفصة طعاما فسبقني فقلت للجارية انظري فاكفئي قصعتها فا كفاتها فانكسرت وانتشر الطعام فجمعه على النطع فاكلوا ثم بعث بقصعتي الى حفصة فقال خذوا ظرفا مكان ظرفكم وبقية رجاله ثقات وهي قصة أخرى بلارب لان في هذه القصة ان الجارية هي التي كسرت الصحفة وفي الذي تقدم ان عائشة نفسها هي التي كسرتها وروى أبو داود والنسائي من طريق جسر بفتح الجيم وسكون المهملة عن عائشة قالت ما رأيت صانعة طعاما مثل صنية أهدت الى النبي ﷺ انا فيه طعام فاملكت نفسي ان كسرت فقلت يا رسول الله ما كفارته قال اناؤه كاناه وطعام كطعام اسناده حسن ولاحمد وأبي داود عنها فلما رأيت الجارية أخذتني رعدة فهذه قصة أخرى أيضا وتحرر من ذلك ان المراد بمن أبهم في حديث الباب هي زينب المحبى الحديث من أخرجه وهو حميد عن أنس وما عدا ذلك فقصص أخرى لا يليق بمن يحقق ان يقول في مثل هذا قيل الرسالة فلانة وقيل فلانة الخ من غير تحرير (قوله بقصعة) بفتح القاف اناؤه من خشب وفي رواية ابن علية في النكاح عند المصنف بصحفة وهي قصعة مبسوطة وتكون من غير الخشب (قوله فضربت يدها فكسرت القصعة) زاد أحمد نصفين وفي رواية أم سلمة عند النسائي فجاءت عائشة ومعها فهر ففعلت به الصحفة وفي رواية ابن علية فضربت التي في بينها بد الخادم فسقطت الصحفة فانفلقت

فَضَمُّهَا وَجَمَلُ فِيهَا الطَّعَامَ . وَقَالَ كُلُوا وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقَصْعَةَ حَتَّى فَرَغُوا فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ * وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا حَمِيدٌ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ إِذَا هَدَمَ حَائِطًا فَلْيَبْنِ مِثْلَهُ حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ رَجُلٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يُقَالُ لَهُ جَرِيحٌ يُصَلِّي فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ فَدَعَتْهُ فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهَا فَقَالَ أُجِيبُهَا أَوْ أَصَلِّ ثُمَّ أَتَتْهُ فَقَالَتِ اللَّهُمَّ

والفلق بالسكون الشق ودلت الرواية الاخرى على انها انشقت ثم انفصلت (قوله فضمها) في رواية ابن عليه فجمع النبي ﷺ فلق الصحيفة ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحيفة ويقول غارت أمكم ولاحد فاخذ الكسرتين فضم احدهما الى الاخرى فجعل فيها الطعام ولابي داود والنسائي من طريق خالد بن الحرث عن حميد نحوه وزاد كلوا فاكلوا (قوله وحبس الرسول) زاد ابن عليه حتى أتى بصحفة من عند التي هو في بيتها (قوله فدفع القصعة الصحيحة) زاد ابن عليه الى التي كسرت صحفها وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت زاد الثوري وقال انا، كانه، وطعام كطعام قال ابن بطال احتج به الشافعي والكوفيون فيمن استهلك عروضا أو حيوانا فعليه مثل ما استهلك قالوا ولا يقضي بالقيمة الا عند عدم المثل وذهب مالك الى القيمة مطلقا وعنه في رواية كالاول وعنه ما صنعه الآدمي فالمثل وأما الحيوان فالقيمة وعنه ما كان مكيلا أو موزونا فالقيمة والافالم وهو المشهور عندهم وما أطلقه عن الشافعي فيه نظر وانما يحكم في الشيء بمثله اذا كان متشابه الاجزاء، وأما القصعة فهي من المتقومات لاختلاف أجزائها والجواب ما حكاه البيهقي بان القصعتين كانتا للنبي ﷺ في بيتي زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل الصحيحة في بيت صاحبتها ولم يكن هناك تضمين ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما انه رأي ذلك سدادا بينهما فرضيتا بذلك ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال كما تقدم قريبا فعاقب الكاسرة باعطاء قصعتها للاخرى (قلت) ويبعد هذا التصريح بقوله انا، كانه، واما التوجيه الاول فيعكر عليه قوله في الرواية التي ذكرها ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه مثله زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية وذلك يقتضي ان يكون حاكما عاما اكل من وقع له مثل ذلك ويقتضي دعوى من اعتذر عن القول به بانها واقعة عين لا عموم فيها لكن محل ذلك ما اذا أفسد المكسور فأما اذا كان الكسر خفيفا يمكن اصلاحه فعلي الجاني ارشؤه والله اعلم وأما مسألة الطعام فهي محتملة لان يكون ذلك من باب المعونة والاصلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وان الطعامين كانا مختلفين والله أعلم واحتج به الحنفية لقولهم اذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك المغصوب عنها وملكها الغاصب وضمنها وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر ولا يخفى قال الطيبي وانما وصفت الرسالة بانها أم المؤمنين ابدانا بسبب الغيرة التي صدرت من عائشة وإشارة الى غيرة الاخرى حيث أهدت الى بيت ضررتها وقوله غارت أمكم اعتذار منه ﷺ لكلا يحمل صنيعها على ما يذم بل يجري على عادة الضرائر من الغيرة فانها مركبة في النفس بحيث لا يقدر على دفعها وسيأتي مزيدا يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى وفي الحديث حسن خلقه ﷺ وانصافه وحلمه قال ابن العربي وكأنه انما لم يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم من ان التي أهدت أرادت بذلك أذى التي هو في بيتها والمظاهرة عليها فافتصر على تغريمها للقصعة قال وانما لم يغرمها الطعام لانه كان مهديا فالتا فهم له قبول أو في حكم القبول وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الاخرى والله المستعان (قوله وقال ابن أبي مريم) هو سعيد شيخ البخاري وأراد بذلك بيان التصريح بتحديث أنس لحمد وقد وقع تصريحه بالسمع منه لهذا الحديث في رواية جرير بن حازم المذكورة أولا من عند ابن حزم * (قوله باب اذا هدم حائط فليبن مثله) أي خلافا لمن قال تلزمه

لَا تُمِتُّهُ حَتَّى تَرِيَهُ الْمُؤَمِّسَاتِ وَكَانَ جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَتِهِ فَقَالَتْ أَمْرَأَةٌ لَأَفْتِينَ جُرَيْجًا فَمَعَرَّضَتْ لَهُ فِكَلَمَتَهُ
قَائِلِي قَاتِي رَاعِيًا فَأَمَكْنَتَهُ مِنْ نَفْسِهَا . فَوَلَدَتْ غُلَامًا . فَقَالَتْ هُوَ مِنْ جُرَيْجٍ . فَأَتَوْهُ وَكَسَرُوا
صَوْمَعَتَهُ فَأَنْزَلُوهُ وَسَبَّوهُ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ أَنَّى الْغُلَامَ فَقَالَ مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ . قَالَ الرَّاعِي . قَالُوا نَبْنِي
صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ : قَالَ لَا إِلَافَ مِنْ طِينٍ :

كتاب الشركة

الشركة في الطعام والنهد

القيمة من المالكية وغيرهم واورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة جريج الراهب مختصر اوساقه في احاديث
الانبياء من هذا الوجه مطولا و يأتي الكلام عليه هناك مستوفى ان شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا قوله فقالوا
نبني صومعتك من ذهب قال لا الا من طين وقال قبل ذلك فكسروا صومعته وتوجيه الاحتجاج به ان شرع من قبلنا
شرع لنا وهو كذلك اذ المبادئ شرعا بخلافه كما تقدم غير مرة لكن في الاستدلال بقصة جريج فيما ترجم به نظر قال
ابن المنير الاستدلال بذلك غير ظاهر فيما ترجم له لانهم عرضوا عليه مالا يلزمهم اتفاقا وهو بناؤها من ذهب وما أجابهم
جريج الا بقوله من طين وأشار بذلك الى الصفة التي كانت عليها قال ولا خلاف ان الهادم لو ألزم الاعداد ورضى
صاحبه في جواز ذلك قال ويحتمل على أصل مالك أن لا يجوز لانه فسخ لما وجب ناجزا وهو القيمة الى ما يتأخر وهو
البيان قال ابن مالك في قوله لا الا من طين شاهد على حذف الجزوم بلا فان التقدير لا تبنيوها الا من طين (خاتمة)
اشتمل كتاب المظالم من الاحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا المعلق منها ستة المكرر منها فيه وفيما مضى
ثمانية وعشرون حديثا واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد اذا اخلص المؤمنون وحديث أنس انصرأ خاك
وحديث أبي هريرة من كانت له مظلمة وحديث ابن عمر من أخذ شيئا من الارض وحديث عبد الله بن يزيد في النهي
عن النهي والمثلة وحديث أنس في القصعة المكسورة وفيه من الآثار سبعة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم

قوله كتاب الشركة

كذا للنسفي وابن شبيب ولاكثر باب ولا في الشركة وقد هو بالبسملة وأخرها والشركة بفتح المعجمة وكسر الراء
وبكسر أوله وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك فتلك أربع لغات وهي شرعا ما يحدث بالاختيار بين
اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح وقد تحصل بغير قصد كالارث (قوله الشركة في الطعام والنهد) أما الطعام
فسيأتي القول فيه في باب مفرد وأما النهد فهو بكسر النون و بفتحها اخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة يقال
تناهدوا وناهد بعضهم بعضا قاله الازهرى وقال الجوهري نحوه اسكن قال على قدر نفقة صاحبه ونحوه لابن فارس
وقال ابن سيده النهد العون وطرح نهدهم مع القوم اناهم وخارجهم وذلك يكون في الطعام والشراب وقيل فذكر قول الازهرى
وقال عياض مثل قول الازهرى الا أنه قيده بالسفر والخلط ولم يقيده بالعدد وقال ابن التين قال جماعة هو النفقة بالسوية في
السفر وغيره والذي يظهر ان أصله في السفر وقد تنفق رفقة فيضعونه في الحضر كما سيأتي في آخر الباب من فعل الاشعر بين وانه
لا يتقيد بالسوية الا في القسمة وأما في الكل فلا تسوية لاختلاف حال الآكلين وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك وقال
ابن الاثير هو ما يخرج الرفقة عند المناهدة الى الغزو وهو أن يقتسموا نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لاحد هم على الآخر
فضيل فزاده قيده آخره وهو سفر الغزو والمعروف أنه خلط الزاد في السفر مطلقا وقد أشار الى ذلك المصنف في

والعروض : وكيف قسمة ما يكال ويوزن مجازفة ، أو قبضة قبضة لما لم ير المسلمون في النهدي بأسا أن يأكل هذا بعضا وهذا بعضا وكذلك مجازفة الذهب والفضة والقرآن في التمر **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال بعث رسول الله ﷺ بعثنا قبل الساحل . فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح وهم ثلثمائة وأنا فيهم فخرجننا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله ، فكان مزودي تمر . فكان يقوئنا كل يوم قليلا قليلا حتى فني : فلم يكن يصيبنا إلا تمر تمر . فقلت وما تغني تمر . فقال لقد وجدنا قدها حين فني . قال ثم انتهينا إلى البحر فإذا حوت مثل الظرب فأكل كل منه ذلك الجيش ثمانين عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بطلعين من أضلاعه فنصبا ثم أمر برأحلة فرحلت ثم مرت تحتها فلم تصبهما **حدثنا** بشر بن مرحوم حدثنا حاتم بن إسماعيل

الترجمة حيث قال يأكل هذا بعضا وهذا بعضا وقال القاسي هو طعام الصلح بين القبائل وهذا غير معروف فان ثبت فعله أصله وذ كر محمد بن عبد الملك التازنجي أن أول من أحدث النهدي حنين بمهملته ثم معجمة مصغر الرقاشي (قلت) وهو بعيد لثبوت في زمن النبي ﷺ وحنين لا صحبة له فان ثبت احتملت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة (قوله والعروض) بضم أوله جمع عرض بسكون الراء مقابل النقد وأما بفتحها فجميع أصناف المال وماعدا النقد يدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات ولكنه اغتفر في النهدي لثبوت الدليل على جوازه واختلف العلماء في صحة الشركة كما سيأتي (قوله وكيف قسمة ما يكال ويوزن) أي هل يجوز قسمته مجازفة أولا بدمن السكيل في المكيل والوزن في الموزون وأشار إلى ذلك بقوله مجازفة أو قبضة قبضة متساوية (قوله لما لم ير المسلمون بالنهد باسا) هو بكسر اللام وتخفيف الميم وكأنه أشار إلى أحاديث الباب وقد ورد التريغ في ذلك وروى أبو عبيد في الغريب عن الحسن قال أخرجوا نهدكم فانه أعظم للبركة وأحسن لا خلاصكم (قوله وكذلك مجازفة الذهب والفضة) كانه ألحق النقد بالعرض للجامع بينهما وهو المالية لكن انما يتم ذلك في قسمة الذهب مع الفضة أما قسمة أحدهما خاصة حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق فلا يجوز اجماعا قاله ابن بطال وقال ابن المنير شرط مالك في منعه أن يكون مصكوكا والتعامل فيه بالعدد فعلى هذا يجوز بيع ماعداه جزافا ومقتضى الأصول منعه وظاهر كلام البخاري جوازه ويمكن أن يحتج له بحديث جابر في مال البحرين والجواب عن ذلك أن قسمة العطاء ليست على حقيقة القسمة لانه غير مملوك للآخذين قبل التمييز والله أعلم قوله والقرآن في التمر يشير إلى حديث ابن عمر الماضي في المظالم وسيأتي أيضا بعد بابين ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * أحدها حديث جابر في بعث أبي عبيدة بن الجراح إلى جهة الساحل وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فامر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع الحديث وقال الداودي ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذي بعده ذكر المجازفة لانهم لم يربدوا بالمبايعة ولا البدل وانما يفضل بعضهم بعضا لو أخذ الامام من أحدهم للآخر وأجاب ابن التين بانه انما أراد أن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعه لكنهم يتناولوه مجازفة كما جرت العادة * ثانيها حديث سلمة بن الأكوع في ارادة نحر ابلهم في الغزو والشاهد منه جمع أزوادهم ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى وقوله فيه أزواد في رواية المستملى أزودة وقوله وأملقوا أي افتقروا وقوله وبرك بتشديد الراء أي دعا بالبركة وقوله فاحتى بسكون المهملة بعدها مثناة مفتوحة ثم مثثة افتعل من الحث وهو الاخذ بالكفين * ثالثها حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاة العصر وهو من الاحاديث المذكورة

عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَفَّتْ أَرْوَادُ الْقَوْمِ وَأَمْلَقُوا فَأَتُوا النَّبِيَّ ﷺ فِي تَحْرِ إِبِلِهِمْ فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ . فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَادِ فِي النَّاسِ فَيَأْتُونَ بِمُضِلِّ أَرْوَادِهِمْ . فَبُسطَ لِذَلِكَ نِطْعٌ وَجَعَلُوهُ عَلَى النُّطْعِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا وَبَرَكَ عَلَيْهِ . ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَوْعِيَتِهِمْ فَأَحَقَّقَى النَّاسُ حَقَّ فَرَعُوهَا ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو النُّجَاشِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ فَتَنَحَّرَ جُزُورًا . فَتَقَسَّمُ عَشْرَ قِسْمٍ . فَنَأْكُلُ كُلُّنَا نَضِيجًا قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ الْأَشْعَرِيَّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عَنْدهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسُّوْيَةِ فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ **بَابُ** مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ فِي الصَّدَقَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي مُلَيْمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلُومًا وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ **بَابُ قِسْمَةِ الْقَنَمِ حَدَّثَنَا** عَلِيُّ

في غير مظنتها وقد ذكر المصنف في المواقيت من هذا الوجه عن رافع تعجيل المغرب وفي هذا تعجيل للعصر والغرض منه هنا قوله فتنحرج جزورا فيقسم عشر قسم قال ابن التين في حديث رافع الشركة في الاصل وجمع الحظوظ في القسم ونحرا بل المغنم والحجة على من زعم ان اول وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه وقوله نضيجا بالمعجمة وبالجم أي استوى طبقه * رايها حديث أبي موسى (قوله عن يزيد) هو بالوحدة والراء مصغرا (قوله اذا أرملا) أي في زادم وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بالرمل من القلة كما قيل في ذامترية (قوله فهم مني وأمانهم) أي هم متصلون بي وتسمى من هذه الاتصالية كقوله لست من دد وقيل المراد فعلوا فعلى في هذه المواساة وقال النووي معناه للبالغة في اتحاد طريقتهما واتفاقهما في طاعة الله تعالى وفي الحديث فضيلة عظيمة للأشعر بين قبيلة أبي موسى وتحديث الرجل بمناقبه وجوازها المجهول وفضيلة الايثار والمواساة واستحباب خلط الزاد في السفر وفي الإقامة أيضا والله أعلم * (قوله باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعا) بينهما بالسوية في الصدقة (أورد فيه حديث أنس عن أبي بكر في ذلك وهو طرف من حديثه الطويل في الزكاة وتقدم فيه وقيد المصنف في الترجمة بالصدقة لوروده فيها لان التراجع لا يصح بين الشر يكتن في الرقاق وقال ابن بطلان فقه الباب ان الشر يكتن اذا خلطا رأس مالهما فالربح بينهما فمن أنفق من مال الشركة أكثر مما أنفق صاحبه تراجع عند القسمة بقدر ذلك لانه عليه الصلاة والسلام أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شر يكتن فدل ذلك على ان كل شر يكتن في معناها وتعقبه ابن المنير بان التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب قسمة الربح وانما أصله غرم مستهلك لا ناقد ان من لم يعط استهلك مال من أعطي اذا أعطي عن حق وجب على غيره وقد قيل انه يقدر مستلقا من صاحبه واستدل به على أن من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه وان لم يكن أذن له في القيام عنه قاله ابن المنير أيضا وفيه نظر لان صحته تتوقف على عدم الاذن وهو هنا محتمل فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال * (قوله باب قسمة الغنم) أي بالعدد أورد فيه حديث رافع بن خديج ثم قسم فعدل عشرة من الغنم

ابن الحكم الأنصاري حدثنا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده قال كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة . فأصاب الناس جوع فأصابوا الإبل والغنم . قال وكان النبي ﷺ في أخريات القوم فمجلوا وذبحوا ونصبوا القدور فأمر النبي ﷺ بالقدور فأكفئت . ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببيعير فند منها بغير فطلبود فأعيأهم . وكان في القوم خيل يسيرة فأهوى رجل منهم بسهم فحبسه الله . ثم قال : إن لهذه البهائم أوايد كأوايد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا ، فقال جدى إننا نر جو أو نخاف العدو غدا وليست معنا مدى أفندبح بالقصب ، قال ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه فكلوه ، ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة **باب** القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه **حدثنا** خلاد بن يحيى حدثنا سفيان حدثنا جبلة بن سحيم قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول نهى النبي ﷺ أن يقرن الرجل بين التمر بين جميعا حتى يستأذن أصحابه **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبه عن جبلة قال كنا بالمدينة فأصابتنا سنة فكان ابن الزبير يرزقنا التمر . وكان ابن عمر يمر بنا فيقول لا تقرنوا فإن النبي ﷺ نهى عن الإقران إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه **باب** تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل **حدثنا** عمران بن ميسرة حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ من أعتق شقيقا له من عبد أو شريكا أو قال نصيبا وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق وإلا فقد عتق منه ما عتق . قال لا أدري قوله عتق منه ما عتق قول من نافع أو في الحديث عن النبي ﷺ **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نعيم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال من أعتق شقيقا من مملوكه فعليه خلاصه في ماله . فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى غير مشقوق عليه **باب** هل يقرع في القسمة والاستهام فيه **حدثنا** أبو نعيم حدثنا زكرياء قال سمعت عامرا يقولوا سمعت الثمان بن بشير

بغير وسياقي الكلام عليه مستوفى في الذبائح ان شاء الله تعالى * (قوله باب القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه) كذا في جميع النسخ ولعل حتى كانت حين فتحرفت أو سقطت من الترجمة شيء ، اما لفظ النهي من أولها أولا يجوز قبل حتى ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من وجهين وقد تقدم في المظالم ويأتي الكلام عليه في الاطعمة ان شاء الله تعالى قال ابن بطلال النهي عن القرآن من حسن الادب في الاكل عند الجمهور لاعلى التحريم كما قال أهل الظاهر لان الذي يوضع للاكل سبيله المكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في الاكل لكن اذا استأثر بعضهم باكثر من بعض لم يحل له ذلك * (قوله باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل) قال ابن بطلال لا خلاف بين العلماء أن قسمة العروض وسائر الامتعة بعد التقويم جائز وانما اختلفوا في قسمتها بغير تقويم فاجازه الاكثر اذا كان على سبيل التراضي ومنعه الشافعي وحجته حديث ابن عمر فيمن أعتق بعض عبده فهو نص في الرقيق والحق الباقي به وأورد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر وعن أبي هريرة وسياقي الكلام عليهما جميعا في كتاب العتق مستوفى ان شاء الله تعالى * (قوله باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه) الاستهام الاقتراع والمراد

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا . كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَمْتَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلُهَا فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ قَالُوا إِنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ يُوْذِ مِنْ فَوْقِنَا فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَّوْا جَمِيعًا **بَابُ شَرِكَةِ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْمِيرَاثِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَمِيُّ الْأَوْبَسِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَالَ الْإِثْمُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَإِنْ خِفْتُمْ إِلَى رُبَاعٍ . فَقَالَتْ يَا بَنُ أَخْتِي هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلَهَا تَشَارِكُهُ فِي مَالِهِ فَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا فَيُرِيدُ أَوْ لِيَهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يَقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ فَتَهْوُوا أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَقْسِطُوهُ لَهِنَّ وَيَبْلُغُوا بَيْنَ أَعْلَى سُنَّتَيْنِ مِنَ الصَّدَاقِ وَأَمَرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ * قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ . إِلَى قَوْلِهِ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ الْآيَةُ الْأُولَى الَّتِي قَالَ فِيهَا : وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ عَائِشَةُ وَقَوْلُ اللَّهِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ يَعْنِي هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ لِيَتَيْمَتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حَجَرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَالِ وَالْجَمَالَ فَتَهْوُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَّ **بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِهَا حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ يُقْسَمُ . فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ **بَابُ** إِذَا قَسَمَ الشَّرَكَاءُ الدُّورَ وَغَيْرَهَا فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُفْعَةٌ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

به هنا بيان الانصبة في القسم والضمير يعود على القسم بدلالة القسمة فذكره لانهما بمعنى أورد فيه حديث النعمان ابن بشير وسيأتي الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب الشهادات ارشاء الله تعالى (قوله باب شركة اليتيم وأهل الميراث) الواو بمعنى مع قال ابن بطلان اتفقوا على انه لا تجوز المشاركة في مال اليتيم الا ان كان لليتيم في ذلك مصلحة راجحة وأورد المصنف في الباب حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى وسيأتي الكلام عليه مستوفى في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى والاويسى المذكور في الاسناد هو عبد العزيز وابراهيم هو ابن سعد وصالح هو ابن كيسان والاسناد كله مدنيون وقوله وقال الليث حدثني يونس وصله الطبري في تفسيره من طريق عبد الله بن صالح عن الليث مقررنا بطريق ابن وهب عن يونس وقوله فيه رغبة أحدكم يتيمة وفي رواية الكشمهيني عن يتيمة ولعله أصوب * (قوله باب الشركة في الارضين وغيرها) أورد فيه حديث جابر الشفعة في كل مالم يقسم وقد مضى الكلام عليه في كتاب الشفعة وأراد هنا الاشارة الى جواز قسمة الارض والدار والى جوازه ذهب الجمهور صغرت الدار وكبرت واستثنى بعضهم التي لا ينتفع بها لو قسمت فتمتنع قسمتها وهشام في هذه الرواية هو ابن يوسف الصنعاني * (قوله باب اذا قسم الشركاء الدور وغيرها فلايس لهم رجوع ولاشفعة)

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْشُّعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُّعَةَ **بَابُ** الْأَشْرَافِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عُثْمَانَ يَعْنِي ابْنَ الْأَسْوَدِ قَالَ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ عَنِ الصَّرْفِ يَدًا يَدًا فَقَالَ اشْتَرَيْتُ أَنَا وَشَرِيكَ لِي شَيْئًا يَدًا يَدًا وَنَسِيئَةً فَجَاءَنَا الْبَرَاءَةُ بْنُ عَازِبٍ فَسَأَلَنَاهُ فَقَالَ فَعَلْتُ أَنَا وَشَرِيكَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ وَسَأَلَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مَا كَانَ يَدًا يَدًا فَخَذُوهُ وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَذَرُوهُ **بَابُ** مُشَارَكَةِ الدِّمِيِّ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ ابْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ الْيَهُودَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا

أورد فيه حديث جابر المذكور قال ابن المنير ترجم بلزوم القسمة وليس في الحديث الا نفى الشفعة لكن لكونه يلزم من نفى الرجوع اذ لو كان للشريك أن يرجع لعادت مشاعة فعادت الشفعة * (قوله باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف) قال ابن بطال اجمعوا على ان الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعا الا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه وأجمعوا على أن الشركة بالدرهم والدنانير جائزة لكن اختلفوا اذا كانت الدنانير من أحدهما والدرهم من الآخر فنفعه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون الا الثوري اه وزاد الشافعي أن لا تختلف الصفة أيضا كالصحيح والمكسرة واطلاق البخاري الترجمة يشعر بجنوحه الى قول الثوري وقوله وما يكون فيه الصرف أي كالدرهم المغشوشة والتبر وغير ذلك وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الاكثر يصح في كل مثلي وهو الاصح عند الشافعية وقيل يختص بالنقد المضروب وأورد المصنف في الباب حديث البراء في الصرف وقد تقدم في أوائل البيوع وفي باب بيع الورق بالذهب نسيئة وتقدم بعض الكلام عليه هناك (قوله حدثنا أبو عاصم) هو النبيل شيخ البخاري وروى هنا وفي عدة مواضع عنه بواسطة (قوله اشتريت أنا وشريك لي) لم أقف على اسمه (قوله شيأيدا بيد ونسيئة) تقدم في أوائل البيوع بلفظ كنت أنجر في الصرف (قوله ما كان يدا يدا فخذوه وما كان نسيئة فردوه) في رواية كريمة فذروه بتقديم الذال المعجمة وتخفيف الراء أي اتركوه وفي رواية النسفي رده بدون القاء وحذفها في مثل هذا وإثباتها جائز وأستدل به على جواز تفريق الصفقة فيصح الصحيح منها ويبطل مالا يصح وفيه نظر لاحتمال أن يكون أشار الى عقدين مختلفين ويؤيد هذا الاحتمال ما سيأتي في باب الهجرة الى المدينة من وجه آخر عن أبي المنهال قال باع شريك لي دراهم في السوق نسيئة الى الموسم فذكر الحديث وفيه قدم النبي ﷺ المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال ما كان يدا يدا فليس به بأس وما كان نسيئة فلا يصلح فعلى هذا معنى قوله ما كان يدا يدا فخذوه أي ما وقع لكم فيه التقابض في المجلس فهو صحيح فامضوه وما لم يقع لكم فيه التقابض ليس بصحيح فتركوه ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد والله أعلم * (قوله باب مشاركة الدمي والمشركين في المزارعة) الواو في قوله والمشركين عاطفة وليست بمعنى مع والتقدير مشاركة المسلم للدمي ومشاركة المسلم للمشركين وقد ذكر فيه حديث ابن عمر في اعطاء اليهود خيبر على أن يعملوها مختصرا وقد تقدم في المزارعة وهو في الدمي وألحق المشرك به لأنه اذا استأمن صار في معنى الدمي وأشار المصنف الى مخالفة من خالف في الجواز كالثوري والليث وأحمد وأسحق وبه قال مالك الا أنه أجازها اذا كان يتصرف بحضرة المسلم وحجتهم خشية أن يدخل في مال المسلم مالا يحل كالربا وثمن الخمر والخنزير وأحتج الجمهور بمعاملة النبي ﷺ يهود خيبر واذا جاز في المزارعة جاز في غيرها وبمشرعية أخذ الجزية منهم مع أن في أموالهم ما فيها

باب قسم الغنم والعدل فيها حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايًا فبقى عتود فذكره رسول الله ﷺ فقال ضح به أنت **باب** الشركة في الطعام وغيره ويذكر أن رجلاً ساوم شيئاً فغمزه آخر فرأى عمر أن له شركة **حدثنا** أصبغ بن الفرّج قال أخبرني عبد الله بن وهب قال أخبرني سعيد عن زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي ﷺ وذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله بآلعه فقال هو صغير فمسح رأسه ودعا له * وعن زهرة بن معبد أنه كان يخرج به جده عبد الله بن هشام إلى السوق فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم فيقولان له أشركنا فإن النبي ﷺ قد دعا لك بالبركة فيشرّكهم فرمما أصاب الراحة كما هي فيبعث بها إلى المنزل

* (قوله باب قسم الغنم والعدل فيها) ذكر فيه حدث عقبة بن عامر وقد مضى توجيه إرادته في الشركة في أوائل الوكالة ويأتي الكلام على بقية شرحه في الإيضاح إن شاء الله تعالى * (قوله باب الشركة في الطعام وغيره) أي من المثليات والجمهور على صحة الشركة في كل ما يملك والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثلي وسبيل من أراد الشركة بالعروض عندهم أن يبيع بعض عرضه المعلوم ببعض عرض الآخر المعلوم ويأذن له في التصرف وفي وجه لا يصح الا في النقد المضروب كما تقدم وعن المالكية تكره الشركة في الطعام والراجح عندهما الجواز (قوله ويذكر أن رجلاً) لم أقف على اسمه (قوله فرأى عمر) كذا للأكثر وفي رواية ابن شوبه فرأى ابن عمر وعليها شرح ابن بطلان والاول أصح فقد رواه سعيد بن منصور عن طريق إياس بن معاوية أن عمر أبصر رجلاً يساوم سلعة وعنده رجل فغمزه حتى اشتراها فرأى عمر أنها شركة وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفي فيها بالإشارة إذا ظهرت القرينة وهو قول مالك وقال مالك أيضاً في السلعة تعرض للبيع فيقف من يشتريها للتجارة فإذا اشتراها واحد منهم واستشركه الآخر لزمه أن يشركه لأنه انتفع بتركه الزيادة عليه ووقع في نسخة الصغاني ما نصه قال أبو عبد الله يعني المصنف إذا قال الرجل للرجل اشركني فإذا سكت يكون شركاً في النصف أهو كانه أخذه من أثر عمر المذكور (قوله أخبرني سعيد) هو ابن أبي أيوب وثبت في رواية ابن شوبه (قوله عن زهرة) هو بضم الزاي عند أبي داود من رواية المقبري عن سعيد حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد (قوله عن جده عبد الله بن هشام) أي ابن زهرة التيمي من بني عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة رهط أبي بكر الصديق وهو جد زهرة لآبيه (قوله وكان قد أدرك النبي ﷺ) ذكر ابن منده أنه أدرك من حياة النبي ﷺ ست سنين وروى أحمد في مسنده أنه أحتمل في زمن رسول الله ﷺ لكن في إسناده ابن لهيعة وحديث الباب يدل على خطأ روايته هذه فإن ذهاب أمه به كان في التفتح ووصف بالصغر إذ ذاك فإن كان ابن لهيعة ضبطه فيحتمل أنه بلغ في أوائل سن الاحتلام (قوله وذهبت به أمه زينب بنت حميد) أي ابن زهير بن الحرث بن أسد بن عبد العزى وهي معدودة في الصحابة وأبوه هشام مات قبل الفتح كافراً وقد شهد عبد الله بن هشام فتح مصر واختط بها فيما ذكره ابن يونس وغيره وعاش إلى خلافة معاوية (قوله ودعا له) زاد المصنف في الأحكام من وجه آخر عن زهرة وأخرجه الحاكم في المستدرک من حديث ابن وهب بن ماجة فوهم (قوله وعن زهرة بن معبد) هو موصول بالاسناد المذكور (قوله فيلقاه ابن عمر وابن الزبير) قال الاسماعيلي رواه الخلق فلم يذكر أحد هذه الزيادة إلى آخرها إلا ابن وهب (قلت) وقد أخرجه المصنف في الدعوات عن عبد الله بن وهب بهذا الاسناد وكذلك أخرجه أبو نعيم من وجهين عن ابن وهب وقال الاسماعيلي تفرد به ابن وهب (قوله فيقولان له أشركنا) هو شاهد الترجمة لكونهما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فاجابهما إلى ذلك

باب الشركة في الرقيق حديثنا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَنَسَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدَّرَ نَعْمَهُ يُقَامُ قِيمَةُ عَدْلٍ وَيُعْطَى شِرْكَاءُوهُ حِصَّتُهُمْ وَيُخْلَى سَبِيلُ الْمُعْتَقِ **حديثنا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ أَعْتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا يُسْتَنْسَخَ غَيْرَ مُشْتَقٍّ عَلَيْهِ **باب** الْإِشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ وَالْبَدَنِ وَإِذَا أَشْرَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي هَدْيِهِ بَعْدَ مَا هَدَى **حديثنا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ وَعَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صَبَحَ رَابِعَةً مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ لَا يَخْلُطُهُمْ شَيْءٌ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا أَنْ نَجْعَلَ لَهَا عُمرَةً وَأَنْ نَحْمِلَ إِلَى نِسَائِنَا ، فَفَعَلْتُ فِي ذَلِكَ الْقَالَةَ قَالَ عَطَاءٌ فَقَالَ جَابِرٌ فَبُرُوحٌ أَحَدُنَا إِلَى مِنًى وَذَكَرَهُ يَقْطُرُ مَنِيًّا ، فَقَالَ جَابِرٌ يَكْفُهُ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ بَلَّغْنِي أَنَّ أَقْوَامًا يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا وَاللَّهِ لَا أَنَا أَبْرُؤُ وَأَتَقَى لِلَّهِ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا هَدَيْتُ وَلَوْ لَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحْمَلْتُ ، فَقَامَ سُرَّاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هِيَ لَنَا أَوْ لِلْأَبْدِ فَقَالَ لَا بِلِ الْأَبْدِ قَالَ وَجَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ أَحَدُهُمَا يَقُولُ لَبَّيْكَ يَا أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ الْآخَرُ لَبَّيْكَ بِحِجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ وَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ

وهم من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة وفي الحديث مسح رأس الصغير وترك مبايعة من لم يبلغ والدخول في السوق لطلب المعاش وطلب البركة حيث كانت والرد على من زعم أن السعة من الحلال مذمومة وتوفير دواعي الصحابة على احضار أولادهم عند النبي ﷺ لالتماس بركته وعلم من أعلام نبوته ﷺ لاجابة دعائه في عبد الله بن هشام (تنبيهان) أحدهما وقع في رواية الاسماعيلى وكان يعنى عبد الله بن هشام يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله فعزا بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخارى فاخطأ ثانيهما وقع في نسخة الصغاني زيادة لم أرها في شيء من النسخ غيرها ولفظه قال أبو عبد الله كان عروة البارقي يدخل السوق وقد ربح أربعين ألفا بركة دعوة رسول الله ﷺ بالبركة حيث أعطاه دينارا يشتري به أضحية فاشترى شاتين فباع أحدهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فبركه له رسول الله ﷺ * (قوله باب الشركة في الرقيق) أو رده فيه حديثي ابن عمرو وأبي هريرة فيمن أعتق شقصا أي نصيبا من عبد وهو ظاهر فيما ترجم له لأن صحة العتق فرع صحة الملك * (قوله باب الاشتراك في الهدي والبدن) بضم الموحدة وسكون المهملة جمع بدنة وهو من الخواص بعد العلم (قوله وإذا أشرك الرجل رجلا في هديه بعدما أهدي) أي هل يسوغ ذلك ذكر فيه حديث جابر وابن عباس في حجة النبي ﷺ وفيه إهلال على وفيه فامره أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدي وتقدم الكلام عليه مستوفي في الحج وفيه بيان أن الشركة وقعت بعدما ساق النبي ﷺ الهدي من المدينة وهي ثلاث وستون بدنة وجاء على من اليمن إلى النبي ﷺ ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع مساقه النبي ﷺ من الهدي مائة بدنة وأشرك عليا معه فيها وهذا الاشتراك محمول على أنه ﷺ جعل عليا شريكا له في ثواب الهدي لأنه ملكه له بعد أن جعله هديا ويحتمل أن يكون على لما أحضر الذي أحضره معه فراه النبي ﷺ ملكه نصفه مثلا فصار شريكا فيه وساق الجميع هدايا فصارا شريكين فيه لافي الذي ساقه النبي ﷺ أولا (قوله وجاء على بن أبي طالب فقال أحدهما يقول لبيك يا أهل بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وقال الآخر لبيك بحجة رسول الله ﷺ) تقدم

باب مَنْ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ فِي الْقَسَمِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِطَاعَةَ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِبَنِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ
نِهَامَةٍ فَأَصْبَنَّا غَنَمًا وَإِبِلًا فَعَجَلَ الْقَوْمُ فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِيتَتْ ثُمَّ عَدَلَ
عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ ، ثُمَّ إِنَّ بَعِيرًا مِنْهَا نَدَا وَلَيْسَ فِي الْقَوْمِ إِلَّا خَيْلٌ بِسِيرَةٍ . فَرَمَاهُ رَجُلٌ فَحَبَسَهُ بِسَهْمٍ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ هَذِهِ الْبَهَائِمُ أَوَايِدُ كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ . فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ مَكَدًا قَالَ قَالَ
جَدِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرَجُو أَنْ نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى فَتَذْبَحُ بِالْقَصَبِ فَقَالَ أَعْجَلَ أَوْ
أَرْنِي مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ أَمَّا السِّنُّ
فَظَمْ وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبْشَةِ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

كتاب في الرهن في الحضر وقول الله عز وجل فرهان مقبوضة
وقوله تعالى : وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ

في أوائل الحج بيان الذي عبر بالعبارة الاولى وهو جابر وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين ان الذي قال بحجة رسول الله ﷺ هو ابن عباس ومعنى قوله بحجة أى بمثل حجة رسول الله ﷺ ﴿ تنبيه ﴾ حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أغفله المزي فلم يذكره في ترجمة طاوس لافي رواية ابن جريج عنه ولا في رواية عطاء عنه بل لم يذكر لواحد منهما رواية عن طاوس وكذا صنع الحميدي فلم يذكر طريق طاوس عن ابن عباس هذه لافي المتفق ولا في افراد البخاري لكن تبين من مستخرج أبي نعيم انه من رواية ابن جريج عن طاوس فانه أخرجه من مسند أبي يعلى قال حدثنا أبو الربيع حدثنا حماد ابن زيد عن بن جريج عن عطاء عن جابر قال وحدثنا حماد عن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس ولم أر لابن جريج عن طاوس رواية في غير هذا الموضع وانما يروى عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة ولم أر هذا الحديث من رواية طاوس عن ابن عباس في مسند احمد مع كبره والذي يظهر لي ان ابن جريج عن طاوس منقطع فقد قال الائمة انه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وانما أرسل عنهما وطاوس من أقرانهما وانما سمع من عطاء لكونه تأخرت عنهما وفاته نحو عشرين سنة والله أعلم * (قوله باب من عدل عشرة من الغنم بجزور) بفتح الجيم وضم الزاي أى بعير (في القسم) بفتح القاف ذكر فيه حديث رافع في ذلك وقد تقدم قريباوانه يأتي الكلام عليه في الذبائح ان شاء الله تعالى ومحمد شيخ البخاري في هذا الحديث لم ينسب في أكثر الروايات ووقع في رواية ابن شبيب حدثنا محمد بن سلام والله أعلم (خاتمة) اشتمل كتاب الشركة من الاحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثا المعلق منها واحد والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة عشر حديثا والخالص أربعة عشر وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث النعمان مثل القائم على حدود الله وحدثني عبدالله بن هشام وحدثني عبدالله بن عمرو وعبدالله بن الزبير في قصته وحدث ابن عباس الاخير وفيه من الآثار أثر واحد والله أعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب في الرهن في الحضر وقول الله عز وجل فرهان مقبوضة)

كذا لا يذر ولا يغير باب بدل كتاب ولا بن شبيب باب ماجاء وكلهم ذكروا الآية من أولها والرهن بفتح أوله وسكون الهاء في

حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعَهُ بِشَعِيرٍ وَمَشَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخَبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنَخَةٍ وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَا أَصْبَحَ لَأَلِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا صَاعٌ وَلَا أَمْسَى

اللغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر وأما الرهن بضمين فالجمع ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب وقرئ بهما وقوله في الحضر إشارة إلى أن التقيد بالسفر بالآية خرج للغالب فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر كما ساذكره وهو قول الجمهور واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع توثقة على الدين لقوله تعالى فإن أمن بعضهم بعضكم بعضا فإنه يشير إلى أن المراد بالرهن الاستيثاق وإنما قيده بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فأخرجه مخرج الغالب وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما فقالا لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر وقال ابن حزم إن شرط المرتهن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وإن تبرع به الراهن جاز وحمل حديث الباب على ذلك وقد أشار البخاري إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته وقد تقدم الحديث في باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن درعاه بالمدينة عندهودي وعرف بذلك الرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر (قوله حدثنا مسلم بن إبراهيم) تقدم في أوائل البيوع مقر ونا باسناد آخر وساقه هناك على لفظه وهنا على لفظ مسلم ابن إبراهيم (قوله ولقد رهن درعه) هو معطوف على شيء محذوف بينه أحمد من طريق أبان العطار عن قتادة عن أنس أن يهوديا دعا رسول الله ﷺ فأجابه والدرع بكسر المهملة يذكرو ويؤث (قوله بشعير) وقع في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن النبي ﷺ درعاه بالمدينة عندهودي وأخدمته شعيرا لاهله وهذا اليهودي هو أبو الشحم بينه الشافعي ثم البيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي ﷺ رهن درعاه عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في شعير انتهى وأبو الشحم بفتح المعجمة وسكون المهملة اسمه كنيته وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الاوس وكان حليفا لهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة موحدة ممدودة ومكسورة اسم الفاعل من الابهاء وكانه التبس عليه بأبي اللحم الصحابي وكان قدر الشعير المذكور ثلاثين صاعا كما سيأتي للمصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازي وكذلك رواه أحمد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه فقالا بعشرين ولعله كان دون الثلاثين فخير الكسرة تارة والنق أخرى ووقع لابن حبان من طريق شيان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد من طريق شيان الآية في آخره فما وجد ما يفتكها به حتى مات (قوله ومشيت إلى النبي ﷺ بخبز شعير وإهالة سنخة) والاهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء ما أذيب من الشحم والآلية وقيل هو كل دسم جامد وقيل ما يؤتمد به من الأدهان وقوله سنخة بفتح المهملة وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة أي المتغيرة الريح ويقال فيها بالزاي أيضا ووقع لأحمد من طريق شيان عن قتادة عن أنس لقد دعاني نبي الله ﷺ ذات يوم على خبز شعير وإهالة سنخة فكان اليهودي دعا النبي ﷺ على لسان أنس فلماذا قال مشيت إليه بخلاف ما يقتضيه ظاهره أنه أحضر ذلك إليه (قوله ولقد سمعته) فاعل سمعت أنس والضمير للنبي ﷺ وهو فاعل يقول وجزم الكرمانى بأنه أنس وفاعل سمعته قتادة وقد أشرت إلى الرد عليه في أوائل البيوع وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيان المذكور بلفظ ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول والذي نفس محمد بيده فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وساقه أحمد بنهماه (قوله ما أصبح لآل محمد إلا صاع ولا أمسى) كذا للجميع وكذا ذكره الحميدى في الجمع وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الكجى عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخارى فيه

وَأَنَّهُمْ لَتَسْعُ أَثْيَاتُ **بَابُ** مَنْ رَهْنَ دِرْعَهُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ
 قَالَ تَذَاكُرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ وَالْقَبِيلِ فِي السَّلَفِ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعَهُ **بَابُ** رَهْنِ السَّلَاحِ
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ

بلفظ ما أصبح لآل محمد ولا أمسي الاصاع وخولف مسلم بن ابراهيم في ذلك فأخرجه أحمد عن أبي عامر والاسماعيلي
 من طريقه والترمذي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام والنسائي من طريق هشام بلفظ ما أمسي في آل محمد
 صاع من تمر ولاصاع من حب وتقدم من وجه آخر في أوائل البيوع بلفظ بر بدل تمر (قوله وانهم لتسعة أيات)
 في رواية المذكورين وان عنده يومئذ لتسع نسوة وسيأتي سياق أسمائهن في كتاب المناقب ان شاء الله تعالى
 ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الاشارة الى سبب قوله ﷺ هذا وانه لم يقله متضرعا ولا شاكيا معاذ الله من
 ذلك وانما قاله معتذرا عن اجابته دعوة اليهودي ولرهنه عنده درعه ولعل هذا هو الحامل للذي زعم بأن قائل ذلك هو أنس
 فرار من أن يظن أن النبي ﷺ قال ذلك بمعنى التضجر والله أعلم وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم
 عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام وفيه
 جواز بيع السلاح ورهنه واجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا وفيه ثبوت أملاك اهل الذمة في أيديهم وجواز
 الشراء بالتمن المؤجل واتخاذ الدروع والعدد وغيرها من آلات الحرب وأنه غير قاذخ في التوكل وأن قنية آلة الحرب
 لا تعدل على تحييسها قاله ابن المنير وان أكثر قوت ذلك العصر الشعر قاله الداودي وأن القول قول المرتين في قيمة
 المرهون مع يمينه حكاه ابن التين وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والزهد في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها
 والكرم الذي أفضى به الى عدم الادخار حتى احتاج الى رهن درعه والصبر على ضيق العيش والقناعة بالبسير وفضيلة
 لازواجه لصبرهن معه على ذلك وفيه غير ذلك مما مضى ويأتي قال العلماء الحكمة في عدوله ﷺ عن معاملة مياسير
 الصحابة الى معاملة اليهود أما لبيان الجواز أولانهم لم يكن عندهم اذذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم أو خشى أنهم
 لا يأخذون منه تمنا أو عوضا فلم يرد التضيق عليهم فانه لا يبعد أن يكون فيهم اذذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه فلعله
 لم يطلعهم على ذلك وانما اطلع عليه من لم يكن موسرا به ممن تقل ذلك والله أعلم * (قوله باب من رهن درعه) ذكر فيه
 حديث الاغمش (قال تذاكرنا عند ابراهيم) هو النخعي (الرهن والقبيل) بفتح القاف وكسر الموحدة أي الكفيل وزنا
 ومعني (قوله اشترى من يهودي) تقدم التعريف به في الباب الذي قبله (قوله طعما ما الى أجل) تقدم جنسه في الباب
 الذي قبله وأما الاجل ففي صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاغمش انه سنة (قوله ورهنه درعه)
 تقدم في أوائل البيوع من طريق عبد الواحد عن الاغمش بلفظ ورهنه درعا من خديد واستدل به على جواز بيع السلاح
 من الكافر وسيد كرفي الذي بعده ووقع في أواخر المغازي من طريق الثوري عن الاغمش بلفظ توفي رسول الله ﷺ
 ودفعه مرهونة وفي حديث أنس عند أحمد فما وجد ما يفتكها به وفيه دليل على أن المراد بقوله ﷺ في حديث أبي
 هريرة نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضي عنه قيل هذا محله في غير نفس الانبياء فانها لا تكون معلقة بدين فهي خصوصية
 وهو حديث صحيح ابن حبان وغيره من لم يترك عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء واليه جنح الماوردي وذكر ابن
 الطلاع في الاقضية النبوية ان أبا بكر أفكك الدرع بعد النبي ﷺ لكن روى ابن سعد عن جابر ان أبا بكر قضى عدات
 النبي ﷺ وان عليا قضى ديونه وروى اسحق بن راهويه في مسنده عن الشعبي مرسل أن أبا بكر أفكك الدرع وسلمها
 لعل بن أبي طالب وأما من أجاب بأنه ﷺ أفككها قبل موته فعارض بحديث عائشة رضى الله عنها * (قوله باب رهن
 السلاح) قال ابن المنير انما رجم لرهن السلاح بعد رهن الدرع لان الدرع ليست بسلاح حقيقة وانما هي آلة يتقي

قال رسول الله ﷺ من لكعب بن الأشرف فإنه آذى الله ورسوله ﷺ فقال محمد بن مسلمة أنا فأناته
 فقال أردنا أن نسلفنا وسقنا أو وسقبن فقال أرهنوني نساءكم . قالوا كيف نرهنك نساءنا ، وأنت أجل
 العرب . قال فأرهنوني أبناءكم . قالوا كيف نرهن أبناءنا . فيسب أحدهم . فيقال رهن يوسق أو
 وسقبن هذا عار علينا ولكننا نرهنك اللامة قال سفيان يعني السلاح فوعده أن يأتيه فقتلوه ثم
 أتوا النبي ﷺ فأخبروه **باب** الرهن مركوب ومحلوب وقال مغيرة عن إبراهيم تركب الضالة
 بقدر علفها وتحلب بقدر علفها والرهن مثله **حدثنا** أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عامر عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول الرهن تركب بنفقته . ويشرب لبن الدر إذا
 كان مرهونا **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أنه أخبرنا زكرياء عن الشعبي عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ الرهن تركب بنفقته إذا كان مرهونا ولبن

بها السلاح ولهذا قال بعضهم لا تجوز تحليتها وإن قلنا بجواز تحلية السلاح كالسيف (اللامعة) بلام مشددة وهمزة
 ساكنة قدسرها سفيان الراوى بالسلاح وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الأشرف من
 المغازي قال ابن بطال ليس في قولهم نرهنك اللامة دلالة على جواز رهن السلاح وإنما كان ذلك من معارضض
 الكلام المباحة في الحرب وغيره وقال ابن التين ليس فيه ما يوجب له لأنهم لم يقصدوا إلا الخديعة وإنما يؤخذ جواز رهن
 السلاح من الحديث الذي قبله قال وإنما يجوز بيعه ورهنه عند من تكون له ذمة أو عهد باتفاق وكان لكعب عهد
 ولكنه نكث ما عاهد عليه من أنه لا يعين على النبي ﷺ فانتقض عهده بذلك وقد أعلن ﷺ بأنه آذى
 الله ورسوله وأجيب بأنه لو لم يكن معتادا عندهم رهن السلاح عند أهل العهد لما عرضوا عليه إذ لو عرضوا عليه ما لم تجرب به عادتهم
 لاستراب بهم وفاتهم ما أرادوا من مكيدته فلما كانوا بصدد المخادعة له أو هموه أنهم يفعلون ما يجوز لهم
 عندهم فعله ووافقهم على ذلك لما عهده من صدقهم فتمت المكيدة بذلك وأما كون عهده انتقض فهو في نفس
 الأمر لكنه ما أعلن ذلك ولا أعلنوا له وإنما وقعت المحاورة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في
 المطابقة وقال السهيلي في قوله من لكعب بن الأشرف جواز قتل من سب رسول الله ﷺ ولو كان ذاعهد خلافا لابي
 حنيفة كذا قال وليس متفقا عليه عند الحنفية والله أعلم (قوله باب الرهن مركوب ومحلوب) هذه الترجمة لفظ حديث
 أخرجه الحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا قال الحاكم يخرجاه لأن سفيان وغيره
 وقفوه على الأعمش انتهى وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وهو
 مساو لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب زيادة (قوله وقال مغيرة) أي ابن مقسم (عن إبراهيم) أي
 النخعي (تركب الضالة بقدر علفها وتحلب بقدر علفها) وقع في رواية الكشميهني بقدر علفها والاول أصوب وهذا
 الأثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة به (قوله والرهن مثله) أي في الحكم المذكور وقد وصله سعيد بن
 منصور بالاسناد المذكور ولفظه الدابة إذا كانت مرهونة تركب بقدر علفها وإذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها
 ورواه حماد بن سلمة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم بأوضح من هذا ولفظه إذا ارتهن شاة شرب المرتين
 من لبنها بقدر ثمن علفها فإن استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا (قوله حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة (قوله
 عن عامر) هو الشعبي ولاحمد عن يحيى القطان عن زكريا حدثني عامر وليس للشعبي عن أبي هريرة في البخاري سوى
 هذا الحديث وآخر في تفسير الزمر وعلق له ثالثا في النكاح (قوله الرهن تركب بنفقته) كذا للجميع بضم أول تركب

الدَّرُّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النُّفَقَةُ بِأَسْبَابِ الرِّهْنِ عِنْدَ الْيَهُودِ
وغيرهم **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِيِّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**
قَالَتْ أَشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا وَرَهْنَهُ دِرْعَهُ بِأَسْبَابِ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ
فَالْبَيْئَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ عَنْ ابْنِ

على البناء للمجهول وكذلك يشرب وهو خبر بمعنى الأمر لكن لم يتعين فيه الأمور والمراد بالرهن المرهون وقد أوضحه
في الطريق الثانية حيث قال الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا (قوله الدر) بفتح المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى
الدارة أى ذات الضرع وقوله ابن الدر هو من إضافة الشيء إلى نفسه (١) وهو كقوله تعالى وحب الحصيد (قوله
في الرواية الثانية وعلى الذى يركب ويشرب النفقة) أى كائنا من كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة لمن قال يجوز
للمرتن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولولم يأذنه المالك وهو قول أحمد وإسحق وطائفة قالوا ينتفع المرتن
من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرها لمفهوم الحديث وأما دعوى الاجمال فيه فقد دل بمنطوقه على
إباحة الانتفاع في مقابلة الاتفاق وهذا يختص بالمرتن لأن الحديث وإن كان مجملا لكنه يختص بالمرتن لأن انتفاع
الراهن بالمرهون لكونه مالك رقبته لا لكونه منفقا عليه بخلاف المرتن وذهب الجمهور إلى أن المرتن لا ينتفع من
المرهون بشيء وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز لغير المالك أن يركب
ويشرب بخيرائه والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردده أصول
جمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها وبدل على نسخه حديث ابن عمر الماضي في أبواب المظالم لا تحلب ماشية امرئ
بخيرائه انتهى وقال الشافعي يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها فهي
محلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن واعترضه الطحاوى بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ولفظه إذا
كانت الدابة مرهونة فعلى المرتن علفها الحديث قال فتعين أن المراد المرتن لا الراهن ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول
على أنه كان قبل تحريم الربا فلما حرم الربا حرم اشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تجر ربا قال فارفع
بحريم الربا ما يبيع في هذا للمرتن وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا متعذر والجمع بين
الاحاديث ممكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن اسمعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنها
من تخليطه وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن
هشيم وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حملها على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون فيباح حينئذ
للمرتن الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته ولا بقاء المألية فيه وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو بشرب
اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أوقيمته على قدر علفه وهي من جملة مسائل الظفر وقيل إن الحكمة في العدول عن
اللبن إلى الدر الإشارة إلى أن المرتن إذا حلب جازله لأن الدر ينتج من العين بخلاف ما إذا كان اللبن في إناء مثلا ورهنه
فانه لا يجوز للمرتن أن يأخذ منه شيئا أصلا كذا قال واحتج الموفق في المغني بأن نفقة الحيوان واجبة للمرتن فيه
حق وقد أمكن استيفاء حقه من نساء الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاز ذلك كما
يجوز للمرأة أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بخيرائه والنيابة عنه في الاتفاق عليها والله أعلم * (قوله باب
الرهن عند اليهود وغيرهم) ذكر فيه حديث طائفة المتقدم قريبا وغرضه جواز معاملة غير المسلمين وقد تقدم
البحث فيه قريبا * (قوله باب إذا اختلف الراهن والمترن ونحوه فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه) سيأتي

(١) قوله هو من إضافة الشيء إلى نفسه تعقبه العيني بأنه إذا كان المراد بالدر الدارة فلا يكون من إضافة الشيء
إلى نفسه لأن اللبن غير الدارة اهـ

أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا فَفَرَأَ إِلَى عَذَابٍ أَلِيمٍ ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ مَا يَحْدُثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ فَحَدَّثَنَا قَالَ فَقَالَ صَدَقَ ابْنِي وَاللَّهِ أَنْزَلَتْ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَرٍّ فَأَخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ شَاهِدَكَ أَوْ يَمِينُهُ . قُلْتُ إِنَّهُ إِذَا يَخْلِفُ وَلَا يُبَالَى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا . هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ . لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ . ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ : إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا . إِلَى وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

فِي الْعَتَقِ وَفَضْلِهِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَكَ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَدِيًّا ذَا مَقْرَبَةٍ ، **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ

ذَكَرَ تَعْرِيفَ الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَخْصَ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ الْمُدْعَى مِنْ إِذَا تَرَكَ وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ أورد فيه ثلاثة أحاديث الأول حديث ابن عباس (قوله كتبني إلى ابن عباس) حذف المفعول وقد ذكره في تفسير آل عمران (قوله فكتبني إلى أن النبي ﷺ) يجوز فتح همزة أن وكسرها وسيأتي الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات وأورد المصنف منه الحمل على عمومها خلافاً لمن قال أن القول في الرهن قول المرتهن ما لم يجاوز قدر الرهن لأن الرهن كالشاهد للمرتهن قال ابن التين جنح البخاري إلى أن الرهن لا يكون شاهداً الثاني والثالث حديثا عبد الله بن مسعود والاشعث وقد تقدم ما قرى في كتاب الشرب وأراد ما قوله ﷺ للاشعث شاهداً أو يمينه فإن فيه دليلاً لما ترجمه به من أن اليمين على المدعى ولعله أشار في الترجمة إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عباس بلفظ الترجمة وهو عند البيهقي وغيره كما سيأتي بيانه وكأنه لما لم يكن على شرطه ترجمه به وأورد ما يدل عليه مما ثبت على شرطه والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الرهن من الأحاديث المرفوعة على تسعة أحاديث موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ستة والخالص ثلاثة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة وفيه من الآثار أثران عن إبراهيم النخعي والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ فِي الْعَتَقِ وَفَضْلِهِ ﴾

كَذَا لَكَ زَادَ ابْنُ شُبُويَةَ بِعَدَالَةِ بَابٍ وَزَادَ الْمُسْتَمَلِي قَبْلَ الْبَسْمَلَةِ كِتَابَ الْعَتَقِ وَلَمْ يَقُلْ بَابٍ وَأَثْبَتَهُمَا النَّسْفِيُّ وَالْعَتَقُ بِكسر المهملة ازالة الملك يقال عتق يعتق عتقا بكسر أوله وفتح وعتاقا وعتاقة قال الأزهري وهو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرس إذا طار لان الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء (قوله وقول الله تعالى فك رقبة) ساق إلى قوله مقربة ووقع في رواية أبي ذر أو أطمع ولغيره أو أطعم وها قراءتان مشهورتان والمراد بفك الرقبة تخليص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه وانما خصت بالذكرة إشارة إلى أن حكم السيد عليه كالغفل في رقبته فإذا أعتق فك الغل من عنقه وجاء في حديث صحيح أن فك الرقبة مختص بمن أعان في عتقها حتى تعتق رواه

حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ حَدَّثَنِي وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ ، صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ
قَالَ قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّمَا رَجُلٌ أَعْتَقَ أَمْرًا مُسْلِمًا ، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ
عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ فَأَنْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ فَعَمَدَ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى عَبْدِهِ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمًا ، وَأَوَّلُ دِينَارٍ فَاغْتَقَهُ

أحمد وابن حبان والحاكم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ أعتق النسيئة وفك الرقبة
قيل يا رسول الله أليستا واحدة قال لا إن عتق النسيئة إن تفرد بعتقها وفك الرقبة إن تعين في عتقها وهو
في أثناء حديث طويل أخرجه الترمذي بوضعه وصححه وإذا ثبت الفضل في الإعانة على العتق ثبت الفضل
في التفرد بالعتق من باب الأولي (قوله حدثنا واقد بن محمد) أي بن زيد بن عبد الله بن عمر أخو عاصم
الذي روى عنه وبذلك صرح الأسماعيلي من طريق معاذ العنبري عن عاصم بن محمد عن أخيه واقد (قوله
حدثني سعيد بن مرجانة) بفتح الميم وسكون الراء بعدها جيم وهي أمه واسم أبيه عبد الله ويكنى سعيد أبا عثمان
وقوله صاحب علي بن الحسين أي زين العابدين ابن الحسين بن علي ابن أبي طالب وكان منقطعاً إليه فعرف بصحبته
ووهم من زعم أنه سعيد بن يسار أبو الحباب فإنه غيره عند الجمهور وليس لسعيد بن مرجانة في البخاري غير هذا
الحديث وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة ثم غفل فذكره في اتباع التابعين وقال لم
يسمع من أبي هريرة اه وقد قال هنا قال لي أبو هريرة ووقع التصريح بسماعه منه عند مسلم والنسائي وغيرهما
فانتقي مازعمه ابن حبان (قوله أيما رجل) في رواية الأسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن محمد أيما مسلم
ووقع تقيده بذلك في رواية مسلم والنسائي من طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة (قوله عضوا
من النار) في رواية مسلم عضوا منه وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة وستأتي مختصرة للمصنف
في كفارات الإيمان أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه وللنسائي من حديث
كعب بن مرة وإيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار عظمين منهما بعظم وإيما امرأة مسلمة
أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكه من النار أسناده صحيح ومثله للترمذي من حديث أبي أمامة وللطبراني من حديث
عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات (قوله قال سعيد بن مرجانة) هو موصول بالأسناد المذكور (قوله فانطلقت به)
أي بالحديث وفي رواية مسلم فانطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعل زاد أحمداً وبواعواناً من طريق
اسماعيل بن أبي حكيم عن سعد ابن مرجانة فقال علي بن الحسين أنت سمعت هذا من أبي هريرة فقال نعم (قوله
فعمد علي بن الحسين إلى عبدله) اسم هذا العبد مطرف وقع ذلك في رواية اسماعيل بن أبي حكيم المذكورة عند أحمد
وابن عوانة وإبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم وقوله عبد الله بن جعفر أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن
الحسين وكانت وفاته سنة ثمانين من الهجرة ومات سعيد بن مرجانة سنة سبع وتسعين ومات علي بن الحسين قبله بثلاث
أربع وروايته عنه من رواية الأقران وقوله عشرة آلاف درهم أو ألف دينار شك من الراوي وفيه إشارة إلى
أن الدينار إذا كان بعشرة دراهم وقدرناه الأسماعيلي من رواية عاصم بن علي فقال عشرة آلاف درهم بغير شك
(قوله فاعتقه) في رواية اسماعيل المذكورة فقال أذهب أنت حر لوجه الله وفي الحديث فضل العتق وإن عتق
الذكر أفضل من عتق الأنثى خلافاً لمن فضل عتق الأنثى محتجاً بأن عتقها يستدعي صيرورة ولدها حراً سواء تزوجها
حر أو عبد بخلاف الذكر ومقابله في الفضل إن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها ولأن في عتق الذكر من المعاني
العامة ما ليس في الأنثى كصلاحيته للقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون الإناث وفي قوله أعتق الله بكل عضو
منه عضواً إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستيعاب وأشار الخطابي إلى أنه يغتفر النقص

باب أي الرقاب أفضل حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت النبي ﷺ أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأي الرقاب أفضل قال أعلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها

المجور بمنفعة كالخصي مثلا إذا كان ينتفع به فيما لا ينتفع بالفحل ومقاله في مقام المنع وقد استنكره النووي وغيره وقال لا شك أن في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة لكن الكامل أولى وقال ابن المنير فيه إشارة إلى أنه ينبغي في الرقبة التي تكون للكفارة أو تكون مؤمنة لأن الكفارة منقذة من النار فينبغي أن لا تقع إلا بمنقذة من النار واستشكل ابن العربي فرجه بفرجه لأن الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب له النار إلا الزنا فإن حمل على ما يتعاطاه من الصغائر كالمفاخذة لم يشكل عتقه من النار بالعتق والافترج لا ذنبا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة ثم قال فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموازنة بحيث يكون مرجحا لحسنات العتق ترجيحا يوازي سيئة الزنا اه ولا اختصاص لذلك بالفرج بل يأتي في غيره من الأعضاء مما آثاره فيه كاليد في الغصب مثلا والله أعلم * (قوله باب أي الرقاب أفضل) أي للعتق (قوله حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة) هذا من أعلى حديث وقع في البخاري وهو في حكم الثلاثيات لأن هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وإن كان هنا روى عن تابعي آخر وهو أبوه وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال أخبرنا هشام بن عروة أخرجه أبو نعيم في المستخرج (قوله عن أبيه) في رواية النسائي من طريق يحيى القطان عن هشام حدثني أبي (قوله عن أبي مرواح) بضم الميم بعدها راء خفيفة وكسر الواو بعدها مهملة زاد مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام الليثي ويقال له أيضا الغفاري وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه وشذ من قال اسمه سعد قال الحاكم أبو أحمد أدرك النبي ﷺ ولم يره (قلت) وماله في البخاري سوى هذا الحديث ورجاله كلهم مديون الشيخ وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة فصار في الاسناد أربعة من التابعين وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا سماه ابن منده وافدا وعزاه لابن داود ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره وذكر الاسماعيلي عددا كثيرا نحو العشرين نفسا روى عن هشام بهذا الاسناد وخالفهم مالك فارس في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ ورواه يحيى بن الليثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة قال الدارقطني الرواية المرسلة عن مالك أصح والمحموظ عن هشام كما قال الجماعة (قوله عن أبي ذر) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة أن أباذر أخبره (قوله قال أعلاها) بالعين المهملة للاكثر وهي رواية النسائي أيضا وللكشيميني بالعين المعجمة وكذا للنسفي قال ابن قرقول معناها متقارب (قلت) وقع لمسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام أكثرها ثمنا وهو بين المراد قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلا فإراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة أو رقتين مفضولتين فالرقتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فإن الواحدة السمينة فيها أفضل لأن المطلوب هنا فك الرقبة وهناك طيب اللحم اه والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عددا منه ورب محتاج إلى كثرة اللحم لتفرقة على المحايج الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع به طيب اللحم فالضابط أن مهما كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج به مالك في أن يعتق الرقبة الكافرة إذا كانت أغلى ثمنا من المسلمة أفضل وخالفه أصبغ وغيره وقالوا المراد بقوله أغلى ثمنا من المسلمين وقد تقدم تقييده بذلك في الحديث الأول (قوله وأنفسها عند أهلها) أي ما اغتباطهم بها أشد فان عتق مثل ذلك ما يقع غالبا إلا خالصا وهو كقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا

قُلْتُ فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ قُلْ تَعِينُ ضَائِعًا أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ قُلْ فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ قُلْ تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ **بَاب** مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَتَاقَةِ فِي الْكُسُوفِ أَوِ الْآيَاتِ

مما يحبون (قوله قلت فان لم افعل) في رواية الاسماعيلي رأيت ان لم افعل أي ان لم أقدر على ذلك فاطلق الفعل و اراد القدرة و الدارقطني في الغرائب بلفظ فان لم أستطع (قوله تعين ضائعا) بالضاد المعجمة و بعد الالف تحتانية لجميع الرواة في البخاري كما جزم به عياض وغيره وكذا هو في مسلم الا في رواية السمرقندي كما قاله عياض أيضا و جزم الدارقطني وغيره بأن هشام رواه هكذا دون من رواه عن أبيه وقال أبو علي الصديقي ونقلته من خطه رواه هشام بن عروة بالضاد المعجمة والتحتانية والصواب بالمهملة والنون كما قال الزهري واذا تقرر هذا فقد خبط من قال من شراح البخاري أنه روي بالضاد المهمل والنون فان هذه الرواية لم تقع في شيء من طرقه وروي الدارقطني من طريق معمر عن هشام هذا الحديث بالضاد المعجمة قال معمر كان الزهري يقول صحف هشام وانما هو بالضاد المهمل والنون قال الدارقطني وهو الصواب لمقابلته بالاخرق وهو الذي يصاغ ولا يحسن العمل قال علي بن المديني يقولون ان هشاما صحف فيه اه ورواية معمر عن الزهري عند مسلم كما تقدم وهي بالمهملة والنون وعكس السمرقندي فيها أيضا كما نقله عياض وقد وجهت رواية هشام بأن المراد بالضائع ذو الضياع من فقر أو عيال فيرجع الى معنى الاول قال أهل اللغة رجل أخرق لاصنعة له والجمع خرق بضم ثم سكون وامرأة خرقاء كذلك ورجل صانع وصنع بفتححتين وامرأة صناع بزيادة ألف (قوله فان لم افعل) أي من الصناعة أو الاعانة ووقع في رواية الدارقطني في الغرائب رأيت ان ضعفت وهو يشعر بان قوله ان لم افعل أي للسجزة عن ذلك لا كسلامثلا (قوله تدع الناس من الشر) فيه دليل على ان الكف عن الشر داخل في فعل الانسان وكسبه حتى يؤجر عليه ويعاقب غير ان الثواب لا يحصل مع الكف الا مع النية والقصد لا مع الغفلة والذهول قاله القرطبي ملخصا (قوله فانها صدقة تصدق) بفتح المثناة والضاد المهملة الخفيفة على حذف احدي التاءين والاصل تصدق ويجوز تشديدها على الادغام وفي الحديث ان الجهاد أفضل الاعمال بعد الايمان قال ابن حبان الوار في حديث أبي ذر هذا بمعنى ثم وهو كذلك في حديث أبي هريرة أي المتقدم في باب من قال ان الايمان هو العمل وقد قدم الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلفت من الروايات في أفضل الاعمال هناك وقيل قرن الجهاد بالايمان هنا لانه كان اذ ذاك أفضل الاعمال وقال القرطبي تفضيل الجهاد في حال تعيينه وفضل بر الوالدين لمن يكون له أبوان فلا يجاهد الا بأذنهما وحاصله ان الاجوبة اختلفت باختلاف أحوال السائلين وفي الحديث حسن المراجعة في السؤال وصبر المفتي والمعلم على التلميذ ورفقه به وقد روي ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبي ادريس الخولاني وغيره عن أبي ذر حديثا طويلا فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها تشتمل على فوائد كثيرة منها سؤاله عن أي المؤمنين أكمل وأي المسلمين أسلم وأي الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل وفيه ذكر الانبياء وعددهم وما أنزل عليهم وآداب كثيرة من أوامرونها وغير ذلك قال ابن المنير وفي الحديث اشارة الى أن اعانة الصانع أفضل من اعانة غير الصانع لان غير الصانع مظنة الاعانة فكل أحد يعينه غالبا بخلاف الصانع فانه لشهرته بصنعتة يغفل عن اعانته فهمي من جنس الصدقة على المستور * (قوله باب ما يستحب من العتاقة) بفتح العين ووفهم من كسرها يقال عتق يعتق عتاقا وعتاقة والمراد الاعتاق وهو ملزوم العتاقة (قوله في الكسوف أو الآيات) كذا لا أبي ذر وابن شوية وأبي الوقت والباقي والآيات بغير ألف والتوزيع للشك وقال الكرماني هي بمعنى الوار وبمعنى بل لان عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على الخاص وليس في حديث الباب سوى الكسوف وكأنه أشار الى قوله في بعض طرقه ان الشمس والقمر آيات من آيات الله يخوف الله بهما عباده وأكثر ما يقع التخويف بالنار فناسب وقوع العتق الذي يعتق من

حدثنا موسى بن مسعود حدثنا زائدة بن قدامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت أمر النبي ﷺ بالعناقة في كسوف الشمس * تابعه علي بن الدراوردي عن هشام **حدثنا** محمد بن أبي بكر حدثنا عثام حدثنا هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت كنا نؤمر عند الكسوف بالعناقة **باب** إذا اعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين شركاء **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن سالم عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال من أعتق

النار لكن يختلف الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات (قوله حدثنا موسى بن مسعود) وهو أبو حذيفة النهدي بفتح النون مشهور بكنيته أكثر من اسمه وقد تقدم الحديث في الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة (قوله تابعه علي) يعني ابن المديني وهو شيخ البخاري ووهم من قال المراد به ابن حجر والدراوردي هو عبدالعزيز بن محمد (قوله حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المقدمي وعتام بفتح المهملة وتشديد المثناة هو ابن علي بن الوليد العامري الكوفي ماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهشام هو ابن عروة وفاطمة زوجته وهي ابنة عمه وهذا الحديث مختصر من حديث طويل وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في موضعه وتبين برواية زائدة أن الأمر في رواية عثام هو النبي ﷺ وهو مما يقوى أن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا في حكم المرفوع * (قوله باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين شركاء) قال ابن التين أراد أن العبد كالأمة لا اشتراكهما في الرق قال وقدين في حديث ابن عمر في آخر الباب أنه كان يفتي فيهما بذلك انتهى وكأنه أشار إلى رد قول اسحق ابن راهويه أن هذا الحكم مختص بالذكور وهو خطأ وادعى ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر ولعله أراد المملوك وقال القرطبي العبد اسم للمملوك الذي ذكر بأصل وضعه والأمة اسم لمؤنته بغير لفظه ومن ثم قال اسحق أن هذا لا يتناول الأنثى وخالفه الجمهور فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى إيماناً لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى إلا آتي الرحمن عبداً فإنه يتناول الذكر والأنثى قطعاً وأما على طريق الالتحاق لعدم الفارق قال وحديث ابن عمر من طريق موسى ابن عقبة عن نافع عنه أنه كان يفتي في العبد والأمة يكون بين الشركاء الحديث وقد قال في آخره يخبر ذلك عن النبي ﷺ فظاهره أن الجميع مرفوع وقد رواه الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من كان له شرك في عبد أو أمة الحديث وهذا اصرح ما وجدته في ذلك ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن اسحق عن نافع مثله وقال فيه حمل عليه ما بقي في ماله حتى يعتق كله وقد قال امام الحرمين أدراك كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التفتن لوجه الجمع والفرق والله أعلم (قلت) وقد فرق بينهما عثمان الليثي بما أخذ آخر فقال ينفذ عتق الشريك في جميعه ولا شيء عليه لشريكه إلا أن تكون الأمة جميلة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر قال النووي قول اسحق شاذ وقول عثمان فاسد اه وانما قيد المصنف العبداتين والأمة بالشركاء اتباعاً للفظ الحديث الوارد فيهما والافالحكم في الجميع سواء (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وسالم هو ابن عبد الله بن عمرو وقع في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمرو والنسائي من طريق اسحق بن راهويه عن سفيان عن عمرو وانه سمع سالم بن عبد الله بن عمرو (قوله من أعتق) ظاهره العموم لكنه مخصوص بالاتفاق فلا يصح من المجنون ولا من المحجور عليه لسفه وفي المحجور عليه بفلس والعبد والمرضى مرض الموت والكافر تفاصيل للعلماء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ولا يقوم في مرض الموت عند الشافعية إلا إذا وسعه الثلث وقال أحمد لا يقوم في المرض مطلقاً وسيأتي البحث في عتق الكافر قريباً وخرج بقوله أعتق ما إذا أعتق عليه بأن ورث بعض ما يعتق عليه بقرابة فلا سرياً عند الجمهور وعن أحمد رواية وكذلك لو

عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا قَوْمٌ عَلَيْهِ ثُمَّ يُعْتَقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسُوفَ قَالَ أَخْبَرَ نَاصِبًا عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ قِيَمَةً عَدَلَ

عجز المكاتب بعد ان اشترى شقصا يعتق على سيده فان الملك والعق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالارث ويدخل في الاختيار ما اذا أكره بحق ولو اوصى بعق نصيبه من المشترك أو بعق جزء من له كله لم يسر عند الجمهور أيضا لان المال ينتقل للوارث ويصير الميث معسرا وعن المسالك رواية وحجة الجمهور مع مفهوم الخبر ان السراية على خلاف القياس فيخص بمورد النص ولان التفويم سبيله سبيل غرامة المتطلبات فيقتضى التخصيص بصدور أمر يجعل اتلافا ثم ظاهر قوله من أعتق وقوع العتق منجزا وأجرى الجمهور المعلق بصفة اذا وجدت مجرى المنجز (قوله عبد ابن اثنين) هو كالمثال والافلا فرق بين ان يكون بين اثنين أو أكثر وفي رواية مالك وغيره في الباب شركا وهو بكسر المعجمة وسكون الراء وفي رواية أبواب الماضية والشركة شقصا بمعجمة وقاف ومهملة وزن الاول وفي رواية في الباب نصيبا والكل بمعنى الأنا بن دريد قال هو القليل والكثير وقال القزاز لا يكون الشقص الا كذلك والشرك في الاصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ولا بد في السياق من اضرار جزء أو ما أشبهه لان المشترك هو الجملة أو الجزء المعين منها وظاهره العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففيه خلاف والاصح في الرهن والجناية منع السراية لان فيها ابطال حق المرتهن والمجنى عليه فلو أعتق مشتركا بعد أن كاتباه فان كان لفظ العبد يتناول المكاتب وقعت السراية والافلا ولا يكفي ثبوت أحكام الرق عليه فقد ثبت ولا يستلزم استعمال لفظ العبد عليه ومثله ما لو دبراه ولكن تناول لفظ العبد للمدبر أقوى من المكاتب فيسرى هنا على الاصح فلو أعتق من أمة ثبت كونها أم ولد لشريكه فلاسرية لانها تستلزم النقل من مالك الى مالك وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو أصح قولي العلماء (قوله فان كان موسرا قوم) ظاهره اعتبار ذلك حال العتق حتى لو كان معسرا ثم أيسر بعد ذلك لم يتغير الحكم ومفهومه انه ان كان معسرا لم يقوم وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها والا فقد عتق منه ما عتق ويبقى ما لم يعتق على حكمه الاول هذا الذي يفهم من هذا السياق وهو السكوت عن الحكم بعد هذا الابقاء وسيأتي البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي يليه (قوله قوم عليه) بضم أوله زاد مسلم والنسائي في روايتهما من هذا الوجه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط والوكس بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مهملة النقص والشطط بمعجمة ثم مهملة مكرونة بالفتح الجور واتفق من قال من العلماء على انه يباع عليه في حصة شريكه جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف عندهم في ذلك ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان في حكم الموسر على أصح قولي العلماء وهو كاخلاف في ان الدين هل يمنع الزكاة أم لا ووقع في رواية الشافعي والحميدي فانه يقوم عليه باعلى القيمة أو قيمة عدل وهوشك من سفيان وقدر رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ قوم عليه قيمة عدل وهو الصواب (قوله ثم يعتق) في رواية مسلم ثم أعتق عليه من ماله ان كان موسرا وهو يشعر بأن التاء في حديث الباب مفتوحة مع ضم أوله ﴿تنبيه﴾ روى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصرا أيضا أخرجه مسلم بلفظ من أعتق شركا له في عبد عتق ما بقي في ماله اذا كان له مال يبلغ ثمن العبد وذكر الخطيب قوله اذا كان له مال يبلغ ثمن العبد في المدرج وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سيأتي ﴿قوله في طريق مالك عن نافع وكان له ما يبلغ﴾ أى شئ يبلغ وعند الكشميهني مال يبلغ وهي رواية الموطأ والتقييد بقوله يبلغ يخرج ما اذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصيب وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا لكن الاصح عند الشافعية وهو مذهب مالك أنه يسرى الى القدر الذي هو موسر به تنفيذا للعتق بحسب الامكان (قوله ثمن العبد) أى ثمن بقية العبد لانه موسر بحصته وقد أوضح ذلك النسائي في روايته من طريق زيد بن أبي أنيسة عن

فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ بْنُ
إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ
لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَمَلِكُهُ عِتْقُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقُومُ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدَلٍ
عَلَى الْمُعْتَقِ مِنْهُ مَا عَتَقَ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْتَصَرَهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ
حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي
مَمْلُوكٍ أَوْ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ بِقِيَمَةِ الْعَدَلِ

عبيد الله بن عمر وعمر بن نافع وعبد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ وله مال يبلغ قيمة انصباة شركائه فانه
يضمن لشركائه انصباة هم ويعتق العبد والمراد بالثمن هنا القيمة لان الثمن ما شترت به العين واللازم هنا القيمة لان الثمن
وقد تبين المراد في رواية زيد بن أبي أنيسة المذكورة ويأتي في رواية أيوب في هذا الباب بلفظ ما يبلغ قيمته بقيمة عدل
(قوله فأعطى شركاءه) كذا لاكثر على البناء للفاعل وشركاءه بالنصب وبعضهم فأعطى على البناء للمفعول وشركاءه
بالضم وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم أي ان كان له شركاء فان كان له شركاء أعطاه جميع الباقي وهذا خلاف
فيه فلو كان مشتركا بين الثلاثة فاعتق أحدهم حصته وهي الثلث والثاني حصته وهي السدس فهل يقوم عليهما نصيب
صاحب النصف بالسوية أو على قدر الحصص الجمهور على الثاني وعند المالكية والحنابلة خلاف كالأخلاف في الشفعة
إذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملك (قوله عتق منه ما عتق) قال الداودي هو بفتح العين من
الاول و يجوز الفتح والضم في الثاني وتعقبه ابن التين بانه لم يقله غيره وانما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا
يعرف عتق بضم أوله لان الفعل لازم غير متعد (قوله في الرواية الثالثة عن أبي أسامة عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري
(قوله عتقه كله) بجر اللام تأكيد للضمير المضاف أي عتق العبد كله (قوله فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على
المعتق) هكذا في هذه الرواية وظاهرها ان التقويم يشرع في حق من لم يكن له مال وليس كذلك بل قوله يقوم ليس
جوابا للشرط بل هو صفة من له المال والمعنى ان من لا مال له بحيث يقع عليه اسم التقويم فان العتق يقع في نصيبه خاصة
وجواب الشرط هو قوله فاعتق منه ما عتق والتقدير فقد أعتق منه ما عتق وقد وقع في رواية أبي بكر وعثمان ابني
أبي شيبة عن أبي أسامة عند الاسماعيلي بلفظ فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتق منه ما عتق وأوضح
من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائي بلفظ فان كان له مال قوم عليه قيمة عدل في ماله فان لم يكن له مال
عتق منه ما عتق (قوله حدثنا مسدد حدثنا بشر) أي ابن الفضل (عن عبيد الله) أي ابن عمر (قوله اختصره) أي
بالاسناد المذكور وقد أخرجه مسدد في مسنده برواية هاذين المثني عنه بهذا الاسناد وأخرجه البيهقي من طريقه
ولفظه من أعتق شركاءه في مملوك فقد عتق كله وقدرناه غير مسدد عن بشر مطولا أخرجه النسائي عن عمر وبن علي عن
بشر لكن ليس فيه أيضا قوله عتق منه ما عتق فيحتمل ان يكون مراده انه اختصر هذا القدر وقد فهم الاسماعيلي ذلك
فقال عامة الكوفيين رواه عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم الموسر والمعسر معا والبصريون لم يذكروا الا
حكم الموسر فقط (قلت) فمن الكوفيين أبو أسامة كما ترى وابن نمير عند مسلم وزهري عند النسائي وعيسى بن يونس
عند أبي داود ومحمد بن عبيد عند ابن عوانة وأحمد ومن البصريين بشر المذكو وخالد بن الحارث ويحيى القطان عند النسائي
وعبد الأعلى فيما ذكر الاسماعيلي لكن رواه النسائي من طريق زائدة عن عبيد الله وقال في آخره فان لم يكن له مال عتق منه
ما عتق وزائدة كوفي لكنه وافق البصريين (قوله أو شركاءه في عبد) الشك فيه من أيوب وقد سبق في الشركة من وجه

فَهُوَ عَتِيقٌ قَالَ نَافِعٌ وَإِلَّا فَهَذَا عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ قَالَ أَيُّوبُ لَا أَذْرِي أَشْيَءَ قَالَ نَافِعٌ أَوْ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُقْدَامٍ حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُفْتَى فِي الْعَبْدِ أَوِ الْأَمَةِ يَكُونُ بَيْنَ شَرِّكَاهُ فِي عَتَقِ أَحَدِهِمْ نَصِيبُهُ مِنْهُ يَقُولُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عَتَقُهُ
 كُلُّهُ إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ يَقُومُ مِنْ مَالِهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ وَيُدْفَعُ إِلَى الشَّرِّكَاءِ أَنْصِبَاؤُهُمْ
 وَيُخْلَى سَبِيلُ الْمُعْتَقِ يُخْبِرُ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَاهُ اللَّيْثُ وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَابْنُ إِسْحَقَ
 وَجُوزَيْهٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
 مُخْتَصَرًا

أَخْرَعَنِي فَقَالَ فِيهِ أَوْ قَالَ نَصِيبًا (قوله فهو عتيق) أي معتق بضم أوله وفتح المثناة (قوله قال أيوب لا أدرى أشيء) قاله
 نافع أوشيء في الحديث) هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المعسر هل هي موصولة مرفوعة أو منقطعة
 مقطوعة وقد رَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ فَقَالَ فِي آخِرِهِ وَرَبَّمَا قَالَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَرَبَّمَا لَمْ يَقُلْ
 وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ شَيْءٌ يَقُولُهُ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَقَدْ وَافَقَ أَيُّوبَ عَلَى الشَّكِّ فِي رَفْعِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ بِحَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ
 نَافِعٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ وَكَانَ نَافِعٌ يَقُولُ قَالَ يَحْيَى لَا أَذْرِي أَشْيَءَ كَانَ مِنْ قَبْلِهِ يَقُولُهُ أَمْ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ
 قَانَ لَمْ يَكُنْ عَنْده فَقَدْ جَازَ مَا صَنَعَ وَرَوَاهُ مَنْ وَجْهَ آخَرَ عَنْ يَحْيَى فَجَزَمَ بِأَنَّهَا عَنْ نَافِعٍ وَأَدْرَجَهَا فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ
 وَجَزَمَ مُسْلِمٌ بِأَنَّ أَيُّوبَ وَبِحَيْثُ قَالَ لَا أَذْرِي أَهْوَى فِي الْحَدِيثِ أَوْ شَيْءٌ قَالَ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ وَلَمْ يَخْتَلَفْ عَنْ مَالِكٍ فِي رِصْلِهَا وَلَا عَنْ
 عِيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لَكِنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي اثْبَاتِهَا وَحَذْفِهَا بِمَا تَقَدَّمَ وَالَّذِينَ اثْبَتَوْهَا حَفَظُوا ثَابِتَاتِهَا عَنْ عِيْدِ اللَّهِ مَقْدَمَ وَأَثْبَتَهَا
 أَيْضًا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ كَمَا سَأَلَنِي بَعْدَ اثْنَيْ عَشَرَ بَابًا وَاسْمِعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عِنْدَ الدَّارِ قُطَنِي وَقَدْ رَجَحَ الْإِمَامُ رَوَايَةَ مَنْ أَثْبَتَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ
 مَرْفُوعَةً قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا أَحْسَبُ عَالِمًا بِالْحَدِيثِ يَشْكُ فِي أَنْ مَا لَكَ أَحْفَظَ لِحَدِيثِ نَافِعٍ مِنْ أَيُّوبَ لِأَنَّهُ كَانَ أَلْزَمَ لَهُ مِنْهُ حَتَّى
 وَلَوْ اسْتَوَى يَفْشِكُ أَحَدُهُمَا فِي شَيْءٍ لَمْ يَشْكُ فِيهِ صَاحِبُهُ كَانَتْ الْحُجَّةُ مَعَ مَنْ لَمْ يَشْكُ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ عُثْمَانَ الدَّارِمِيِّ قُلْتُ لَا بِنَ
 مَعِينٍ مَالِكٌ فِي نَافِعٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ أَيُّوبُ قَالَ مَالِكٌ وَسَأُذَكِّرُ ثَمَرَةَ الْخِلَافِ فِي رَفْعِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَوْ وَقْفِهَا فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ
 أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْبَابِ الَّذِي يُلِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قوله أنه كان يفتى الخ) كَانَ الْبُخَارِيُّ أَوْ رَدَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ بِشِيرِبِهَا إِلَى إِنْ
 ابْنِ عُمَرَ رَاوَى الْحَدِيثَ أَفْتَى بِمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهُ فِي حَقِّ الْمَوْسِرِ لِيَرِدَ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَلَمْ يَتَفَرَّدْ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ
 نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلِأَنَّ صَخْرَ بْنَ جُوزَيْهٍ عَنْ نَافِعٍ أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَالطَّحَاوِيُّ وَالدَّارِ قُطَنِي مِنْ طَرِيقِهِ
 (قوله ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن اسحق وجوزية ويحيى بن سعيد واسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن
 عمر عن النبي ﷺ مختصراً) يعني ولم يذكرُوا الْجُمْلَةَ الْآخِرَةَ فِي حَقِّ الْمَعْسَرِ وَهِيَ قَوْلُهُ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ فَامَا
 رَوَايَةُ اللَّيْثِ فَقَدْ وَصَلَهَا مُسْلِمٌ وَلَمْ يَسْبِقْ لَفْظُهُ وَالنَّسَائِيُّ وَلَفْظُهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِيْمَا مَمْلُوكٌ كَانَ بَيْنَ
 شَرِّكَاهُ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ فَانْهَ يَقَامُ فِي مَالِ الَّذِي أَعْتَقَ قِيَمَةَ عَدْلٍ فَيَعْتَقُ إِنْ بَلَغَ ذَلِكَ مَالَهُ وَأَمَّا رَوَايَةُ ابْنِ أَبِي
 ذَنْبٍ فَوَصَلَهَا مُسْلِمٌ وَلَمْ يَسْبِقْ لَفْظُهَا وَوَصَلَهَا أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ عَلَيْهِ وَلَفْظُهُ مَنْ أَعْتَقَ شَرِّكَاهُ فِي مَمْلُوكٍ وَكَانَ لِلَّذِي
 يَحْتَقُ مَبْلَغٌ مِنْهُ فَقَدْ عَتَقَ كُلَّهُ وَأَمَّا رَوَايَةُ أَبِي إِسْحَاقَ فَوَصَلَهَا أَبُو عَوَانَةَ وَلَفْظُهُ مَنْ أَعْتَقَ شَرِّكَاهُ لَهُ فِي عَبْدٍ مَمْلُوكٍ فَعَلِيهِ تَقَاذُهُ مِنْهُ
 وَأَمَّا رَوَايَةُ جُوزَيْهٍ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ فَوَصَلَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي الشَّرْكَاءِ كَمَا مَضَى وَأَمَّا رَوَايَةُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فَوَصَلَهَا مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ
 وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ وَأَمَّا رَوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ فَوَصَلَهَا مُسْلِمٌ وَلَمْ يَسْبِقْ لَفْظُهَا وَهِيَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ نَحْوُ رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ
 وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَوْسِرَ إِذَا أَعْتَقَ نَصِيبَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ عَتَقَ كُلَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ التَّقْوِيمَ لَا يَكُونُ
 إِلَّا عَلَى الْمَوْسِرِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ الْعَتَقِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْأَصَحِّ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ يَعْتَقُ فِي الْحَالِ وَقَالَ

باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو
 الكتابة **حدثنا** أحمد بن أبي رجا حدثنا يحيى بن آدم حدثنا جرير بن حازم سمعت قتادة قال
 حدثني النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ

بعض الشافعية لو أعتق الشريك نصيبه بالتقويم كان لغوا ويغرم المعتق حصة نصيبه بالتقويم وحجتهم رواية أيوب
 في الباب حيث قال من أعتق نصيباً وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتيق وأوضح من ذلك رواية النسائي وابن حبان
 وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاة فهو حر ويضمن
 نصيب شركائه بقيمته وللطحطاوي من طريق ابن أبي ذئب عن نافع فكان للذي يعتق نصيبه ما يبلغ منه فهو عتيق كله
 حتى لو أعتق المومر المعتق بعد ذلك استمر العتق وبقى ذلك ديناً في ذمته ولومات أخذ من تركته فن لم يخلف شيئاً لم يكن
 للشريك شيء واستمر العتق والمشهور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة فقد
 عتقه وهو أحد أقوال الشافعي وحجتهم رواية سالم أول الباب حيث قال فإن كان مومراً قوم عليه ثم يعتق والجواب
 أنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة فإن التقويم يحدد معرفة القيمة وأما الدفع فقد رزاند على
 ذلك وأما رواية مالك التي فيها فاعطى شركائه حصصهم وعتق عليه العبد فلا تقتضي ترتيباً لسياقها بالواو وفي الحديث
 حجة على ابن سيرين حيث قال يعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال لتصریح الحديث بالتقويم على المعتق وعلى
 ربيعة حيث قال لا ينفذ عتق الجزء من مومراً ولا معسر وكأنه لم يثبت عنده الحديث وعلى بكير بن الأشج حيث قال إن
 التقويم يكون عند ارادة العتق لا بعد صدوره وعلى أبي حنيفة حيث قال يتخير الشريك بين أن يقوم نصيبه على المعتق أو
 يعتق نصيبه أو يستسعى العبد في نصيب الشريك ويقال أنه لم يسبق إلى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا أصحابه
 وطرد قوله في ذلك فيما لو أعتق بعض عبده فالجمهور قالوا يعتق كله وقال هو يستسعى العبد في قيمة نفسه لمولاه واستثنى
 الحنفية ما إذا أذن الشريك فقال لشريكه أعتق نصيبك قالوا فلا ضمان فيه واستدل به على أن من أ تلف شيئاً من
 الحيوانات فعليه قيمته لا مثله و يلتحق بذلك ما لا يكال ولا يوزن عند الجمهور وقال ابن بطال قيل الحكمة في التقويم على
 المومر أن تكمل حرية العبد لتمام شهادته وحدوده قال والصواب أنها لا تستكمل انقضاء العتق من النار (قلت) وليس
 القول المذكور مردوداً بل هو محتمل أيضاً ولعل ذلك أيضاً هو الحكمة في مشروعية الاستسعاء * (قوله باب إذا
 أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة) أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن
 المراد بقوله في حديث ابن عمر والا فقد عتق منه ما عتق أي والا فإن كان المعتق لا مال له يبلغ قيمة بقية العبد فقد
 تنجز عتق الجزء الذي كان يملكه وبقى الجزء الذي لشريكه على ما كان عليه أولاً إلى أن يستسعى العبد في تحصيل القدر
 الذي يخلص به باقيه من الرق إن قوى على ذلك فإن عجز نفسه استمرت حصة الشريك موقوفة وهو مصير منه إلى القول
 بصحة الحديثين جميعاً والحكم برفع الزيادة من معاوها قوله في حديث ابن عمر والا فقد عتق منه ما عتق وقد تقدم بيان
 من جزم بأنها من جملة الحديث وبيان من توقف فيها أو جزم بأنها من قول نافع وقوله في حديث أبي هريرة فاستسعى به
 غير مشقوق عليه وسأبين من جزم بأنها من جملة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنها من قول قتادة وقد بينت ذلك
 في كتاب المدرج بأبسط مما هنا وقد استبعد الأسماعيلي إمكان الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم
 بصحتهما معا وجزم بأنهما متدافعان وقد جمع غيره بينهما بأوجه أخرى باني بيانها في أواخر الباب إن شاء الله تعالى (قوله جرير
 بن أبي حازم) سمعت قتادة سيأتي بعد أبواب من رواية جرير بن حازم عن نافع فله فيه طريقان وقد حفظ الزيادة التي
 في كل منهما وجزم برفع كل منهما (قوله عن بشير بن نهيك) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء

مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ عَبْدٍ * حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ
ابْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي
مَمْلُوكٍ فَخَلَّصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا قَوْمٌ عَلَيْهِ فَأَسْتَسْعَى بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ * تَابَعَهُ
حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ وَأَبَانُ وَمُوسَى بْنُ خَلْفٍ عَنْ قَتَادَةَ وَاخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ

وزنا واحدا (قوله من أعتق شقيصا من عبد) كذا أورده مختصرا وعطف عليه طريق سعيد عن قتادة وقد تقدم
في الشركة من وجه آخر عن جرير بن حازم وبقية أعتق كله ان كان له مال والا يستسعى غير مشقوق عليه وأخرجه
الاسماعيلي من طريق بشر بن السري ويحيى بن بكير جميعا عن جرير بن حازم بلفظ من أعتق شقيصا من غلام وكان
للذي أعتقه من المال ما يبلغ قيمة العبد أعتق في ماله وان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه (قوله حدثنا سعيد)
هو ابن أبي عروبة (قوله عن النضر) في رواية جرير التي قبلها عن قتادة قال حدثني النضر (قوله والا قوم عليه فاستسعى
به) في رواية عيسى بن يونس عن سعيد عند مسلم ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق الحديث وفي رواية عبدة عند النسائي
ومجد بن بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد فان لم يكن له مال قوم ذلك العبد قيمة عدل واستسعى في قيمته لصاحبه
الحديث (قوله غير مشقوق عليه) تقدم توجيهه وقال ابن التين معناه لا يستغلى عليه في الثمن وقيل معناه غير مكاتب
وهو بعيد جدا وفي ثبوت الاستسعاء حجة على ابن سيرين حيث قال يعتق نصيب الشريك الذي لم يعتق من بيت المال (قوله
تابعه حجاج ابن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره شعبة) أراد البخاري بهذا الرد على من زعم ان
الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ وان سعيد ابن أبي عروبة تفرد به فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقة ثم
ذكر ثلاث تاجوها على ذكرها فاما رواية حجاج فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن قتادة من رواية أحمد بن حفص أحد
شيوخ البخاري عن أبيه عن ابراهيم بن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية ورواه عن قتادة أيضا حجاج بن أرطاة
أخرجه الطحاوي وأما رواية أبان فاخرجه أبو داود والنسائي من طريقه قال حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس
ولفظه فان عليه أن يعتق بقيته ان كان له مال والا استسعى العبد الحديث ولا يابى داود فعليه أن يعتقه كله والباقي سواء
وأما رواية موسى بن خلف فوصلها الخطيب في كتاب الفصل والوصل من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مظهر عنه
عن قتادة عن النضر ولفظه من أعتق شقيصا له في مملوك فعليه خلاصه ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى غير مشقوق
عليه وأما رواية شعبة فاخرجه مسلم والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة باسناده ولفظه عن النبي ﷺ في المملوك بين
الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال يضمن ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ من أعتق شقيصا من مملوك فهو حر من ماله
وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الطيالسي عن شعبة وأبو داود من طريق روح عن شعبة بلفظ من أعتق مملوكا بينه وبين
آخر فعليه خلاصه وقد اختصر ذكر السعاية أيضا هشام الدستوائي عن قتادة الا انه اختلف عليه في اسناده فمنهم من
ذكر فيه النضر بن أنس ومنهم من لم يذكره واخرجه أبو داود والنسائي بالوجهين ولفظ أبي داود والنسائي جميعا من
طريق معاذ بن هشام عن أبيه من أعتق نصيبا له في مملوك عتق من ماله ان كان له مال ولم يختلف على هشام في هذا القدر من
المتن وغفل عبد الحق فزعم ان هشاما وشعبة ذكرا الاستسعاء فوصلاه وتعقب ذلك عليه ابن المواق فأجاد وبالغ ابن العربي
فقال اتفقوا على ان ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ وانما هو من قول قتادة ونقل الخلال في العلل عن أحمد أنه
ضعف رواية سعيد في الاستسعاء وضعفها أيضا الأثرم عن سليمان بن حرب واستند الى ان فائدة الاستسعاء ان لا يدخل
الضرر على الشريك قال فلو كان الاستسعاء مشروعا للزم انه لو اعطاه مثلا كل شهر درهمين انه يجوز ذلك وفي ذلك غاية الضرر
على الشريك اه وبمثل هذا لا ترد الاحاديث الصحيحة قال النسائي بلغني ان هاما رواه فجعل هذا الكلام أي الاستسعاء
من قول قتادة وقال الاسماعيلي قوله ثم استسعى العبد ليس في الخبر مستندا وانما هو قول قتادة مدرج في الخبر على ما رواه

هام وقال ابن المنذر والخطابي هذا الكلام الاخير من فتيا قتادة ليس في المتن (قلت) ورواية هام قد أخرجها أبو داود
 عن محمد بن كثير عنه عن قتادة لكنه لم يذكر الاستسعاء أصلاً ولفظه أن رجلاً أعتق شقصاً من غلام فأجاز النبي ﷺ
 عتقه وغرمه بقية ثمنه نعم رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن هام فذكر فيه السعاية وفصلها من الحديث المرفوع أخرجه
 الاسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في علوم الحديث والبيهقي والخطيب في الفصل والوصل كلهم
 من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سواء وزاد قال فكان قتادة يقول ان لم يكن له مال استسعى العبد قال
 الدارقطني سمعت أبا بكر النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه هام ضبطه وفصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة
 هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج وأبي ذلك آخرون منهم صاحب الصحيح فصيحاً كون الجميع مرفوعاً وهو الذي يرجحه
 ابن دقيق العيد وجماعة لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من هام وغيره
 وهشام وشعبة وان كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينفيا ما رواه وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه وليس المجلس
 متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره وهذا كله
 لو انفرد وسعيد لم ينفرد وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد ان ساق الاختلاف فيه
 على قتادة هشام وسعيد أثبت في قتادة من هام وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو انفرد به مهود لأنه في
 الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرون
 معهم لا تطيل بذكرهم وهام هو الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فانه جعله
 واقعة عين وهم جعلوه حكماً عاماً فدل على انه لم يضبطه كما ينبغي والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون هام جعله
 من قول قتادة ولم يطعن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي والا فقد عتق منه ما عتق
 بكون أيوب جعله من قول نافع كما تقدم شرحه ففصل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع هام سواء فلم يجعلوه مدرجا
 كما جعلوا حديث هام مدرجا مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك وهام لم يوافقه أحد وقد جزم بكون حديث نافع
 مدرجا محمد بن وضاح وآخرون والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لعمل صاحب الصحيح وقال ابن المواق
 والانصاف ان لا نوه الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به فليس بين حديثه به مرة وفتياه به
 أخرى منافاة (قلت) ويؤيد ذلك ان البيهقي أخرجه من طريق الاوزاعي عن قتادة انه أفتى بذلك والجمع بين حديثي
 ابن عمر وابن أبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الاسماعيلي قال ابن دقيق العيد حسبك بما اتفق عليه الشيخان فانه
 أعلى درجات الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي
 يحتاجون الى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات وكان البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد
 ابن أبي عروبة فإشار الى ثبوتها بإشارات خفيفة كعادته فانه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت
 الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ثم استظهره برواية جرير بن حازم بما تبعته لينفي عنه التفرد ثم أشار الى أن غيرهما
 تابعهما ثم قال اختصره شعبة وكأنه جواب عن سؤال مقدر وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم
 يذكر الاستسعاء فاجاب بان هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أوردته مختصراً وغيره ساقه بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ
 من الواحد والله أعلم وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة أخرجه الطبراني من حديث جابر وأخرجه البيهقي
 من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة وعمدة من ضعف حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله والا فقد عتق
 منه ما عتق وقد تقدم انه في حق المعسر وان المفهوم من ذلك ان الجزء الذي لشريك المعتقد باق على حكمه الاول وليس
 فيه التصريح بان يستمر رفيقاً ولا فيه التصريح بانه يعتق كله وقد احتج بعض من ضعف رفع الاستسعاء بزيادة وقعت
 في الدارقطني وغيره من طريق اسمعيل ابن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر قال في آخره ورق منه ما بقي وفي اسناده
 اسمعيل بن مرزوق الكعبي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم وعلى تقدير صحتها فليس فيها أنه

باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه

يستمر رقيقا بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بعد ذلك فللذي صح رفعه أن يقول معنى الحديثين أن المصرا إذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصته شريكه بل تبقى حصته شريكه على حالها وهي الرق ثم يستسعى في عتق بقيته فيحصل ثمن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه إليه ويعتق وجعلوه في ذلك كالمكاتب وهو الذي جزم به البخاري والذي يظهر أنه في ذلك باختياره لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بأن يكف العبد إلا كتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فهذه مثلها وإلى هذا الجمع مال البيهقي وقال لا يبيح بين الحديثين معارضة أصلا وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصته الشريك إذا لم يختار العبد الاستسعاء فيعارضه حديث أبي الميخ عن أبيه أن رجلا أعتق شقصا له من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال ليس لله شريك وفي رواية فأجاز عتقه أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوي وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة أن رجلا أعتق شقصا في مملوك فقال النبي ﷺ هو كله فليس لله شريك ويمكن حمله على ما إذا كان المعتق غنيا أو على ما إذا كان جميعه له فأعتق بعضه فقدر وي أبو داود من طريق مقام بن التلب عن أبيه أن رجلا أعتق نصيبه من مملوك فلم يضمه النبي ﷺ وإسناده حسن ومحمول على المصرا والاعتراضا وجمع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في حصته الذي لم يعتق رقيقا فيسعى في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قالوا ومعنى قوله غير مشقوق عليه أي من وجه سيده المذكور فلا يكفه من الخدمة فوق حصته الرق لكن يرد على هذا الجمع قوله في الرواية المتقدمة واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند مسلم أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعا لنجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثة الميت وأجاب من أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين فيحتمل أن يكون قبل مشروعية الاستسعاء ويحتمل أن يكون الاستسعاء مشروعا إلا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ماله ليس له أن يعتقه وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة أن رجلا منهم أعتق مملوكا له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله ﷺ ثلثه وأمره أن يسعى في الثلثين وهذا يعارض حديث عمران وطريق الجمع بينهما ممكن واحتجوا أيضا بما رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بأنظ من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء والجواب مع تسليم صحته أنه يختص بصورة اليسار لقوله فيه وله وفاء والاستسعاء إنما هو في صورة الاعسار كما تقدم فلا حاجة فيه وقد ذهب إلى الأخذ بالاستسعاء إذا كان المعتق معسرا أبو حنيفة وصاحبه والاوزاعي والثوري وإسحق وأحمد في رواية وآخرون ثم اختلفوا فقال الأكثر يعتق جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن أبي ليلى فقال ثم يرجع العبد على المعتق الأول بما أداه للشريك وقال أبو حنيفة وحده يتخير الشريك بين الاستسعاء وبين عتق نصيبه وهذا يدل على أنه لا يعتق عنده ابتداء إلا النصيب الأول فقط وهو موافق لما جنح إليه البخاري من أنه يصير كالمكاتب وقد تقدم توجيهه وعن عطاء يتخير الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق وخالف الجميع زفر فقال يعتق كله وتقوم حصته الشريك فتؤخذ أن كان المعتق موسرا وترتب في ذمته أن كان معسرا * (قوله باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه) أي من التعليقات لا يقع شيء منها إلا بالقصد وكأنه أشار إلى رد ما روى عن مالك أنه يقع للطلاق والعتاق ما إذا كان أرمحط إذا كان أرمحط إذا كان أرمحط وقد أنكره كثير من أهل مذهبه قال الداودي وقوع الخطأ

وَلَا عِتَاقَةَ إِلَّا لِرُجْهِ اللَّهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ كُنَّ أَمْرِي مَا نَوَيْ وَلَا نِيَّةَ لِلنَّاسِ وَالْمُخْطِئِ
حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أَمِّي مَا وَسَّوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ

في الطلاق والعتاق أن يريد أن يلفظ بشي غيرهما فيسبق لسانه إليهما وأما النسيان ففيما إذا حلف ونسي (قوله ولا عتاقة
 الا لوجه الله) سيأتي في الطلاق نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا
 لا طلاق الا لوجه الله ولا عتاق الا لوجه الله وأراد المصنف بذلك اثبات اعتبار النية لانه لا يظهر كونه لوجه الله الامع القصد
 وأشار الى الرد على ذلك من قال من أعتق عبده لوجه الله أو للشيطان أو للضم عتق لوجود ركن الاعتاق والزيادة
 على ذلك لا تخل بالعتق (قوله وقال النبي ﷺ لكل امرئ ما نوى) هو طرف من حديث عمر وقد ذكره في الباب
 بلفظ وإنما لأمري ما نوي واللفظ المعلق أورده في أول الكتاب حيث قال فيه وإنما لكل امرئ ما نوي وأورده
 في أواخر الإيمان بلفظ ولكل امرئ ما نوي وإنما فيه مقدرة (قوله ولا نية للناس والمخطئ)
 وقع في رواية القاسمي الخطأ بدل المخطئ قالوا المخطئ من أراد الصواب فصار الى غيره والخطأ من تعدد لما ينبغي
 وأشار المصنف بهذا الاستنباط الى بيان أخذ الترجمة من حديث الاعمال بالنيات ويحتمل ان يكون أشار بالترجمة
 الى ما ورد في بعض الطرق كعادته وهو الحديث الذي يذكره أهل الفقه والاصول كثيرا بلفظ رفع الله عن أمتي الخطأ
 والنسيان وما استكرهوا عليه أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس الا انه بلفظ وضع بدل رفع وأخرجه الفضل بن
 جعفر التيمي في فوائده بالاسناد الذي أخرجه به ابن ماجه بلفظ رفع ورجاله ثقات الا أنه أعل بعله غير قاذحة فانه من رواية
 الوليد عن الازاعي عن عطاء عنه وقد رواه بشر بن بكر عن الازاعي فزاد عبيد بن عمير بن عطاء وابن عباس أخرجه
 الدارقطني والحاكم والطبراني وهو حديث جليل قال بعض العلماء ينبغي ان يعد نصف الاسلام لان الفعل أمان
 قصدوا اختيار أولا الثاني ما يقع عن خطأ أو نسيان أو اكره هذا القسم معفو عنه باتفاق وإنما اختلف العلماء هل
 المعفو عنه الأثم أو الحكم أو هما معا وظاهر الحديث الاخير وما خرج عنه كالقتل فله دليل منفصل وسيأتي بسط القول في ذلك
 في كتاب الإيمان والنذور ان شاء الله تعالى وتقدير قوله ولكل امرئ ما نوي يعتد لكل امرئ ما نوي وهو محتمل ان يكون
 في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط وبحسب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم (قوله عن زرارة ابن أوفى) يأتي في
 الإيمان والنذور بلفظ حدثنا زرارة وهو من ثقات التابعين كان قاضي البصرة وليس له في البخاري الا أحاديث
 يسيرة (قوله ما وسوست به صدورها) يأتي في الطلاق بلفظ ما حدثت به نفسها وهو المشهور وصدورها في أكثر
 الروايات بالضم وللأصيلي بالفتح على ان وسوست مضمن معنى حدث وحكي الطبري هذا الاختلاف في حدث
 به أنفسها والضم كقوله تعالى ونعلم ما توسوس به نفسه (قوله ما لم تعلم أو تكلم) ويأتي في النذور بلفظ
 ما لم تعمل به والمراد بنفي الحرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح أو القول باللسان على وفق ذلك والمراد بالوسوسة
 تردد الشئ في النفس من غير أن يطمئن اليه ويستقر عنده ولهذا فرق العلماء بين الهم والعزم كما سيأتي الكلام عليه في
 حديث من هم بحسنة ومن هنا نظر مناسبة هذا الحديث للترجمة لان الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك
 المخطئ والناسي لا توطن لهما وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن ابن عيينة في آخره وما استكرهوا عليه
 وأظنها مدرجة من حديث آخر دخل على هشام حديث في حديث قيل لا مطابقة بين الحديث والترجمة لان الترجمة في النسيان
 والحديث في حديث النفس وأجاب الكرماني بانه أشار الى الحاق النسيان بالوسوسة فكما أنه لا اعتبار للوسوسة
 لانها لا تستقر فكذلك الخطأ والنسيان لا يستقران لكل منهما ويحتمل ان يقال ان شغل البال بحديث النفس

عَنْ سَفِيَّانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْإِعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَلَا مَرِيءَ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ **بَاب** إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ هُوَ لِلَّهِ وَنَوَى الْعِتْقَ وَالْإِشْهَادَ بِالْعِتْقِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا أَقْبَلَ يَرِيدُ الْإِسْلَامَ وَمَعَهُ غُلَامُهُ ضَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ فَأَقْبَلَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا غُلَامُكَ قَدْ أَتَاكَ فَقَالَ أَمَا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ حُرٌّ قَالَ فَهُوَ حِينَ يَقُولُ :

يَا لَيْلَةَ مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا * عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَّتْ

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ

يَنْشَأُ عَنْهُ الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ وَمَنْ تَرْتَبَ عَلَى مَنْ لَا يَحْدُثُ نَفْسَهُ فِي الصَّلَاةِ مَا سَبَقَ فِي حَدِيثِ عُمَانَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْغُفْرَانِ (تَنْبِيهِ) ذَكَرْ خَلْفَ فِي الْأَطْرَافِ أَنَّ الْبَخَارِي أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْعِتْقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرَيْرَةَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَلَمْ يَرْوِهِ فِيهِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو مَسْعُودٍ وَلَا الطُّوْقِيُّ وَلَا ابْنُ عَسَاكَرٍ وَلَا اسْتَخْرَجَهُ الْأَسْمَاعِيلِيُّ وَلَا أَبُو نَعِيمٍ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْوَرَانِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ عَنْ سَفِيَّانَ) هُوَ الثَّوْرِيُّ (قَوْلُهُ الْإِعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَلَا مَرِيءَ مَا نَوَى) كَذَا أَخْرَجَهُ بِحَذْفِ أُنْمَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ فِيهِ فَقَالَ أُنْمَا الْإِعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَأُنْمَا لَامَرِي (قَوْلُهُ إِلَى دُنْيَا) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ لَدُنْيَا وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ الْمَذْكُورَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ وَيَأْتِي بَقِيَّةُ مَنْ فِي تَرْكِ الْحَيْلِ وَغَيْرِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابَ إِذَا قَالَ) أَيِ الشَّخْصِ (لِعَبْدِهِ) وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَكَرِيمَةَ إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِعَبْدِهِ (هُوَ لِلَّهِ وَنَوَى الْعِتْقَ) أَيِ صَحَّ (قَوْلُهُ وَالْإِشْهَادُ فِي الْعِتْقِ) قِيلَ هُوَ يَجْرُ الْإِشْهَادُ أَيِ وَبَابُ الْإِشْهَادِ فِي الْعِتْقِ وَهُوَ مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ إِنْ قَدَّرْنَا مِنْهُ نَحْتَاجَ إِلَى خَبَرٍ وَالْإِزْمُ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنَ الْأَوَّلِ لِيَصَحَّ الْعُطْفُ عَلَيْهِ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنْ يَقْرَأَ وَالْإِشْهَادُ بِالضَّمِّ فَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى بَابٍ لَا عَلَى مَا بَعْدَهُ وَبَابُ التَّنْوِينِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ وَحُكْمُ الْإِشْهَادِ فِي الْعِتْقِ قَالَ الْمُهَلَّبُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ هُوَ لِلَّهِ وَنَوَى الْعِتْقَ أَنَّهُ يَعْتَقُ وَأَمَّا الْإِشْهَادُ فِي الْعِتْقِ فَهُوَ مِنْ حَقُوقِ الْمُعْتَقِ وَالْإِفْقَادُ الْعِتْقُ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ (قُلْتُ) وَكَانَ الْمُصَنِّفُ أَشَارَ إِلَى تَقْسِيمِ مَا رَوَاهُ هُشَيْمٌ عَنْ مَغِيرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ لِلَّهِ فَسُئِلَ الشَّعْبِيُّ وَابْرَاهِيمُ وَغَيْرُهُمَا فَقَالُوا هُوَ حُرٌّ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَكَانَ قَالَ ذَلِكَ إِذَا نَوَى الْعِتْقَ وَالْأَقْلُو قَصْدُ أَنَّهُ اللَّهُ بِمَعْنَى غَيْرِ الْعِتْقِ لَمْ يَعْتَقِ (قَوْلُهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ) هُوَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَقَيْسٌ هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَرَجَالُهُ كُوفِيُّونَ إِلَّا الصَّحَابِيُّ (قَوْلُهُ لَمَّا أَقْبَلَ يَرِيدُ الْإِسْلَامَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ بَعْدَ (قَوْلِهِ وَمَعَهُ غُلَامُهُ) لَمْ أَقِفْ عَلَى أَسْمِهِ (قَوْلُهُ ضَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ) أَيِ ضَاعَ (قَوْلُهُ فَهُوَ حِينَ يَقُولُ) أَيِ الْوَقْتِ الَّذِي وَصَلَ فِيهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَبِقَوْلِهِ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ أَيِ عِنْدَ أَنْتَاهَا وَظَاهِرُهُ أَنَّ الشَّعْرَ مِنْ نَظْمِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَدْ نَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى غُلَامِهِ حَكَاهُ ابْنُ التَّيْنِ وَحَكِي الْفَاكِهِ فِي كِتَابِ مَكَّةَ عَنْ مُقَدِّمِ بْنِ حُجَّاجٍ السَّوَّائِيِّ أَنَّ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ لَا بِي مَرْتَدُ الْغَنَوِيِّ فِي قِصَّةٍ لَهُ فَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ أَبُو هُرَيْرَةَ قَدْ تَمَثَّلَ بِهِ (قَوْلُهُ فِي الشَّعْرِ بِاللَّيْلَةِ) كَذَا فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ قَالَ الْكُرْمَانِيُّ وَلَا بَدَّ مِنْ اثْبَاتِ قَاءِ أَوْ وَاوٍ فِي أَوَّلِهِ لِيَصِيرَ مُوزُونًا وَفِيهِ نَظَرٌ لَأَنَّ هَذَا يُسَمَّى فِي الْعُرُوضِ الْخُرْمَ بِالْمُعْجَمَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَالرَّاءُ السَّاكِنَةُ وَهُوَ أَنْ يَحْذَفَ مِنَ أَوَّلِ الْجُزْءِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي وَمَا جَازَ حَذْفُهُ لَا يَقَالُ لَا بَدَّ مِنْ اثْبَاتِهِ وَذَلِكَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِهِ (قَوْلُهُ وَعَنَائِهَا) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَبِالنُّونِ وَالْمَدَائِي تَعْبَاهُ وَدَارَةُ الْكُفْرِ الدَّارَةُ أَخْصَ مِنَ الدَّارِ وَقَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ كَقَوْلِ لَامَرِي الْقَيْسِ * وَلَا سِيَّامَا بِدَارَةِ جُلْجُلٍ * (قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ) هُوَ أَبُو قَدَامَةَ

اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ :

يَا لَيْلَةَ مِنْ طَوْلَهَا وَعَنَائِهَا * عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَتْ

قَالَ وَأَبَقَ مِنِّي غُلَامٌ لِي فِي الطَّرِيقِ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَايَعْتُهُ فَبَيَّنَّا أَنَا عِنْدَهُ إِذَا طَلَعَ الْغُلَامُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا غُلَامُكَ فَقُلْتُ هُوَ حُرٌّ لِرُوحِهِ اللَّهِ فَأَعْتَقْتُهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ

عَنْ أَبِي أُسَامَةَ حُرٌّ **حَدَّثَنِي** شَهَابُ بْنُ عَبَادٍ حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ إسماعيلَ عَنْ قَيْسٍ قَالَ

لَمَّا أَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَعَهُ غُلَامُهُ وَهُوَ يَطْلُبُ الْإِسْلَامَ فَضَلَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بِهَذَا وَقَالَ

أَمَّا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ لِلَّهِ **بَابُ** أُمِّ الْوَلَدِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ

الْأَمَةُ رَبِّهَا **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنَّ عُنْتَةَ بِنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنٌ وَلِيدَةٌ زَمَعَهُ

قَالَ عُنْتَةُ إِنَّهُ ابْنُ بَنِي فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْفَتْحِ

السرخسي كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا عبيد الله بالتصغير وفي مستخرج أبي نعيم أخرجه البخاري عن أبي سعيد الأشج وأبو سعيد اسمه عبد الله مكبر فهذا محتمل وذكر أبو مسعود وخالف أنه أخرجه هنا عن عبيد بن إسماعيل وعبيد بغیر إضافة ممن يروى في البخاري عن أبي أسامة إلا أن الذي وقفت عليه هو الذي قدمت ذكره والله أعلم (قوله وأبق) بفتح الموحدة وحكي ابن القطاع كسرهما (قوله قلت هو حر لوجه الله فأعتقه) أي باللفظ المذكور وليس المراد أنه أعتقه بعد ذلك وهذه الفاء هي التفسيرية (قوله لم يقل أبو كريب عن أبي أسامة حر) وصله في أواخر المغازي فقال حدثنا محمد بن العلاء وهو أبو كريب حدثنا أبو أسامة وساق الحديث وقال في آخره هو لوجه الله فأعتقه وكذا أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة وكذا أخرجه إسماعيل من وجهين عن أبي أسامة ليس فيه حر وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أثبت قوله حر في أحدهما ووقع في بعض النسخ من البخاري هو حر لوجه الله وهو خطأ ممن ذكره عن البخاري في هذه الرواية لتصريحه بنفيه عن شيخه بعينه (قوله في الطريق الأخيرة فضل أحدهما صاحبه) بالنصب على ترك الخافض وأصله من صاحبه كما في الطريق الأولى ولو كانت أصل معداة بالهمز لم يحتج إلى تقدير وقد ثبت كذلك في بعض الروايات وفي الحديث استحباب العتق عند بلوغ الغرض والنجاة من المخاوف وفيه جواز قول الشعر وإنشاده والتأمل به والتألم من النصب والسرور وغير ذلك (قوله باب أم الولد) أي هل يحكم بعقها أم لا أورد فيه حديثين وليس فيهما ما يفصح بالحكم عنده وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسئلة بين السلف وإن كان الأمر استقرار عند الخلاف على المنع حتى وافق في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهن ولم يبق إلا شذوذ (قوله وقال أبو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الْأَمَةُ رَبِّهَا) تقدم موصولا مطولا في كتاب الإيمان بمعناه وتقدم شرحه هناك مستوفى وإن المراد بالرب السيد أو المالك وتقدم أنه لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه قال النووي استدل به إمامان جليلان أحدهما على جواز بيع أمهات الأولاد والآخر على منعه فأما من استدل به على الجواز فقال ظاهر قوله ربها أن المراد به سيدها لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها لمصير مال الإنسان إلى ولده غالبا وأما من استدل به على المنع فقال لا شك أن الأولاد من الأماء كانوا موجودين في عهد النبي ﷺ وعهد أصحابه كثيرًا والحديث مسوق للعلامات التي قرب قيام الساعة فدل على حدوث قدر زائد على مجرد التسري قال والمراد أن الجهل يغلب في آخر الزمان حتى تباع أمهات الأولاد

أَخَذَ سَعْدُ بْنُ وَلِيدَةَ زَمْعَةً فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَقْبَلَ مَعَهُ بِعَبْدُ بْنُ زَمْعَةٍ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي عَهْدَ إِلَى أَنَّهُ قَتَلَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا أَخِي ابْنُ وَلِيدَةَ زَمْعَةٍ وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ابْنِ وَلِيدَةَ زَمْعَةٍ فَذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْتَجِجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بَذْتَ زَمْعَةً مِمَّا رَأَى مِنْ شَبهِهِ صَبَّةً وَكَانَتْ سَوْدَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ

فيكثر تردد الامة في الايدي حتى يشتريها ولده وهو لا يدري فيكون فيه اشارة الى تحريم بيع امهات الاولاد ولا يخفى تكلف الاستدلال من الطرفين والله أعلم ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض والشاهد منه قول عبد بن زمعة أخى ولد على فراش أبي وحكمه ﷺ لابن زمعة بأنه أخوه فان فيه ثبوت أمة أم الولد ولكن ليس فيه تعرض لحرمتها ولا لارقاها الا أن ابن المنير أجاب بأن فيه اشارة الى حرمة أم الولد لانه جعلها فراشا فسوي بينها وبين الزوجة في ذلك وأفاد الكرمانى أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب مانصه فسمى النبي ﷺ أم ولد زمعة أمة ووليدة فدل على أنها لم تكن عتيقة اه فعلى هذا فهو ميل منه الى أنها لا تعتق بموت السيد وكأنه اختار احداً تاويلين في الحديث الاول وقد تقدم ما فيه قال الكرمانى وبقية كلامه لم تكن عتيقة من هذا الحديث لكن من يحتاج بهتقها في هذه الآية الاما ملكك أيمانكم يكون ذلك حجة قال الكرمانى كأنه أشار الى أن تقرير النبي ﷺ عبد بن زمعة على قوله أمة أبي يترل مترلة القول منه ﷺ ووجه الدلالة مما قال ان الخطاب في الآية للمؤمنين وزمعة لم يكن مؤمناً فلم يكن له ملك يمين فيكون ما في يده في حكم الاحرار قال ولعل غرض البخارى أن بعض الحنفية لا يقول ان الولد في الامة للفراش فلا يلحقونه بالسيد الا أن أقرب به ويخصون الفراش بالحرمة فاذا احتج عليهم بما في هذا الحديث ان الولد للفراش قالوا ما كانت أمة بل كانت حرة فأشار البخارى الى رد حجتهم هذه بما ذكره وتعلق الائمة باحاديث أصحابها حديثان أحدهما حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل كما سيأتي شرحه في كتاب النكاح ومن تعلق به النسائي في السنن فقال باب ما يستدل به على منع بيع أم الولد فساق حديث أبي سعيد ثم ساق حديث عمرو بن الحارث الخزاعي كما سيأتي في الوصايا قال ماترك رسول الله ﷺ عبداً ولا أمة الحديث ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد أنهم قالوا انا نصيب سبايا فنحب الاثمان فكيف تري في العزل وهذا لفظ البخارى كما مضى في باب بيع الرقيق من كتاب البيوع قال البيهقي لولا ان الاستيلاء يمنع من نقل الملك والا لم يكن لعزلهم لاجل حجة الاثمان فائدة وللنسائي من وجه آخر عن أبي سعيد فكان منا من يريد أن يتخذ أهلاً ومنا من يريد البيع فتراجعنا في العزل الحديث وفي رواية لمسلم وطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل وفي الاستدلال به نظر اذ لا تلازم بين حملن وبين استمرار امتناع البيع فلعلهم أحبوا تعجيل الفداء وأخذ الثمن فلو حلت المسبية لتأخر بيعها الى وضعها ووجه الدلالة من حديث عمرو بن الحارث أن مارية أم ولده ابراهيم كانت قد عاشت بعده فلولا أنها خرجت عن الوصف بالرق لما صح قوله أنه لم يترك أمة وقد ورد الحديث عن عائشة أيضاً عند ابن حبان مثله وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الامة وفي صحة الاستدلال بذلك وقفة الاحتمال أن يكون نجز عتقها وأما بقية أحاديث الباب فضعيفة ويعارضها حديث جابر كنا نبيع سرارنا أمهات الاولاد والنبي ﷺ حتى لا يرى بذلك بأساً وفي لفظ بعنا أمهات الاولاد على عهد النبي ﷺ وأبى بكر فلما كان عمرها نافعاً انتهينا وبقول الصحابي كنا نعمل محمول على الرفع على الصحيح وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحيهما ولم يستند الشافعي في القول بالمنع الا الى عمر فقال قلته تقليداً لعمر قال بعض أصحابه لان عمر لما نهى عنه فاتتهوا صار اجماً ما يعنى فلا عمرة بتدور الخالف به وذلك ولا يتعين معرفة سند الاجماع (قوله أخذ سعد ابن وليدة) سعد بالرفع والتنوين

باب بيع المدبر حديثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أعتق رجل منا عبدا له عن ذير فدعا النبي ﷺ به فباعه قال جابر مات الغلام عام أول

وابن منصوب على المفعولية ويكتب بالالف وقوله هـ ولك يا عبد بن زمعة برفع عبد ويجوز نصبه وكذا ابن وكذا قوله ياسوده بنت زمعة (تنبيهان) أحدهما وقع في نسخة الصغاني هنا قال أبو عبد الله يعني المصنف سمي النبي ﷺ أم ولد زمعة أمة ووليدة فلم تكن عتيقة لهذا الحديث ولكن من يحتج بعقها في هذه الآية الاما ملكت أيمانكم يكون له ذلك حجة الثاني ذكر المزي في الاطراف أن البخاري قال عقب طريق شعيب عن الزهري هذه وقال الليث عن يونس عن الزهري ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري نعم ذكر هذا التعليق في باب غزوة الفتح من كتاب المغازي مقرونا بطريق مالك عن الزهري والله أعلم * (قوله باب بيع المدبر) أي جوازه أو ما حكمه وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها في كتاب البيوع وأوردناها حديث جابر مختصرا جدا وقد قدم شرحه مستوفى هناك (قوله أعتق رجلا من عبدا له) لم يقع واحد منهما مسمى في شيء من طرق البخاري وقد قدمت في البيوع أن في رواية مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب ففيه التعريف بكل منهما وله من رواية الليث عن أبي الزبير أن الرجل كان من بني عذرة وكذا البيهقي من طريق مجاهد عن جابر فلعله كان من بني عذرة وخالف الانصار (قوله فدعا النبي ﷺ) حذف المتعول وفي رواية أيوب المذكورة فدعا به النبي ﷺ فقال من يشتريه أي الغلام (قوله فاشتراه نعيم بن عبد الله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى في الاستقراض نعيم بن النحام وهو نعيم بن عبد الله المذكور والنحام بالنون والحاء المهملة الثقيلة عند الجمهور وضبطه ابن السككي بضم النون وتخفيف الحاء ومنعه الصغاني وهو لقب نعيم وظاهر الرواية أنه لقب أبيه قال النووي وهو غلط لقول النبي ﷺ دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعيم اهـ وكذا قال ابن العربي وعياض وغير واحد لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ولا ترد الروايات الصحيحة بمثل هذا فاعل أباه أيضا كان يقال له النحام والنعمة بفتح النون واسكان المهملة الصوت وقيل السعلة وقيل النحنة ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن أسيد بن عبد الله بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب بن لؤي وأسيد وعبيد وعويج في نسبه مفتوح أول كل منها قرشي عدوي أسلم قديما قبل عمر فكنتم اسلامه وأراد الهجرة فسأله بنو عدي أن يقيم على أي دين شاء لأنه كان يتنق على أرامهم وأيتامهم ففعل ثم هاجر عام الحديبية ومعه أربعون من أهل بيته واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر أو عمر وروى الحرث في مسنده بأسناد حسن أن النبي ﷺ سماه صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعيما (قوله قال جابر مات الغلام عام أول) يأتي في الاحكام من رواية حماد عن عمر وسمعت جابرا يقول عبد اقطيا مات عام أول زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمر وفي اشارة ابن الزبير وقد تقدم في باب بيع المدبر من البيوع نقل مذاهب الفقهاء في بيع المدبر وإن الجواز مطلقا مذهب الشافعي وأهل الحديث وقد نقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكي النووي عن الجمهور مقابله وعن الحنفية والمالكية أيضا تخصيص المنع بمن دبر تديرا مطلقا أما إذا قيده كان يقول ان مت من مرضى هذا فقلان حر فانه يجوز بيعه لانها كالوصية فيجوز الرجوع فيها وعن أحمد يمتنع بيع المدبر دون المدبر وعن الليث يجوز بيعه ان شرط على المشتري عتقه وعن ابن سيرين لا يجوز بيعه الا من نفسه ومال ابن دقيق العيد الى تقييد الجواز بالحاجة فقال من منع بيعه مطلقا كان الحديث حجة عليه لان المنع السكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجازة في بعض الصور فله أن يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور وأجاب من أجازة مطلقا بان قوله وكان محتاجا لا مدخل له في الحكم وانما ذكر ليان السبب في المبادرة لبيعه ليتبين للسيد جواز

بابُ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبِهِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ ابْنَ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبِهِ **حَدَّثَنَا** عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَأَشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاَهَا فَبَدَّكَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَعْتَقِيهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَيَنْ أُعْطِيَ الْوَرِقَ فَأَعْتَقْتُهَا فَدَعَاهَا النَّبِيُّ ﷺ فَخَبَرَهَا مِنْ زَوْجِهَا فَقَالَتْ لَوْ أُعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا بَتْتُ عِنْدَهُ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا **بابُ** إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمُّهُ هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا وَقَالَ أَنَسٌ قَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا

البيع ولولا الحاجة لكان عدم البيع أولى وأما من ادعى أنه إنما باع خدمته كما تقدمت حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم وهو أنه لا تعارض بين الحديثين وبأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المذنب وقد اتفقت طرق رواية عمرو بن دينار عن جابر أيضا على أن البيع وقع في حياة السيد إلا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ أن رجلا من الانصار دبر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره الحديث وقد أعله الشافعي بأنه سمعه من ابن عيينة مرارا لم يذكر قوله فمات وكذلك رواه الأئمة أحمد واسحق وابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن أبي عيينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بأن أصلها أن رجلا من الانصار أعتق مملوكه أن حدث به حادث فمات فدعا به النبي ﷺ فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمرو وقال البيهقي فمات من بقية الشرط أي فمات من ذلك الحديث وليس أخبارا عن أن المذنب مات فحذف من رواية ابن عيينة قوله أن حدث حدث فوق الغلط بسبب ذلك والله أعلم اه وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في رواية عطاء عن جابر من طريق شريك عن سلمة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم * (قوله باب بيع الولاء وهبته) أي حكمه والولاء بالفتح والمدح ميراث المعتق من المعتق بالفتح أورد فيه حديث ابن عمر المشهور وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحة بيعه من دلالة النهي المذكور وحديث عائشة في قصة برة وسيأتي بعد عشرة أبواب ووجه دخوله في الترجمة من قوله في أصل الحديث فإنما الولاء لمن أعتق وهو وإن كان لم يسقه هنا بهذا اللفظ فكانه أشار إليه كعادته ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه شيء قال الخطابي لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء كمن ولد له ولد ثبت له نسبه فلو نسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده وكذا إذا أراد نقل ولائه عن محله لم ينتقل * (قوله باب إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادي) بضم أوله وفتح الدال (قوله إذا كان مشركا) قيل إنه أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الوارد فيمن ملك ذارحم فهو حر وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من حديث الحسن عن سمرة واستنكره ابن المديني ورجح الترمذي إرساله وقال البخاري لا يصح وقال أبو داود تفرد به حماد وكان يشك في وصله وغيره يرويه عن قتادة عن الحسن قوله وعن قتادة عن عمرو قوله منقطع أخرجه ذلك النسائي وله طريق أخرى أخرجه أصحاب السنن أيضا إلا أبا داود من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقال النسائي منكر وقال الترمذي خطأ وقال جمع من الحفاظ دخل لضمرة حديث في حديث وانما روى الثوري بهذا الاسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته وجرى الحاكم وابن حزم وابن القطان على ظاهر الاسناد فصححوه وقد أخذ بعمومه الحنفية والثوري والاوزاعي والليث وقال داود لا يعتق أخذ على أحد وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق على المرأة إلا أصوله وفروعها لهذا الدليل بل لا دلة أخرى وهو مذهب مالك وزاد الأخوة حتى من الأم وزعم ابن بطال أن في حديث الباب حجة عليه وفيه نظرا سأذكره (قوله وقال أنس قال العباس فاديت نفسي وفاديت عقيلا) هو طرف من حديث

وكان علي له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمه عباس **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن موسى بن شهاب قال حدثني أنس رضي الله عنه أن رجالاً من الأنصار استأذنوا رسول الله ﷺ فقالوا أئذن لنا فلنترك لابن أختنا عباس فداءه فقال لا تدعون منه دبرهما **باب** عتق المشرك **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام أخبرني أبي أن حكيم بن حزام رضي الله عنه أعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة بغير فلما أسلم حمل على مائة بغير وأعتق مائة رقبة قال فسألت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله أرأيت أشياء كنت أضرمها في الجاهلية كنت أئحنت بها يعني أتبرر بها قال فقال رسول الله ﷺ أسلمت على ما سلفك من خير

أوله أتى النبي ﷺ بمال من البحرين فقال انثروه في المسجد وقد تقدم في باب القسمة وتعليق القنو في المسجد من كتاب الصلاة (قوله وكان علي) أي ابن أبي طالب (له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل ومن عمه العباس) هو كلام المصنف ساقه مستد لابه على أنه لا يعتق بذلك أي فلو كان الاخ ونحوه يعتق بمجرد الملك لعتق العباس وعقيل على في حصته من الغنيمة وأجاب ابن المنير عن ذلك أن الكافر لا يملك بالغنيمة ابتداء بل لا يتخير الإمام بين القتل والاسترقاق والفداء أو المن بالغنيمة سبب إلى الملك بشرط اختيار الأرقاق فلا يلزم العتق بمجرد الغنيمة ولعل هذا هو النكتة في إطلاق المصنف الترجمة ولعله يذهب إلى أنه يعتق إذا كان مسلماً ولا يعتق إذا كان مشركاً وقوفاً عند ما رده الخبر (قوله حدثنا إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس (قوله أن رجلاً من الأنصار) لم أعرف أسماءهم الآن (قوله لابن أختنا) بالثناة (عباس) هو ابن عبد المطلب والمراد أنهم أخوال أبيه عبد المطلب فإن أم العباس هي ثبالة بالنون والثناة مصغرة بنت جنان بالجيم والنون وليست من الأنصار وإنما أرادوا بذلك أن أم عبد المطلب منهم لأنها سلمى بنت عمرو بن أحيحة بمهملتين مصغر وهي من بني النجار ومثله ما وقع في حديث الهجرة أنه ﷺ نزل على أخواله بني النجار وأخواله حقيقة أنما هم بنو زهرة وبنو النجار أخوال جده عبد المطلب قال ابن الجوزي صحف بعض المحدثين لجهله بالنسب فقال ابن أختنا بكسر الخاء بعدها تحمانية وليس هو ابن أخيهما إذا لا نسب بين قریش والأنصار قال وإنما قالوا ابن أختنا لتكون المنة عليهم في إطلاقه بخلاف ما قالوا عمك لكانت المنة عليه ﷺ وهذا من قوة الذكاء وحسن الأدب في الخطاب وإنما امتنع ﷺ من إجابتهم لكلا يكون في الدين نوع محابة وسيأتي مزيد في هذه القصة في الكلام على غزوة بدران شاء الله تعالى وأراد المصنف بإيراد هنا الإشارة إلى أن حكم القرابة من زوى الأرحام في هذا يختلف من حكم القرابة من العصباء والله أعلم * (قوله عتق المشرك) يحتمل أن يكون مضافاً إلى الفاعل أو المفعول وعلى الثاني جرى ابن بطال فقال لا خلاف في جواز عتق المشرك تطوعاً وإنما اختلفوا في عتقه عن الكفارة وحديث الباب في قصة حكيم بن حزام حجة في الأول لأن حكماً لما أعتق وهو كافر لم يحصل له الأجر بالإسلامه فمن فعل ذلك وهو مسلم لم يكن بدونه بل أولى اه وقال ابن المنير الذي يظهر أن مراد البخاري أن المشرك إذا أعتق مسلماً نفذ عتقه وكذا إذا أعتق كافراً فاسلم العبد قال وأما قوله أسلمت على ما سلفك من خير فليس المراد به صحة التقرب منه في حال كفره وإنما تأويله أن الكافر إذا فعل ذلك انتفع به إذا أسلم لما حصل له من التدريب على فعل الخير فلم يمتنع إلى مجاهدة جديدة فيثاب بفضل الله عما تقدم بواسطة انتفاعه بذلك بعد إسلامه انتهى وقد قدمت لذلك أجوبة أخرى في كتاب الزكاة مع الكلام على بقية فوائد الحديث المذكور (قوله ابن حكيم بن حزام أعتق) ظاهر سياقه الإرسال لأن عروة لم يدرك زمن ذلك لكن بقية الحديث أو ضمت الوصل وهي قوله قال فسألت ففاعل قال هو حكيم فكان عروة قال قال حكيم فيكون بمنزلة قوله عن حكيم الحديث وقد أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام فقال عن أبيه عن حكيم (قوله أتبرر بها) بالوحدة وراء ابن الأولي

باب من ملك من العرب رقية أفوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية وقول الله تعالى : ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ومن رزقناه منارز قاحسنا فهو ينفق منه سيرا وجهرا أهل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون **حدثنا** ابن أبي مرزيم قال أخبرني الليث عن عقيل عن ابن شهاب ذكر عروة أن مروان والمصور ابن عخرمة أخبراه أن النبي ﷺ قال حين جاءه وفد هوازن فسأله أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم فقال إن معي من ترون . وأحب الحديث إلى أصدقائه فاختاروا إحدى الطائفتين إما المال وإما السبي وقد كنت استأثيت بهم وكان النبي ﷺ انتظرهم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف . فلما تبين لهم أن النبي ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فإننا نختار سبيننا . فقام النبي ﷺ في الناس قائما على الله بما هو أهله . ثم قال : أما بعد فإن إخوانكم قد جاؤنا تأييين وإني رأيت أن أردد إليهم سبيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ومن أحب أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما ينفي الله علينا فليفعل ، فقال الناس طيبنا لك ذلك قال إنا لا ندري من أذن منكم ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى النبي ﷺ فأخبروه أنهم طيبوا وأذنوا ، فهذا الذي بلغنا عن سبي هوازن * وقال أنس قال عباس للنبي ﷺ فاديت نفسي وفاديت عقيل **حدثنا** علي بن الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن عون ، قال كتبت إلى نافع فكتب إلي أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون وأنعمهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم ،

تقيلة أي أطلب بها البر وطرح الحث وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة وقوله يعني أتبرر هو من تفسير هشام بن عروة راويه كما ثبت عند مسلم والاسماعيلي وقصر من زعم أنه تفسير البخاري * (قوله باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية) هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف في استرقاق العرب وهي مسألة مشهورة والجمهور على أن العربي إذا سبي جاز أن يسترق وإذا تزوج أمة بشرطه كان ولدها رقيقا وذهب الأوزاعي والثوري وأبو ثور إلى أن على سيد الأمة تقويم الولد ويلزم أبوه بإدائه القيمة ولا يسترق الولد أصلا وقد جنح المصنف إلى الجواز وأورد الأحاديث الدالة على ذلك في حديث المسور مارجم به من الهبة وفي حديث أنس مارجم به من الغداء وفي حديث ابن عمر مارجم به من سبي الذرية وفي حديث أبي سعيد مارجم به من الجماع ومن القدية أيضا ويتضمن مارجم به من البيع وفي حديث أبي هريرة مارجم به من البيع لقوله في بعض طرقه ابتاعني كما سأل بيته وقوله في الترجمة وقول الله تعالى عبدا مملوكا إلى آخر الآية قال ابن المنير مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يقيد بكونه عجميا فدل على أن لافرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى وقال ابن بطال تناول بعض الناس من هذه الآية أن العبد لا يملك وفي الاستدلال بها لذلك نظرا لأنها نكرة في سياق الإثبات فلا عموم فيها وقد ذكر قتادة أن المراد به الكافر خاصة نعم ذهب الجمهور إلى كونه لا يملك شيئا واحتجوا بحديث ابن عمر الماضي ذكره في الشرب وغيره وقالت طائفة أنه يملك روى ذلك عن عمر وغيره واختلف قول مالك فقال من باع عبدا وله مال فماله للذي باعه إلا بشرط وقال فيمن أعتق عبدا وله مال فأن المال للعبد إلا بشرط قال وحجته في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نص في ذلك وحجته في العتق ما رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج

وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُورِيَّةٌ حَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ رَيْمَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَحْيٍ بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ
مُحَمَّدٍ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ ، قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي
الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَبِيًّا مِنْ سَبَى الْعَرَبِ فَاشْتَمَيْنَا النِّسَاءَ فَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ ، وَأَحْبَبْنَا الْعَزْلَ فَسَأَلَنَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ مَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا مَا مِنْ نَسَمَةٍ كُنْتُمْ إِلَى يَوْمِ النِّيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَأَنَّكُمْ
حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَا أَزَالُ أُحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ وَحَدَّثَنِي ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ
الْحَارِثِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ

عن نافع عن ابن عمر رفعه من أعتق عبداً فمال العبد له إلا أن يستثنيه سيده (قلت) وهو حديث أخرجه أصحاب
السنن بإسناد صحيح وافر بعض أصحاب مالك بأن الأصل أنه لا يملك لكن لما كان العتق صورة إحسان إليه
ناسب ذلك أن لا يترع منه ما يده تكيلاً للإحسان ومن ثم شرعت المكاتبه وساغ له أن يكتسب ويؤدي إلى
سيده ولولا أن له تسليطاً على ما يده في صورة العتق ما غنى ذلك عنه شيئاً والله أعلم فأما قصة هوازن فسيأتي شرحها
مستوفى في المغازي وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب قال ذكر عروة سيأتي في الشروط من طريق معمر عن
الزهري أخبرني عروة وقوله استأنيت بالثناة قبل الالف المهموزة الساكنة ثم نون مفتوحة وتحتانية ساكنة أي
انتظرت (١) وقوله حتى ينيء بفتح أوله ثم فاء مكسورة وهمزة بعد التحتانية الساكنة أي يرجع إلينا من مال الكفار
من خراج أو غنيمة أو غير ذلك ولم يرد الفاء الاصطلاحى وحده : وأما قصة بني المصطلق من حديث ابن عمر
فعبد الله المذكو ر في الإسناد هو ابن المبارك وقوله أغار على بني المصطلق بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر
اللام بعدها كاف وبنو المصطلق بطن شهير من خزاعة وهو المصطلق بن سعيد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن
عامر ويقال أن المصطلق لقب واسمه جذيمة بفتح الجيم بعدها ذال معجمة مكسورة وسيأتي شرح هذه الغزاة في
كتاب المغازي إن شاء الله تعالى وقوله وهم غارون بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أي غافل أي أخدم
على غرة (قوله وأصاب يومئذ جويرية) بالجيم مصغراً بنت الحرث بن أبي ضرار بكسر المعجمة وتخفيف الراء ابن
الحرث بن مالك بن المصطلق وكان أبوها سيد قومهم وقد أسلم بعد ذلك وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن ابن
عون وبين فيه أن نافعاً استدلل بهذا الحديث على نسخ الأمر بالدعاء إلى الإسلام قبل القتال وسيأتي البحث في ذلك في
باب الدعوة قبل القتال من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى وأما حديث أبي سعيد فسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح
مستوفى إن شاء الله تعالى حيث ساقه هناك تماماً وقوله هنا ابن حبان هو بفتح أوله والموحدة الثقيلة وابن محيرز بالمهملة
وراء وزاى مصغر وقوله نسمة بفتح النون والمهملة أي نفس وأما حديث أبي هريرة فأورده المصنف عن شيخين له كل
منهما حديثه به عن جرير لكنه فرقه لئلا يأتى أحدهما زاد فيه عن جرير إسناداً آخر وساقه هنا على لفظ أحدهما وهو
محمد بن سلام وسيأتي في المغازي على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب ومغيرة هو ابن مقسم الضبي والحرث هو ابن يزيد والعكلى
بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وقد أغفله الكلاباذى من رجال البخاري وهو ثقة
جليل القدر من أقران الراوي عنه مغيرة لكنه تقدم عليه في الوفاة والإسناد كله كوفيون غير طرفيه الصحابي وشيخ

(١) قول الشارح وقوله حتى ينيء بفتح أوله كذا في النسخ التي بأيدينا ولفظ الرواية هنا من أول ما ينيء الله علينا
ولا يناسب الفعل حينئذ لا الضم كما ضبطه القسطلاني اه مصححه

مَلَزْتُ أَحِبُّ بَنِي عَمِّمٍ مُنْذُ ثَلَاثِ سَمِيعَتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِيهِمْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ هُمْ أَشَدُّ أَهْتَى عَلَى الدُّجَالِ قُلُ
وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا وَكَانَتْ سَبِيَّةً مِنْهُمْ عَائِشَةُ فَقَالَ أَعْتَقِيهَا
فَانْهَاهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ

البخاري (قوله ما زلت احب بني تميم) اي القبيلة الكبيرة المشهورة ينتسبون الى تميم بن مر بن قيس بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر (قوله منذ ثلاث) أي من حين
سمعت الخصال الثلاث زاد أحمد من وجه آخر عن أبي ذرعة عن أبي هريرة وما كان قوم من الاحياء أبغض الى منهم
فأحبهم اه وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قومه في الجاهلية من العداوة (قوله هم أشد أمتي على الدجال) في
رواية الشعبي عن أبي هريرة عند مسلم هم أشد الناس قتالا في الملاحم وهي اعم من رواية أبي زرعة ويمكن ان يحمل
العام في ذلك على الخاص فيكون المراد بالملاحم أكبرها وهو قتال الدجال أو ذكر الدجال ليدخل غيره بطريق
الاولى (قوله هذه صدقات قومنا) انما نسبهم اليه لاجتماع نسبهم بنسبه عليه السلام في الياس بن مضر ووقع عند الطبراني في
الاوسط من طريق الشعبي عن أبي هريرة في هذا الحديث واتى النبي عليه السلام بنم من صدقة بني سعد فلما راعه حسننها
قال هذه صدقة قومي اه وبنو سعد بطن كبير شهير من تميم ينسبون الي سعد بن زيد مناة ابن تميم من اشهرهم في
الصحابة قيس بن عاصم بن سنان بن خالد السعدي قال فيه النبي عليه السلام هذا سيد اهل الوبر (قوله وكانت سبية
منهم عند عائشة) أي من بني تميم والمراد بطن منهم أيضا وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق أبي معمر عن جرير
وكانت على عائشة نسمة من بني اسمعيل فقدم سبي خولان فقالت عائشة يا رسول الله ابتاع منهم قال لا فلما قدم سبي
بني العنبر قال ابتاعني فأنهم ولد اسمعيل ووقع عند أبي عوانة من طريق الشعبي عن أبي هريرة أيضا وجيء بسبي بني
العنبر اه وبنو العنبر بطن شهير أيضا من بني تميم ينسبون الي العنبر وهو بلفظ الطب المعروف ابن عمرو بن تميم
(تنبه) وقع في نسخة الصحيحين سبية بوزن فعيلة مفتوح الاول من السبي أو من السبا ولم أقف على اسمها لكن
عند الاسماعيلي من طريق هرون بن معروف عن جرير نسمة بفتح النون والمهملة أي نفس وله من رواية أبي معمر
المذكورة وكانت على عائشة نسمة من بني اسمعيل وفي رواية الشعبي المذكورة عند أبي عوانة وكانت على عائشة محرر
وبن الطبراني في الاوسط في رواية الشعبي المذكورة المراد بالذي كان عليها وانه كان نذرا ولفظه نذرت عائشة ان
تعتق محررا من بني اسمعيل وله في الكبير من حديث درويح هو بمهمات مصفرا ابن ذؤيب بن شعتم بضم
واثنية بينهما عين مهملة العنبري ان عائشة قالت يابني الله اني نذرت عتيقا من ولد اسمعيل فقال لها
المعجزة النبي عليه السلام اصبري حتي يجيء في بني العنبر غدا فجاء في بني العنبر فقال لها خذي منهم أربعة
فاخذت رديحا وزيبيا وزخيا وسمرة اه * فأما رديح فهو المذكور وأما زيبب فهو بالزاي والموحدة
مصفر أيضا وضبطه العسكري بنون ثم موحدة وهو ابن ثعلبة بن عمرو وزخي بالزاي والخاء المعجمة
مصفر أيضا وضبطه ابن عون بالراء أوله وسمرة وهو ابن عمرو بن قرط بضم القاف وسكون الراء قال في
الحديث المذكور فمسح النبي عليه السلام رؤسهم وبرك عليهم ثم قال يا عائشة هؤلاء من بني اسمعيل قصدا اه والذي تعين
لعتق عائشة من هؤلاء الاربعة امارديح واما زخي ففي سنن أبي داود من حديث الزيبب بن ثعلبة ما يرشد الى ذلك
وفي أول الحديث عنده بعث رسول الله عليه السلام جيشا الي بني العنبر فاخذوهم بركة من ناحية الطائف فاستاقوهم الي
رسول الله عليه السلام وركبة بضم الراء وسكون الكاف بعدها موحدة موضع معروف وهي غير ركوبة الثنية المعروفة التي
بين مكة والمدينة وذكر ابن سعد ان سرية عينة بن حصن هذه كانت في الحرم سنة تسع من الهجرة وانه سبي احدى عشرة
امراة وثلاثين سبيا والله أعلم وفي قوله عليه السلام لعائشة ابتاعها فأعتقها دليل للجمهور في صحة تملك العربي وان كان

باب فضل من أدب جاريته حديثنا إسحاق بن إبراهيم سمع محمد بن فضيل عن مطرف عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من كانت له جارية فعلمها فأحسن إليها ، ثم أعنتها وزوجها كان له أجران **باب** قول النبي ﷺ العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون وقول الله تعالى : وأعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين إلى قوله مختلفا فخورا قال أبو عبد الله ذي القربى القريب والصاحب الجنب القريب **حديثنا** آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا واصل الأحطاب قال سمعت المعرور بن سويد قال رأيت أبا ذر الغفاري رضي الله عنه وعليه حلة وعلى غلامه حلة فالتأه عن ذلك فقال إني سأبنت رجلا فشكاني إلى النبي ﷺ فقال لي النبي ﷺ

الافضل عتق من يسترق منهم ولذلك قال عمر من العار ان يملك الرجل ابن عمه و بنت عمه حكاه ابن بطال عن المهلب وقال ابن المنير لا بد في هذه المسئلة من تفصيل فلو كان العربي مثلام ولد فاطمة عليها السلام وتزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده قال واذا أفاد كون المسي من ولد اسمعيل يقتضى استحباب اعتاقه فالذى بالمثابة التي فرضناها يقتضى وجوب حرته حتما والله أعلم وفي الحديث أيضا فضيلة ظاهرة لبني تميم وكان فيهم في الجاهلية وصدر الاسلام جماعة من الاشراف والرؤساء وفيه الاخبار عما سيأتي من الاحوال الكائنة في آخر الزمان وفيه الرد على من نسب جميع التميم الى بني اسماعيل لفرقة ﷺ بين خولان وهم من التميم وبين بني العنبر وهم من مضر والمشهور في خولان انه ابن عمرو بن مالك بن الحرث من ولد كهلان بن سبا وقال ابن الكلبي خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة وسيأتي بسط القول في ذلك في أوائل المناقب ان شاء الله تعالى * (قوله باب فضل من أدب جاريته) سقط لفظ فضل من رواية أبي ذر والنسفي وزاد النسفي وأعتقها أورد فيه حديث أبي موسى مختصرا وسياتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ومطرف المذكور في السند هو ابن طريف كوفي مشهور وقوله في هذه الرواية فعلمها في رواية أبي ذر عن المستملي والسر خسي فعلمها (قوله باب قول النبي ﷺ العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون) لفظ هذه الترجمة أورد المصنف معناه من حديث أبي ذر وقد رويناه في كتاب الايمان لابن منده بلفظ انهم إخوانكم فمن لا يملككم منهم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكتسون وأخرجه أبو داود من طريق موري عن أبي ذر بلفظ من لا يملككم من مملوكيكم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وري البخاري في الادب المفرد من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعا قال أرقاؤكم إخوانكم الحديث ومن حديث جابر كان النبي ﷺ يوصي بالمملوكين خيرا ويقول أطعموهم مما تأكلون ومن حديث أبي اليسر بفتح التمانية والمهمله واسمه كعب بن عمرو الانصاري رفعه أطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تلبسون وفيه قصته وأخرجه مسلم في آخر كتابه في اثناء حديث طويل (قوله وقول الله تعالى وأعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين الى قوله مختلفا فخورا) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة الآية كلها (قوله قال ابو عبد الله ذي القربى القريب والصاحب بالجنب القريب) هو تفسير أبي عبيدة في كتاب المجاز وقد خولف في الصاحب بالجنب فقيل هو المرأة وقيل الرفيق في السفر والمراد بذلك هذه الآية هنا قوله تعالى وما ملكت أيمانكم فدخلوا فيمن أمر بالا حسان اليوم لعطفهم عليهم (قوله حديثنا واصل الأحطاب) هو ابن حيان بالمهمله والتحتانية الثقيلة وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الاعمش والمعرور بالعين المهمله وهو كوفي أيضا يكنى أبا أمية من كبار التابعين يقال عاش مائة وعشرين سنة (قوله رأيت أبا ذر) تقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان وتسمية الرجل الذي سابه أبو ذر والكلام على الحلة

أَعِيرَتْهُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ قَالَ إِنْ إِخْوَانَكُمْ خَوْلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ
وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَأَعِيدُوهُمْ **بَابُ** الْعَبْدِ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ
رَبِّهِ وَنَصَحَ سَيِّدَهُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ سَيِّدَهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ عَنْ صَالِحٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّمَا
رَجُلٍ كَانَتْ أُمَّ جَارِيَةٍ قَادَتْهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ
وَحَقَّ مَوْلَاهُ فَلَهُ أَجْرَانِ **حَدَّثَنَا** يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ
سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ
الصَّالِحِ أَجْرَانِ

(قوله أعيرته بأمره ثم قال ان اخوانكم) كذا هنالك وتقدم في الايمان من وجه آخر عن شعبة بزيادة انك امرؤ فيك جاهلية
اخوانكم خولكم والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فان البيهقي أخرجه من وجه آخر عن آدم كذلك ويحتمل ان
يكون شعبة اختصره لما حدث به والخول بفتح المعجمة والواو هم الخدم سمووا بذلك لانهم يتخولون الامور أى يصلحونها
ومنه الخولى لمن يقوم باصلاح البستان ويقال الخولى جمع خائل وهو الراعى وقيل التخويل التملك تقول خولك الله
كذا أى ملكك اياه وقوله أعيرته أى نسبته الى العار وفي قوله بأمره رد على من زعم انه لا يتعدى بالباء وانما يقال أعيرته
أمره ومثل الحديث قول الشاعر * أيها الشامت المعير بالدهر *

والعار العيب وفي تقديم لفظ اخوانكم على خولكم اشارة الى الاهتمام بالاخوة وقوله تحت أيديكم مجاز عن
القدرة أو الملك (قوله فليطعمه مما يأكل) أى من جنس ما يأكل للتبعيض الذي دلت عليه من ويؤبد ذلك
حديث أبي هريرة الا ترى بعد بابين فان لم يجلسه معه فلينا وله لقمة فالمراد المواساة لا المساواة من كل جهة
لكن من أخذ بالاكل كابي ذر فعل المساواة وهو الافضل فلا يستأثر المرء على عياله من ذلك وان كان جائزاً
وفي الموطأ ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق
وهو يقتضى الرد في ذلك الى العرف فمن زاد عليه كان متطوعاً وأما ما حكاه ابن بطال عن مالك انه سئل
عن حديث أبي ذر فقال كانوا يومئذ ليس لهم هذا القوت واستحسنه ففيه نظر لا يخفى لان ذلك لا يمنع حمل
الامر على عمومهم في حق كل أحد بحسبه (قوله ولا تكلفوهم ما يغلبهم) أى عمل ما تصير قدرتهم فيه مغلوبة أى
ما يجزون عنه لعظمه أو صعوبة والتكليف تحميل النفس شيئاً معه كلفه وقيل هو الامر بما يشق (قوله فان
كلفتموهم) أى ما يغلبهم وحذف العلم به والمراد أن يكلف العبد جنس ما يقدر عليه فان كان يستطيعه وحده ولا فليعنه
بغيره وفي الحديث النهي عن سب الرقيق وتعييرهم بمن ولدهم والحث على الاحسان اليهم والرفق بهم ويلتحق بالرقيق
من في معناتهم من أجير وغيره وفيه عدم الترفع على المسلم والاحتقار له وفيه المحافظة على الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واطلاق الاخ على الرقيق فان أريد القرابة فهو على سبيل المجاز لنسبة الكل الى آدم والمراد اخوة الاسلام
ويكون العبد الكافر بطريق التبعية أو يختص الحكم بالمؤمن * (قوله باب العبد اذا أحسن عبادته ربه ونصح
سيده) أى بيان فضله أو ثوابه أو رده فيه أربعة أحاديث * احدها حديث ابن عمر المصريح بان لمن فعل ذلك أجرين
* ثانيها حديث أبي موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جارية فعلمها وأعتقها فتزوجها وهو طرف من حديث تقدم
في الايمان بلفظ ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين فذكر فيه أيضاً مؤمن أهل الكتاب * ثالثها حديث أبي هريرة

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ

للعبد المملوك الصالح أجزان واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشرطين وهما احسان العباداة والنصح للسيد ونصيحة السيد تشمل أداء حقه من الخدمة وغيرها وسياتي في الباب الذي يليه من حديث أبي موسى بلفظ و يؤدي الي سيده الذي له عليه من الحق والنصيحة والطاعة * رابعها حديث أبي هريرة أيضا نعم مالا حدهم بحسن عباداة ربه وينصح لسيده وهو مفسر للحديث الذي قبله موافق للحديثين الآخرين (تنبيه) * وقع لابن بطال عزو حديث أبي هريرة ثالثا حديث الباب لابي موسى وهو غلط فاحش (قوله والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى لأحببت ان أموت وأنا مملوك) ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل الى آخرها وعلى ذلك جري الخطابي فقال لله أن يمتحن أنبياءه وأصفياه بالرق كما امتحن يوسف اه وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد بان ذلك مدرج من قول أبي هريرة ويبدل عليه من حيث المعنى قوله وبرأى فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم يرها ووجه الكرماني فقال أراد بذلك تعليم أمته أو أورده على سبيل فرض حياتها أو المراد أمه التي أرضعته اه وفاته التنصيص على ادراج ذلك فقد فصله الاسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه والذي نفس أبي هريرة بيده الخ وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب البر والصلة عن ابن المبارك وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الاموي والمصنف في الادب المفرد من طريق سليمان بن بلال والاسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى اللخمي وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر كلهم عن يونس زاذم مسلم في آخر طريق ابن وهب قال يعني الزهري وبلغنا ان أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته ولابي عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة انه كان يسمعه يقول لولا أمران لأحببت أن أكون عبدا وذلك أني سمعت رسول الله ﷺ يقول ما خلق الله عبدا يؤدي حق الله عليه وحق سيده الا وفاه الله أجره مرتين فعرف بذلك ان الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة ثم استدله بالمرفوع وانما استثنى أبو هريرة هذه الاشياء لان الجهاد والحج يشترط فيهما اذن السيد وكذلك باللام فقد محتاج فيه الي اذن السيد في بعض وجوهه بخلاف بقية العبادات البدنية ولم يتعرض للعبادات المالية اما لكونه كان اذ ذاك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيمكنه صرفه في القربات بدون اذن السيد واما لانه كان يرى ان للعبد أن يتصرف في ماله بغير اذن السيد * (قائدة) * اسم أم أبي هريرة أميمة بالتصغير وقيل فيمونة وهي صحابية ذكر اسلامها في صحيح مسلم وبيان اسمها في ذيل المعرفة لابي موسى قال ابن عبد البر معني هذا الحديث عندي ان العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان طاعة ربه في العبادات وطاعة سيده في المعروف فقام بهما جميعا كان له ضعف أجر الحر المطيع لطاعته لانه قد ساواه في طاعة الله وفضل عليه بطاعة من أمره الله بطاعته قال ومن هنا أقول ان من اجتمع عليه فرضان فأداها أفضل ممن ليس عليه الا فرض واحد فأداه كمن وجب عليه صلاة وزكاة فقام بهما فهو أفضل ممن وجبت عليه صلاة فقط ومقتضاه ان من اجتمعت عليه فروض فلم يؤدي منها شيئا كان عصيانه أكثر من عصيان من لم يجب عليه الا بعضها اه ملخصا والذي يظهر ان مزيد الفضل للعبد الموصوف بالصفة لما يدخل عليه من مشقة الرق والافلو كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبد بذلك وقال ابن التين المراد ان كل عمل يعمل به يضاعف له قال وقيل سبب التضعيف انه زاد لسيده نصحا وفي عباداة ربه احسانا فكان له أجر الواجبين وأجر الزيادة عليهما قال والظاهر خلاف هذا وأنه بين ذلك لثلاثين ظان انه غير مأجور على العباداة اه وما ادعي انه الظاهر لا ينافي ما نقله قبل ذلك فان قيل يلزم ان يكون أجر المالك ضعف اجر السادات أجاب الكرماني بأن لا محذور في ذلك أو يكون أجره مضاعفا من هذه الجهة وقد يكون للسيد جهات أخرى يستحق بها اضعاف اجر العبد والمراد ترجيح العبد المؤدى للحقين على العبد المؤدى لاحدهما اه ويحتمل أن يكون تضعيف الاجر مختصا بالعمل الذي يتحدد فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملا واحدا أو يؤجر عليه أجرين بالاعتبارين واما العمل المختلف الجهة فلا

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ نِعْمًا لِأَحَدِهِمْ يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ **بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ وَقَوْلُهُ عَبْدِي أَوْ أَمَتِي . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ وَقَالَ . عَبْدًا مَمْلُوكًا وَأَمَتًا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ . وَقَالَ : مِنْ فِتْيَاتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ وَلَا تَكْرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ عِنْدَ سَيِّدِكَ وَمَنْ سَيِّدُكُمْ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحُجِّي عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا نَصَحَ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لِلْمَلُوكِ الَّذِي يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَيُؤَدِّي إِلَى سَيِّدِهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ وَالنَّصِيحَةِ وَالطَّاعَةِ : أَجْرَانِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ**

اِخْتِصَاصٌ لَهُ بِتَضْعِيفِ الْأَجْرِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْرَارِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَاسْتَدْلَبَهُ عَلَى أَنْ الْعَبْدَ لِاجْتِهَادِ عَلَيْهِ وَلَا حِجَّ فِي حَالِ الْعُبُودِيَّةِ وَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُ (قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآخِرِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ نَصْرِ) هُوَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ نَصْرِ نَسَبٌ إِلَى جَدِّهِ (قَوْلُهُ نِعْمًا لِأَحَدِهِمْ) بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ وَادْغَامِ الْمِيمِ فِي الْآخِرَى وَبِحُجُوزِ كَسْرِ النُّونِ وَتَكْسِيرِ النُّونِ وَفَتْحِ أَيْضًا مَعَ اسْكَانِ الْعَيْنِ وَتَحْرِيكِ الْمِيمِ فَتِلْكَ أَرْبَعُ لَفَظَاتٍ قَالَ الزَّجَّاجُ مَا بِمَعْنَى الشَّيْءِ فَالتَّعْدِيرُ نَعْمُ الشَّيْءِ وَوَقَعَ لِبَعْضِ رَوَاةِ مُسْلِمٍ نَعْمَى بَضْمُ النُّونِ وَسُكُونُ الْعَيْنِ مَقْصُورٌ بِالتَّنْوِينِ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مُتَجَهِّزٌ لِمَعْنَى أَنْ تُثَبَّتَ بِهِ الرِّوَايَةُ وَقَالَ ابْنُ التِّينِ وَقَعَ فِي نَسْخَةِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ أَيُّ الْقَاسِي نَعْمَ مَا بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ الْأُولَى وَفَتْحُهَا وَلَا وَجْهَ لَهُ وَإِنَّمَا صَوَابُهُ ادْغَامُهَا فِي مَا وَحَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ أَنْتَ إِلَّا اللَّهُ نَعْمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ (قَوْلُهُ يُحْسِنُ) هُوَ مَبِينٌ لِلْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ فِي قَوْلِهِ نَعْمَ زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَعْمًا لِلْمَمْلُوكِ إِنْ تَوَفَّى بِحُسْنِ عِبَادَةِ اللَّهِ أَيْ يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالْخَوَاتِمِ * (قَوْلُهُ بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ) أَيْ التَّرَفُّعِ عَلَيْهِمْ وَالْمُرَادُ بِمَجَاوِزَةِ الْحَدِّ فِي ذَلِكَ وَالْمُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ (قَوْلُهُ عَبْدِي أَوْ أَمَتِي) أَيْ وَكَرَاهِيَةُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ وَلِذَلِكَ اسْتَشْهَدَ لِلْجَوَازِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ وَغَيْرِهَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَوَازِ ثُمَّ أَرَدَ بِهَا بِالْحَدِيثِ الْوَاردِ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ وَاتَّهَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ الْوَاردَ فِي ذَلِكَ لِلتَّنْزِيهِ حَتَّى أَهْلُ الظَّاهِرِ الْأَمَّا سَنَدُ كَرِهَ عَنْ ابْنِ بَطَّالٍ فِي لَفْظِ الرَّبِّ (قَوْلُهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي قِصَّةِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ وَحُكْمِهِ عَلَى بَنِي قُرَيْظَةَ وَسَيَّاقِي تَامًا فِي الْمَغَازِي مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَمَنْ سَيِّدُكُمْ) سَقَطَ هَذَا مِنْ رِوَايَةِ التَّنَسُّفِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ وَثَبَّتَ لِلْبَاقِينَ وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ مِنْ طَرِيقِ حُجَّاجِ الصَّوَّافِ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا جَابِرٌ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ سَيِّدُكُمْ يَا بَنِي سُلَيْمَةَ قُلْنَا الْجَدُّ بْنُ قَيْسٍ عَلَى أَنَّا نَبْخُلُهُ قَالَ وَأَيُّ دَاءٍ أَدَوَى مِنَ الْبَخْلِ بَلْ سَيِّدُكُمْ عَمْرُو بْنُ الْجُمُوحِ وَكَانَ عَمْرُو يَعْتَرِضُ عَلَى أَصْنَامِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ يَوْمَئِذٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَزَوَّجَ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرُو عَنْ أَبِي سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ وَرَوَاهُ ابْنُ عَائِشَةَ فِي نَوَادِرِهِ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ مَرْسَلًا وَزَادَ قَالَ فَقَالَ بَعْضُ الْأَنْصَارِ فِي ذَلِكَ

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ * لَمَنْ قَالَ مَنَا مِنْ تَسْمُونَ سَيِّدًا
فَقَالُوا لَهُ جَدُّ بْنُ قَيْسٍ عَلَى الَّتِي * نَبْخُلُهُ فِيهَا وَإِنْ كَانَ أَسْوَدًا
فَسُودَ عَمْرُو بْنُ الْجُمُوحِ لِمُجُودِهِ * وَحَقُّ لِعَمْرُو بِالْهِنْدِيِّ أَنْ يَسُودَا

لَا يَقْلُ أَحَدُكُمْ أَطْعِمَ رَبَّكَ وَشَىٰ رَبَّكَ أَسْقَىٰ رَبَّكَ .

انتهى والجذبفتح الجيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدى بن غنم بسكون النون بن كعب بن سلمة بكسر اللام يكنى أبا عبد الله له ذكر في حديث جابر انه حمله معه في بيعة العقبة قال ابن عبد البر كان يرمى بالنفاق ويقال انه تاب وحسنت توبته وعاش الي أن مات في خلافة عثمان وأما عمرو بن الجموح بفتح الجيم وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ابن زيد بن حرام بمهملتين ابن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة قال ابن اسحق كان من سادات بني سلمة وذكروا له قصة في صنمه وسبب اسلامه وقوله فيه تالله لو كنت الها تكن أنت وكلب وسط بئر في قرن وروى أحمد وعمر بن شبة في أخبار المدينة باسناد حسن عن أبي قتادة ان عمرو بن الجموح أتى رسول الله ﷺ فقال أرأيت ان قاتلت حتى أقتل في سبيل الله تراني أمشي برجلي هذه صحيفة في الجنة فقال نعم وكانت عرجاء زاد عمر فقتل يوم أحد رحمه الله وقدر وي ابن منده وأبو الشيخ في الامثال والوليد بن أبان في كتاب الجودله من حديث كعب بن مالك ان النبي ﷺ قال من سيدكم يا بني سلمة قالوا جدد بن قيس فذكر الحديث فقال سيدكم بشر بن البراء ابن معرور وهو بسكون العين المهملة ابن صخر يجتمع مع عمرو بن الجموح في صخر ورجال هذا الاسناد ثقات الا انه اختلف في وصله وارساله على الزهري ويمكن الجمع بأن تحمل قصة بشر على انها كانت بعد قتل عمرو بن الجموح جمعاً بين الحديثين ومات بشر المذكور بعد خير أكل مع النبي ﷺ من الشاة التي سم فيها وكان قد شهد العقبة وبدر ذكره ابن اسحق وغيره وما ذكره المصنف يحتاج الى تأويل الحديث الوارد في النهي عن اطلاق السيد على المخلوق وهو في حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في الادب المفرد ورجاله ثقات وقد صححه غير واحد ويمكن الجمع بان يحمل النهي عن ذلك على اطلاقه على غير المالك والاذن باطلاقه على المالك وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا ويكره أن يخاطب أحداً بلفظه أو كتابته بالسيد ويأكد هذا اذا كان المخاطب غير تقي فعند أبي داود والمصنف في الادب من حديث بريدة مرفوعاً لا تقولوا للمنافق سيدي الحديث ونحوه عن الحاكم ثم أورد المصنف في الباب غير هذين المعلقين سبعة أحاديث حديث ابن عمر وأبي موسى في العبد الذي له أجران وقد تقدم من وجهين آخرين في الباب الذي قبله والغرض منهما قوله في حديث ابن عمر اذا نصح سيده وفي حديث أبي موسى ويؤدي الى سيده ثالثاً حديث أبي هريرة ومحمد بن شيخ المؤلف فيه لم أره منسوباً في شيء من الروايات الا في رواية أبي علي بن شبيب فقال حدثنا محمد بن سلام وكذا حكاه الجياني عن رواية أبي علي بن السكن وحكي عن الحاكم انه الذهلي (قلت) وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيحتمل أن يكون هو شيخ البخاري فيه فقد حدث عنه في الصحيح أيضاً وكلام الطريقي يشير اليه (قوله لا يقل أحدكم أطعم ربك الخ) هي أمثلة وانما ذكرت دون غيرها لغلبة استعمالها في المخاطبات ويجوز في ألف اسق الوصل والقطع وفيه نهى العبد أن يقول لسيده ربى وكذلك نهى غيره فلا يقول له أحدر بك ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبده اسق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه والسبب في النهي ان حقيقة الربوبية لله تعالى لان الرب هو المالك والقائم بالشيء فلا توجد حقيقة ذلك الا لله تعالى قال الخطابي سبب المنع ان الانسان مريب متعبد باخلاص التوحيد لله وترك الاشراك معه فكره له المضاهاة في الاسم لتلايدخل في معنى الشرك ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد فامام لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره اطلاق ذلك عليه عند الاضافة كقوله رب الدار ورب الثوب وقال ابن بطلال لا يجوز أن يقال لاحد غير الله رب كالا يجوز ان يقال له اله اه والذي يختص بالله تعالى اطلاق الرب بلاضافة أمامع الاضافة فيجوز اطلاقه كما في قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام اذ كرنى عند ربك وقوله ارجع الى ربك وقوله عليه الصلاة والسلام في اشراط الساعة أن تلد الامم بها فدل على أن النهي في ذلك محمول

وَلَيْقُلْ سَيِّدِي مَوْلَايَ . وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي أُمِّي . وَلَيَقُلْ فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي حَدَّثَنَا
 أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ
 أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ مِنَ الْعَبْدِ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ يُقَوِّمُ عَلَيْهِ قِيَمَةَ عَدْلٍ . وَأَعْتَقَ مِنْ مَالِهِ
 وَإِلَّا عَدَّ عَتَقَ مِنْهُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحُجِّي عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . فَلَا أَمِيرَ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ
 وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ . وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ . وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا
 وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ . وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ إِلَّا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ
 مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ سَمِعْتُ

على الإطلاق ويحتمل أن يكون النهي للتنزيه وما ورد من ذلك فليبان الجواز وقيل هو مخصوص بغير النبي ﷺ ولا يرد ما في القرآن أو المراد النهي عن الاكثار من ذلك واتخاذ استعمال هذه اللفظة عادة ولبس المراد النهي عن ذكرها في الجملة (قوله وليقل سيدي مولاي) فيه جواز إطلاق العبد على مالكة سيدي قال القرطبي وغيره إنما فرق بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى اتفاقا واختلف في السيد ولم يرد في القرآن أنه من أسماء الله تعالى فإن قلنا أنه ليس من أسماء الله تعالى فالفرق واضح إذ لا التباس وإن قلنا أنه من أسمائه فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك أيضا وقدر وي أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في الأدب المفرد من حديث عبدالله بن الشخير عن النبي ﷺ قال السيد الله وقال الخطابي إنما أطلقه لأن مرجع السيادة إلى معنى الرياسة على من تحتيده والسياسة له وحسن التدبير لامره ولذلك سمي الزوج سيذا قال وأما المولى فكثير التصرف في الوجوه المختلفة من ولي وناصر وغير ذلك ولكن لا يقال السيد ولا المولى على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله تعالى انتهى وفي الحديث جواز إطلاق مولاي أيضا وأماما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه وزاد ولا يقل أحدكم مولاي فإن مولاكم الله ولكن يقل سيدي فقد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وإن منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها وقال عياض حذفها أصح وقال القرطبي المشهور حذفها قال وإنما صرنا إلى الترجيح للتعارض مع تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ انتهى ومقتضي ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى وهو خلاف المتعارف فإن المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى والسيد لا يطلق إلا على الأعلى فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة والله أعلم وقدرناه محمد بن سيرين عن أبي هريرة فلم يتعرض للفظ المولى اثباتا ولا نفيا أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في الأدب المفرد بلفظ لا يقول أحدكم عبدي ولا أمتي ولا يقل المملوك ربي وربتي ولكن يقل المالك فتاتي وفتاتي والمملوك سيدي وسيدتي فإنكم المملوكون والرب الله تعالى ويحتمل أن يكون المراد النهي عن الإطلاق كما تقدم من كلام الخطابي ويؤيد كلامه حديث ابن الشخير المذكور والله أعلم وعن مالك تخصيص الكراهة بالنداء فيكره أن يقول يا سيدي ولا يكره في غير النداء (قوله ولا يقل أحدكم عبدي أمتي) زاد المصنف في الأدب المفرد ومسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة كلكم عبيد الله وكل نساءكم أماء الله ونحو ما قدمته من رواية ابن سيرين فأرشد ﷺ إلى العلة في ذلك لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى ولأن فيها تعظيما لا يليق بالخلق استعماله لنفسه قال الخطابي الحنفي في ذلك كله راجع إلى البراءة من الكبر والتزام الذل والخضوع لله عز وجل وهو الذي يليق بالمربوب (قوله ولا يقل فتاتي وفتاتي وغلامي) زاد مسلم في الرواية المذكورة وجارني فأرشد

إِذَا ضَرَبَ الْعَبْدَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ وَأَخْبَرَنِي ابْنُ فُلَانٍ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ

إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (العبد بالنصب على المفعولية والفاعل محذوف للعلم به وذكر العبد ليس قيداً بل هو من جملة الافراد الداخلين في ذلك وانما خص بالذكر لان المقصود هنا بيان حكم الرقيق كذا قرره بعض الشراح وأظن المصنف أشار الى ما أخرجه في الأدب المفرد من طريق محمد بن عجلان أخبرني سعيد عن أبي هريرة فذكر الحديث بلفظ إذا ضرب أحدكم خادمه (قوله في الاسناد حدثني محمد بن عبيد الله) هو ابن ثابت المدني ورجال الاسناد كلهم مدنيون وكان أبان ثابت تفرد به عن ابن وهب فاني لم أراه في شيء من المصنفات الا من طريقه (قوله قال وأخبرني ابن فلان) قائل ذلك هو أبان ثابت فهو موصول وليس بملق وفاعل قال هو ابن وهب وكأنه سمعه من لفظ مالك وبالقراءة على الآخر وكان ابن وهب حريصاً على تمييز ذلك وأما ابن فلان فقال المزني يقال هو ابن سمعان يعني عبد الله ابن زياد بن سليمان بن سمعان المدني وهو يومئذ ضعيف ذلك وليس كذلك فقد جزم بذلك أبو نصر السكلابادي وغيره وقاله قبله بعض القدماء أيضاً فوقع في رواية أبي ذر الهروي في روايته عن المستمل قال أبو حرب الذي قال ابن فلان هو ابن وهب وابن فلان هو ابن سمعان (قلت) وأبو حرب هذا هو بيان (١) وقد أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المعجمة عن البخاري قال حدثنا أبان ثابت محمد بن عبيد الله المدني فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان ابن سمعان فكان البخاري كنى عنه في الصحيح عمداً للضعفه ولما حدث به خارج الصحيح نسبه وقد بين ذلك أبو نعيم في المستخرج بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه ابن سمعان وقال بعده أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخرجه في موضع آخر فقال ابن سمعان وابن سمعان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك وأحمد وغيرهما وماله في البخاري شيء الا في هذا الموضع ثم ان البخاري لم يسق المتن من طريقه مع كونه مقرئاً بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الاخرى وهي رواية همام عن أبي هريرة وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ فليتنق بدل فيجتنب وهي رواية أبي نعيم المذكورة وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ إذا ضرب ومثله للنسائي من طريق عجلان ولأبي داود من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وهو يفيد أن قوله في رواية همام قاتل بمعنى قتل وان المفاعلة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلاً فينهى دافعه عن القدر بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب وقد وقع في حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي ﷺ برجمها وقال ارموا واتقوا الوجه. وإذا كان ذلك في حق من تعين اهلاكه فمن دونه أولى قال النووي قال العلماء أئمانه عن ضرب الوجه لانه لطيف يجمع المحاسن وأكثر ما يقع الادراك فاعضائه فيخشى من ضربه أن تبطل أو تشوه كلها أو بعضها والشين فيها فاحش لظهورها وبروزها بل لا يسلم إذا ضربه غالباً من شين اه والتعليل المذكور حسن لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر فانه أخرج الحديث المذكور من طريق أبي أيوب المراغي عن أبي هريرة وزاد فان الله خلق آدم على صورته واختلف في الضمير على من يعود فلاكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الامر باكرام وجهه ولولا أن المراد التعليل

(١) هو بيان لفظ بيان ساقط من بعض النسخ وموضعه بياض ومكتوب في بعض النسخ بالهامش ومعه علامة للصحة فتأمل وحرراه مصححه

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - بَابُ فِي الْمَكَاتِبِ)

بَابُ إِنْهُمْ مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ *

بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها وقال القرطبي أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكا بما ورد في بعض طرقه ان الله خلق آدم على صورة الرحمن قال وكان من رواه بالمعنى متمسكا بما توهمه فغلط في ذلك وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال وعلي تقدير صحتها فيحمل على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى (قلت) الزيادة أخرجها ابن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات وأخرجها ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الاول قال من قاتل فليجنب الوجه فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراء ما في ذلك على ما تقرر بين أهل السنة من امراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله وسيأتي في أول كتاب الاستئذان من طريق همام عن أبي هريرة رفعه خلق الله آدم على صورته الحديث وزعم بعضهم ان الضمير يعود على آدم أي على صفته أي خلقه موصوفاً بالعلم الذي فضل به الحيوان وهذا محتمل وقد قال المازري غلط ابن قتيبة فأجري الحديث على ظاهره وقال صورة لا كالصور انتهى وقال حرب الكرماني في كتاب السنة سمعت اسحق بن راهويه يقول صح ان الله خلق آدم على صورة الرحمن وقال اسحق الكوسج سمعت احمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتب السنة حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال قال رجل لابي أن رجلاً قال خلق الله آدم على صورته أي صورة الرجل فقال كذب هو قول الجهمية انتهى وقد أخرج البخاري في الادب المفرد وأحمد من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً لا نقول قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فان الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له ذلك وكذلك أخرج ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ اذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فان الله خلق آدم على صورة وجهه ولم يتعرض النووي لحكم هذا النهي وظاهره التحريم ويؤيده حديث سويد بن مقرن الصحابي انه رأى رجلاً لطم غلامه فقال أدماعلمت ان الصورة محترمة أخرجه مسلم وغيره (قوله بسم الله الرحمن الرحيم باب في المكاتب) كذا لابي ذر وغيره كتاب المكاتب وأثبتوا كلهم البسمة والمكاتب بالفتح من تقع له الكتابة وبالكسر من تقع منه وكاف الكتابة تكسر وتفتح كعين العتاقة قال الراغب اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب منه قوله تعالى كتب عليكم الصيام ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً أو بمعنى جمع وضم ومنه كتبت الخطوط على الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالباً قال الروياني الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية كذا قال وكلام غيره يأباه ومنه قول ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فأقرها ﷺ وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريرة قيل ان بريرة أول مكاتبة في الاسلام وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة وأول من كوتب من الرجال في الاسلام سلمان وقد تقدم ذكر ذلك في البيوع في باب البيع والشراء مع المشركين وحكي ابن التين أن أول من كوتب أبو المؤمل فقال النبي ﷺ أعينوه وأول من كوتب من النساء بريرة كما سيأتي حديثها في هذه الابواب وأول من كوتب بعد النبي ﷺ أبو أمية مولى عمر ثم سيرين مولى أنس واختلف في تعريف الكتابة وأحسنه تعليق عتق بصفة على معاوضة مخصوصة والكتابة خارجة عن القياس عند من يقول ان العبد لا يملك وهي لازمة من جهة السيد الا أن عجز العبد وجائزة له على الراجح من أقوال العلماء فيها * قوله باب انهم من قذف مملوكه (كذا للجميع هنا الا النسفي وأبازر ولم يذكر من أثبت هذه الترجمة فيها حديثاً ولا أعرف لدخولها في أبواب المكاتب معنى ثم وجدت في رواية أبي علي بن شبيب مقدمة قبل كتاب المكاتب فهذا هو المنهج وعلى هذا فكان المصنف ترجم بها وأخلي بياضاً ليكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها وقد ترجم في كتاب الحدود باب قذف العبد أو رده فيه

باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجم وقوله . والذين يبتغون الكتاب مما ملكتم
أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وقال روح عن ابن جريج
قلت لعطاء أو أجب على إذا علمت له مالا أن أكتبه قال ما أراه إلا واجباً : وقال عمرو بن دينار قلت
لعطاء أتأثره عن أحد : قال لا :

حديث من قذف مملوكه وهو بريء مما قال جلد يوم القيامة الحديث فلعله أشار بذلك إلى أنه يدخل في هذه الأبواب (قوله باب
المكاتب ونجومه في كل سنة نجم وقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب الآية ساقوها إلى قوله الذي آتاكم إلا النسفي فقال بعد
قوله في كل سنة وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ونجم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤديه المكاتب في وقت معين
وأصله أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النجم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا
طلع النجم فلانني أديت حقت فسميت الاوقات نجوماً بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت نجماً وعرف من الترجمة اشتراط
التأجيل في الكتابة وهو قول الشافعي وقوم مع التسمية بناء على أن الكتابة (١) مشتقة من الضم وهو ضم بعض
النجوم إلى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان وبأنه أمكن لتحصيل القدرة على الاداء وذهب المالكية والحنفية إلى
جواز الكتابة الحاملة واختاره بعض الشافعية كالرويانى وقال ابن التين لا نص لما لك في ذلك إلا أن محقق أصحابه شبهوه
ببيع العبد من نفسه واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من نجمين كقول الشافعي واحتج الطحاوى وغيره بأن
التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بأسيد فإذا قدر العبد على ذلك لا يمنع منه وهذا قول الليث وبن سلمان كاتب بامر
النبي ﷺ ولم يذكر تأجيلاً وقد تقدم ذكر خبره وبن عجز المكاتب عن القدر الحال لا يمنع صحة الكتابة
كالبيع في المجلس كمن اشترى ما يساوي درهما بعشرة دراهم حالة وهو لا يقدر حينئذ الا على درهم فذا البيع مع عجزه عن
أكثر الثمن وبأن الشافعية أجازوا السلم الحال ولم يقفوا مع التسمية مع أنها مشعرة بالتأجيل وأما قول المصنف في كل
كل سنة نجم يأخذه من صورة الخبر الوارد في قصة بريرة كإسائي التصريح به بعد باب ولم يرد المصنف أن ذلك شرط
فيه فإن العلماء اتفقوا على أنه لو وقع التنجيم بالاشهر جاز ولم يثبت لفظ نجم في آخره في رواية النسفي واختلف في
المراد بالخبر في قوله إن علمتم فيهم خيراً كما سيأتي بيانه بعد بابين وروى ابن اسحاق عن خاله عبد الله بن صبيح بفتح
المهملة عن أبيه قال كنت مملوكاً لحويطب ابن عبد العزي فسأله الكتابة فأبى فزت والذين يبتغون الكتاب
الآية أخرجه ابن السكن وغيره في ترجمة صبيح في الصحابة (قوله وقال روح عن ابن جريج قلت لعطاء أو أجب على
إذا علمت له مالا أن أكتبه قال ما أراه إلا واجباً) وصله اسمعيل القاضي في أحكام القرآن قال حدثنا علي بن المديني حدثنا
روح بن عباد بهذا وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي من وجهين آخرين عن ابن جريج (قوله وقال عمرو بن
دينار قلت لعطاء أتأثره عن أحد قال لا) هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا عن الفربري وهو ظاهر في هذا الاثر
من رواية عمرو بن دينار عن عطاء وليس كذلك بل وقع في الرواية تحريف لزم منه الخطأ والذي وقع في رواية اسمعيل
المذكورة وقاله إلى أيضاً عمرو بن دينار والضمير يعود على القول بوجوبها وقائل ذلك هو ابن جريج وهو فاعل قلت
لعطاء وقد صرح بذلك في رواية اسمعيل حيث قال فيها بالسند المذكور قال ابن جريج وأخبرني عطاء وكذلك
أخرجه عبد الرزاق والشافعي ومن طريقه البيهقي عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج وقالاه فيهما عمرو بن
دينار والحاصل أن ابن جريج نقل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء ثم وجدته
في الاصل المعتمد من رواية النسفي عن البخاري على الصواب بزيادة الهاء في قوله وقال عمرو بن دينار ولفظه وقاله

(١) (قوله مشتقة من الضم الخ) كذباً بأيدينا من النسخ والاولى مشتقة من الكتب بمعنى الضم اهـ مصححه

ثُمَّ أَخْبَرَنِي أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ سِيرِينَ سَأَلَ أَنَسًا الْمَكَاتِبَةَ وَكَانَ كَثِيرَ الْمَالِ فَأَبَى فَأَنْطَلَقَ إِلَى
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ كَاتِبُهُ فَأَبَى فَضْرَبَهُ بِالْدَّرَةِ وَيَتْلُو عُمَرُ فَيَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا فَكَاتِبُهُ •
وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنْ بَرِيرَةُ دَخَلَتْ عَلَيْهَا
تَسْتَعِينَهَا فِي كِتَابَتِهَا وَعَلَيْهَا خَمْسَةُ أَوَاقٍ نَجِمَتْ عَلَيْهَا فِي خَمْسِ سِنِينَ . فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ وَهَيْتَ فِيهَا : أَرَأَيْتِ
إِنْ عَدَدْتُ لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً أَيْدِيَكُمْ أَهْلَكُمْ فَأُعْتِقَكُمْ : فَيَكُونُ وَلَاؤُكُمْ لِي . قَدْ هَبَّتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا
فَعَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ . فَقَالُوا لَا . إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا الْوَلَاءُ . قَالَتْ عَائِشَةُ فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ لَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اشْتَرِيَهَا فَأُعْتِقِهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فَقَالَ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي
كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ شَرْطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ

عمر وبن دينار أي القول المذكور (قوله ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أنسا المكاتبه وكان
كثير المال) القائل ثم أخبرني هو ابن جريج أيضا وخبره هو عطاء ووقع مبينا كذلك في رواية اسمعيل المذكورة
ولفظه قال ابن جريج وأخبرني عطاء أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين أبا محمد بن سيرين سأل فذكره ووقع
في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني مخبر أن موسى بن أنس أخبره وقد عرف اسم المخبر من رواية روح وظاهر
سياقه الإرسال فإن موسى لم يذكر وقت سؤال ابن سيرين من أنس الكتابة وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه
آخر متصلا من طريق سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال أرادني سيرين على المكاتبه فآيت فآتي عمر بن
الخطاب فذكر نحوه وسيرين المذكور يكنى أبا عمرة وهو والد محمد بن سيرين الفقيه المشهور وأخوته وكان من سبي
عين التمر اشتراه أنس في خلافة أبي بكر وروي هو عن عمر وغيره وذكره ابن حبان في ثقات التابعين (قوله
فانطلق إلى عمر) زاد اسمعيل بن اسحق في روايته فاستعدها عليه وزاد في آخر قصة وكاتبه أنس وروي
ابن سعد من طريق محمد بن سيرين قال كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم وروي البيهقي من طريق أنس بن سيرين
عن أبيه قال كاتبني أنس على عشرين ألف درهم فإن كانا محفوظين جمع بينهما بحمل أحدهما على الوزن والآخر على
العدد ولا بن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال هذه مكاتبه أنس عندنا هذا ما كاتب أنس غلامه
سيرين كاتبه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يعملان مثل عمله واستدل بفعل عمر على أنه كان يري بوجوب الكتابة
إذا سألها العبد لآن عمر لما ضرب أنسا على الامتناع دل على ذلك وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أدبه على ترك المندوب
المؤكد وكذلك ما رواه عبد الرزاق أن عثمان قال لمن سأله الكتابة لولا آية من كتاب الله ما فعلت فلا يدل أيضا على أنه
كان يري الوجوب ونقل ابن حزم القول بوجوبها عن مسروق والضحاك زاد القرطبي وعكرمة وعن اسحق بن راهويه
أن مكاتبته واجبة إذا طلبها ولكن لا يجبر الحاكم السيد على ذلك وللشافعي قول بالوجوب وبه قال الظاهرية واختاره
ابن جرير الطبري قال ابن القصار انما علا عمر أنسا بالدرة على وجه النصيح لأنس ولو كانت الكتابة لزمت أنسا
مأبى وانما ندبه عمر إلى الافضل وقال القرطبي لما ثبت أن رقبة العبد وكسبه ملك لسيده دل على أن الأمر بكتابته
غير واجب لأن قوله خذكسبي وأعتقني يصير بمنزلة قوله أعتقني بلا شيء وذلك غير واجب اتفاقا ومحل الوجوب
عند من قال به أن كان العبد قادرا على ذلك ورضي السيد بالقدر الذي تقع به المكاتبه وقال أبو سعيد الاصطخري
القرينة الصارفة للأمر في هذا عن الوجوب الشرط في قوله أن علمتم فيهم خيرا فإنه وكل الاجتهاد في ذلك إلى المولى

باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فيه عن ابن عمر
حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته

ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال غيره الكتابة عقد غرر وكان الاصل أن لا تجوز فلو وقع الاذن فيها كان أمراً بعد منع والامر بعد المنع للإباحة ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت بأدلة أخرى ثم أورد المصنف قصة بريرة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابة فأورد في هذه الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعليقاً وصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث والمحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة وسيأتي في الباب الذي يليه عن قتيبة عن الليث وأخرجه مسلم أيضاً عن قتيبة وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم يونس والليث كلهم عن ابن شهاب وهذا هو المحفوظ ان يونس رفيق الليث فيه لاشيخه ووقع التصريح بسماع الليث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد وعند النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن الليث وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضاً مخالفة للروايات المشهورة في موضع فيه نظر وهو قوله في المتن وعليها خمس أواق نجمت عليها في خمس سنين والمشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية بعد باين عن أبيه انها كانت على تسع أواق في كل عام أوقية وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم وقد جزم الاسماعيلي بأن الرواية المعلقة غلط ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبهذا جزم القرطبي والمحجب الطبري ويعكر عليه قوله في رواية قتيبة ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً ويحاجب بأنها كانت حصلت الاربع أواق قبل ان تستعين عائشة ثم جاءتها وقد بقي عليها خمس وقال القرطبي يحاجب بأن الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الا وافي المذكورة في حديث هشام ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت أعطيت ما يتي وذكروا الاسماعيلي انه رأى في الاصل المسموع على القربري في هذه الطريق انها كانت على خمسة أوساق وقال ان كان مضبوطاً فهو يدفع سائر الاخبار (قلت) لم يقع في شيء من النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها الا الاواق وكذا في نسخة النسفي عن البخاري وكان يمكن علي تقدير صحته ان يجمع بان قيمة الاوساق الخمسة تسع أواق لكن يعكر عليه قوله في خمس سنين فيتعين المصير الى الجمع الاول وقوله في هذه الرواية فقالت عائشة ونفست فيها هو بكسر الفاء جملة حالية أي رغبت (قوله باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله) جمع في هذه الترجمة بين حكيم وكأنه فسر الاول بالثاني وان ضابط الجواز ما كان في كتاب الله وسيأتي في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله وقال ابن بطال المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أوسنة رسوله وأوامر اجماع الأمة وقال ابن خزيمة ليس في كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه لا أن كل من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب يبطل لانه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط ويشترط في الثمن شروط من أوصافه أو من نجومه ونحو ذلك فلا يبطل وقال النووي قال العلماء الشروط في البيع أقسام أحدها يقتضيه اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقاً الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور لحديث عائشة وقصة بريرة الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستثناء منفعته فهو باطل وقال القرطبي قوله ليس في كتاب الله أي ليس مشروعا في كتاب الله تأصيلاً ولا تفصيلاً ومعنى هذا ان من الأحكام ما يؤخذ تفصيلاً من كتاب الله كالوضوء ومنها ما يؤخذ تأصيلاً دون تفصيله كالصلاة ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقتبس من هذه الاصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلاً (قوله فيه عن ابن عمر) كذا لا يبي ذر وغيره فيه ابن عمر عن النبي ﷺ وكأنه أشار بذلك الى حديث ابن عمر الآتي في الباب

أَنْ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ فَإِنَّ أَحِبَّوْا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ لِأَهْلِهَا فَأَبَوْا فَقَالُوا إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْنَعْمَلْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي أَنْ أَعْتَقَ قَالَ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ مَا بَالُ أَنْاسٍ يُشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ أَشْتَرَطَ شَرَطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ رَدٍّ شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

الذي يليه وقد مضى بلفظ الاشتراط في باب البيع والشراء مع النساء من كتاب البيوع (قوله ان بريرة) هي بفتح الموحدة بوزن فعيلة مشتقة من البربر وهو ثمر الاراك وقيل انها فعيلة من البر بمعنى مفعولة كبرورة أو بمعنى فاعلة كرحيمة هكذا وجهه القرطبي والاول أولى لانه ﷺ غير اسم جويرية وكان اسمها بريرة وقال لانزكوا أنفسكم فلو كانت بريرة من البر لشاركتها في ذلك وكانت بريرة لناس من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ويمكن الجمع وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق كما سيأتي في حديث الافك وعاشت الى خلافة معاوية وتمرس في عبد الملك ابن مروان انه يلي الخلافة فبشرته بذلك وروى هو ذلك عنها (قوله فان احبوا ان اقضى عندك كتابك ويكون ولاؤك لي فقلت) كذا في هذه الرواية وهي نظير رواية مالك عن هشام بن عروة الآية في الشروط بلنظان أحب أهلك ان أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها اذا بذلت جميع مال المكاتبة ولم يقع ذلك اذ لو وقع ذلك لكان اللوم على عائشة بطلبها ولا من أعتقها غيرها وقدرناه أبو أسامة عن هشام بلفظ يزيل الاشكال فقال بعد قوله ان أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لي فعلت وكذلك رواه وهيب عن هشام فعرف بذلك أنها أرادت أن تشتريها شراء صحيحا ثم أعتقها اذ العتق فرع ثبوت الملك ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا الباب فقال ﷺ ابتاعني فاعتقني وهو يفسر قوله في رواية مالك عن هشام خذها ويوضح ذلك أيضا قوله في طريق أيمن الآية دخلت على بريرة وهي مكاتبة فقالت اشتريني وأعتقني قالت نعم وقوله في حديث ابن عمر أرادت عائشة أن تشتري جارية فتعتقها وبهذا يتجه الانكار على موالى بريرة اذ وافقوا عائشة على بيعها ثم أرادوا أن يشترطوا أن يكون الولاء لهم ويؤيده قوله في رواية أيمن المذكورة قالت لا تبعوني حتى تشتطوا ولا في رواية الاسود الآية في الفرائض عن عائشة اشتريت بريرة لاعتقها فاشترط أهلها ولأهلها وسيأتي قريبا في الهبة من طريق القاسم عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة وانهم اشترطوا ولأهلها (قوله ارجعي الى أهلك) المراد بالاهل هنا السادة والاهل في الاصل الال وفي الشرع من تلزم نفقته على الاصح عند الشافعية (قوله ان شاءت أن تحتسب) هو من الحسبة بكسر المهملة أي تحتسب الاجر عند الله ولا يكون لها ولا (قوله فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ) في رواية هشام فسمع بذلك رسول الله ﷺ فسألني فاخبرته وفي رواية مالك عن هشام فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس فقالت اني عرضت عليهم فابوا فسمع النبي ﷺ وفي رواية أيمن الآية فسمع بذلك النبي ﷺ أو بلغه زاد في الشروط من هذا الوجه فقال ما شأن بريرة ولمسلم من رواية أبي أسامة وبلال بن خزيمة من رواية حماد بن سلمة كلاهما عن هشام فجاءتني بريرة والنبي ﷺ جالس فقالت لي فيما بيني وبينها ما أراد أهلها فقلت لاها الله اذ رفعت صوتي وانتهرتها فسمع ذلك النبي ﷺ فسألني فاخبرته لفظ ابن خزيمة (قوله ابتاعني فاعتقني) هو كقوله في حديث ابن عمر لا يمنعك ذلك وليس في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام الآية في الباب الذي يليه (قوله وان شرط) في رواية أبي ذر وان اشترط (قوله مائة مرة) في رواية المستملي مائة شرط وكذا هو في رواية هشام وأيمن قال النووي معنى قوله ولو اشترط

ابن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة رضي الله عنها أن تشتري جارية لثمة فقها ، فقال أهلها على أن ولأهنا لنا قال رسول الله ﷺ لا يمنعك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق **باب** استعانة المكاتب وسؤاله الناس **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت بريرة فقالت إني كاتبته أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعينيني فقالت عائشة إن أحب أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك فعلت ويكون ولأوك لي فذهبت إلى أهلها فأبوا ذلك عليها فقالت إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع بذلك رسول الله ﷺ فسألني فأخبرته فقال خذها فاعتقها واشترطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق قالت عائشة فقام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال أما بعد : ما بال رجال يشترون شروطاً ليست في كتاب الله فأبما شرط كان ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط

مائة شرط أنه لو شرط مائة مرة تو كيدا فهو باطل ويؤيده قوله في الرواية الأخيرة وإن شرط مائة مرة وإنما حمله على التأكيد لأن العموم في قوله كل شرط وفي قوله من اشترط شرطاً دال على بطلان جميع الشروط والمذكورة فلاحاجة إلى تقيدها بالمائة فإنها لو زادت عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليها الصيغة نعم الطريق الأخيرة من رواية أيمن عن عائشة بلفظ فقال النبي ﷺ الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط وإن احتمل التأكيد لكنه ظاهر في أن المراد به التعدد وذكر المائة على سبيل المبالغة والله أعلم وقال القرطبي قوله ولو كان مائة شرط خرج مخرج التكثير يعني أن الشرط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت ويستفاد منه أن الشرط المشروعة صحيحة وسيأتي التنصيص على ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى (قوله عن ابن عمر أرادت عائشة) في رواية مسلم عن يحيى بن يسابور عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصار من مسند عائشة وأشار ابن عبد البر إلى تفرده عن مالك بذلك وليس كذلك فقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق الربيع ويمكن أن يكون هنا عن لا يراد بها أداة الرواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في إرادتها شراء بريرة وقد وقع نظير ذلك في قصة بريرة في النسائي من طريق يزيد بن رومان عن عروة عن بريرة أنها كان فيها ثلاث سنين قال النسائي هذا خطأ والصواب رواية عروة عن عائشة (قلت) وإذا حمل على ما قرره لم يكن خطأ بل المراد عن قصة بريرة ولم يرد الرواية عنها نفسها وقد قررت هذه المسئلة بنظرها فيما كتبه علي بن الصلاح (قوله لا يمنعك) في رواية أبي ذر لا يمنعك بنون التأكيد والاول رواية مسلم * (قوله باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس) هو من عطف الخاص على العام لأن الاستعانة تقع بالسؤال وبغيره وكأنه يشير إلى جواز ذلك لأنه ﷺ أقر بريرة على سؤالها عائشة في إعادتها على كتابتها وأما ما أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق يحيى بن أبي كثير يرفعه في هذا الآية إن علمت فيهم خير أقال حرفة ولا ترسلوهم كلا على الناس فهو مرسل أو معضل فلاحجة فيه (قوله عن هشام) زاد أبو ذر بن عروة (قوله فأعينيني) كذا لا أكثر بصيغة الامر للمؤنث من الإعانة وفي رواية الكشميهني فأعينني بصيغة الخبر الماضي من الأعياء والضمير للإواق وهو متجه المعنى أي أعجزتني عن تحصيلها وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام عند ابن خزيمة وغيره فأعتقني بصيغة الامر للمؤنث بالعتق لأن الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الاول (قوله فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء) زاد مسلم من هذا الوجه فأنهرتها وكان عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك (قوله خذها فاعتقها واشترطي لهم الولاء) قال ابن عبد البر وغيره كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام واستشكل

صدور الاذن - منه عليه السلام في البيع على شرط فاسد واختلف العلماء في ذلك فمنهم من أنكر الشرط في الحديث فروي الخطابي في العالم بسنده الى يحيى بن أكرم أنه أنكر ذلك وعن الشافعي في الام الاشارة الى تضعيف رواية هشام المصرحة بالاشتراط لكونه انفرد بها دون أصحاب أبيه وروايات غيره قابلة للتأويل وأشار غيره الى أنه روي بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن وأثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لرده ثم اختلفوا في توجيهها فزعم الطحاوي ان انزى حديثه به عن الشافعي بلفظ وأشرطي بهمة قطع بغير تاء مثناة ثم وجهه بان معناه أظهر لهم حكم الولا والاشراط الاظهار قال أوس بن حجر « فاشترط فيها نفسه وهو معصم » أي أظهر نفسه انتهى وأنكر غيره هذا الرواية والذي في مختصر المزني والأمو وغيرهما عن الشافعي كرواية الجمهور واشترطي بصيغة أمر المؤنث من الشرط ثم حكى الطحاوي أيضا تأويل الرواية التي بلفظ اشترطي وان اللام في قوله اشترطي لهم بمعنى على كقوله تعالى وان أسأتم فلها وهذا هو المشهور عن المزني وجزم به عنه الخطابي وهو صحيح عن الشافعي أسنده البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حرملة عنه وحكى الخطابي عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أكرم غلط والتأويل المنقول عن المزني لا يصح وقال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لانه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره فان قيل ما أنكر الا ارادة الاشتراط في أول الامر فالجواب ان سياق الحديث يأتى ذلك وضعفه أيضا ابن دقيق العيد وقال اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد في حملها على ذلك من قرينة وقال آخرون الامر في قوله اشترطي للإباحة وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم فوجوده وعدمه سواء وكأنه يقول اشترطي أولا تشترطي فذلك لا يفيدهم ويقوى هذا التأويل قوله في رواية أيمن الآتية آخر أبواب المكاتب اشترىها ودعيتهم يشترطون ماشاؤا وقيل كان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بان اشتراط البائع الولا باطل واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم ببطالانه أطلق الامر مريدا به التهديد على ما ل الحال كقوله وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله وكقول موسى ألقوا ما أنتم ملقون أي فليس ذلك بنافعكم وكأنه يقول اشترطي لهم فسيعلمون أن ذلك لا ينفعهم ويؤيده قوله حين خطبهم ما بال رجال يشترطون شروطا ألغ فونجهم بهذا القول مشيرا الى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله بابطاله اذ لو لم يتقدم بيان ذلك لبدأ ببيان الحكم في الخطبة لا بتوبيخ الفاعل لانه كان يكون باقيا على البراءة الاصلية وقيل الامر فيه بمعنى الوعيد الذي ظاهره الامر وباطنه النهي كقوله تعالى اعملوا ما شئتم وقال الشافعي في الام لما كان من اشتراط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت في المعاصي حدود وآداب وكان من أدب العاصين أن يعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم وكان ذلك من أيسر الأدب وقال غيره معنى اشترطي اتركي مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهر نزاعهم فيما دعوا اليه مراعاة لتنجيز لعق لتشوف الشارع اليه وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى وما هم بضارين به من أحد الا بأذن الله أي تتركهم يفعلون ذلك وليس المراد بالاذن اباحة الاضرار بالسحر قال ابن دقيق العيد وهذا وان كان محتملا الا انه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السياق وقال النووي اقوى الاجوبة أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وان سببه المبالغة في الرجوع عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع وهو كفسخ الحج الى العمرة كان خاصا بتلك الحجة مبالغة في ازالة ما كانوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج ويستفاد منه ارتكاب أخف المفسدتين اذا استلزم ازالة أشدهما وتعقب بانه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه وتعقبه ابن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت الا بدليل ولان الشافعي نص على خلاف هذه المقالة وقال ابن الجوزي ليس في الحديث ان اشتراط الولا والعق كان مقارنا للعقد فيحمل على أنه كان سابقا للعقد فيكون الامر بقوله اشترطي مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به وتعقب باستبعادانه عليه السلام بأمر شخصا أن يعد مع علمه بانه لا يفي بذلك الوعد واغرب ابن حزم فقال كان الحكم ثابتا بجواز اشتراط الولا لغير المعق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذي كان جازا فيه

فَقَضَاهُ اللَّهُ أَحَقُّ وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ مَا بَالَ رَجَالٌ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ أَعْتَقْتُ يَافُلَانُ وَلِيَ الْوَلَاءُ، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ
 ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ الْحُكْمَ بِخُطْبَتِهِ ﷺ وَبِقَوْلِهِ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَلَا يَخْفَى بَعْدَ مَا قَالُوا فِي سِيَاقِ طَرِيقِ هَذَا الْحَدِيثِ تَدْفِ
 فِي وَجْهِ هَذَا الْجَوَابِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَجْهِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَا كَانَ كَلْحَمَةَ النَّسَبِ وَالْإِنْسَانِ إِذَا
 وَلَدَهُ وَلَدَ تَبَتَّ لَهُ نَسَبُهُ وَلَا يَنْتَقِلُ نَسَبُهُ عَنْهُ وَلَوْ نَسَبَ إِلَى غَيْرِهِ فَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا تَبَتَّ لَهُ وَلَاؤُهُ وَلَوْ أَرَادَ نَقْلَ وَلَاؤَهُ
 عَنْهُ أَوْ أَدْنَى فِي قَلْبِهِ عَنْهُ لَمْ يَنْتَقِلْ فَلَمْ يَعْصِ بِأَشْرَاطِهِمْ الْوَلَاءَ وَقِيلَ اشْتَرَطِي وَدَعِيهِمْ يَشْتَرِطُونَ مَا شَاءُوا وَنَحْوُ ذَلِكَ لِأَنَّ
 ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي الْعَقْدِ بَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ اللَّغْوِ مِنَ الْكَلَامِ وَأَخْرَاعِلَامَهُمْ بِذَلِكَ لِيَكُونَ رَدُّهُ وَابْطَالُهُ قَوْلًا شَهِيرًا يُخْطَبُ بِهِ
 عَلَى الشَّرِّ ظَاهِرًا إِذَا هُوَ أَطْلَغَ فِي النِّكَاحِ وَأَوْكَدَ فِي التَّعْبِيرِ أَهْ وَهُوَ يُؤَلِّى إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ بِمَعْنَى الْإِبَاحَةِ كَمَا تَقْدُمُ (قَوْلُهُ فَقَضَاهُ
 اللَّهُ أَحَقُّ) أَيُّ بِالْإِتِّبَاعِ مِنَ الشَّرْطِ الْخَالِفِ لَهُ (قَوْلُهُ وَشَرَطَ اللَّهُ أَوْثَقُ) أَيُّ بِاتِّبَاعِ حُدُودِهِ الَّتِي حُدَّهَا وَلَيْسَتْ الْمَفَاعَلَةُ
 هُنَا عَلَى حَقِيقَتِهَا إِذَا لَمْ تَشَارِكْ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَقَدْ وَرَدَتْ صِيعَةٌ أَفْعَلُ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ كَثِيرًا وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ
 وَرَدَ ذَلِكَ عَلَى مَا عَقَدُوهُ مِنَ الْجَوَازِ (قَوْلُهُ مَا بَالَ رَجَالٌ) أَيُّ مَا حَالَهُمْ (قَوْلُهُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) يَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ
 كَلِمَةَ إِنَّمَا لِلْحَصْرِ وَهِيَ اثْبَاتُ الْحُكْمِ لِلْمَذْكُورِ وَفِيهِ عِمَادُهُ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا لَزِمَ مِنْ اثْبَاتِ الْوَلَاءِ لِلْمَعْتَقِ نَفْيُهُ عَنْ
 غَيْرِهِ وَاسْتَدْلُ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا وَلَاؤَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ أَوْ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَخَالَفَةٌ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ وَلَا لِلْمَلْتَقِطِ خِلَافًا
 لِأَسْحَقَ وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَسْطٍ لَذَلِكَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَسْتَفَادُ مِنْ مَنْطُوقِهِ اثْبَاتُ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ
 سَائِرَهُ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَصِيرُ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَعْتَقَ عَتَقَ الْمُسْلِمَ لِلْمُسْلِمِ وَلِلْكَافِرِ وَبِالْعَكْسِ ثُبُوتُ الْوَلَاءِ
 لِلْمَعْتَقِ (تَنْبِيْهُ) زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ فَخَرَهَا رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ بَيْنَ زَوْجِهَا وَكَانَ عَبْدًا وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ سَتَأْتِي فِي النِّكَاحِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا هُنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 تَعَالَى مَعَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي زَوْجِهَا هَلْ كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا وَتَسْمِيَّتُهُ وَمَا تَفَقَّحَ لَهُ بَعْدَ فِرَاقِهَا فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ هَذَا مِنْ
 الْفَوَائِدِ سِوَى مَا سَبَقَ وَسِوَى مَا سَيَأْتِي فِي النِّكَاحِ جَوَازُ كِتَابَةِ الْأَمَةِ كَالْعَبْدِ وَجَوَازُ كِتَابَةِ الْمَرْجُوعَةِ وَلَوْ لَمْ يَأْذِنْ الزَّوْجُ
 وَانَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ كِتَابَتِهَا وَلَوْ كَانَتْ تَوْدِي إِلَى فِرَاقِهَا مِنْهُ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَبْدِ الْمَرْجُوعِ مَنَعُ السَّيِّدِ مِنْ عَتَقِ أُمَّتِهِ
 الَّتِي تَحْتَهُ وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى بَطْلَانِ نِكَاحِهَا وَيَسْتَنْبِطُ مِنْ تَمَكُّنِهَا مِنَ السَّعْيِ فِي مَالِ الْكِتَابَةِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهَا خِدْمَتُهُ
 وَفِيهِ جَوَازُ سَعْيِ الْمَكَاتِبَةِ وَسُؤَالِهَا وَكَتْسَابِهَا وَتَمَكُّنِ السَّيِّدِ لَهَا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ الْجَوَازِ إِذَا عُرِفَتْ جِهَةٌ
 حُلَّ كَسْبِهَا وَفِيهِ الْبَيَانُ أَنَّ النَّهْيَ الْوَاردَ عَنْ كَسْبِ الْأَمَةِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ وَجْهَ كَسْبِهَا أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ
 الْمَكَاتِبَةِ وَفِيهِ أَنَّ لِلْمَكَاتِبِ أَنْ يَسْأَلَ مِنْ حِينَ الْكِتَابَةِ وَلَا يَشْتَرُطُ فِي ذَلِكَ عَجْزُهُ خِلَافًا لِمَنْ شَرَطَهُ وَفِيهِ جَوَازُ السُّؤَالِ
 لِمَنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ مِنْ دِينٍ أَوْ غَرَمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَعْجِيلِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَفِيهِ جَوَازُ الْمَسَاوِمَةِ فِي الْبَيْعِ وَتَشْدِيدُ صَاحِبِ
 السَّلْعَةِ فِيهَا وَأَنَّ الْمَرْأَةَ الرَّشِيدَةَ تَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهَا فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ كَانَتْ مَرْجُوعَةً خِلَافًا لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ وَسَيَأْتِي لَهُ مَزِيدٌ فِي كِتَابِ
 الْهَبَةِ وَأَنَّ مَنْ لَا يَتَصَرَّفُ بِنَفْسِهِ فَلَهُ أَنْ يَقِيمَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَدْنَى السَّيِّدَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ جَازَ تَصَرُّفُهُ وَفِيهِ جَوَازُ
 رَفْعِ الصَّوْتِ عِنْدَ انْكَارِ الْمُنْكَرِ وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ لِلْعَتَقِ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ لِصَحَابِ الرِّقَّةِ لِيَتَسَاهَلُوا لَهُ فِي الثَّمَنِ
 وَلَا يَعْدُ ذَلِكَ مِنَ الرِّيَاءِ وَفِيهِ انْكَارُ لِقَوْلِ الذِّي لَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ وَاتِّهَارُ الرَّسُولِ فِيهِ وَفِيهِ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا بَاعَ بِالْقَدْرِ كَانَتْ
 الرِّغْبَةُ فِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا لَوْ بَاعَ بِالنَّسِيبَةِ وَإِنَّ الْمَرْأَةَ أَنْ تَقْضَى عَنْهُ دَيْنُهُ بِرِضَاهِ وَفِيهِ جَوَازُ الشِّرَاءِ بِالنَّسِيبَةِ وَإِنَّ الْمَكَاتِبَ
 لَوْ عَجَّلَ بَعْضُ كِتَابَتِهِ قَبْلَ الْحُلِّ عَنْ أَنْ يَضَعَ عَنْهُ سَيِّدُهُ الْبَاقِي لَمْ يَجِبْ السَّيِّدُ عَلَى ذَلِكَ وَجَوَازُ الْكِتَابَةِ عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَأَقْلَ
 مِنْهَا وَأَكْثَرُ لَانْ بَيْنَ الثَّمَنِ الْمُنْجِزِ وَالْمَوْجَلِ فَرَقَاوِمُ ذَلِكَ فَقَدْ بَذَلْتُ عَائِشَةُ الْمَوْجَلِ نَاجِزًا عَلَى أَنْ قِيَمَتُهَا كَانَتْ بِالتَّأْجِيلِ
 أَكْثَرُ مِمَّا كَانَتْ بِهِيَ وَكَانَ أَهْلُهَا بِاعْوَاهَا بِذَلِكَ وَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَيْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا الْقُوَّةَ عَلَى الْكَسْبِ وَالْوَفَاءِ
 بِمَا وَعَدَ الْكِتَابَةَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَالُ وَيُؤَدُّ ذَلِكَ أَنَّ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِ الْمَكَاتِبِ لِسَيِّدِهِ فَكَيْفَ يَكَاتِبُهُ بِمَالِهِ لَكِنْ مَنْ
 يَقُولُ إِنَّ الْعَبْدَ يَمْلِكُ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا وَقَدْ تَقَلَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَيْرِ الْمَالُ مَعَ أَنَّهُ يَقُولُ إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ فَنَسَبَ

الى التناقض والذي يظهر انه لا يصح عنه أحد الأمرين واحتج غيره بأن العبد مال سيد والمال الذي معه لسيده فكيف يكاتبه بماله وقال آخرون لا يصح تفسير الخير بالمال في الآية لأنه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لا مال له ولا مال عنده فكذا إنما يقال فيه وفاء وفيه أمانة وفيه حسن معاملة ونحو ذلك وفي الحديث أيضا جواز كتابة من لا حرفة له وفاقا للجمهور واختلاف عن مالك وأحمد وذلك أن بريرة جاءت تستعين على كتابتها ولم تكن قضت منها شيئا فلو كان لها مال أو حرفة لما احتاجت الى الاستعانة لان كتابتها لم تكن حالة وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة أن عائشة ابتاعت بريرة مكاتبة وهي لم تقض من كتابتها شيئا وتقدمت الزيادة من وجه آخر وفيه جواز أخذ الكتابة من مسئلة الناس والرد على من كره ذلك وزعم انه أوساخ الناس وفيه مشروعية معونة المكاتبة بالصدقة وعند المالكية رواية انه لا يجزى عن الفرض وفيه جواز الكتابة بقليل المال وكثيره وجواز التأقيت في الديون في كل شهر مثلا كذا من غير بيان أوله أو وسطه ولا يكون ذلك مجهولا لانه يتبين بانقضاء الشهر الحلول كذا قال ابن عبد البر وفيه نظر لاحتمال أن يكون قول بريرة في كل عام أوقية أي في غرته مثلا وعلى تقدير التسليم فيمكن التفرقة بين الكتابة والديون فان المكاتب لو عجز حل لسيده ما أخدمه بخلاف الاجنبى وقال ابن بطال لافرق بين الديون وغيرها وقصة بريرة محمولة على ان الراوى قصر في بيان تعيين الوقت والا يصير الاجل مجهولا وقد نهى النبي ﷺ عن السلف الا الى أجل معلوم وفيه ان العدى الدارهم الصحاح المعلومة الوزن يكفى عن الوزن وان المعاملة في ذلك الوقت كانت بالاواقى والاوقية أربعون درهما كما تقدم في الزكاة وزعم الحب الطبرى أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد الى مقدم رسول الله ﷺ المدينة ثم أمروا بالوزن وفيه نظر لان قصة بريرة متأخرة عن مقدمه بنحو من ثمان سنين لكن يحتمل قول عائشة أعدها لهم عدة واحدة أى أدفعها لهم وليس مرادها حقيقة العدو يؤيده قولها في طريق عمرة في الباب الذي يليه أن أصاب لهم تمك صبة واحدة وفيه جواز البيع على شرط العتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبيعه لغيره ولا يهبه مثلا وان من الشروط في البيع ما لا يبطل ولا يضر البيع وفيه جواز بيع المكاتب اذا رضى وان لم يكن عاجزا عن أداء نجم قد حل عليه لان بريرة لم تقل انها عجزت ولا استفصلها النبي ﷺ وسيأتي بسط ذلك في الباب الذى يليه وفيه جواز مناجاة المرأة دون زوجها سرا اذا كان المناجى ممن يؤمن وان الرجل اذا رأى شاهد الحال يقتضى السؤال عن ذلك سأل وأعان وانه لا بأس للحاكم أن يحكم لزوجه ويشهد وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت أمة ويؤخدمه حكم العبد بطريق الاولى وفيه ان عقد الكتابة قبل الاداء لا يستلزم العتق وان بيع الامه ذات الزوج ليس بطلاق وفيه البداءة في الخطبة بالحمد والثناء وقول أما بعد فيها والقيام فيها وجواز تعدد الشروط لقوله مائة شرط وان الايتاء الذي أمر به السيد ساقط عنه اذا باع مكاتبه للعتق وفيه أن لا كراهة في السجع في الكلام اذ لم يكن عن قصد ولا متكلفا وفيه ان للمكاتب حالة فارق فيها الاحرار والعبيد وفيه انه ﷺ كان يظهر الامور المهمة من أمور الدين ويعلمها ويخطب بها على المنبر لا شاعنها ويراعى مع ذلك قلوب أصحابه لانه لم يعين أصحاب بريرة بل قال ما بال رجال ولانه يؤخدم من ذلك تقر برشرع عام للمذكورين وغيرهم في الصورة المذكورة وغيرها وهذا بخلاف قصة على في خطبته بنت أبى جهل فانها كانت خاصة بناطمة فلذلك عينها وفيه حكاية الوقائع لتعرف الاحكام وان اكتساب المكاتب له لالسيده وجواز تصرف المرأة الرشيدة في مالها بغير اذن زوجها ومراسلتها الاجانب في أمر البيع والشراء كذلك وجواز شراء السلعة للراغب في شرائها بأكثر من ثمن مثلها لان عائشة بذلت ما قرر نسبية على جهة النقد مع اختلاف القيمة بين النقد والنسيئة وفيه جواز استدانة من لا مال له عند حاجته اليه قال ابن بطال أكثر الناس في تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحوه مائة وجه وسيأتي الكثير منها في كتاب النكاح وقال النووى صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرهما من استنباط الفوائد منها فذكرنا أشياء (قلت) ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه تهذيب الآثار ولخصت منه ما تيسر بعون الله تعالى وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد من حديث بريرة الى أربع مائة

بابُ بَيْعِ الْمُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ وَقَالَتْ عَائِشَةُ هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ هُوَ عَبْدٌ إِنْ عَاشَ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جَنَى مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ لَهَا: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَصُوبَ لَهُمْ ثَمَنَكَ صَبَّةً وَاحِدَةً فَأَعْتَقَكَ فَفَعَلْتُ فَكَرَرْتُ بَرِيرَةَ ذَلِكَ: هَلِهَا فَقَالُوا لَا: إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ قَالَ يَحْيَى فَرَزَعَمَتْ عَمْرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ اشْتَرِيهَا وَأَعْتَقِيهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ

أكثرها مستبعد متكلف كما وقع نظير ذلك للذي صنف في الكلام على حديث الجامع في رمضان فبلغ به ألف فائدة وفائدة (قوله باب بيع المكاتب) في رواية السرخسي والمستملى المكتبة والاول أصح لقوله إذا رضى وهذا اختيار منه لاحد الأقوال في مسألة بيع المكاتب إذا رضى بذلك ولولم يعجز نفسه وهو قول أحمد ورواية والليث وأبي ثور وأحد قولي الشافعي ومالك واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على تفاصيل لهم في ذلك ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها واستدلوا باستعانة بريرة عائشة في ذلك وليس في استعانتها ما يستلزم العجز ولا سماع القول بجواز كتابة من لا مال عنده ولا حرفة له قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجم ولا أخبرت بأنه قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استقصاء النبي ﷺ لها عن شيء من ذلك ومنهم من أول قولها كاتبته أهلى فقال معناه راودتهم وانفقت معهم على هذا القدر ولم يقع العقد بعد ولذلك يفتى فلا حجة فيه على بيع المكاتب مطلقا وهو خلاف ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي ويقوى الجواز أيضا أن الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق إلا بعد أداء جميع النجوم كما لو قال أنت حر إن دخلت الدار فلا يعتق إلا بعد تمام دخولها ولبيده يبعث قبل دخولها ومن المالكية من زعم أن الذي اشتريته عائشة كتابة بريرة لا رقبتها وقد هدم رده وقيل أنهم باعوا بريرة بشرط العتق وإذا وقع البيع بشرط العتق صح على أصح القولين عند الشافعية والمالكية وعن الحنفية يبطل (قوله وقالت عائشة هو عبد ما بقي عليه شيء) وقال زيد بن ثابت ما بقي عليه درهم وقال ابن عمر هو عبدان عاش وإن مات وإن جنى ما بقي عليه شيء) أما قول عائشة فوصله ابن أبي شيبه وابن سعد من طريق عمرو ابن ميمون عن سليمان بن يسار قال استأذنت على عائشة فرفعت صوتي فقالت سليمان فقلت سليمان فقلت أديت ما بقي عليك من كتابتك قلت نعم الأشياء يسير اقلت ادخل فانك عبد ما بقي عليك شيء وروى الطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم هو مولى النضر بن نضر أنه قال لعائشة ما أراك الاستحجابين مني فقالت مالك فقال كاتبته فقالت انك عبد ما بقي عليك شيء وأما قول زيد بن ثابت فوصله الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم وأما قول ابن عمر فوصله مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول في المكاتب هو عبد ما بقي عليه شيء ووصله ابن أبي شيبه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وقد روى ذلك مرفوعا أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمر وابن شعيب عن أبيه عن جده وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمر وفي أثناء حديث وهو قول الجمهور ويؤيده قصة بريرة لكن انما تتم الدلالة منه لو كانت بريرة أدت من كتابتها شيئا فقد قررنا أنها لم تكن أدت منها شيئا وكان فيه خلاف عن السلف فعن علي إذا أدى الشطر فهو غريم عنه يعتق منه بقدر ما أدى وعن ابن مسعود لو كاتبه على مائتين وقيمته مائة فأدى المائة عتق وعن عطاء إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعا المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ورجال استاده ثقات لكن اختلف في إرساله ووصله وحجة الجمهور حديث عائشة وهو أقوى ووجه الدلالة منه

باب إِذَا قَالَ الْمُكَاتِبُ اشْتَرَيْتَنِي وَأَعْتَقَنِي فَاشْتَرَاهُ لِذَلِكَ **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ
 أَيْمَنَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ كُنْتُ غُلَامًا عَنْ أَبِيهِ لِعُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ وَمَاتَ
 وَوَرِثَنِي بَنُوهُ وَإِنَّهُمْ بَاعُونِي مِنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو . فَأَعْتَقَنِي ابْنُ أَبِي عَمْرٍو وَاشْتَرَطَ بَنُو عُتْبَةَ الْوَلَاءَ فَقَالَتْ
 دَخَلْتُ بَرِيرَةَ وَهِيَ مُكَاتِبَةٌ فَقَالَتْ اشْتَرِينِي وَأَعْتَقِينِي . قَالَتْ نَعَمْ : قَالَتْ لَا يَدِيْعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا وَلَا يَأْتِي
 فَقَالَتْ لِأَحَاجَةٍ لِي بِذَلِكَ ، فَسَمِعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَلَغَهُ فَقَدْ كَرَّ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ ، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ مَا قَالَتْ
 لَهَا ، فَقَالَ اشْتَرِيهَا وَأَعْتَقِيهَا وَدَعِيهِمْ . يَشْتَرِطُونَ مَا شَاءُوا فَاشْتَرَيْنَاهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتَهَا ، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا
 الْوَلَاءَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ وَإِنْ اشْتَرِطُوا مِائَةَ شَرْطٍ

ان بريرة بيعت بعد أن كاتب ولو كان المكاتب يصير بنفس الكتابة حراً لا يمنع بيعها ثم ساق المصنف قصة بريرة من
 رواية يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن ان بريرة جاءت تستعين عائشة وصورة سياقه الارسال ولم تختلف الرواة
 عن مالك في ذلك لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة وفي رواية هناك عن
 عمرة سمعت عائشة فظهر أنه موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذلك وقوله إلا أن يكون
 الولاء لنا في رواية الكشميهني إلا ان يكون ولاؤك وقوله قال مالك قال يحيى وهو ابن سعيد وهو موصول بالاسناد
 المذكور (قوله باب اذا قال المكاتب اشترني واعتقني فاشتراه لذلك) أى جاز (قوله عن أبيه) هو ايمن الحبشى المكي تزيل
 المدينة والد عبد الواحد وهو غير أيمن بن نائل الحبشى المكي تزيل عسقلان وكلاهما من التابعين وليس لوالد عبد
 الواحد في البخاري سوى خمسة أحاديث هذا وآخران عن عائشة وحديثان عن جابر وكلها متبعة ولم يرو عنه غير
 ولده عبد الواحد (قوله وورثني بنوه) أعرف من أولاد عتبة العباس بن عتبة والد الفضل الشاعر المشهور وأبا خراش
 ابن عتبة ذكره الفاكهي في كتاب مكة وهشام بن عتبة والد أحمد المذكور في تاريخ ابن عساكر عن ابن أبي عمران
 يزيد بن عتبة جد عبد الرحمن بن محمد بن يزيد المذكور عند الفاكهي أيضاً ولم أر لهم ذكر في كتاب الزبير في النسب
 وعتبة بن أبي لهب له صحبة دون أخيه عتبة بالتصغير فإنه مات كافراً (قوله من ابن أبي عمرة) في رواية النسفي
 والكشميهني من عبد الله بن أبي عمرو زاد الكشميهني بن عمر بن عبد الله المخزومي (قوله فيه اشترى فاعتقها ودعهم
 يشترطوا ماشاءوا فاشترتها عائشة فاعتقها) في هذه دلالة على ان عقد الكتابة الذي كان عقدها موالها انفسخ
 بائتياع عائشة لها وفيه رد على من زعم ان عائشة اشترت منهم الولاء واستدل به الاوزاعي على ان المكاتب لا يباع الا
 للعتق وبه قال أحمد واسحق وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في ذلك قريبا والله أعلم (خاتمة) اشتمل كتاب العتق
 وما اتصل به من المكاتب على ستة وستين حديثاً المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها ماضى تسعة
 وأربعون حديثاً والخالص سبعة عشر حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة حديث أبي هريرة في عتق عبده
 وحديث أنس في قصة العباس وحديث من سيدكم وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة آثار والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

كتاب الهبة وفضاها

والتحريض عليها **حَدَّثَنَا** عاصم بن علي حَدَّثَنَا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الهبة وفضاها والتحريض عليها ﴾

كذا للجمع الالكشميني وابن شويه فقال فيها بدل عليها وآخر النسفي البسمة والهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء
الوحدۃ تطلق بالمعنى الاعم على أنواع الابرأ وهو هبة الدين ممن هو عليه والصدقة وهي هبة ما يتهحض به طلب
ثواب الآخرة والهدية وهي ما يكرم به الموهوب له ومن خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالانواع
الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الاخص على مالا يقصد له بدل وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بانها تمليك
بلا عوض وصنيع المصنف محمول على المعنى الاعم لانه أدخل فيها الهدايا (قوله عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة)
كذا للاكثر وسقط عن أبيه من رواية الاصيلي وكريمة وضبط عليه في رواية النسفي والصواب اثباته وكذا
أخرجه الاسماعيلي عن محمد بن يحيى وأبو نعيم من طريق اسمعيل القاضي وأبو عوانة عن ابراهيم الحربي كلهم عن
عاصم بن علي شيخ البخاري فيه ومن طريق شابة وعثمان بن عمرو بن المبارك عند الاسماعيلي وأخرجه البخاري في
الادب المفرد عن آدم كلهم عن ابن أبي ذئب كذلك وكذلك رواه الليث عن سعيد كما سيأتي في كتاب الادب وأخرجه
الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل عن أبيه وزاد في أوله تهادوا فان الهدية تذهب وحر
الصدر الحديث وقال غريب وأبو معشر يضعف وقال الطري في انه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه عن أبيه كذا قال وقد تابعه
محمد بن عجلان عن سعيد وأخرجه أبو عوانة نعم من زاد فيه عن أبيه أحفظ وأضبط فروايتهم أولى والله أعلم (قوله
عن النبي ﷺ) في رواية عثمان بن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول (قوله يا نساء المسلمات) قال عياض الاصح
الاشهر نصب النساء وحر المسلمات على الاضافة وهي رواية المشاركة من اضافة الشيء الى صفته كمسجد الجامع وهو
عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين يقدرون فيه محذوفا وقال السهيلي وغيره جاء برفع الهمزة على أنه منادى
مفرد ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ على معنى يأيتها النساء المسلمات والنصب صفة على الموضع وكسرة التاء
علامة النصب وروي بنصب الهمزة على أنه منادى مضاف وكسرة التاء للخفض بالاضافة كقولهم مسجد الجامع
وهو مما أضيف فيه الموصوف الى الصفة في اللفظ فالبصريون يتأولونه على حذف الموصوف واقامة صفته مقامه نحو يا نساء
الانفس المسلمات أو يا نساء الطوائف المؤمنات اى لا الكافرات وقيل تقديره يا فاضلات المسلمات كما يقال هؤلاء
رجال القوم اى افاضلهم والكوفيون يدعون ان لا حذف فيه ويكتفون باختلاف الالفاظ في المغايرة وقال ابن رشيد
توجيهه أنه خاطب نساء بأعيانهن فأقبل بتدائه عليهن فصحت الاضافة على معنى المدح لهن فالمعنى يا خيرات المؤمنات كما
يقال رجال القوم وتعقب بأنه لم يخصهن به لان غيرهن يشار كهن في الحكم وأجيب بانهن يشار كهن بطريق الالحاق
وانكر ابن عبد البر رواية الاضافة ورده ابن السيد بأنها قد صحت نقلا وساعدتها اللغة فلا معنى للانكار وقال ابن
بطال يمكن تخريج يا نساء المسلمات على تقدير بعيد وهو ان يجعل نعتا شئ محذوف كأنه قال يا نساء الانفس المسلمات
وانراد بالانفس الرجال ووجه بعده أنه يصير مدحا للرجال وهو ﷺ انما خاطب النساء قال الا ان يراد بالانفس

جَارَةٌ لِّجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوَّلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 بَزِيدِ بْنِ رُومَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ إِمْرُؤَةُ ابْنِ أَخْتِي إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ، ثُمَّ الْإِلَالِ
 ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ وَمَا أُوقِدَتْ فِي أَيَّامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَارُ قُلَّتْ يَا خَالَهٗ مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ قَالَتِ الْأَسُودَانِ التَّمْرُ وَالْمَاءُ
 إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَنَانِ

الرجال والنساء معا وأطال في ذلك وتعقبه ابن المنير وقدرناه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يانساء المؤمنين الحديث
 (قوله جارة لجارتها) كذا للاكثر ولا يذو جارة والمتعلق محذوف تقديره هدية مهداة (قوله فرسن) بكسر الفاء والمهملة
 بينهما راء ساكنة وآخره نون هو عظيم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر للفرس ويطلق على الشاة مجازا ونونه زائدة
 وقيل أصلية وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليسير وقبوله لا إلى حقيقة الفرسن لأنه لم ينجر العادة بإهدائه أي لا يمنع
 جارة من الهدية لجارتها الموجد عند الاستقلاله بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وإن كان قليلا فهو خير من العدم وذكر
 الفرسن على سبيل المبالغة ويحتمل أن يكون النهي إنما وقع للمهدي إليها وإنما لا تحتقر ما يهدي إليها ولو كان قليلا وحمله على
 الأعم من ذلك أولي وفي حديث عائشة المذكور يانساء المؤمنين تهادوا ولو فرسن شاة فانه ينبت المودة ويذهب الضغائن
 وفي الحديث الخس على التهادي ولو باليسير لأن الكثير قد لا تتم كل وقت وإذا تواصل اليسير صار كثيرا وفيه
 استحباب المودة واسقاط التكلف (قوله ابن أبي حازم) هو عبد العزيز (قوله يزيد بن رومان) بضم الراء ورجال
 الأسناد كلهم مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو حازم وهو سلمة بن دينار (قوله ابن أخي) بالنصب على
 النداء وأداة النداء محذوفة ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز والله يا ابن أخي (قوله ان كنا لننظر)
 هي المحققة من الثقيلة وضميرها مستتر ولهذا اختلف اللام في الخبر (قوله ثلاثة أهلة) يجوز في ثلاثة الجر والنصب
 (قوله في شهرين) هو باعتبار رؤية الهلال أول الشهر ثم رؤيته ثانيا في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثا في أول الشهر
 الثالث فالمدة ستون يوما المرئي ثلاثة أهلة وسيأتي في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بلفظ كان يأتي علينا
 الشهر ما نوقد فيه نارا وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا منافاة بينهما وقد أخرجه ابن ماجه من طريق
 أبي سلمة عن عائشة بلفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما يرى في بيت من بيوت الدخان (قوله ما يعيشتكم) بضم أوله
 يقال أعاشه الله وعيشه وضبطه النوى بتشديد الياء التحتانية وفي بعض النسخ ما يغنيكم بسكون المعجمة بعدها
 نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة وفي رواية أبي سلمة عن عائشة قلت فما كان طعامكم (قوله الاسودان التمر والماء) هو
 على التغليب والاقلام لالون له ولذلك قالوا الأبيضان اللبن والماء وإنما أطلقت على التمر أسود لأنه غالب تمر المدينة وزعم
 صاحب المحكم وارتضاه بعض الشراح المتأخرين أن تفسر الاسودين بالتمر والماء مدرج وإنما أرادت الحررة والليل
 واستدل بأن وجود التمر والماء يقتضي وصفهم بالسعة وسياقها يقتضي وصفهم بالضيق وكأنها بالفت في وصف حالهم
 بالشدة حتى أنه لم يكن عندهم إلا الليل والحررة اه وما دعه ليس بطائل والادراج لا يثبت بالتوهم وقد أشار إلى أن
 مستنده في ذلك أن بعضهم دأبوا وقال لهم ما عندي إلا الاسودان فرضوا بذلك فقال ما أردت إلا الحررة والليل وهذا
 حجة عليه لأن القوم فهموا التمر والماء وهو الأصل وأرادهم المازح معهم فألفزهم بذلك وقد تظاهرت الاخبار بالتفسير
 المذكور ولا شك أن أمر العيش نسبي ومن لا يجد إلا التمر أضيق حالا ممن يجد الخبز مثلا ومن لم يجد إلا الخبز أضيق حالا
 ممن يجد اللحم مثلا وهذا أمر لا يدفعه الحس وهو الذي أرادت عائشة وسيأتي في الرقاق من طريق هشام عن عروة
 عن أبيه عنها بلفظ وما هو إلا التمر والماء وهو أصريح في المقصود لا يقبل الحمل على الادراج (قوله جيران) بكسر الجيم زاد
 الاسماعيل من طريق محمد بن الصباح عن عبد العزيز نعم الجيران كانوا وفي رواية أبي سلمة جيران صدق وسيأتي بعد ستة
 أبواب الإشارة إلى أسمائهم (قوله منائح) بنون ومهملة جمع منيحة وهي كعطية اعطاء ومعنى وأصلها عطية الناعة أو الشاة

فَيَسْقِينَا بِأَبِ الْقَلِيلِ مِنَ الْهَبَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ
سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ
لَأَجِيتُ وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ بِأَبِ **مِنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ**
قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي
أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ
نَجَّارٌ، قَالَ لَهَا مَرِي عَبْدُكَ فَلْيَعْمَلْ لَنَا أَعْوَادَ الْإِنْبَرِ . فَأَمَرَتْ عَبْدَهَا فَذَهَبَ فَقَطَعَ مِنَ الطَّرْفَاءِ فَصَنَعَ لَهُ
مَنْبَرًا . فَلَمَّا قَضَاهُ أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُ قَدْ قَضَاهُ قَالَ أَعْلَيْتُ سِلِّي بِهِ إِلَى فَجَاؤًا بِهِ فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ
فَوَضَعَهُ حَيْثُ تَرَوْنَ حَدَّثَنَا **عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ**
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَازِلٌ أَمَامَنَا وَالْقَوْمُ مُحْرِمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ فَأَبْصَرُوا حِمَارًا

ويقال لا يقال منيحة اللناقة وتستعار للشاة كما تقدم في الفرسن سوء قال ابراهيم الحربي وغيره يقولون منحتك
الناقة وأعرتك النخلة وأعمرتك الدار وأخدمتك العبد وكل ذلك هبة منافع وقد تطلق المنيحة على هبة الرقبة ويأتي
مزيد لذلك بعد أبواب وقوله بمنحون بفتح أوله وثالته ويجوز ضم أوله وكسر ثالته أي يجعلونها له منيحة (قوله
فيسقينا) في رواية الاسماعيلي فسقينا منه وفي هذا الحديث ما كان فيه الصحابة من الثقلان من الدنيا في أول الامر
وفيه فضل الزهد وإيثار الواحد للمعدم والاشتراك فيما في الأيدي وفيه جواز ذكر المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن
يوسع الله عليه تذكيرا بنعمه وليتأسي به غيره * (قوله باب القليل من الهبة) ذكر فيه حديث أبي هريرة لودعيت إلى
ذراع أو كراع وسيأتي شرحه في باب الوليمة من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ومناسبتة للترجمة بطريق الأولي
لأنه إذا كان يجب من دعاه على ذلك القدر اليسير فلان يقبله ممن أحضره إليه أولى والكراع من الدابة مادون الكعب
وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ويرده حديث أنس عند الترمذي بلفظ لو أهدى إلى كراع لقبلت وللطبراني من حديث
أم حكيم الخزاعية قلت يا رسول الله تكره رد الظلف قال لي ما أقبحه أي لو أهدى إلى كراع لقبلت الحديث وخص الزراع
والكراع بالذكور ليجمع بين الحقير والخطير لأن الزراع كانت أحب إليه من غيرها والكراع لا قيمة له وفي المثل
أعط العبد كراعا يطلب منك ذراعا وقوله هنا عن سليمان هو ابن مهران الأعمش وأبو حازم هو سليمان مولي عزة وهو
أكبر من أبي حازم سلمة المذكور في الباب قبله قال ابن بطل أشار عليه الصلاة والسلام بالكراع والفرسن إلى الخض
على قبول الهدية ولوقلت لئلا يمتنع الباعث من الهدية لاحتقار الشيء فخص على ذلك لما فيه من التأف * (قوله باب
من استوهب من أصحابه شيئا) أي سواء كان عينا أو منفعة جازأى بغير كراهة في ذلك إذا كان يعلم طيب أنفسهم (قوله
وقال أبو سعيد) هو الخدرى (قوله أضربوا لي معكم سهما) هو طرف من حديث الرقية وقد تقدم بنامه مشروحا في
كتاب الإجارة (قوله حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف وسهل هو ابن سعد وقد تقدم الحديث مشروحا في كتاب
الجمعة وفيه استنباه من المرأة منفعة غلامها وقد سبق ما نقل في تسمية كل منهما وأغرب الكرمانى هنا فزعم أن اسم
المرأة مينا وهو وهم وإنما قيل ذلك في اسم النجار كما تقدم وإن قول أبي غسان في هذه الرواية أن المرأة من المهاجرين
وهو يحمل أن تكون انصارية حالت مهاجرة يا وتزوجت به أو بالعكس وقد ساقه ابن بطل في هذا الموضع بلفظ
امرأة من الانصار والذي في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ما وصفته (قوله حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) هو

وَحَشِيًّا ، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي فَلَمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ ، وَأَحْبَبُوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ فَالْتَفَتُ فَأَبْصَرْتُهُ فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ ثُمَّ رَكِبْتُ وَأَسَيْتُ السَّوْطَ وَالرَّمْحَ فَقَاتِلْتُمُ نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرَّمْحَ فَقَالُوا لَا وَاللَّهِ لَا نَعِينُكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَفَضَيْتُ قَزَلَاتٍ فَأَخَذْتُهُمَا ثُمَّ رَكِبْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْيَمَارِ فَقَعَرْتُهُ ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ فَوَقَعُوا فِيهِ يَا كَلُونَهُ ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكَّوْا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حُرْمٌ فَرُحْنَا وَخَبَاتُ الْعَصْدِ مَعِيَ فَأَذْرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ فَقُلْتُ نَعَمْ فَنَاولْتُهُ الْعَصْدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى تَقَدَّهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ فَخَدَّثَنِي بِهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ مَنْ اسْتَسْقَى** ، وَقَالَ سَهْلٌ قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ **أَسْقَى حَدَّثَنَا** خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي أَبُو طَوَالَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دَارِنَا هَذِهِ فَاسْتَسْقَى فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا ثُمَّ شَبَّهَهُ مِنْ مَاءٍ بَثَرْنَا هَذِهِ فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ يَسَارِهِ وَعُمَرُ بْنُ جَاهَةَ وَأَعْرَابِيٌّ عَنْ يَمِينِهِ فَلَمَّا فَرَّغَ قَوْلَ عُمَرَ هَذَا أَبُو بَكْرٍ ، فَأَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ فَضْلَهُ ثُمَّ قَالَ الْإِيمَنُونَ الْإِيمَنُونَ ، أَلَا فِيمَنُوا . قَالَ أَنَسٌ فَهِيَ سُنَّةٌ فَهِيَ سُنَّةٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

الاولى والاسناد كله مدينون وقد تقدم حديث أبي قتادة مشروحا في كتاب الحج وفيه طلب أبي قتادة من أصحابه مناولته رحمه وانما امتنعوا لكونهم كانوا محرمين وفيه أيضا قوله ﷺ هل معكم منه شيء وقد ذكرت هناك رواية من زاد فيه كلوا وأطعموني ولعل المصنف أشار إلى هذه الزيادة وقوله فحدثني به زيد بن أسلم قال ذلك محمد بن جعفر راويه عن أبي حازم وهو ابن أبي كثير أخو اسمعيل وقوله فيه أخصف نعلي بمعجمة ثم مهملة مكسورة أي أجعل لها طاقا كأنها كانت انخرقت فابدها وأغرب الداودي فقال أعمل لها شعرا قوله حتى تقدها بتشديد الفاء المفتوحة أي فرغ من أكلها كلها وروي بكسر الفاء والتخفيف ورده ابن التين قال ابن بطال استيهاب الصديق حسن اذا علم ان نفسه تطيب به وانما طلب النبي ﷺ من أبي سعيد وكذا من أبي قتادة وغيرها ليؤنسهم به ويرفع عنهم اللبس في توقفهم في جواز ذلك وقوله في السند عبدالله بن أبي قتادة السلمي هو بفتح اللام وهذا مشهور في الانصار وذكر ابن الصلاح أن من قاله بكسر اللام لحن وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهي الاصل ويتعجب من خفاء ذلك عليه * (قوله باب من استسقى) ماء أولنا أو غير ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه (قوله وقال سهل قال لي النبي ﷺ اسقني) هو طرف من حديث أوله ذكر للنبي ﷺ امرأة من العرب فأمر أبا أسيد أن يرسل إليها الحديث وفيه فقال النبي ﷺ اسقنا ياسهل ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأيمن في الشرب وسيأتي شرحه في الأشربة أورده هنا من طريق أبي طوالة وهو بضم المهملة وتخفيف الواو اسمه عبدالله ابن عبد الرحمن والغرض منه قول أنس فاستسقى (قوله الإيمنون الإيمنون) فيه تقدير مبتدأ مضمرا أي المتقدم الإيمنون والثانية للتأكيد وقوله ألا فيمنوا كذا وقع بصيغة الاستفتاح والامر بالتيامن وقد أخرج مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري الا انه قال في الثالثة أيضا الإيمنون ذكر اللفظة ثلاث مرات كما ذكر قول أنس في سنة ثلاث مرار وعلى ذلك شرح ابن التين كأنه وقع كذلك في نسخته ولم أره في شيء من النسخ الا كما وصفت أولا وتوجيهه انه لما بين ان الأيمن يقدم ثم أكده باعادته أكمل ذلك بصريح الامر به ويستفاد من حذف المفعول التعميم في جميع الاشياء لقول عائشة كان يعجبه التيمن في شأنه كله وأشار الاسماعيلي الى ان سليمان بن بلال تفرد عن أبي طوالة بقوله فاستسقى

باب قبول هدية الصيد وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد حدثنا سليمان بن حرب
 حدثنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس رضي الله عنه قال أنفجنا أرنباً يمر الظهران ،
 فعلى القوم فلغبوا فادر كتمها فخذتها فأتيت بها أباطحة فذبحها وبعث بها إلى رسول الله ﷺ . ورر كها أو
 فخذتها قال فخذتها لاشك فيه فقيل قلت وأكل منه قال وأكل منه ثم قال بعد قوله **باب** قبول الهدية
حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله
 ابن عباس عن الصعب بن جثامة رضي الله عنهم أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً وهو بالأبواء
 أو يودان فرد عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال أما إننا لم نردّه عليك إلا أنا حرّم **باب** قبول الهدية
حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا عبدة حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن الناس
 كانوا يتحرّون يهداياهم يوم عائشة يبتغون بها أو يبتغون بذلك مرّضة رسول الله ﷺ **حدثنا**
 آدم حدثنا شعبة حدثنا جعفر ابن إياس قال سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
 أهدت أم حفيد خالة ابن عباس إلى النبي ﷺ أقطاً وسمناً وأضباً فأكل النبي ﷺ من الأقط والسمن
 وترك الأضب تقدراً قال ابن عباس فأكل على مائدة رسول الله ﷺ ولو كان حراماً ما أكل على مائدة
 رسول الله ﷺ **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا معن قال حدثني إبراهيم بن طهمان عن محمد
 ابن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه أهديّة أم
 صدقة فإن قيل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل وإن قيل هدية

وأخرجه من طريق اسمعيل ابن جعفر وخالد الواسطي عن أبي طوالة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزيادته مقبولة
 وقد ثبتت هذه اللفظة في حديث جابر من طريق الاعمش عن أبي صالح عنه في حديث سيأتي في الاشارة وفيه جواز
 طلب الاعلى من الادنى ما يريد من مأكل وكول ومشروب اذا كانت نفس المطلوب منه طيبة به ولا يعد ذلك من السؤال
 المذموم * (قوله باب قبول هدية الصيد وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد) تقدم حديثه في ذلك قبل باب
 وقوله في حديث أنس أنفجنا بالقاء والجيم أي أثرتنا (وقوله فلغبوا) بالمعجمة والموحدة أي تعبوا ووقع كذلك في رواية
 الكشميني وأغرب الداودي فقال معناه عطشوا وتعقبه ابن التين وقال ضبطوا لغبوا بكسر الغين والفتح أعرف
 وسيأتي شرحه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيد والذبائح وهر الظهران وادمعروف على خمسة أميال من مكة الى جهة
 المدينة وقد ذكر الواقدي انه من مكة على خمسة أميال وزعم ابن وضاح ان بينهما أحد وعشرين ميلاً وقيل ستة
 عشر وبه جزم البكري قال النووي والاول غلط وانكار للمحسوس ومقرية ذات نخل وزرع ومياه والظهران
 اسم الوادي وقول العامة بطن مرو (قلت) وقول البكري هو المعتمد والله أعلم وأبوطححة هو زوج أم سليم والدة
 أنس وقوله فخذتها لاشك فيها يشير الى انه يشك في الوركين خاصة وان الشك في قوله فخذتها أو وريكها ليس على
 السواء أو كان يشك في التخذين ثم استيقن وكذلك شك في الاكل ثم استيقن القبول فحزم به آخر * (قوله باب
 قبول الهدية) كذا ثبت لابي ذر وسقطت هذه الترجمة هنا لغيردوهو الصواب وأورد فيه حديث الصعب بن جثامة في
 اهدائه الحمار الوحشي وشاهد الترجمة منه مفهوم قوله لم نردّه عليك إلا أنا حرّم فان مفهومه أنه لو لم يكن محرماً لقبله منه
 وقد تقدم شرحه في كتاب الحج وفيه انه لا يجوز قبول ما لا يحل من الهدية * (قوله باب قبول الهدية) كذا لابي ذر

ضَرَبَ يَدَهُ وَعَلَى فَكُلَّ مَعَهُمْ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أُنِيَ النَّبِيُّ وَعَلَى بِلَحْمٍ فَقِيلَ تُصَدِّقُ عَلَى بَرِيرَةَ قُلْ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قُلْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ وَأَنَّهُمْ اشْتَرَطُوا أَوْلَاءَهَا فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ وَعَلَى فَقَالَ النَّبِيُّ وَعَلَى أَشْتَرِيهَا فَأَعْتَيْتُهَا فَأَتَمَّا الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ : وَأَهْدِي لَهَا لَحْمٌ فَقَالَ النَّبِيُّ وَعَلَى مَا هَذَا قُلْتُ تُصَدِّقُ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ وَخَيْرَتِ بَرِيرَةَ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ زَوْجُهَا حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ قُلْ شُعْبَةُ سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنْ زَوْجِهَا قَالَ لَا أَدْرِي أَحْرٌ أَمْ عَبْدٌ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ دَخَلَ النَّبِيُّ وَعَلَى عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ لَهَا عِنْدَكُمْ شَيْءٌ قَالَتْ لَا إِلَّا شَيْءٌ بَعَثْتُ بِهِ أُمُّ عَطِيَّةَ مِنَ الشَّاةِ الَّذِي بَعَثْتُ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ إِنَّهُ قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا

وهو تكرار بغير فائدة وهذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة قبول هدية الصيد من العام بعد الخاص ووقع عند النسفي باب من قبل الهدية وذكر فيه ستة أحاديث * الاول حديث عائشة كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده وقوله فيه مرضاة هو مصدر بمعنى الرضا وقوله فيه يتبعون بالوحدة والمعجمة من البغية وروى يتبعون بتقديم مثناة مثقلة وكسر الوحدة وبالمهملة * ثانيها حديث ابن عباس أهدت أم حفيدوهي بالمهملة والغاء صغر وسيأتي الكلام عليه في الاطعمة في الكلام على الضب وقوله فيه وترك الاضرب كذا لابي ذر بصيغة الجمع ولغير الضب والاضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكف وكف وقوله تقذرا بالقاف والمعجمة تقول قذرت الشيء وتقذرتة اذا كرهته وقول ابن عباس لو كان حراما ما أكل على مائدة النبي وَعَلَى استدلال صحيح من جهة التقرير * ثالثها حديث أبي هريرة في قبوله وَعَلَى الهدية وردة الصدقة وقوله فيه اذا أتى بطعام زاد أحمد وابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد من غير أهله (قوله ضرب يده) أي شرع في الأكل مسرعا ومثله ضرب في الأرض اذا أسرع السير فيها * رابعها حديث عائشة في قصة برة من طريق القاسم عن عائشة وسيأتي شرحه في كتاب النكاح وقدمضي ما يتعلق بشراء برة في كتاب العتق قريبا وشاهد الترجمة منه قوله هو لها صدقة ولنا هدية فيؤخذ منه ان التحريم انما هو على الصفة لا على العين ووقع في رواية أبي ذر الهروي فقيل للنبي وَعَلَى هذا تصدق به على برة فقال النبي وَعَلَى هو لها صدقة ولنا هدية ووقع لغير أبي ذر هنا فقال النبي وَعَلَى هذا تصدق به على برة هو لها صدقة ولنا هدية فجعل السؤال والجواب من كلامه وَعَلَى والاول أصوب وهو الثابت في غير هذه الرواية أيضا * خامسها حديث أنس في ذلك (قوله عن أنس) في رواية الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة سمع أنس بن مالك * سادسها حديث أم عطية في الشاة من الصدقة وأنها بلغت محلها (قوله فيه الذي بعثت اليها) كذا للاكثر بصيغة المخاطب وللکشميين بعث بضم أوله على البناء للمجهول (قوله انه قد بلغت) في رواية الکشميين انها قد بلغت محلها بكسر المهملة يقع على المكان والزمان أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة على وصارت لي حلالا (قوله تنبيه) أم عطية اسمها نسبية بنون ومهملة وموحدة مصغرا كما تقدم في الكلام على هذا الحديث في أواخر الزكاة ووقع عند الاسماعيلي من رواية وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسبية بفتح النون ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء نسبية بالتصغير وهو الصواب ثم أخرجه من طريق ابن شهاب عن الحذاء عن أم عطية قالت بعثت الي نسبية

باب من أهدى إلى صاحبه وتحري بعض نسائه دون بعض حديثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يتحرون بهداياهم يومى وقالت أم سلمة إن صواحي اجتمعن فذكرت له فأعرض عنها **حديثنا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن نساء رسول الله ﷺ كن حزينين فحزب فيهم عائشة وحفصة وشفية وسودة.**

الانصارية بشاة فأرسلت الى عائشة منها فقال رسول الله ﷺ عندكم شئ قالت لا الا ما أرسلت به نسيبة الحديث قال الاسماعيلي هذا يدل على ان نسيبة غير أم عطية (قلت) سبب ذلك تحريف وقع في روايته في قوله بعث والصواب بعث على البناء المجهول وفيه نوع التجريد لان أم عطية أخبرت عن نفسها بما يوم ان الذي تخبر عنه غيرها قال ابن بطال انما كان النبي ﷺ لا يأكل الصدقة لانها أوساخ الناس ولان أخذ الصدقة منزلة ضعة والانبياء منزهون عن ذلك لانه ﷺ كان كما وصفه الله تعالى ووجدك عائلا فاغنى والصدقة لا تحل للاغنياء وهذا بخلاف الهدية فان العادة جارية بالآفة عليها وكذلك كان شأنه وقوله قد بلغت محلها فيه ان الصدقة تجوز فيها تصرف الفقير الذي أعطىها بالبيع والهدية وغير ذلك . فيه اشارة الى ان أزواج النبي ﷺ لا تحرم عليهن الصدقة كما حرمت عليه لان عائشة قبلت هدية بريرة وأم عطية مع علمها بانها كانت صدقة عليهما وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي ﷺ لعلمها انه لا تحل له الصدقة وأقرها ﷺ على ذلك الفهم ولكنه بين لها ان حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له ﷺ أيضا ويستنبط من هذه القصة جواز استرجاع صاحب الدين من الفقير ما أعطاه من الزكاة بعينه وان للمرأة ان تعطى زكاتها لزوجها ولو كان ينفق عليها منها وهذا كله فيما لا شرط فيه والله اعلم في تنبيه في استشكلت قصة عائشة في حديث أم عطية مع حديثها في قصة بريرة لان شأنهما واحد وقد علمها النبي ﷺ في كل منهما بما حاصله ان الصدقة اذا قبضها من محل له اخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه أن يتناول منها اذا أهديت له أو بيعت فلو تقدمت احدي القصتين على الاخرى لا غنى ذلك عن اعادة ذكر الحكم ويبعد ان تقع القصتان دفعة واحدة (قوله باب من اهدى الى صاحبه وتحري بعض نسائه دون بعض) يقال تحرى الشئ اذا قصده دون غيره (قوله حديثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس يتحرون بهداياهم يومى وقالت أم سلمة ان صواحي اجتمعن فذكرت له فأعرض عنها) هكذا أورده مختصرا جدا وقد أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم والاسماعيلي من طريق محمد بن عبيد زاد الاسماعيلي وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد بهذا الاسناد بلفظ كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة فاجتمعن صواحي الى أم سلمة فقلن لها خبري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان قالت فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ قالت فأعرض عني قالت فلما عاد الى ذكرت له ذلك فأعرض عني الحديث وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون فذكره بتمامه مرسلًا وروي ابن سعد في طبقات النساء من حديث أم سلمة قالت كان الانصار يكثر من أطفاف رسول الله ﷺ سعد بن عباد وسعد بن معاذ وعمارة بن حزم وأبو أيوب وذلك لقرب جوارهم من رسول الله ﷺ (قوله حديثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخي) هو أبو بكر عبد الحميد (عن سليمان) هو ابن بلال وقد تابع البخاري حميد بن زنجويه عند أبي نعيم واسمعيل القاضي عند أبي عوانة فروياه عن اسمعيل بن أبي أويس كما قال وخالفهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن اسمعيل حدثني سليمان بن بلال حذف الواسطة بين اسمعيل وسليمان وهو أخو اسمعيل (قوله عن هشام بن عروة) زاد فيه على رواية حماد بن زيد في آخره

والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ وكان المسلمون قد علموا حب رسول الله ﷺ عائشة فإذا كانت عندهم هدية يريدون أن يهديها إلى رسول الله ﷺ أخرها حتى إذا كان رسول الله ﷺ في بيت عائشة بعث صاحب الهدية إلى رسول الله ﷺ في بيت عائشة فكلم حزب أم سلمة فقلن لها كلمي رسول الله ﷺ يكلم الناس فيقول من أراد أن يهدي إلى رسول الله ﷺ هدية فليهدا إليه حيث كان من بيوت نساءه فكلمته أم سلمة بما قلن فلم يقل لها شيئا فساءلها فقالت ما قال لي شيئا فقلن لها فكلميه قالت فكلمته حين دار إليها أيضا فلم يقل لها شيئا فساءلها فقالت ما قال لي شيئا فقلن لها فكلميه حتى يكلمك فدار إليها فكلمته فقال لها لا تؤذي في عائشة فإن الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة قالت فقلت أتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله . ثم إنهن دعون فاطمة بنت رسول الله ﷺ فأرسلت إلى رسول الله ﷺ تقول إن نساءك ينشدنك الله العدل في بنت أبي بكر فكلمته فقال يا بنيمة : ألا تحبين ما أحب قلت بلى : فرجعت إليهن فأخبرتهن . فقلن أرجعي إليه فأبت

فقلت أي أم سلمة أتوب إلى الله من ذلك يا رسول الله وزاد فيه أيضا أرسلهن فاطمة ثم أرسلهن زينب بنت جحش وقد تصرف الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص ومنهم من جعله ثلاثة أحاديث قال البخاري الكلام الأخير قصة فاطمة أي إرسال أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت النبي ﷺ إليه يذكره عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن يعني أنه اختلف فيه على هشام بن عروة فرواه سليمان بن بلال عنه عن أبيه عن عائشة في جملة الحديث الأول ورواه عنه غيره بهذا الإسناد الأخير (قوله والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ) أي بقيتهن وهي زينب بنت جحش الأسدية وأم حبيبة الأموية وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث الهلالية دون زينب بنت خزيمة أم المساكين رواه ابن سعد من طريق رميثة المذكورة وهي رميثة بالثلاثة مصغرة عن أم سلمة قالت كلمني صواحي وهن فذكرتهن وكنا في الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحبها في الجانب الآخر فقلن كلمي رسول الله ﷺ فان الناس يهدون إليه في بيت عائشة ونحن نحب ما تحب الحديث قال ابن سعد مات زينب بنت خزيمة قبل أن يتزوج النبي ﷺ أم سلمة وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها (قوله فقلن لها كلمي رسول الله ﷺ يكلم الناس) بالجزم والميم مكسورة لاتقاء الساكنين ويجوز الرفع (قوله فليهدا) في رواية الكشميهني فليهد بخذف الضمير (قوله فان الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة) يأتي شرحه في مناقب عائشة ان شاء الله تعالى (قوله ثم إنهن دعون فاطمة) في رواية الكشميهني دعين وروى ابن سعد من مرسل علي بن الحسين ان التي خاطبتها بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي ﷺ سألها أرسلتك زينب قالت زينب وغيرها قال أمي التي وليت ذلك قالت نعم (قوله ان نساءك ينشدنك العدل في بنت أبي بكر) أي يطلبن منك العدل وفي رواية الاصيلي ينشدنك الله العدل أي يسألك بالله العدل والمراد به التسوية بينهما في كل شيء من المحبة وغيرها زاد في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عن مسلم أرسل أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت رسول الله ﷺ فاستأذنت عليه وهو مضطجع معي في مرطى فقالت يا رسول الله ان أزواجك أرسلنني يسألك العدل في بنت ابن أبي قحافة وأبو قحافة هو والد أبي بكر (قوله فقال يا بنيمة ألا تحبين ما أحب قالت بلى) زاد مسلم في الرواية المذكورة قال فاجبي هذه فقامت فاطمة حين سمعت ذلك (قوله فرجعت إليهن فأخبرتهن) زاد مسلم فقلن لها ما نراك أغيت عنا من شيء (قوله فأبت

أَنْ تَرْجِعَ . فَأَرْسَلَنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ فَأَتَتْهُ فَأَذْلَمَظَتْ . وَقَالَتْ إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدُكَ اللَّهُ الْعَدْلَ فِي
 بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ فَرَفَعَتْ صَوْنَهَا حَتَّى تَنَاقَلَتْ عَائِشَةُ وَهِيَ قَائِدَةٌ فَسَبَّتْهَا حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ قَالَ فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى أَسْكَمَتْهَا قَالَتْ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى
 عَائِشَةَ فَقَالَ إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ الْبُخَارِيُّ الْكَلَامُ الْأَخِيرُ قِصَّةُ فَاطِمَةَ يُذَكِّرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ
 رَجُلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

أَنْ تَرْجِعَ) فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ فَقَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَلَا كَلِمَةٍ فِيهَا أَبَدًا (قَوْلُهُ فَأَرْسَلَنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ) زَادَ مُسْلِمٌ وَهِيَ الَّتِي
 كَانَتْ تَسَامِيْنِي مِنْهُمْ فِي الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ ثَنَاءٌ عَائِشَةَ بِمَا بَالِ الصَّدَقَةِ وَذَكَرَهَا لَهَا بِالْحَدَّةِ الَّتِي
 تَسْرِعُ مِنْهَا الرَّجْعَةُ (قَوْلُهُ فَأَتَتْهُ) فِي مَرْسَلٍ عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ فَذَهَبَتْ زَيْنَبُ حَتَّى اسْتَأْذَنْتَ فَقَالَ إِذْ نَوَاهَا فَقَالَتْ حَسْبُكَ
 إِذَا بَرَقَتْ لَكَ بِنْتُ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ ذَرَاْعِيهَا وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَائِشَةَ فِي مَرْطِهَا عَلَى الْحَالِ الَّتِي دَخَلَتْ
 فَاطِمَةُ وَهَوَّيَهَا (قَوْلُهُ فَأَغْلَظَتْ) فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ ثُمَّ وَقَعَتْ بِي فَاسْتَطَالَتْ وَفِي مَرْسَلٍ عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ فَوَقَعَتْ بِعَائِشَةَ
 وَنَالَتْ مِنْهَا (قَوْلُهُ فَسَبَّتْهَا حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ) فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَأَنَا أَرْقُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 وَأَرْقُبُ طَرَفَهُ هَلْ يَأْذُنِي فِيهَا قَالَتْ فَلَمْ تَبْرَحْ زَيْنَبَ حَتَّى عَرَفْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَكْرَهُ أَنْ أَنْتَصِرُ فِي هَذَا
 جَوَازِ الْعَمَلِ بِمَا يَفْهَمُ مِنَ الْقَرَائِنِ لَكِنْ رَوَى النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ مَخْتَصَرًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ الْإِسْهَمِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ
 قَالَتْ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ فَسَبَّتَنِي فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَبَتْ فَقَالَ سَبِّهَا فَسَبَّتْهَا حَتَّى جَفَّ رَيْقُهَا فِيهَا
 وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي بَابِ انْتِصَارِ الظَّالِمِ مِنْ كِتَابِ النِّظَامِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى التَّعَدُّدِ (قَوْلُهُ فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى
 أَسْكَمَتْهَا) فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ فَلَمَّا وَقَعَتْ بِهَا لَمْ أَنْشَبْهَا أَنْ أَخْنَعْتُهَا غَلْبَةً وَلَا بِنَ سَعْدٍ لَمْ أَنْشَبْهَا أَنْ أَخْنَعْتُهَا (قَوْلُهُ فَقَالَ إِنَّهَا
 بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ) أَيْ أَنَّهَا شَرِيفَةٌ عَاقِلَةٌ عَارِفَةٌ كَابِهَا وَكَذَا فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ الْمَذْكُورَةِ فَرَأَيْتُ وَجْهَهُ
 يَهْلُلُ وَكَأَنَّهُ ﷺ أَشَارَ إِلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ عَالِمًا بِمَنَاقِبِ مُضَرٍّ وَمَثَابِهَا فَلَا يَسْتَغْرِبُ مِنْ بِنْتِهِ تَلْقَى ذَلِكَ عَنْهُ *
 وَمَنْ يَشَابَهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ * وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْقِبَةٌ ظَاهِرَةٌ لِعَائِشَةَ وَانْهَ لَا حَرَجَ عَلَى الْمَرْءِ فِي إِثَارِ بَعْضِ نِسَائِهِ بِالْتَّحَفِ
 وَإِنَّمَا اللَّازِمُ الْعَدْلُ فِي الْمَبِيتِ وَالتَّفَقُّهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ اللَّازِمَةِ كَذَا قَرَّرَهُ ابْنُ بَطَالٍ عَنْ الْمُهَلَّبِ وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَإِنَّمَا فَعَلَهُ الَّذِينَ أَهْدَوْا لَهُ وَهُمْ بِاخْتِيَارِهِمْ فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا لَمْ يَمْنَعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَنَّهُ إِيْسَ
 مِنْ كَمَالِ الْإِخْلَاقِ أَنْ يَعْضُرَ الرَّجُلَ إِلَى النَّاسِ بِمِثْلِ ذَلِكَ لِمَافِيهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لَطَلَبِ الْهَدِيَّةِ وَأَيْضًا فَالَّذِي يَهْدِي
 لِأَجْلِ عَائِشَةَ كَانَ مَلِكُ الْهَدِيَّةِ بِشَرْطِ وَالتَّمْلِيكِ يَتَّبِعُ فِيهِ تَحْجِيرُ الْمَالِكِ مَعَ أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَشْرِكُنْ
 فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا وَقَعَتْ الْمَنَافَسَةُ لِكُونَ الْعَطِيَّةِ تَصِلُ إِلَيْهِنَّ مِنْ بَيْتِ عَائِشَةَ وَفِيهِ قَصْدُ النَّاسِ بِالْهَدَايَا أَوْقَاتِ الْمُسْرَةِ وَمَوَاضِعُهَا
 لِيَزِيدَ ذَلِكَ فِي سُرُورِ الْمَهْدِيِّ إِلَيْهِ وَفِيهِ تَنَافُسُ الضَّرَائِرِ وَتَغَايِرُهُنَّ عَلَى الرَّجُلِ وَإِنَّ الرَّجُلَ يَسْعَى السَّكُوتَ إِذَا تَقَاوَلْنَ
 وَلَا يَمِيلُ مَعَ بَعْضٍ إِلَى بَعْضٍ وَفِيهِ جَوَازُ التَّشْكِيِّ وَالتَّوَسُّلِ فِي ذَلِكَ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَهَابَتِهِ وَالْحَيَاءِ مِنْهُ حَتَّى
 رَاسَلَتْهُ بِأَعْزِ النَّاسِ عِنْدَهُ فَاطِمَةُ وَفِيهِ سُرْعَةُ فَهْمِهِمْ وَرَجُوعُهُنَّ إِلَى الْحَقِّ وَالْوُقُوفُ عِنْدَهُ وَفِيهِ إِدْلَالُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ
 عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِكُونِهَا كَانَتْ بِنْتُ عَمَّتِهِ كَانَتْ أُمُّهَا أُمِيمَةً بِالتَّصْغِيرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَالَ الدَّوْدِيُّ وَفِيهِ عَذْرُ النَّبِيِّ
 ﷺ لِزَيْنَبَ قَالَ ابْنُ التِّينِ وَلَا أُدْرِي مَنْ أَيْنَ أَخَذَهُ (قَالَتْ) كَانَ أَخَذَهُ مِنْ مَخَاطِبَتِهَا النَّبِيُّ ﷺ لَطَلَبُ الْعَدْلِ مَعَ
 عِلْمِهَا بِأَنَّهُ أَعْدَلُ النَّاسِ لَكِنْ غَلَبَتْ عَلَيْهَا الْغِيْرَةُ فَلَمْ يُوَ أَخْذَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِاطْلَاقِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا خَصَّ زَيْنَبَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ
 فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ حَامِلَةً رِسَالَةٍ خَاصَّةٍ بِخِلَافِ زَيْنَبَ فَانْهَاشَرِيكُنَّ فِي ذَلِكَ بَلْ رَأْسُهُنَّ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَوَلَّتْ
 إِسْرَافَ فَاطِمَةَ أَوَّلًا ثُمَّ سَارَتْ بِنَفْسِهَا وَاسْتَدْلَبَهُ عَلَى أَنَّ الْقِسْمَ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ إِنْ

وقال أبو مروان عن هشام عن عروة كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة وعن هشام عن رجل من قریش ورجل من الموالي عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قالت عائشة كنت عند النبي ﷺ فاستأذنت فاطمة . **باب** ما لا يرد من الهدية **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا عزرة بن ثابت الأنصاري قال حدثني ثمامة بن عبد الله قال دخلت عليه فناولني طيبا قال كان أنس رضي الله عنه لا يرد الطيب . قال

شاء الله تعالى (قوله وقال أبو مروان الغساني) كذا لاكثر بغين معجمة وسين مهملة ثقيلة ووقع في رواية القاسي عن أبي زيد فيه تغيير فغيره العثماني حكاه أبو علي الجبائي وقال انه خطأ وقد قدمت لابي مروان هذا رواية موصولة في كتاب الحج ووقع للقاسي فيه تصحيف غير هذا وقوله وقال أبو مروان الخ يعني ان أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام فجعل الاول وهو التحري بما قال حماد بن زيد عن هشام وجعل الثاني وهو قصة فاطمة عن هشام عن رجل من قریش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة (قلت) وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة بهذه القصة مشهورة من غير هذا الوجه أخرجه مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان زاد مسلم ويونس وزاد النسائي وشعيب بن أبي حمزة ثلاثهم عن الزهري عنه وهكذا قال موسى بن أعين عن معمر عن الزهري وخالفه عبد الرزاق فقال عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة وخالفهم اسحق الكلي فجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن عبد الرحمن قال الذهلي والدارقطني وغيرها المحفوظ من حديث الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي زكريا الغساني وهو شامي نزل واسط واسم أبي زكريا يحيى أيضا ووه من زعم انه محمد بن عثمان العثماني فانه وان كان يكنى أبا مروان لكنه لم يدرك هشام بن عروة وانما يروي عنه بواسطة وطريقه هذه وصلها الذهلي في الزهريات وقد اختلف على هشام فيه اختلافا آخر فرواه حماد بن سلمة عنه عن عوف بن الحارث عن أخته رميثة عن أم سلمة ان نساء النبي ﷺ قلن لها ان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة الحديث أخرجه أحمد ويحتمل أن يكون لهشام فيه طريقان فان عبدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين أخرجه الشيخان من طريقه بالاسناد الاول كما مضى في الباب الذي قبله وأخرجه النسائي من طريقه متابعا لحماد بن سلمة والله أعلم (قوله باب ما لا يرد من الهدية) كانه أشار الى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعا ثلاث لا ترد الوسائد والدهن واللبن قال الترمذي يعني بالدهن الطيب واسناده حسن الا انه ليس على شرط البخاري فإشارته اليه واكتفي بحديث أنس انه ﷺ كان لا يرد الطيب قال ابن بطال الا كان لا يرد الطيب من أجل انه ملازم لنا حاجة الملائكة ولذلك كان لا ياكل الثوم ونحوه (قلت) لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه وليس كذلك فان أنسا اقتدى به في ذلك وقد ورد النهي عن رده مرفوعا ببيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو عوانة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا من عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف الحمل طيب الرائحة وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال ربحان بدل طيب ورواية الجماعة أثبت فان أحمد وسبعة انفس معه روه عن عبد الله بن يزيد المقبري عن سعيد بن أبي أيوب بلفظ الطيب ووافقه ابن وهب عن سعيد عند ابن حبان والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد وقد قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمر وفي الباب عن أبي هريرة فإشارته الى هذا الحديث (قوله عذرة) هو بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء (قوله حدثني ثمامة بن عبد الله قال دخلت عليه فناولني طيبا قال كان أنس لا يرد الطيب) فاعل قال هو عزرة والضمير لتمامه وزعم بعض الشراح ان الضمير لأنس وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من طريق بشر بن معاذ عن عبد الوارث عن عزرة بن ثابت قال دخلت على ثمامة فناولني طيبا قلت قد تطيبت فقال كان أنس لا يرد

وَرَزَعَمَ أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ **بَابُ** مَنْ رَأَى الْهَبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا الْقَيْسُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ أَبِي شِهَابٍ قَالَ ذَكَرَ عُرْوَةُ أَنَّ الْمِسُورَ ابْنَ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمُرْوَانَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ جَاءَهُ وَفَدُّهُ هُوَ آزِنَ قَامَ فِي النَّاسِ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاؤُنَا تَائِبِينَ وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدُّ إِلَيْهِمْ سَبِيهِمْ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيَّبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نَعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَقَالَ النَّاسُ طَيِّبْنَا لَكَ **بَابُ** الْمَكْفَاةِ فِي الْهَبَةِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ **بَابُ** الْهَبَةِ لِلْوَلَدِ . وَإِذَا أُعْطِيَ بَعْضُ وَلَدِهِ شَيْئًا لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ وَيُعْطَى الْآخَرَ مِثْلَهُ وَلَا يَشْهَدُ عَلَيْهِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اْعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ

الطيب (قوله وزعم) أى قال والزعيم يطلق على القول كثيرا * (قوله باب من رأى الهبة الغائبة جائزة) ذكر فيه طرفا من حديث المسور ومروان في قصة هوازن ومراده منه قوله ﷺ وإني رأيت أن أرد عليهم سببهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل فإن في بقية الحديث طيبنا لك وقد تقدم قريبا في العتق في باب من ملك من العرب رقيقا بآتم من هذا بهذا الاسناد بعينه فقيه أنهم وهبوا ما غنموه من السبي من قبل أن يقسم وذلك في معنى الغائب وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجملة الثانية وهي فليفعل وقد ثبت كذلك في الباب الذي أشرت إليه قال ابن بطال فيه ان للسلطان أن يرفع أملاك قوم اذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف وتعقبه ابن المنير وقال ليس كما قال بل في نفس الحديث انه ﷺ لم يفعل ذلك الا بعد تطيب نفوس المالكين * (قوله باب المكفاة في الهبة) المكفاة بالهمز مفاعلة بمعنى المقابلة والمراد بالهبة هنا المعنى الاعم كما قررته في أول كتاب الهبة (قوله عن هشام) في رواية الاسماعيلي من طريق ابراهيم بن موسى الفراء عن عيسى ابن يونس حدثنا هشام (قوله يقبل الهدية ويثيب عليها) أي يعطي الذي يهدي له بدلها والمراد بالثواب المجازاة وأقله ما يساوي قيمة الهدية (قوله لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة) فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام وقد قال الترمذي والبخاري لا نعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس وقال الآجري سألت أبا داود عنه فقال تفرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ ويثيب ما هو خير منها ورواية محاضر لم أقف عليها بعد واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهدية اذا أطلق الواهب وكان ممن يطلب مثله الثواب كالنقيير للغي بخلاف ما يذهب إليه الأعلى للادنى ووجه الدلالة منه مواظبته ﷺ ومن حيث المعنى ان الذي أهدى قصداً يعطي أكثر مما أهدى فلا أقل ان يعوض بنظير هديته وبه قال الشافعي في القديم وقال في الجديد كالحنفية الهبة للثواب باطلة لا تنقذ لانها بيع بضمن مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلو ابطلناه لكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشارح والعرف بين البيع والهبة فما استحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة وأجاب بعض المالكية بان الهبة لو لم تقتض الثواب أصلا لكانت بمعنى الصدقة وليس كذلك فان الاغلب من حال الذي يهدي انه يطلب الثواب ولا سيما اذا كان فقيرا والله أعلم * (قوله باب الهبة للولد واذا أعطي بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم) يعطى الآخر مثله في رواية الكشميني ويعطى الآخرين (قوله وقال النبي ﷺ اعدلوا بين أولادكم في العطية) سيأتي موصولا في الباب الذي بعده بدون قوله في العطية وهي بالمعنى وقد أخرجه الطحاوي من طريق مغيرة عن الشعبي عن النعمان فذكر

وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ . وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَتَعَدَّى وَاشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عُمَرَ بَعِيرًا ثُمَّ أَعْطَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَقَالَ اصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ

هذه الزيادة ولفظه سق وابن أولادكم في العطية كما تحبون ان يسووا بينكم في البر و يأتي حديث ابن عباس أيضا في أواخر الباب (قوله وهل للوالد أن يرجع في عطيته) يعني لولده (وما ياكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام: الأول الهبة للولد وإنما ترجم به ليرفع اشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور أنت ومالك لا يملك لان مال الولد اذا كان لا يملكه فلو وهب الاب ولده شيئا كان كأنه وهب نفسه ففي الترجمة اشارة الى ضعف الحديث المذكور أو الى تأويله وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر قال الدارقطني غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي اسحق ويوسف بن اسحق بن أبي اسحق عن ابن المنكدر وقال ابن القطان اسناده صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وله طريق أخرى عند جابر عن الطبراني في الصغير والبيهقي في الدلائل فيها قصة مطولة وفي الباب عن عائشة في صحيح ابن حبان وعن سمرة وعن عمر كلاهما عند البزار وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند أبي يعلى فجموع طرقه لا تحطه عن القوة وجواز الاحتجاج به فتعين تأويله * الحكم الثاني العدل بين الأولاد في الهبة وهي من مسائل الخلاف كما سيأتي وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجهه * الثالث رجوع الوالد فيما وهب للولد وهي خلافية أيضا ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لانه يراد بها ثواب الآخرة وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سيأتي أيضا وكأنه أشار الى حديث لا يحل لرجل يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا للوالد فيما يعطي ولده أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجالهم ثقات * الرابع أكل الوالد من مال الولد بالمعروف قال ابن المنير وفي انزاعه من حديث الباب خفاء ووجهه أنه لما جاز للاب بالاتفاق أن يأكل من مال ولده اذا احتاج اليه فلان يسترجع ما وهبه له بطريق الأولى (قوله واشترى النبي ﷺ من عمر بعيرا ثم أعطاه ابن عمر وقال اصنع به ما شئت) هو طرف من حديث تقدم موصولا في البيوع و يأتي أيضا موصولا بعد اثني عشر بابا قال ابن بطلان مناسبة حديث ابن عمر للترجمة انه ﷺ لو سال عمر ان يهب البعير لابنه عبدالله لبادر الى ذلك لكنه لو فعل لم يكن عدلا بين بني عمر فلذلك اشتراه ﷺ منه ثم وهبه لعبدالله قال المهلب وفي ذلك دلالة على انه لا تلزم المعدلة فيهما يهبه غير الاب للولد غيره وهو كما قال (قوله عن النعمان بن بشير) كذا أكثر أصحاب الزهري وأخرجه النسائي من طريق الاوزاعي عن ابن شهاب ان محمد بن النعمان وحيد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد جعله من مسند بشير فشد بذلك والمحفوظ أنه عنهما عن النعمان وبشير والد النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وتخفيف اللام الخزرجي صحابي شهير من أهل بدر وشهد غيرها ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ويقال أنه أول من بايع أبا بكر من الانصار و قيل عاش الى خلافة عمر وقدر وي هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبي داود وأبو الضحى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد وعون بن عبدالله عند أبي عوانة والشعبي في الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ورواه عن الشعبي عدد كثير أيضا وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد الزائدة على هذه الطريق مفصلا ان شاء الله تعالى (قوله ان أباه أتى به الى رسول الله ﷺ) في رواية الشعبي

إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا فَقَالَ أَكُلْ وَلَدَكَ نَحَلْتُ مِنْهُ قَالَ لَا

فِي الْبَابِ الَّذِي بِهِ أُعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً فَقَالَتْ عَمْرُو بِنْتُ رَوَاحَةَ لَا أَرْضِي حَتَّى تَشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنِّي أُعْطِيتُ ابْنِي مِنْ عَمْرُو بِنْتُ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً وَسَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَيَّانَ عَنِ الشَّعْبِيِّ سَبَبُ سُؤَالِهَا شَهَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَفْظُهُ عَنِ النُّعْمَانِ قَالَ سَأَلْتُ أُمِّي أَبِي بَعْضَ الْمُوهَبَةِ لِي مِنْ مَالِهِ زَادَ مُسْلِمٌ وَالنِّسَاءُ فِي هَذَا الْوَجْهِ فَالْتَوَى بِهَا سَنَةً أَوْ مَطْلَهَا وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ حَبَّانٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَعْدَ حَوْلَيْنِ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ابْنُ الْمُدَّةِ كَانَتْ سَنَةً وَشَيْئاً خَبِيرَ الْكُسْرِ تَارَةً وَأَلْنِي أُخْرَى قَالَ ثُمَّ بَدَّلَهُ فَوَهَبَهَا لِي فَقَالَتْ لَهُ لَا أَرْضِي حَتَّى تَشْهَدَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فَأَخَذَ بِيَدِي وَأَنَا غُلَامٌ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بَنَاهُ أَخَذَ بِيَدِهِ فَمَشَى مَعَهُ بَعْضُ الطَّرِيقِ وَحَمَلَهُ فِي بَعْضِهَا لَصَفَرِ سَنَةٍ أَوْ عَمْرٍو عَنْ اسْتِتْبَاعِهِ إِيَّاهُ بِالْحَمْلِ وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ رَوَايَةِ الْبَابِ أَنَّ الْعَطِيَّةَ كَانَتْ غُلَامًا وَكَذَا فِي رَوَايَةِ ابْنِ حَبَّانٍ الْمَذْكُورَةِ وَكَذَا لِابْنِ دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَمُسْلِمٌ فِي رَوَايَةِ عَمْرُو وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ أَبِي حَرِيرٍ بِمَهْمَلَةٍ وَرَأَى ثُمَّ زَايَ بَوَازٍ عَظِيمٍ عِنْدَ ابْنِ حَبَّانٍ وَالطَّبْرَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ النُّعْمَانَ خَطَبَ بِالْكُوفَةِ فَقَالَ إِنَّ وَالِدِي بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ إِنَّ عَمْرُو بِنْتُ رَوَاحَةَ نَفَسَتْ بِغُلَامٍ وَأَنَا سَمِيتُهُ النُّعْمَانَ وَأَنَا أَبْتُ أَنْ تَرِيَهُ حَتَّى جَعَلَتْ لَهُ حَدِيقَةً مِنْ أَفْضَلِ مَالِ هَوَلِي وَأَنَا قَالَتْ أَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِيهِ قَوْلُهُ ﷺ لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ وَجَمَعَ ابْنُ حَبَّانٍ بَيْنَ الرَّوَاتِبِينَ بِالْحَمْلِ عَلَى وَاقِعَتَيْنِ أَحَدَاهُمَا عِنْدَ وَلَادَةِ النُّعْمَانِ وَكَانَتْ الْعَطِيَّةُ حَدِيقَةً وَالْأُخْرَى بَعْدَ أَنْ كَبُرَ النُّعْمَانُ وَكَانَتْ الْعَطِيَّةُ عَبْدًا وَهُوَ جَمَعَ لَا بِاسْمِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَكْرَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ يَنْسِيَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ مَعَ جَلَالَتِهِ الْحُكْمَ فِي الْمَسْئَلَةِ حَتَّى يَهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَسْتَشْهَدُهُ عَلَى الْعَطِيَّةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ أَنْ قَالَ لَهُ فِي الْأَوَّلِيِّ لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ وَجُوزَ ابْنِ حَبَّانٍ أَنْ يَكُونَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ نَسَخَ الْحُكْمَ وَقَالَ غَيْرُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمْلُ الْأَمْرِ الْأَوَّلِيِّ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ أَوْ ظَنُّهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْامْتِنَاعِ فِي الْحَدِيقَةِ الْامْتِنَاعُ فِي الْعَبْدِ لِأَنَّ ثَمَنَ الْحَدِيقَةِ فِي الْأَغْلَبِ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ ثُمَّ ظَهَرَ لِي وَجْهُ آخَرَ مِنَ الْجَمْعِ يَسْلَمُ مِنْ هَذَا الْخَدَشِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ وَهُوَ أَنَّ عَمْرُو لَمَّا امْتَنَعَتْ مِنْ تَرِيَّتِهِ الْأَنْ يَهَبَ لَهُ شَيْئاً يَخْصُهُ بِهِ وَهَبَهُ الْحَدِيقَةَ الْمَذْكُورَةَ تَطْيِيبًا لِمَخَاطَرِهَا ثُمَّ بَدَّلَهُ فَارْتَجَعَهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبُضْهَا مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ فَعَاوَدَتْهُ عَمْرُو فِي ذَلِكَ فَمَطْلَهَا سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ ثُمَّ طَابَتْ نَفْسُهُ أَنْ يَهَبَ لَهُ بَدَلَ الْحَدِيقَةِ غُلَامًا وَرَضِيَتْ عَمْرُو بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا خَشِيَتْ أَنْ يَرْتَجِعَهُ أَيْضًا فَقَالَتْ لَهُ أَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَرِيدُ بِذَلِكَ تَثْبِيتَ الْعَطِيَّةِ وَأَنْ تَأْمَنَ مِنْ رَجُوعِهِ فِيهَا وَيَكُونَ حَبِيثُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَشْهَادِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَهِيَ الْآخِرَةُ وَغَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ حَفِظَ مَا لَمْ يَحْفَظْ بَعْضُ أَوْ كَانَ النُّعْمَانُ يَقْصُ بِبَعْضِ الْقِصَّةِ تَارَةً وَيَقْصُ بَعْضُهَا أُخْرَى فَسَمِعْتُ كُلَّ مَا رَوَاهُ فَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَمْرُو الْمَذْكُورَةُ هِيَ بِنْتُ رَوَاحَةَ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ الْخَزْرَجِيَّةِ أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَالصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهَا بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ وَبِذَلِكَ ذَكَرَهَا ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ وَقَالُوا لَوْ كَانَتْ مِمَّنْ بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ النِّسَاءِ وَفِيهَا يَقُولُ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ

وعمره من سراوات النساء * تنفح بالمسك أردانها

(قوله اني نخلت) بفتح النون والمهملة والنحلة بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض (قوله فقال أكل ولدك نخلت) زاد في رواية أبي حيان فقال ألك ولد سواء قال نعم وقال مسلم لما رواه من طريق الزهري أما يونس ومعمر فقالا أكل بنك وأما الليث وابن عيينة فقالا أكل ولدك (قلت) ولا منافاة بينهما لأن لفظ الولد يشمل ماله وكانوا ذكورا أو إناثا وذكورا أو إناثا لفظ البنين فإن كانوا ذكورا فظاهروا وإن كانوا إناثا وذكورا فعلى سبيل التغليب ولم يذكر ابن سعد لبشير والد النعمان ولدا غير النعمان وذكر له بنتا اسمها لمية بالموحدة تصغير أبي (قوله نخلت مثله) في رواية أبي حيان عند مسلم فقال أكلهم وهبت له مثل هذا قال لا ولمن طريق اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي فقال ألك بنون سواء قال نعم قال فكلهم أعطيت مثل هذا قال لا وفي

قَالَ فَارْجِعْهُ **بَابُ الْأَشْهَادِ فِي الْمُبَةِ حَدَّثَنَا** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً. فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ : لَا أَرْضِي حَتَّى تَشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا قَالَ لَا قَالَ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ قَالَ فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّةً

رواية ابن القاسم في الموطآت للدارقطني عن مالك قال لا والله يا رسول الله (قوله قال فارجه) ولمسلم من طريق إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب قال فاردده وله وللنسائي من طريق عروة مثله وفي رواية الشعبي في الباب الذي يليه قال فرجع فرد عطيته ولمسلم فرد تلك الصدقة زاد في رواية أبي حبان في الشهادات قال لا تشهدني على جور ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي وفي رواية أبي حريز المذكورة لا أشهد على جور وقد علق منها البخاري هذا القدر في الشهادات ومثله لمسلم من طريق اسمعيل عن الشعبي وله في رواية أبي حبان فقال فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جور وله في رواية المغيرة عن الشعبي فاني لا أشهد على جور لبشيد على هذا غيري وله وللنسائي في رواية داود بن أبي هند قال فاشهد على هذا غيري وفي حديث جابر فليس يصلح هذا واني لا أشهد الا على حق ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسل لا أشهد الا على الحق لا أشهد بهذه وفي رواية عروة عند النسائي فكره أن يشهد له وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم اعدلوا بين أولادكم في النحل كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر وفي رواية مجاهد عن الشعبي عند أحمد أن لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهدني على جور أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء قال بلى قال فلا إذا ولاي داود من هذا الوجه ان لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك وللنسائي من طريق أبي الضحى الاسويث بينهم وله ولابن حبان من هذا الوجه سو بينهم واختلاف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معني واحد وقد تمسك به من أوجب التسوية في عطية الاولاد وبه صرح البخاري وهو قول طاوس والثوري وأحمد واسحق وقال به بعض المالكية ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة وعن أحمد تصح ويجب أن يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كأن يحتاج الولد لما تنته دونه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف تجب التسوية أن قصد بالتفضيل الاضرار وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فان فضل بمضامح وكره واستحبت المبادرة الى التسوية أو الرجوع فحملوا الامر على التدب والنهي على التنزيه ومن حجة من أوجبه انه مقدمة الواجب لان قطع الرحم والعقوق محرمان فأيؤدي اليهما يكون محرما والتفضيل مما يؤدي اليهما ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث واحتجوا بأنه حظها من ذلك المال لبقاء الواهب في يده حتي مات وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والانثى وظاهر الامر بالتسوية يشهد لهم واستأنسوا بحديث ابن عباس رفعه سووا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلا لأحد الفضلت النساء أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه وابسناده حسن وأجاب من حمل الاسر بالتسوية على التدب عن حديث النعمان بأجوبة * أحدها ان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذلك منعه فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك وتعقبه بأن كثيرا من طرق حديث النعمان صرح بالبعضية وقال القرطبي ومن أبعث التأويلات أن النهي انما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب اليه سحنون وكانه لم يسمع في نفس هذا الحديث ان الموهوب كان غلاما وانه وهبه له لمأسأله الام الهبة من بعض ماله قال وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره * ثانيها ان العطية المذكورة لم تنتجز وانما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك فأشار عليه بان لا تفعل فترك حكاه الطحاوي وفي أكثر طرق حديث الباب ما ينابذه * ثالثها ان النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب فجاز لابي الرجوع ذكره الطحاوي وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضا خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على تقدم وقوع القبض والذي تظافت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضه لصفوه

قاصر برد العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض * رابعها ان قوله ارجعه دليل على الصحة ولولم تصح الهبة لم يصح الرجوع وانما أمره بالرجوع لان للوالدان يرجع فيما وهبه لولده وان كان الافضل خلاف ذلك لكن استحباب التسوية يرجع على ذلك فلذلك أمره به وفي الاحتجاج بذلك نظر والذي يظهر ان معنى قوله ارجعه أي لا تمنى الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة * خامسها ان قوله أشهد على هذا غيرى اذن بالشهاد على ذلك وانما امتنع من ذلك لكونه الامام وكأنه قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه ان يشهد وانما من شأنه أن يحكم حكمه الطحاوي أيضا وارتضاء ابن القصار وتعقب بانه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها اذا تمت عليه وقد صرح المحتج بهذا ان الامام اذا شهد عند بعض نوابه جاز وأما قوله أن قوله أشهد صيغة اذن فليس كذلك بل هو للتوبيخ لما يدل عليه بقية الفاظ الحديث وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد صيغة أمر والمراد به نفي الجواز وهو كقوله لعائشة اشترطي لهم الولاء انتهى * سادسها التمسك بقوله الاسوية بينهم على أن المراد بالامر الاستحباب وبالنهي التزيه وهذا جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الامر أيضا حيث قال سو بينهم * سابعها وقع عند ابن مسلم عن ابن سيرين ما يدل على أن المحفوظ في حديث النعمان قاربوا بين أولادكم لاسوا وتعقب بان المخالفين لا يوجبون المقاربة كما لا يوجبون التسوية * ثامنها في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الامر للتدب (١) لكن اطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد الا على حق وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه قال فلا إذا ناسعها عمل الخليفين أبي بكر وعمر بعد النبي ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الامر للتدب فاما أبو بكر فرواه الموطأ بأسناد صحيح عن عائشة أن أبا بكر قال لها في مرض موته أني كنت نخلتك نخلًا فلو كنت اخترت له لكان لك وانما هو اليوم الوارث وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه نخل ابنه عاصمادون سائر ولده وقد أجاب غرورة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين بذلك وبجواب بمثل ذلك عن قصة عمر * عاشر الاجوبة أن الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فاذا جازله أن يخرج جميع ولده من ماله جازله أن يخرج عن ذلك بعضهم ذكره ابن عبد البر ولا يخفى ضعفه لانه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم أن معنى قوله لا أشهد على جورأي لا أشهد على ميل الأب لبعض الاولاد دون بعض وفي هذا نظر لا يخفى ويرده قوله في الرواية لا أشهد الا على الحق وحكي ابن التين عن الداودي أن بعض المالكية احتج بالاجماع على خلاف ظاهر حديث النعمان ثم رده عليه واستدل به أيضا على أن للاب أن يرجع فيما وهبه لابنه وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء الا أن المالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا للام أن ترجع ان كان الاب حيادون ما إذا مات وقيد وار جوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث دينًا أو ينكح وبذلك قال اسحق وقال الشافعي للاب الرجوع مطلقا وقال أحمد لا يحل لواهب أن يرجع في هبته مطلقا وقال الكوفيون ان كان الموهوب صغيرا لم يكن للاب الرجوع وكذا ان كان كبيرا وقبضها قالوا وان كانت الهبة لزوج من زوجته أو بالعكس اولدى رحم لم يجز الرجوع في شيء من ذلك ووافقهم اسحق في ذى الرحم قال للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل واحد من ذلك بطول وحجة الجمهور في استثناء الاب أن الولد وماله لا يه فليس في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التاديب ونحو ذلك وسياتي الكلام على هبة الزوجين في الباب الذي بعده وفي الحديث أيضا التدب الى التالف بين الاخوة وترك ما يقع بينهم الشحناء أو يورث الحقوق للآباء وان عطية الاب لابنه الصغير في حجرة لا تحتاج إلى قبض وان الاشهاد فيها يغني عن القبض وقيل ان كانت الهبة ذهبا أو فضة فلا بد من عزلها وافرازها وفيه كراهة تحمل الشهادة فيما ليس بمباح وان الاشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب وفيه جواز الميل الى بعض الاولاد والزوجات دون بعض وان وجبت التسوية بينهم في غير

(١) قوله لكن اطلاق الجور الى قوله قال فلا اذا هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا ولعل فيها سقطا من النسخ والاصل لكن اطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد الا على حق يدل على أن الامر للوجوب أو يدل على خلافه أو نحو ذلك فتأمل وحرراه مصححه

باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها. قال إبراهيم جازة وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجعان واستأذن النبي ﷺ نساءه في أن يمرض في بيت عائشة وقال النبي ﷺ العائد في هبته . كالكلب يعود في قيئه ، وقال الزهري فيمن قال لامرأته هي لي بعض صداقك أو كله ، ثم لم يملك إلا يسيرا حتى طلقها فرجعت فيه ، قال برد إلىهما إن كان خلبها وإن كانت أعطته عن طيب نفس ليس في شيء من أمره خديعة جاز قال الله تعالى : فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله قالت عائشة رضي الله عنها لما نقل النبي ﷺ فاشتد وجهه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي فأذن له فخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض وكان بين العباس وبين رجل آخر فقال عبيد الله فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة فقال لي وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة ، قلت لا : قال هو علي بن أبي طالب **حدثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال قال النبي ﷺ

ذلك وفيه أن للامام الأعظم أن يتحمل الشهادة وتظهر فائدتها أما يحكم في ذلك بعلمه عندهم بجزه أو يؤديها عند بعض نوابه وفيه مشروعية استفصال الحاكم والمفتي عما يحتمل الاستفصال لقوله ألك ولد غيره فلما قال نعم قال أفـ كلهم أعطيت مثله فلما قال لا قال لأشهد فيهم منه أنه لو قال نعم لشهد وفيه جواز تسمية الهبة صدقة وإن للامام كلاما في مصلحة الولد والمبادرة إلى قبول الحق وأمر الحاكم والمفتي بتقوي الله في كل حال وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع لأن عمرة لورضيت بما وهبه زوجها لولده لا رجوع فيه فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه وقال المهلب فيه أن للامام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هروبا عن بعض الورثة والله أعلم * (قوله باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها) أي هل يجوز لأحد منهما الرجوع فيها (قوله قال إبراهيم) هو النخعي (قوله جازة) أي فلا رجوع فيها وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال إذا وهبت له أو وهب لها فلكل واحد منهما عطية ووصله الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال قال إبراهيم إذا وهبت المرأة لزوجها أو وهب الرجل لامرأته فالهبة جائزة وليس لواحد منهما أن يرجع في هبته ومن طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم الزوج والمرأة بمنزلة ذى الرحم إذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع (قوله وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجعان) وصله عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن عبد الرحمن بن زياد أن عمر بن عبد العزيز قال مثل قول إبراهيم (قوله واستأذن النبي ﷺ نساءه أن يمرض في بيت عائشة وقال النبي ﷺ العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه) أما الحديث الأول فهو موصول في الباب من حديث عائشة وسيأتي الكلام عليه في أواخر المغازي ووجه دخوله في الترجمة أن أزواج النبي ﷺ وهبن لها ما استحققن من الأيام ولم يكن لهن في ذلك رجوع أي فيما مضى وإن كان لهن الرجوع في المستقبل وأما الحديث الثاني فهو موصول أيضا في آخره ويأتي الكلام عليه بعد خمسة عشر بابا ووجه دخوله في الترجمة أنه ذم العائد في هبته على الإطلاق فدخل فيه الزوج والزوجة تمسكا بعمومه (قوله وقال الزهري فيمن قال لامرأته هي لي بعض صداقك الخ) وصله ابن وهب عن يونس بن يزيد عنه وقوله فيه خلبها بفتح المعجمة واللام والموحدة أي خدعها وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال رأيت القضاة يقولون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقولون الزوج فيما وهب لامرأته والجمع بينهما أن رواية معمر عنه منقولة ورواية يونس عنه اختياره وهو التفصيل المذكور بين أن يكون خدعها فلها أن يرجع أولا فلا وهو قول المالكية إن أقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا وإلى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور وإلى

السَّائِدُ فِي هَبْتِهِ ، كَالْكَلْبِ يَقِي ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ **بَابُ** هَبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعَتَقُهَا إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجُزْ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي مَالٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ فَأَتَصَدَّقُ قَالَ تَصَدَّقِي وَلَا تَوْعِي فَيُوعِي عَلَيْكَ **حَدَّثَنَا** عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَنْفِقِي وَلَا تُخْصِي فَيُخْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ . وَلَا تَوْعِي فَيُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلَيْدَةً وَلَمْ تَسْتَأْذِنْ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ قَالَتْ أَشَعَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلَيْدَتِي قَالَ أَوْفَعَلْتِ . قَالَتْ نَعَمْ . قَالَ

التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شرح فروي عبد الرزاق والطحاوي من طريق محمد بن سيرين ان امرأة وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها فاختصما الى شريح فقال للزوج شاهدك انها وهبت لك من غير كره ولا هوان والافيمينها لقد وهبت لك عن كره وهوان وعند عبد الرزاق بسند منقطع عن عمر انه كتب ان النساء يعطين رغبة ورهبة فاما امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت قال الشافعي لا يرد شيأ اذا خالعا ولو كان مضرا بها لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به وسيأتي مزيد لذلك في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى * (قوله باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها اذا كان لها زوج) أي ولو كان لها زوج (فهو جائز اذا لم تكن سفية فاذا كانت سفية لم يجز وقال الله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) وبهذا الحكم قال الجمهور وخالف طاوس منع مطلقا وعن مالك لا يجوز لها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة الامن الثلث وعن الليث لا يجوز مطلقا الا في الشيء التافه وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة واحتج طاوس بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لا يجوز عطية امرأة في مالها الا باذن زوجها وأخرجه أبو داود والنسائي وقال ابن بطلال وأحاديث الباب أصبح وحملها مالك على الشيء اليسير وجعل حده الثلث فمادونه وذكر المصنف منها ثلاثة أحاديث * الاول حديث أسماء (قوله عن ابن أبي مليكة) في رواية حجاج عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة وقد تقدمت في الزكاة (قوله عن عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير بن العوام وأسماء التي روي عنها هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدته لايه وقدر وي أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي وصرح أيوب عن ابن أبي مليكة بتحديث عائشة بذلك فيحمل على انه سمعه من عباد عنها ثم حدثه به (قوله مالي مال الا ما دخل علي) بالتشديد والزبير هو ابن العوام كان زوجها (قوله فاتصدق) كذا للاكثر بحذف اداة الاستفهام والمستمل بآياتها (قوله ولا توعي فيوعي الله عليك) بالنصب لكونه جواب النهي وكذا قوله في الرواية الثانية فيحصى الله عليك والمعنى لا تجمعى الوعاء وتبخلي بالنفقة فتجازي بمثل ذلك وقد تقدم شرحه مبسوطا في أوائل كتاب الزكاة (قوله عن فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي بنت عم هشام بن عروة الراوي عنها وزوجته أسماء هي بنت أبي بكر جدتها جميعا لا بويهما * الثاني حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبي حبيب وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج وهذا الاسناد نصفه الاول مصريون ونصفه الآخر مدنيون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق يزيد وبكير وكريب (قوله أنها أعتقت وليدة) أي جارية في رواية النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة انها كانت لها جارية سوداء ولم أقف على اسم هذه الجارية وبين النسائي من طريق أخرى عن الهلالية زوج النبي ﷺ وهي ميمونة في أصل هذه الحادثة انها كانت سألت

أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أُعْطِيتَهَا أَخْوَالَكَ ، كَانَ أَعْظَمُ لِأَجْرِكَ . وَقَالَ بَكْرٌ عَنْ عَمْرِو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ إِنَّ مَيْمُونَةَ أَعْتَقَتْ **حَدَّثَنَا** حَبَّانُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَ نَاعِبُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ . فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ . وَكَانَ يُقْسِمُ لِكُلِّ أَمْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا . غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَبْتَعِي بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **بَابُ** مَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ وَقَالَ بَكْرٌ عَنْ عَمْرِو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً لَهَا فَقَالَ لَهَا وَلَوْ وَصَلْتَ بَعْضَ أَخْوَالِكَ كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

النَّبِيِّ ﷺ خَادِمًا فَأَعْطَاهَا خَادِمًا فَأَعْتَقَهَا (قوله أما) بتخفيف الميم (أنك) بفتح الهمزة (لو أعطيتها أخوالك) أخوالها كانوا من بني هلال أيضا واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحرث ذكرها ابن سعد (قوله لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك) قال ابن بطال فيه ان هبة ذى الرحم أفضل من العتق ويؤيده ما رواه الترمذى والنسائى واحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم صدقة وصلة لكن لا يلزم من ذلك ان تكون هبة ذى الرحم أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون للمسكين محتاجا ونفعه بذلك متعديا والآخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائى المذكورة فقال أفلا فديت بها بنت اخيك من رعاية الغنم فبين الوجه في الاولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها وليس في الحديث ايضا حجة على ان صلة الرحم افضل من العتق لانها واقعة عين والحق ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما قررته ووجه حديث دخول ميمونة في الترجمة انها كانت رشيدة وانها اعتقت قبل ان تستأمر النبي ﷺ فلم يستدرك ذلك عليها بل ارشدها الى ما هو الاولى فلو كان لا ينفذ لها تصرف في مالها لا بطله والله أعلم * الثالث حديث عائشة وصدره طرف من قصة الافك وسيأتي شرحها مستوفي في تفسير سورة النور وقوله وكان يقسم لكل امرأة منهن غير سودة الخ حديث مستقل وقد ترجم له في النكاح واورده مفردا ويأتي الكلام عليه مستوفي هناك ان شاء الله تعالى وقد تبين توجيهه هناك في شرح الباب الذى قبله قال ابن بطال ليس في احاديث الباب ما يرد على مالك لانه يحملها على ما زاد على الثلث انتهى وهو حمل سائغ ان ثبت المدعى وهوانه لا يجوز لها تصرف فيما زاد على الثلث الا باذن زوجها لما في ذلك من الجمع بين الادلة والله اعلم (قوله وقال بكر) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث (عن بكير) هو ابن الاشج (عن كريب) هو ابن ميمونة (اعتقت) وقع في رواية المستملي عتقته وهو غلط فاحش فقد ذكره المصنف في الباب الذى يليه بهذا الاسناد وقال فيه اعتقت وليدة لها واراد المصنف بهذا التعليق شيئين احدهما موافقة عمرو بن الحرث ليزيد بن ابي حبيب على قوله عن كريب وقد خالفهما محمد بن اسحق فرواه عن بكير فقال سليمان بن يسار بدل بكير اخرججه ابوداود والنسائى من طريقه قال الدارقطنى ورواية يزيد وعمرو اصح ثانيهما انه عند بكر بن مضر عن عمرو بصورة الارسال قال فيه عن كريب ان ميمونة اعتقت فذكر قصة ما دركها لكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه عن كريب بن ميمونة اخرججه مسلم والنسائى من طريقه وطريق بكر بن مضر المعلقة وصلها البخارى في كتاب بر الوالدين له وهو مفرد وسمعه من طريق ابي بكر بن دلويع عنه قال حدثنا عبدالله بن صالح هو كاتب الليث عن بكر بن مضر عنه * (قوله باب من يبدأ بالهدية) أي عند التعارض في أصل الاستحقاق (قوله وقال بكر) هو ابن مضر وعمرو وهو ابن الحرث وقد مضى التنبيه على من وصله في الباب الذى قبله وحديث ميمونة فيه الاستواء في صفة ما من الاستحقاق فيقدم القريب على الغريب وحديث عائشة المذكور بعده فيه الاستواء في الصفات كلها فيقدم الاقرب

عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَيْمٍ بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارَيْنِ فَأَيُّهُمَا أَهْدِي قَالَ إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ **بَابُ** مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِأَمَلٍ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَتْ الْهَدِيَّةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً وَالْيَوْمَ رَشْوَةٌ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِيَّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُخْبِرُ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحَشٍ وَهُوَ بِالْأَنْوَاءِ أَوْ يَوْدَانَ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَرَدَّهُ . قَالَ صَبٌّ فَلَمَّا عَرَفَ فِي وَجْهِ رَدَّهُ هَدِيَّتِي قَالَ لَيْسَ يَنَارِدُ عَلَيْكَ وَلَكِنَّا حُرْمٌ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَسْتَعْلَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ . يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْأُتْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدَى لِي قَالَ فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرَ يَهْدِي لَهُ أُمٌّ لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحِمْلِهِ عَلَى رَقَبَتِهِ : إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ أَوْ شَاةٌ تَبْعُرُ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عَفْرَةً إِبْطِيَّةً ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغَتْ الْأَلْهَمُ هَلْ بَلَغَتْ ثَلَاثًا

في الذات (قوله عن أبي عمران الجوني) هو عبد الملك والاسناد كله بصريون الا عائشة وقد دخلت البصرة (قوله عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة) في رواية حجاج بن منهال عن شعبة كما سيأتي في الادب سمعت طلحة لكنه لم ينسبه وقد أزيلت هذه الرواية اللبس الذي تقدمت الإشارة إليه في كتاب الشفعة ووقع عند الاسماعيلي من بني تيم الرباب بفتح الراء والموحدة الخفيفة وآخره موحدة أخرى وهو وهم والصواب تيم بن مرة وهو رطأ أبي بكر الصديق وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك يزيد بن هرون عن شعبة كما حكاه الاسماعيلي وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الادب ان شاء الله تعالى وقوله بابا منصوب على التمييز * (قوله باب من لم يقبل الهدية لعلة) أي بسبب ينشأ عنه الريبة كالقرض ونحوه (قوله وقال عمر بن عبد العزيز الخ) وصله ابن سعد بقصة فيه فروى من طريق فرات بن مسلم قال اشتهى عمر بن عبد العزيز للتفاح فلم يجد في بيته شيئا يشتري به فركبنا معه فلقاه غلمان الدير باطباق تفاح فتناول واحدة فشما ثم رد الاطباق فقلت له في ذلك فقال لا حاجة لي فيه فقلت ألم يكن رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يقبلون الهدية فقال انها لا أولئك هدية وهي للعمال بعدهم رشوة ووصله أبو نعيم في الحلية من طريق عمر وبن مجاهد عن عمر بن عبد العزيز في قصة أخرى وقوله رشوة بضم الراء وكسر ها ويجوز التفتح وهي ما يؤخذ بغير عوض ويعاب أخذه وقال ابن العربي الرشوة كل ما دفع لبيتاع به من ذى جاه عونا على ما لا يحل والمرثى قابضه والراشي معطيه والرائش الواسطة وقد ثبت حديث عبد الله بن عمر وفي لعن الراشي والمرثى أخرجه الترمذي وصححه وفي رواية والرائش والراشي ثم قال الذي يهدى لا يخلو أن يقصد ودالمهدى إليه أو عونه أو ماله فأفضلها الاول والثالث جائز لانه يتوقع بذلك الزيادة على وجه جميل وقد تستحب ان كان محتاجا والمهدى لا يتكلف والافكره وقد تكون سببا للهودة وعكسها وأما الثاني فان كان لمعصية فلا يحل وهو الرشوة وان كان لطاعة فيستحب وان كان لجائز فحائز اسكن ان لم يكن المهدى له حاكما والا عادة لدفع مظلمة أو ايبصال حق فهو جائز ولكن يستحب له ترك الاخذ وان كان حاكما فهو حرام اه ملخصا وفي معنى ما ذكره عمر حديث مرفوع أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي حميد مرفوعا هدايا العمال غلول وفي اسناده اسماعيل ابن عياش ورواية عن غير أهل المدينة ضعيفة وهذا منهال وقيل انه رواه بالمعنى من قصة ابن اللتبية المذكورة ثاني حديثي

باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه ، وقال عبيدة : إن ماتا وكانت فصلت الهدية والمهدي له حتى فهي لورثته وإن لم تكن فصلت فهي لورثة الذي أهدى وقال الحسن أيهما مات قبل فهي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن المنكدر سمعت جابرًا رضى الله عنه قال قال النبي ﷺ لو جاء مال البحر بين أعطيتك هكذا ثلاثاً فلم يقدم حتى توفي النبي ﷺ فأمر أبو بكر منادياً فنأدى من كان له عند النبي ﷺ عدة أو دين فليأتنا فأتيته فقلت إن النبي ﷺ وعدني فحشي لي ثلاثاً

الباب وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر ثلاثها في الطبراني الاوسط باسانيد ضعيفة ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث الصعب بن جثامة في قصة الحمار الوحشي وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحجج * الثاني حديث أبي حميد في قصة ابن اللتبية وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وسبق في أواخر الزكاة تسميته وضبط اللتبية ووجه دخولهما في الترجمة ظاهر وأما حديث الصعب فان النبي ﷺ بين العلة في عدم قبوله هديته لكونه كان محرماً والمحرم لا يأكل ما صيد لأجله واستنبط منه المذهب رد هدية من كان ماله حراماً أو عرف بالظلم وأما حديث أبي حميد فلأنه ﷺ عاب على ابن اللتبية قبوله الهدية التي أهديت إليه لكونه كان عاملاً وأفاد بقوله فهلا جلس في بيت أمه أنه لو أهدى إليه في تلك الحالة لم تكره لأنها كانت لغير ربة قال ابن بطال فيه ان هدايا العمال تجعل في بيت المال وان العامل لا يملكها الا ان طلبها له الامام وفيه كراهة قبول هدية طالب العناية وقوله في حديث أبي حميد حتي نظرت غفرة بضم المهملة وفتحها وسكون الفاء وقد تفتح وهي ياض ليس بالناصع * (قوله باب اذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه) أي الهدية وفي رواية الكشميني أو وعد عدة قال الاسماعيلي هذه الترجمة لا تدخل في الهبة بحال (قلت) قال ذلك بناء على ان الهبة لا تصح الا باقبض والا فلا يستهبة وهذا مقتضى مذهبه لكن من يقول انها تصح بدون القبض يسميها هبة وكان البخاري جنح الى ذلك وسأذكر نقل الخلاف فيه في الباب الذي يليه وقال ابن بطال لم يرو عن أحد من السلف وجوب القضاء بالعدة أي مطلقاً وإنما نقل عن مالك انه يجب منه ما كان بسبب انتهى وغفل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز وعما نقله هو عن أصبغ وعما سيأتي في البخاري الذي تصدي لشرحه في باب من أمر بانجاز الوعد في أواخر الشهادات وسيأتي نقل ما فيه والبحث فيه في مكانه ان شاء الله تعالى (قوله وقال عبيدة) بفتح أوله وهو ابن عمرو السلمي بفتح المهملة وسكون اللام (قوله ان ماتا) أي المهدي والمهدي اليه الخ وتفصيله بين ان يكون انفصلت أم لا مصير منه الى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وذهب الجمهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها او وكيله (قوله وقال الحسن ايهم مات قبل فهي لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول) قال ابن بطال قال مالك كقول الحسن وقال احمد واسحق ان كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملها رسول المهدي اليه فهي لورثته وفي معنى قول عبيدة وتفصيله حديث رواه احمد والطبراني عن ام كلثوم بنت ابي سلمة وهي بنت ام سلمة قالت لما تزوج النبي ﷺ ام سلمة قال لها اني قد اهديت الى النجاشي حلة واواقى من مسك ولا اري النجاشي الا قدمات ولا اري هديتي الا مردودة على فان ردت على فهي لك قال وكان كما قال الحديث واسناده حسن ثم ذكر المصنف حديث جابر في وفاة ابي بكر الصديق له ما وعده به النبي ﷺ وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الخمس ان شاء الله تعالى قال الاسماعيلي ليس ما قاله النبي ﷺ لجابر هبة وانما هي عدة على وصف لكن لما كان وعد النبي ﷺ لا يجوز ان يخلف نزولاً وعده منزلة الضمان في الصحة فرقا بينه وبين غيره من الامة ممن يجوز ان يفي وان لا يفي (قلت) وجه ايراده انه نزل الهدية اذا لم تقبض منزلة الوعد

باب كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ كُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ فَأَشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةً مِنْهَا شَيْئاً فَقَالَ مَخْرَمَةُ يَا بَنِيَّ أَنْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَقَالَ أَدْخُلْ فَأَدْعُهُ لِي فَدَعَوْتُهُ لَهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا . فَقَالَ خَبَانَا هَذَا لَكَ . قَالَ فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ رَضِيَ مَخْرَمَةُ

باب إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الْآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ قَبِلْتُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ هَلَكْتُ . فَقَالَ وَمَا ذَاكَ قَالَ وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ قَالَ تَجِدُ رَقَبَةً قَالَ لَا قَالَ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ لَا قَالَ فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِيناً قَالَ لَا قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِعَرَقٍ وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ فِيهِ تَمْرٌ فَقَالَ أَذْهَبَ بِهَذَا فَتَصَدَّقَ بِهِ قَالَ عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ . وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا بَيْنَ لَا بَتِّيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ مِنَّا قَالَ أَذْهَبَ فَأُطْعِمَهُ أَهْلَكَ

باب إِذَا وَهَبَ

بها وقد أمر الله بانجاز الوعد ولكن حملة الجمهور على النذب كما سيأتي (قوله باب كيف يقبض العبد والمتاع) أي الموهوب قال ابن بطال كيفية القبض عند العلماء باسلام الواهب لها الى الموهوب وحيازة الموهوب لذلك قال واختلفوا هل من شرط صحة الهبة الحيازة ام لا فحكي الخلاف وتحريره قول الجمهور انها لا تتم الا بالقبض وعن القديم وبه قال ابو ثور وداود تصح بنفس العقد وان لم تقبض وعن احمد تصح بدون القبض في العين المعينة دون الشائعة وعن مالك كالقديم لكن قال ان مات الواهب قبل القبض وزادت على الثلث افتقر الى اجازة الوارث ثم ان الترجمة في الكيفية لا في اصل القبض وكأنه اشار الى قول من قال يشترط في الهبة حقيقة القبض دون التخلية وسأشير اليه بعد ثلاثة ابواب (قوله وقال ابن عمر كنت على بكر صعب) الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيوع ثم ذكر المصنف حديث المسور بن مخرمة في قصة ابيه في القباء وسيأتي الكلام عليه في كتاب اللباس وقوله فقال خباننا هذا لك قال فتنظر اليه فقال رضي مخرمة قال الداودي هو من قول النبي ﷺ على جهة الاستفهام أي هل رضيت وقال ابن التين يحتمل أن يكون من قول مخرمة (قلت) وهو المتبادر للذهن (قوله باب اذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلت) أي جازت ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء وان القبض في الهبة هو غاية القبول وغفل رحمه الله عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية الا ان كانت الهبة ضمنية كما لو قال أعتق عبدك عني فعتقه عنه فانه يدخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبول ومقابل اطلاق ابن بطال قول الماوردي قال الحسن البصري لا يعتبر القبول في الهبة كالتق قال وهو قول شذبه عن الجماعة وخالف فيه الكافة الا ان يريد الهدية فيحتمل اه على ان في اشتراط القبول في الهدية وجهان عند الشافعية ثم اورد فيه حديث أبي هريرة في قصة الجامع في رمضان وقد تقدم شرحا مستوفى في الصيام والغرض منه أنه ﷺ أعطي الرجل التمر فقبضه ولم يقل قبلت ثم قال له اذهب فأطعمه أهلك ولمن اشترط القبول أن يجيب عن هذا بانها واقعة عين فلا حجة فيها ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا بنفيه وقد اعترض الاسماعيلي بأنه ليس في الحديث ان ذلك كان هبة بل لعله كان من الصدقة فيكون قاسما لاواها ا ه وقد تقدم في الصوم التصريح بأن ذلك كان من الصدقة وكان المصنف ينجح الى أنه لا فرق في ذلك (قوله باب اذا وهب

دِينًا عَلَى رَجُلٍ قَالَ شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ هُوَ جَائِزٌ . وَوَهَبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لِرَجُلٍ دِينَهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلْيُعْطِهِ أَوْ لِيَتَحَلَّهُ مِنْهُ . فَقَالَ جَابِرٌ قَتَلَى أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ غُرْمَاءَهُ أَنْ يَقْبَلُوا نَمْرَ حَائِطِي وَيُمْلَأُوا أَبِي فَأَبَوْا . فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَائِطِي أَخْبَرَنَا يُونُسُ . وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أَحَدٍ شَهِيدًا فَاشْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمْتُهُمْ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا نَمْرَ حَائِطِي . وَيُمْلَأُوا أَبِي فَأَبَوْا . فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَائِطِي وَلَمْ يَكْسِرْهُ لَهُمْ وَلَكِنْ قَالَ سَأَعُدُّوا عَلَيْكَ فَعَدَّا عَلَيْنَا حَتَّى أَصْبَحَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي نَمْرِهِ بِالْبَرَكَةِ فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ حُقُوقَهُمْ وَبَقِيَ لَنَا مِنْ نَمْرِهَا بَقِيَّةٌ ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُمَرَ أَسْمَعُ وَهُوَ جَالِسٌ بِاعْمُرُ . فَقَالَ أَلَا يَكُونُ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاللَّهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَابُ هَبَةِ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ . وَقَالَتْ أَسْمَاءُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ

دينا على رجل (أى صح ولو لم يقبضه منه ويقبض له قال ابن بطلال لا خلاف بين العلماء في صحة الإبراء من الدين إذا قبل البراءة قال وإنما اختلفوا إذا وهب دينا له على رجل لرجل آخر فمن اشترط في صحة الهبة القبض لم يصح هذه ومن لم يشترط صححها - لكن شرط مالك أن تسلم إليه الوثيقة بالدين ويشهد بذلك على نفسه أو يشهد بذلك ويعلمه أن لم يكن به وثيقة اه وعند الشافعية في ذلك وجهان جزم الماوردي البطلان وصححه الغزالي ومن تبعه وصحح العمراني وغيره الصحة قيل والخلاف مرتب على البيع ان صححنا بيع الدين من غير من عليه فالهبة أولى وان منعناه ففي الهبة وجهان والله اعلم (قوله وقال شعبة عن الحكم هو جائر) وصله ابن أبي شيبه عن أ ب ، داود عن شعبة قال قال لي الحكم أنا بن أبي ليلى يعني محمد بن عبد الرحمن فسألني عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له أله ان يرجع فيه قلت لا قال شعبة فسألت حماد فقال بلى له أن يرجع فيه (قوله ووهب الحسن بن علي دينة لرجل) لم أقف على من وصله (قوله وقال النبي ﷺ من كان عليه حق فليعطه أو ليتحلله منه) أى من صاحبه وصله مسدد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا من كان لآحد عليه حق فليعطه إياه أو ليتحلله منه الحديث وقد تقدم موصولا بمعناه في كتاب المظالم ووجه الدلالة منه لجواز هبة الدين انه ﷺ سوي بين أن يعطيه إياه أو يحلله منه ولم يشترط في التحليل قبضا (قوله وقال جابر قتل أبي الخ) وصله في الباب باسم منه وتأخذ الترجمة من قوله فسأل النبي ﷺ غرما والد جابر أن يقبلوا نمر حائطه وأن يحلوه فلو قبلوا كان في ذلك براءة ذمته من بقية الدين ويكون في معنى الترجمة وهو هبة الدين ولو لم يكن جائزا لما طلبه النبي ﷺ (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله وقال الليث حدثني يونس) وصله الذهلي في الزهريات عن عبد الله بن صالح عن الليث وقد سبق من وجه آخر في الاستقراض ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله باب هبة الواحد للجماعة) أى يجوز ولو كان شيئا مشاعا قال ابن بطلال غرض المصنف اثبات هبة المشاع وهو قول الجمهور خلافا لأبي حنيفة كذا أطلق وتعقب بأنه ليس على إطلاقه وإنما يفرق في هبة المشاع بين ما يقبل القسمة وما لا يقبلها والعبرة بذلك وقت القبض لا وقت العقد (قوله وقالت أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر وهو ابن أخيها وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن أخي أسماء (تنبيه) ذكر ابن التين انه وقع عنده في رواية القاسم إسقاط الواو ومن قوله وابن أبي عتيق فصار القاسم

وَرَّثَتْ عَنْ أُخْتِي عَائِشَةَ بِالْغَابَةِ . وَقَدْ أَعْطَانِي بِهِ مَعَاوِيَةُ مِائَةَ أَلْفٍ فَهُوَ لَكُمْأ حَدَّثَنَا بِحْيُ
 ابْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَارِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنِي بِشَرَابِ
 فَشَرِبَ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاخُ ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ إِنْ أَذِنْتَ لِي أُعْطِيتُ هَذَا . فَقَالَ مَا
 كُنْتُ لِأَوْثَرٍ بِنَصِيبِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدًا . فَتَلَّاهُ فِي يَدِهِ **بَابُ** الْهَبَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ
 وَالْمَقْسُومَةِ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ وَقَدْ وَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَهُوَ أَرْزَنَ مَا غَنِمُوا مِنْهُمْ وَهُوَ غَيْرُ مَقْسُومٍ وَقَالَ
 ثَابِتٌ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ مُحَارِبٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَقَضَانِي وَزَادَنِي
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا يَقُولُ بَعَثَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا فِي سَفَرٍ . فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ
 فَوَزَنَ * قَالَ شُعْبَةُ أَرَاهُ فَوَرَّكَ لِي فَأَرْجَحَ فَمَا زَالَ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَارِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِي
 بِشَرَابٍ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ فَقَالَ لِلْغُلَامِ أَتَأْذِنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَذَا . فَقَالَ الْغُلَامُ لَا
 وَاللَّهِ لَا أُؤْثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا فَتَلَّاهُ فِي يَدِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ
 شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دِينَ
 فَمَهُمْ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا . وَقَالَ أَشْتَرُوهَا لَهُ سِنًا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ فَقَالُوا إِنَّا لَا نَجِدُ
 سِنًا إِلَّا سِنًا هِيَ أَفْضَلُ مِنْ سِنِهِ قَالَ فَاشْتَرُوهَا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً

بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط ومع كونه غلطاً فإنه يصير غير مناسب للترجمة (قوله ورثت عن أختي عائشة) لما ماتت
 عائشة رضي الله عنها ورثها أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيها عبد الرحمن ولم يرثها أولاد محمد أخيها لأنه لم
 يكن شقيقها وكان أسماء أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثاً لوجود أبيه ثم
 أورد المصنف حديث سهل ابن سعد في قصة شرب اليمين فلا يمين وقد تقدم في المظالم ويأتي الكلام عليه مستوفى
 في الاثربة وقد اعترض الاسماعيلي بأنه ليس في حديث سهل ما ترجم به وإنما هو من طريق الارفاق وأطال في
 ذلك والحق لما قال ابن بطلان أنه ﷺ سأل الغلام أن يهب نصيبه للأشياخ وكان نصيبه منه مشاعاً غير متميز
 فدل على صحة هبة المشاع والله أعلم (قوله باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقسومة وغير المقسومة) أما المقبوضة
 فتقدم حكمها وأما غير المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي وأما القبض التقديري فلا بد منه لأن الذي ذكره من هبة
 الغانمين لو قد هوازن ما غنموه قبل أن يقسم فيهم ويقبضوه فلاحجة فيه على صحة الهبة بغير قبض لأن قبضهم إياه وقع
 تقديره باعتبار حيازتهم له على الشيوع نعم قال بعض العلماء يشترط في الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفي القبض
 التقديري بخلاف البيع وهو وجه للشافعية وأما الهبة المقسومة فتحكمها واضح وأما غير المقسومة فهو المقصود بهذه الترجمة
 وهي مسألة هبة المشاع والجمهور على صحة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أولاً وعن أبي حنيفة لا يصح هبة جزء مما
 ينقسم مشاعاً لأم الشريك ولا من غيره (قوله وقد وهب النبي ﷺ وأصحابه لهوازن ما غنموا منهم وهو غير مقسوم)
 سيأتي موصولاً في الباب الذي يليه بأنهم من هذا وقوله وهو غير مقسوم من تفقه المصنف (قوله حدثني ثابت) هو ابن محمد
 العابد وثبت كذلك عند أبي علي بن السكن كذا لاكثر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وفي رواية أبي زيد المرزوقي وقال
 ثابت ذكره بصورة التطبيق وهو موصول عند الاسماعيلي وغيره وفي رواية أبي أحمد الجرجاني قال البخاري حدثنا محمد

باب إذا وهب جماعة لقوم **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة أخبراه أن النبي ﷺ قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم متى من ترون وأحب الحديث إلى أصدقائه فاختاروا إحدى الطائفتين إما السبي وإما المال وقد كنت استأنيت، وكان النبي ﷺ أنتظرهم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف، فلما تبين لهم أن النبي ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فإننا نختار سبينا فقام في المسلمين قائم على الله بما هو أهله، ثم قال أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء جاؤنا تائبين وإني رأيت أن أرد إليهم سبيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل، ومن أحب أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يهيء الله علينا فليفعل فقال الناس طيبنا يارسول الله لهم، فقال لهم إنا لاندري من أذن منكم فيه ومن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم، ثم رجعوا إلى النبي ﷺ فأخبروه أنهم طيبوا وأذنوا وهذا الذي بلغنا من سبي هوازن، وهذا آخر قول الزهري يعني فهذا الذي بلغنا **باب** من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق بها ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاءه ولم يصح **حدثنا** ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبه عن سدة بن كهيل عن أبي سدة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه أخذ سينا، فجاء صاحبه يتقاضاه، فقال إن لصاحب الحق مقالا، ثم قضاه أفضل من سنيه، وقال أفضلكم أحسنكم قضاء **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان مع النبي ﷺ في سفر، فكان على بكر لعمر صعب فكان يتقدم النبي ﷺ فيقول أبوه يا عبد الله لا يتقدم النبي ﷺ أحد فقال له النبي ﷺ بعينه فقال عمر هو لك فاشتراه ثم قال هو لك يا عبد الله فاصنع به ما شئت

حدثنا ثابت فزاد في الاسناد محمد اولم يتابع على ذلك والذي أظنه ان المراد بمحمد هو البخاري المصنف ويقع ذلك كثيرا فلعل الجرجاني ظنه غيره والله أعلم وسيأتي الكلام على حديث جابر في الشروط ثم أورد المصنف حديث ابن سعد المذكور في الباب الذي قبله وقد قدمت توجيهه ثم أورد حديث أبي هريرة في الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال اشتروا له سنا وقد تقدم شرحه في الاستقراض وتوجيهه ظاهر أيضا وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف فيه هو المعروف بعبدان * (قوله باب اذا وهب جماعة لقوم) زاد الكشميني في روايته أو وهب رجل جماعة جاز وهذه الزيادة غير محتاج اليها لأنها تقدمت مفردة قبل باب وقد أورد فيه حديث المسور في قصة هوازن وسياتي مستوفي في غزوة حنين في المغازي ووجه الدلالة منه لأصل الترجمة ظاهر لان الغانمين وهم جماعة وهبوا بعض الغنيمة لمن غنموا منها وهم قوم هوازن وأما الدلالة لزيادة الكشميني فمن جهة أنه كان للنبي ﷺ سهم معين وهو سهم الصفي فوهبه لهم أو من جهة أنه ﷺ استوهب من الغانمين سهامهم فوهبها له فوهبها هو لهم * (قوله باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق بها) أي منهم (قوله ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه (١) شركاؤه ولم يصح) هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعا وموقوفًا والموقوف أصلح اسنادا من المرفوع فأما المرفوع فوصله عبد بن حميد من طريق ابن جريج عن عمرو

(١) (قوله شركاؤه) قال القسطلاني بحذف الضمير ولعلها رواية اه مصححه

وَجَاءَ عَلِيٌّ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِرّاً مُوشِياً ، فَقَالَ مَالِي وَلِدُنِيَا فَاتَّأَمَّا عَلِيٌّ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا فَقَالَتْ لِيَا مَرْيَمُ فِيهِ بِمَا شَاءَ قَالَ نَزَّلِي بِهِ إِلَى فُلَانِ أَهْلِ بَيْتِ بَيْتِ حَاجَةٍ
حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ
 عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حُلَّةً سِرّاً فَلَبِسْتُهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَشَقَّقْتُهَا
 بَيْنَ نِسَائِي **بَابُ** قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ بِسَارَةٍ ، فَدَخَلَ قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ أَوْ جَبَّارٌ فَقَالَ أَعْطُوهُمَا آجَرَ وَأَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ

حَبَانُ قَالَ وَقَلِمَا كَانَ يَدْخُلُ الْإِبْدَاءُ بِهَا (قوله فذكرت ذلك له) زاد في رواية ابن نمير فجاء علي فقرأها مهمة (قوله فذكر للنبي ﷺ) في رواية الأصيلي فذكره وفي رواية ابن نمير فقال بإسناد الله أن فاطمة اشتد عليها أنك جئت فلم تدخل عليها (قوله ستر موشياً) بضم الميم وسكون الواو بعدها معجمة ثم تحتانية قال ابن التين أصله موشو يافا لثقي حرفاً علة وسبق الأول بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت في الأخرى وكسرت الأولى لاجل التي بعدها فصارت على وزن مرضى ومطلى ويجوز فيه موشى بوزن موسى وقال المطرزي الوشى خلط لون بلون ومنه وشى الثوب إذا رقه وقشه وقال ابن الجوزي الموشى المخطط بألوان شتى (قوله مالى ولديا) زاد ابن نمير مالى وللرقم أى المرقوم والرقم النقش (قوله قال ترسلى به) كذا لابي ذر ترسلى بحذف النون وهى لغة أو يقدر أن حذف لدلالة السياق وفي رواية للاكثر ترسل بضم اللام بغير ياء (قوله أهل بيت بهم حاجة) بجر أهل على البدل ولم أعرفهم بعد وفي الحديث كراهة دخول البيت الذى فيه ما يكره وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفيانة فقال لم يكن رسول الله ﷺ يدخل بيتاً منزواً وترجم عليه البيان بأن ذلك لم يكن منه ﷺ في بيت فاطمة دون غيرها وفيما قاله نظر إلا أن حملنا التزويق على ما هو أعم مما يصنع في نفس الجدار أو يعلق عليه قال المهلب وغيره كره النبي ﷺ لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات في الدنيا لأن ستر الباب حرام وهو نظير قوله لما سأله خادمه ألا أدلك على خير من ذلك فعلها الذكر عند النوم * نالها حديث على في الحلة وفيه قوله فشققها بين نساءي وسياي شرحه في كتاب اللباس ومناسبتها ظاهرة من قوله فرأيت الغضب في وجهه فانه دال على أنه كره له لبسها مع كونه أهداها له (قوله باب قبول الهدية من المشركين) أي جواز ذلك وكأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في رد هدية المشرك وهو ما أخرجه موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم أن عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الأسنة قدم على رسول الله ﷺ وهو مشرك فأهدى له فقال إني لأقبل هدية مشرك الحديث رجاله ثقات إلا أنه مرسل وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح وفي الباب حديث عياض بن حماد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال أهديت للنبي ﷺ ناقة فتمال أسلمت قلت لا قال إني نهيت عن زبد المشركين والزبد بفتح الزاى وسكون الموحدة الرافد صححه الترمذي وأبى خزيمه وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز فجمع بينها الطبري بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة وجمع غيره بان الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والموالاة والقبول في حق من يرجي بذلك تأنيسه وتأليفه على الإسلام وهذا أقوى من الأول وقيل يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب والرد على من كان من أهل الأوثان وقيل يمتنع ذلك لغيره من الأمراء وإن ذلك من خصائصه ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ومنهم من عكس وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة فالنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص (قوله وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ هاجر إبراهيم عليه السلام بشارة) الحديث أورده مختصراً وسياي موصولاً مع الكلام عليه في أحاديث الأنبياء ووجه الدلالة منه ظاهر وهو مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما إذا لم يرد من شرعنا إنكاره (قوله وأهديت للنبي

حديثنا **عليه السلام** شاة فيها سم * وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة للنبي **عليه السلام** بئلة بيضاء وكساه بردا وكتب إليه يبحرهم
حديثنا **عليه السلام** عن محمد بن محمد حدثنا يونس بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه قال أهدى
عليه السلام جبة سندس، وكان يذهب عن الحرير فوجب الناس منها فقال والذي نفس محمد بيده أناديل
سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا * وقال سعيد عن قتادة عن أنس إن أ كيدر دومة أهدى إلى
النبي **عليه السلام** **حديثنا** **عليه السلام** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن هشام بن زيد
عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن يهودية أتت النبي **عليه السلام** بشاة مسمومة فأكل منها فجاء بها فقيل
ألا تقتلها، قال لا: فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله **عليه السلام** **حديثنا** **عليه السلام** أبو النعمان حدثنا المعتمر بن
سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال كنا مع النبي **عليه السلام** ثلاثين
ومائة فقال النبي **عليه السلام** هل مع أحد منكم طعام فأذا مع رجل

عليه السلام شاة فيها سم (ذكره موصولا في هذا الباب (قوله وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة) بفتح الهمزة وسكون
التحتانية بلد معروف بساحل البحر في طريق المصريين إلى مكة وهي الآن خراب وقد تقدم الحديث مطولا في الزكاة
وقوله وكتب إليه يبحرهم أي يبلدهم وحمله الداودي على ظاهره فوهم ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث *
أحدها حديث أنس في الجبة السندس وسيأتي شرحه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى (قوله أهدى) بضم أوله على
البناء للمجهول (قوله وكان يذهب) أي النبي **عليه السلام** عن الحرير وهي جملة حالية (قوله وقال سعيد هو ابن أبي عروبة الخ)
وصلة أحمد عن روح عن سعيد وهو ابن أبي عروبة وقال فيه جبة سندس أو ديباج شك سعيد وسيأتي بيان ما فيه من
التخالف مع بقية شرحه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى وأراد البخاري منه بيان الذي أهدى لتظهر مطابقتها
للتجمة وقد أخرج مسلم من طريق عمرو بن عامر عن قتادة فقال فيه إن أ كيدر دومة الجندل وأ كيدر دومة هو
أ كيدر تصغير أ كيدر ودومة بضم المهملة وسكون الواو بلدين الحجاز والشام وهي دومة الجندل مدينة بقرب تبوك
بها نخل وزرع وحصن على عشر مراحل من المدينة وثمان من دمشق وكان أ كيدر ملكها وهو أ كيدر بن عبد الملك
بن عبد الجن بالجيم والنون ابن أعباء بن الحرث بن معاوية ينسب إلى كندة وكان نصرانيا وكان النبي **عليه السلام** أرسل إليه
خالد بن الوليد في سرية فأسره وقتل أخاه حسان وقدم به المدينة فصالحه النبي **عليه السلام** على الجزية واطلقه ذكر ابن
اسحق قصته مطولة في المغازي وروى أبو يعلى بإسناد قوى من حديث قيس بن النعمان أنه لما قدم أخرج قباء من
ديباج منسوجا بالذهب فرده النبي **عليه السلام** عليه ثم أنه وجد في نفسه من ردهديته فرجع به فقال له النبي **عليه السلام** ادفعه إلى
عمر الحديث وفي حديث على عند مسلم إن أ كيدر دومة أهدى للنبي **عليه السلام** ثوب حرير فاعطاه عليا فقال شققه خمر بين
الفواطم فيستفاد منه إن الحلة التي ذكرها على في الباب الذي قبله هي هذه التي أهداها أ كيدر وسيأتي المراد بالفواطم
في اللباس إن شاء الله تعالى * ثانيها حديث أنس أيضا أن يهودية أتت النبي **عليه السلام** بشاة مسمومة فأكل منها الحديث
وسيأتي شرحه في غزوة خيبر من المغازي واسم اليهودية المذكور زينب وقد اختلف في إسلامها كما سيأتي (قوله فأكل
منها فجاء بها) زاد مسلم وأحمد في روايته من الوجه المذكور هنا فأكل منه فقال إنها جعلت فيه سماوزاد مسلم بعد
قوله فجاء بها إلى رسول الله **عليه السلام** فساها عن ذلك فقالت أردت لاقتلك قال ما كان الله ليسلطك على (قوله فقيل
ألا تقتلها) في رواية أحمد ومسلم فقالوا يا رسول الله (قوله في لهوات) بفتح اللام جمع لهات وهي سقف الفم أو اللحمة
المشرفة على الخلق وقيل هي أقصى الخلق وقيل ما يبدو من الفم عند التبسم * ثالثها حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق
وقد تقدم بعضه بهذا الإسناد في البيوع (قوله عن أبيه) هو سليمان بن طرخان التيمي والإسناد كله بصريون إلا

صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ فَمَجْنَنٌ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَغْنَمٍ يَسُوقُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً أَوْ قَوْلَ أَمْ هِبَةً قَالَ لَا بَلَى بَيْعٌ فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً فَصْنَعَتْ وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَوَادِ الْبَطْنِ أَنْ يَشْوَى، وَأَيْمُ اللَّهِ مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالْمِائَةِ إِلَّا قَدَحُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ حِزَّةٌ مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَ لَهُ، فَجَعَلَ مِنْهَا قِصْعَتَيْنِ فَأَكَلُوا أَجْمَعُونَ وَشَبَعْنَا، فَفَضَلَتِ الْقِصْعَتَانِ فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْبَعِيرِ أَوْ كَمَا قُلَ **بَابُ** الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ **حَدَّثَنَا** خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سَلْمَانَ بْنُ بِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَى عُمَرُ حُلَّةً عَلَى رَجُلٍ تَبَاعُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْتَ هَذِهِ الْحُلَّةُ تَلْبَسُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَإِذَا جَاءَكَ الْوَفْدُ فَقَالَ إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذَا مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا بِحُمْلٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ مِنْهَا بِحُلَّةٍ، فَقَالَ عُمَرُ كَيْفَ أَلْبَسَهَا وَقَدْ قَاتَتْ فِيهَا مَا قُلْتَ، قَالَ إِنِّي لَمْ أَكْسِرْ كَهْمًا لَتَلْبِسُهَا تَبِعِيهَا أَوْ تَكْسُوَهَا، فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخِي لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ،

الصَّحَابِيُّ (قَوْلُهُ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ) بِالرَّفْعِ وَالضَّمِيرِ لِلصَّاعِ (قَوْلُهُ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ وَلَا عَلَى اسْمِ صَاحِبِ الصَّاعِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ مُشْعَانٌ) بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونُ الْمَجْمَعَةِ بَعْدَهَا مَهْمَلَةٌ وَآخِرُهُ نُونٌ ثَقِيلَةٌ فَسَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى بِأَنَّهُ الطَّوِيلُ جَدًّا فَوْقَ الطَّوِيلِ وَزَادَ غَيْرُهُ مَعَ أَفْرَادِ الطَّوِيلِ شَعَثَ الرَّأْسِ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَكَأَنَّهُ أَقْوَى لِأَنَّهُ سَيَأْتِي فِي الْأَطْعِمَةِ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ بَلَفْظُ مُشْعَانٍ طَوِيلٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ طَوِيلٌ تَقْسِيرُ الْمَشْعَانِ وَقَالَ الْقَزَازُ الْمَشْعَانُ الْجَانِي الثَّائِرُ الرَّأْسِ (قَوْلُهُ بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً) انْتَصَبَ عَلَى فِعْلِ مُقَدَّرٍ (قَوْلُهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً) فِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ فَاشْتَرَى مِنْهَا أَى مِنَ الْبَغْنَمِ (قَوْلُهُ بِسَوَادِ الْبَطْنِ) هُوَ الْكَبْدُ أَوْ كُلُّ مَا فِي الْبَطْنِ مِنْ كَبِدٍ وَغَيْرِهَا (قَوْلُهُ وَأَيْمُ اللَّهِ) هُوَ قَسَمٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقَالُ بِالْهَمْزِ وَبِالْوَصْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ (قَوْلُهُ أَعْطَاهَا إِيَّاهُ) هُوَ مِنَ الْقَلْبِ وَأَصْلُهُ أَعْطَاهُ إِيَّاهَا (قَوْلُهُ فَأَكَلُوا أَجْمَعُونَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا اجْتَمَعُوا عَلَى الْقِصْعَتَيْنِ فَيَكُونُ فِيهِ مَعْجَزَةٌ أُخْرَى لَكُونِهَا وَسَعَتَا أَيْدِي الْقَوْمِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُمْ أَكَلُوا كُلُّهُمْ فِي الْجُمْلَةِ أَعْمَ مِنَ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ (قَوْلُهُ فَفَضَلَتِ الْقِصْعَتَانِ فَحَمَلْنَاهُ) أَى الطَّعَامَ وَلَوْ أَرَادَ الْقِصْعَتَيْنِ لَقَالَ حَمَلْنَاهُمَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْمُصَنِّفِ فِي الْأَطْعِمَةِ وَفَضْلُ الْقِصْعَتَيْنِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالضَّمِيرُ عَلَى هَذَا لِلْقَدْرِ الَّذِي فَضَلَ (قَوْلُهُ أَوْ كَمَا قَالَ) شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ قَبُولُ هَدِيَّةِ الْمُشْرِكِ لِأَنَّهُ سَأَلَهُ هَلْ يَبِيعُ أَوْ يَهْدِي وَفِيهِ فَسَادٌ قَوْلٍ مِنْ حَمَلِ رَدِّ الْهَدِيَّةِ عَلَى الْوَثْنِيِّ دُونَ الْكِتَابِيِّ لِأَنَّ هَذَا الْأَعْرَابِيُّ كَانَ وَثْنًا وَفِيهِ الْمُوَاسَاةُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَظُهُورُ الْبَرَكَةِ فِي الْاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ وَالْقَسَمِ لِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ صَادِقًا وَمَعْجَزَةٌ ظَاهِرَةٌ وَآيَةٌ بَاهِرَةٌ مِنْ تَكْثِيرِ الْقَدْرِ الْبَسِيرِ مِنَ الصَّاعِ وَمِنَ اللَّحْمِ حَتَّى وَسِعَ الْجَمْعُ الْمَذْكُورَ وَفَضْلُ مِنْهُ وَلَمْ أَرِ هَذِهِ الْقِصَّةَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَدْ وَرَدَ تَكْثِيرُ الطَّعَامِ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ أَحَادِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَحَلُّ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا عَلَامَاتُ النَّبُوَّةِ وَسَتَاتِي أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابُ الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ) سَاقَى إِلَى آخِرِ الْآيَةِ وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ وَسَاقَ الْبَاقُونَ إِلَى قَوْلِهِ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ وَالْمُرَادُ مِنْهَا بَيَانٌ مِنْ يَجُوزُ بِهِ مِنْهُمْ وَأَنَّ الْهَدِيَّةَ لِلْمُشْرِكِ أَثْبَاتًا وَنَفْيًا لَيْسَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَمِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِمَاهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا الْآيَةُ ثُمَّ الْبِرُّ وَالصَّلَاةُ وَالْإِحْسَانُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّحَابُ وَالْتِوَادُ الْمُنْهَى عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ الْآيَةُ فَانْهَاءُ عَامَةً فِي حَقِّ مَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يَقَاتِلْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثَيْنِ * أَحَدُهُمَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي حُلَّةٍ عَطَاهُ عَطَارِدُ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخِي لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ

قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ وَهِيَ رَاغِبَةٌ . أَقَاصِلُ أُمِّي ، قَالَ نَعَمْ .

قبل أن يسلم واسم هذا الاح عثمان بن حكيم وكان أخا عمر من أمه أمهما خيثمة بنت هشام بن المغيرة وهي ابنت عم أبي جهل بن هشام بن المغيرة وقال الدمياني إنما كان عثمان بن حكيم أخا زيد بن الخطاب أخى عمر لأمه أمهما أسماء بنت وهب (قلت) ان ثبت احتمال ان تكون أسماء بنت وهب أَرْضَعَتْ عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضا من الرضاعة كما هو أخو أخيه زيد من أمه * ثانيا حديث أسماء بنت أبي بكر (قوله عن هشام) هو ابن عروة وفي رواية ابن عيينة الآتية في الأدب أخبرني أبي (قوله عن أسماء بنت أبي بكر) في رواية ابن عيينة المذكورة أخبرني أسماء كذا قال أكثر أصحاب هشام وقال بعض أصحاب ابن عيينة عنه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قال الدار قطني وهو خطأ (قلت) حكى أبو نعيم ان عمر بن علي المقدمي ويعقوب القاري رواه عن هشام كذلك فيحتمل ان يكونا محفوظين ورواه أبو معاوية وعبد الحميد بن جعفر عن هشام فقالا عن عروة عن عائشة وكذا أخرجه ابن حبان من طريق الثوري عن هشام والاول أشهر قال البرقاني وهو أثبت اه ولا يبعد ان يكون عند عروة عن أمه وخالته فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود الطيالسي والحاكم من حديث عبدالله ابن الزبير قال قدمت قتيلة بالقاف والمثناة مصغرة بنت عبدالعزيز بن سعد من بني مالك بن حسل بكسر الحاء وسكون السين المهملة على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدنة وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية بهدايا زيب وسمن وقرظ فأبت أسماء ان تقبل هديتها أو تدخلها بيتها وأرسلت الي عائشة سلي رسول الله ﷺ فقال لتدخلها الحديث وعرف منه تسمية أم أسماء وانها أمها حقيقة وان من قال انها أمها من الرضاعة فقد وهم ووقع عند الزبير بن بكار أن إسمها قتيلة ورأيت في نسخة مجردة منه بسكون التحتانية وضبطه ابن ما كولا بسكون المثناة فعلى هذا فمن قال قتيلة صغرها قال الزبير أم أسماء وعبد الله ابني أبي بكر قتيلة بنت عبدالعزيز وساق نسبها الى حسل بن عامر بن لؤي وأما قول الداودي ان اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لعله كنيها (قوله قدمت على أمي) زاد الليث عن هشام كما سيأتي في الادب مع ابنها وكذا في رواية حاتم بن اسمعيل عن هشام كما سيأتي في أواخر الجزية وذكر الزبير أن اسم ابنها المذكور الحارث بن مدرك بن عبيد بن عمرو بن مخزوم ولم أره ذكر في الصحابة فكانه مات مشركا وكذا بعض شيوخنا انه وقع في بعض النسخ مع أبيها بموحدة ثم تحتانية وهو تصحيف (قوله وهي مشركة) ساذكر ما قيل في اسلامها (قوله في عهد رسول الله ﷺ) في رواية حاتم في عهد قريش اذا عاهدوا رسول الله ﷺ وأراد بذلك ما بين الحديبية والفتح وسيأتي بيانه في انغازي (قوله فاستفتيت رسول الله ﷺ قلت ان أمي قدمت وهي راغبة) في رواية حاتم فقالت يا رسول الله ان أمي قدمت على وهي راغبة ولمسلم من طريق عبدالله بن ادریس عن هشام راغبة أوراهاة بالشك والطبراني من طريق عبدالله بن ادریس المذكور راغبة وراهاة وفي حديث عائشة عند ابن حبان جاءني راغبة وراهاة وهو يؤيد رواية الطبراني والمعنى لما قدمت طالبة في رابنتها لها خاتمة من زدها اياها خاتمة هكذا فسر الجمهور ونقل المستغنى أن بعضهم أوله فقال وهي راغبة في الاسلام فذكرها لذلك في الصحابة ورده أبو موسى بأنه لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامها وقولها راغبة أى في شيء تأخذه وهي على شركها ولهذا استأذنت أسماء في أن تصلها ولو كانت راغبة في الاسلام لم تحتج الى اذن اه وقيل معناه راغبة عن ديني أوراغبة في القرب مني ومحاورتي والتودد الى لانها ابتدأت أسماء بالهدية التي أحضرتها ورغبت منها في المكافأة ولو حمل قوله راغبة أى في الاسلام لم يستلزم اسلامها ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والاسماعيلي راغبة

صلى أ. كِبَابُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبْتِهِ وَصَدَقْتَهُ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامُ وَشُعْبَةُ
 قَالَا حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ
 كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ
 ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوَاءِ .

بالميم أى كارهة للإسلام ولم تقدم لها جرة وقال ابن بطال قيل معناه هاربة من قومها وردده بأنه لو كان كذلك
 لكان مراغمة قال وكان أبو عمرو بن العلاء يفسر قوله مراغمة بالخروج على العدو عن رغبته فيحتمل أن يكون
 هذا كذلك قال وراغبة بالوحدة أظهر في معنى الحديث (قوله صلى أ. مك) زاد في الأدب عقب حديثه عن الحميدى
 عن ابن عيينة فأنزل الله فيها لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير
 ولعل ابن عيينة تلقاه منه وري ابن أبي حاتم عن السدى أنها نزلت في ناس من المشركين كانوا ألين شئاً جانباً
 للمسلمين وأحسنه أخلاقاً (قلت) ولا منافاة بينهما فإن السبب خاص واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى
 والدة أسماء وقيل نسخ ذلك آية الأمر بقتل المشركين حيث وجدوا والله أعلم وقال الخطابي فيه إن الرحم
 الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والام الكافرة وإن
 كان الولد مسلماً اه وفيه مواد علة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة والسفر في زيارة القريب وتحرى أسماء في
 أمر دينها وكيف لا وهى بنت الصديق وزج الزبير رضى الله عنهم * (قوله باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته
 وصدقته) كذابت الحكم في هذه المسئلة لقوة الدليل عنده فيها وتقدم في باب الهبة للولد أنه أشار في الترجمة إلى
 أن للوالد الرجوع فيما وهبه للولد فيمكن أن يرى صحة الرجوع له وإن كان حراماً بغير عذر واختلف السلف في أصل
 المسئلة وقد أشرنا إلى تفاصيل مذاهبهم في باب الهبة للولد ولا فرق في الحكم بين الهدية والهبة وأما الصدقة فاتفقوا على أنه
 لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض وأورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث ابن عباس من طريقين *
 أحدهما (قوله حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام) هو الدستوائي (وشعبة) كذا أخره وتابعه أبو قلابة عند أبي
 عوانة وأبو خليفة عند اسماعيل وعلى بن عبد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن إبراهيم ورواه أبو داود عن مسلم
 المذكور فقال حدثنا شعبة وإبان وهام وتابعه اسمعيل القاضي عن مسلم بن إبراهيم عند أبي نعيم فكانه كان عند
 مسلم عن جماعة (قوله عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس) في رواية شهر عن شعبة أخبرني قتادة سمعت سعيد بن
 المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس أخرجه أحمد (قوله قال النبي ﷺ) في رواية بكير بن الأشج عن سعيد بن
 المسيب سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول أخرجه مسلم (قوله العائد في هبته كالعائد في قيئه)
 زاد أبو داود في آخره قال هام قال قتادة ولا أعلم التي إلا حراماً * الطريق الثانية (قوله وحدثني عبد الرحمن بن
 المبارك) هو العيشى بتحتانية ومعجمة بصري يكنى أبا بكر وليس أخا لعبد الله بن المبارك المشهور والاسناد كله بصريون
 إلا ابن عباس وعكرمة وقد سكنها مدة (قوله ليس لنا مثل السوء) أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصف بصفة
 ذميمة يشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها قال الله سبحانه وتعالى للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء
 والله المثل الأعلى ولعل هذا المبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلاً لا تعودوا في الهبة وإلى القول بتحريم
 الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء الإهبة الوالد لولده جميعاً بين هذا الحديث وحديث النعمان الماضي
 وقال الطحاوى قوله لا يحل لا يستلزم التحريم وهو كقوله لا تحل الصدقة لغنى وإنما معناه لا تحل له
 من حيث تحل لغیره من ذوى الحاجة وأراد بذلك التغليظ في الكراهة قال وقوله كالعائد في قيئه وإن اقتضى التحريم
 لكون التي حراماً لكن الزيادة في الرواية الأخرى وهى قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لأن الكلب غير

الَّذِي يَمُودُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ وَاحِدٍ

معبد قاتل ليس حراما عليه والمراد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب وتعقب باستبعاد ما تأوله ومنافرة سياق الأحاديث له وبأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء يريد به المبالغة في الزجر كقوله من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير (قوله الذي يعود في هبته) أي العائد في هبته إلى الموهوب وهو كقوله تعالى أولتعودن في ملتنا (قوله كالكلب يرجع في قيئه) هذا التمثيل وقع في طريق سعيد بن المسيب أيضا عند مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه بلفظ مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقي ثم يرجع في قيئه فيأكله وله في رواية بكير المذكورة انما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل الكلب يقي ثم يأكل قيئه * الحديث الثاني حديث عمر (قوله حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والزاي والمهمله مكى قدیم لم يخرج له غير البخاري (قوله عن زيد بن أسلم) سيأتي في آخر حديث في الهبة عن الحميدي حدثنا سفيان سمعت مالكا يسأل زيد بن أسلم فقال سمعت أبي فذكره مختصرا ومالك فيه اسناد آخر سيأتي في الجهاد عن نافع عن ابن عمر وله فيه اسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الاحنف عن ابن عمر أخرجه ابن عبد البر (قوله سمعت عمر بن الخطاب) زاد ابن المديني عن سفيان على المنبر وفي الموطآت للدارقطني (قوله حملت على فرس) زاد القعني في الموطأ عتيق والعتيق الكريم الفائق من كل شيء وهذا الفرس أخرجه ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل ابن سعد في تسمية خيل النبي ﷺ قال وأهدي تميم الداري فرسا يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله فوجده يباع الحديث فعرف بهذا تسميته وأصله ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يسق لفظه وساقه أبو عوانة في مستخرجه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمل على فرس في سبيل الله فأعطاه رسول الله ﷺ رجلا لانه يحمل على ان عمر لما أراد أن يتصدق به فوض الى رسول الله ﷺ اختيار من يتصدق به عليه أو استشاره فيمن يحمله عليه فإشار به عليه فنسبت اليه العطية لكونه أمره بها (قوله في سبيل الله) ظاهره انه حمله عليه حمل تملك ليجاهد به اذ لو كان حمل تحبیس لم يجز بيعه وقيل بلغ الى حالة لا يمكن الانتفاع به فيما حبس فيه وهو مفتقر الى ثبوت ذلك ويدل على انه تملك قوله المائد في هبته ولو كان حبسا لقال في حبسه أو وقفه وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف فلا حاجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف اذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له (قوله فاضاعه) أي لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته وقيل أي لم يعرف مقداره فاراد بيعه بدون قيمته وقيل معناه استعماله في غير ما يجعل له والاول أظهر ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم فوجده أضاعه وكان قليل المال فإشار الى علة ذلك والى العذر المذكور في ارادة بيعه (قوله لا تشتريه) سمي الشراء عودا في الصدقة لان العادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للمشتري فاطلق على القدر الذي يساع به رجوعا وأشار الى الرخص بقوله وان أعطاك بدرهم ويستفاد من قوله وان أعطاك بدرهم ان البائع كان قد ملكه ولو كان محبسا كما دامه من تقدم ذكره موزار بيعه لكونه صار لا ينتفع به فيما حبس له لما كان له أن يبيعه الا بالقيمة الوافرة ولا كان له أن يساع منها بشيء ولو كان المشتري هو المحبس والله أعلم وقد استشكله الاسماعيلي وقال اذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف لا يباع أصله ولا يوهب فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب وكيف لا ينهى بائه أو يمنع من بيعه قال فعمل معناه ان عمر جعله صدقة يعطيها من يرى رسول الله ﷺ اعطاه فاعطاها النبي ﷺ الرجل

فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ **بَابُ حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ حَرْجِجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ بَنِي صَهْبٍ مَوْلَى ابْنِ جُدْعَانَ أَدْعَوْا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى ذَلِكَ صَهْبِيًّا . فَقَالَ مَرْوَانُ مَنْ يَشْهَدُ لَكُمَا عَلَى ذَلِكَ قَالُوا ابْنُ عُمَرَ فَدَعَاهُ فَشَهِدَ لِأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَهْبِيًّا

المذكور فجري منه ما ذكر ويستفاد من التعليل المذكور أيضا أنه لو وجدته مثلياً باع باغلي من ثمنه لم يتناول النهي (قوله فان العائد في صدقته الخ) حمل الجمهور هذا النهي في صورة الشراء على التنزيه وحمله قوم على التحريم قال القرطبي وغيره وهو الظاهر ثم الزجر المذكور مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها لا ما أثارده إليه الميراث مثلاً قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والداً والموهوب ولده والهبة التي لم تقبض والتي ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الاخبار باستثناء كل ذلك وأما ما عدي ذلك كالغني يثيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع لهؤلاء قال وما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها ثواب الآخرة وقد استشكل ذكر عمر مع ما فيه من اذاعة عمل البر وكتمانه أرجح وأجيب بأنه تعارض عنده المصلحتان الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي فرجح الثاني فعمل به وتعقب بأنه كان يمكنه أن يقول حمل رجل على فرس مثلاً ولا يقول حملت فيجمع بين المصلحتين والظاهر أن محل رجحان الكتمان إنما هو قبل الفعل وعنده وأما بعد وقوعه فلعل الذي أعطيه أذاع ذلك فانتفى الكتمان ويضاف إليه أن في اضافته ذلك إلى نفسه تأكيداً لصحة الحكم المذكور لأن الذي تقع له القصة أجدر بضبطها ممن ليس عنده إلا وقوعها بحضوره فلما أمن ما يخشى من الاعلان بالقصد صرح باضافة الحكم إلى نفسه ويحتمل أن يكون محل ترجيح الكتمان لمن يخشى على نفسه من الاعلان العجب والرياء أما من أمن ذلك كعمر فلا (قوله باب) كذا للجميع بخير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ومناسبته لها أن الصحابة بعد ثبوت عطية النبي ﷺ ذلك لصهيب لم يستفصلوا هل يرجع أم لا فدل على أن لا اثر للرجوع في الهبة (قوله ان بني صهيب) هو ابن سنان الرومي وقد تقدم اصله في العرب في باب شراء المملوك من الحرب من كتاب البيوع وقوله مولى بي جدعان كذا في رواية الكشميهني وللباقين مولى ابن جدعان وهي رواية الاسماعيلي من طريق أبي حاتم عن ابراهيم بن موسى شيخ البخاري فيه وابن جدعان هو عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن مرتيم مرة وأما صهيب فكان له من الولد ممن روي عنه حمزة وسعد وصالح وصيني وعباد وعثمان ومجد وحبيب (قوله فقال مروان) هو ابن الحكم حيث كان أمير المدينة لمعاوية وكان موت صهيب بالمدينة في أواخر خلافة علي (قوله من يشهد لكما) كذا فيه بالثنية وبقية القصة بصيغة الجمع فيحمل على أن المتولي للدعوى بذلك منهم كانوا اثنين ورضي الباقيون بذلك فنسب إليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة التثنية على أن في رواية الاسماعيلي فقال مروان من يشهد لكم ولا اشكال فيه واجاب الكرمانى بأن اقل الجمع اثنان عند بعضهم (قوله لا عطى) يفتح اللام هي لام القسم كأنه اعطى الشهادة حكم القسم اوفيه قسم مقدر او عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكد بالقسم كثيراً وان كان السامع غير منكر ويؤكد كونه خبراً ان مروان قضى لهم بشهادة ابن عمر وحده ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج الى شاهد آخر ودعوى ابن بطال انه قضى لهم بشهادته ويمينهم فيه نظر لانه لم يذكر في الحديث وقد استدلل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرح انه يكفي الشاهد الواحد اذا انضمت إليه قرينة تدل على صدقة وترجم أبو داود في السنن باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم وساق قصة خزيمه بن ثابت في سبب تسميته بالشهادتين وهي مشهورة والجمهور على أن ذلك خاص بخزيمة والله أعلم وقال ابن التين يحتمل أن يكون مروان أعطى ذلك من يستحق عند العطاء من مال الله فان كان النبي عليه الصلاة والسلام اعطاه كان تنفيذاً له وان لم يكن كان هو المنشيء للعطاء قال وقد يكون ذلك خاعاً بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حيث

بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً فَقَضَى مَرَّوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهْمُ بَابٍ مَا قِيلَ فِي الْعُمَرَى وَالرَّقْبَى ، أَعْمَرَتْهُ الدَّارَ فَهِيَ عُمَرَى جَعَلَتْهَا
لَهُ اسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا جَعَلَكُمْ عُمَارًا **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُمَرَى . أَنَّهَا لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا
هَمَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ

قضى له بدعواه وشهادة من كان عنده السلب (قوله بيتين وحجرة) ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ان بيت
صهيب كان لام سلمة فوهبته لصهيب فاعلمها ففعلت ذلك بأمر النبي ﷺ أو نسب إليها بطريق المجاز وكان في الحقيقة للنبي
ﷺ فأعطاهما لصهيب أو هو بيت آخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة * (قوله باب ما قيل في العمرى والرقي) أى
ما ورد في ذلك من الأحكام ثبت للأصيلي وكرامة بسملة قبل الباب والعمرى بضم المهملة وسكون الميم مع
القصر وحكي ضم الميم مع ضم أوله وحكي فتح أوله مع السكون مأخوذ من العمر والرقي بوزنها مأخوذة من المراقبة
لأنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية فيعطى الرجل الدار ويقول له أعمرك أي أبعثها لك مدة عمرك
ف قيل لها عمرى لذلك وكذا قيل لها رقي لأن كلا منهما يرقب متى يموت الآخر لترجع إليه وكذا ورثته فيقومون
مقامه في ذلك هذا أصلها لغة وأما شرعا فالجمهور على أن العمرى إذا وقعت كانت ملكا للآخذ ولا ترجع إلى
الأول إلا إن صرح باشتراط ذلك وذهب الجمهور إلى صحة العمرى إلى ما حكاه أبو الطيب الطبري عن بعض الناس
والمأوردى عن داود وطائفة لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهرية ثم اختلفوا إلى ما يتوجه التملك فالجمهور أنه يتجه
إلى الرقة كسائر الهبات حتى لو كان العمر عبدا فأعتقه الموهب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه إلى المنفعة دون
الرقة وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يسلك به مسلك العارية أو الوقف روايتان عند المالكية وعن الحنفية
التمليك في العمرى يتوجه إلى الرقة وفي الرقي إلى المنفعة وعنهم أنها باطلة وقول المصنف أعمرت الدار فهي عمرى
جعلتها أشار بذلك إلى أصلها وأطلق الجعل لأنه يرى أنها تصير ملك الموهوب له كقول الجمهور لا يرى أنها عارية كما
سيأتى تصريحه بذلك في آخر أبواب الهبة وقوله استعمركم فيها جعلكم عمارا هو تفسير أبي عبيدة في المجاز وعليه
يعتمد كثيرا وقال غيره استعمركم أطال أعماركم وقيل معناه أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها (قوله عن يحيى)
هو ابن أن كثير (قوله عن أبي سلمة عن جابر) في رواية هشام عن يحيى حدثني أبو سلمة سمعت جابر بن عبد الله أخرجه
مسلم وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله قضى النبي ﷺ بالعمرى أنها لمن وهبت له) هو بفتح أنها أى قضى بأنها وفي
رواية الزهري عن أبي سلمة عند مسلم أي ما رجل أعمار عمرى له ولعقبه فأنها للذى أعطىها لا ترجع إلى الذى أعطاهما
لأنه أعطي عطاء وقعت فيه الموارث هذا لفظه من طريق مالك عن الزهري وله نحوه من طريق ابن جريج عن الزهري
وله من طريق الليث عنه فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعمار ولعقبه ولم يذكّر التعليل الذى فى آخره وله من طريق
معمر عنه إنما العمرى التى أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هى لك ولعقبك فأما الذى قال هى لك ماعشت فأنها ترجع
إلى صاحبها قال معمر كان الزهري يفتى به ولم يذكّر التعليل أيضا وبين من طريق أبي ذئب عن الزهري أن التعليل من
قول أبي سلمة وقد أوضحت في كتاب المدرج وأخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال جعل الانصار يعمرون
المهاجرين فقال النبي ﷺ أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فأنه من أعمار عمرى فهي للذى أعمارها حيا وميتا
ولعقبه فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال أحدها أن يقول هى لك ولعقبك فهذا صريح في أنها للموهوب له
ولعقبه ثانيا أن يقول هى لك ماعشت فإذا مات رجعت إلى هذه عارية مؤقتة وهي صحيحة فإذا مات رجعت إلى الذى
أعطى وقد بينت هذه التي قبلها رواية الزهري وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والأصح عند أكثرهم

عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْعُمَرَى جَائِزَةٌ وَقَالَ عَطَاءٌ حَدَّثَنِي جَابِرٌ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ

لا ترجع الى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد فلنى وسأ ذكر الاحتجاج لذلك آخر الباب ثالثا أن يقول أعمرتكها
وبطابق فرواية أبي الزبير هذه تدل على أن حكمها حكم الاول وأنها لا ترجع الى الواهب وهو قول الشافعى فى الجديد
والجمهور وقال فى القديم العقد باطل من أصله وعنه كقول مالك وقيل القديم عن الشافعى كالجديد وقدر روى النسائي أن
قتادة حكى أن سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسئلة أعني صورة الاطلاق فذكر له قتادة عن
الحسن وغيره أنها جائزة وذكر له حديث أبي هريرة بذلك قال وذكره عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ مثل ذلك
قال فقال الزهري إنما العمرى أى الجائزة إذا أعمر له ولعقبه من بعده فاذا لم يجعل عقبه من بعده كان للذى يجعل شرطه
قال قتادة واحتج الزهري بأن الخلفاء لا يقضون بها فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان (قوله عن بشير) بالمعجمة
وزن عظيم (ابن نهيك) بالنون وزن ولده (قوله العمرى جائزة) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا الاطلاق
ما حكى عنه وحمله الزهري على التفصيل الماضى واطلاق الجواز فى هذه الرواية لا يفهم منه غير الحل أو الصحة وأما
حملة على المضي للذى يعطاها وهو الذى حملة عليه قتادة فيحتاج الى قدر زائد على ذلك وقد اخرج النسائي من طريق
محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا لا عمرى فمن أعمر شيئا فهو له وهو يشهد لما فهمه قتادة (قوله وقال
عطاء حدثني جابر عن النبي ﷺ مثله) فى رواية غير أبي ذر نحوه بدل مثله وطريق عطاء موصولة بالاسناد المذكور
عن قتادة عنه فتادة هو القائل وقال عطاء وهم من جعله مطلقا وقدين ذلك أبو الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم فى
مستخرجه من طريقه بالاسنادين جميعا ولفظهما واحد وهو يقوى رواية أبي ذر وقدر واه مسلم من طريق سعيد
ابن أبي عروبة عن قتادة بلفظ العمرى ميراث لاهلها (تنبيه) ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر الا الحديثين الواردين
فى العمرى وكأنه يرى انهما متحدان المعنى وهو قول الجمهور ومنع الرقبى مالك وأبو حنيفة ومحمد ووافق أبو يوسف الجمهور
وقدر روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا العمرى والرقبى سواء وله من طريق اسرائيل عن عبد الكريم
عن عطاء قال نهى رسول الله ﷺ عن العمرى والرقبى قلت وما الرقبى قال يقول الرجل للرجل هى لك حياتك فان
فعلتم فهو جائز هكذا أخرجه مرسلأ وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر
مرفوعا لا عمرى ولا رقبى فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته رجاله ثقات لكن اختلف فى سماع حبيب له من
ابن عمر فصرح به النسائي من طريق ومعناه فى طريق أخرى وقال الماوردي اختلفوا الى ماذا يوجه النهى والظاهر
أنه يتوجه الى الحكم وقيل يتوجه الى اللفظ الجاهلى والحكم المنسوخ وقيل النهى انما يمنع صحة ما يفيد المنهى عنه فائدة
أما إذا كان صحة المنهى عنه ضررا على مرتكبه فلا يمنع صحته كالطلاق فى زمن الحيض وصحة العمرى ضرر على المعمر
فان ملكه يزول بغير عوض هذا كله اذا حمل النهى على التحريم فان حمل على الكراهة أو الارشاد لم يحسب الى ذلك والقرينة
الصارفة ما ذكر فى آخر الحديث من بيان حكمه ويصرح بذلك قوله العمرى جائزة وللتزمذى من طريق أبي الزبير عن
جابر رفعه العمرى جائزة لاهلها والرقبى جائزة لاهلها والله أعلم قال بعض الخذاق اجازة العمرى والرقبى بعيد عن
قياس الاصول ولكن الحديث مقدم ولوقيل بتحريمهما للنهى وصحتهما للحديث لم يبعد وكان النهى لا مخرج
وهو حفظ الاموال ولو كان المراد فيهما المنفعة كما قال مالك لم يمتنع عنهما والظاهر أنه ما كان مقصود العرب بهما الاتمليك
الرقبة بالشرط المذكور فجاء الشرع بمراغمتهم فصحح العقد على نعت الهبة المحمودة وأبطل الشرط المضاد لذلك
فانه يشبه الرجوع فى الهبة وقد صح النهى عنه وشبه بالكل يعود فى قبته وقدر روى النسائي من طريق أبي الزبير عن
ابن عباس رفعه العمرى لمن أعمرها والرقبى لمن أرقبها والعائد فى هبته كالعائد فى قبته فشرط الرجوع بالمقارن للعقد
مثل الرجوع الطارىء بعده فنهى عن ذلك وأمر أن يبقىها مطلقا أو يخرجها مطلقا فان أخرجها على خلاف ذلك

باب من استعار من الناس الفرس **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن قتادة قال سمعت أنسا يقول كان فرع بالمدينة فاستعار النبي ﷺ فرسا من أبي طلحة يقال له المندوب فركب . فلما رجع قال ما رأينا من شيء وإن وجدناه لبحرا **باب** الاستعارة للعروس **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** عبد الواحد إن أيمنا قال حدثني أبي قال دخلت على عائشة رضي الله عنها وعليها درع قطر ثمن خمسة دراهم قالت أرفع بصرك

بطل الشرط وصح العقدمر اغمة له وهو نحو ابطال شرط الولاء لمن باع عبدا كما تقدم في قصة بريرة * (قوله باب من استعار من الناس الفرس) زاد أبوذر عن مشايخه والدابة وزاد عن الكشميهني وغيرها وثبت مثله لابن شويه لكن قال وغيرها بالحنفية وذكر بعض الشراح ممن أدركناه قبل الباب كتاب العارية ولم أره في شيء من النسخ ولا الشروح والبخاري أضاف العارية الى الهلبة لانها مابة المنافع والعارية بتشديد التحتانية ويجوز تخفيفها وحكي مارة براء خفيفة غير تحتانية قال الازهرى مأخوذة من عار اذا ذهب وجاء ومنه سمي العيار لانه يكثر الذهاب والحجى . وقال البطليوسي هي من الصاور وهو التناوب وقال الجوهرى منسوبة الى العار لان طلبها عار وتعقب بوقوعها من الشارع ولا عار في فعله وهذا التعقب وان كان صحيحا في نفسه لكنه لا يرد على ناقل اللغة وفعل الشارع في مثل ذلك لبيان الجواز وهي في الشرع هبة المنافع دون الرقبة ويجوز توقيتها وحكم العارية اذا تلفت في يد المستعير أن يضمها الا فيما اذا كان ذلك من الوجه المأذون فيه هذا قول الجمهور وعن المالكية والحنفية ان لم يتعد يضمن وفي الباب عدة أحاديث ليس فيها شيء على شرط البخاري أشهرها حديث أبي أمامة أنه سمع النبي ﷺ في حجة الوداع يقول العارية مؤداة والزعيم غارم أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان (قلت) في الاستدلال به نظر وإس فيه دلالة على التضمن لان الله تعالى قال ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا تلفت الامانة يلزم ردها نعم روى الاربعة وصححه الحاكم من حديث الحسن عن سمرة رفعه على اليما أخذت حتى تؤديه وسماع الحسن من سمرة مختلف فيه فان ثبت ففيه حجة لقول الجمهور والله أعلم (قوله كان فرع بالمدينة) أي خوف من عدو (قوله من أبي طلحة) زيد بن سهل زوج أم أنس (قوله يقال له المندوب) قيل سمي بذلك من التدب وهو الوهن عند السباق وقيل لتدب كان في جسمه وهو أثر الجرح زاد في الجهاد من طريق سعيد عن قتادة كان يقطف أو كان فيه قطاف كذا فيه بالشك والمراد أنه كان بطيء المشى (قوله وان وجدناه لبحرا) في رواية المستمل وان وجدنا بحذف الضمير قال الخطابي ان هي النافية واللام في لبحرا بمعنى الأي ما وجدناه الا بحرا قال ابن التين هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين أن محققة من الثقيلة واللام زائدة كذا قال قال الاصمعي يقال للفرس بحر اذا كان واسع الجري أولان جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر ويؤيده ما في رواية سعيد عن قتادة وكان بعد ذلك لا يجاري وسيأتي في الجهاد ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى * (قوله باب الاستعارة للعروس عند البناء) أي الزفاف وقيل له بناء لانهم يبنون لمن يتزوج قبة يخلو بها مع المرأة ثم أطلق ذلك على التزويج (قوله حدثنا عبد الواحد) تقدم بهذا الاسناد في آخر العتق حديث وفيه شرح حال أيمنا والد عبد الواحد (قوله وعليها درع قطر) الدرع قميص المرأة وهو مذكر قال الجوهرى ودرع الحديد مؤنثة وحكي أبو عبيدة أنه أيضا يذكر ويؤنث والقطر بكسر القاف وسكون المهملة بعدها راء وفي رواية المستمل والسر خسي يضم القاف وآخره نون والقطر ثياب من غليظ القطن وغيره وقيل من القطن خاصة وحكي ابن قرقول أنه في رواية ابن السكن والقاسي بالقاسي بالكسورة آخره راء وهو ضرب من ثياب اليمن تعرف بالقطرية فيها حمرة قال البناسي والصواب بالقاف وقال الازهرى الثياب القطرية منسوبة الى قطر قرية في البحرين فكسروا القاف للنسبة وخففوا (قوله ثمن خمسة دراهم) بنصب ثمن بتقدير فعل وخمسة بالخفض على الاضافة أو برفع الثمن وخمسة على حذف الضمير والتقدير ثمنه خمسة وروى بضم

إلى جاريتي أنظر إليها فإنها تزهي أن تلبسه في البيت. وقد كان لي منهن درع على عهد رسول الله ﷺ فما كانت امرأة تقين بالمدينة إلا أرسلت إلى تستعيره **باب فضل المنحة** **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال نعم المنحة اللقحة الصني منحة والشاة الصني تغدو بآناء وتروح بآناء **حدثنا** عبد الله بن يوسف وإسماعيل عن مالك قال نعم الصدقة **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم وكانت الأنصار

أوله وتشديد الميم على لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الخافض أي قوم بخمسة دراهم ووقع في رواية ابن شويه وحده خمسة الدراهم (قوله إلى جاريتي) لم أعرف اسمها (قوله تزهي) بضم أوله أي تأنف أو تكبر يقال زهي يزهي إذا دخله الزهو وهو الكبر ومنه ما زهاه وهو من الحروف التي جاءت بلفظ البناء للمفعول وإن كانت بمعنى الفاعل مثل عني بالامر ونتجت الناقة (قلت) ورأيت في رواية أبي ذر تزهي بفتح أوله وقد حكاهما أبي دريد وقال الأصمعي لا يقال بالفتح (قوله تقين) بالقاف أي تزين من قال الشيء قياناً أي أصلحه والقينة تقال للماشطة والمغنية وللأمة مطلقاً وحكي ابن التين أنه روى تقين بالقاء أي تعرض وتجلي على زوجها (قلت) ولم يضبط ما بعد القاء ورأيت بخط بعض الحفاظ بمثناة فوقانية قال ابن الجوزي أرادت عائشة رضي الله عنها أنهم كانوا أولاً في حال ضيق وكان الشيء المحقر عندهم إذ ذاك عظيم القدر وفي الحديث إن عارية الثياب للعروس أمر معمول به مرغ فيه وأنه لا يعد من الشنع وفيه تواضع عائشة وأمرها في ذلك مشهور وفيه حلم عائشة عن خدمها ورفقها في المعاتبة وإيثارها بما عندها مع الحاجة إليه وتواضعها باخذها لسلفة في حال اليسار مع ما كان مشهوراً عنها من الجود رضي الله عنها * (قوله باب فضل المنحة) حذف باب من رواية أبي ذر والمنحة بالنون والمهملة وزن عظيمة هي في الأصل العطية قال أبو عبيد المنحة عند العرب على وجهين أحدهما أن يعطى الرجل صاحبه صلة فتكون له والآخر أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بجلها ووبرها زمناً ثم يردّها والمراد بها في أول أحاديث الباب هنا عارية ذوات الالبان ليؤخذ لبنها ثم تردّها لصاحبها وقال القزاز قيل لا تكون المنحة إلا ناقة أو شاة والاول أعرف ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث * الاول حديث أبي هريرة (قوله نعم المنحة اللقحة الصني منحة) اللقحة الناقة ذات اللبن القرية العهد بالولادة وهي مكسورة اللام ويجوز فتحها المعروف أن اللقحة بفتح اللام المرة الواحدة من الحلب والصني بفتح الصاد وكسر القاء أي الكريمة العزيزة اللبن ويقال لها الصفية أيضاً كذا رواه يحيى بن بكير وذكر المصنف بعده أن عبد الله بن يوسف وإسماعيل يعني ابن أبي أويس روياه بلفظ نعم الصدقة اللقحة الصني منحة وهذا هو المشهور عن مالك وكذا رواه شعيب عن أبي الزناد كما سيأتي في الأثر به قال ابن التين من روي نعم الصدقة روى أحدهما بالمعنى لأن المنحة العطية والصدقة أيضاً عطية (قلت) لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي ﷺ بل هي من جنس الهبة والهدية وقوله منحه منصوب على التمييز قال ابن مالك فيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهراً وقد منعه سيويه الأمع الاضمار مثل بثس للظالمين بدلا وجوزه المبرد وهو الصحيح وقال أبو البقاء اللقحة هي المخصوصة بالمدح ومنحة منصوب على التمييز توكيداً وهو قول الشاعر

* فنعم الزاد زاد أيلك زاداً * (قوله تغدو بآناء وتروح بآناء) أي من اللبن أي تحلب آناء بالغداة وآناء بالعشي ووقع هذا الحديث في رواية مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة تغدو بآناء وتروح بآناء إن أجرها لعظيم * الحديث الثاني حديث أنس (قوله وليس بأيديهم) كذا للجميع وفي رواية الأصمعي (١) وكريمة

(١) (قوله يعني شيء الخ) كذا في جميع النسخ بالرفع والرواية التي شرحها القسطلاني يعني شيئاً بالنصب اهـ

أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَمَّارُ قَسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطُوهُمْ نِمْارَ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمُؤْنَةَ
وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ كَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ . فَكَانَتْ أُعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ عِذَا قَا فَا عَطَاهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَاتُهُ أُمُّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ
مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَتْلِ أَهْلِ خَيْبَرَ فَانْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ
مَنَاجِيَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ نِمْارِهِمْ فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُمِّهِ عِذَا قَا فَا عَطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ أَيْمَنَ
مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ * وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ بِهَذَا وَقَالَ مَكَانَهُنَّ مِنْ خَالِصِهِ
حَدَّثَنَا سَدَّدُ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّوْلِيِّ

يعني شيء "او ثبت لفظ شيء" في رواية مسلم عن حرمة وأبي الطاهر عن ابن وهب (قوله فقامهم الانصار الخ) ظاهره
مغايير لقوله في حديث أبي هريرة الماضي في المزارعة قالت الانصار للنبي ﷺ اقسم بيننا وبين اخواننا النخيل
قال لا واجمع بينهما ان المراد بالمقاسمة هنا القسمة المعنوية وهي التي اوجبهم اليها في حديث أبي هريرة حيث قال
قالوا فيكفوتنا المؤنة ونشركهم في الثمر فكان المراد هنا مقاسمة الثمار والمنفي هناك مقاسمة الاصول وزعم الداودي
وأقره ابن التين أن المراد بقوله هنا قاسمهم الانصار أي حالقوهم جعله من القسم بفتح القاف والمهملة لا من القسم
بسكون المهملة وقد تقدم تعقب ما زعمه في كتاب المزارعة (قوله وكانت أمه أم أنس الخ) الضمير في أمه يعود على
أنس وأم أنس بدل منه وكذا أم سليم وفي رواية مسلم وكانت أمه أم أنس بن مالك وهي تدعى أم سليم وكانت أم عبد
الله بن أبي طلحة كان أخا أنس لأمه والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهري الراوي عن أنس لكن بقية السياق
يقتضي أنه من رواية الزهري عن أنس فيحمل على التجريد (قوله فكانت أعطت أم أنس) أي كانت أم أنس أعطت
(قوله عذاقا) بكسر المهملة وبذل معجمة خفيفة جمع عذق بفتح ثم سكون كجبل وجبال والعذق النخلة وقيل إنما
يقال لها ذلك إذا كان حملها موجودا والمراد أنها وهبت له ثمرها (قوله قال ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذكور
وكذا هو عند مسلم (قوله الي أمه) أي إلى أم أنس وهي أم سليم (قوله فأعطى رسول الله ﷺ أم أيمَنَ مكانهن)
أي بدلهن (قوله من حائطه) أي بستانه (قوله وقال أحمد بن شبيب أخبرنا أبي عن يونس بهذا) أي بالاسناد
والمتن (قوله وقال مكانهن من خالصه) يعني أنه وافق ابن وهب في السياق إلا في قوله من حائطه فقال من
خالصه أي من خالص ماله قال ابن التين المعنى واحد لأن حائطه صار له خالصا (قلت) لكن لفظ خالصه أصرح
في الاختصاص من حائطه وطريق أحمد بن شبيب هذه وصلها البرقاني في المصاحفة من طريق محمد بن علي
الصائغ عن أحمد بن شبيب المذكور مثله زاد مسلم في آخر الحديث قال ابن شهاب وكان من شأن أم أيمَنَ
أنها كانت رصيفة لعبد الله بن عبد المطلب وكانت من الحبشة فلما ولدت آمنة رسول الله ﷺ بعدما توفي أبوه كانت
أم أيمَنَ تحضنه حتى كبر فأعتقها ثم أنكحها زيد بن حارثة وتوفيت بعده ﷺ بخمسة أشهر وسياتي في المغازي ذكر
سبب إعطاء رسول الله ﷺ لأم أيمَنَ بدل العذاق وفيه زيادة على رواية الزهري فانه أخرج من طريق سليمان
التيمن عن أنس قال كان الرجل يجعل للنبي ﷺ النخلات الحديث وفيه وان أهلي أمروني أن أسال النبي ﷺ
الذي كانوا أعطوه وكان قد أعطاه أم أيمَنَ فجاءت أم أيمَنَ فجعلت الثوب في عنق تقول لا نعطيكم وقد أعطانيه قال
والنبي ﷺ يقول لك كذا حتى أعطاه عشرة أمثاله أو كما قال * الحديث الثالث (قوله عن حسان بن عطية) في
رواية أحمد عن الوليد حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية (قوله عن أبي كبشة) في رواية أحمد المذكورة حدثني أبو كبشة
وهو فتح الكاف وسكون الموحدة بعدها معجمة (السولي) بفتح المهملة وتخفيف اللام المضمومة بعدها واوسا كنة

قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعِزِّ . مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءُ ثَوَابِهَا وَتَصَدِّيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ قَالَ حَسَّانٌ فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْعِزِّ مِنْ زِدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَتْ لِرِجَالٍ مِنَّا فَضُولُ أَرْضَيْنِ فَقَالُوا نَوَاجِرُهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالنِّصْفِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحِهَا أَخَاهُ فَإِنْ أَبِي فَلْيُمِسِّكْ أَرْضَهُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْهَجْرَةِ . فَقَالَ وَفِيكَ إِنَّ الْهَجْرَةَ شَأْنُهَا شَدِيدٌ فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبْلِ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَتُعْطَى صَدَقَتُهَا ، قَالَ نَعَمْ ، قَالَ فَهَلْ تَمْنَحُ مِنْهَا شَيْئًا . قَالَ نَعَمْ . قَالَ فَتَحْلُبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا ، قَالَ نَعَمْ . قَالَ فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ التُّجَّارِ فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَبْرِكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو عَنْ طَاوُسٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَعْلَهُمْ بِذَلِكَ يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ تَهْتَرُ زَرْعًا ، فَقَالَ لِمَنْ هَذِهِ . فَقَالُوا أَكْثَرَاهَا

ثُمَّ لَا يُمْ لَمْ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ وَزَعَمَ الْحَاكِمُ أَنَّ اسْمَهُ الْبَرَاءُ بْنُ قَيْسٍ وَوَهْمُهُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ وَبَيْنَ أَنَّهُ غَيْرُهُ وَلَيْسَ لِابْنِ كَبْشَةَ وَلَا لِلرَّائِي عَنْهُ حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَآخِرُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ (قَوْلُهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (قَوْلُهُ أَرْبَعُونَ خَصْلَةً) فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ أَرْبَعُونَ حَسَنَةً (قَوْلُهُ الْعِزُّ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ النَّونِ بَعْدَهَا زَايٌ مَعْرُوفَةٌ وَهِيَ وَاحِدَةُ الْمَعْرِ (قَوْلُهُ قَالَ حَسَّانُ) هُوَ ابْنُ عَطِيَّةٍ رَاوَى الْحَدِيثَ وَهُوَ مُوَصَّلٌ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ مَا لَمْ يَخْصُصْهُ لَيْسَ فِي قَوْلِ حَسَّانٍ مَا يَمْنَعُ مِنْ وَجْدَانِ ذَلِكَ وَقَدْ حَضَرَ ﷺ عَلَى أَبْوَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ لَا تَحْصِي كَثْرَةً وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ ﷺ كَانَ عَلَامًا بِالْأَرْبَعِينَ الْمَذْكُورَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا لِمَعْنَى هُوَ أَتَمُّ لَنَا مِنْ ذِكْرِهَا وَذَلِكَ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ التَّعْيِينُ لَهَا مِنْ هَذَا فِي غَيْرِهَا مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ قَالَ وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ تَطَلَّبُهَا فَوَجَدَهَا تَزِيدُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فَمَزَّادَهُ إِعَانَةَ الصَّانِعِ وَالصَّنْعَةَ لِلْآخِرِ وَقَدْ أَعْطَاهُ شَيْعَ النَّهْلِ وَالسَّرَّ عَلَى الْمُسْلِمِ وَالذَّبَّ عَنْ عَرَضِهِ وَادْخَالَ السَّرُورِ عَلَيْهِ وَالتَّفْسِخَ فِي الْمَجْلِسِ وَالدَّلَالََةَ عَلَى الْخَيْرِ وَالْكَلَامَ الطَّيِّبَ وَالْفَرَسَ وَالزَّرْعَ وَالشَّفَاعَةَ وَعِيَادَةَ الْمَرِيضِ وَالْمَصَاحِفَةَ وَالْحُبَّةَ فِي اللَّهِ وَالبَغْضَ لِأَجَلِهِ وَالمَجَالِسَةَ لِلَّهِ وَالتَّزَاوُرَ وَالنَّصِيحَ وَالرَّحْمَةَ وَكُلَّهَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَفِيهَا مَا قَدْ يَنْزَاعُ فِي كَوْنِهِ دُونَ مَنِيحَةِ الْعِزِّ وَحَذَفَتْ مِمَّا ذَكَرَهُ أَشْيَاءٌ قَدْ تَعَقَّبَ ابْنُ الْمُنِيرِ بَعْضَهَا وَقَالَ الْأَوَّلِيُّ أَنْ لَا يَعْنِيَ بَعْدَهَا لِمَا تَقْدِمُ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ رَجُمَ بِالْغَيْبِ ثُمَّ أَنِّي عَرَفْتُ أَنَّهَا أَدْنَى مِنَ الْمَنِيحَةِ (قُلْتُ) وَإِنَّمَا أُرَدْتُ بِمَا ذَكَرْتَهُ مِنْهَا تَقْرِبُ الْخَمْسَ عَشْرَةَ الَّتِي عَدَّهَا حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ وَهِيَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَخْرُجُ عَمَّا ذَكَرْتَهُ وَمَعَ ذَلِكَ فَاتِّمَامُ مَوَافِقِ ابْنِ بَطَّالٍ فِي امْكَانِ تَبَعِ أَرْبَعِينَ خَصْلَةً مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ أَدْنَاهَا مَنِيحَةُ الْعِزِّ وَمَوَافِقُ ابْنِ الْمُنِيرِ فِي رَدِّ كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّالٍ مِمَّا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ فَوْقَ الْمَنِيحَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * الْحَدِيثُ الرَّابِعُ حَدِيثُ جَابِرٍ كَانَتْ لِرِجَالٍ مِنَّا فَضُولُ أَرْضَيْنِ تَقْدِمُ فِي الْمَزَارَعَةِ مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَالْفَرْضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ أَوْ لِيَمْنَحِهَا أَخَاهُ * الْحَدِيثُ الْخَامِسُ (قَوْلُهُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ فَيَكُونُ مُوَصُولًا لَكِنْ صَرَحَ الْأَسْمَاعِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْخَيْرَ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ أَوْرَدَهُ فِي الْهَجْرَةِ مُوَصُولًا مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ كَلَامًا عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ فَلَوْ أَرَادَ هُنَا أَنْ يُعْطِفَهُ لَقَالَ هُنَاكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ كَعَادَتِهِ نَعَمْ زَعَمَ الْمُنْزِي أَنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي الْهَبَةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قُلَانُ . قَالَ أَمَا إِنَّهُ لَوْ مَنَحَهَا إِيَّاهُ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَعْلُومًا **بَاب** إِذَا قَالَ أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَّةُ عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ فَهُوَ جَائِزٌ . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ هَذِهِ عَارِيَّةٌ . وَإِنْ قَالَ كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوبَ فَهِيَ هَبَةٌ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةٍ فَأَعْطَوْهَا آجَرَ فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ كَبَتَ الْكَافِرَ . وَأَخْدَمَ وَلِيدَةً . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْدَمَهَا هَاجِرَ **بَاب** إِذَا حَمَلَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ . فَهُوَ كَالْعُمَرَى وَالصَّدَقَةِ . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا **حَدَّثَنَا** الْحُمَيْدِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكًا يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا يَحْيَى قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَلْ لَا تَشْتَرِيهِ وَلَا تَعُدُّ فِي صَدَقَتِكَ .

يوسف وفي الهجرة وقال محمد بن يوسف قاله أعلم وقد وصله الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور وسيأتي شرحه في الهجرة ان شاء الله تعالى والغرض منه قوله فهل تمنح منها شيئاً قال نعم فان فيه اثبات فضيلة المنيحة وقوله لن يترك أي لن ينقصك * . الحديث السادس حديث ابن عباس وقد تقدم في المزارعة أيضاً والمراد منه هنا ما دل من قوله لو منحها إياه كان خيراً له على فضل المنيحة * (قوله باب اذا قال اخدمتك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز وقال بعض الناس هذه عارية وان قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه وأخدم وليدة قال وقال ابن سيرين عن أبي هريرة فأخدمها هاجر وسيأتي موصولاً في أحاديث الأنبياء مع الكلام عليه قال ابن بطال لا أعلم خلافاً ان من قال أخدمتك هذه الجارية انه قد وهب له الخدمة خاصة فان الاخدام لا يقتضي تملك الرقبة كما أن الاسكان لا يقتضي تملك الدار قال واستدل به بقوله فأخدمها هاجر على الهبة لا يصح وانما صححت الهبة في هذه القصة من قوله فأعطوها هاجر قال ولم يختلف العلماء فيمن قال كسوتك هذا الثوب مدة معينة ان له شرطه وان لم يذكر أجلاً فهو هبة وقد قال تعالى فكفارته اطعام (١) عشرة مساكين أو كسوتهم ولم تختلف الامة أن ذلك تملك للطعام والكسوة انتهى والذي يظهر أن البخاري لا يخاف ما ذكره عند الاطلاق وانما مراده انه ان وجدت قرينة تدل على العرف حمل عليها والافه على الوضع في الموضعين فان كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الاخدام منزلة الهبة فاطلقه شخص وقصد التملك نفذ ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالفه والله أعلم * (قوله باب اذا حمل رجلاً على فرس فهو كالعمري والصدقة وقال بعض الناس له أن يرجع فيها) أورد فيه حديث عمر حملت على فرس مختصراً وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب قال ابن بطال ما كان من الحمل على الخيل تملكاً للمحمول عليه بقوله هلك فهو كالصدقة فاذا قبضها لم يجز الرجوع فيها وما كان منه تحبباً في سبيل الله فهو كالوقف لا يجوز الرجوع فيه عند الجمهور وعن أبي حنيفة ان الحبس باطل في كل شيء انتهى والذي يظهر أن البخاري أراد الإشارة الى الرد على من قال يجوز الرجوع في الهبة ولو كانت للاجنبي والاقتدقنا تقرير أن الحمل المذكور في قصة عمر كان تملكاً وان قول من قال كان تحبباً احتمال بعيد والله أعلم وسيأتي مزيداً لذلك قريبا في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى **(خاتمة)** اشتمل كتاب الهبة ومأمعها من أحاديث.

(١) (قوله وقد قال تعالى اطع) كذا في جميع النسخ التي بأيدينا والتلاوة بعد قوله عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم اه مصححه

قوله كتاب الشهادات

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

باب ما جاء في البينة على المدعى : لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه الآية وقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله إلى قوله بما تعملون خيرا **باب** إذا عدل رجل رجلا فقال لا نعلم إلا خيرا أو ما علمت إلا خيرا

العمري والعارية على تسعة وتسعين حديثا مائة الا واحد المعلق منها ثلاثة وعشرون والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضي ثمانية وستون حديثا والخالص احدى وثلاثون وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة لو دعيت الى كراع وحديث أم سلمة في الهدية وحديث أنس في الطيب وحديث عائشة كان يقبل الهدية وحديث ابن عباس من أهديت له هدية فجلساؤه شركاؤه وحديث ابن عمر في قصة فاطمة في ستر بابها وحديث ابن عمر في قصة صهيب وحديث عائشة في الدرع وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الاربعين خصلة وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر أثرا والله أعلم

﴿ قوله كتاب الشهادات ﴾

هي جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والمشاهدة المعاينة مأخوذة من الشهود أي الحضور لان الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(قوله باب ما جاء في البينة على المدعى) كذا للاكثر وسقط لبعضهم لفظ باب وقدم النسفي وابن شويه بالبسملة على كتاب (قوله لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه الآية) كذا لابن شويه ولا يذري بعد قوله فاكتبوه الى قوله واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم وساق في رواية الاصيلي وكريمة الآية كلها وكذا التي بعدها (قوله وقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله إلى قوله بما تعملون خيرا) كذا لابن ذر وابن شويه ووقع للنسفي بعد قوله في الآية الاولى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب أن يكتب ما علمه الله الى قوله بما تعملون خيرا وهو غلط لاحالة وكأنه سقط منه شيء أوضحته رواية غيره كما تري ولم يسق في الباب حديثا أما اكتفاء بالآيتين وأما إشارة الى الحديث الماضي قريبا في ذلك في آخر باب الرهن وستأتي ترجمة الشق الآخر وهي الميم على المدعى عليه قريبا قال ابن المنير وجه الاستدلال بالآية للترجمة أن المدعى لو كان القول قوله لم يحتج الى الاشهاد ولا الى كتابة الحقوق واملاها فلا مر بذكر يدل على الحاجة اليه ويتضمن ان البينة على المدعى ولان الله حين أمر الذي عليه الحق بالاملاء اقتضى تصديقه فيما أقربه واذا كان مصدقا فالبينة على من ادعى تكذيبه (قوله باب اذا عدل رجل رجلا فقال لا نعلم الا خيرا أو ما علمت الا خيرا) وفي رواية الكشميهني أحدا بدل رجلا قال ابن بطلان حكى الطحاوي عن أبي يوسف انه قال اذا قال ذلك قبلت شهادته ولم يذكر خلافا عن الكوفيين في ذلك واحتجوا بحديث الافك وقال مالك لا يكون ذلك تركية حتى يقول رضأى بالقصر وقال الشافعي حتى يقول عدل وفي قول عدل على ولي ولا بد من معرفة المزكي حاله الباطنة والحجة لذلك انه لا يلزم من أنه لا يعلم منه الا الخير أن لا يكون فيه شر وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذي زكى الله أهله وكانت الجرحة فيهم شاذة فكفي في تعديلهم ان يقال لا أعلم الا خيرا وأما اليوم فالجرحة في الناس أغلب فلا بد من

وَسَأَقُ حَدِيثُ الْإِفْكِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَسَامَةَ حِينَ اسْتَشَارَهُ فَقَالَ أَهْلُكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا حَدَّثَنَا
 حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النَّمِيرِيُّ حَدَّثَنَا ثَوْبَانُ. وَقَالَ الْإِمَامُ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ سَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي
 عُرْوَةُ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَبَعْضُ
 حَدِيثِهِمْ يَصُدِّقُ بَعْضًا حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا وَأَسَامَةَ حِينَ اسْتَلْبِثَ
 الْوَحْيُ يَسْتَأْمِرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ ، أَهْلُكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا ، وَقَالَتْ بَرِيرَةُ إِنْ رَأَيْتُ
 عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْصَصَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السَّنِّ تَنَامُ عَنْ عَجَبِينَ أَهْلِيهَا ، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ
 هَالِكٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ يَعْذِرُنَا مِنْ رَجُلٍ بَلَفَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِ إِلَّا خَيْرًا
 وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا **بَابُ** شَهَادَةِ الْمُخْتَبِ وَأَجَارَهُ عَمْرُو بْنُ حَرْيْثٍ قَالَ وَكَذَلِكَ
 يُحْمَلُ بِالْكَاذِبِ الْفَاجِرِ وَقَالَ الشَّيْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَقَتَادَةُ السَّمْعُ شَهَادَةٌ . وَكَانَ الْحَسَنُ : يَقُولُ لَمْ
 يَشْهَدُونِي عَلَى شَيْءٍ وَلَكِنْ سَمِعْتُ كَذَا وَكَذَا **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ

التنصيص على العدالة (قلت) لم يثبت البخاري الحكم في الترجمة بل أوردها مورد السؤال لقوة الخلاف فيها (قوله
 وسأق حديث الإفك فقال النبي ﷺ لأسامة حين استشاره فقال أهلك ولا نعلم إلا خيرا) كذا لابي ذر ولم يقع هذا
 كله عند الباقي وهو اللائق لان حديث الإفك قد ذكر في الباب موصولا وأن كان اختصره وسياتي مطولا أيضا بعد
 أبواب ويأتي الكلام عليه في تفسير سورة النور وقوله فيه وقال الليث حدثني يونس وصله هناك أيضا وقوله أهلك
 ولا نعلم إلا خيرا بنصب أهلك للاكثر على الأغراء أو على فعل محذوف تقديره أمسك أهلك ولبعضهم بالرفع أي هم أهلك
 قال ابن المنير التعديل انما هو تنفيذ للشهادة وعائشة رضى الله عنهم لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة الى التعديل لان
 الاصل البراءة وانما كانت محتاجة الى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبهة فيكفي في
 هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى في التعديل بقوله لا أعلم إلا خيرا حجة * (قوله باب شهادة المختبي)
 بالخاء المعجمة أي الذي يختفي عند التحمل (قوله وأجاره) أي الاختباء عند تحمل الشهادة (قوله عمرو بن حريث)
 بالمهملة والمثناة مصغرا بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومي من صغار الصحابة ولا يبه صحبة
 وليس له في البخاري ذكر الا في هذا الموضع (قوله قال وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر) كأنه أشار الى السبب
 في قبول شهادته وقد روى ابن أبي شيبة عن طريق الشعبي عن شريح انه كان لا يجيز شهادة المختبي . قال وقال عمرو بن
 حريث كذلك يفعل بالخائن الظالم أو الفاجر وروى سعيد بن منصور عن طريق محمد بن عبيد الله الثقفي ان عمرو بن
 حريث كان يجيز شهادته ويقول كذلك يفعل بالخائن الفاجر وروي من طرق عن شريح انه كان يرد شهادة المختبي
 وكذلك الشعبي وهو قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وأجازها في الجديد اذا عاين المشهود عليه (قوله وقال الشعبي
 وابن سيرين وعطاء وقتادة السمع شهادة) أما قوله الشعبي فوصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن مطرف عنه بهذا
 ورويناه في الجعديات قال حدثنا شريك عن الأشعث عن عامر وهو الشعبي قال تجوز شهادة السمع اذا قال سمعته
 يقول وأن لم يشهده وقول الشعبي هذا يعارض رده لشهادة المختبي . ويحتمل أن يفرق بانه انما رد شهادة المختبي لما فيها
 من الخادعة ولا يلزم من ذلك رده لشهادة السمع من غير قصد وهو قول مالك وأحمد واسحق وعن مالك أيضا الحرص
 على تحمل الشهادة قاذح فاذا اختفى ليشهد فهو حرص وأما قول ابن سيرين وقتادة فسيأتي في باب شهادة الاعمى
 وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الكرايسي في أدب القضاء من رواية ابن جريج عن عطاء السمع شهادة
 (قوله وكان الحسن يقول لم يشهدوني على شيء . ولكن سمعت كذا وكذا) وصله ابن أبي شيبة عن طريق يونس بن

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَنُ كَعْبٍ الْانصَارِيُّ يَوْمَئِذٍ النَّخْلَ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ حَتَّى إِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَقَى بِجَذْوَعِ النَّخْلِ وَهُوَ يَخْتَلُّ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ، وَأَبْنُ صَيَّادٍ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ فِي قُطَيْفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْرَمَةٌ . أَوْزَمَزَمَةً فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَقَى بِجَذْوَعِ النَّخْلِ . فَقَالَتْ لَا بَنَ صَيَّادٍ أَيْ صَافٍ هَذَا مُحَمَّدٌ ، فَتَنَاهَى ابْنُ صَيَّادٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ نَرَا كُنْتُمْ بَيْنَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَاءَتْ أَمْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَأَبَتْ طَلَاقِي فَزَوَّجَتْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الثُّوبِ . فَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقِي عُسَيْلَتَكَ وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَهُ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ . فَقَالَ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ** إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ ، أَوْ شَهِدَ بِشَيْءٍ ، وَقَالَ آخَرُونَ مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ بِكُمْ يَقُولُ مَنْ شَهِدَ . قَالَ الْحَمِيدِيُّ هَذَا كَمَا أَخْبَرَ بِلَالُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ ، وَقَالَ الْفَضْلُ لَمْ يُصَلِّ : فَأَخَذَ النَّاسُ بِشَهَادَةِ بِلَالٍ ، كَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنْ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَشَهِدَ آخَرَانِ بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ يَقْضَى بِالزُّيَادَةِ **حَدَّثَنَا** حَبَّانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِهَابٍ بْنِ عَزِيزٍ فَأَتَتْهُ أَمْرَأَةٌ فَقَالَتْ قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي فَأَرْسَلَ إِلَى آلِ أَبِي إِهَابٍ يَسْأَلُهُمْ فَقَالُوا مَا عَلِمْنَا أَرْضَعْتَ صَاحِبَتَنَا فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عبيد عنه قال لو أن رجلا سمع من قوم شيئا فانه يأتى القاضي فيقول لم يشهدونى ولكن سمعت كذا وكذا وهذا التفصيل حسن لان الله تعالى قال ولا تكتموا ولم يقل الاشهاد فيفترق الحال عند الاداء فان سمعه ولم يشهد مو قال عند الاداء أشهدني لم يقبل وأن قال أشهد أنه قال كذا قبل ثم أورد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن والغرض منه قوله فيه وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه وقوله في آخره لو تركته بين فانه يقتضي الاعتماد على سماع الكلام وأن كان السامع محتجبا عن التكلم اذا عرف الصوت وقوله يختل بفتح أوله وسكون المعجمة وكسر المثناة أى يطلب أن يسمع كلامه وهو لا يشعر ثانياً حديث عائشة في قصة امرأة رفاعَةَ وسيأتي الكلام عليه في الطلاق والغرض منه انكار خالد بن سعيد على امرأة رفاعَةَ ما كانت تكلم به عند النبي ﷺ مع كونه محجوباً عنها خارج الباب ولم ينكر النبي ﷺ عليه ذلك فاعتماد خالد على سماع صوته حتى أنكر عليها هو حاصل ما يقع من شهادة السمع * (قوله باب اذا شهد شاهدا وشهود بشيء وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد قال الحميدى هذا كما أخبر بلال الخ) تقدم هذا في باب العشر من كتاب الزكاة وأن المثبت مقدم على النافي وهو وفاق من أهل العلم الامن شد ولا سيما اذا لم يتعرض الا لثبتي علمه وأشار إلى ذلك بقوله وكذلك أن شهد شاهد ان الخ وقد اعترض بان الشهادتين اتفقتا على الالف وانفردت احدهما بالخمسائة والجواب أن سكوت الاخرى عن خمسمائة في حكم نفيها ثم أورد حديث عقبة بن الحرث في قصة المرضعة وسيأتي الكلام

كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ فَتَارَقَهَا وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ **بَابُ** الشَّهَادَةِ الْعَدُولِ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَمِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ **حَدَّثَنَا** الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَ نَاشِعِيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَتْبَةَ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ أَنَا نَلْسَا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمْنَاهُ وَقَرَّبَنَاهُ ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ وَاللَّهُ بِحَاسِبِهِ فِي سَرِيرَتِهِ ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنَهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ ، وَأَنْ قَالَ إِنَّ سَرِيرَتِهِ حَسَنَةٌ **بَابُ** تَعْدِيلِ كَمْ بِجُوزٍ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِجَنَازَةٍ فَاتُّنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا فَقَالَ وَجِبَتْ . ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى فَاتُّنُوا عَلَيْهَا شَرًّا أَوْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ . فَقَالَ وَجِبَتْ . فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتَ لِهَذَا وَجِبَتْ وَلِهَذَا وَجِبَتْ . قَالَ شَهَادَةُ الْقَوْمِ

عليها مستوفى بعد أبواب والغرض منه هنا أنها أثبتت الرضا ع وقفاه عقبه فاعتمد للنبي ﷺ قولها فأمره بنمراق امرأته أما وجوبه عند من يقول به وأماند با على طريق الورع وقوله في هذه الرواية لابي اهاب بن عزيز بالعين المهملة المفتوحة وزاين منقوطتين وزن عظيم ووقع عند أبي ذر عن المستملى والحموى عزيز بزاي وآخره راء مصغر والاول أصوب * (قوله باب الشهداء العدول وقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وممن ترضون من الشهداء) أي وقوله تعالى ممن ترضون قالوا عاطفة من كلام المصنف لامن التلاوة والعدل والرضا عند الجمهور من يكون مسلما مكلفا حرا غير مرتكب كبيرة ولا مصر على صغيرة زاد الشافعي وأن يكون ذا مروءة ويشترط في قبول شهادته أن لا يكون عدوا للمشهود عليه ولا متهمافيا بجر نفع ولا دفع ضرر ولا أصلا للمشهود له ولا فرعاه منه وأختلف في تفاصيل من ذلك وغيره كما سيأتي بعض ذلك في بعض التراجم ان شاء الله تعالى (قوله أن عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود سمع من كبار الصحابة وله رؤية وحديثه هذا عن عمر أغفله المزى في الاطراف والمرفوع منه ما أشار اليه مما كان الناس عليه في عهد النبي ﷺ (قوله وأن الوحي قد انقطع) أي بعد وفاة النبي ﷺ والمراد انقطاع اخبار الملك عن الله تعالى لبعض الآدميين بالامر في اليقظة وفي رواية أبي فراس عن عمر عند الحكم انا كنا نعرفكم اذ كان فينا رسول الله ﷺ واذا الوحي ينزل واذا يا تينا من اخباركم وأراد ان النبي قد انطلق ورفع الوحي (قوله فمن أظهر لنا خيرا أمناه) بهمزة غير مد وميم مكسورة ونون مشددة من الامن أي صيرناه عندنا أمينا وفي رواية أبي فراس ألا ومن يظهر منكم خيرا ظننا به خيرا وأحببناه عليه (قوله الله يحاسب) كذا لابي ذر عن الحموى بخذف المتعول وللباقين الله محاسبه بيم أوله وهاء آخره (قوله سوا) في رواية الكشميهني شرا وفي رواية أبي فراس ومن يظهر لنا شرا ظننا به شرا وأبغضناه عليه سرائركم فيما بينكم وبين ربكم قال المهلب هذا اخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد رسول الله ﷺ وعما صار بعده ويؤخذ منه أن العدل من لم توجد منه الريبة وهو قول أحمد وأسحق كذا قال وهذا انما هو في حق المعروفين لامن لا يعرف حاله أصلا * (قوله باب) بالتنوين (تعديل كم يجوز) أي هل يشترط في قبول التعديل عدد معين أو ردفه حديثي أنس وعمر في ثناء الناس بالخير والشر على الميتين وفيهما قوله عليه الصلاة والسلام وجبت وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز وحكي عن ابن المنير أنه قال في حاشيته قال ابن بطال فيه إشارة الى الاكتفاء بتعديل واحد وذكر أن فيه غموضا وكان وجهه ان في قوله ثم لم نسأله عن الواحد اشعارا بعيدا بانهم كانوا يعتمدون قول الواحد في ذلك لسكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام وسيأتي للمصنف بعد أبواب التصريح بالاكتفاء في الترية بواحد وكأنه لم يصرح به هنا لما فيه من الاحتمال (قوله شهادة القوم)

المؤمنون شهداء الله في الأرض **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا داود بن أبي الفرات حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال أتيت المدينة وقد وقع بها مرض وهم يموتون موتاً ذريعاً فجلست إلى عمر رضي الله عنه فمرت جنازة فأثنى خيراً. فقال عمر وجبت. ثم مر بأخرى فأثنى خيراً فقال وجبت ثم مر بالثالثة فأثنى شراً فقال وجبت فقلت ما وجبت إلا أمير المؤمنين. قال قلت كما قال النبي ﷺ أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة. قلنا وثلاثة قال وثلاثة. قلنا واثنان قال واثنان ثم لم نسأله عن الواحد **باب** الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم وقال النبي ﷺ أرضعتني وأبا سلمة ثوبية والتثبت فيه **حدثنا** آدم حدثنا شعبة أخبرنا الحكم عن عراك بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت استأذن علي أفلح فلم آذن له. فقال أمتحجبن مني وأنا عمك، فقلت وكيف ذلك قال أرضعتك امرأة أخي. بلبن أخي؟ فقالت سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال صدق أفلح آذنني له **حدثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا همام حدثنا قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ في بنت حمزة لا تحل ليحرم من الرضاعة

هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مقبولة أو هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه شهادة القوم ووقع في رواية الاصيلي شهادة بالنصب بتقدير فعل ناصب (قوله المؤمنون شهداء الله في الأرض) كذا للاكثر والمؤمنون مبتدأ خبره شهداء وفي رواية المستملي والسرخصي شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الأرض وشهداء على هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره هم شهداء وقال السهيلي رواه بعضهم برفع القوم فان كانت الرواية بتوئين شهادة فهي على اضمار المبتدأ أي هذه شهادة ثم استأنف فقال القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض فالقوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر قال وأكثر ما ورد في الحديث حذف المنعوت لان الحكم يتعلق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف ثم حكى وجهين آخرين فيهما تكلف ولم يقع في شيء من الروايات بالتوئين ولا سماع رواية من رواه بنصب المؤمنين (قوله باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم) هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستفاضة وذكر منها النسب والرضاعة والموت القديم فاما النسب فيستفاد من أحاديث الرضاعة فانه من لازمه وقد نقل فيه الاجماع وأما الرضاعة فيستفاد ثبوتها بالاستفاضة من أحاديث الباب فانها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عند من وقع له وأما الموت القديم فيستفاد منه حكمه باللاحاق قاله ابن المنير وأحترز بالقديم عن الحادث والمراد بالقديم ما تطاول الزمان عليه وحده بعض المالكية بخمسين سنة وقيل بأربعين (قوله وقال النبي ﷺ أرضعتني وأبا سلمة ثوبية) هو طرف من حديث وصله في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسيأتي الكلام عليه هناك وثوبية بالثلثة ثم الموحدة مصفورة يأتي هناك ذكر شيء من خبرها وخبر أبي سلمة بن عبد الأسد ان شاء الله تعالى واختلف العلماء في ضابط ما تقبل فيه الشهادة بالاستفاضة فتصح عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة وفي الموت والعق والولاء والوقف والولاية والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك على الراجح في جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلائي وعن أبي حنيفة تجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه قاضياً زاد أبو يوسف والولاء زاد محمد والوقف قال صاحب الهداية وإنما جيز استحساناً والا فلا اصل ان الشهادة لا بد فيها من المشاهدة وشرط قبولها أن يسمعها من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب وقيل أقل ذلك أربعة أنفس وقيل يكفي من عدلين وقيل يكفي من عدل واحد اذا سكن القلب اليه (قوله والتثبت فيه) هو بقية الترجمة وكأنه أشار الى قوله ﷺ في حديث عائشة آخر الباب انظر من اخوانك

ما يحرم من النسب هي ابنت أخي من الرضاعة **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن
عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرها أن
النبي ﷺ كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة رضي الله عنها فقلت
يا رسول الله أراه فلانا ليم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك
قلت فقال رسول الله ﷺ أراه فلانا ليم حفصة من الرضاعة ، فقالت عائشة : لو كان فلان حيا لعمها
من الرضاعة دخل على ، فقال رسول الله ﷺ نعم إن الرضاعة يحرم منها ما يحرم من الولادة **حدثنا**
محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق أن عائشة رضي الله عنها
قالت دخل على النبي ﷺ وعندي رجل فقال يا عائشة من هذا قلت أخي من الرضاعة ، قال يا عائشة
أفترن من إخوانك فأنما الرضاعة من المجاعة * تابعه ابن مهدي عن سفيان **باب** شهادة القاذف
والسارق والزاني ، وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد
ذلك وأصلحوا ، وجلد عمر أبا بكر وشبل بن معبد ونافعا بقذف المغيرة ، ثم استتابهم . وقال من تاب قبلت شهادته

من الرضاعة الحديث ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سيأتي الكلام عليها جميعا في الرضاع آخر النكاح ان شاء
الله تعالى والاسناد الثاني كله بصريون الا الصحابي وقد سكنها * والثالث كله مديون الا شيخه وقد دخلها * والرابع
كله كوفيون الا عائشة (قوله في آخر الباب تابعه ابن مهدي عن سفيان) أي ان عبد الرحمن بن مهدي روى حديث
عائشة عن سفيان باسناده كما رواه محمد بن كثير ورواية ابن مهدي موصولة عندهم وأبي يعلى وسياتي الخلاف في
أفح هل كان عم عائشة من الرضاعة أو كان أباها * (قوله باب شهادة القاذف والسارق والزاني) أي هل تقبل بعد
توبتهم أم لا (قوله وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا) وهذا الاستثناء
عمدة من أجاز شهادته اذا تاب وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى
ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ثم قل الا الذين تابوا فمن تاب فشهاده في كتاب الله تقبل وبهذا قال الجمهور ان شهادة
القاذف بعد التوبة تقبل ويحول عنه اسم الفسق سواء كان بعد اقامة الحد أو قبله وتناولوا قوله تعالى أبدا على
أن المراد مادام مصرا على قذفه لان أبدا كل شيء على ما يليق به كما لو قبل لا تقبل شهادة الكافر أبدا فان المراد
مادام كافرا وبالغ الشعبي فقال ان تاب القاذف قبل اقامة الحد سقط عنه وذهب الحنفية الى ان الاستثناء
يعلق بالفسق خاصة فاذا تاب سقط عنه اسم الفسق وأما شهادته فلا تقبل أبدا وقال بذلك بعض التابعين وفيه
منهج آخر يقبل بعد الحد لا قبله وعن الحنفية لا ترد شهادته حتى يحد وتعقبه الشافعي بأن الحدود كفارة لاهلها
فهي بعد الحد خير منه قبله فكيف يرد في خير حالته ويقبل في شرها (قوله وجلد عمر أبا بكر وشبل بن معبد
ونافعا بقذف المغيرة ثم استتابهم وقال من تاب قبلت شهادته) وصله الشافعي في الام قال سمعت الزهري يقول زعم
أهل العراق أن شهادة الحدود لا تجوز فاشهد لا خبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لا بى بكرة تب وأقبل شهادتك
قال سفيان سمى الزهري الذي أخبزه فحفظته ثم نسبته فقال لي عمر بن قيس هو ابن المسيب (قلت) ورواه ابن
جرير من وجه آخر عن سفيان فسماه ابن المسيب وكذلك روينا بهلوم طريق الزعفراني عن سفيان ورواه
ابن جرير في التفسير من طريق ابن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن من هذا ولفظه ان عمر بن الخطاب
ضرب أبا بكر وشبل بن معبد ونافعا بن الحرث بن كلفة الحد وقال لهم من أ كذب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل ومن لم

وأجاز عبد الله بن عتبة وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبيرة وطاوس ومجاهد والشعبي وعكرمة والزهرى ومخارب
ابن دينار وشریح ومعاوية بن قرة،

يفعل لم أجز شهادته فاكذب شبل نفسه ونافع وأبي أبو بكرة أن يفعل قال الزهرى هو والله سنة فاحفظوه ورواه سليمان
ابن كثير عن الزهرى عن سعيد ابن المسيب أن عمر حيث شهد أبو بكرة ونافع وشبل على المغيرة وشهد زياد على خلاف
شهادتهم فجلدهم عمرو واستتابهم وقال من رجع منكم عن شهادته قبلت شهادته فابى أبو بكرة أن يرجع أخرجه عمر بن شبة في
أخبار البصرة من هذا الوجه وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة محصلها أن المغيرة بن شعبة كان أمير البصرة لعمر فأتهمه
أبو بكرة وهو نفع الثقفي الصحابي المشهور وكان أبو بكرة ونافع بن الحرث بن كلدة الثقفي وهو معدود في الصحابة
وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة ابن معبد بن عتبة ابن الحرث البجلي وهو معدود في المخضرمين وزياد بن
عبيد الذي كان بعد ذلك يقال له زياد بن أبي سفيان أخوه من أم أمهم سمية مولاة الحرث بن كلدة فاجتمعوا
جميعا فرأوا المغيرة متبطن المرأة وكان يقال لها الرقطاء أم جميل بنت عمرو بن الاقهم الهلالية وزوجها الحجاج بن
عتيك بن الحرث بن عوف الخثمي فرحلوا الى عمر فشكوه فغزله وولى أبا موسى الاشعري وأحضر المغيرة فشهد
عليه الثلاثة بالزنا وأما زياد فلم يبت الشهادة وقال رأيت منظر اقيحا وما أدري أخا طها أم لا فامر عمر بجلد الثلاثة
حد القذف وقال ما قال وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية ابن عثمان النهدى أنه
شاهد ذلك عند عمر واسناده صحيح ورواه الحاكم في المستدرک من طريق عبد العزيز بن أبي بكرة مطولة وفيها نقاله زياد
رأيتهما في لحاف وسمعت نفسا عاليا ولا أدري ما رواه ذلك وقد حكى الاسماعيلي في المدخل أن بعضهم استشكل
إخراج البخارى هذه القصة واحتججه بها مع كونه احتج بحديث أبي بكرة في عدة مواضع وأجاب الاسماعيلي بالفرق
بين الشهادة والرواية وإن الشهادة يطلب فيها مزيد تثبت لا يطلب في الرواية كالعدد والحرية وغير ذلك واستنبط
المهلب من هذا أن كذاب القاذف نفسه ليس شرطا في قبول توبته لأن أبا بكرة لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل
المسلمون روايته وعملوا بها (قوله وأجازه عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود وصله الطبري من طريق عمران
ابن عمير قال كان عبد الله بن عتبة يجيز شهادة القاذف إذا تاب (قوله وعمر بن عبد العزيز) أي الخليفة المشهور وصله
الطبري والخلال من طريق ابن جريج عن عمران بن موسى سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف ومعه رجل
ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج فزاد مع عمر بن عبد العزيز أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (قوله وسعيد بن جبيرة) وصله
الطبري من طريقه بلفظ تقبل شهادة القاذف إذا تاب وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل لكن اسناده ضعيف
(قوله وطاوس ومجاهد) وصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي نجیح قال القاذف إذا تاب تقبل
شهادته قيل له من قاله قال عطاء وطاوس ومجاهد (قوله والشعبي) وصله الطبري من طريق ابن أبي خالد عنه أنه
كان يقول يقبل الله توبته ويردون شهادته وكان يقبل شهادته إذا تاب ورويناه في الجعديات عن شعبة عن
الحكم في شهادة القاذف أن إبراهيم قال لا تجوز وكان الشعبي يقول إذا تاب قبلت (قوله وعكرمة) أي مولى ابن عباس
وصله البخارى في الجعديات عن شعبة عن يونس هو ابن عبيد عن عكرمة قال إذا تاب القاذف قبلت شهادته (قوله
والزهرى) قد تقدم قوله في قصة المغيرة هو سنة ورواه ابن جرير من وجه آخر عن الزهرى قال إذا حد القاذف
فإنه ينبغي للإمام أن يستنيبه فإن تاب قبلت شهادته وإلا لم تقبل وفي الموطأ عن الزهرى نحوه في قصة (قوله ومخارب
ابن دينار وشریح) أي القاضي (ومعاوية بن قرة) هؤلاء الثلاثة من أهل الكوفة فدل على أن مراد الزهرى
الماضي في قصة المغيرة بمنسبه الى الكوفيين من عدم قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من
الثلاثة لاند كوزين التصريح بالقبول نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم وروى ابن جريج
باسناده صحيح عن شريح أنه كان يقول في القاذف يقبل الله توبته ولا أقبل شهادته وروى ابن أبي خالد بأسناد ضعيف

وقال أبو الزناد الأمر عندنا بالمدينة إذا رجع القاذف عن قوله فاستغفر ربه قبلت شهادته . وقال الشعبي وقتادة إذا كذب نفسه جلد . وقيل شهادته . وقال الثوري إذا جلد العبد ثم أعتق جازت شهادته ، وإن استقصى الحدود فقتضاه جائزة . وقال بعض الناس لا يجوز شهادة القاذف وإن تاب ثم قال لا يجوز نكاح بغير شاهدين فإن تزوج بشهادة محدودين جاز وإن تزوج بشهادة عبدين لم يجوز . وأجاز شهادة المحدود والعبد والأمة لرؤية هلال رمضان وكيف تعرف توبته . وقد نفي النبي ﷺ الزاني سنة . ونهى النبي ﷺ عن كلام سميد بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة **حديثنا** إسماعيل قال حدثني ابن وهب عن يونس . وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن امرأة سرق في غزوة الفتح فأتى بها رسول الله ﷺ ثم أمر بها فقطعت يدها قالت عائشة فحسنت توبتها وتزوجت وكانت تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ **حديثنا** يحيى ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن زيد بن خالد رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه أمر فيمن زنى ولم يضمن بجلده مائة وتغريب عام .

عن شريح أنه كان لا يقبل شهادته (قوله وقال أبو الزناد) هو المديني المشهور (قوله الأمر عندنا الخ) وصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال رأيت رجلا جلد حذافي قذف بالزنا فلما فرغ من ضربه أحدث توبة فلقيت أبا الزناد فقال لي الأمر عندنا فذكره (قوله وقال الشعبي وقتادة) وصله الطبري عنهما مفرقا وروى ابن أبي حاتم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال إذا كذب القاذف نفسه قبلت شهادته (قوله وقال الثوري الخ) هو في الجامع له من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه (قوله وقال بعض الناس لا يجوز شهادة القاذف وإن تاب) هذا منقول عن الحنفية واحتجوا في رد شهادة المحدود بأحاديث قال الحفاظ لا يصح منها شيء وأشهرها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود في الإسلام أخرجه أبو داود وابن ماجه ورواه الترمذي من حديث عائشة نحوه وقال لا يصح وقال أبو زرعة منكر وروى عبد الرزاق عن الثوري عن واصل عن إبراهيم قال لا تقبل شهادة القاذف توبته فيما بينه وبين الله قال الثوري ونحن على ذلك وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع ولم يصب من قال أنه سند قوي (قوله ثم قال) أي بعض الناس الذي أشار إليه (لا يجوز نكاح بغير شاهدين فإن تزوج بشهادة محدودين جاز) هو منقول عن الحنفية أيضا واعتذر وأبان الغرض شهرة النكاح وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التحمل وأما عند الأداء فلا يقبل إلا العدل (قوله وأجاز شهادة العبد والمحدود والأمة لرؤية هلال رمضان) هو منقول عن الحنفية أيضا واعتذروا بأنها جارية مجرى الخبر لا الشهادة (قوله وكيف تعرف توبته) أي القاذف وهذا من كلام المصنف وهو من تمام الترجمة وكأنه أشار إلى اختلاف في ذلك فمن أكثر السلف لا بد أن يكذب نفسه وبه قال الشافعي وقد تقدم التصريح به عن الشافعي وغيره وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس مثله وعن مالك إذا ازداد خيرا كفاه ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجواز أن يكون صادقا في نفس الأمر وإلى هذا مال المصنف (قوله ونفي النبي ﷺ الزاني سنة ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة) أمانتي الزاني فوصول آخر الباب وأما قصة كعب فستأتي بطولها في آخر تفسير براءة وفي غزوة تبوك ووجه الدلالة منه أنه لم ينقل أنه ﷺ كلفها بعد التوبة بقدر زائد على النفي والهجران ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة المرأة التي سرق مختصرة والمراد منه قول عائشة فحسنت توبتها الحديث وكأنه أراد الحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس وقوله وقال الليث حدثني

باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو حيان التميمي عن الشعبي عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال سألت أمي أبي بعض الموهبة لي من ماله ثم بدا له فوهبها لي فقالت لا أرضى حتى تشهد النبي ﷺ فأخذ بيدي وأنا غلام فأتى بي النبي ﷺ فقال إن أمه بنت راحة سألتني بعض الموهبة لهذا . قال ألك ولد يسواه قال نعم . قال فأراه قال لا تشهدني على جور ، وقال أبو جبرير عن الشعبي لا أشهد على جور **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو جرة قال سمعت زهدهم بن مضرب قال سمعت عمران ابن حصين رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمران لا أدرى أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة . قال النبي ﷺ إن بعدكم قوما يخونون

يونس وصله أبو داود من طريقه لكن بغير هذا اللفظ وظهر أن هذا اللفظ لابن وهب وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فيشترط مضي مدة يظن فيها صحة توبته وقدرها إلا كثرون بسنة ووجهوه بأن للفصول الأربع في النفس تأثيرا فإذا مضت أشعر ذلك بحسن السريرة ولهذا اعتبرت في مدة تغريب الزاني والمختار أن هذا في الغالب والافق قول عمر لابن بكرة تب أقبل شهادتك دلالة للجمهور قال ابن المنير اشتراط توبة القاذف أن كان عند نفسه محقا في غاية الاشكال بخلاف ما إذا كان كاذبا في قذفه فاشتراطها واضح ويمكن أن يقال أن المعائن للفاحشة مأمورا بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا تحقق كمال النصاب معه فإذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية في الاعلان لأن من الصدق في علمه (قلت) ويعكر عليه أن أبابكرة لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب معه كما تقدم ومع ذلك فامر به عمر بالتوبة لتقبل شهادته ويجاب عن ذلك بأن عمر لعلمه لم يطلع على ذلك فامر بالتوبة ولذلك لم يقبل منه أبو بكرة مأموره لعلمه بصدقه عند نفسه والله أعلم ثم أورد المصنف حديث زيد بن خالد في تغريب الزاني واستشكل الداودي إirاده في هذا الباب ووجهه أنه أراد منه الإشارة إلى أن هذه المدة أقصى ما ورد في استبراء العاصي والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ جمع البخاري في الترجمة بين السارق والقاذف للإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة منهما والافقد نقل الطحاوي الاجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب نعم ذهب الاوزاعي إلى أن المحدود في الحر لا تقبل شهادته وإن تاب ووافقه الحسن بن صالح وخالفوا في ذلك جميع فقهاء الامصار (قوله باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد) ذكر فيه حديث النعمان بن بشير في قصة هبة أبيه له وفيه قوله ﷺ لا تشهدني على جور وقدم في الكلام عليه مستوفي في الهبة وقد أخرج البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بلفظ فقال لا أشهد على جور وقوله في الترجمة إذا أشهد يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يشهد بطريق الأولى وقوله وقال أبو حريز يفتح المهلة وكسر الراء وآخره زاي عن الشعبي لا أشهد على جور أي في روايته عن الشعبي عن النعمان في هذا الحديث وقد تقدم في الهبة الإشارة إلى من وصله وإلى التوفيق بين ما في رواية أبي حريز وغيره عن الشعبي ثم ذكر المصنف حديث خير الناس قرني من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على ما في الآخر وورد الحديث عن آخرين من الصحابة سأذكر ما في رواياتهم من الفوائد والزوائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء الله تعالى والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات (قوله قال النبي ﷺ) هو موصول بالاسناد المذكور فهو بقية حديث عمران وسياتي في فضائل ما يوضح ذلك (قوله ان بعدكم قوما) كذا لاكثر وفي رواية النسفي وابن شبيب ان بعدكم قوم قال الكرمانى لعلمه كتب بغير ألف على اللغة الربيعة أو حذف منه ضمير الشأن (قوله يخونون) كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا بالخاء المعجمة والواو مشتق من الخيانة زعم ابن حزم أنه وقع في نسخة بحريون بسكون المهملة وكسر

وَلَا يُؤْتَمَنُونَ وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْذَرُونَ وَلَا يَفُونَ وَلَا يَغْفِرُ فِيهِمُ السَّمْنُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

الراء بعد ما موحدة قال فان كان محفوظا من قولهم حربه يحربه اذا أخذ ماله وتركه بلا شيء ورجل محروب أى مسلوب
بالمال (فيه) قال النووى وقع فى أكثر نسخ مسلم ولا يتمنون بتشديد المنة قال غيره هو نظير قوله ثم يترر موضع
قوله ياترر وادعى انه شاذ ولكن قد قرأ ابن محيصة فليؤد الذي ائتمن أمأنته ووجه ابن مالك بأنه شبه بمساؤه واد
أوتحت نية قال وهو مقصور على السماع (قوله ولا يؤتمنون) أى لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أمناء بان تكون
حياتهم ظاهرة بحيث لا يثق للناس اعتماد عليهم (قوله ويشهدون ولا يستشهدون) يحتمل أن يكون المراد التحمل
بدون التحميل أو الاداء بدون طلب والثانى أقرب ويأرضه ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد مرفوعا ألا أخبركم
بخبر الشهداء الذى يأتى بالشهادة قبل أن يسألها واختلف العلماء فى ترجيحهما فجنح ابن عبد البر الى ترجيح
حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدمه على رواية أهل العراق وبالغ فزعم أن حديث عمران هذا
لا أصل له وجنح غيره الى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبي الصحيح عليه وانفراد مسلم بأخراج حديث زيد
ابن خالد وذهب آخرون الى الجمع بينهما فاجابوا باجوبة * أحدها أن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لانسان
بحق لا يعلم بها صاحبها العالم بها ويختلف ورثة فيأتى الشاهد اليهم أو الى من يتحدث عنهم فيأثمهم بذلك وهذا أحسن
الاجوبة وبهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرها * ثانيها ان المراد به شهادة الحسبه وهى مالا يتطرق
بحقوق الآدميين المختصة بهم محضا ويدخل فى الحسبة مما يتعلق بحق الله أو فيه شائبة منه العتاق والوقف والموصية
العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصله ان المراد بحديث ابن مسعود الشهادة فى حقوق الآدميين والمراد
بحديث زيد بن خالد الشهادة فى حقوق الله * ثالثها انه محمول على المبالغة فى الاجابة الى الاداء فيكون لشدة استمداده
لها كان الذى أداما قبل ان يسئلها كما يقال فى وصف الجواد انه يعطى قبل الطلب أى يعطى سر يعا عقب السؤال
من غير توقف وهذه الاجوبة مبنية على ان الاصل فى اداء الشهادة عند الحالكم أن لا يكون الا بعد الطلب من صاحب
الحق فيخص ذم من يشهد قبل ان يستشهد بمن ذكر ممن يخبر بشهادة عنده لا يعلم صاحبها بها أو شهادة الحسبة وذهب
بعضهم الى جواز اداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد وتأولوا حديث عمران بتأويلات
أحدها انه محمول على شهادة الزور أى يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها وهذا حكاة الترمذى عن بعض أهل العلم
* ثانيها المراد بها الشهادة فى الحلف يدل عليه قول ابراهيم فى آخر حديث ابن مسعود كانوا يضر بوننا على الشهادة أى
قول الرجل اشهد بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فكره ذلك كما كره الاكثار من الحلف واليمين قد تسمى شهادة
كما قال تعالى فشهادة أحدهم وهذا جواب الطحاوى * ثالثها المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس فيشهد على
قوم انهم فى النار وعلى قوم انهم فى الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاهواء حكاة الخطابى * رابعها المراد به من
ينتصب شاهدا وليس من أهل الشهادة * خامسها المراد به التسارع الى الشهادة وصاحبها بها عالم من قبل أن يسأله
والله أعلم وقوله يشهدون ولا يستشهدون استدلل على أن من سمع رجلا يقول لعلان عندى كذا فلا يسوغ له أن يشهد
عليه بذلك الا ان استشهده وهذا بخلاف من رأى رجلا يقتل رجلا أو يغصبه ماله فانه يجوز له ان يشهد بذلك وان لم
يستشهده الجانى (قوله وينذرون) بفتح أوله وبكسر الذال المعجمة وبضمها (ولا يفون) يأتى الكلام عليه فى
كتاب النذور وقوله ويظهر فيهم السمن بكسر المهملة وفتح الميم بعدها نون أى يحبون التوسع فى المال كل والمشارب
وهى أسباب السمن بالتشديد قال وابن التين المراد ذم محبته وتعاطيه لا من تخلق بذلك وقيل المراد يظهر فيها كثرة المال
وقيل المراد انهم يتسمنون أى يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف ويحتمل أن يكون جميع ذلك مرادا
وقد رواه الترمذى من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حصين بلفظ ثم ينجى مقوم يتسمون ويحبون السمن وهو ظاهر

عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ خَبِرْتُ النَّاسَ قَرَنِي
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ . ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ بيمينه وبيمينه شهادته . قَالَ
إِبْرَاهِيمُ وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ **بَابُ** مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : وَالَّذِينَ
لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَكَيْفَانِ الشَّهَادَةِ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ
تَلَوْا أَلَسِنَتَكُمْ بِالشَّهَادَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُزِيرٍ سَمِعَ وَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ

فِي تَعَاطَى السَّمَنِ عَلَى حَقِيقَتِهِ فَهُوَ أَوَّلِي مَا حَمَلَ عَلَيْهِ خَبَرُ الْبَابِ وَإِنَّمَا كَانَ مَذْمُومًا لِأَنَّ السَّمِينَ غَالِبًا بِلَيْدِ الْقَهْمِ ثَقِيلٌ عَنِ الْعِبَادَةِ
كَأَنَّهُ مَشْهُورٌ (قَوْلُهُ عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ وَابْرَاهِيمُ هُوَ النَّخَعِيُّ وَعَبِيدَةُ بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ هُوَ السَّلْمَانِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ
وَهَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُ كُوفِيُونَ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسَقِ (قَوْلُهُ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ بيمينه وبيمينه شهادته) أَيُّ فِي حَالَيْنِ
وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّهُ دَوْرٌ كَالَّذِي يَحْرُضُ عَلَى تَرْوِيجِ شَهَادَةٍ فَيَحْلِفُ عَلَى صَحَّتِهَا لِيَقْبُوهَا فَتَارَةً
يَحْلِفُ قَبْلَ أَنْ يَشْهَدَ وَتَارَةً يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يَحْلِفَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعُ ذَلِكَ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ مَنْ يَجِزُ الْحَلْفَ فِي الشَّهَادَةِ
فَيُرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ وَيَحْلِفَ وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ لَا يَتَوَرَّعُونَ وَيَسْتَهْنِئُونَ بِأَمْرِ الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ
يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْحَلْفَ فِي الشَّهَادَةِ يَبْطُلُهَا قَالَ وَحَكِي ابْنُ شُعْبَانَ فِي الزَّاهِي مَنْ قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ
كَذَا لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُ لِأَنَّهُ حَلَفَ وَلَيْسَ بِشَهَادَةٍ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَالْمَعْرُوفُ عَنْ مَالِكٍ خَلَاْفَهُ (قَوْلُهُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ أَخْلُ) هُوَ
مَوْصُولٌ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ وَوَهْمٌ مِنْ زَعْمٍ أَنَّهُ مَعْلُوقٌ وَابْرَاهِيمُ هُوَ النَّخَعِيُّ (قَوْلُهُ كَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ)
زَادَ الْمُصَنِّفُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي أَوَّلِ الْفَضَائِلِ وَنَحْنُ صَغَارٌ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ كَانُوا يَنْهَوْنَنَا وَنَحْنُ غُلَامَانِ
عَنِ الْهَدْيِ وَالشَّهَادَاتِ وَسَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ نَحْوُهُ وَكَانَ أَصْحَابُنَا يَنْهَوْنَنَا وَنَحْنُ غُلَامَانِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَقَالَ
أَبُو عَمْرٍو ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمُ وَالنَّهْيُ عَنْ مُبَادَرَةِ الرَّجُلِ بِقَوْلِهِ أَشْهَدُ بِاللَّهِ وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا وَنَحْوُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا
كَانُوا يَضْرِبُونَهُمْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى لَا يَبْصُرَ لَهُمْ بِهِ عَادَةً فَيَحْلِفُوا فِي كُلِّ مَا يَصْلُحُ وَمَا لَا يَصْلُحُ (قُلْتُ) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
الْأَمْرُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى مَا قَالُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ النَّهْيُ عَنِ تَعَاطَى الشَّهَادَاتِ وَالتَّصَدُّقِ لَهَا مَا فِي تَحْمِلِهَا مِنْ
الْحَرَجِ وَلَا سِيَمَا عِنْدَ أَهْلِهَا لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَعْرُضٌ لِلنَّسْيَانِ وَالسَّهْوِ وَلَا سِيَمَا وَهْمٌ أَذْكَ غَالِبًا لَا يَكْتُمُونَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ الْمُرَادُ بِالنَّهْيِ عَنِ الْعَهْدِ الدَّخُولِ فِي الْوَصِيَّةِ لِمَا يَتَرَبَّ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاسِدِ وَالْوَصِيَّةِ تَسْمَى الْعَهْدُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
لَا يَنْالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانٍ لِهَذَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابُ مَا قِيلَ فِي
شَهَادَةِ الزُّورِ) أَيُّ مِنَ التَّغْلِيظِ وَالْوَعِيدِ (قَوْلُهُ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ
سَبَقَتْ فِي ذِمِّ تَعَاطَى شَهَادَةِ الزُّورِ وَهُوَ اخْتِيَارُ مَنْهَلِ أَحَدٍ مَا قِيلَ فِي تَفْسِيرِهَا وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالزُّورِ هُنَا الشَّرْكُ وَقِيلَ الْغَنَاءُ
وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ قَالَ الطَّبْرِيُّ أَصْلُ الزُّورِ تَحْسِينُ الشَّيْءِ وَوَصْنُهُ بِخِلَافِ صِفَتِهِ حَتَّى يَخِيلَ لِمَنْ سَمِعَهُ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا هُوَ بِهِ
قَالَ وَأَوَّلِي الْأَقْوَالِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَدْحٌ مِنْ لَا يَشْهَدُ شَيْئًا مِنَ الْبَاطِلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ وَكَيْفَانِ الشَّهَادَةِ) هُوَ مَعْطُوفٌ
عَلَى شَهَادَةِ الزُّورِ أَيْ وَمَا قِيلَ فِي كَيْفَانِ الشَّهَادَةِ بِالْحَقِّ مِنَ الْوَعِيدِ (قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ) أَيْ قَوْلُهُ
عَلِيمٌ (وَالْمُرَادُ مِنْهَا قَوْلُهُ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) (قَوْلُهُ تَلَوْا أَلَسِنَتَكُمْ بِالشَّهَادَةِ) هُوَ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ
طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعَرَّضُوا أَيْ تَلَوْا أَلَسِنَتَكُمْ بِالشَّهَادَةِ أَوْ تَعَرَّضُوا عَنْهَا وَمِنْ طَرِيقِ
الْعَوْفِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ تَلَوَى لِسَانُكَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَهِيَ اللَّجْلُجَةُ فَلَا تَقِيمُ الشَّهَادَةَ عَلَى وَجْهِهَا وَالْأَعْرَاضُ
عَنْهَا التَّرْكُ وَعَنْ مُجَاهِدٍ مِنْ طَرِيقٍ حَاصِلُهَا أَنَّهُ فُسِّرَ اللَّيِّ بِالْتَحْرِيفِ وَالْأَعْرَاضُ بِالْتَّرْكِ وَكَانَ الْمُصَنِّفُ أَشَارَ بِنَظْمِ كَيْفَانِ
الشَّهَادَةِ مَعَ شَهَادَةِ الزُّورِ إِلَى هَذَا الْاَثَرِ إِلَى تَحْرِيمِ شَهَادَةِ الزُّورِ لِأَنَّهَا سَبَبُ لِبَطَالِ الْحَقِّ فَكَيْفَانِ الشَّهَادَةِ أَيْضًا
سَبَبٌ لِبَطَالِ الْحَقِّ وَإِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا أَنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ

فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ * وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
بَابُ شَهَادَةِ الْأَعْمَى وَأَمْرِهِ وَنِكَاحِهِ وَإِنْكَاحِهِ وَمُبَايَعَتِهِ وَقَبُولِهِ فِي التَّأْذِينَ وَغَيْرِهِ . وَمَا يُعْرَفُ بِالْأَصْوَاتِ
 وَأَجَازَ شَهَادَتَهُ قَاسِمٌ وَالْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيُّ وَعَطَاءٌ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ ، تَجُوزُ شَهَادَتُهُ إِذَا كَانَ عَاقِلًا
 وَقَالَ الْحَكَمُ . رَبُّ شَيْءٍ تَجُوزُ فِيهِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ . أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ لَوْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةٍ أَكُنْتَ تَرُدُّهُ
 وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَبْعَثُ رَجُلًا إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرَ وَيَسْأَلُ عَنِ الْفَجْرِ . فَإِذَا قِيلَ لَهُ طَلَعَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ

قول الزور وكذا وقع في العمدة بالواو قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي أن
 يحمل على التأكيد فانالو حملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقا كبيرة وليس كذلك قال
 ولا شك ان عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفسده ومنه قوله تعالى ومن يكسب خطيئة أو انما ثم
 يروم به بريثا فقد احتمل بهتاناً وانما مبينا (قوله فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت) أى شفقة عليه
 وكراهية لما يزعمه وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه عليه السلام والمحبة له والشفقة عليه (قوله وقال اسمعيل
 ابن ابراهيم) أى ابن عليه وروايته موصولة في كتاب استنباط المرتدين وفي الحديث انقسام الذنوب الى كبير
 وأكبر ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لان الكبيرة بالنسبة اليها أكبر منها والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور وأكثرا تمسك
 به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظر الى عظم المخالفة لامر الله ونهيه فالمخالفة بالنسبة الى جلال الله كبيرة لكن لمن
 أثبت الصغائر ان يقول وهى بالنسبة لما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من
 مدارك الشرع وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كبائر فثبت به ان من الذنوب ما يكفر بالطاعات ومنها
 ما لا يكفر وذلك هو عين المدعى ولهذا قال الغزالي انكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه ثم ان مراتب كل
 من الصغائر والكبائر مختلف بحسب تفاوت مفسدها وفي الحديث تحريم شهادة الزور وفي معناها كل ما كان
 زورا من تعاطى المرء ما ليس له أهلا * (قوله باب شهادة الاعمى ونكاحه وأمره وانكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين
 وغيره وما يعرف بالأصوات) مال المصنف الى اجازة شهادة الاعمى فأشار الى الاستدلال لذلك بما ذكر من جواز
 نكاحه ومبايعته وقبول تأذينه وهو قول مالك والليث سواء علم ذلك قبل العمى أو بعده وفصل الجمهور فأجازوا ما
 تحمله قبل العمى لا بعده وكذا ما ينزل فيه منزلة المبصر كان يشهده شخص بشيء ويتعلق هو به الى أن يشهد به عليه
 وعن الحكم يجوز في الشيء اليسير دون الكثير وقال أبو حنيفة وعبد لا تجوز شهادته بحال الا فيما طريقه الاستفاضة وليس
 في جميع ما استدلل به المصنف دفع للمذهب المفصل اذ لا مانع من حمل المطلق على المقيد (قوله وأجاز شهادته القاسم وابن
 الحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء) أما القاسم فأظنه أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السبعة وقدر روى سعيد
 بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد هو الا نصارى قال سمعت الحكم بن عتيبة هو بالثناة والموحدة مصغر يسأل
 القاسم بن محمد عن شهادة الاعمى فقال جائزة وأما قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق أشعث
 عنهما قالا شهادة الاعمى جائزة وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عنه أنه كان يجيز شهادة
 الاعمى وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الأثرم من طريق ابن جريج عنه قال تجوز شهادة الاعمى (قوله وقال
 الشعبي تجوز شهادته ان كان عاقلا) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه وليس مراده بقوله عاقلا الاحتراز من الجنون لان
 ذلك أمر لا بد من الاحتراز منه سواء كان أعمى أو بصيرا وانما مراده ان يكون فطنا مدركا للامور الدقيقة بالقرائن
 ولا شك في تفاوت الاشخاص في ذلك (قوله وقال الحكم رب شيء تجوز فيه) وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا وكأنه
 توسط بين مذهبي الجواز والمنع (قوله وقال الزهرى أرايت ابن عباس لو شهد على شهادة أكنت ترده) وصله الكرايىسي
 في أدب القضاء من طريق ابن أبي ذئب عنه (قوله وكان ابن عباس يبعث رجلا الخ) وصله عبد الرزاق بمعناه من طريق

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دُسَّارٍ ، اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَعَرَفْتُ صَوْتِي ، قَالَتْ سُلَيْمَانُ أَدْخُلْ فَإِنَّكَ مَمْلُوكٌ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ شَيْءٌ . وَأَجَازَ سَمُرَةَ بْنُ جُنْدَبٍ شَهَادَةَ أَمْرَأَةٍ مُتَنَقِبَةٍ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهُنَّ مِنْ سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا . وَزَادَ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ تَهَجَّدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي فَسَمِعَ صَوْتَ عَبَّادٍ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا عَائِشَةُ أَصَوْتُ عَبَّادٍ هَذَا . قُلْتُ نَعَمْ : قَالَ اللَّهُمَّ أَرْحَمْ عَبَّادًا **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ بَلَائًا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ فَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ . أَوْ قَالَ حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُؤْذَنُ حَتَّى يَقُولَ لَهُ النَّاسُ أَصْبَحْتَ **حَدَّثَنَا** زِيَادُ بْنُ بِحْيٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ ابْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَةَ فَقَالَ لِي أَبِي مَخْرَمَةَ أَنْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ عَسَى أَنْ يُعْطِينَا مِنْهَا شَيْئًا فَقَامَ أَبِي عَلَى الْبَابِ فَتَكَلَّمَ فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَعَهُ قَبَاءٌ وَهُوَ يَرِيهِ مُحَاسِنُهُ وَهُوَ يَقُولُ

أَنِّي رَجَاءُ عَنْهُ وَوَجْهٌ تَلْقَاهُ بِهِ كَوْنَهُ كَانَ يَتَمَدَّدُ عَلَى خَبَرٍ غَيْرِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَرِي شَخْصَهُ وَإِنَّمَا سَمِعَ صَوْتَهُ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ لَعَلَّ الْبُخَارِيَّ يَشِيرُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى جَوَازِ شَهَادَةِ الْأَعْمَى عَلَى التَّعْرِيفِ أَيْ إِذَا عَرَفَ أَنَّ هَذَا فُلَانٌ فَإِذَا عَرَفَ شَهِدَ قَالَ وَشَهَادَةُ التَّعْرِيفِ مُخْتَلِفَةٌ فِيهَا عِنْدَ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْتَفِي بِرُؤْيَا الشَّمْسِ لِأَنَّهُ تَوَارَى بِهَا الْجِبَالُ وَالسَّحَابُ وَيَكْتَفِي بِغَلْبَةِ الظُّلُمَةِ عَلَى الْإِفْقِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ (قَوْلُهُ وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دُسَّارٍ اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَعَرَفْتُ صَوْتِي فَقَالَتْ سُلَيْمَانُ أَدْخُلْ) تَقْدِيمُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي آخِرِ الْعَتَقِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَرَى تَرْكُ الْإِحْتِجَابِ مِنَ الْعَبْدِ سَوَاءً كَانَ فِي مَلِكِهَا أَوْ فِي مَلِكٍ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ كَانَ مَكَاتِبَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَمَّا مَنْ قَالَ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ مَكَاتِبَ لِعَائِشَةَ فَمُعَارِضَةٌ لِلصَّحِيحِ مِنَ الْإِخْبَارِ بِمَحْضِ الْإِحْتِمَالِ وَهُوَ مُرَدُّودٌ وَأَبْعَدُ مَنْ قَالَ يَحْتَمَلُ قَوْلُهُ عَلَى عَائِشَةَ بِمَعْنَى مِنْ عَائِشَةَ أَيْ اسْتَأْذَنْتُ عَائِشَةَ فِي الدَّخُولِ عَلَى مَيْمُونَةَ (قَوْلُهُ وَأَجَازَ سَمُرَةَ بْنُ جُنْدَبٍ شَهَادَةَ أَمْرَأَةٍ مُتَنَقِبَةٍ) كَذَائِي رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ بِأَلْتَشْدِيدِ وَلِغَيْرِهِ بِسُكُونِ النُّونِ وَتَقْدِيمِهَا عَلَى الْمَثْنَاءِ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ * أَحَدُهَا حَدِيثُ عَائِشَةَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَدِيثَ وَالْغَرَضُ مِنْهُ لِعَتَادِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَى شَخْصَهُ (قَوْلُهُ وَزَادَ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أَيِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ وَصَلَهُ أَبُو يَعْلَى مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ تَهَجَّدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي وَتَهَجَّدَ عَبَّادُ بْنُ بَشَرٍ فِي الْمَسْجِدِ فَسَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَوْتَهُ فَقَالَ يَا عَائِشَةُ هَذَا عَبَّادُ بْنُ بَشَرٍ قُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ اللَّهُمَّ أَرْحَمْ عَبَّادًا (قَوْلُهُ فَسَمِعَ صَوْتَ عَبَّادٍ وَقَوْلُهُ أَصَوْتُ عَبَّادٍ) هَذَا فِي رَوَايَةِ أَبِي يَعْلَى الْمَذْكُورِ عَبَّادُ بْنُ بَشَرٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ كَمَا سَقَتْهُ وَهَذَا يَزَالُ اللَّبْسُ عَنِ يَظُنُّ اتِّحَادَ الْمَسْمُوعِ صَوْتَهُ وَالرَّوَايَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَهَاتَيْنِ مَخْتَلِفَتَا النِّسْبَةِ وَالصَّفَةِ فَعَبَّادُ بْنُ بَشَرٍ صَحَابِي جَلِيلٌ وَعَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ تَابِعِي مِنْ وَسْطِ التَّابِعِينَ وَظَاهِرُ الْحَالِ أَنَّ الْمُبْهَمَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ هُوَ الْمُتَنَقِّبُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى قَوْلُهُ زَادَ أَنْ يَكُونَ الْمَزِيدُ فِيهِ وَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ حَدِيثًا وَاحِدًا فَتَحْدُثُ الْقِصَّةُ لَكِنْ جَزَمَ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ فِي الْمُبْهَمَاتِ أَنَّ الْمُبْهَمَ فِي رَوَايَةِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ لَا انْصَارِي فَرَوَيْتُ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ صَوْتَ قَارِئٍ يَقْرَأُ فَقَالَ صَوْتُ مَنْ هَذَا قَالُوا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ

خَبَاتُ هَذَاكَ خَبَاتُ هَذَاكَ **بَابُ** شَهَادَةِ النِّسَاءِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى . فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ
وَأَمْرَاتَانِ **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ عَنْ عِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ

قال لقد ذكرني آية برحمه الله كنت أنسيتها و يؤيد ما ذهب اليه مشابهة قصة عمرة عن عائشة بقصة عروة عنها بخلاف
قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه تعرض لنسيان الآية و يحتمل التعدد من جهة غير الجهة التي اتحدت وهو ان يقال
سمع صوت رجلين فعرف أحدهما فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسال عنه والذي لم يعرفه هو الذي تذكر
بقراءته الآية التي نسيها وسيأتي بقية الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن ان شاء الله تعالى * ثانيها حديث ابن
عمر في التأذين بلال وابن أم مكتوم وقدمضي بتمامه وشرحه في الاذان والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت
الاعمى * ثالثها حديث المسور في اعطاء النبي ﷺ له البقاء والغرض منه قوله فيه فعرف النبي ﷺ صوته فخرج
ومعه قباء وهو يريه محاسنه و يقول خبات لك هذا فان فيه انه اعتمد على صوته قبل ان يري شخصه وسيأتي شرحه
في اللباس ان شاء الله تعالى واحتج من لم يجز شهادة الاعمى بان العقود لا تجوز الشهادة عليها الا باليقين والاعمى لا يتيقن
الصوت لجواز شبهه بصوت غيره وأجاب المجيزون بان محل القبول عندهم ان تحقق الصوت ووجدت القرائن الدالة لذلك
وأما عند الاشتباه فلا يقول به أحد ومن ذلك جواز نكاح الاعمى زوجته وهو لا يعرفها الا بصوتها لكنه يكرر عليه
سماع صوتها حتى يقع له العلم بأنها هي والافتي احتمل عنده احتمالا قويا بأنها غيرها لم يجز له الاقدام عليها وقال الاسماعيلي
ليس في أحاديث الباب دلالة على الجواز مطلقا لان نكاح الاعمى يتعلق بنفسه لانه في زوجته وأمه وليس لغيره فيه
مدخل وأما قصة عباد ومخرمة ففي شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث كان لا يؤذن
حتى يقال له أصبحت فالاعتماد على الجمع الذين يخبرونه بالوقت قال وأما ما ذكره الزهري في حق ابن عباس فهو تهويل
لا تقوم به حجة لان ابن عباس كان أफقه من أن يشهد فيما لا تجوز فيه شهادته فانه لو شهد لايه أو ابنه أو مملوكه لما قبلت
شهادته وقد أعاده الله من ذلك * (قوله باب شهادة النساء وقول الله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) قال
ابن المنذر أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية فأجازوا شهادة النساء مع الرجال وخص الجمهور ذلك بالديون
والاموال وقالوا لا تجوز شهادتهن في الحدود والقصاص واختلفو في النكاح والطلاق والنسب والولاء فمنعها الجمهور
وأجازها الكوفيون قالوا اتفقوا على قبول شهادتهن مفردات فيما لا يطلع عليه الرجال كالحيض والولادة والاستهلال
وعيوب النساء واختلفو في الرضاع كما سيأتي في الباب الذي بعده وقال أبو عبيد أما اتفاقهم على جواز شهادتهن في الاموال
فلا آية المذكورة وأما اتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فلقوله تعالى فان لم يأتوا بأربعة شهداء وأما اختلافهم
في النكاح ونحوه فمن ألحقها بالاموال فذلك لما فيها من المهور والتفقات ونحو ذلك ومن ألحقها بالحدود فلانها تكون استحلالا
للزواج وتحريرها قال وهذا هو المختار و يؤيد ذلك قول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ثم سماها حدودا فقال تلك
حدود الله والنساء لا يقبلن في الحدود قال وكيف يشهدون فيما ليس لهن فيه تصرف من عقد ولا حل انتهى وهذا التفصيل
لا ينافي الترجمة لانها معقودة لا ثبات شهادتهن في الجملة وقد اختلفوا فيما لا يطلع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها
أم لا فعند الجمهور لا بد من أربع وعن مالك وابن أبي ليلى يكفي شهادة اثنتين وعن الشعبي والثوري تجوز شهادتها
وحدها في ذلك وهو قول الحنفية ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصرا وقدمضي بتمامه في الحيض والغرض
منه قوله ﷺ أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قال الملبس ويستنبط منه التفاضل بين الشهود بقدر
عقلهم وضبطهم فتقدم شهادة الفطن اليقظ على الصالح البليد قال وفي الآية أن الشاهد اذا نسي الشهادة فذكره بهار فقه
حتى تذكرها أنه يجوز أن يشهد بها ومن اللطائف ما حكاه الشافعي عن أمه أنها شهدت عند قاضي مكة هي وامرأة

قُلْنَا بَلَى : قُلْ فَذَلِكَ مِنْ قُصَصَانِ عَقْلَهَا بِأَسْبُ شَهَادَةِ الْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ . وَقَالَ أَنَسُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا . وَأَجَازَةُ شُرَيْحٍ وَزُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ شَهَادَتُهُ جَائِزَةٌ إِلَّا الْعَبْدَ لِسَيِّدِهِ وَأَجَازَةُ الْحَسَنِ وَإِبْرَاهِيمَ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ . وَقَالَ شُرَيْحٌ كُلُّكُمْ بَنُو عَبِيدٍ وَإِمَاءُ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ أَوْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّابٍ قَالَ فَجَاءَتْ أُمُّهُ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ قَدْ كَرْتُمْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي قَالَ فَتَنَحَّيْتُ قَدْ كَرْتُمْ ذَلِكَ لَهُ . قَالَ وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ فَفَنَاهُ عَنْهَا

أُخْرَى فَأَرَادَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا مَتَحَانًا فَقُلْتُ لَهُ أُمُّ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ لَكَ ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ أَنْ تَضِلَّ أَحَدَاهُمَا فَتَذْكُرْ أَحَدَهُمَا الْآخِرَى * (قوله باب شهادة الاماء والعبيد) أى فى حال الرق وقد ذهب الجمهور الى أنها لا تقبل مطلقا وقالت طائفة تقبل مطلقا وقد نقل المصنف بعض ذلك وقول أحمد واسحق وأبى ثور وقيل تقبل فى الشئ اليسير وهو قول الشعبي وشريح والنخعي والحسن (قوله وقال أنس شهادة العبد جائزة اذا كان عدلا) وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار ابن قلقل قال سألت أنسا عن شهادة العبيد فقال جائزة (قوله وأجازه شريح وزرارة بن أوفى) أما شريح فوصله ابن أبي شيبة من رواية عامر وهو الشعبي أن شريحا أجاز شهادة العبيد وروى سعيد بن منصور من رواية عمار الذهبي قال سمعت شريحا أجاز شهادة العبد فى الشئ اليسير ورواه فى جامع سفيان بن عيينة عن هشام عن ابن سيرين كان شريح يجيز شهادة العبد فى الشئ اليسير اذا كان مرضيا وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق أشعب عن الشعبي كان شريح لا يجيز شهادة العبد فقال على لكننا نجيزها فكان شريح بعد ذلك يجيزها الالسيدة وأما قول زرارة بن أوفى وهو قاضى البصرة فلم أقف على سنده اليه (قوله وقال ابن سيرين شهادته) أى العبد جائزة (الالعبد لسيدته) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل فى المسائل من طريق يحيى بن عتيق عنه بمعناه (قوله وأجازه الحسن وإبراهيم فى الشئ التافه) وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن إبراهيم قال كانوا يجيزونها فى الشئ الخفيف ومن طريق أشعب الحمزانى عن الحسن نحوه (قوله وقال شريح كلكم بنوعيد واما) كذا لاكثر ولا بن السكن كلكم عبيد واما وصله ابن أبي شيبة من طريق عمار الذهبي سمعت شريحا شهد عنده عبد فأجاز شهادته فقل له أنه عبد فقال كلنا عبيد واما نحوه وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه نحوه بلفظ فقيل له أنه عبد فقال كلنا عبيد واما نحوه وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه نحوه بلفظ فقيل له أنه عبد فقال كلكم بنوعيد وبنو الاماء ثم أورد المصنف حديث عقبة بن الحرث فى قصة الامة السوداء المرضعة وسيأتى الكلام عليه فى الباب الذى بعده ووجه الدلالة منه أنه ﷺ امر عقبة بفراق امرأته بقول الامة المذكورة فلم تكن شهادتها مقبولة ما عمل بها واحتجوا أيضا بقوله تعالى ممن رضون من الشهداء قالوا فان كان الذى فى الرق رضا فهو داخل فى ذلك واجيب عن الآية بأنه تعالى قال فى آخرها ولا يأتى من الاحرار لا اشتغال الرقيق بحق السيد وفى الاستدلال بهذا القدر نظر واجاب الاسماعيلي عن حديث الباب فقال قد جاء فى بعض طرقه فجاءت مولاة لاهل مكة قال وهذا اللفظ يطلق على الحرية التى عليها الولاء فلا دلالة فيه على انها كانت رقيقة وتعقب بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بانها امة فتعين انها ليست بحرة وقد قال ابن دقيق العيد ان اخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الامة وقد سبق الى الجزم بانها كانت امة أحمد بن حنبل رواه عنه جماعة كابى طالب ومهنا وحرب وغيرهم وقد تقدم فى العلم تسمية ام يحيى بنت أبى إهاب وانها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها تحتانية مثقلة ثم وجدت فى النسائي ان اسمها زينب فلعل غنية لقبها او كان اسمها فغير زينب كما غير اسم غيرها والامة المذكورة لم أقف على اسمها (قوله فأعرض عني) زاد فى البيوع من طريق عبد الله بن ابي حسين عن ابن أبي مليكة وتبسم النبي ﷺ (قوله فيه فتنحيت فذكرت ذلك له) فى رواية

بابُ شَهَادَةِ الْمَرْضِعَةِ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَجَاءَتْ امْرَأَةً فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكِهَا فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ وَكَيْفَ وَقَدْ قِيلَ

النكاح فاعرض عنى فاتبته من قبل وجهه فقلت انها كاذبة وفي رواية الدارقطني ثم سألته فاعرض عني وقال في الثالثة أو الرابعة * (قوله باب شهادة المرضعة) ذكر فيه حديث عقبة بن الحارث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته أخرجه في الباب الذي قبله وفي هذا الباب عن أبي عاصم لكن هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريج كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لابي عاصم فيه شيخين فقد وجدت له فيه ثالثا ورابعا أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخراز ومحمد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضا واحتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها قال علي بن سعد سمعت أحمد يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال تجوز على حديث عقبة بن الحارث وهو قول الاوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهري والحسن واسحق وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال فرق عثمان بين ناس تناكحوا بقول امرأة سوداء أنها أرضعتهم قال ابن شهاب الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم واختاره أبو عبيد الله لأنه قال ان شهدت المرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وان شهدت معها أخرى وجب الحكم به واحتج أيضا بأنه ﷺ لم يلزم عقبة بفراق امرأته بل قال له دعها عنك وفي رواية ابن جريج كيف وقد زعمت فإشاري أن ذلك على التنزيه وذهب الجمهور الى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة لأنها شهادة على فعل نفسها وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى ابن أبي طالب وابن عباس أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر فرق بينهما ان جاءت بينة والانخل بين الرجل وامرأته إلا أن يتنزاها ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين الا فعلت وقال الشعبي تقبل مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرض نسوة لطلب أجرة وقيل لا تقبل مطلقا وقيل تقبل في ثبوت المحرمية دون ثبوت الاجرة لها على ذلك وقال مالك تقبل مع أخرى وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتمحضات وعكسه الاصطخري من الشافعية وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدها بحمل النهي في قوله فنهاء عنها على التنزيه وبحمل الامر في قوله دعها عنك على الارشاد وفي الحديث جواز اعراض المفتي ليتنبه المستفتي على أن الحكم فيما سأل الكف عنه وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن السبب المقتضى لرفع النكاح وقوله في الاسناد الذي قبله حدثني عقبة بن الحارث أو سمعته منه في رد على من زعم ان ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة بن الحارث وقد حكاها ابن عبد البر ولعل قائل ذلك أخذه من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن علية عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مرجم عن عقبة بن الحارث قال ابن أبي مليكة وقد سمعته من عقبة ولكني لحديث عبيد أحفظ وأخرجه ابوداود من طريق حماد عن أيوب ولفظه عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال وحدثني صاحب لي عن عنده وانا الحديث صاحبني أحفظ ولم يسمعه وفيه إشارة الى التفرقة في صيغ الاداء بين الافراد والجمع او بين القصد الى التحديث وعدمه فيقول الراوى فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ أو قصد الشيخ تحديثه بذلك حدثني بالافراد وفيما عدا ذلك حدثنا بالجمع وسمعت فلانا يقول ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه حدثني عقبة بن الحارث ثم قال لم يحدثني ولكني سمعته يحدث وهذا يعين أحد الاحتمالين وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين فيقول الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا اسمع ولا يقول حدثني ولا أخبرني لانه لم يقصده بالتحديث وانما كان يسمعه من غير ان يشعر به (قوله فيه اني قد أرضعتكما) زاد الدارقطني من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة فدخلت علينا امرأة سوداء فسالت فابطأنا عليها فقالت تصدقوا على فوالله لقد أرضعتكما جميعا زاد البخاري في العلم من طريق عمر بن

دَعَا عَنْكَ أَوْ نَحْوَهُ **بَابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ**
وَأَفْهَمَنِي بَعْضُهُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ
وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ الْأَيْمِيِّ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْيَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ
قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا غَيْرَ أَمَا اللَّهُ مِنْهُ . قَالَ الزُّهْرِيُّ وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنْ حَدِيثِهَا وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى
مِنْ بَعْضٍ . وَأُثْبِتَ لَهُ إِقْتِصَاصًا . وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ
وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا . زَعَمُوا أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفَرًا
أَفْرَعَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ .

سعيد عن ابن أبي حسين عن ابن أبي مليكة فقال لها عقبه ما أرضعتني ولا أخبرني أي بذلك قبل التزوج زاد في باب إذا
شهد شاهد بشي فقال آخر ما علمت ذلك وفي العلم فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة فسأله وترجم عليه الرحلة في
للسئلة النازلة وزاد في النكاح فقالت لي قد أرضعتكما وهي كاذبة (قوله دعها عنك أو نحوه) في رواية النكاح دعها عنك
حسب زاد الدارقطني في رواية أيوب في آخره لا خير لك فيها وفي الباب الذي قبله فنهاه عنها زاد في الباب المشار إليه من
الشهادات فقارقتها ونكحت زوجها غيره * (قوله باب تعديل النساء بعضهن بعضا) كذا لاكثر زاد أبو ذر قبله حديث
الافك ثم قال باب الخ (قوله حدثنا أبو ربيع سليمان بن داود) هو الزهراني العتيكي بفتح المهملة والمثناة البصرية تزل بغداد
اتفق البخاري ومسلم على الرواية عنه ومن جملة ما اتفقا عليه إخراج هذا الحديث عنه وفي طبقة اثنان كل منهما أيضا
أبو ربيع سليمان بن داود أحدهما المختلى بضم المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة بغدادى انفرد مسلم بالرواية عنه
والرشدني بكسر الراء وسكون المعجمة مصرى لم يخرج له وروى عنه أبو داود والنسائي (قوله وأفهمني بعضه أحمد
قال حدثنا فليح) يحتمل أن يكون أحمد رفيقا لأبي الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري جملة عنهما جميعا على
الكيفية المذكورة ويحتمل أن يكون أحمد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد
الاول لكان يقول قال حدثنا فليح بالتثنية ولم أر ذلك في شيء من الأصول ويؤيد الاول أيضا ضنيع البرقاني فإنه
أخرج الحديث في المصاحفة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحمد عن أبي الربيع عن فليح لكن وقع في
أطراف خلف حدثنا أبو ربيع وأفهمني بعضه يونس فان كان محفوظا فلعل لنظ قال سقطت من الأصل كما جرت
العادة باسقاطها كثيرا في الأسانيد فثبت بعضهم بدلا قال بالافراد وبما قال خلف جزم الدمياطى وأما جزم المزي
بان الذي ذكره خلف وهم فليس هذا الجزم بواضح وزعم ابن خلفون أن أحمد هذا هو ابن حنبل بناء على القول
الثاني وجوز غيره أن يكون أحمد بن النضر النيسابورى وبه جزم الذهبي في طبقات القراء وقد حدث به عن أبي الربيع
الزهراني ممن يسمى أحمد أيضا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى أحمد بن على بن المثنى وغيرها وقد ذكرت
في المقدمة طائفة ممن روي هذا الحديث عن فليح ممن تسمى أحمد وكذلك من رواه عن أبي الربيع ممن يسمى أحمد
أيضا قاله أعلم ثم ساق المصنف حديث الافك بطوله من رواية فليح عن الزهرى عن مشايخه ثم من رواية فليح عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبد الله بن الزبير قال مثله ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن القاسم
بن عبد قال مثله وسيأتي شرحه مستوفي في تفسير سورة النور وبيان ما زادت رواية كل واحد من هؤلاء على رواية
الزهرى وما تضمنت عنها وقد أخرجه الاسماعيلي عن جماعة أخبروه به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح قال
وسمعت ناسا من أهل العلم يقولون إن أصحاب الافك جلدوا الحد (قلت) وسيأتي لذلك اسناد آخر في كتاب الاعتصام
إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا سؤاله ﷺ بريرة عن حال عائشة وجوابها ببراءتها واعتماد النبي ﷺ على قولها

فَأَيْتَمَنَ أَخْرَجَ سَهْمَهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا فَخَرَجَ سَهْمِي فَخَرَجْتُ مَعَهُ بَعْدَ مَا أَنْزَلَ الْحِجَابُ
فَأَنَا أَحْمَلُ فِي هَوْدَجٍ وَأُنْزَلُ فِيهِ . فَمِيرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَتِهِ تِلْكَ وَقَعَلْ وَدَنُونَا مِنَ
الْمَدِينَةِ . آذَنَ لَيْلَةً بِالرَّحِيلِ . فَقُمْتُ حِينَ آذَنُوا بِالرَّحِيلِ فَمَشَيْتُ حَتَّى جَاوَزْتُ الْجَيْشَ فَلَمَّا قَضَيْتُ شَأْنِي
أَقْبَلْتُ إِلَى الرَّحِيلِ ، فَلَمَسْتُ صَدْرِي ، فَإِذَا عَقِدْتُ لِي مِنْ جَذَعِ أَظْفَارٍ قَدْ انْقَطَعَ ، فَارْجَعْتُ فَالْتَمَسْتُ عِقْدِي فَحَبَسَنِي
إِبْتِغَاؤُهُ ، فَأَقْبَلَ الَّذِينَ يَرْحَلُونَ لِي فَاحْتَمَلُوا هَوْدَجِي فَرَحَلُوهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أُرْكَبُ ، وَهُمْ يَحْسِبُونَ
أَنِّي فِيهِ ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِيفًا لَمْ يَثْقُلْنَ ، وَلَمْ يَغْشَيْنَ اللَّحْمَ ، وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ الْعَلَقَةَ مِنَ الطَّعَامِ ، فَلَمَّا
يَسْتَنْكِرُ الْقَوْمُ ، حِينَ رَفَعُوهُ ثَقَلَ الْهُودَجُ فَاحْتَمَلُوهُ ، وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ فَبَعَثُوا الْجَلَّ وَسَارُوا
فَوَجَدْتُ عِقْدِي بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الْجَيْشُ فَجِئْتُ مَنْزِلَهُمْ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ ، فَأَمَمْتُ مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ بِهِ ،
فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَقْدُونِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ ، فَبَيْنَمَا أَنَا جَالِسَةٌ غَلَبَتْنِي عَيْنَايَ فَنِمْتُ ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ
السَّلَمِيُّ ، ثُمَّ الذُّكْوَانِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْجَيْشِ ، فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي ، فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَائِمٍ فَأَتَانِي ، وَكَانَ
يَرَانِي قَبْلَ الْحِجَابِ ، فَاسْتَيْقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ أَنَا خَ رَاحِلَتُهُ فَوَطِئَ يَدَهَا فَرَكِبَتْهَا فَانْطَلَقَ يَقُودُنِي
الرَّاحِلَةَ حَتَّى أَتَيْنَا الْجَيْشَ بَعْدَ مَا نَزَلُوا مَعْرُسِينَ فِي نَحْرِ الظَّهْرِ فَمَلَكَ مِنْ هَلَاكِ ، وَكَانَ الَّذِي تَوَكَّلَى الْإِفْكَ
عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي ابْنِ سُلُولٍ ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَاشْتَكَيْتُ بِهَا شَهْرًا يَفِيضُونَ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الْإِفْكَ ،
وَيَرِينِي فِي وَجْهِ أُنِّي لَا أَرَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ الْأُطْفَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ أَمْرُضُ ، إِنَّمَا يَدْخُلُ فَيَسْلَمُ ،
ثُمَّ يَقُولُ كَيْفَ تَيْكُمُ لَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَهْتُ فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مُسْطَحٍ قَبْلَ الْمَنَاصِعِ مَتَبَرِّزْنَا
لَا نَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ الْكُنْفَ قَرِيبًا مِنْ بَيْوتِنَا ، وَأَمْرُنَا أَمْرُ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ فِي
الْبَرِيَّةِ أَوْ فِي التَّنَزُّهِ فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مُسْطَحٍ بِنْتُ أَبِي رَهْمٍ تَمْشِي فَعَثَرَتْ فِي مِرْطِهَا فَقَالَتَ تَعِسَ مُسْطَحٌ ،
فَقُلْتُ لَهَا بِئْسَ مَا قُلْتَ أَتَسْبِيْنِ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا ، فَقَالَتَ يَا هَنْتَاهُ أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا ، فَأَخْبَرْتَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ
الْإِفْكَ فَازْدَدْتُ مَرَضًا إِلَى مَرَضِي ، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي ، دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ كَيْفَ تَيْكُمُ ،
فَقُلْتُ أَتَذِنُ لِي إِلَى أَبِي قَالَتْ وَأَنَا حِينَئِذٍ أَرِيدُ أَنْ أَسْتَيْقِنَ الْخَبَرَ مِنْ قَبْلِهِمَا فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُ

حتى خطب فاستعذر من عبد الله بن أبي وكذلك سؤاله من زينب بنت جحش عن حال عائشة وجوابها يبرأها أيضا
وقول عائشة في حق زينب هي التي كانت تساميني فعصمها الله بالورع ففي مجموع ذلك مراد الترجمة قال ابن بطال فيه
حجة لابي حنيفة في جواز تعديل النساء به قال ابو يوسف ووافق محمد الجمهور قال الطحاوي التزكية خبر وليست شهادة
فلامانع من القبول وفي الترجمة الاشارة الى قول ثالث وهو ان تقبل تركيتهن لبعضهن لالرجال لان من منع ذلك اعتل
بنقصان المرأة عن معرفة وجوه التزكية لاسيما في حق الرجال وقال ابن بطال لو قيل انه تقبل تركيتهن بقول حسن وثناء
جميل يكون ابراء من سوء لكان حسنا كما في قصة الافك ولا يلزم منه قبول تركيتهن في شهادة توجب اخذ مال والجمهور
على جواز قبولهن مع الرجال فيما تجوز شهادتهن فيه (قوله فأتين خرج سهمها أخرجها معها) كذا للنسفي ولاي
ذر عن غير الكشميهني وفي رواية الكشميهني والباقي خرج وهو الصواب ولعل الاول أخرج بضم أوله
على البناء للمجهول (قوله من جزع أظفار) كذا للاكثر وفي رواية الكشميهني ظفار وهو أصوب
وسياتي توضيحه عند شرحه (قوله فاستيقظت باسترجاعه حتى أناخ راحلته) كذا للاكثر وفي رواية

أَبُو ، قَالَتْ لَأُمِّي مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ قَالَتْ يَا بُنَيَّةَ هُوَ نِي عَلَى نَفْسِكَ الشَّانُ فَوَاللَّهِ لَقَدْ كَانَتْ أُمْرَأَةً قَطُّ وَصِيَّةً عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا وَلَهَا ضَرَارٌ إِلَّا أَكْثَرَنَ عَلَيْهَا . فَقُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَلَقَدْ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهَذَا . قَالَتْ فَبِتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَرِقَالِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ . ثُمَّ أَصْبَحْتُ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلَبْتُ الْوَحْيَ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوُدِّ لَهُمْ . فَقَالَ أُسَامَةُ أَهْلُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا نَعْلَمُ وَاللَّهِ إِلَّا خَيْرًا . وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يُضِيقْ اللَّهُ عَلَيْكَ وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ وَسَلِ الْجَارِيَةَ تَصَدُّقَكَ . فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيرَةَ فَقَالَ يَا بَرِيرَةُ هَلْ رَأَيْتِ فِيهَا شَيْئًا يَرِيْبُكَ . فَقَالَتْ بَرِيرَةُ : لَا وَالَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السَّنِّ تَنَامُ عَنِ الْعَجَبِ فَمَا نِي الدَّاجِنُ فَمَا كُلهُ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَعَذَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْقَالٍ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي . فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا . وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا . وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِيَ فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا وَاللَّهِ أَعَذُّكَ مِنْهُ إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسِ ضَرَبْنَا عَنْقَهُ . وَإِنْ كَانَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ مِنْ الْخَزَرَجِ أَمَرْنَا فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرًا . فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزَرَجِ . وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا . وَلَكِنْ أَحْتَمَلْتُهُ الْحَيَّةَ . فَقَالَ كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ لَا تَقْتُلُهُ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِرِ فَقَالَ كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ وَاللَّهِ لَتَقْتُلَنَّهُ فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ مُجَادِلٌ عَنِ الْمُنَافِقِينَ . فَذَارَ الْحَيَّانِ الْأَوْسُ وَالْخَزَرَجُ حَتَّى هُمَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فَزَلَّ فَخَفَّضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا وَسَكَتَ وَبَكَيْتُ يَوْمِي لَا يَرِقَالِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ . فَأَصْبَحَ عِنْدِي أَبُو آيٍ قَدْ بَكَيتُ لَيْلَتَيْنِ وَيَوْمًا حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ الْبُكَاءَ فَالِقُ كَبِدِي قَالَتْ فَبَيْنَمَا هُمَا جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي إِذَا سَأَلْتِ أُمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَذِنَتْ لَهَا فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِي . فَبَيْنَمَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قَبْلُ فِي مَاقِيلَ قَبْلَهَا وَقَدْ مَكَثَ شَهْرًا لَا يُوحِي إِلَيْهِ فِي شَأْنِي شَيْءٌ ، قَالَتْ فَتَشْهَدُ ثُمَّ قَالَ . يَا عَائِشَةُ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا فَإِنْ كُنْتَ بِرِيَّةَ فَيَسِيرُكَ اللَّهُ وَإِنْ كُنْتَ أَلَمْتَ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ . فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ قَلَصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أَحْسِي مِنْهُ قُطْرَةً . وَقُلْتُ لِأَبِي أَجِبْ عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَأُمِّي أَجِيبِي عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَا قَالَ قَالَتْ وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السَّنِّ لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَقُلْتُ إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ تَمِيعُكُمْ مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ وَوَقَرْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَدَّقْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ قُلْتُ لَكُمْ إِنِّي بِرِيَّةٌ وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنِّي بَرِيَّةٌ لَا تُصَدِّقُونِي بِذَلِكَ وَلَكِنْ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرِ وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنِّي بِرِيَّةٌ لَتُصَدِّقُنِي وَاللَّهِ مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ إِذْ قَالَ : فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ، ثُمَّ نَحَوْتُ عَلَى فِرَاشِي . وَأَنَا أَرْجُو أَنَّ

الكشميهني والنسفي حين أناخ راحلته (قوله وقد بكيت ليلتي ويوما) في رواية الكشميهني ليلتين ويوما

يُبْرِئُنِي اللَّهُ وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُنْزَلَ فِي شَأْنِي وَحَيًّا وَلَا نَا أَحَقُّرُ فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ يُكَلِّمَ
بِالْقُرْآنِ فِي أَمْرِي وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ بَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّوْمِ رَوْيَا يُبْرِئُنِي اللَّهُ فَوَاللَّهِ مَا رَامَ
بِحُلْمِهِ وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ حَتَّى أَنْزَلَ عَلَيْهِ فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبَرَحَاءِ حَتَّى أَنَّهُ
لَيْسَ حَدَرٌ مِنْهُ مِثْلُ الْجَانِ مِنَ الْعَرَقِ فِي يَوْمٍ شَاتٍ فَلَمَّا سُرِّي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَضْحَكُ فَكَانَ أَوَّلُ كَلِمَةٍ
تَكَلَّمَ بِهَا أَنْ قَالَ لِي يَا عَائِشَةُ أَجِدِي اللَّهَ فَقَدْ بَرَأَكَ اللَّهُ فَقَالَتْ لِي أُمِّي قُومِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ
لَا وَاللَّهِ لَا أَقُومُ إِلَيْهِ وَلَا أَجِدُ إِلَّا اللَّهَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا بَاءَ لَهُمْ بِمَا نَزَلَتْ اللَّهُ
هَذَا فِي بَرَاءَتِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحَ بْنِ أَنَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ وَاللَّهُ
لَا أَنْفَقُ عَلَى مِسْطَحَ شَيْئًا أَبَدًا بَعْدَ مَا قَالَتْ لِعَائِشَةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا يَأْتِلْ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ
إِلَى قَوْلِهِ غَفُورٌ رَحِيمٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لِأَحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحَ الَّذِي
كَانَ يُجْرِي عَلَيْهِ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ عَنْ أَمْرِي. فَقَالَ يَزَيْنَبُ مَا عَلِمْتَ
مَا رَأَيْتِ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْسَنُ سَمْعِي وَبَصَرِي وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا خَيْرًا قَالَتْ وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ
تُسَامِيَنِي فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ * قَالَ وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ
اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلَهُ * قَالَ وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ رَيْمَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَبِجِي بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مِثْلَهُ **بَابُ** إِذَا زَكَّى رَجُلٌ رَجُلًا كَفَاءً وَقَالَ أَبُو جَمِيلَةَ وَجَدْتُ مَنْبُودًا فَلَمَّا رَأَيْتُ عُمَرَ

وفي رواية النسفي وأبي الوقت ليلتي ويومى وسيأتى بقية الفاظه عند شرحه ان شاء الله تعالى * (قوله باب اذا زكى رجل
رجلا كفاه) ترجم في أوائل الشهادات تعديل كم يجوز فتوقف هناك وجزم هنا بالاكتفاء بالواحد وقد قدمت
توجيهه هناك واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية فالمرجح عند الشافعية والمالكية وهو قول محمد بن الحسن
اشتراط اثنين كما في الشهادة واختاره الطحاوي واستثنى كثير منهم بطانة الحاكم لانه نائبه فينزل قوله منزلة الحكم
وأجاز الاكثر قبول الجرح والتعديل من واحد لانه ينزل منزلة الحكم والحكم لا يشترط فيه العدد وقال أبو عبيد
لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة واحتج بحديث قبيصة الذي أخرجه مسلم فيمن تحمل له المسئلة حتى تقوم ثلاثة من
ذوى الحجا فيشهدون له قال واذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أولى وهذا كله في الشهادة أما الرواية فيقبل فيها قول
الواحد على الصحيح لانه ان كان ناقلا عن غيره فهو من جملة الاخبار ولا يشترط العدد فيها وان كان من قبل نفسه فهو
بمنزلة الحاكم ولا يتعدد أيضا (قوله وقال أبو جيملة) بفتح الجيم وكسر الميم واسمه سنين بمهملة ونونين مصغروم من
شدة التحتانية كالأودى وقيل انها رواية الأصيلي قيل اسم أبيه فرقد قال ابن سعد هو سلمى وقال غيره هو ضمرى
وقيل سابطي وقد ذكره العجلي وجماعة في التابعين وسيأتى في غزوة الفتح ما يدل على صحبته وقد ذكره آخرون في
الصحابه ووقع سياق خبره من طريق معمر عن الزهري عن أبي جيملة قال أخبرنا ونحن مع ابن المسيب انه أدرك
النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح وذكر أبو عمر انه جاء في رواية أخرى انه حج حجة الوداع وهو وارد على من لم
يعرفه فقال انه مجهول كابن المنذر ونقل البيهقي عن الشافعي نحو ذلك وفي الرواة أبو جيملة آخر اسمه مبسرة الطهوى
بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وهو كوفي روى عن عثمان وعلى وليست له صحبة اتفاقا ووم من جعله صاحب هذه القصة
كالكرمانى (قوله وجدت منبوتا) بفتح الميم وسكون النون وضم الموحدة وسكون الواو بعدها معجمة أى شخصا

قَالَ عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا كَانَهُ يَتَّهَمُنِي قَالَ عَرِيفِي إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ قَالَ كَذَلِكَ أَذْهَبَ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَ نَاعِبَهُ الْوَهَّابُ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ

مَنْبُودَا أَيْ قَطِيطَا (قَوْلُهُ قَالَ عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا) كَذَا لِلأَصِيلِيِّ وَلَا بِي ذَرَعَ الْكَشْمِيرِيِّ وَحَدَّهُ وَسَنَطَ الْبَاقِينَ
 وَالْغَوِيرُ بِالْمَجْمَعَةِ تَصْغِيرُ غَارٍ أَوْ أَبُو سَا جَمْعُ بُوَسٍ وَهُوَ الشَّدَّةُ وَانْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ عَسَى عِنْدَ مَنْ يَجِيزُهُ أَوْ بِاضْمَارِ شَيْءٍ
 تَهْدِيرُهُ عَسَى أَنْ يَكُونَ الْغَوِيرُ أَبُو سَا وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ وَهُوَ مِثْلُ مَشْهُورٍ يُقَالُ فِيمَا ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ وَيَخْشَى مِنْهُ
 الْعُطْبُ وَرَوَى الْخَلَّالُ فِي عِلَالِهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَتَمَثَّلُونَ بِهِ فِي ذَلِكَ كَثِيرًا وَأَصْلُهُ كَمَا قَالَ الْأَصْمَعِيُّ إِنَّ نَاسًا
 دَخَلُوا غَارًا يَبْتَغُونَ فِيهِ فَانْهَارَ عَلَيْهِمْ فَقَتَلَهُمْ وَقِيلَ وَجَدُوا فِيهِ عَدُوَّهُمْ فَقَتَلَهُمْ فَقِيلَ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ فِي أَمْرٍ لَا يَعْرِفُ
 عَاقِبَتَهُ وَقَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ الْغَوِيرُ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ فِيهِ مَاءٌ لَبَنِي كَلْبٍ كَانَ فِيهِ نَاسٌ يَقْطَعُونَ الطَّرِيقَ وَكَانَ مِنْ يَمْرِ يَتَوَاصُونَ
 بِالْحِرَاسَةِ وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ضَرْبُ عَمْرٍ هَذَا الْمِثْلُ لِلرَّجُلِ يَعْزُضُ بِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ وَلَدُهُ وَهُوَ يَرِيدُ نَفْيَهُ عَنْهُ بِدَعْوَاهُ أَنَّهُ
 التَّقَطُّ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ كَانَهُ يَتَّهَمُنِي وَقِيلَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ الزَّبَاءُ بَفَتْحِ الزَّيِّ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ وَالْمَدْلَامَا قَتَلَتْ جَذِيمَةَ
 الْأَبْرَشِ وَأَرَادَ قَصِيرٌ بَفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهَا قُتُوطًا قَصِيرٌ وَعَمْرٌ وَابْنُ أُخْتِ جَذِيمَةَ عَلَى أَنْ يَقْطَعَ عَمْرٌ
 وَأَنْفَ قَصِيرٍ فَأَظْهَرَ أَنَّهُ هَرَبَ مِنْهُ إِلَى الزَّبَاءِ فَأَمَّتْ إِلَيْهِ ثُمَّ أَرْسَلَتْهُ تَاجِرًا فَرَجَعَ إِلَيْهَا بِرَجْعٍ كَثِيرٍ مَرَارًا ثُمَّ رَجَعَ الْمَرَّةَ الْآخِرَةَ
 وَمَعَهُ الرِّجَالُ فِي الْأَعْدَالِ مَعَهُمُ السِّلَاحُ فَنَظَرَتْ إِلَى الْجَمَالِ تَمْشِي رَوِيدَ الثَّقَلِ مِنْ عِلْمِهَا فَقَالَتْ عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا أَيْ
 لَعَلَّ الشَّرَّ يَأْتِيكُمْ مِنْ قَبْلِ الْغَوِيرِ وَكَانَ قَصِيرًا أَعْلَمَ بِأَنَّهُ سَلَكَ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ طَرِيقَ الْغَوِيرِ فَلَمَّا دَخَلَتْ الْأَحْمَالَ قَصَرَهَا
 خَرَجَتْ الرِّجَالُ مِنَ الْأَعْدَالِ فَهَلَكَتْ (قَوْلُهُ كَانَهُ يَتَّهَمُنِي) أَيْ بَأَنَّ يَكُونُ الْوَلَدُ لَهُ وَأَمَّا أَرَادَنِي نَسَبُهُ عَنْهُ لَمَعْنَى مَنْ
 انْعَانِي وَأَرَادَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَتَوَلَّى هُوَ رِيبَتَهُ وَقِيلَ اتَّهَمَهُ بِأَنَّهُ زَنَى بِأَمَةٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ وَهُوَ بَعِيدٌ وَمَاتَ قَدَمُ أُولَى وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ
 هَذِهِ الْقِصَّةَ مُوصُولَةً مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ
 الْفَتْحِ وَانْهَ وَجَدَ مَنْبُودَا فِي خِلَافَةِ عَمْرِ فَأَخَذَهُ قَالَ فَذَكَرَ ذَلِكَ عَرِيفِي لِعَمْرِ فَلَمَّا رَأَى عَمْرٌ قَالَ فَذَكَرَهُ وَزَادَ مَا حَمَلَكَ عَلَى
 أَخْذِ هَذِهِ النَّسَمَةِ قَتَلْتَ وَجَدْتَهَا ضَائِعَةً وَقَدْ أَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِأِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَيْضًا وَصَدَرَ هَذَا الْخَبَرُ سِيَّاتِي
 مُوصُولًا فِي أَوَاخِرِ الْمَغَازِي مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَفِي ذَلِكَ رَدُّ عَلَيَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَبَا جَمِيلَةَ هَذَا هُوَ الطَّهَوِيُّ لِأَنَّ الطَّهَوِيَّ لَمْ
 يَدْرِكْ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا عَمْرٌ وَأُورِدَ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنِ الْبَخَارِيِّ مَا ذَكَرْتَهُ عَنْهُ وَزَادَ فِيهِ وَبِهِ التَّقَطُّ مَنْبُودَا فَذَكَرَ الْقِصَّةَ وَلَمْ
 أَرِ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ النُّسخِ (قَوْلُهُ فَقَالَ لَهُ عَرِيفِي إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا الْعَرِيفِ إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا حَامِدٍ
 ذَكَرَ فِي تَعْلِيْقِهِ أَنَّ اسْمَهُ سَنَانٌ وَفِي الصَّحَابَةِ لَا بِنَ عَبْدِ الْبَرِيسْتَانِ الضَّمْرِيُّ اسْتَخْلَفَهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ مَرَّةً عَلَى الْمَدِينَةِ
 فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ ذَا فَقَدْ قِيلَ أَنَّ أَبَا جَمِيلَةَ ضَمْرِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ كَانَ عَمْرٌ قَسَمَ النَّاسَ وَجَعَلَ عَلَى كُلِّ
 قَبِيلَةٍ عَرِيفًا يَنْظُرُ عَلَيْهِمْ (قَالَ) فَإِنْ كَانَ أَبُو جَمِيلَةَ سَلَمِيًّا فَيَنْظُرُ مِنْ كَانَ عَرِيفُ بَنِي سَلِيمٍ فِي عَهْدِ عَمْرِ (قَوْلُهُ قَالَ كَذَلِكَ)
 زَادَ مَالِكٌ فِي رِوَايَتِهِ قَالَ نَعَمْ (قَوْلُهُ أَذْهَبَ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ) فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ فَقَالَ عَمْرٌ أَذْهَبَ فَهُوَ حَرُولُكَ وَلَاؤُهُ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ
 وَكَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ الْقَاضِي إِذَا سَأَلَ فِي مَجْلِسِ نَظَرِهِ عَنْ أَحَدٍ فَانْهَ يَجْتَرِئُ بِقَوْلِ
 الْوَاحِدِ كَمَا صَنَعَ عَمْرٌ فَمَا إِذَا كَلَّفَ الْمَشْهُودَ أَنْ يَهْدِلَ شَهِودًا فَلَا يَقْبَلُ أَقْلَ مِنْ اثْنَيْنِ (قَالَ) غَايَةُ أَنْهَ حَمَلَ الْقِصَّةَ عَلَى بَعْضِ
 مُحْتَمَلَاتِهَا وَقِصَّةُ التَّكْلِيفِ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ مِنْ خَارِجٍ وَفِيهَا جَوَازُ الِاتِّقَاطِ وَأَنْ لَمْ يَشْهَدْ وَأَنْ نَفَقَتَهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ فِي بَيْتِ الْمَالِ
 وَأَنْ وَلَاؤُهُ لِلتَّقَطُّ وَذَلِكَ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ وَسَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ وَجَّهَ بَعْضُهُمْ مَعْنَى
 قَوْلِهِ لَكَ وَلَاؤُهُ بِكَوْنِهِ حِينَ التَّقَطُّ كَانَهُ اعْتَقَهُ مِنَ الْمَوْتِ أَوْ اعْتَقَهُ مِنْ أَنْ يَلْتَقَطَهُ غَيْرُهُ وَيَدْعِي أَنَّهُ مُلْكُهُ (تَنْبِيْهُ) وَقَعَ فِي الْمَطَالِعِ
 أَنَّ عَمْرَ لَمَّا اتَّهَمُوا أَبَا جَمِيلَةَ شَهِدَ لَهُ جَمَاعَةٌ بِالْإِسْتِرَافِ وَلَيْسَ فِي قِصَّتِهِ أَنَّ الَّذِي شَهِدَ لَيْسَ الْأَعْرِيفِيُّ وَحَدَّهُ وَفِيهِ تَثْبُتُ عَمْرِ فِي
 الْأَحْكَامِ وَأَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا تَوَقَّفَ فِي أَمْرٍ أَحَدًا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَادِحًا فِيهِ وَرَجُوعُ الْحَاكِمِ إِلَى قَوْلِ أَمْنَاءِهِ وَفِيهِ أَنَّ الثَّنَاءَ عَلَى الرَّجُلِ

أَبِيهِ قَالَ أَنْتِ رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَيْكَ قَطَعْتَ عَنْقَ صَاحِبِكَ قَطَعْتَ عَنْقَ صَاحِبِكَ
 مَرَّارًا ثُمَّ قَالَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ أَحْسِبُ فَلَنَا وَاللَّهِ حَسِبِيهِ وَلَا أَرْكِي عَلَى اللَّهِ
 أَحَدًا أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ **بَاب** مَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَطْنَابِ فِي الْمَدْحِ وَلِيَقُلْ مَا يَعْلَمُ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي
 مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ وَيُطْرِبُهُ فِي مَدْحِهِ فَقَالَ أَهْلَكْتُمْ أَوْ قَطَعْتُمْ
 ظَهْرَ الرَّجُلِ **بَاب** بُلُوغِ الصَّبِيَّانِ وَشَهَادَتِهِمَا وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا
 وَقَالَ مَغِيرَةُ أَتَحْتَمَتُ وَأَنَا ابْنُ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَبُلُوغُ النِّسَاءِ فِي الْحَيْضِ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ
 الْحَيْضِ مِنْ إِلَى قَوْلِهِ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهَا ، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: أَذْرَكْتُ جَارَةً لَنَا جَدَّةً بَذَتْ إِحْدَى

فِي وَجْهِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَا يَكْرَهُوَانِ مَا يَكْرَهُهُ الْأَطْنَابُ فِي ذَلِكَ وَلِهَذَا النِّكَّةُ تَرْجَمُ الْبَخَارِي عَقِبَ هَذَا بِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى الَّذِي
 سَاقَهُ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ الَّذِي أورد فِي هَذَا الْبَابِ فَقَالَ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْأَطْنَابِ فِي الْمَدْحِ وَوَجْهَ احْتِجَاجِهِ بِحَدِيثِ
 أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ ﷺ اعْتَبَرَ تَرْكِيَةَ الرَّجُلِ إِذَا اقْتَصَدَ لَا أَنَّهُ لَمْ يَعْصِ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَسْرَافَ وَالتَّغَالِي فِي الْمَدْحِ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ
 الْمُنِيرِ بِأَنَّ هَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي قَبُولِ تَرْكِيَّتِهِ وَأَمَّا اعْتِبَارُ النَّصَابِ فَمُسْكُوتٌ عَنْهُ وَجَوَابُهُ أَنَّ الْبَخَارِي جَرَى عَلَى قَاعِدَتِهِ
 بِأَنَّ النَّصَابَ لَوْ كَانَ شَرْطًا لَذَكَرَ إِذْ لَا يُؤْخِرُ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ (قَوْلُهُ أَنِّي رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَفْسُرَ الْمُثْنِي
 بِمَحْجَنِ ابْنِ الْأَدْرِعِ الْأَسْلَمِيِّ وَحَدِيثُهُ بِذَلِكَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ وَاحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ وَعِنْدَ اسْتِحْقَاقِهِ فِيهِ زِيَادَةٌ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ قَدْ يَفْسُرُ
 مِنْهَا الْمُثْنِي عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ ذُو النِّجَادِينَ وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ مَعَ تَمَامِ الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابٌ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْأَطْنَابِ فِي الْمَدْحِ وَلِيَقُلْ مَا يَعْلَمُ) أورد فِيهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ
 رَجُلًا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ يُمْكِنُ أَنْ يَفْسُرَ بِمَنْ فُسِّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ بِنَاءً عَلَى اتِّحَادِ الْقِصَّةِ وَقَوْلُهُ يَطْرِبُهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَالْأَطْرَاءُ
 مَدْحُ الشَّخْصِ بِزِيَادَةِ عَلَى مَا فِيهِ (قَوْلُهُ أَهْلَكْتُمْ أَوْ قَطَعْتُمْ) شَكٌّ مِنَ الرَّاوِي وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا زَادَهُ فِي التَّرْجُمَةِ مِنْ
 قَوْلِهِ وَلِيَقُلْ مَا يَعْلَمُ وَكَانَ هَذَا مَذْهَبَ الْإِتِّحَادِ حَدِيثِي أَبِي بَكْرَةَ وَأَبِي مُوسَى وَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرَةَ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ *
 (قَوْلُهُ بَابُ بُلُوغِ الصَّبِيَّانِ وَشَهَادَتِهِمَا) أَيُّ حُدُودِ بُلُوغِهِمْ حُكْمُ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ فَامَّا حَدُّ الْبُلُوغِ فَسَأَذْكُرُهُ وَأَمَّا شَهَادَةُ
 الصَّبِيَّانِ فَرَدَّهَا الْجُمْهُورُ وَاعْتَبَرَهَا مَالِكٌ فِي جَرَاحَتِهِمْ بِشَرْطِ أَنْ يَضْبُطَ أَوَّلَ قَوْلِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا وَقَبْلَ الْجُمْهُورِ
 أَخْبَارُهُمْ إِذَا انْضَمَّتْ إِلَيْهَا قَرِينَةٌ وَقَدْ اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ تَرْجَمَ بِشَهَادَتِهِمْ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِي الْبَابِ مَا يَصْرَحُ بِهَا وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ
 مَا خُوذَ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ مِنْ حُكْمِ بُلُوغِهِ قَبْلَتُ شَهَادَتِهِ إِذَا اتَّصَفَ بِشَرْطِ الْقَبُولِ وَبُرُشْدِ إِلَيْهِ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
 أَنَّهُ لِحَدِيثَيْنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ (قَوْلُهُ وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا) فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَعْلِيْقُ
 الْحُكْمِ بِبُلُوغِهِ الْحُلُمَ وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْإِحْتِلَامَ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ يُلْزِمُهُ الْعِبَادَاتُ وَالْحُدُودُ وَسَائِرُ الْأَحْكَامِ وَهُوَ
 أَنْزَالُ الْمَاءِ الدَّافِقِ سِوَاهُ كَانَ بِجَمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ سِوَاهُ كَانَ فِي الْيَقِظَةِ أَوْ النَّامِ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لَا أَثَرَ لِلْجَمَاعِ فِي الْمَنَامِ الْأَمْعِ
 الْأَنْزَالِ (قَوْلُهُ وَقَالَ مَغِيرَةُ) هُوَ ابْنُ مَقْسَمٍ الضَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ (قَوْلُهُ وَأَنَا ابْنُ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً) جَاءَ مِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ
 الْعَاصِ فَانْهَمَزُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي السِّنِّ سِوَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً (قَوْلُهُ وَبُلُوغُ النِّسَاءِ
 إِلَى الْحَيْضِ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهَا) هُوَ بَقِيَّةٌ مِنَ التَّرْجُمَةِ
 وَوَجْهُ الْإِتِّزَاعِ مِنَ الْآيَةِ لِلتَّرْجُمَةِ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ فِي الْعِدَّةِ بِالْأَقْرَأِ عَلَى حَصُولِ الْحَيْضِ وَأَمَّا قَبْلُهُ وَبَعْدَهُ فَبِالْأَشْرَفِ
 عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْحَيْضِ يَنْقُلُ الْحُكْمَ وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَيْضَ بُلُوغٌ فِي حَقِّ النِّسَاءِ (قَوْلُهُ قَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ) هُوَ
 ابْنُ حَيٍّ الْهَمْدَانِيُّ الْفَقِيهَ الْكُوفِيَّ تَقَدَّمَ نَسَبُهُ فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ وَأَثَرُهُ هَذَا وَبِنَاءُهُ مَوْصُولًا فِي الْمَجَالِسَةِ لِلدِّينَوْرِيِّ

وعشرين سنة **حدثنا** عبيد الله بن سعيد **حدثنا** أبو أسامة قال **حدثني** عبيد الله قال **حدثني** نافع قال **حدثني** ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ **عرضه** يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ثم **عرضني** يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني

من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه وأقل أوقات الحمل تسع سنين وقد ذكر الشافعي أيضاً أنه رأى جدة بنت إحدى وعشرين سنة وانها حاضت لاستكمال تسع ووضعت بنتاً لاستكمال عشر ووقع لبنها مثل ذلك واختلف العلماء في أقل سن تحيض فيه المرأة ويحتمل فيه الرجل وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا وفي السن الذي اذا جاوزاه الفلام ولم يحتمل والمرأة ولم تحض يحكم حينئذ بالبلوغ فاعتبر مالك والليث وأحمد واسحق وأبو ثور بالاثبات إلا أن مالكاً لا يقيم به الحد للشبهة واعتبره الشافعي في الكافر واختلف قوله في المسلم وقال أبو حنيفة سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للفلام وسبع عشر للجارية وقال أكثر المالكية حده فيهما سبع عشرة أو ثمان عشرة وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والمجهور حده فيهما استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب (قوله **حدثنا** عبيد الله بن سعيد) كذا في جميع الاصول عبيد الله بالتصغير وهو أبو قدامة السرخسي ووقع بخط ابن العكبي الحافظ عبيد بن اسمعيل وبذلك جزم البيهقي في الخلافيات فأخرج الحديث من طريق محمد بن الحسين الخثعمي عن عبيد بن اسمعيل ثم قال أخرجه البخاري عن عبيد بن اسمعيل (قلت) وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أبي قدامة السرخسي فقال عن يحيى بن سعيد القطان بدل أبي أسامة فهذا يرجح ما قال البيهقي (قوله أن رسول الله ﷺ **عرضه** يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني) فيه التفتات أو تجريد إذ كان السياق يقتضي أن يقول فلم يجزه لكنه التفت أو جرد من نفسه أولاً شخصاً فبرع عنه بالمأخى ثم التفت فقال **عرضني** ووقع في رواية يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر كما سيأتي في المغازي فلم يجزه وفي رواية مسلم عن ابن نمر عن أبيه عبد الله بن عمر **عرضني** رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال فلم يجزني وقوله فلم يجزني بضم أوله من الإجازة وفي رواية ابن ادريس وغيره عن عبيد الله عند مسلم فاستصغرنى (قوله ثم **عرضني** يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني) لم تختلف الرواة عن عبيد الله بن عمر في ذلك وهو الاختصار على ذكر أحد والخندق وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هرون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فزاد فيه ذكر بدر ولفظه عرضت على رسول الله ﷺ يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فردني وعرضت عليه يوم أحد الحديث قال ابن سعد قال يزيد بن هرون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة اه وهو أقدم من نعرفه استشكل قول ابن عمر هذا وانما بناه على قول ابن اسحق وأكثر أهل السيران الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وان اختلفوا في تعيين شهرها كما سيأتي في المغازي وانفقوا على أن أحداً كانت في شوال سنة ثلاث وإذا كان كذلك جاء ما قال يزيد أنه يكون حينئذ ابن ست عشرة سنة لكن البخاري جنح الى قول موسى بن عقبة في المغازي أن الخندق كانت في شوال سنة أربع وقد روي يعقوب بن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة نحو قول موسى بن عقبة وعن مالك الجزم بذلك وعلى هذا لا اشكال لكن اتفق أهل المغازي على أن المشركين لما توجهوا في احد نادوا المسلمين موعدكم العام المقبل بدر وانه **خرج** اليها من السنة المقبلة في شوال فلم يجدها احداً وهذه هي التي تسمى بدر الموعد ولم يقع بها قتال فتعين ما قال ابن اسحق أن الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج حينئذ الى الجواب عن الاشكال وقد اجاب عنه البيهقي وغيره بان قول ابن عمر عرضت يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة أي دخلت فيها وان قوله عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمسة عشر أي تجاوزتها فالتى الكسر في الأولى وجبره في الثانية وهو شائع مسموع في كلامهم وبه يرتفع الاشكال المذكور وهو أولى من الترجيح والله اعلم **تنبيهان** * الاول **ذكر** ابن التين أنه ورد في بعض الروايات أن عرض ابن عمر

قال نافع قد قدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثته هذا الحديث فقال إن هذا لحد بين الصغير والكبير وكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه يبلغ به النبي ﷺ قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم.

كان بيدرفلم يحزه ثم باحد فاجازه قال وفي رواية عرض يوم أحد وهو ابن ثلاث عشرة فلم يحزه وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع عشرة سنة فاجازه ولا وجود لذلك وإنما وجد ماشرت إليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي معشر وأبو معشر مع ضعفه لا يخالف ما زاده من ذكر بدر مارواه الثقات بل يوافقهم * الثاني زعم ابن ناصر أنه وقع في الجمع للحميدي هنا يوم الفتح بدل يوم الخندق قال ابن ناصر والسابق إلى ذلك ابن مسعود أو خلف فبعه شيخنا ولم يتدبره والصواب يوم الخندق في جميع الروايات وتلقى ذلك ابن الجوزي عن ابن ناصر وبالغ في التشنيع على من وهم في ذلك وكان الأول ترك ذلك فان الغلط لا يسلم منه كثير احد (قوله قال نافع قد قدمت على عمر) هو موصول بالسناد المذكور (قوله ان هذا الحديث الصغير والكبير) في رواية ابن عينة عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي فقال هذا حديث ابن الذرية والمقالة (قوله وكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة) زاد مسام في روايته ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال وقوله أن يفرضوا أي يقدروا لهم رزقا في ديوان الجند وكانوا يفرقون بين المقالة وغيرهم في العطاء وهو الرزق الذي يجمع في بيت المال ويفرق على مستحقه واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجريت عليه أحكام البالغين وان لم يحتلم فيكلف بالعبادات وإقامة الحدود ويستحق سهم الغنيمة ويقتل ان كان حريا ويفك عنه الحجر ان أونس رشده وغير ذلك من الأحكام وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز وأقره عليه رواية نافع وأجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما من لم يأخذ به بان الاجازة المذكورة جاء التصريح بانها كانت في القتال وذلك يتعلق بالقوة والجلد وأجاب بعض المالكية بانها واقعة عين فلا عموم لها ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم فلذلك أجازته وتجاسر بعضهم فقال انما رده لضعفه لالسته وانما أجازته لقوته لابلوغه ويرد على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ورواه أبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما من وجه آخر عن ابن جريج أخبرني نافع فذكر هذا الحديث بلفظ عرضت على النبي ﷺ يوم الخندق فلم يحزني ولم يرني بلغت وهي الزيادة صحيحة لا مطعن فيها لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع وقد صرح فيها بالتحديث فانتفى ما يخشى من تدليس وقد نص فيها لفظ ابن عمر بقوله ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة تتعلق به وفي الحديث أن الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن تقع الحرب فمن وجده أهلا استصحبه والارده وقد وقع ذلك للنبي ﷺ في بدر وأحد وغيرها وستأتي الإشارة إليه في كتاب المغازي أن شاء الله تعالى وعند المالكية والحنفية لا تتوقف الاجازة للقتال على البلوغ بل للامام أن يحجز من الصبيان من فيه قوة ونجدة فرب مرأق أقوى من بالغ وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريج والله أعلم (تنبيه) ظاهر الترجمة مع سياق الآية ان الولد يطلق عليه صبي وطفل إلى أن يبلغ وهو كذلك وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجزم به غير واحد أن الولد يقال جنين حتى يوضع ثم صبي حتى يقطم ثم غلام إلى سبع ثم يافع إلى عشر ثم حزر إلى خمس عشرة ثم قد إلى خمس وعشرين ثم عنطنط إلى ثلاثين ثم ممل إلى أربعين ثم كهل إلى خمسين ثم شيخ إلى ثمانين ثم هم اذا زاد فلا يمنع اطلاق شيء من ذلك على غيره مما يقاربه تجوزا (قوله عن أبي سعيد) هو الخدري (قوله يبلغ به النبي ﷺ) تقدم في الجمعة من طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ أن رسول الله ﷺ قال (قوله غسل يوم الجمعة) في رواية أحمد عن سفيان الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الحديث ومباحثه في كتاب الجمعة وفيه إشارة إلى أن البلوغ

باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية عن
 الأعمش عن شقيق عن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من حلف على يمين وهو فيها
 طغري ليقطع به مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان قال . فقال الأشعث بن قيس في والله كان
 ذلك . كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجددني فقدمته إلى النبي ﷺ فقال لي رسول الله ﷺ
 ألك بينة قال قلت لا قال فقال لليهودي أحلف قال قلت يا رسول الله إذا يحلف ويذهب بما لي قال فأنزل
 الله تعالى : إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً إلى آخر الآية **باب اليمين على المدعى عليه**
 في الأموال والحدود وقال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه وقال قتيبة حدثنا سفيان عن ابن شبرمة كملني
 أبو الزناد في شهادة الشاهد . ويمين المدعى فقلت . قال الله تعالى : وأستشهدوا بشهيدين من رجالكم فإن
 لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى
 قلت إذا كان يكتفى بشهادة شاهد ويمين المدعى فما يحتاج أن تذكر إحداهما الأخرى ما كان يصنع
 يذكر هذه الأخرى **حدثنا** أبو نعيم حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال كتب ابن

يخصل بالاتزال لانه المراد بالاحتلام هنا ويستفاد مقصود الترجمة بالقياس على بقية الاحكام من حيث تعلق الوجوب
 بالاحتلام * (قوله باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين) أورد فيه حديث الأشعث كان بيني وبين رجل
 أرض فجددني فقال النبي ﷺ ألك بينة قلت لا قال يحلف وفيه حديث ابن مسعود وقوله في الترجمة قبل اليمين أي
 قبل يمين المدعي عليه وهو المطابق للترجمة ولا يصح حمله على المدعي بان يطلب منه الحاكم يمين الاستظهار بأن بينته
 شهدت له بحق لانه ليس في حديث الأشعث تعرض لذلك بل فيه ما قد يتمسك به في أن يمين الاستظهار غير
 واجبة والله أعلم وسيأتي مباحث حديثي الأشعث وابن مسعود في التفسير والايمان والندوران شاء الله تعالى وفي
 الحديث حجة لمن قال لا تعرض اليمين على المدعى عليه اذا اعترف المدعي أن له بينة * (قوله باب اليمين على المدعي
 عليه في الاموال والحدود) أي دون المدعي ويستلزم ذلك شيئين أحدهما أن لا تجب يمين الاستظهار والثاني أن
 لا يصح القضاء بشاهد واحد ويمين المدعي واستشهاد المصنف بقصة ابن شبرمة يشير الى أنه أراد الثاني وقوله في
 الاموال والحدود يشير بذلك الى الرد على الكوفيين في تخصيصهم اليمين على المدعي عليه في الاموال دون الحدود
 وذهب الشافعي والجمهور الى القول بعموم ذلك في الاموال والحدود والنكاح ونحوه واستثنى مالك النكاح والطلاق
 والعاق والفدية فقال لا يجب في شيء منها اليمين حتى يقيم المدعي البينة ولو شاهداً واحداً * (قوله وقال النبي ﷺ
 شاهدك أو يمينه) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث والغرض منه انه أطلق اليمين في جانب المدعي عليه
 ولم يقيد بشيء دون شيء وأرتفع شاهدك على أنه خير مبتدا محذوف تقديره المثبت لك أو الحجة أو ما يثبت لك
 والمعني ما يثبت لك شهادة شاهدك أو لك إقامة شاهدك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاعراب اعرابه
 فارتفع وحذف الخبر للعلم به وقد تقدم في الرهن بلفظ شهودك وانه روي بالرفع والنصب وتقدم توجيهه (قوله وقال
 قتيبة حدثنا سفيان) هو ابن عينة ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ حدثنا قتيبة ورد ذلك مغلطاً بأن
 البخاري لم يحتج بابن شبرمة وهو عجيب فانه أخرج له في الشواهد كما سيأتي في كتاب الادب وهذا من الشواهد فانه
 حكاية واقعة اتفقت له مع ابن عينة ليس فيها حديث مرفوع محتج به (قوله عن ابن شبرمة) بضم المعجمة والراء
 بينها موحدة ساكنة وهو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للمنصور مات سنة أربع
 وأربعين ومائة (قوله كملني أبو الزناد) هر قاضي المدينة (قوله في شهادة الشاهد ويمين المدعي) أي في القول بجوازاها

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَابُ حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ : إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ إِلَى عَذَابٍ أَلِيمٍ . ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا ، فَقَالَ مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَعَدْنَاهُ بِمَا قَالَ فَقَالَ صَدَقَ لَنِي أَنْزَلَتْ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي شَيْءٍ فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ إِذَا بَحَلَفُ وَلَا يُبَالِي . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ

وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كاهل بلده ومذهب ابن شبرمة خلافه كاهل بلده فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة وإنما تم له الحجة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر إذا ورد متضمنا لزيادة مافي القرآن هل يكون نسخا والسنة لا تنسخ القرآن أو لا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سنده وجب القول به والاول مذهب الكوفيين والثاني مذهب الحجازيين ومع قطع النظر عن ذلك لا ينتهض حجة ابن شبرمة لانه يصير معارضة للنص بالرأي وهو غير معتبر به وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال الحاجة الى اذكر احدهما الاخرى انما هو فيما اذا شهدنا وأن لم تشهد اقامت مقامهما يمين الطالب ببيان السنة الثابتة واليمين ممن هي عليه لو انفردت لحلت محل اليمين في الاداء والابراء فكذلك حلت اليمين هنا محل المرأتين في الاستحقاق بها مضافة للشاهد الواحد قال ولو لزم اسقاط القول بالشاهد واليمين لانه ليس في القرآن للزم اسقاط الشاهد والمرأتين لانهما ليستا في السنة لانه قال شاهدك أو يمينه اه وحاصله أنه لا يلزم من التنصيص على الشيء نفيه عما عداه لكن مقتضى ما يحثه أن لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد الا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين وهو وجه للشافعية وصححه الحنابلة ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قضي الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاء بشاهدين أخذ حقه وأن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهد واحد وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الآحاد لا تنسخ المتواتر ولا تقبل الزيادة من الاحاديث الا اذا كان الخبر بها مشهورا وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وأيضا فالناسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كالتنصيص نسخا اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها وسند الاجماع في ذاك السنة الثابتة وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية وأمثلة ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على مافي القرآن كالوضوء بالنبيذ والوضوء من القهقهة ومن التقي والمضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء واستبراء المسبية وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا فود الا بالسيف ولا جمعة الا في مصر جامع ولا تقطع الايدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك ويحرم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الامثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب وأجابوا بأنها أحاديث شهيرة فوجب العمل بها لشهرتها فيقال لهم وحديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة فمنها ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد وقال في اليمين أنه حديث صحيح لا يرتاب في صحته وقال ابن عبد البر

لا مطن لاحد في صحه ولا اسناده وأما قول الطحاوي ان قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمر وبن دينار لا يقدح في صحه الحديث لانهما تاجران مكيان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو ووبمثل هذا لا ترد الاخبار الصحيحة ومنها حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد وهو عند أصحاب السنن ورجاله مدنيون ثقات ولا يضره ان سويل بن أبي صالح نسيه بعد أن حدث به ربيعة لانه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها ومنها حديث جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوامة وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسان والضعاف وبدون ذلك تثبت الشهرة ودعوى نسخه مردودة لان النسخ لا يثبت بالاحتمال وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين تتوجه على المدعى عند النكول ورد اليمين بخير حلف فإذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعى ومعه شاهد آخر أولي فهو متعقب ولا يرد على الحنفية لانهم لا يقولون برد اليمين وقال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لانه لا يمنع ان يجوز أقل مما نص عليه يعني والمخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد والله أعلم وقال ابن العربي أظرف ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد واليمين أمران * أحدهما أن المراد قضى بيمين المنكر مع شاهد الطالب والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعى عليه فهذا المراد بقوله قضى بالشاهد واليمين وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللغة لان المعية تقتضي أن تكون شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين * ثانيهما حملة على صورة مخصوصة وهي ان رجلا اشترى من آخر عبدا مثلا فادعى المشتري أن به عيبا وأقام شاهدا واحدا فقال البائع بعته بالبراءة فيحلف المشتري أنه ما اشترى بالبراءة ويرد العبد وتعقبه بنحو ما تقدم ولانها صورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها (قلت) وفي كثير من الاحاديث الواردة في ذلك ما يبطل هذا التأويل والله أعلم * ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه هكذا أخرجه في الرهن وهنا مختصر من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة وأخرجه في تفسير آل عمران من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله وذكر فيه قصة المرأتين اللتين ادعت احدهما على الاخرى انها جرحتها وقد أخرجه الطبراني من رواية سفيان عن نافع عن ابن عمر بلفظ البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وقال لم يروء عن سفيان الا الفرابي وأخرجه الاسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن ادريس عن ابن جريج وعثمان بن الاسود عن ابن أبي مليكة قال كنت قاضيا لابن الزبير على الطائف فذكر قصة المرأتين فكتبت الى ابن عباس فكتب الى أن رسول الله ﷺ قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر وهذه الزيادة ليست في الصحيحين واسنادها حسن وقد بين ﷺ الحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه بقوله ﷺ لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم وسيأتي في تفسير آل عمران وقال العلماء الحكمة في ذلك لان جانب المدعى ضعيف لانه يقول خلاف الظاهر فكأن الحجة القوية وهي البينة لانها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها ضررا فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة لان الخالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة واختلف الفقهاء في تعريف المدعى والمدعى عليه والمشهور فيه تعريفان * الاول المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه بخلافه * والثاني من اذا سكت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يخفى اذا سكت والاول أشهر * والثاني أسلم وقد أورد على الاول بان المودع اذا ادعى الرد أو التلف كان دعواه تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريفهما غير ذلك واستدل بقوله اليمين على المدعى عليه للجهور بجعله على عمومته في حق كل واحد سواء كان بين المدعى والمدعى عليه اختلاط أم لا وعن مالك لا تتوجه اليمين الا من بينة وبين المدعى اختلاط لئلا يبتذل أهل السفه أهل الفضل بتحليفهم مرارا وقريب من مذهب

باب إِذَا ادَّعى أَوْ قَذَفَ فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ الْبَيِّنَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِّكَ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي طَهْرِكَ . قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ . فَجَعَلَ يَقُولُ الْبَيِّنَةُ وَالْأَحَدُ فِي طَهْرِكَ فَذَكَرَ حَدِيثَ الْأَعْيَانِ **باب** الْيَمِينِ بَعْدَ الْعَصْرِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَا يَطْرُقُ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنُ السَّبِيلِ . وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا . فَإِنْ أَعْطَاهُ مَا يَرِيدُ وَفِي لَهُ وَالْأَلَمُ يَفِي لَهُ ، وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَخَافَ بِاللَّهِ لَقْدَأَعْطَى بِهِ كَذِبًا وَكَذِبًا فَآخَذَهَا **باب** بِحَلْفِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ وَلَا يُصْرَفُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى غَيْرِهِ

مالك قول الاصطخري من الشافعية ان قرأ من الحال اذا شهدت بكذب المدعى لم يلتفت الى دعواه واستدل بقوله لادعى ناس دماء ناس وأموالهم على ابطال قول المالكية في التدمية ووجه الدلالة تسويته ﷺ بين السماء والاموال وأجيب بأنهم لم يسندوا القصص مثلا الى قول المدعى بل للقسامة فيكون قوله ذلك لو نأى قوي جانب المدعى في بداهته بالإيمان * الحديث الثاني والثالث حديث الاشعث وعبد الله بن مسعود في سب نزول قوله تعالى ان الذين يشتركون بهدا الله الآية وقدمت الاشارة اليه قبل بياب والمراد منه قوله شاهدك أو يمينه وقدرى نحو هذه القصة وائل بن حجر وزاد فيها ليس لك الا ذلك أخرجه مسلم وأجيب السنن واستدل بهذا الحصر على رد القضاء باليمين والشاهد وأجيب بأن المراد بقوله ﷺ شاهدك أي يبتك سواء كانت رجلين أو رجلا وامرأتين أو رجلا ويمين الطالب وانما خص الشاهدين بالذكر لانه الاكثر الاغلب فالعني شاهدك أو ما يقوم مقامهما ولو لم يرد ذلك رد الشاهد واليمين لكونه لم يذكر للزم رد الشاهد والمرأتين لكونه لم يذكر فوضع التأويل المذكور والمجاليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهد واليمين فدل على ان ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هو أو ما يقوم مقامه * (قوله باب اذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة) أو رد فيه طرفا من حديث ابن عباس في قصة المتلاعنين وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مكانه والغرض منه تمكين القاذف من اقامة البينة على زنا المقذوف لدفع الحد عنه ولا يرد عليه ان الحديث ورد في الزوجين والزوج له مخرج عن الحد باللعان ان عجز عن البينة بخلاف الاجنبي لانا نقول انما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج والاجنبي سواء واذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدع من باب الاولى * (قوله باب اليمين بعد العصر) ذكر فيه حديث أبي هريرة ثلاثة لا يكلمهم الله الحديث وفيه ورجل ساوم سلعة بعد العصر فحلف الحديث وسيأتي الكلام عليه في الاحكام ونذكر ما يتعلق به من تغليظ اليمين بالزمان في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى قال المهلب انما خص النبي ﷺ هذا الوقت بتعظيم الائم على من حلف فيه كاذبا لشهود ملائكة الليل والنهار ذلك الوقت انتهى وفيه نظر لان بعد صلاة الصبح يشاركه في شهود الملائكة ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الاعمال (قوله باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى غيره) أي وجوب باوهو قول الحنفية والحنابلة وذهب الجمهور الى وجوب التغليظ في المدينة عند المنبر وبمكة بين الركن والمقام وبغيرهما بالمسجد الجامع واتفقوا على ان ذلك في الدماء والمال الكثير لا في

قَضَى مَرْوَانُ بِالْيَمِينِ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ أَحْلِفْ لَهُ مَكَانِي فَجَعَلَ زَيْدٌ يَحْلِفُ وَأَبِي أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَجَعَلَ مَرْوَانُ يَعْجَبُ مِنْهُ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ وَلَمْ يَخْصُ مَكَانًا دُونَ مَكَانِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالًا . لَقِيَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ **بَابُ** إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي الْيَمِينِ **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ فَأَسْرَعُوا فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَنَّهُمْ يَحْلِفُ

القليل واختلفوا في حد القليل والكثير في ذلك (قوله قضى مروان) أي ابن الحكم (على زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال أحلف له مكاني الخ) وصله مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء المزني بضم الميم وتشديد الزاي قال اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع يعني عبد الله بن مروان في دار فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال أحلف له مكاني فقال مروان لا والله إلا عند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف أن حقه لحق وأبي أن يحلف على المنبر وكان البخاري احتج بأن امتناع زيد بن ثابت من اليمين على المنبر يدل على أنه لا يراه واجبا والاحتجاج زيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان وقد جاء عن ابن عمر نحو ذلك فروى أبو عبيد في كتاب القضاء بأسناد صحيح عن نافع أن ابن عمر كان وصى رجل فأتاه رجل بصك قد درست أسماء شهوده فقال ابن عمر يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستحلفه فقال الرجل يا ابن عمر أريد أن تسمع بي الذي يسمعي ثم يسمعي هنا فقال ابن عمر صدق فاستحلفه مكانه وقد وجدت لمروان سلفا في ذلك فأخرج الكرايسي في أدب القضاء بسند قوي إلى سعيد بن المسيب قال ادعى مدع على آخر أنه اغتصب له بعيرا فخصمه إلى عثمان فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر فأبى أن يحلف وقال أحلف له حيث شاء غير المنبر فأبى عليه عثمان أن لا يحلف إلا عند المنبر ففرم له بعيرا مثل بعيره ولم يحلف (قوله وقال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه) تقدم موصولا قريبا (قوله ولم يخص مكانا دون مكان) هو من تفقه المصنف وقد اعترض عليه بأنه ترجم لليمين بعد العصر فأثبت التغليظ بالزمان ونفى هنا التغليظ بالمكان فإن صح احتجاجة بأن قوله شاهدك أو يمينه لم يخص مكانا دون مكان فليحتج عليه بأنه أيضا لم يخص زمانا دون زمان فإن قال ورد التغليظ في اليمين بعد العصر قيل له ورد التغليظ في اليمين على المنبر في حديثين * أحدهما حديث جابر مرفوعا لا يحلف أحد عند منبري هذا على يمين آئمة ولو على سواك أخضر إلا تبوأ مقعده من النار أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان وإخاكم وغيرهم واللفظ الذي ذكرته لأبي بكر بن أبي شيبة * ثانيها حديث أبي أمامة بن ثعلبة مرفوعا من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا أخرجه النسائي ورجاله ثقات ويحجب عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمين بعد العصر أنه يوجب تغليظ اليمين بالمكان بل له أن يقلب المسئلة فيقول أن لازم من ذكر تغليظ اليمين بالمكان أنها تغلظ على كل حالف فيجب التغليظ عليه بالزمان أيضا لثبوت الخبر بذلك ثم أورد حديث ابن مسعود من حلف على يمين وقد تقدم قريبا بأنهم منه لمضمونا إلى حديث الأشعث وبأن الكلام عليه في الإيمان والتدور أن شاء الله تعالى * (قوله باب إذا تسارع قوم في اليمين) أي حيث تجب عليهم جميعا بأنهم يبدأ (قوله أن النبي ﷺ عرض على قوم اليمين فأمرعوا فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف) أي قبل الآخر هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه فأسرع الفريقان وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخاري فيه بلفظ إذا ذكره الاثنان على اليمين واستحباها فليستهما عليها

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا حَدَّثَنِي إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ قَالَ حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّكِينِيُّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ أَقَامَ رَجُلٌ سِلْعَتَهُ فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا مَالٌ يُعْطِيهَا . فَتَرَأَتْ : إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى . النَّاجِشُ آكِلُ رَبَا خَائِنٌ **حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبًا لِيَقْتَطَعَ مَالَ الرَّجُلِ . أَوْ قَالَ أَخِيهِ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا آيَةً فَلَقِيَنِي الْأَشْعَثُ فَقَالَ مَا حَدَّثَكُمُ عَبْدُ اللَّهِ الْيَوْمَ قُلْتُ كَذًا وَكَذَا قَالَ فِي أَنْزَلَتْ **بَابُ** كَيْفَ يَسْتَحْلِفُ قَالَ تَعَالَى يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ نَمَّ جَاؤُكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا**

وأخرجه أبو نعيم في مسند إسحق بن راهويه عن عبد الرزاق مثل رواية البخاري وتعقبه بأنه رآه في أصل إسحق عن عبد الرزاق باللفظ الذي رواه أحمد قال وقدمهم شيخنا أبو أحمد في ذلك انتهى (قلت) وهكذا أخرجه الأسماعيلي من طريق إسحق ابن أبي اسمعيل عن عبد الرزاق وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال فاستجباها وأخرجه أبو داود عن أحمد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ أو استجباها قال الأسماعيلي هذا هو الصحيح أي أنه بلفظ أو لا بالقاء ولا بالواو (قلت) ورواية الواو يمكن حملها على رواية أو وأما رواية القاء فيمكن توجيهها بأنهما أكرها على اليمين في ابتداء الدعوى فلما عرفا أنهما لا بد لهما منها اجابا إليها وهو المعبر عنه بالاستجباب ثم تنازعا أيهما يبدأ فأرشد إلى الترتيب وقال الخطابي وغيره إلا كراهنا لا يراد به حقيقة لأن الإنسان لا يكره على اليمين وإنما المعنى إذا توجهت اليمين على اثنين وأراد الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الإكراه أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاستجباب وتنازعا أيهما يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله فليستهما أي فليقرعا وقيل صورة الاشتراك في اليمين أن يتنازع اثنان عينا ليست في يد واحد منهما ولا بينة لواحد منهما فيقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف واستحقها ويؤيد ذلك ما روى أبو داود وللنسائي وغيرهما من طريق أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلين اختصما في متاع ليس لواحد منهما بينة فقال النبي ﷺ استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أكرها وأما اللفظ الذي ذكره البخاري فيحتمل أن يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور ويؤيده رواية أبي رافع المذكورة فإنها بمعناها ويحتمل أن تكون قصة أخرى بأن يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين في أيديهم مثلا وأنكروا ولا بينة للمدعى عليهم فتوجهت عليهم اليمين فتسارعوا إلى الحلف والحلف لا يقع معتبرا إلا بتلقين الحلف فقطع النزاع بينهم بالقرعة فمن خرجت له بد أنه في ذلك والله أعلم * (قوله باب قول الله عز وجل إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا) ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها وحديث ابن مسعود والاشعث في نزولها أيضا ولا تعارض بينهما لاحتمال أن تكون نزلت في كل من القصتين وسيأتي مزيد بيان لذلك في التفسير وقوله في طريق ابن أبي أوفى حدثنا إسحق حدثنا يزيد بن هرون جزم أبو علي العسائي بأنه إسحق بن منصور وجزم أبو نعيم الإصبهاني بأنه إسحق بن راهويه وقوله أخبرنا العوام هو ابن حوشب وقوله قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن هو موصول بالسناد المذكور إليه وتقدم شرحه في باب النجش من كتاب البيوع (قوله باب كيف يستحلف) هو بضم أوله وفتح اللام على البناء للمجهول (قوله وقول الله عز وجل ثم جاؤك يحلفون بالله) إلى آخر ما ذكره من الآيات المناسبة لها وغرضه بذلك أنه لا يجب تغليظ الحلف بالقول قال ابن المنذر اختلفوا في طائفة

يُقَالُ بِاللَّهِ وَتَالَهُ وَوَالَهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجُلٌ حَلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَا يُحْلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ
 بْنَ عُبَيْدٍ يَقُولُ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ . فَقَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ وَصِيَامٌ رَمَضَانَ قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ . قَالَ وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ
 قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ . قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ قَالَ ذَكَرَ نَافِعٌ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ بِأَسْبَابٍ مِنْ أَقَامِ
 الْبَيْنَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَعَلَّ بَعْضَكُمْ الْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ . وَقَالَ طَاوُسٌ وَإِبْرَاهِيمُ
 وَشَرِيحُ الْبَيْنَةِ الْعَادِلَةُ أَحَقُّ مِنَ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ
 عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنْ كُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ
 بَعْضَكُمْ الْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا بِقَوْلِهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُوا لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ

يُحْلِفُهُ بِاللَّهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَقَالَ مَالِكٌ يُحْلِفُهُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَكَذَا قَالَ الْكُوفِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ فَإِنْ أَتَمَّهُ الْقَاضِي
 غَلَطَ عَلَيْهِ فَيَزِيدُ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الَّذِي يَعْلَمُ مِنَ السِّرِّ مَا يَعْلَمُ مِنَ الْعَلَانِيَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ
 وَبِأَيِّ ذَلِكَ اسْتَحْلَفَهُ اجْزَاءً وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِاللَّهِ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَلَفَ بِالْيَمِينِ (قَوْلُهُ يَقَالُ بِاللَّهِ) أَيْ
 بِالْمَوْحِدَةِ (وَتَالَهُ) أَيْ بِالْمُنْتَاةِ (وَوَالَهُ) أَيْ بِالْوَاوِ وَكُلِّهَا وَرَدَّهَا الْقُرْآنُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ وَقَالَ تَعَالَى
 وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مَشْرُكِينَ وَقَالَ تَعَالَى تَالَهُ لَقَدْ أَثَرَكُ اللَّهُ عَلَيْنَا (قَوْلُهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجُلٌ حَلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا
 بَعْدَ الْعَصْرِ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَقَدِّمِ قَرِيبًا مُوصُولًا فِي بَابِ الْيَمِينِ بَعْدَ الْعَصْرِ لَكِنْ بِالْمَعْنَى
 وَسَيَلْتَنِي فِي الْأَحْكَامِ بَلْفَظٍ حَلَفَ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا كَذَا فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ وَلَمْ يُعْطِ بِهَا (قَوْلُهُ وَلَا يُحْلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ) هُوَ
 مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى سَبِيلِ التَّكْمِيلِ لِلتَّرْجُمَةِ وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ثَانِي حَدِيثِ الْبَابِ حَيْثُ قَالَ
 مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ * أَحَدُهُمَا حَدِيثُ طَلْحَةَ فِي قِصَّةِ
 الرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ وَاللَّهِ
 لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ فَإِنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْحَلْفِ بِاللَّهِ دُونَ زِيَادَةِ * ثَانِيهَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مَنْ كَانَ
 حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ وَسَيَلْتَنِي شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرُ مُسْتَوْفَى أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابٍ مِنْ أَقَامِ الْبَيْنَةِ بَعْدَ
 الْيَمِينِ) أَيْ يَمِينِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ سِوَاهُ رَضِيَ الْمُدْعَى يَمِينِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَمْ لَا وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى قَبُولِ الْبَيْنَةِ وَقَالَ مَالِكٌ فِي
 الْمَدِينَةِ أَنْ اسْتَحْلَفَهُ وَلَا عِلْمَ لَهُ بِالْبَيْنَةِ ثُمَّ عَلِمَهَا قَبْلَتْ وَقَضَى لَهَا وَإِنْ عَلِمَهَا فَرَكَهَا فَلَا حَقَّ لَهُ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى لَا تَسْمَعُ
 الْبَيْنَةَ بَعْدَ الرِّضَا بِالْيَمِينِ وَاحْتِجَ بِأَنَّهُ إِذَا حَلَفَ فَقَدْ بَرَى وَإِذَا بَرَى فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَبْرَأُ فِي الصُّورَةِ
 الظَّاهِرَةِ قَلَّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (قَوْلُهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَعَلَّ بَعْضَكُمْ الْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ
 الْمُوصُولِ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ وَسَيَلْتَنِي الْكَلَامُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَفِيهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى
 ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَإِنْ الْحُكْمُ الظَّاهِرُ لَا يَصِيرُ الْحَقُّ بِاطْلَافٍ نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَا الْبَاطِلُ حَقًّا (قَوْلُهُ وَقَالَ طَاوُسٌ وَإِبْرَاهِيمُ) أَيْ
 النَّخَعِيُّ (وَشَرِيحُ الْبَيْنَةِ الْعَادِلَةُ أَحَقُّ مِنَ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ) أَمَا قَوْلُ طَاوُسٍ وَإِبْرَاهِيمَ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِمْ مَوْصُولِينَ وَأَمَا قَوْلُ

فَلَا يَأْخُذُهَا بِأَمْرٍ بَانِجَازِ الْوَعْدِ وَفَعَلَهُ الْحَسَنُ. وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ
وَقَضَىٰ ابْنُ الْأَشْوَاعِ بِالْوَعْدِ وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ سَمُرَةَ وَقَالَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَ صَهْرًا لَهُ قَالَ
وَعَدَنِي فَوَفَّىٰ لِي قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. وَرَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ ابْنِ الْأَشْوَاعِ. **حَدَّثَنَا**
إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَفْيَانَ أَنَّ هِرَ قُلَّ قَالَ لَهُ سَأَلْتُكَ مَاذَا يَأْمُرُكُمْ
فَزَعَمْتُ أَنَّهُ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ قَالَ وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيِّ **حَدَّثَنَا**
قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَهْلٍ نَافِعٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ أَبِي عَامِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أَوْثَمَ خَانَ وَإِذَا

شرح فوصله البغوي في الجمعيات من طريق ابن سيرين عن شرح قال من ادعى قضائي فهو عليه حتى يأتي بينة
الحق أحق من قضائي الحق أحق من يمين فاجرة وذكر ابن حبيب في الواضحة بإسناده عن عمر قال البينة العادة خير
من اليمين الفاجرة قال أبو عبيد انما قيد اليمين بالفاجرة إشارة إلى أن محل ذلك ما إذا شهد على الحالف بأنه أقر بخلاف
ما حلف عليه فتبين أن يمينه حينئذ فاجرة والا فقد يوفي الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم
عليه البينة التي شهدت باصل الحق ولم يحضر الوفاء فلا تكون اليمين حينئذ فاجرة ثم أورد المصنف حديث أم سلمة مرفوعا
انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض الحديث قال الاسماعيلي ليس في حديث أم سلمة دلالة على قبول
البينة بعد يمين المنكر وأجاب ابن المنير فقال موضع الاستشهاد من حديث أم سلمة رضي الله عنها أنه ﷺ لم يجعل
اليمين الكاذبة مفيدة حلا ولا قطعا لحق الحق بل نهاه بعد يمينه من القبض وسأوى بين حالتيه بعد اليمين وقبلها في
التحريم فيؤذن ذلك ببقاء حق صاحب الحق على ما كان عليه فإذا ظفر في حقه ببينة فهو باق على القيام بهالم يسقط كالم
يسقط أصل حقه من ذمة مقتطعة باليمين وسيأتي الكلام على بقية شرح حديث أم سلمة في كتاب الأحكام ان شاء
الله تعالى * (قوله باب من أمر بانجاز الوعد) وجه تعلق هذا الباب بابواب الشهادات ان وعد المرء كالشهادة على
نفسه قاله الكرماني وقال الملب انجاز الوعد مأمور به مندوب اليه عند الجميع وليس بفرض لاتفاقهم على أن الموعد
لا يضارب بما وعده مع الغرماء اه ونقل الاجماع في ذلك مردود فان الخلاف مشهور لكن القائل به قليل وقال ابن
عبدالبر وابن العربي أجل من قال به عمر بن عبد العزيز عن بعض المالكية ان ارتباط الوعد بسبب وجب الوفاء به
والافلا من قال لا آخر تزوج ولك كذا فتزوج لذلك وجب الوفاء به وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة هل تملك
بالقبض أو قبله وقرأت بخط أبي رحمه الله في اشكالات على الاذكار للنووي ولم يذكروا جوابا عن الآية يعني قوله تعالى
كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون. وحديث آية المنافق قال والدلالة للوجوب منها قووية فكيف حملوه على كراهة
التزيم مع الوعيد الشديد وينظر هل يمكن أن يقال يحرم الاخلاف ولا يجب الوفاء أي يأنم بالاخلاف وان كان لا يلزم
بوفاء ذلك (قوله وفعله الحسن) أي الامر بانجاز الوعد (قوله واذكر في الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد) في
رواية النسفي وذكر اسمعيل انه كان صادق الوعد وروي ابن أبي حاتم من طريق الثوري انه بلغه ان اسمعيل عاينه
السلام دخل قرية هو ورجل فأرسله في حاجة وقال له انه ينتظره فأقام حولا في انتظاره ومن طريق ابن شاذان انه
اتخذ ذلك الموضع مسكنا فسمى من يومئذ صادق الوعد (قوله وقضي ابن الاشوع بالوعد وذكر ذلك عن سمرة بن
جندب) هو سعيد بن عمرو بن الاشوع كان قاضي الكوفة في زمان اماره خالد القسري على العراق وذلك بعد المائة
وقد وقع بيان روايته كذلك عن سمرة بن جندب في تفسير اسحق بن راهويه (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف

وَعَدَ أَخْلَفَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ جَاءَ أَبَا بَكْرٍ مَالٌ مِنْ قَبْلِ الْعَلَاءِ ابْنِ الْحَضَرَمِيِّ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَبْلَهُ عِدَّةٌ فَلْيَأْتِنَا قَالَ جَابِرٌ فَقُلْتُ وَعَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطَيِّبَنِي هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا فَبَسَطَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ جَابِرٌ فَقَدْ فِي يَدَيَّ خَمْسَمِائَةٍ ثُمَّ خَمْسَمِائَةٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ سَأَلَنِي يَهُودِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْحَبِيرَةِ أَيُّ الْأَجْلِينَ قَضَى مُوسَى قُلْتُ لَا أَدْرِي حَتَّى أَقْدِمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ فَاسْأَلَهُ فَقَدِمْتُ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَفَقَالَ قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبُهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ فَعَمَلٌ

(رَأَيْتَ اسْحَقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ (يَحْتَجُ بِحَدِيثِ ابْنِ إِسْحَاقَ) أَيُّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجُ بِهِ فِي الْقَوْلِ بِوَجُوبِ انْتِجَازِ الْوَعْدِ (تَنْبِيهِ) وَقَعَ ذِكْرُ اسْمِعِيلَ بْنِ التَّعْلِيْقِ عَنْ ابْنِ الْأَشْوَعِ وَبَيْنَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَنْ اسْحَقَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ وَالَّذِي أوردته أُولَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ * أَحَدُهَا حَدِيثُ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ فِي قِصَّةِ هِرْقَلٍ أورد منه طرفاً وَقَدْ تَقَدَّمَ مَوْصُولاً فِي بَدْءِ الْوَحْيِ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى كَثِيرٍ مِنْ شَرْحِهِ * ثَانِيهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي آيَةِ الْمُنَافِقِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ * ثَالِثُهَا حَدِيثُ جَابِرٍ فِي قِصَّتِهِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِيمَا وَعَدَهُهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَالِ الْبَحْرَيْنِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ فَرْضِ الْخُمْسِ وَمَضَى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكِفَالَةِ وَأَشَارَ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أُولَى النَّاسِ بِمَكَارِمِ الْإِخْلَاقِ أَدَّى أَبُو بَكْرٍ مَوَاعِيدَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَسْأَلْ جَابِرَ الْبَيْتَةَ عَلَى مَا دَعَاهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْعُ شَيْئاً مِنْ ذِمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا دَعَى شَيْئاً فِي يَتِ الْمَالِ وَذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ * رَابِعُهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي أَيِّ الْأَجْلِينَ قَضَى مُوسَى (قَوْلُهُ عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ) هُوَ ابْنُ عَجْلَانَ الْجَزْرِي شَامِي ثِقَّةٌ لَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَآخَرُ فِي الطَّبِ وَكَذَا الرَّاوي عَنْهُ مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ وَقَدْ تَابَعَ سَالِمًا عَلَى رِوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ حَكِيمُ بْنُ جَبْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَتَابَعَ سَعِيدَ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَاهُ أَيْضاً أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعُتْبَةُ بْنُ النَّذْرِ بِضَمِّ النَّونِ وَتَشْدِيدِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَهَا رَأَى وَجَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ وَرَفَعُوهُ كُلُّهُمْ وَجَمِيعاً عِنْدَ ابْنِ مَرْدُودِيَّةٍ فِي التَّفْسِيرِ وَحَدِيثُ عُتْبَةَ وَأَبِي ذَرٍّ عِنْدَ الْبَزَارِ أَيْضاً وَحَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْاَوْسَطِ وَرِوَايَةُ عِكْرَمَةَ فِي مُسْنَدِ الْحَمِيدِيِّ (قَوْلُهُ سَأَلَنِي يَهُودِيٌّ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ وَالْحَبِيرَةُ بِكسرِ الْمِهْمَلَةِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ بِلَدٍ مَعْرُوفَةٍ بِالْعِرَاقِ (قَوْلُهُ أَيُّ الْأَجْلِينَ) أَيُّ الْمَشَارِ الْبَيْتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثَمَانِي حُجَجٍ فَإِنْ أَتَمَّتْ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ (قَوْلُهُ حَبْرُ الْعَرَبِ) بَفَتْحِ الْمِهْمَلَةِ وَبِكسرِ هَا وَرَجَحَهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَرَجَحَ ابْنُ قُتَيْبَةَ الْفَتْحَ وَسَكُونُ الْمَوْحِدَةِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْعَالَمُ الْمَاهِرُ وَإِنَّمَا عُبِّرَ بِهِ سَعِيدٌ لِكُونِهَا مُسْتَعْمَلَةً عِنْدَ الَّذِي خَاطَبَهُ وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو نَعِيمٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً أَنَّ جَبْرِيلاً سَمَاهُ بِذَلِكَ وَمُرَادُهُ بِالْقُدُومِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَيُّ بِمَكَهَ (قَوْلُهُ قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبُهُمَا) كَذَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ مَوْقُوفاً وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَذَكَرَ ابْنُ دَرِيدٍ فِي الْمَشُورِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدٍ بْنُ أَبِي سَرْحٍ لَمَّا غَزَا الْمَغْرِبَ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ جَرِيحاً فَكَلَّمَهُ فَقَالَ مَا يَنْبَغِي لِهَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَبْرُ الْعَرَبِ وَقَدْ صَرَحَ بِرَفْعِهِ عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ جَبْرِيلاً أَيُّ الْأَجْلِينَ قَضَى مُوسَى قَالَ أَتَمَّهُمَا وَأَكْلَهُمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَوْفَاهُمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْاَوْسَطِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَتَمَّهُمَا وَأَطْيَبُهُمَا عَشْرَ سَنِينَ وَالْمُرَادُ بِالْأَطْيَبِ أَيُّ فِي نَفْسٍ شَعِيبَ (قَوْلُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ فَعَمَلٌ) الْمُرَادُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ وَلَمْ يَرُدْ شَخْصاً بَعِيْنَهُ وَفِي رِوَايَةِ حَكِيمِ بْنِ جَبْرِ أَنَّ النَّبِيَّ إِذَا وَعَدَ لَمْ يَخْلَفْ

باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها ، وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض لقوله تعالى : فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء ، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم . وقولوا آمنا بالله وما أنزل الآية **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله تقرؤنه لم يشب . وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا هو من عند الله ليشتروا به تمنا قليلا . أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم **باب** القرعة في المشكلات

زاد الاسماعيلي من الطريق التي أخرجها البخاري قال سعيد فافيني اليهودي فاعلمته بذلك فقال صاحبك والله عالم والغرض من ذكر هذا الحديث في هذا الباب بيان تأكيد الوفاء بالوعد لأن موسى ﷺ لم يجزم بوفاء العشر ومع ذلك فوها فكيف لجزم قال ابن الجوزي لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام متعلقا بالزيادة لم يقتض كرم أخلاقه أن يخيب ظنه فيه * (قوله باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار وقد اختلف في ذلك السلف على ثلاثة أقوال فذهب الجمهور إلى ردها مطلقا وذهب بعض التابعين إلى قبولها مطلقا الأعلى المسلمين وهو مذهب الكوفيين فقالوا تقبل شهادة بعضهم على بعض وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأنكرها بعض أصحابه واستثنى أحمد حالة السفر فجاز فيها شهادة أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في أواخر الوصايا إن شاء الله تعالى وقال الحسن وابن أبي ليلى والليث واسحق لا تقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة وهذا عدل الأقوال لبعده عن التهمة واحتج الجمهور بقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وبغير ذلك من الآيات والأحاديث (قوله وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل الخ) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا داود عن الشعبي لا تجوز شهادة ملة على أخرى إلا المسلمين فإن شهادتهم جائزة على جميع الملل وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عيسى وهو الخياط عن الشعبي قال كان يجيز شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني وروى ابن أبي شيبة من طريق أشعث عن الشعبي قال تجوز شهادة أهل الملل للمسلمين بعضهم على بعض قلت فاختلف فيه على الشعبي وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة الجواز مطلقا وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجواز مطلقا (قوله وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ لا تصدقوا أهل الكتاب الخ) وصله في تفسير البقرة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفيه قصة وسيأتي الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا النهي عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم فيدل على رد شهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور (قوله في حديث ابن عباس يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب) أي من اليهود والنصارى (قوله وكتابكم) أي القرآن (قوله أحدث الأخبار بالله) أي أقربها نزولا إليكم من عند الله عز وجل فالحديث بالنسبة إلى المنزل إليهم وهو في نفسه قديم وقوله لم يشب بضم أوله وفتح المعجمة بعدها موحدة أي لم يخلط ووقع عند أحمد من حديث جابر مرفوعا لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا الحديث وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى والغرض هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالاولى لأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية * (قوله باب القرعة في المشكلات) أي مشروعيتها ووجه ادخالها في كتاب الشهادات أنها من جملة البيئات التي تثبت بها الحقوق فكما تقطع الخصومة والنزاع بالبينة كذلك

وَقَوْلِهِ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ اقْتَرَعُوا فَجَرَّتِ الْأَقْلَامُ مَعَ الْجَرِيَّةِ
وَعَالَ قَمُ زَكْرِيَّا الْجَرِيَّةَ فَكَفَلَهَا زَكْرِيَّا وَقَوْلُهُ فَسَاهَمَ اقْتَرَعَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ مِنَ الْمَسْهُومِينَ
وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ فَاسْتَرَعُوا فَأَمَرَ أَنْ يُسَهَمَ بَيْنَهُمْ أَيُّهُمْ يَحْلِفُ
حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي الشَّعْبِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ النُّعْمَانَ
بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ

تقطع بالقرعة ووقع في رواية السرخسي وحده من المشكلات والاول اوضح وليست من للتبعض ان كانت محفوظة
ومشروعية القرعة مما اختلف فيه والجمهور على القول بها في الجملة وانكرها بعض الحنفية وجي ابن المنذر عن أبي حنيفة
القول بها وجعل المصنف ضابطها الامر المشكل وفسرها غيره بما ثبت فيه الحق لاثنيين فاكثر وتقع المشاحجة فيه فيقرع
لفصل النزاع وقال اسمعيل القاضي ليس في القرعة ابطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين بل اذا وجبت القسمة
بين الشركاء فعليهم ان يعدلوا ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعاً مما كان له في الملك مشاعاً
فيضم في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشريكه لان مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة وانما أفادت القرعة
ان لا يختار واحد منهم شيئاً معيناً فيختاره الآخر فيقطع النزاع وهي أمان في الحقوق المتساوية وأمان في تعيين الملك فمن
الاول عقد الخلافة اذا استووا في صفة الامامة وكذا بين الأئمة في الصلوات والمؤذنين والاقارب في تفسير الموتى
والصلاة عليهم والحاضنات اذا كن في درجة والاولياء في التزويج والاستباق الى الصف الاول وفي احياء الموات وفي
تقبل المحدثين ومقاعد الاسواق والتقديم بالدعوى عند الحاكم والتراحم على اخذ اللقيط والنزول في الخان المسبل ونحوه
في السفر ببعض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول في ابتداء النكاح وفي الاقراع بين العبيد اذا أوصي بعقبتهم ولم
يسمعهم الثلث وهذه الاخيرة من صور القسم الثاني أيضاً وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الاقراع بين الشركاء عند
تعديل السهام في القصة في القسمة (قوله وقوله عز وجل اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) أشار بذلك الى الاحتجاج
بهذه القصة في صحة الحكم بالقرعة بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا ورد في
شرعنا تقريره وساقه مساق الاستحسان والثناء على فاعله وهذا منه (قوله وقال ابن عباس الخ) وصله ابن جرير بمعناه
وقوله وعال قلم زكريا أي ارتفع على الماء وفي رواية الكشميهني وعلا وفي نسخة وعدا بالبدال والجريه بكسر الجيم والمعني انهم
اقترعوا على كفالة مريم أيهم يكفلها فلخرج كل واحد منهم قلماً وألقوها كلها في الماء فجرت أقلام الجميع مع الجريه الى
أسفل وارتفع قلم زكريا فأخذها وأخرج ابن العديم في تاريخ حلب بسنده الى شعيب بن اسحق ان النهر الذي ألقوا فيه
الأقلام هو نهر فوق النهر المشهور بحلب (قوله وقوله) أي وقول الله عز وجل (قوله فساهم أقرع) هو تفسير ابن عباس
أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه وروى عن السدي قال قوله فساهم أي قارع
وهو أوضح (قوله فكان من المدحضين من المسهومين) هو تفسير ابن عباس أيضاً أخرجه ابن جرير بالاسناد المذكور بلفظ
فكان من المقروعين ومن طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد بلفظ فكان من المسهومين والاحتجاج بهذه الآية في اثبات
القرعة يتوقف على القول بان شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه وهذه المسئلة من هذا القبيل لانه
كان في شرعهم جواز القاء البعض لسلامة البعض وليس ذلك في شرعنا لانهم مستوون في عصمة الانفس فلا يجوز القاءهم
بقرعة ولا غيرها (قوله وقال ابو هريرة عرض النبي ﷺ الخ) وصله قبل بابواب وتقدم الكلام عليه في باب اذا
تسارع قوم في اليمين وهو حجة في العمل بالقرعة ثم ذكر المصنف في الباب أيضاً أربعة أحاديث * الاول حديث أم
العلاء في قصة عثمان بن مظعون وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجناز وياتي في الهجرة شيء من ترجمة أم العلاء
المذكورة وعثمان بن مظعون ان شاء الله تعالى والغرض منه قولها فيه ان عثمان بن مظعون طار لهم في السكني ومعنى ذلك

مَثَلُ الْمَذْهَبِ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَأَقِعِ فِيهَا مَثَلُ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا سَفِينَةً فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا فَكَانَ الَّذِي فِي أَسْفَلِهَا يَمْرُؤُنَ بِالْمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا فَتَأَذُّوا بِهِ فَأَخَذَ قَاسًا فَجَعَلَ يَنْقُرُ أَسْفَلَ السَّفِينَةِ فَاتَوَهُ فَقَالُوا مَا لَكَ قَالَ تَأْذِيْتُمْ بِي وَلَا بُدَّ لِي مِنَ الْمَاءِ فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَنْجَوْهُ وَنَجَّوْا أَنْفُسَهُمْ وَإِنْ تَرَكَوهُ أَهْلَكَوهُ وَأَهْلَكَوْا أَنْفُسَهُمْ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ

ان المهاجرين لما دخلوا المدينة لم يكن لهم مساكن فاقترح الانصار في انزالهم فصار عثمان بن مظعون لآل أم العلاء فزل فيهم * الثاني حديث عائشة كان رسول الله ﷺ اذا اراد سفرا اقرع بين نسائه وهو طرف من أول حديث الافك وباقيه يتعلق بالقسم وقد تقدم في باب دية المرأة لغير زوجها وسبقت الإشارة الى محل شرحه هناك * الثالث حديث أبي هريرة لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا وقد تقدم مشروحات أبواب الاذان من كتاب الصلاة والغرض منه مشروعية القرعة لان المراد بالاستهم هذا الاقراع وقد تقدم بيانه هناك * الرابع حديث النعمان بن بشير (قوله مثل المدهن) بضم أوله وسكون المهملة وكسر الهاء بعدها نون أي المحابي بالمهملة والموحدة والمدهن والمداهن واحدا والمراد به من يرأى ويضيع الحقوق ولا يغير المنكر (قوله والواقع فيها) كذا وقع هنا وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن عامر وهو الشعبي مثل القائم على حدود الله والواقع فيها وهو أصوب لان المدهن والواقع أي مرتكبها في الحكم واحد والقائم مقابله ووقع عند الاسماعيلي في الشركة مثل القائم على حدود الله والواقع فيها وهذا يشمل الفرق الثلاثة وهو الناهي عن المعصية والواقع فيها والزائي في ذلك ووقع عند الاسماعيلي أيضا هنا مثل الواقع في حدود الله تعالى والناهي عنها وهو المطابق للمثل المضروب فانه لم يقع فيه الا ذكر فرقتين فقط لكن اذا كان المداهن مشتركا في الذم مع الواقع صاروا بمنزلة فرقة واحدة وبيان وجود الفرق الثلاثة في امثل المضروب ان الذين أرادوا خرق السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ثم من عداها مامنكر وهو القائم واما ساكت وهو المدهن وحمل ابن التين قوله هنا الواقع فيها على أن المراد به القائم فيها واستشهد بقوله تعالى اذا وقعت الواقعة أي قامت القيامة ولا يخفى ما فيه وكانه غفل عما وقع في الشركة من مقابلة الواقع بالقائم وقد رواه الترمذي من طريق أبي معاوية عن الاعمش بلفظ مثل القائم على حدود الله والمدهن فيها وهو مستقيم وقال الكرماني قال في الشركة مثل القائم وهنا مثل المدهن وهما نقيضان فان القائم هو الأمر بالمعروف والمدهن هو التارك له ثم أجاب بانه حيث قال القائم نظر الى جهة النجاة وحيث قال المدهن نظر الى جهة الهلاك ولا شك أن التشبيه مستقيم على الحالين (قلت) كيف يستقيم هنا الاقتصار على ذكر المدهن وهو التارك للأمر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد وهو العاصي وكلاهما هالك فالذي يظهر أن الصواب ما تقدم والحاصل أن بعض الرواة ذكر المدهن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة وأما الجمع بين المدهن والواقع دون القائم فلا يستقيم (قوله استهموا سفينة) أي اقرعوها فاخذ كل واحد منهم سهما أي نصيبا من السفينة بالقرعة بان تكون مشتركة بينهم اما بالاجارة واما بالملك وانما تقع القرعة بعد التعديل ثم يقع التشاح في الانصبه فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم قال ابن التين وانما يقع ذلك في السفينة ونحوها فيما اذا تزلوا معا أما لو سبق بعضهم بعضا فالسابق أحق بموضعه (قلت) وهذا فيما اذا كانت مسبلة مثلا أما لو كانت مملوكة لهم مثلا فالقرعة مشروعة اذا تنازعوا والله أعلم (قوله فتأذوا به) أي بالمار عليهم بالماء حالة السقي (قوله فاخذ قاسا) بهزمة ساكنة معروف ويؤنث (قوله ينقر) بفتح أوله وسكون النون وضم القاف أي يحفر ليخرقها (قوله فان أخذوا على يديه) أي منعه من الحفر (أنجوه ونجوا أنفسهم) هو تفسير للرواية الماضية في الشركة حيث قال نجوا ونجوا أي كل من الآخذين والمأخوذين وهكذا اقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه والاهلك العاصي بالمعصية والساكت بالرضا بها قال المهب وغيره في هذا الحديث تعذيب العامة بذنوب الخاصة وفيه نظر لان التعذيب المذكور اذا وقع في الدنيا على من لا يستحقه فانه يكفر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته وفيه استحقاق العقوبة بترك الأمر بالمعروف وتبيين العالم بالحكم

قَالَ حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِمْ قَدِمَتْ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ
عُمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ طَارَ لَهُ سَهْمُهُ فِي السُّكْنِيِّ حِينَ أَقْبَرَتْ الْأَنْصَارُ سُكْنَى الْمُهَاجِرِينَ : قَالَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ
فَسَكَنَ عِنْدَنَا عُمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ فَاشْتَكَى فَمَرَضْنَاهُ حَتَّى إِذَا تَوُفَّى وَجَعَلْنَاهُ فِي ثِيَابِهِ . رَحَلَ عَلَيْنَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ : فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ : فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ
ﷺ وَمَا يَذْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ ، فَقُلْتُ لَا أَذْرِي بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
أَمَّا عُمَانُ فَهَذَا جَاءَهُ وَاللَّهِ الْيَقِينُ وَإِنِّي لَا رَجُو لَهُ الْخَيْرَ وَاللَّهُ مَا أَذْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِهِ . قَالَتْ
فَوَاللَّهِ لَا أَرَى أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا وَأَحْزَنْتَنِي ذَلِكَ قَالَتْ فَنِمْتُ فَأَرَيْتُ لِعُمَانَ غَيْمًا تَجْرِي فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ ذَلِكَ عَمَلُهُ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ**
الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا
أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا . غَيْرَ
أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُمَيِّزٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ
لَاَسْتَهْمُوا وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًّا

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

كتاب الصلح

ما جاء في الإصلاح بين الناس .

ضرب المثل ووجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضرراً وأنه ليس لصاحب السفلى أن يحدث
على صاحب العلو ما يضر به وأنه إن أحدث عليه ضرراً لزمه إصلاحه وإن صاحب العلو منعه من الضرر وفيه جواز قسمة
العقار المتفاوت بالقرعة . إن كان فيه علو وسفل ﴿ تنبيه ﴾ وقع حديث النعمان هذا في بعض النسخ مقدماً على حديث أم
العلاء وفي رواية أبي ذر وطائفة كما أوردته ﴿ خاتمة ﴾ اشتمل كتاب الشهادات وما اتصل به من القرعة وغير
ذلك من الأحاديث المرفوعة على ستة وسبعين حديثاً المعلق منها أحد عشر حديثاً والبقية موصولة المكرر منها
فيه وفيما مضى ثمانية وأربعون حديثاً والخالص ثمانية وعشرون وافقه مسلم على تخريجها سوى خمسة أحاديث وهي
حديث عمر كان الناس يؤخذون بالوحي وحديث عبد الله بن الزبير في قصة الأفك وحديث القاسم بن محمد فيه وهو مرسل
وحديث أبي هريرة في الاستهام في اليمين وحديث ابن عباس في الإنكار على من يأخذ عن أهل الكتاب وفيه من
الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وسبعون أثراً والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الصلح ﴾

كذا للنسفي والاصيلي وأبي الوقت وغيرهم باب وفي نسخة الصغاني أبواب الصلح باب ما جاء وحذف هذا كله

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْدَوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا وَخُرُوجُ الْإِمَامِ إِلَى الْمَوَاضِعِ لِیُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ بِأَصْحَابِهِ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَنَسًا مِنْ بَنِي عُمَرَ بْنِ عَوْفٍ كَانَ بَيْنَهُمْ ثَلَاثَةٌ فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَنَسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ ﷺ فَاذْنُ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ ﷺ فَجَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ . فَقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبِيسٌ وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوُمَّ النَّاسَ فَقَالَ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ . حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ . فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيحِ حَتَّى أَكْثَرُوا وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَكَادُ يَلْتَمِزُ فِي الصَّلَاةِ فَالْتَمَزَتْ فَذَاهُوَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَرَأَاهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ كَمَا هُوَ . فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَأَاهُ حَتَّى دَخَلَ فِي الصَّفِّ وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ . فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي صَلَاتِكُمْ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ . إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا اَلْتَمَزَتْ يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ لَمْ تُصَلِّ بِالنَّاسِ . فَقَالَ مَا كَانَ يُدْبِي لَابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي فَاذْهَبْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَرَكِبْ حِمَارًا فَانْطَلِقَ الْمُسْلِمُونَ يَمْشُونَ مَعَهُ

في رواية أبي ذر واقتصر على قوله ما جاء في الاصلاح بين الناس وزاد عن الكشميني اذا فاسد واء والصلح أقسام صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئة الباغية والعدالة والصلح بين المتناضين كالزوجين والصلح في الجراح كالغزو على مال والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاومة اما في الاملاك او في المشتركات كالشوارع وهذا الاخير هو الذي يتكلم فيه أصحاب الفروع وأما المصنف فترجم هنا لاكثرها (قوله وقول الله عز وجل لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف الى آخر الآية) التقدير الانجوى من الخ فان في ذلك الخير ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا أى لكن من امر بصدقة الخ فان في نجواه الخير وهو ظاهر في فضل الاصلاح (قوله وخروج الامام الخ) بقية الترجمة ثم أورد المصنف حديثين أحدهما حديث سهل بن سعد في ذهابه ﷺ الى الاصلاح بين بني عمرو بن عوف وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الامامة وهو ظاهر فيما ترجم له * ثانيهما حديث أنس في المعنى (قوله حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي والاسناد كله بصريون ووقع في نسخة الصفاني في آخر الحديث ما نصه قال أبو عبد الله وهو المصنف هذ ما انتخبته من حديث مسدد قبل أن يجلس ويحدث (قوله ان أنسا قال) كذا في جميع الروايات ليس فيه تصريح بتحديث أنس لسليمان التيمي وأعله الاسماعيلي بان سليمان لم يسمعه من أنس واعتمد على رواية المحدث عن معتمر عن أبيه أنه بلغه عن أنس بن مالك (قوله قيل للنبي ﷺ) لم أقف على اسم القائل (قوله لو أتيت عبد الله بن أبي) أى ابن

وَمِنْ أَرْضٍ سَبِيحَةٌ فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ إِلَيْكَ عَنِّي . وَاللَّهِ لَقَدْ آذَانِي ذَنْنُ حِمَارِكَ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْهُمْ وَاللَّهِ لِحِمَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ فَشَمًّا فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَالنُّعَالِ وَالْأَيْدِي . فَبَلَّغْنَا أَنَّهُا نَزَلَتْ : وَلَئِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا **بَاب** لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ

سلول الخزر جي المشهور بالثفاق (قوله وهي أرض سبيحة) بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها معجمة أى ذات سباخ وهي الأرض التي لا تنبت وكانت تلك صفة الأرض التي مر بها ﷺ اذ ذاك وذكر ذلك للتوطئة لقول عبدالله بن أبي اذ تاذي بالغبار (قوله فقال رجل من الانصار منهم الخ) لم أقف على اسمه أيضا وزعم بعض الشراح أنه عبدالله بن رواحة ورأيت بخط القطب أن السابق الى ذلك الديماطي ولم يذكر مستنده في ذلك فتبعت ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد الآتي في تفسير آل عمران بنحو قصة أنس وفيه أنه وقعت بين عبدالله بن رواحة وبين عبدالله بن أبي مراجعة لكنها في غير ما يتعلق بالذي ذكرهنا فان كانت القصة متحدة احتمل ذلك لكن سياقها ظاهر في المغايرة لان في حديث أسامة أنه ﷺ أراد عيادة سعد بن عباد فمر بعبد الله بن أبي وفي حديث أنس هذا أنه ﷺ دعى الى اتيان عبدالله بن أبي ويحتمل اتحادهما بأن الباعث على توجهه العيادة فاتفق مروره بعبد الله بن أبي فقبل له حينئذ لآتيته فاتاه ويدل على اتحادهما أن في حديث أسامة فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خمر عبد الله بن أبي أنه بردائه (قوله فغضب لعبد الله) أى ابن أبي (رجل من قومه) لم أقف على اسمه (قوله فشما) كذا لاكثر أى شتم كل واحد منهما الآخر وفي رواية الكشميهني فشتمه (قوله ضرب بالجر يد) كذا لاكثر بالجيم والراء وفي رواية الكشميهني بالحديد بالمهملة والبدال والاول أصوب ووقع في حديث أسامة فلم يزل النبي ﷺ يخفضهم حتى سكتوا (قوله فبلغنا) القائل ذلك هو أنس بن مالك بينه الاسماعيلى في روايته المذكورة من طريق المسمى فقال في آخره قال أنس فانبت انها نزلت فيهم ولم أقف على اسم الذي أنبا أنسا بذلك ولم يقع ذلك في حديث أسامة بل في آخره وكان النبي ﷺ وأصحابه يخفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الاذى الى آخر الحديث وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في هذه القصة لان المخاصمة وقعت بين من كان مع النبي ﷺ من أصحابه وبين أصحاب عبدالله بن أبي وكانوا إذ ذاك كفارا فكيف ينزل فيهم طائفتان من المؤمنين ولا سيما ان كانت قصة أنس وأسامة متحدة فان في رواية أسامة فاستب المسلمون والمشركون (قلت) يمكن ان يحمل على التغليب مع أن فيها اشكالا من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل ان يسلم عبدالله بن أبي وأصحابه والآية المذكورة في الحجرات ونزولها متأخر جدا وقت مجيء الوفود لكنه يحتمل أن تكون آية الاصلاح نزلت قديما فيندفع الاشكال (تنبيه) القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله لان قصة سهل في بني عمرو بن عوف وهم من الاوس وكانت منازلهم بقباء وقصة أنس في رهط عبدالله بن أبي وسعد بن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية ولم أقف على سبب المخاصمة بين بني عمرو وابن عوف في حديث سهل والله أعلم وفي الحديث بيان ما كان النبي ﷺ عليه من الصفح والحلم والصبر على الاذى في الله والدعاء الى الله وتأليف القلوب على ذلك وفيه ان ركوب الحمار لا تقص فيه على الكبار وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله ﷺ والادب معه والمحبة الشديدة وان الذي يشير على الكبير بشيء يورده بصورة العرض عليه لا الجزم وفيه جواز المبالغة في المدح لان الصحابي اطلق أن ربح الحمار أطيب من ربح عبدالله بن أبي وأقره النبي ﷺ على ذلك * (قوله باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس) ترجم بلفظ الكاذب وساق الحديث بلفظ

عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّهُ أُمَّ كَلثُومَ بِنْتَ عُقْبَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَنْمِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا **بَابُ قَوْلِ الْإِمَامِ لَا صَحَابَهُ أَذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ وَاسْحَقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ . قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَارِثٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَهْلَ قَبَاءَ اقْتَتَلُوا حَتَّى نَزَا أَمُوبًا بِالْحِجَارَةِ فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ أَذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ بَيْنَهُمْ

الكذاب واللفظ الذي ترجم به لفظ معمر عن ابن شهاب وهو عند مسلم وكان حق السياق أن يقول ليس من يصلح بين الناس كاذبا لكنه ورد على طريق القلب وهو سائغ (قوله عن صالح) هو ابن كيسان والاسناد كله مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وأم كلثوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الأموية (قوله فينمي) بفتح أوله وكسر الميم أي يبلغ تقول نمت الحديث أنمي إذا بلغت على وجه الإصلاح وطلب الخير فإذا بلغت على وجه الفساد والنميمة قلت نميته بالتشديد كذا قاله الجمهور وادعى الحرابي أنه لا يقال الانميته بالتشديد قال ولو كان ينمي بالتخفيف للزم أن يقول خير بالرفع وتعقبه ابن الأثير بأن خيرا انتصب بيني كما ينتصب يقال وهو واضح جدا يستغرب من خفاء مثله على الحربى ووقع في رواية الموطأ ينمي بضم أوله وحكي ابن قرقول عن رواية ابن الدباغ بضم أوله وبالهاء بدل الميم قال وهو تصحيف ويمكن تخريجه على معنى يوصل تقول أنهيت إليه كذا إذا أوصلته (قوله أو يقول خيرا) هو شك من الراوى قال العلماء المراد هنا أنه يخبر بما علمه من الخير ويسكت عما علمه من الشر ولا يكون ذلك كذبا لأن الكذب الاخبار بالشئ على خلاف ما هو به وهذا ساكت ولا ينسب لساكت قول ولا حجة فيه لمن قال يشترط في الكذب القصد إليه لأن هذا ساكت ومازاده مسلم والنسائي من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه في آخره ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس أنه كذب إلا في ثلاث فذكرها وهي الحرب وحديث الرجل لامرأته والإصلاح بين الناس وأورد النسائي أيضا هذه الزيادة من طريق الزيدى عن ابن شهاب وهذه الزيادة مدرجة بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهرى فذكر الحديث قال وقال الزهرى وكذا أخرجه النسائي مفردة من رواية يونس وقال يونس أثبت في الزهرى من غيره وجزم موسى بن هرون وغيره بإدراجها وروينا في فوائد ابن أبي ميسرة من طريق عبد الوهاب بن ربيع عن ابن شهاب فساقه بسنده مقتصر على الزيادة وهو وهم شديد قال الطبري ذهبت طائفة إلى جواز الكذب لقصد الإصلاح وقالوا إن الثلاث المذكورة كالتثال وقالوا الكذب المذموم إنما هو فيما فيه مضرة أو مالمس فيه مصلحة وقال آخرون لا يجوز الكذب في شيء مطلقا وحملوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض كمن يقول للظالم دعوتك أمس وهو يريد قوله اللهم اغفر المسلمين ويهد امرأته بعطية شيء ويريد أن قدر الله ذلك وأن يظهر من نفسه قوة (قلت) وبالأول جزم الخطابي وغيره وبالثاني جزم المهلب والأصيلي وغيرهما وسيأتى في باب الكذب في الحرب في أواخر الجهاد مزيد لهذا إن شاء الله تعالى واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ مالمس له أولها وكذا في الحرب في غير التأمين واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار كما لو قصد ظالم قتل رجل وهو مخنف عنده فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأنم والله أعلم * (قوله باب قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح) ذكر فيه طرفا من حديث سهل بن سعد الماضي في أوائل كتاب الصلح وهو ظاهر فيما ترجم له وقوله في أول الاسناد حدثنا محمد بن عبد الله كذا لاكثر ووقع في رواية النسفي وأبي أحمد الجرجاني باسقاطه فصار الحديث عندهما عن البخارى عن عبد العزيز واسحق وعبد العزيز الأويسى من مشايخ البخارى وهو الذى أخرج عنه الحديث الذى فى الباب قبله وروى

باب قول الله عز وجل : أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا قالت هو الرجل يرى من أمراته مالا يعجبه كبيرا أو غيره فيراود فراقها . فتقول أمسكني واقسم لي ما شئت قالت ولا بأس إذا تراضيا **باب** إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود **حدثنا** آدم **حدثنا** ابن أبي ذئب **حدثنا** الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما قالا جاء أعرابي فقال يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله قمام خصه : قال صدق أقض بيننا بكتاب الله فقال الأعرابي إن أبنى كان عسيقا على هذا فزني بأمرأته فقالوا على ابنك الرجم ففديت أبنى منه بمائة من الغنم ووليدة ثم سألت أهل العلم فقالوا إنما على ابنك جلد مائة وتقريب عام فقال النبي ﷺ لا قضين بينكما بكتاب الله أمّا الوليدة والغنم فرد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتقريب عام . وأمّا أنت يا أنيس لرجل فاند على امرأة هذا فأرجمها ففدا عليها أنيس فارجمها **حدثنا** يعقوب **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد

عنه هذا بواسطة وكذلك اسحق بن محمد القروي حدث عنه بواسطة وبغير واسطة ومحمد بن جعفر شيخهما هو ابن أبي كثير والاستاد كله مديون وأما محمد بن عبد الله المذكور فحزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي نسبة إلى جده والله أعلم * (قوله باب قول الله عز وجل أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير) أورد فيه حديث عائشة في تفسير الآية وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى * (قوله باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود) يجوز في صلح جور الإضافة وإن ينون صلح ويكون جور صفة له ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العفيف وسيأتي شرحها مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا قوله في الحديث الوليدة والغنم رد عليك لأنه في معنى الصلح عما وجب على العفيف من الحد ولما كان ذلك لا يجوز في الشرع كان جورا (قوله حدثنا يعقوب) كذا لاكثر غير منسوب وانفرد ابن السكن بقوله يعقوب بن محمد ووقع نظير هذا في المغازي في باب فضل من شهد بدرا قال البخاري حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد فوقع عند ابن السكن يعقوب بن محمد أي الزهري وعندنا لاكثر غير منسوب لكن قال أبو ذر في روايته في المغازي يعقوب بن إبراهيم أي الدورقي وقدروى البخاري في الطهارة عن يعقوب بن إبراهيم عن اسمعيل بن علي حدثنا فنسبه أبو ذر في روايته فقال الدورقي وحزم الحاكم بأن يعقوب المذكور هنا هو ابن محمد كما في رواية ابن السكن وحزم أبو أحمد الحاكم وابن منده والحبال وآخرون بأنه يعقوب بن حميد بن كاسب ورد ذلك البرقاني بأن يعقوب بن حميد ليس من شرطه وجوز أبو مسعود أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ورد عليه بأن البخاري لم يلقه فانه مات قبل أن يرحل وأجاب البرقاني عنه بجواز سقوط الوساطة وهو بعيد والذي يرجح عندي أنه الدورقي حملا لما أطلقه على ما قبله وهذه مادة البخاري لا يهمل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر فيهملها استغناء بما سبق والله أعلم وقد حزم أبو علي الصديقي بأنه الدورقي وكذا حزم أبو نعيم في المستخرج بأن البخاري أخرج هذا الحديث الذي في الصلح عن يعقوب بن إبراهيم (قوله عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ووقع منسوباً كذلك في مسلم وقال في روايته حدثنا أبي (قوله عن القاسم) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خالد الواسطي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن رجلا من آل أبي جهل أوصى بوصايا فيها أثر في ماله فذهبت إلى القاسم بن محمد أستشيريه فقال القاسم سمعت

رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيُّ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ،

مأثثة فذكره وسيأتي بيان الأثر المذكور في رواية المخرمي المعلقة عن العلاء بن عبد الجبار (قوله رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيُّ) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة إلى المسور بن مخرمة فجعفر هو ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة وروايته هذه وصلها مسلم من طريق أبي عامر العقدي والبخاري في كتاب خلق أفعال العباد كلاهما عنه عن سعد بن إبراهيم سألت القاسم بن محمد عن رجل له مسكن فاوصى بثلاث كل مسكن منها قال يجمع ذلك كله في مسكن واحد فذكر المتن بلفظ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وليس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضع (قوله وعبد الواحد بن أبي عون) وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ من فعل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد وليس لعبد الواحد أيضا في البخاري سوى هذا الموضع وقد روينا في كتاب السنة لأبي الحسين بن حامد من طريق محمد بن أسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال عن سعد بن إبراهيم قال كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب أوصى بوصية فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثا وخلط فيها وأنا يومئذ على القضاء فمادريت كيف أفضى فيها فصلت بحجب القاسم بن محمد فسأله فقال أجزم من ماله الثلث وصية ورد سائر ذلك ميراثا فان عائشة حدثتني فذكره بلفظ إبراهيم بن سعد وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الاسماعيلي المتقدمة من آل أبي جهل وهم وانما هو من آل أبي لهب وعلى أن قوله في رواية مسلم يجمع ذلك كله في مسكن واحد هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد لكن صرح أبو عوانة في روايته بأنه كلام القاسم بن محمد وهو مشكل جدا فالذي أوصى بثلاث كل مسكن أوصى بامر جائز اتفاقا وأما الزام القاسم بأن يجمع في مسكن واحد ففيه نظرا لاحتال أن يكون بعض المساكن أغلى قيمة من بعض لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الأولى أن تقع الوصية بمسكن واحد من الثلاث ولعله كان في الوصية شيء زائد على ذلك بوجب انكارها كما أشارت إليه رواية أبي الحسين بن حامد والله أعلم وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته وأجاب عنه بالحمل على ماذا أراد أحد الفريقين الفدية أو الموصي لهم القسمة وتميز حقه وكانت المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض في القسمة فينثذ تقوم المساكن قيمة التعديل ويجمع نصيب الموصي لهم في موضع واحد ويبقى نصيب الورثة فيما عدا ذلك والله أعلم وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعده فان معناه من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي أن يعتنى بحفظه واستعماله في ابطال المنكرات واشاعة الاستدلال به كذلك وقال الطرقي هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه وهذا الحديث مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية في كل دليل ناف لحكم مثل أن يقال في الموضوع بماء نجس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو مردود فهذا العمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث وانما يقع النزاع في الأولى ومفهومه أن من عمل عملا عليه أمر الشرع فهو صحيح مثل أن يقال في الموضوع بالنية هذا عليه أمر الشرع وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث والأولى فيها النزاع فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل الحديثان بجميع أدلة الشرع لكن هذا الثاني لا يوجد فاذا حديث الباب نصف أدلة الشرع والله أعلم * وقوله رد معناه مردود من اطلاق المصدر على اسم المفعول مثل خلق ومخلوق ونسخ ومنسوخ وكأنه قال فهو باطل غير معتد به واللفظ الثاني وهو قوله من عمل أعم من اللفظ الأول وهو قوله من أحدث فيحتج به في ابطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها وفيه رد المحدثات وان النهي يقتضى الفساد لان المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردها ويستفاد منه ان حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر لقوله ليس عليه أمرنا والمراد به أمر الدين وفيه أن الصلح الفاسد مستقضى

باب كيف يكتب هذا ماصالح فلان بن فلان فلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه **حديثنا** محمد بن بشر حدثنا عنده حديثنا شعبة عن أبي إسحق قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهم قال لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بينهم كتابا فكتب محمد رسول الله ﷺ فقال انشركون لا تكتب محمد رسول الله لو كنت رسولا لم نقابلك فقال لعلي أمه فقال علي ما أنا بالذي أمناه فمحا رسول الله ﷺ بيده وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح فسألوه ما جلبان السلاح فقال القرباب بما فيه **حديثنا** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن البراء رضي الله عنه قال اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة فإني أهل مكة أن يدعوهم يدخل مكة ، حتى قضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام فلما كتبوا الكتاب كتبوا هذا ما قضى عليه محمد رسول الله ﷺ فقالوا لا نقر بها فلو علم أنك رسول الله ما منعناك ، ولكن أنت محمد بن عبد الله ، قال أنا رسول الله ، وأنا محمد بن عبد الله ثم قال لعلي أمح رسول الله ﷺ قل لا والله لا أمحوك أبدا فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب هذا ما قضى محمد بن عبد الله لا يدخل مكة سلاح إلا في القرباب ، وأن لا يخرج من أهلها بأحد إن أراد أن يتبعه وأن لا يمنع أحدا من أصحابه أراد أن يقيم بها ، فلما دخلها ومضى الأجل أتوا عاليا فقالوا قل لصاحبك أخرج عنا فقد مضى الأجل فخرج النبي ﷺ فمبعثهم ابنة حمزة ياعم ياعم فتناولها علي فأخذ بيدها ، وقال لفاطمة عليها السلام دونك ابنة عمك أحملها فاختتم فيها علي وزيد وجعفر قال علي أنا أحق بها وهي ابنة عمي ، وقال جعفر ابنة عمي وخالتها نحني ، وقال زيد ابنة أخي فقضى بها النبي ﷺ لخالتها ، وقال الخالة بمنزلة الأم وقال لعلي أنت مني وأنا منك ، وقال لجعفر أشبهت خلقي وخلتي . وقال لزيد أنت أخونا ومولانا **باب** الصلح مع المشركين فيه عن أبي سفيان

ولما أخذ عليه مستحق الرد * (قوله باب كيف يكتب هذا ماصالح فلان بن فلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه) أي إذا كان مشهورا بدون ذلك بحيث يؤمن اللبس فيه فيكتفي في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجد والنسب والبلد ونحو ذلك وأما قول الفقهاء يكتب في الوثائق اسمه واسم أبيه وجده ونسبه فهو حيث يخشى اللبس والا فحيث يؤمن اللبس فهو على الاستحباب واختاف في ضبط هذه اللفظة وهي قوله ونسبه فقيل بالجر عطفا على قبيلته وعلى هذا فالترديد بين القبيلة والنسبة وقيل بالنصب فعل ماض معطوف على المنفي أي سواء نسبه أو لم ينسبه والاول أولى وبه جزم الصغاني (قوله لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب على) أي في الشروط من حديث المسور بن غزوة بيان سبب ذلك مطولا وقد ذكر المصنف هنا من طريق إسرائيل عن ابن إسحاق هذا الحديث ثم ساق من طريق شعبة ويأتي شرحه في باب عمرة القضاء من المغازي إن شاء الله تعالى ونذكر هناك بيان الخلاف في مباشرة ﷺ الكتابة والغرض منه هنا اقتصار الكاتب على قوله محمد رسول الله ولم ينسبه إلى أب ولا جد وأقره ﷺ واقتصر على محمد بن عبد الله بغير زيادة وذلك كله لأن من الالتباس * (قوله باب الصلح مع المشركين) أي حكمه أو كنيته أو جوازه وسيأتي شرحه وبيانه في كتاب الجزية والموادعة مع المشركين بالمال وغيره (قوله فيه) أي يدخل في هذا الباب (قوله عن أبي سفيان) يشير إلى حديث أبي سفيان صخر بن حرب في شأن هرقل وقد

وقال عوف بن مالك عن النبي ﷺ تكون هذنة بينكم وبين بني الأصفر وفيه سهل بن حنيف وأسماء
والمسور عن النبي ﷺ وقال موسى بن مسعود حدثنا سفيان بن سعيد عن أبي إسحاق عن البراء ابن
عازب رضي الله عنهما قال قال صالح النبي ﷺ المشركين يوم الحديبية . على ثلاثة أشياء : على أن
من أتاه من المشركين ردّه إليهم . ومن أتاهم من المسلمين لم يرده . وعلى أن يدخلها من قبل ويقبم
بها ثلاثة أيام . ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه فجاء أبو جندل بمجمل في قيوده
فرده إليهم قال أبو عبد الله لم يذكروا مؤمل عن سفيان أباجندل وقال إلا بجلب السلاح **حدثنا** محمد بن
رافع حدثنا سريج بن النعمان حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله
ﷺ خرج معتمراً فحال كفار قريش بينه وبين البيت فنحر هديه وحاك رأسه بالحديبية وقاضهم
على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا سيوفاً ولا يقبم بها إلا ما أحبوا فاعتمر من
العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما أقام بها ثلاثاً أمرود أن يخرج فخرج **حدثنا** مسدد حدثنا
بشر حدثنا يحيى عن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حنمة قال أنطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن

تقدم بطوله في أول الكتاب والغرض منه قوله في أوله أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش في المدة التي هادن فيها
رسول الله ﷺ كفار قريش الحديث وقوله فيه ونحن منه في مدة لا ندري ما هو صانع فيها (قوله وقال عوف بن
مالك عن النبي ﷺ تكون هذنة بينكم وبين بني الأصفر) هذا طرف من حديث وصله المؤلف بتامه في الجزية من
طريق أبي إدريس الخولاني عنه وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى وقوله وفيه سهل بن حنيف لقد رأينا يوم
أبي جندل هو أيضاً طرف من حديث وصله أيضاً في أواخر الجزية ولم يقع في رواية غير أبي ذر والأصلي لقد رأينا
يوم أبي جندل (قوله وأسماء والمسور) أما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر فكانه يشير إلى حديثها الماضي في الهبة
قالت قدمت على أمي راغبة في عهد قريش الحديث وأما حديث المسور فسيأتي موصولاً في الشروط (قوله وقال
موسى بن مسعود) هو أبو حذيفة النهدي وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حيوة عنه ووصلها أيضاً
الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في عمرة القضاء مستوفى إن شاء الله تعالى وقوله فيه
بجمل بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أي يمشي مثل الحجلة الطير المعروف برفع رجلا ويضع أخرى وقيل هو
كناية عن تقارب الخطأ (قوله قال أبو عبد الله لم يذكروا مؤمل عن سفيان أباجندل وقال إلا بجلب السلاح) يعني أن
مؤملاً وهو ابن اسمعيل تابع أبا حذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل
وقال بجلب بدل قوله بجلبان وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وذكرها الخطابي بالتخفيف جمع جلبه وأما
جلبان فضبطه ابن قتيبة وابن دريد وجماعة بضمين وتشديد الموحدة وضبطه ثابت في الدلائل وأبو عبيد الهروي
بسكون اللام مع التخفيف ونقل عن بعض المتقنين أنه بالراء بدل اللام مع التشديد وكأنه جمع جراب لكن لم يقع في
رواية الصحيح إلا باللام ووقع في نسخة متقنة بكسر الجيم واللام مع التشديد وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة
والعربية فلا تغتر بذلك وطريق مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه ورويناها بعلو في الحلية وغيرها ومن فوائدها
تصريح سفيان بتحديث أبي إسحاق له وبتحديث البراء لأبي إسحاق ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة
صلح الحديبية أيضاً لكنه مختصر وسيأتي شرحه في عمرة القضاء أيضاً وحديث سهل بن أبي حنمة في قتل عبد الله
ابن سهل بنخبر والغرض منه قوله وهي يومئذ ضلح والمراد مصالحة أهلها اليهود مع المسلمين وسيأتي شرحه مستوفى في

مَسْعُودُ بْنُ زَيْدٍ إِلَى خَيْبَرَ وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَلَاحٌ **بَابُ الصَّلَاحِ فِي الدِّيَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ**
 قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ أَنَّ الرَّبِيعَ وَهِيَ ابْنَةُ النَّظْرِ كَثُرَتْ ثَنِيَّةُ جَارِيَةٍ فَطَلَبُوا الْأَرْضَ وَطَلَبُوا
 الْغَنَى فَأَبَوْا فَأَتَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ بِالْقِصَاصِ قَالَ أَنَسُ بْنُ النَّظْرِ أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرَّبِيعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 لَا وَالَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا فَقَالَ يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَعَفَوْا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ
 إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ زَادَ الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَقَبِلُوا الْأَرْضَ
بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ
 فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي
 مُوسَى قَالَ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ أَسْتَقْبِلُ وَاللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ بِكِتَابَيْبِ أَمْثَالِ الْجِبَالِ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ
 الْعَاصِ إِنِّي لَا أَرَى كِتَابَيْبَ لَا تَوَلَّى حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ وَكَانَ وَاللَّهِ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ أَيْ عَمْرُو وَوَإِنْ
 قَتَلَ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ مَنْ لِي بِأُمُورِ النَّاسِ مَنْ لِي بِنِسَائِهِمْ مَنْ لِي بِضِيَعِهِمْ فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَيْنِ مِنْ
 قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سُرَّةَ وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَامِرٍ بْنِ كُرَيْزٍ فَقَالَ أَذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ
 فَأَعْرِضَا عَلَيْهِ وَقُولَا لَهُ وَأَطْلُبَا إِلَيْهِ فَاتِيَاهُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَتَكَلَّمَا وَقَالَ لَهُ وَطَلَبَا إِلَيْهِ فَقَالَ لَهَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِنَّا
 بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا الْمَالِ وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَدْ عَائَتْ فِي دِمَائِهَا قَالَا فَإِنَّهُ يَعْزُضُ عَلَيْكَ كَذَا
 وَكَذَا وَيَطْلُبُ إِلَيْكَ وَيَسْأَلُكَ قَالَ فَمَنْ لِي بِهِذَا قَالَا فَخْنُ لَكَ بِهِ فَمَا سَأَلُمَا شَيْئًا إِلَّا قَالَا نَحْنُ لَكَ بِهِ
 فَصَاحَ فَقَالَ الْحَسَنُ وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ يَقُولُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ وَالْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ إِلَى
 جَنْبِهِ وَهُوَ يَقْبَلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ إِنَّا بَنِي هَذَا سَيِّدٍ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ
 عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّمَا ثَبَتَ لَنَا سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ أَبِي بَكْرَةَ بِهِذَا الْحَدِيثِ

مكانه من كتاب الحدود * (قوله باب الصلح في الدية) أى بأن يجب القصاص فيقع الصلح على مال معين ذكر فيه
 حديث أنس في قصة الربيع وهو بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التحتانية المكسورة وهى عمه أنس وقوله زاد
 الفزاري هني مروان بن معاوية (قوله فرضى القوم وقبلوا الارش) أى زاد على رواية الانصاري ذكر قبولهم
 الارش والذي وقع في رواية الانصاري فرضى القوم وعفوا وظاهره انهم تركوا القصاص والارش مطلقا فاشار
 المصنف الى الجمع بينهما بأن قوله عفوا محمول على انهم عفوا عن القصاص على قبول الارش جمعا بين الروايتين
 وطريق الفزاري هذه وصلها المؤلف في تفسير سورة المائدة وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى
 * (قوله باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين) اللام في
 قوله للحسن بمعنى عن وترجم المصنف بلفظ الحديث احترازا وأدبا وكذلك ترجم بنحوه في كتاب الفتن وسيأتي شرحه
 مستوفى هناك * وقوله جل ذكره فاصلحوا بينهما لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة الا ان كان يريد
 انه ﷺ كان حريصا على امثال امر الله وقد أمر بالاصلاح وأخبر ﷺ أن الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع
 على يد الحسن (قوله قال أبو عبد الله) أي المصنف (قال لي علي بن عبد الله) أي ابن المديني (انما ثبت لنا سماع
 الحسن) أي البصري (من أبي بكره بهذا الحديث) أي لتصر يحفه فيه بالسماع وقد أخرج المصنف هذا الحديث

باب هل يشير الإمام بالصلح حديثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أخي عن سليمان عن يحيى بن سعيد عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول سمعت رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أدوا بينهما ، وإذا أحدهما يتوضع الآخر ويستترقه في شيء وهو يقول والله لا أفعل ، فخرج عليهما رسول الله ﷺ وقال أين المتألي على الله لا يفعل المعروف فقال أنا يا رسول الله وله أي ذلك أحب

عن علي بن المديني عن ابن عينة في كتاب الفتن ولم يذكر هذه الزيادة * (قوله باب هل يشير الإمام بالصلح) أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف فإن الجمهور استحبوا للحاكم أن يشير بالصلح وإن أئجه الحق لأحد الخصمين ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية وزعم ابن التين أنه ليس في حديثي الباب ما ترجم به وإنما فيه الخوض على ترك بعض الحق وتعقب بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح على أن المصنف ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه (قوله حديثنا إسماعيل بن أبي أويس حديثي أخي) هو أبو بكر عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال ويحيى بن سعيد هو الانصاري وأبو الرجال بالجيم محمد بن عبد الرحمن أي ابن حارثة بن النعمان الانصاري كنيته أبو عبد الرحمن وقيل له أبو الرجال لأنه ولد له عشرة ذكور وهو من صغار التابعين وكذا الراوى عنه والاسناد كله مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق منهم قرينان وهذا الحديث أخرجه مسلم قال حدثنا غير واحد عن إسماعيل بن أبي أويس فعده بعضهم في المنقطع والتحقيق أنه متصل في أسناده بهم وقدرناه عن إسماعيل أيضا محمد بن يحيى الذهلي أخرجه أبو عوانة والاسماعيلي وغيرها من طريقه وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق إبراهيم بن الحسين الكسائي وإسماعيل بن اسحق القاضي وروينا في الحامليات عن عبد الله بن شبيب فيحتمل أن يفسر من أنهم مسلم هؤلاء أو بعضهم ولم ينفرد به إسماعيل بل تابعه أيوب بن سليمان عن أبي بكر بن أبي أويس أخرجه الاسماعيلي أيضا ولا انفرد به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان عن طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه (قوله سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم) في رواية أصواتهم وكأنه جمع باعتبار من حضر الخصومة وثني باعتبار الخصمين أو كأن الشخص من الجانبين بين جماعة فجمع ثم ثني باعتبار جنس الخصم وليس فيه حجة لمن جوز صيغة الجمع بالاثنتين كما زعم بعض الشراح ويجوز في قوله عالية الجر على الصفة والنصب على الحال (قوله وإذا أحدهما يتوضع الآخر) أي يطلب منه الوضعية أي الخطيئة من الدين (قوله ويستترقه) أي يطلب منه الرفق به وقوله في شيء وقع نيانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث دخلت امرأة على النبي ﷺ فقالت اني ابتعت أنا وابني من فلان تمرا فأحصيناها لا والذي أكرمك بالحق ما أحصينا منه إلا ما نأكله في بطوننا أو نطعمه مسكينا وجئنا نستوضعه ما نقصنا الحديث فظهر بهذا ترجيح ثاني الاحتمالين المذكورين قبل وإن الخاصة وقعت بين البائع وبين المشتريين ولم أقف على تسمية واحد منهم وأما يجوز بعض الشراح أن المتخاصمين هما المذكوران في الحديث الذي يليه ففيه بعد لتغاير القصتين وعرف بهذه الزيادة أصل القصة (قوله أين المتألي) بضم الميم وفتح المثناة والهمزة وتشديد اللام المكسورة أي الخالف المبالغ في اليمين مأخوذ من الآلية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التحتانية وهي اليمين وفي رواية ابن حبان فقال آلى أن لا يصنع خيرا ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب التمر (قوله فله أي ذلك أحب) أي من الوضع أو الرفق وفي رواية ابن حبان فقال إن شئت وضعت ما نقصوا وإن شئت من رأس المال فوضع ما نقصوا وهو يشعر بأن المراد بالوضع الخط من رأس المال وبالرفق الاقتصار عليه وترك الزيادة لا كما زعم بعض الشراح أنه يريد بالرفق الإمهال وفي هذا الحديث الخوض على الرفق بالغيرم والاحسان إليه بالوضع عنه والزجر عن الحلف على ترك فعل الخير قال الداودي إنما كره ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسي أن يكون قد قدر الله وقوعه وعن المهلب نحوه وتعقبه

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْمَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذْرَةَ الْأَسْلَمِيُّ مَالٌ فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ يَا كَعْبُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ النُّصْفَ، فَاخَذَ نِصْفَ مَا عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا **بَابُ** فَضْلِ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَالْعَدْلِ بَيْنَهُمْ **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ يَعْدِلُ بَيْنَ النَّاسِ صَدَقَةٌ **بَابُ** إِذَا أَشَارَ الْإِمَامُ بِالصُّلْحِ فَأَبَى حَكْمٌ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْبَيْنِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ الزُّبَيْرَ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّهُ خَاصِمٌ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِرَاجٍ مِنَ الْحَرَّةِ كَانَ يَسْقِيَانِ بِهِ كِلَاهُمَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِزُبَيْرٍ أَسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَن كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ، فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ أَسْقِ ثُمَّ أَحْبَسَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَذْرَ فَاسْتَوْعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَقَّهُ لِلزُّبَيْرِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ أَشَارَ عَلَى الزُّبَيْرِ بِرَأْيِ سَعَةٍ لَهُ وَلِلْأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا أَحْفَظَ الْأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَوْعَى لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي دَرَجَةِ الْحُكْمِ قَالَ

ابن الدين بانه لو كان كذلك لكره الحلف لمن حلف ليفعلن خيرا وليس كذلك بل الذي يظهر أنه كرهه قطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل في هذا قوله ﷺ للاعرابي الذي قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص أفلح ان صدق ولم ينكر عليه حلقه على ترك الزيادة وهي من فعل الخير ويمكن الفرق بأنه في قصة الاعرابي كان في مقام الدعاء الى الاسلام والاسئلة الى الدخول فيه فكان يحرص على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن بخلاف من تمكن في الاسلام فيحضه على الازدياد من نوافل الخير وفيه سرعة فهم الصحابة لمراد الشارع وطواعيتهم لما يشير به وحرصهم على فعل الخير وفيه انصاف عما يجري بين المتخاصمين من اللغظ ورفع الصوت عند احكام وفيه جواز سؤال المدين الخطيئة من صاحب الدين خلافا لمن كرهه من المالكية واعتل بما فيه من تحمل المنة وقال القرطبي لعل من أطلق كراهته أراد أنه خلاف الاولى وفيه هبة المجهول كذا قال ابن التين وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم (قوله حدثنا يحيى بن بكير) تقدم حديث كعب بهذا الاسناد في أول الملازمة وتقدم شرح الحديث مستوفى في باب التقاضي والملازمة في المسجد من كتاب الصلاة وأفاد ابن أبي شيبة في روايته ان الدين المذكور كان أوقيتين قال ابن بطال هذا الحديث أصل لقول الناس خيرا الصلح على الشطر * (قوله باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم) أورده فيه حديث أبي هريرة تعدل بين الناس صدقة وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد ووقع هنا في أول الاسناد حدثنا اسحق غير منسوب في جميع الروايات الا عن أبي ذر فقال اسحق بن منصور ووقع في الجهاد في موضعين أحدهما اسحق بن نصر والآخر اسحق غير منسوب وسياق اسحق بن نصر مغاير لسياق اسحق الآخر فعين أنه ابن منصور والله أعلم وقوله سلامي بضم المهملة وتخفيف اللام مع القصر أي مفصل ووقع عند مسلم من حديث أبي ذر تسميه بذلك وان في الانسان ثلثمائة وستين مفصلا قال ابن المنير ترجم على الاصلاح والعدل ولم يورد في هذا الحديث الا العدل لكن لما خاطب الناس كلهم بامدل وقد علم ان فيهم الحكام وغيرهم كان عدل الحاكم اذا حكم وعدل غيره اذا أصلح وقال غيره الاصلاح نوع من العدل فعطف العدل عليه من عطف العام على الخاص * (قوله باب اذا أشار الامام بالصلح فابى) أي من عليه الحق (حكم عليه بالحكم البين) أورده فيه قصة الزبير مع غيره الانصاري الذي

عُرْوَةُ قَالَ الزُّبَيْرُ وَاللَّهِ مَا أَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَّاتٍ إِلَّا فِي ذَلِكَ ، فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ
فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، الْآيَةُ **بَابُ الصَّلَاحِ** بَيْنَ الْغُرَمَاءِ وَأَصْحَابِ الْمِيرَاثِ وَالْمُجَازَفَةِ فِي ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَارَجَ الشَّرِّ يَكُنْ ، فَيَأْخُذَ هَذَا دِينًا ، وَهَذَا عَيْنًا ، فَإِنْ تَوَيَّ لِأَحَدِهِمَا يَرْجِعْ عَلَى
صَاحِبِهِ **حَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ تَوَفَّى أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ . فَعَرَضْتُ عَلَى غُرَمَائِهِ أَنْ يَأْخُذُوا التَّمْرَ بِمَا
عَلَيْهِ فَأَبَوْا وَلَمْ يَرَوْا أَنْ فِيهِ وَفَاءٌ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ إِذَا جَدَدْتَهُ فَوَضَعْتَهُ فِي الْمِرْبَدِ
أَذْنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَجَلَسَ عَلَيْهِ وَدَعَا بِالْبَرَكَةِ ثُمَّ قُلْ أَدْعُ غُرَمَاءَكَ
فَأَوْفِيهِمْ فَمَا تَرَكْتُ أَحَدًا لَهُ عَلَى أَبِي دَيْنٍ إِلَّا قَضَيْتُهُ وَفَضَلَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَسَقَا سَبْعَةَ عَجُوزٍ وَسِتَّةَ لَوْنٍ ، أَوْ
سِتَّةَ عَجُوزٍ وَسَبْعَةَ لَوْنٍ فَوَافَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَضَحِكَ فَقَالَ أَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ
وَعُمَرَ فَأَخْبَرَهُمَا فَقَالَا لَقَدْ عَلِمْنَا إِذْ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا صَنَعَ أَنْ سَيَكُونُ ذَلِكَ وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ وَهْبِ
عَنْ جَابِرٍ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا بَكْرٍ وَلَا ضَحِكَ وَقَالَ وَتَرَكَ أَبِي عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقَا دِينًا ، وَقَالَ ابْنُ
إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ **بَابُ الصَّلَاحِ بِالْدِّينِ وَالْعَيْنِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ
حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

خاصمه في سقي النخل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب وقوله فلما أحفظه بالحاء المهملة والفاء والظاء
المعجمة أي أغضبه وزعم الخطابي أن هذا من قول الزهري أدرجه في الخبر * (قوله باب الصلح بين الغرماء وأصحاب
الميراث والمجازفة في ذلك) أي عند المعارضة وقد قدمت توجيه ذلك في كتاب الاستقراض ومراده أن المجازفة في
الاعتياض عن الدين جائزة وإن كانت من جنس حقه وأقل وانه لا يتناوله النهي إذا لمقابلة من الطرفين (قوله وقال
ابن عباس الخ) وصله ابن أبي شيبة وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر يأتي الكلام عليه في علامات
النبوّة إن شاء الله تعالى وقوله فيه وفضل بفتح المعجمة وضبط عند أبي ذر بكسرها قال سيوييه وهو نادر قوله وقال
هشام أي ابن عروة (عن وهب) أي ابن كيسان ورواية هشام هذه تقدمت موصولة في الاستقراض وقوله وقال
ابن إسحاق عن وهب عن جابر صلاة الظهر أي أن ابن إسحاق روى الحديث عن وهب بن كيسان كما رواه هشام بن
عروة إلا أنهما اختلفا في تعيين الصلاة التي حضرها جابر مع النبي ﷺ حتى أعلمه بقصته فقال ابن إسحاق الظهر
وقال هشام العصر وقال عبيد الله بن عمر المغرب والثلاثة رويه عن وهب بن كيسان عن جابر وكان هذا القدر
من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن المقصود منه ما وقع من بركته ﷺ في التمر وقد حصل توافقهم
عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بعينها كبير معنى والله أعلم وقوله وستة لون اللون ماعدا العجوة وقيل هو
الدقل وهو الردي وقيل اللون اللين واللينة وقيل الاخلاط من التمر وستاني اللينة في تفسير سورة الحشر وانه اسم
للنخلة * (قوله باب الصلح بالدين والعين) أورد فيه حديث كعب بن مالك وقصته ومع ابن أبي حدرد وقد تقدم
قبل ثلاثة أبواب وقال ابن التين ليس فيه ما ترجم به وأجيب بأن فيه الصلح فيما يتعلق بالدين وكأنه ألحق به الصلح
فيما يتعلق بالعين بطريق الأولي قال ابن بطال اتفق العلماء على أنه إن صالح غريمه عن دراهم بدرهم أقل منها جاز
إذا حل الأجل فإذا لم يحل الأجل لم يحز أن يحط عنه شيئاً قبل أن يقبضه مكانه وإن صالحه بعد حلول الأجل عن
دراهم بدنانير أو عن دنانير بدرهم جاز واشترط القبض اهـ (قوله وقال الليث حدثني يونس) وصله الذهلي في الزهريات

كُتِبَ أَنَّ كُتِبَ بَنَ مَلِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ جُجْرَتِهِ فَنَادَى كُتِبَ بَنَ مَلِكٍ فَقَالَ يَا كُتِبُ فَقَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَمَّ الشَّطْرَ فَقَالَ كُتِبُ قَدْ ضَلَّتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُمْ فَأَقْضِهِ .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

كتاب الشروط

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْمُبَايَعَةِ حَدَّثَنَا بِحْيُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ مَرْوَانَ وَالْمُسَوْرَ بْنَ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُخْبِرَانِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَوْمَئِذٍ كَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا أَحَدٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا وَخَلَيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ فِكْرَةَ الْمُؤْمِنُونَ ذَلِكَ وَامْتَعَضُوا مِنْهُ ، وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا ذَلِكَ فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرُّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَجَاءَ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ وَكَانَتْ أُمَّ كَلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ ابْنِ أَبِي مُعَيْطٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ عَاتِقٌ فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ

وَاللَّيْثُ فِيهِ اسْتَدَّ آخِرُ قَدَمٍ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ ﴿ خَاتَمَةٌ ﴾ اشْتَمَلَ كِتَابُ الصَّلَاحِ مِنَ الْإِحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ عَلَى أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا مَعْلُوقًا مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ حَدِيثًا وَالْبَقِيَّةُ مَوْصُولَةٌ الْمَكْرُورُ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا مِثْلُ عَشْرِ حَدِيثَاتٍ وَالْخَالِصُ اثْنَا عَشَرَ حَدِيثًا وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِيجِهَا سِوَى حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ فِي فَضْلِ الْحَسَنِ وَحَدِيثِ عَوْفٍ وَالْمُسَوْرَ الْمَعْلُوقِينَ وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَمِنْ بَعْدِهِمْ ثَلَاثَةُ آثَارٍ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ كِتَابُ الشُّرُوطِ ﴾

(بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْمُبَايَعَةِ) كَذَا لَا بِي ذَرَوْسَقَطُ كِتَابِ الشُّرُوطِ لِغَيْرِهِ وَالشُّرُوطُ جَمْعُ شَرْطٍ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَسُكُونُ الرَّاءِ وَهُوَ مَا يَسْتَلْزِمُ فِيهِ نَفْيُ أَمْرٍ آخَرَ غَيْرِ السَّبَبِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا بَيَانُ مَا يَصِحُّ مِنْهَا مَالًا يَصِحُّ وَقَوْلُهُ فِي الْإِسْلَامِ أَيْ عِنْدَ الدَّخُولِ فِيهِ فَيَجُوزُ مِثْلًا أَنْ يَشْتَرِطَ الْكَافِرُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ لَا يَكُفُّ بِالسَّهَرِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ مِثْلًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ لَا يَصِلِيَ مِثْلًا وَقَوْلُهُ وَالْأَحْكَامُ أَيْ الْعُقُودُ وَالْمُعَامَلَاتُ وَقَوْلُهُ وَالْمُبَايَعَةُ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ (قَوْلُهُ يُخْبِرَانِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) هَكَذَا قَالَ عُقَيْلٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَاقْتَصَرَ غَيْرُهُ عَلَى رَوَاةِ الْحَدِيثِ عَنِ الْمُسَوْرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَقَدْ تَبَيَّنَ بِرَوَاةِ عُقَيْلٍ أَنَّهُ عَنْهُمَا مَرْسُلٌ وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَحْضُرَا الْقِصَّةَ وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مِنْ مُسْنَدٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الصَّحَابَةِ فَلَمْ يَصُبْ مِنْ أَخْرَجِهِ مِنْ أَصْحَابِ الْأَطْرَافِ فِي مُسْنَدِ الْمُسَوْرِ أَوْ مَرْوَانَ لَأَنَّ مَرْوَانَ لَا يَصِحُّ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا صَحْبَةٌ وَأَمَّا الْمُسَوْرُ فَصَحَّ سَمَاعُهُ مِنْهُ لَكِنَّهُ إِذَا قَدِمَ مَعَ أَبِيهِ وَهُوَ صَغِيرٌ بَعْدَ الْفَتْحِ وَكَانَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ قَبْلَ ذَلِكَ بَسْنَتَيْنِ (قَوْلُهُ كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو) هَكَذَا اقْتَضَبَ هَذِهِ الْقِصَّةَ مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ وَسَيَأْتِي بَعْدَ أَبْوَابٍ بَطُولُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى هُنَاكَ وَقَوْلُهُ

لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِمْ . إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ إِلَى قَوْلِهِ : وَلَا هُمْ
يَحِلُّونَ لَهُنَّ . قَالَ عُرْوَةُ فَأَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ بِهَذِهِ الْيَتَةِ بِأَيْهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ إِلَى غَفُورٍ رَحِيمٍ قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ فَمَنْ أَفْرَئُهُذَا
الشَّرْطِ مِنْهُنَّ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ بَايَعْتُكَ كَلَامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ وَاللَّهُ مَامَسَتْ يَدَهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي
الْمُبَايَعَةِ وَمَا بَايَعُهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ سَمِعْتُ
جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاشْتَرَطَ عَلَيَّ وَالنُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ **حَدَّثَنَا**
مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ **بَابُ** إِذَا بَاعَ نَحْلًا
قَدْ أُبْرِتَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ بَاعَ نَحْلًا قَدْ أُبْرِتَ فَتَمَرُّهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ **بَابُ**
الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتَيْهَا . وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتَيْهَا
شَيْئًا ، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ أَرْجِي إِلَى أَهْلِكَ فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَيْكَ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ
فَدَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا فَأَبَوْا . وَقَالُوا إِنْ شَاءَتْ أَنْ نَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ
فَدَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا أَتُبَاعِي فَأُعْتَقِي فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ **بَابُ** إِذَا اشْتَرَطَ
الْبَائِعُ ظَهَرَ الدَّابَّةُ إِلَى مَكَانٍ مُسَمًّى جَازَ **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا قَالَ

فامتعضوا بعين مهملة وضاد معجمة أى انقوا وشق عليهم قال الخليل معض بكسر العين المهملة والضاد المعجمة من
الشيء وامتعض توجع منه وقال ابن القطاع شق عليه وأنف منه ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة
فالجمهور على ما هنا والاصيلي والهمداني بظاء مشالة رعد القابسي امعضوا بتشديد الميم وكذا العبدوسي وعن النسفي
انعضوا بنون وغين معجمة وضاد غير مشالة قال عياض وكلها تغيرات حتى وقع عند بعضهم انعضوا بقاء وتشديد
وبعضهم أغفظوا من الغيظ وقوله قال عروة فأخبرتني عائشة هو متصل بالاسناد المذكور أولا وسبأني شرحه
مستوفي في أواخر النكاح ومضى الكلام على حديث جرير في أواخر كتاب الإيمان * (قوله باب اذا باع نخلًا قد
أبرت) زاد أبو ذر عن الكشميهني ولم يشترط الثمراى المشتري ذكر فيه حديث ابن عمر وقد تقدم شرحه في كتاب
اليروع ولم يذكر جواب الشرط اكتفاء بما في الخبر * (قوله باب الشروط في البيوع) ذكر فيه حديث عائشة في
قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العتق وإنما اطلق الترجمة للتفصيل في اعتباره بين الفقهاء * (قوله باب
اذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان مسمى جاز) هكذا جزم بهذا الحكم لصحة دليله عنده وهو مما اختلف
فيه وفيما يشبهه كاشتراط سكني الدار وخدمة العبد فذهب الجمهور الى بطلان البيع لان الشرط المذكور يناقض مقتضى
العقد وقال الاوزاعي وابن شبرمة وأحمد واسحق وأبو ثور واثنا عشر يصح البيع وينزل الشرط منزلة الاستثناء لان
المشروط اذا كان قدره معلوما صار كما لو باعه بالفلان الا خمسين درهما مثلا ووافقهم مالك في الزمن اليسير دون الكثير
وقيل حده عنده ثلاثة أيام وحجتهم حديث الباب وقد رجح البخاري فيه الاشتراط كما سبأني آخر كلامه وأجاب عنه

سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ حَدَّثَنِي جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أُعْيَا فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ فَضَرَبَهُ فَدَعَا لَهُ فَسَارَ بِسِيرِ لَيْسَ يَسِيرُ مِثْلَهُ . ثُمَّ قَالَ بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ قُلْتُ لَا . ثُمَّ قَالَ

الجمهور بان القاطن اختلقت فمنهم من ذكر فيه الشرط ومنهم من ذكر فيه ما يدل عليه ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة وهي واقعة عين بطرقها الاحتمال وقد مارضه حديث عائشة في قصة بريرة فقيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى العقد كما تقدم بسطه في آخر العتق وصح من حديث جابر أيضا النهي عن بيع الثنيا أخرجه أصحاب السنن واسناده صحيح وورد النهي عن بيع وشرط وأجيب بان الذي ينافي مقصود البيع ما اذا اشترط مثلا في بيع الجارية أن لا يبطأها وفي الدار أن لا يسكنها وفي العبد أن لا يستخدمه وفي الدابة أن لا يركبها أما اذا اشترط شيئا معلوما لوقت معلوم فلا بأس به وأما حديث النهي عن الثنيا ففي نفس الحديث إلا أن يعلم فعلم ان المراد ان النهي إنما وقع عما كان مجهولا وأما حديث النهي عن بيع وشرط ففي اسناده مقال وهو قابل للتأويل وسيأتي مزيد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث ان شاء الله تعالى (قوله سمعت عامرا) هو الشعبي (قوله انه كان يسير على جمل له قد أعيا) أي تعب في رواية ابن نمير عن زكريا عند مسلم انه كان يسير على جمل فأعيا فاراد أن يسيه أي يطلقه وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لانه لا يجوز في الاسلام في أول رواية مغيرة عن الشعبي في الجهاد غزوت مع رسول الله ﷺ فتلاحق بي وتحتي ناضح لي قد أعيا فلا يكاد يسير والناضح بنون ومعجمة ثم مائلة هو الجمل الذي يستقي عليه سمي بذلك لتضح به الماء حال سقيه واختلف في تعيين هذه الغزوة في سياقي بعد هذا ووقع عند البزار من طريق أبي المتوكل عن جابر ان الجمل كان أحمر (قوله فمر النبي ﷺ فضر به فدعا له) كذا فيه بالقاء فيهما كانه عقب الدعاء له بضر به ولمسلم وأحمد من هذا الوجه فضر به برجله ودعاه وفي رواية يونس بن بكير عن زكريا عند الاسماعيلي فضر به رسول الله ﷺ ودعاه فمشي مشية مامشي قبل ذلك مثلها وفي رواية مغيرة المذكورة فزجره ودعاه وفي رواية عطاء وغيره عن جابر المقدمة في الوكالة فمر النبي ﷺ فقال من هذا قلت جابر بن عبد الله قال مالك قلت اني على جمل فقال فقال أمعك قضيب قلت نعم قال أعطينه فأعطيته فضر به فزجره فكان من ذلك المكان من اول القوم وللنسائي من هذا الوجه فازحف فزجره النبي ﷺ فانبسط حتى كان امام الجيش وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر المقدمة في البيوع فتخلف فنزل فحججه بمحججه ثم قال اركب فركبت فقد رأيت اركبه عن رسول الله ﷺ وعند احمد من هذا الوجه فقلت يا رسول الله أبطأني جملي هذا قال أنخه وأناخ رسول الله ﷺ ثم قال اعطني هذه العصا أو اقطع لي عصا من شجرة ففعلت فاخذها فنخسه بها نخسات فقال اركب فركبت وللطبراني من رواية زيد بن اسلم عن جابر قاطئا على حتى ذهب الناس فجعلت ارقبه ويهمني شأنه فاذا النبي ﷺ فقال أجاب قات نعم قال ماشأناك قلت ابطأ على جملي فنفت فيها اي العصا ثم حج من الماء في نحرة ثم ضربه بالعصا فوثب ولا بن سعد من هذا الوجه ونضح ماء في وجهه ودبره وضربه بعصية فانبعت فما كدت امسكه وفي رواية أبي الزبير عن جابر عنده مسلم فكنت بعد ذلك أحبس خطامه لاسمع حديثه وله من طريق أبي نضرة عن جابر فنخسه ثم قال اركب بسم الله زاد في رواية مغيرة المذكورة فقال كيف ترى بهرك قلت بخير قد أصابته بركتك (قوله ثم قال بعنيه باوقية قلت لا) في رواية أحمد فكرهت أن أبيع وفي رواية مغيرة المذكورة قال أتبيعنيه فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره فقلت نعم وللنسائي من هذا الوجه وكانت لي اليه حاجة شديدة ولاحمد من رواية نبيح وهو بالنون والموحدة والمهمل مصغر وفي رواية عطاء قال بعنيه قلت بل هو لك يا رسول الله قال بعنيه زاد النسائي من طريق أبي الزبير قال اللهم اغفر له اللهم ارحمه ولا بن ماجه من طريق أبي نضرة عن جابر فقال أتبيع ناضحك هذا والله يغفر لك زاد النسائي من هذا الوجه وكانت كلمة تقولها العرب افعل كذا والله يغفر لك ولاحمد قال سليمان يعني بعض رواته فلا أدري كم من مرة يعني قال له والله يغفر لك وللنسائي من طريق أبي الزبير عن جابر استغفرتني رسول الله ﷺ ليلة البعير خمساً وعشرين مرة وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر عند

بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ فَبِعْتُهُ فَاسْتَنْدَنْتُ حَمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي . فَلَمَّا قَدِمْنَا أَتَيْتُهُ بِالْحِمْلِ وَتَقَدَّنِي ثَمَنُهُ ثُمَّ أَنْصَرَفْتُ فَأَرْسَلَ عَلِيٌّ إِتْرِي قَالَ

أحمد أتبعني جملك هذا يا جابر قلت بل أهبك قال لا ولكن بعنيه وفي كل ذلك رد لقول ابن التين ان قوله لا ليس بمحفوظ في هذه القصة (قوله بعنيه بوقية) في رواية سالم عن جابر عند أحمد فقال بعنيه قلت هوك قال قد أخذته بوقية ولا بن سعد وأبي عوانة من هذا الوجه فلما أكثر على قلت ان لرجل على أوقية من ذهب هوك بها قال نعم والوقية من الفضة كانت في عرف ذلك الزمان أربعين درهما وفي عرف الناس بعد ذلك عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم اثنا عشر درهما وسيأتي بيان الاختلاف في قدر الثمن في آخر الكلام على هذا الحديث (قوله فاستندنت حملانه الى أهلي) الحملان بضم المهملة الحمل والمفعول محذوف أي استندنت حملي أي وقدرناه الاسماعيلي بلفظ واستندنت ظهره الى أن تقدم ولاحمد من طريق شريك عن مغيرة اشترى مني هيرا على أن يفقرني ظهره سفرى ذلك وذكر المصنف الاختلاف في ألقاظه على جابر وسيأتي بيانه (قوله فلما قدمنا) زاد مغيرة عن الشعبي كما مضى في الاستقراض فلما دنونا من المدينة استأذنته فقال تزوجت بكرا أم ثيبا وسيأتي الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى وزاد فيه قدمت المدينة فاخبرت خالي ببيع الجمل فلأمني ووقع عند أحمد من رواية نبيح المذكورة فأثبت عمي بالمدينة فقلت لها ألم ترى أنني بعت ناضحنا فأرأيتها أعجبها ذلك وسيأتي القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة ان شاء الله تعالى وجزم ابن لقطة بأنه جد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس وأما عمته فاسمها هند بنت عمرو ويحتمل أنهما جميعا لم يعجبهما بيعه لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناضح غيره وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ ثم قال أمت أهلك فتقدمت الناس الى المدينة وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل البيوع وقدم رسول الله ﷺ المدينة قبلي وقدمت بالغداة فجئت الى المسجد فوجدته فقال الآن قدمت قلت نعم قال فدع الجمل وادخل فصل ركعتين وظاهرهما التناقض لأن في أحدهما أنه تقدم الناس الى المدينة وفي الأخرى أن النبي ﷺ قدم قبله فيحتمل في الجمع بينهما أن يقال انه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يستمر سبقه لهم لاحتمال أن يكونوا لحقوه بعد أن تقدمهم اما لزوله لراحة أو نوم أو غير ذلك ولعله امثل أمره ﷺ بان لا يدخل ليلا فبات دون المدينة واستمر النبي ﷺ الى أن دخلها سحرا ولم يدخلها جابر حتى طلع النهار والعلم عند الله تعالى (قوله أتيت به بالجمل) في رواية مغيرة فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوت اليه بالبعير ولأبي المتوكل عن جابر كما سيأتي في الجهاد فدخلت يعني المسجد اليه وعقلت الجمل فقلت هذا جملك فخرج فجعل يطيف بالجمل ويقول جلنا فبعث الى أواق من ذهب ثم قال استوفيت الثمن قلت نعم (قوله وتقديني ثمنه ثم انصرف) في رواية مغيرة الماضية في الاستقراض فأعطاني ثمن الجمل والجمل وسهمي مع القوم وفي روايته الآية في الجهاد فأعطاني ثمنه ورده على وهي كلها بطريق الحجاز لأن العطية انما وقعت بواسطة بلال كما رواه مسلم من هذا الوجه فلما قدمت المدينة قال لبلال أعطه أوقية من ذهب وزده قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا فقلت لا تقارقني زيادة رسول الله ﷺ الحديث وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم الحرة وتقدم نحوه في الوكالة للمصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ولاحمد وأبي عوانة من طريق وهب بن كيسان فوالله ما زال ينمي ويزيد عندنا ونرى مكانه من بيننا حتى أصيب أمس فيما أصيب للناس يوم الحرة وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي فقال يا بلال أعطه ثمنه فلما أدبرت دعاني فحفت أن يرده على فقال هوك وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح فأمر بلالا أن يزن لي أوقية فوزن بلال وأرجح لي في الميزان فانطلقت حتى وليت فقال ادع جابرا فقلت الآن يرد على الجمل ولم يكن شيء ابغض الى منه فقال خذ جملك ولك ثمنه وهذه الرواية مشكلة مع قوله المتقدم ولم يكن لنا ناضح غيره وقوله وكانت لي اليه حاجة شديدة ولكنني استحييت منه ومع تنديم خاله له على بيعه ويمكن الجمع بان ذلك كان في أول الحال وكان الثمن أوفر من قيمته وعرف انه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه ولاحمد من طريق أبي هيرة

مَا كُنْتُ لَأَخْذُ جَمَلِكَ فَخَذْتُ جَمَلَكَ ذَلِكَ فَهُوَ مَالُكَ قَالَ شُعْبَةُ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ أَفْقَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَقَالَ إِسْحَقُ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مُغِيرَةَ فَبِعْتُهُ عَلَى أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرَهُ حَتَّى أَبْلُغَ الْمَدِينَةَ . وَقَالَ عَطَاءُ وَغَيْرُهُ لَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ شَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ جَابِرٍ وَلَكَ ظَهْرُهُ حَتَّى تَرْجِعَ وَقَالَ أَبُو الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَفْقَرْنَاكَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ . وَقَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ تَبْلُغُ عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِكَ

عن جابر قلما أتيت به دفع إلى البعير وقال هولاك فمررت برجل من اليهود فأخبرته فجعل يعجب ويقول اشتري منك البعير ودفع اليك الثمن ثم وهبه لك قلت نعم (قوله ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك) كذا وقع هنا وقد رواه على بن عبد العزيز عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ أراني انما ما كستك لأخذ جملك خذ جملك ودراهمك هلاك أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطبراني عنه وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن زكريا لكان قال في آخره فهو لك وعليها اقتصر صاحب العمدة ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاها عياض لا بصيغة النفي خذ بصيغة الأمر ما كستك اذهب بجملك خذ جملك وثمنه فهلاك وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله لا أخذ للتعطيل وبعدها همزة ممدودة ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاها عياض لا بصيغة النفي خذ بصيغة الأمر ويلزم عليه التكرار في قوله خذ جملك وقوله ما كستك هو من المما كسة أي المناقصة في الثمن وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم قال ابن الجوزي هذا من أحسن التكرم لأن من باع شيئا فهو في الغالب محتاج ثمنه فإذا حوَّض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل

وقد تخرج الحاجات يا أم مالك * نفائس من رب بهن ضنين

فأذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب الهم عنه وثبت فرحه وقضيت حاجته فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة في الثمن (قوله وقال شعبة عن مغيرة) أي ابن مقسم الضبي (عن عامر) هو الشعبي (عن جابر أفقرني ظهره) بتقديم الفاء على القاف أي حملي على فقاره والفقار عظم الظهر ورواية شعبة هذه وصلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه (قوله وقال إسحاق) أي ابن إبراهيم (عن جرير عن مغيرة فبعته على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد وهي دالة على الاشتراط بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فانها لا تدل عليه وقد رواه أبو عوانة عن مغيرة عند النسائي بلفظ محتمل قال فيه قال بعنيه ولك ظهره حتى تقدم ووافق زكريا على ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ قاشترى مني بعيرا على أن لي ظهره حتى أقدم المدينة (قوله وقال عطاء وغيره) أي عن جابر (ولك ظهره إلى المدينة) تقدم موصولا مطولا في الوكالة وانظر قال بعنيه قلت هولاك قال قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهره إلى المدينة وليس فيها أيضا دلالة على الاشتراط (قوله وقال محمد ابن المنكدر عن جابر شرط لي ظهره إلى المدينة) وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه به ووصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الأحمسي عن محمد بن المنكدر بلفظ فبعته إياه وشرطته أي ركوبه إلى المدينة (قوله وقال زيد بن أسلم عن جابر ولك ظهره حتى ترجع) وصله الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بنامه (قوله وقال أبو الزبير عن جابر أفقرناك ظهره إلى المدينة) وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أبوب عن أبي الزبير به وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ فبعته منه بخمس أواق قلت على أن لي ظهره إلى المدينة قال ولك ظهره إلى المدينة وللنسائي من طريق ابن عيينة عن أبوب قال قد أخذته بكذا وكذا وقد أعرفتك ظهره إلى المدينة (قوله وقال الأعمش عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر تبلى به إلى أهلك) وصله أحمد ومسلم وعبد بن حميد وغيرهم من طريق الأعمش وهذا لفظ عبد بن حميد ولفظ ابن سعد والبيهقي تبلى عليه إلى أهلك ولفظ مسلم فتبلى عليه

قال أبو عبد الله الإشتراط أكثر وأصح عندي

الى المدينة ولفظ أحمد قد أخذته بوقية أركبه فاذا قدمت فائتنباه وهي متقاربة (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (الإشتراط أكثر وأصح عندي) أي أكثر طرقا وأصح مخرجا وأشار بذلك الى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع أو كان ركوبه للجمل بديعه اباحه من النبي ﷺ بعد شرائه على طريق العارية وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي انذ كورة لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان عن عينة وحماد أعراف بحديث أيوب من سفيان والحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الإشتراط أكثر عددا من الذين خالفوه وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح ويترجح أيضا بان الذين روه بصيغة الإشتراط معهم زياد وهم حناظ فتكون حجة وليست رواية من لم يذكر الإشتراط منافية لرواية من ذكره لان قوله لك ظهره وأفقرناك ظهره وتبلغ عليه لا يمنع وقوع الإشتراط قبل ذلك وقد رواه عن جابر بمعنى الإشتراط أيضا أبو التوكل عند أحمد ولفظه فبني ولك ظهره الى المدينة لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي التوكل فلم يتعرض للشرط اثباتا ولا نفيا ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ أتبيعي جملك قلت نعم قال أقدم عليه المدينة ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ فاشترى مني بعيرا فجعل لي ظهره حتى أقدم المدينة ورواد ابن ماجه وغيره من طريق أبي نضرة عن جابر بلفظ فقلت يا رسول الله هونا ضحك اذا أتيت المدينة ورواه أيضا عن جابر بن يسج العنزي عند أحمد فلم يذكر الشرط ولفظه قد أخذته بوقية قال فنزلت الى الأرض فقال مالك قلت جملك قال اركب فركبت حتى أتيت المدينة ورواه أيضا من طريق وهب ابن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه حتى باع اوقية قلت قد رضيت قال نعم قلت فهو لك قال قد أخذته ثم قال يا جابر هل تزوجت الحديث وما جنح اليه المصنف من ترجيح رواية الإشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من اهل الحديث لانهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن اذا وقع فيه الاختلاف الا اذا تكافأت الروايات وهو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر وهو مفقود هنا مع امكان الترجيح قال ابن دقيق العيد اذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتياج بشرط تعادل الروايات اما اذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عددا او اتقن حفظا فتعين العمل بالراجح اذ الاضعف لا يكون مانعا من العمل بالاقوي والرجوح لا يمنع التمسك بالراجح وقد جنح الطحاوي الى تصحيح الإشتراط لكن تأوله بان البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره اتراني ما كستك الخ قال فانه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة وردده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل قال وكيف يصنع قائله في قوله بعته منك بأوقية بعد المساومة وقوله قد أخذته وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك واحتج بعضهم بأن الركوب ان كان من مال المشتري فالبيع فاسد لانه شرط لنفسه ما قدمه له المشتري وان كان من ماله ففاسد لان المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع وانما ملكها لانها طرأت في ملكه وتجب بان المنفعة المذكورة قدرت بقدر من ثمن المبيع ووقع البيع بما عداها ونظيره من باع نخلا قد أبرت واستثنى ثمرتها والممتنع انما هو استثناء شيء مجهول للبائع والمشتري أمواله علماء معافلامان فيجمل ما وقع في هذه القصة على ذلك واغرب ابن حزم فزعم انه يؤخذ من الحديث ان البيع لم يتم لان البائع بعد عقد البيع مخير قبل التفرق فلما قال في آخره اتراني ما كستك دل على انه كان اختار ترك الاخذ وانما اشترط لجابر ركوب جمل نفسه فليس فيه حجة لمن اجاز الشرط في البيع ولا يخفى ما في هذا التأويل من التكلف وقال الاسماعيلي قوله ولك ظهره وعد قام مقام الشرط لان وعده لا خلف فيه وهبته لا رجوع فيها لتزويه الله تعالى له عن دناءة الاخلاق فلذلك ساع لبعض الرواة ان يعبر عنه بالشرط ولا يلزم ان يجوز ذلك في حق غيره وحاصله ان الشرط لم يقع في نفس العقد وانما وقع سابقا ولا حقا فتبرع بمنفعته اولا كما تبرع برقبته آخره ووقع في كلام القاضي ابي الطيب الطبري من الشافعية ان في بعض طرق هذا الخبر فلما نقدني الثمن شرطت حملاني الى المدينة واستدل بها على ان الشرط تأخر عن العقد لكن لم اقف على الرواية المذكورة وان ثبتت فيتمين تأويلها على ان معنى نقدني الثمن اي فرزته لي واتفقنا على تعيينه لان الروايات الصحيحة صريحة في ان قبضه

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرٍ اشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأُوقِيَّةٍ وَتَابَعَهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ جَابِرٍ
وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ أَخَذَتْهُ بَارَبَعَةً دَنَانِيرَ وَهَذَا يَكُونُ أُوقِيَّةً عَلَى حِسَابِ
الدِّينَارِ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ ، وَلَمْ يُبَيِّنِ الثَّمَنَ مُغِيرَةً عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ وَأَبْنِ الْمُنْكَدِرِ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ
جَابِرٍ وَقَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ

الْثَمَنُ إِنَّمَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ وَكَذَلِكَ يَصْنَعُ تَأْوِيلُ رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ اتَّبِعْنِي جَمَلُكَ هَذَا إِذَا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ بِدِينَارٍ الْحَدِيثُ قَالَمُنِي
أَتَّبِعْنِي بِدِينَارٍ أَوْ فَيْكَةً إِذَا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَقَالَ الْمُهَلَّبُ يَنْبَغِي تَأْوِيلُ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مِنْ ذِكْرِ الشَّرْطِ عَلَى أَنَّهُ
شَرْطُ تَفْضُلٍ لَا شَرْطُ فِي أَصْلِ الْبَيْعِ لِوُفَاقِ رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى أَفْقَرْنَاكَ ظَهْرَهُ وَاعْرَتَكَ ظَهْرَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ قَالَ
وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْقِصَّةَ جَرَتْ كُلُّهَا عَلَى وَجْهِ التَّفْضُلِ وَالرَّفْقِ بِجَابِرٍ وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا قَوْلُ جَابِرٍ هَوْلَكَ قَالَ لَا بَلْ بَعْنِيهِ فَلَمْ يَقْبَلْ
مِنْهُ لِأَنَّهُ سَمِعَ رَقًّا بِهِ وَسَبَقَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ إِلَى نَحْوِ هَذَا وَزَعَمَ أَنَّ النُّكْتَةَ فِي ذِكْرِ الْبَيْعِ أَنَّهُ ﷺ ارَادَ أَنْ يَرْجِي جَابِرًا عَلَى
وَجْهِ لَا يَحْصُلُ لغيره طَمَعٌ فِي مِثْلِهِ فَبَايَعَهُ فِي جَمَلِهِ عَلَى اسْمِ الْبَيْعِ لِيَتَوَفَّرَ عَلَيْهِ بِهِ وَيَبْقِيَ الْبَعِيرُ قَائِمًا عَلَى مِلْكِهِ فَيَكُونُ
ذَلِكَ أَهْنًا لِمَعْرُوفِهِ قَالَ وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَمْرُهُ بِلَالٍ أَنْ يَزِيدَهُ عَلَى الثَّمَنِ زِيَادَةً مُهِمَّةً فِي الظَّاهِرِ فَإِنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ زِيَادَةَ
الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْصُلَ لغيره تَأْمِيلٌ فِي نَظَرِ ذَلِكَ وَتَعَقُّبُ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَعْنَى مَا ذَكَرَ لَكَانَ الْحَالُ بَاقِيًا فِي
التَّامِيلِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ رَدِّهِ عَلَيْهِ الْبَعِيرَ الْمَذْكُورَ وَالثَّمَنَ مَعَا وَاجِبُ بَأَنِّ حَالَةِ السَّفَرِ غَالِبًا تَقْتَضِي قَلَّةَ الشَّيْءِ بِخِلَافِ حَالَةِ الْحَضَرِ فَلَا
مَبَالَةَ عِنْدَ التَّوَسُّعِ مِنْ طَمَعِ الْآمَالِ وَأَقْوَى هَذِهِ الْوُجُوهُ فِي نَظَرِي مَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ أَنَّهُ وَعَدَ دَحْلَ مَحَلِّ الشَّرْطِ
وَأَبْدَى السَّهْلِيَّ فِي قِصَّةِ جَابِرٍ مَنَاسِبَةً لَطِيفَةً غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مَخْصَصًا أَنَّهُ ﷺ لما أَخْبَرَ جَابِرًا بِأَنَّهُ قَتَلَ أَيْبَهُ بِأَحَدٍ
أَنَّ اللَّهَ أَحْيَاهُ وَقَالَ مَا تَشْتَهِي فَازِيدَا كَدَّ ﷺ أَخْبَرَ بِمَا يَشْتَهِيهِ فَاشْتَرَى مِنْهُ الْجَمْلَ وَهُوَ مَطِيئَةٌ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ثُمَّ وَفَّرَ عَلَيْهِ
الْجَمْلَ وَالثَّمَنَ وَزَادَهُ عَلَى الثَّمَنِ كَمَا اشْتَرَى اللَّهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ بِثَمَنِ هُوَ الْجَنَّةُ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِمْ أَنْفُسَهُمْ وَزَادَهُمْ كَمَا قَالَ
تَعَالَى لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَى وَزِيَادَةً (قَوْلُهُ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) أَيُّ ابْنِ الْعَمْرِيِّ (وَأَبْنِ إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبٍ) أَيُّ ابْنِ كَيْسَانَ
(عَنْ جَابِرٍ) أَيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (اشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأُوقِيَّةٍ) وَطَرِيقُ ابْنِ إِسْحَاقَ وَصَلَّيْهَا أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَابْنُ الْبَرَاءِ
مَطُولَةٌ وَفِيهَا قَالَ قَدْ أَخَذْتَهُ بِدَرَاهِمٍ قُلْتُ إِذَا تَعَبَّنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَبَدْرَهْمِينَ قُلْتُ لَا فَلَمْ يَزَلْ يَرْفَعُ لِي حَتَّى بَلَغَ أُوقِيَّةً
الْحَدِيثَ وَرِوَايَةَ عَبْدِ اللَّهِ وَصَلَّيْهَا الْمُؤَلَّفُ فِي الْبَيْعِ وَلَفْظُهُ قَالَ اتَّبِعْ جَمَلُكَ قُلْتُ نَعَمْ فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأُوقِيَّةٍ (قَوْلُهُ وَتَابَعَهُ زَيْدُ
ابْنِ أَسْلَمَ عَنْ جَابِرٍ) أَيُّ فِي ذِكْرِ الْأُوقِيَّةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مُوَصَّلٌ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ
أَخَذَتْهُ بَارَبَعَةً دَنَانِيرَ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ مُوَصَّلٌ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الْوَكَالَةِ وَقَوْلُهُ وَهَذَا يَكُونُ أُوقِيَّةً عَلَى حِسَابِ الدِّينَارِ بِعَشْرَةِ
هُوَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ قَصْدُهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَهُوَ كَمَا قَالَ بَنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأُوقِيَّةِ أَيُّ مِنَ الْقِصَّةِ وَهِيَ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا
وَقَوْلُهُ الدُّنْيَا وَمَبْتَدَأُ وَقَوْلُهُ بِعَشْرَةِ خَبَرَهُ أَيْ دِينَارٌ ذَهَبٌ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ قِصَّةٌ وَنَسَبَ شَيْخُنَا ابْنُ الْمُلَقِّنِ هَذَا الْكَلَامَ إِلَى
رِوَايَةِ عَطَاءٍ وَلَمْ أَرِ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ لَا فِي الْبَخَارِيِّ وَلَا فِي غَيْرِهِ وَأَمَّا هُوَ مِنْ كَلَامِ الْبَخَارِيِّ (قَوْلُهُ وَلَمْ يُبَيِّنِ الثَّمَنَ مُغِيرَةً
عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ وَأَبْنِ الْمُنْكَدِرِ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ) ابْنُ الْمُنْكَدِرِ مُعْطُوفٌ عَلَى مُغِيرَةٍ وَأَرَادَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ لَمْ
يَعْنُوا الثَّمَنَ فِي رِوَايَتِهِمْ فَابْرَأَ رِوَايَةَ مُغِيرَةٍ فَتَقَدَّمَ مُوَصُولَةٌ فِي الْاسْتِقْرَاضِ وَتَأْتِي مَطُولَةٌ فِي الْجِهَادِ وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الثَّمَنِ
وَلِذَا أَخْرَجَهُ مُسْنَمُ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَلِذَا لَمْ يَعْينِ يَسَارُ عَنْ الشَّعْبِيِّ فِي رِوَايَتِهِ الثَّمَنَ أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِهِ
وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ يَسَارٍ فَقَالَ عَنْ أَبِي هَبِيرَةَ عَنْ جَابِرٍ وَلَمْ يَعْينِ الثَّمَنَ فِي رِوَايَتِهِ أَيْضًا وَأَمَّا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ فَوَصَلَهُ
الطَّبْرَانِيُّ وَلَيْسَ فِيهِ التَّعْيِينُ أَيْضًا وَأَمَّا أَبُو الزُّبَيْرِ فَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَلَمْ يَعْينِ الثَّمَنَ لَكِنْ أَخْرَجَهُ مُسْنَمُ فَعَيْنَ الثَّمَنَ وَلَفْظُهُ
فَبَعَثَهُ مِنْهُ بِخَمْسِ أَوَاقٍ قُلْتُ عَلَى أَنَّ لِي ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ وَرَوَيْنَاهُ فِي فَوَائِدِ تَمَامٍ مِنْ طَرِيقِ
سَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ فَقَالَ فِيهِ أَخَذْتَهُ مِنْكَ بَارَبَعِينَ دِرْهَمًا (قَوْلُهُ وَقَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ) أَيُّ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ

عَنْ جَابِرٍ وَقِيَّةٌ ذَهَبٌ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَقَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ بِمِائَتِي دِرْهَمٍ . وَقَالَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عُبَيْدِ
اللَّهِ بْنِ مُقْسَمٍ عَنْ جَابِرٍ اشْتَرَا دُبُرِيَّ تَبُوكَ أَحْسِبُهُ قَالَ بَارْبَعٍ أَوَاقٍ . وَقَالَ أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرٍ اشْتَرَاهُ
بِعِشْرِينَ دِينَارًا وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ بِوَقِيَّةٍ أَكْثَرُ

(قوله عن جابر أوقية ذهب) وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا وفي رواية لأحمد صحيحة قد أخذته بوقية ولم يصفها
لكن من وصفها حافظ فزيادته مقبولة (قوله وقال أبو إسحاق عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر بمائتي درهم
وقال داود بن قيس عن عبيد الله بن مقسم عن جابر اشتراه بطريق تبوك أحسبه قال باربعة أواق) أمارواية أبي
إسحاق فلم أقف على من وصلها ولم يختلف نسخ البخاري أنه قال فيها بمائتي درهم ووقع للنووي أن في بعض روايات
البخاري ثمانمائة درهم وليس ذلك فيه أصلا ولعله أراد هذه الرواية فتصحفت وأما رواية داود بن قيس فجزم بزمان
القصة وشك في مقدار الثمن فاما جزمه بان القصة وقعت في طريق تبوك فواقفه على ذلك على بن زيد بن جعدان عن
أبي المتوكل عن جابر أن رسول الله ﷺ مر بجابر في غزوة تبوك فذكر الحديث وقد أخرجه المصنف من وجه
آخر عن أبي المتوكل فقال في بعض أسفاره ولم يعينه وكذا أهمه أكثر الرواة عن جابر ومنهم من قال كنت في سفر
ومنهم من قال كنت في غزوة تبوك ولا منافاة بينهما وفي رواية أبي المتوكل في الجهاد لا أدري غزوة أو عمرة ويؤكد كونه
كان في غزوة قوله في آخر رواية أبي عوانة عن مغيرة فاعطاني الجمل وثمنه وسهمي مع القوم لكن جزم ابن إسحاق عن
وهب بن كيسان في روايته المشار إليها قبل بان ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من نخل وكذا أخرجه الواقدي من
طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابروهي الراجحة في نظري لان أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم وأيضا
فقد وقع في رواية الطحاوي أن ذلك وقع في رجوعهم من طريق إلى المدينة وليست طريق تبوك ملاكية لطريق مكة
مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع وأيضا فان في كثير من طرقه أنه ﷺ سأله في تلك القصة هل تزوجت قال نعم قال
أتزوجت بكرا أم ثيبا الحديث وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بان أباه استشهد باحد وترك أخواته فتزوج ثيبا لتمسطين وتقوم
عليهن فاشهر بان ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك لان ذات
الرقاع كانت بعد أحد سنة واحدة على الصحيح وتبوك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم لا جرم جزم البيهقي في الدلائل
بما قال ابن إسحاق (قوله وقال أبو نضرة عن جابر اشتراه بعشرين دينارا) وصله ابن ماجه من طريق الجريري . عنه بلفظ فما
زال يزيدني دينارا دينارا حتى بلغ عشرين دينارا وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نضرة فأبهم الثمن (قوله وقول الشعبي
بأوقية أكثر) أي موافقة لغيره من الأقوال والحاصل من الروايات أوقية وهي رواية الأكثر وأربعة دنانير وهي لا تخالفها
كما تقدم وأوقية ذهب وأربعة أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون دينارا هذا ما ذكره المصنف ووقع عند أحمد
والبزار من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر دينارا وقد جمع عياض وغيره بين هذه الروايات فقال سبب
الاختلاف انهم رويوا بالمعنى والمراد أوقية الذهب والاربعة أواق والخمس بقدر ثمن الاوقية الذهب والاربعة دنانير مع
العشرين دينارا محمولة على اختلاف الوزن والعدد وكذلك رواية الاربعة درهما مع المائتي درهم قال وكان الاخبار
بالفضة عما وقع عليه العقد وبالذهب عما حصل به الوفاء أو بالعكس اه ملخصا وقال الداودي المراد أوقية ذهب
ويحمل عليها قول من أطلق ومن قال خمس أواق أو أربع أراد من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب قال ويحتمل أن
يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الاوقية ولا يخفى ما فيه من التعسف قال القرطبي اختلفوا في ثمن الجمل
اختلافا لا يقبل التلقيق وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق وهو مبني على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه مع أنه
لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة
معلومة ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك قال الاسماعيلي ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار لان الغرض الذي سيق الحديث

باب الشروط في المأتملة حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قالت الأنصار للنبي ﷺ أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل قال لا فقال تكفونا المؤنة ونشر ككم في الثمرة قالوا أصمنا وأطامنا **حدثنا** موسى بن اسمعيل حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال أعطى رسول الله ﷺ خيبر إليهم ودأن يعملوها ويرزقوها ولهم شطر ما يخرج منها

باب الشروط في المهر عند عقد النكاح وقال عمر إن مقاطع الحقوق عند الشروط ولك ما شرطت وقال المسور سمعت النبي ﷺ ذكر صهر آل فائز عليه في مصاهرته فأحسن قال حدثني وصدقني ووعدني

لأجله يان كرمه ﷺ وتواضعه وحنوه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأصل الحديث (قلت) وما جنح إليه البخاري من الترجيح أقعد وبالر جوع إلى التحقيق أسعد فليعتمد ذلك والله التوفيق وفي الحديث جواز المساومة لمن يرضى سلته للبيع والمما كسة في المبيع قبل استقرار العقد وابتداء المشتري بذكر الثمن وإن القبض ليس شرطاً في صحة البيع وأن أجابة الكبير بقول لا جائز في الأمر الجائز والتحدث بالعمل الصالح للآتيان بالقصة على وجهها الأعلى وجه تركية النفس وإرادة الفخر وفيه تفقد الإمام والكبير لأصحابه وسؤاله عما ينزل بهم وأعاتهم بما يسر من حال أموال أودعاه تواضعه ﷺ وفيه جواز ضرب الدابة للسير وإن كانت غير مكلفة ومحلها ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإعياء وفيه توقيف التابع لرئيسه وفيه الوكالة في وفاة الديون والوزن على المشتري والشراء بالنسيئة وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر هو لك قال لا بل بعينه وفيه جواز إدخال الدواب والامتنعة إلى رحاب المسجد وحواليه واستدل من ذلك على طهارة أبواب الأبل ولا حجة فيه وفيه المحافظة على ما تبرك به لقول جابر لا تفارقني الزيادة وفيه جواز الزيادة في الثمن عند الأداء والرجحان في الوزن لكن برضا المالك وهي هبة مستأففة حتى لو ردت السلعة بعبث مثلاً لم يجب ردها أو هي تابعة للثمن حتى ترد فيه احتمال وفيه فضيلة لجابر حيث ترك حظ نفسه وامثل أمر النبي ﷺ له ببيع جملة مع احتياجه إليه وفيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ وجواز إضافة الشيء إلى من كان مالاً له قبل ذلك باعتبار ما كان واستدل به على صحة البيع بغير تصريح بالإيجاب ولا قبول لقوله فيه قال بعينه بأوقية فبعته ولم يذ كر صيغة ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع وقد وقع في رواية عطاء الماضية في الوكالة قال بعينه قال قد أخذته بأربعة دنانير فهذا فيه القبول والإيجاب فيه وفي رواية جرير الآتية في الجهاد قال بل بعينه قلت لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها قال قد أخذته ففيه الإيجاب والقبول معا وأبين منها رواية ابن اسحق عن وهب بن كيسان عند أحمد قلت قد رضيت قال نعم قلت فهو لك بها قال قد أخذته فيستدل بها على الاكتفاء في صيغ العقود بالكنايات **تكميل** آل أمر جمل جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي ﷺ إلى ما آل حسن فرأيت في ترجمة جابر من تاريخ ابن عساكر بسنده إلى أبي الزبير عن جابر قال أقام الجمل عندي زمان النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فعجز فأتيت به عمر فعرف قصته فقال اجعله في أبل الصدقة وفي أطيب المراعى ففعل به ذلك إلى أن مات * (قوله باب الشروط في المعاملة) أي من مزارعة وغيرها ذكر فيه حديثين * أحدهما حديث أبي هريرة في توافق المهاجرين أن يكفوا الأنصار المؤنة والعمل ويشركوهم في الثمرة مزارعة وقد تقدم الكلام عليه في فضل المنفعة في أواخر الهبة والشرط المذكور لغوي اعتبره الشارع فصار شرعياً لأن تقديره أن تكفونا نقسم بينكم * ثانيهما حديث ابن عمر في قصة مزارعة أهل خيبر ذكره مختصراً وقد تقدم الكلام عليه في المزارعة * (قوله باب الشرط في المهر عند عقد النكاح) بضم العين المهملة من عقدة والمراد وقت العقد (قوله وقال عمر) أي ابن الخطاب (أن مقاطع الحقوق الخ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق اسمعيل بن عبيد الله بن أبي

فَوَفَى لِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ
 عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَمْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ
بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْمَزَارَعَةِ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
 قَالَ سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ الزَّرَقِيَّ قَالَ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا
 فَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ . فَرَبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ . فَهِنَا عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ نُنْهَ عَنْ الْوَرَقِ
بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ
 عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا
 تَنَاجَشُوا وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبَنَّ عَلَى خِطْبَتِهِ . وَلَا تَسَالِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِيَسْتَكْفِيَ
 إِنَاءَهَا **بَابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي الْحُدُودِ حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
 عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا
 قَالَا إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ
 اللَّهِ فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ نَعَمْ فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنْذَنِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 قُلْ قَالَ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ وَإِنِّي أَخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ
 شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَقْرِبُ عامٍ وَأَنَّ عَلَى أَمْرَةٍ هَذَا الرَّجْمَ
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قُضِيَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ الْوَلِيدَةُ وَالْعَمُّ رَدٌّ وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ
 مِائَةٍ وَتَقْرِبُ عامٍ أَغْدُ يَا نَاسُ إِلَى أَمْرَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُهَا قُلْ فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَأَمَرَ
 بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ **بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ بِالْبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ**
حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ أَبِي الْمَكِّيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهَا قَالَ دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ فَقَالَتْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ اشْتَرَيْنِي . فَإِنْ أَهْلِي يَبِيعُونِي فَأَعْتِقْنِي
 قَالَتْ نَعَمْ . قَالَتْ إِنَّ أَهْلِي لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرُ طَوَائِلِي . قَالَتْ لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ . فَسَمِعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ

المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم بفتح المعجمة وسكون النون عنه وسيأتي سياقه في النكاح وكذلك حديث المسور المعلق
 وحديث عقبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك ان شاء الله تعالى * (قوله باب الشروط في المزارعة) هذه
 الترجمة أخص من الماضية قبل بياب ثم ذكر فيه حديث رافع بن خديج مختصرا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في
 المزارعة * (قوله باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح) ذكر فيه حديث أبي هريرة وفيه ولا يخطبن على خطبة أخيه
 وسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح وتقدم ما يتعلق به من البيوع في مكانه وقوله اطلاق أختها أي بالنسبة إلى كونها
 بصيران ضربتين أو المراد أخوة الاسلام لأنها الغالب * (قوله باب الشروط التي لا تحل في الحدود) ذكر فيه حديث
 أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف وقد ترجم له في الصلح إذا اصطلحوا على جور فهو مردود ويستفاد من
 الحديث أن كل شرط وقع في رفع حد من حدود الله فهو باطل وكل صلح وقع فيه فهو مردود وسيأتي الكلام عليه في
 الحدود ان شاء الله تعالى * (قوله باب ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعتق) ذكر فيه حديث

وَأَوْفَى. قَالَ مَاشَانُ بَرِيرَةَ. قَالَ اشْتَرِيَهَا فَأُعْتِقَ بِهَا. وَلَيْشْتَرِطُوا مَا شَاؤُوا قَالَتْ فَاشْتَرَيْتَهَا
فَأُعْتَقْتُهَا. وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاَهَا. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ شَرْطٍ بِأَبِ
الشَّرْطِ فِي الطَّلَاقِ. وَقَالَ بَنُ الْمُسَبِّبِ وَالْحَسَنُ وَعَطَاءُ بْنُ بَدَا بِالطَّلَاقِ أَوْ آخَرَ فَهُوَ أَحَقُّ بِشَرْطِهِ حَدَّثَنَا
عُرْعَرَةُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّلَقِّيِّ وَأَنْ يَبْتَاعَ الْمُهَاجِرُ لِلْأَعْرَابِيِّ وَأَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا وَأَنْ يَسْتَأْمَرَ الرَّجُلُ عَلَى
سَوْمِ أَخِيهِ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ. وَعَنِ التَّصْرِيفِ تَابِعَهُ مُعَاذُ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ. وَقَالَ غُنْدَرٌ وَعَبْدُ
الرَّحْمَنِ نَهَى وَقَالَ آدَمُ نَهَيْنَا وَقَالَ النَّضْرُ وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ نَهَى

عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوخر العتق * (قوله باب الشرط في الطلاق) أي تعليق
الطلاق (قوله وقال ابن المسيب والحسن وعطاء أن بدأ) أي بهمزة (أو آخر فهو أحق بشرطه) وصله عبدالرزاق عن
مصر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب في الرجل يقول امرأته طالق وعنده حران لم يفعل كذا يقدم الطلاق والعتاق
قالا إذا فعل الذي قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جرير عن عطاء مثله وزاد قلت له فإن ناسا يقولون هي تطليقة
حين بدأ بالطلاق قال لا هو أحق بشرطه وروي ابن أبي شيبة من وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن
في الرجل يحلف بالطلاق فيبدأ به قال له ثنياه إذا وصله بكلامه وأشار قتادة بذلك إلى قول شريح وإبراهيم النخعي
إذا بدأ بالطلاق قبل يمينه وقع الطلاق بخلاف ما إذا أخره وقد خالفهم الجمهور في ذلك (قوله عن أبي حازم) هو سلمان
الاشجعي وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا في البيوع مفرقا في مواضعه والغرض منه قوله ولا تشتري المرأة
طلاق أختها لأن مفهومه أنها إذا اشترطت ذلك فطلق أختها وقع الطلاق لأنه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى قاله ابن
بطلال ويأتي الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى (قوله تابعه معاذ) أي ابن معاذ
العنبري (وعبد الصمد) هو ابن عبدالوارث والمعني أنهما تابعا معاذ بن عريرة وتصريحه برفع الحديث إلى النبي ﷺ
وأسناد النهي إليه صريحا (قوله وقال غندر وعبد الرحمن) أي ابن مهدي (نهي) يعني أنهما روياه أيضا عن شعبة
فأيهما الفاعل وذكره بضم النون وكسر الهاء (قوله وقال آدم) أي ابن أبي باس يعني عن شعبة (نهي) أي ولم يسم فاعل
النهي أيضا (قوله وقال النضر) أي ابن شميل (وحجاج بن منهل) يعني عن شعبة أيضا نهى أي بفتح النون والهاء
ولم يسم فاعل النهي أيضا وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة فأما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه أن رسول الله
ﷺ نهى عن التلقي الحديث وأما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضا وقال فيها أن رسول الله ﷺ نهى بمثل
حديث معاذ وكذلك أخرجه النسائي من طريق حجاج بن محمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن بكير وأبي داود الطيالسي
كلهم عن شعبة لكن شك أبو داود هل هو نهى أو نهى وأما رواية غندر فوصلها مسلم أيضا قال حدثنا أبو بكر بن نافع
حدثنا غندر وقال في روايته نهى كما علقه البخاري وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير وأبو عوانة من
طريق أبي النضر كلاهما عن شعبة وأما رواية عبدالرحمن بن مهدي فوصلها (١) وأما رواية آدم فرويناها في نسخة
رواية إبراهيم بن يزيد عنه وأما رواية النضر بن شميل فوصلها اسحق بن راهويه في مسنده عنه وأما رواية حجاج بن

(١) بعلقوله فوصلها بياض بنسخة ممتدة وفي أخرى تركه وحذف هذه الجملة ولعل المؤلف ييض للبحث على من وصل
رواية عبدالرحمن عبارة القسطلاني قال الحافظ بن حجر المقدمة ورواية آدم وعبدالرحمن والنضر لم أقف عليها أي
موصولة وقال في الفتح رواية آدم روينها في نسخته وأما رواية النضر فوصلها اسحق بن راهويه في مسنده
عنه اه غرر مصححه

باب الشروط مع الناس بالقول حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبره قال أخبرني يعلى بن مسلم وعمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بن يزيد أحدهما على صاحبه وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعيد بن جبير قال إنا لعند ابن عباس رضي الله عنهما قال حدثني أبي بن كعب قال قال رسول الله ﷺ موسى رسول الله قد كره الحديث قال ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبراً كانت الأولى نسياناً، والوسطى شرطاً. والثالثة عمداً قال لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسراً، لقياً غلاماً فقتله، فانطلقا فوجدنا جداراً يريد أن ينقض فأقامه قرأها ابن عباس أمامهم **باب الشروط في الولاء** **حدثنا** إسماعيل حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت جاءتني بريرة فقالت كاتبته أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعينيني فقالت إن أحبوا أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس فقالت إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع النبي ﷺ ما خبرت عائشة النبي ﷺ فقال خذوها واشترطي لهم الولاء فإنا الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال بشرطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وإنما الولاء لمن أعتق **باب** إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجك **حدثنا** أبو أحمد

منهال فوصلها البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عنه وقرنها برواية حفص بن عمر عن شعبة وأخرجه أبو عوانة من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت فقال فيه عن النبي ﷺ ولم يشك وقوله في هذا المتن وأن يبتاع المهاجر للأعرابي المراد بالمهاجر الحضري وأطلق عليه ذلك على عرف ذلك الزمان والمعنى أن الأعرابي إذا جاء إلى السوق ليباع شيئاً لا يتوكل له الحاضر للألحرم أهل السوق تعاورفقوا وأما أنه أن ينصحه ويشير عليه ويحتمل أن يكون المراد بقوله أن يبتاع أن يبيع فيوافق الرواية الماضية * (قوله باب الشروط مع الناس، بالقول) ذكر فيه طرفان حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والخضر والمراد منه قوله كانت الأولى نسياناً والوسطى شرطاً والثالثة عمداً وأشار بالشرط إلى قوله أن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني والزام موسى بذلك ولم يكتب بذلك ولم يشهدا أحداً وفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط فإن الخضر قال لموسى لما خلف الشرط هذا فراق بيني وبينك ولم ينكر موسى عليهما السلام ذلك * (قوله باب الشروط في الولاء) ذكر فيه طرفان حديث عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العتق * (قوله باب إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجك) كذا ذكر هذه الترجمة مختصرة وترجم لحديث الباب في المزارعة بوضع من هذا فقال إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فها على تراضيهما وأخرج هناك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بلفظ نقركم على ذلك ما شئنا وأورده هنا بلفظ نقركم ما أقركم الله فاحال في كل ترجمة على لفظ المتن الذي في الأخرى وبينت أحد الروايتين مراد الأخرى وإن المراد بقوله ما أقركم الله ما قدر الله أن ترككم فيها فاذا شئنا فخرجناكم تبين أن الله قدر أخرجكم والله أعلم وقد تقدم في المزارعة توجيه الاستدلال به على جواز المخاطرة وفيه جواز الخيار في المسابقة للمالك لا إلى أمد وأجاب من لم يجزه باحتمال أن المدة كانت مذكورة ولم تنقل أو لم تذكر لكن عينت كل سنة بكذا أو أن أهل خير صاروا عبيداً للمسلمين ومعاملة السيد لعبده لا يشترط فيها ما يشترط في الأجني والله أعلم (قوله حدثنا أبو أحمد) كذا لا أكثر غير

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْيٍ أَبُو غَسَّانَ السَّكْنَانِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمَّا
فَدَعَ أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَامَ عُمَرُ خَطِيبًا فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى
أَمْوَالِهِمْ وَقَالَ نَفَرُكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ فَعَدَى عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ
فَدَعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ هُمْ عَدُوُّنَا وَهُمْ مُتَنَاوِقَةٌ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ فَلَمَّا أَجَمَعَ عُمَرُ
عَلَى ذَلِكَ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْخَرِ جَنَانًا وَقَدْ أَقَرَّنا مُحَمَّدٌ ﷺ وَعَامَلْنَا عَلَى الْأَمْوَالِ
وَشَرَطْنَا ذَلِكَ لَنَا فَقَالَ عُمَرُ أَظَنَنْتَ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ بِكَ إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْ خَيْبَرَ

مسمى ولا منسوب ولا بن السكن في روايته عن القري بري ووافقه أبوذر حدثنا أبو أحمد مرار بن حمويه وهو بفتح
الميم وتشديد الراء وأبوه بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولونها بضم الميم وسكون الواو
وفتح التحتانية وغيرهم بفتح الميم والواو وسكون التحتانية وآخرها هاء عند الجميع ومن قاله من الحديثين بالتاء المثناة الفوقانية
بدل الهاء فقد غلط (قلت) لكن وقع في شعر لابن دريد ما يدل على تجويز ذلك وهو قوله

* ان كان نبطوية من نسلي * وهو همداني بفتح الميم ثقة مشهور وليس له في البخاري غيره هذا الحديث وكذا شيخه
وهو ومن فوقه مديون وقال الحاكم أهل بخاري يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البيكندی ويحتمل أن يكون
المراد أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء فان أبا عمر والمستملى رواه عنه عن أبي غسان انتهى والمعتمد ما وقع في ذلك عند
ابن السكن ومن وافقه وجزم أبو نعيم أنه مرار المذكور وقال لم يسمه البخاري والحديث حديثه ثم أخرجه من طريق
موسي بن هرون عن سرار (قلت) وكذا أخرجه الدارقطني في الغرائب من طريقه ورواه ابن وهب عن مالك بغير
إسناد وأخرجه عمر بن شبة في أخبار المدينة (قوله حدثنا محمد بن يحيى) أي ابن علي الكاتب (قوله فدع) بفتح الفاء
والمهملة الفدع بفتحين زوال المفصل فدعت يدها إذا أزيلتا من مفاصلهما وقال الخليل الفدع عوج في المفاصل
وفي خلق الإنسان الثابت إذا زاغت القدم من أصلها من الكعب وطرف الساق فهو الفدع وقال الأصمعي هو زيغ في
الكف بينها وبين الساعد وفي الرجل بينها وبين الساق هذا الذي في جميع الروايات وعليها شرح الخطابي وهو الواقع
في هذه القصة ووقع في رواية ابن السكن بالغين المعجمة أي فدغ وجزم به الكرمانى وهو وهم لان الفدغ بالمعجمة كسر
الشيء المجوف قاله الجوهري ولم يقع ذلك لابن عمر في هذه القصة (قوله فعدى عليه من الليل) قال الخطابي كان اليهود
سحروا عبد الله بن عمر فالتوت يده ورجلاه كذا قال ويحتمل أن يكونوا ضربوه ويؤيده تقييده بالليل في هذه الرواية
ووقع في رواية حماد بن سلمة التي علق المصنف أسنادها آخر الباب بلفظ فلما كان زمان عمر غشوا المسلمين وألقوا ابن
عمر من فوق بيت فعدعوا يديه الحديث (قوله تهمتنا) بضم المثناة وفتح الهاء ويجوز أسكانها أي الذين نتهمهم بذلك
(قوله وقد رأيت إجلاءهم فلما أجمع) أي عزم وقال أبو الهيثم أجمع على كذا أي جمع أمره جميعا بعد أن كان مفترقا
وهذا لا يقتضى حصر السبب في إجلاء عمر أيام وقد وقع لي فيه سببان آخران أحدهما رواه الزهري عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة قال مازال عمر حتى وجد الثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال لا يجتمع بجزيرة العرب دينان فقال
من كان له من أهل الكتابين عهد فليأت به أنفذه له والافاني مجليكم فأجلأهم أخرجه ابن أبي شبة وغيره تانيهما رواه
عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد الأخنسي قال لما كثر العيال أي الخدم في أيدي المسلمين وقووا
على العمل في الأرض أجلأهم عمر ويحتمل أن يكون كل من هذه الأشياء جزءا في إخراجهم والإجلأ الإخراج عن
المال والوطن على وجه الأزواج والكراهة (قوله أحد بنى أبي الحقيق) بمهملة وقافين مصغر وهو رأس يهود خيبر
ولم أقف على اسمه ووقع في رواية البرقاني فقال رئيسهم لا تخرجنا وابن أبي الحقيق الآخر هو الذي زوج صفية بنت

تَعْدُوكَ قُلُوبُكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ فَقَالَ كَانَ ذَلِكَ هَزِيلَةً مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ قَالَ كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ
وَأَعْطَاهُمْ قِيمَةً مَا كَانَ لَكُمْ مِنَ الشَّرِّ مَالًا وَإِبِلًا وَعُرُوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَحِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ
سَلَمَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَحْسِبُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْتَصَرَهُ **بَابُ الشُّرُوطِ**
فِي الْجِهَادِ وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَكِتَابَةُ الشُّرُوطِ **حَدَّثَنِي** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمُرْوَانَ يُصَدِّقُ
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثَ صَاحِبِهِ قَالَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

حي أم المؤمنين فقتل بخير وبقى أخوه إلى هذه الغاية (قوله تعدوك قلوبك) بفتح القاف وبالصاد المهملة الناقصة
الصابرة على السير وقيل الشابة وقيل أول ماركب من إناث الإبل وقيل الطويلة القوائم وأشار ﷺ إلى إخراجهم
من خير وكان ذلك من أخباره بالمغيات قبل وقوعها (قوله كان ذلك) في رواية الكشميني كانت هذه (قوله هزيلة)
تصغير الهزل وهو ضد الجد (قوله مالا) تميز للقيمة وعطف الإبل عليه وكذلك العروض من عطف الخاص على
العام أو المراد بالمال النقد خاصة والعروض ماعدا النقد وقيل مالا يدخله الكيل ولا يكون حيوانا ولا عقارا (قوله رواه
حماد بن سلمة عن عبيد الله) بالتصغير هو العمري (قوله أحسبه عن نافع) أي إن حماد شك في وصله وصرح بذلك
أبو يعلى في روايته الآتية وزعم الكرماني أن في قوله عن النبي ﷺ قرينة تدل على أن حمادا اقتصر في روايته على
مانسبه إلى النبي ﷺ في هذه القصة من قول أو فعل دون مانسب إلى عمر (قلت) وليس كما قال وإنما المراد أنه اقتصر
من المرفوع دون الموقوف وهو الواقع في نفس الأمر فقد رويناه في مسند أبي يعلى وفوائد البغوي كلاهما عن عبد الأعلى
ابن حماد عن حماد بن سلمة ولفظه قال عمر من كان له سهم بخير فليحضر حتى تقسمها فقال رئيسهم لا تخرجنا ودعنا كما
أقرنا رسول الله ﷺ وأبو بكر فقال له عمر أترأه سقط على قول رسول الله ﷺ كيف بك إذا وقصت بك راحلتك
نحو الشام يوما ثم يوما ثم يوما فقسمها عمر بين من كان شهد خيبر من أهل الحديبية قال البغوي هكذا رواه غير واحد عن
حماد ورواه الوليد بن صالح عن حماد بغير شك (قلت) وكذا رويناه في مسند عمر التاجر من طريق هذبة بن خالد عن
حماد بغير شك وفيه قوله رقصت بك أي أسرع في السير وقوله نحو الشام تقدم في المزارعة أن عمر أجلاهم إلى تيماء واربحاء
﴿ تنبيه ﴾ وقع للحميدي نسبة رواية حماد بن سلمة مطولة جدا إلى البخاري وكأنه نقل السياق من مستخرج البرقاني
كعادته وذهل عن عزوه إليه وقد نبه الأسماعيلي على أن حمادا كان يطوله تارة ويرويه تارة مختصرا وقد أشرت إلى
بعض ما في روايته قبل قال المهلب في القصة دليل على أن العداوة توضح المطالبة بالجنابة كما طالب عمر اليهود بفدع
ابنه ورجح ذلك بأن قال ليس لنا عدو غيرهم فعلق المطالبة بشاهد العداوة وإنما لم يطلب القصاص لأنه فدع
وهو نائم فلم يعرف أشخاصهم وفيه أن أفعال النبي ﷺ وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز
* (قوله باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط) كذا للاكثر زاد المستملي مع الناس
بالقول وهي زيادة مستغني عنها لأنها تقدمت في ترجمة مستقلة إلا أن تحمل الأولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه
على الاشتراط بالقول والفعل معا (قوله عن المسور بن مخرمة ومروان) أي ابن الحكم (قالا خرج) هذه الرواية بالنسبة
إلى مروان رسالة لأنه لا صحبة له وأما المسور فهي بالنسبة إليه أيضا رسالة لأنه لم يحضر القصة وقد تقدم في أول الشروط
من طريق أخرى عن الزهري عن عروة أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ فذكر
بعض هذا الحديث وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان
وعلى والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم ووقع في نفس هذا الحديث شيء يدل على أنه عن عمر كما
سيأتي التنبيه عليه في مكانه وقد روي أبو الأسود عن عروة هذه القصة فلم يذكر المسور ولا مروان لكن

زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ حَتَّى كَانُوا يَبْعُضُ الطَّرِيقِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ بِالْعَمِيمِ فِي خَيْلٍ لِقُرَيْشٍ طَلِيعَةً
أَرْسَلَهَا وَهِيَ كَذَلِكَ فِي مَغَازِي عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْرَجَهَا ابْنُ مَائِدٍ فِي الْمَغَازِي لَهُ بَطُولُهَا وَأَخْرَجَهَا الْحَاكِمُ فِي الْكَافِي مِنْ
طَرِيقِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ أَيْضًا مَقْطُوعَةً (قَوْلُهُ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ) تَقْدِيمُ ضَبْطِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي الْحَجِّ وَهِيَ بِرُسْمِ الْمَكَانِ بِهَا
وَقِيلَ شَجَرَةٌ حُدْبَاءُ صَغُرَتْ وَسُمِّيَ الْمَكَانُ بِهَا قَالَ الْحَبَّ الطُّبْرِيُّ الْحَدِيثِيَّةُ قَرْيَةٌ قَرْيَةٌ مِنْ مَكَّةَ أَكْثَرُهَا فِي الْحَرَمِ
وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ اسْحَقَ فِي الْمَغَازِي عَنْ الزُّهْرِيِّ خَرَجَ طَامُ الْحَدِيثِيَّةِ بِرَيْدِ زِيَارَةِ الْبَيْتِ لَا يَرِيدُ قِتَالًا وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ
سَعْدٍ أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لَهْلَالِ ذِي الْقَعْدَةِ زَادَ سَفِيَّانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ فِي الرَّوَايَةِ الْآتِيَةِ فِي الْمَغَازِي وَكَذَا فِي
رِوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي بَعْضِ عَشْرَةِ مِائَةٍ فَلَمَّا أَنِ ذَا الْحَلِيفَةِ قَلَدَ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ مِنْهَا بِعَمْرَةٍ وَبَعَثَ عَيْنَالَهُ
مِنْ خَزَاعَةَ وَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ الْأَمَامِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ خَرَجَ ﷺ فِي أَلْفٍ وَثَمَانِ مِائَةٍ
وَبَعَثَ عَيْنَالَهُ مِنْ خَزَاعَةَ يَدْعِي نَاجِيَةً بِأَنَّهُ بِخَيْرِ قُرَيْشٍ كَذَا سَمَاءُ نَاجِيَةٍ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ نَاجِيَةً اسْمُ الَّذِي بَعَثَ مَعَهُ الْهَدْيَ
كَأَمْرٍ بِهِ ابْنُ اسْحَقَ وَغَيْرُهُ وَأَمَّا الَّذِي بَعَثَهُ عَيْنَا لَخَبَرِ قُرَيْشٍ فَاسْمُهُ بِسَرِّ بْنِ سَفِيَّانٍ كَذَا سَمَاءُ ابْنِ اسْحَقَ وَهُوَ بَضْمُ
الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونُ الْمِهْمَلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ وَسَأَذْكَرُ الْخِلَافَ فِي عِدَدِ أَهْلِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي الْمَغَازِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ حَتَّى
إِذَا كَانُوا يَبْعُضُ الطَّرِيقِ) اخْتَصَرَ الْمَصْنُفُ صَدْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْقِهِ بِطُولِهِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَبَقِيَّتُهُ
عِنْدَهُ فِي الْمَغَازِي مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانِ بْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ وَنَبَأَنِيهِ مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ وَسَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى كَانَ بِغَدِيرِ
الْأَشْطَاطِ أَتَاهُ عَيْنُهُ فَقَالَ إِنْ قَرَيْشًا جَمَعُوا لَكَ جَمْعًا وَقَدْ جَمَعُوا لَكَ الْإِحَابِيشَ وَهُمْ مَقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ الْبَيْتِ وَمَانِعُوكَ
فَقَالَ أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى أَتْرُونَ أَنْ أَمِيلَ إِلَى عِيَالِهِمْ وَذُرَارِي هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَصُدُّونَا عَنِ الْبَيْتِ فَإِنْ يَأْتُونَا
كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَطَعَ عَيْنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْأَتْرَكَنَا هُمْ مَحْرُوبِينَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ خَرَجْتَ عَامِدًا هَذَا الْبَيْتَ
لَا تَرِيدُ قَتْلَ أَحَدٍ وَلَا حَرْبَ أَحَدٍ فَتُوجِّهْ لَهُ مِنْ صَدَنَاهُ عَنْهُ قَاتِلُنَاهُ قَالَ أَمْضُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ إِلَى هُنَا سَاقِ الْبَخَارِيِّ فِي الْمَغَازِي
مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَزَادَ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ وَسَاقَهُ ابْنُ حَبَّانٍ مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ قَالَ مَعْمَرُ قَالَ الزُّهْرِيُّ وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ
يَقُولُ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ كَانَ أَكْثَرَ مَشَاوِرَةَ لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْ وَهَذَا الْقَدْرُ حَذَفَهُ الْبَخَارِيُّ لِأَرْسَالِهِ
لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ الْمَذْكُورَةِ حَتَّى إِذَا هُمْ نَافِذُونَ بِغَدِيرِ الْأَشْطَاطِ قَرِيبًا مِنْ عَسْفَانَ هُ وَغَدِيرِ
بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْأَشْطَاطُ بِشَيْنٍ مَعْجَمَةٍ وَطَاءُ بْنُ مِهْمَلَتَيْنِ جَمْعُ شَطٍّ وَهُوَ جَانِبُ الْوَادِي كَذَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ
وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ أَبِي ذَرٍّ بِالْطَّاءِ الْمَعْجَمَةِ فِيهَا وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ أَيْضًا أَتْرُونَ أَنْ نَمِيلَ إِلَى ذُرَارِي هَؤُلَاءِ الَّذِينَ آعَانُوهُمْ
فَنَنْصِيهِمْ فَإِنْ قَعَدُوا قَعَدُوا مَوْتُورِينَ مَحْرُوبِينَ وَإِنْ بَجِئُوا تَكُنْ عُنُقًا قَطَعَهَا اللَّهُ وَنَحْوُهُ لَا بَنَ اسْحَقَ فِي رِوَايَتِهِ فِي الْمَغَازِي
عَنِ الزُّهْرِيِّ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ ﷺ اسْتَشَارَ أَصْحَابَهُ هَلْ يَخَالِفُوا الَّذِينَ نَصَرُوا قُرَيْشًا إِلَى مَوَاضِعِهِمْ فَيَسْبِي أَهْلَهُمْ فَإِنْ جَاؤَا
إِلَى نَصْرِهِمْ اشْتَغَلُوا بِهِمْ وَاتَّفَرَدَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِقُرَيْشٍ وَذَلِكَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَكُنْ عُنُقًا قَطَعَهَا اللَّهُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ
بِتَرْكِ الْقِتَالِ وَالِاسْتِمْرَارِ عَلَى مَا خَرَجَ لَهُ مِنَ الْعَمْرَةِ حَتَّى يَكُونَ بَدْءُ الْقِتَالِ مِنْهُمْ فَرَجَعَ إِلَى رَأْيِهِ وَزَادَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ فَقَالَ
أَبُو بَكْرٍ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ بِأَنِّي اللَّهُ أَنَّمَا جِئْنَا مَعْتَمِرِينَ أَخْلَ وَالْإِحَابِيشَ بِالْحَاءِ الْمِهْمَلَةِ وَالْمَوْحِدَةِ وَآخِرُهُ مَعْجَمَةٌ وَاحِدًا
أَحْبُوشَ بَضْمَتَيْنِ وَهُمْ بَنُو لَهْوَانَ ابْنِ خَزِيمَةَ بْنِ مَدْرَكَةَ وَبَنُو الْحَرْثِ بْنِ عَبْدِ مَنَافَةَ بْنِ كِنَانَةَ وَبَنُو الْمُصْطَلِقِ مِنْ خَزَاعَةَ كَانُوا
يَخَالِفُوا مَعَ قُرَيْشٍ قَبِيلَ تَحْتَ جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ الْحَبْشَى أَسْفَلَ مَكَّةَ وَقِيلَ سَمُوا بِذَلِكَ لِتَحْبِشَتِهِمْ أَيْ تَجَمُّعِهِمْ وَالتَّحْبِشُ التَّجْمُّعُ
وَالْحَبَاشَةُ الْجَمَاعَةُ وَرَوَى الْفَاكِهِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي تَابِتٍ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَلْفِهِمْ مَعَ قُرَيْشٍ كَانَ عَلَى يَدِ قُصَيِّ بْنِ
كَلَّابٍ وَاتَّهَقَ الرَّوَاةُ عَلَى قَوْلِهِ فَإِنْ يَأْتُونَا مِنَ الْإِتْيَانِ إِلَّا ابْنُ السَّكَنِ فَعِنْدَهُ فَإِنْ يَأْتُونَا بِمَوْحِدَةٍ ثُمَّ مِثْلُهَا مُشَدَّدَةٌ وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي
وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ أَحْمَدَ بِلَفْظِ الْحَجِيِّ وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ وَبَلَغَ الْمُشْرِكِينَ خُرُوجَهُ فَاجْمَعُوا رَأْيَهُمْ عَلَى صَدِّهِ عَنْ مَكَّةَ وَعَسَكُوا
بِطَلْحٍ بِالْمَوْحِدَةِ وَالْمِهْمَلَةِ بَيْنَهُمَا لَامٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ حَاءٌ مِهْمَلَةٌ مَوْضِعٌ خَارِجُ مَكَّةَ (قَوْلُهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ
بِالْعَمِيمِ فِي خَيْلٍ لِقُرَيْشٍ طَلِيعَةً) فِي رِوَايَةِ الْأَمَامِيِّ فَقَالَ لَهُ عَيْنُهُ هَذَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِالْعَمِيمِ وَالْعَمِيمُ بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَحَكِي

فَخَذُوا ذَاتَ الْيَمِينِ ، فَوَاللهِ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَتْرَةِ الْجَيْشِ فَانْطَلَقَ يَرْكُضُ نَذِيرًا لِقَرَيْشٍ
وَسَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبِطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا يَرْكُضُ بِهِ رَاحِلَتَهُ . فَقَالَ النَّاسُ حَلْ حَلْ
فَاَلْحَتْ . فَمَالُوا خَلَاتِ الْقَصْوَاهُ خَلَاتِ الْقَصْوَاهُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا خَلَاتِ الْقَصْوَاهُ ، وَمَا ذَاكَ لَهَا
بِخُلُقٍ وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْفِيلِ ثُمَّ قَالَ

عياض فيها التصغير قال المحب الطبري يظهر أن المراد كراع الغميم وهو موضع بين مكة والمدينة اه وسياق الحديث
ظاهر في أنه كان قريبا من الحديبية فهو غير كراع الغميم الذي وقع ذكره في الصيام وهو الذي بين مكة والمدينة وأما
الغميم هذا فقال ابن حبيب هو قريب من مكان بين رابغ والجحفة وقد وقع في شعر جرير والشمخ بصيغة التصغير والله
أعلم وبين ابن سعد أن خالدا كان في مائتي فارس فيهم عكرمة بن أبي جهل والطلحة مقدمة الجيش (قوله فخذوا ذات
اليمين) أي الطريق التي فيها خالد وأصحابه (قوله حتى إذا هم بقطرة الجيش فانطلق يركض نذيرا) الفترة بفتح القاف
والمشاة الغبار الأسود (قوله وسار النبي ﷺ حتى إذا كان بالثنية) في رواية ابن اسحق فقال ﷺ من يخرجنا
على طريق غير طريقهم التي هم بها قال فحدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رجلا من أسلم قال أنا يا رسول الله فسلك
بهم طريقا وعرا فخرجوا منها بعد أن شق عليهم وأفضوا إلى أرض سهلة فقال لهم استغفروا الله ففعلوا فقال والذي
نفسى بيده أنها للحطة التي عرضت على بني إسرائيل فامتنعوا قال ابن اسحق عن الزهري في حديثه فقال اسلكوا ذات
اليمين بين ظهري الحمض في طريق تخرجه على ثنية المرامهبط الحديبية اه وثنية المرام بكسر الميم وتخفيف الراء هي
طريق في الجبل تشرف على الحديبية وزعم الداودي الشارح أنها الثنية التي أسفل مكة وهو وهم وسمى ابن سعد الذي
ملك بهم حمزة ابن عمر والاسلمي وفي رواية أبي الأسود عن عروة فقال من رجل يأخذ بنا عن يمين المحجة نحو سيف
البحر لعلنا نطوي مسلحة القوم وذلك من الليل فنزل رجل عن داجه فذكر القصة (قوله يركض به راحلته فقال الناس
حل حل) بفتح المهملة وسكون اللام كلمة تقال للناقة إذا تركت السير وقال الخطابي إن قلت حل واحدة فالسكون
وان أعدتها نوت في الأولى وسكنت في الثانية وحكي غيره السكون فيهما والتنوين كتنظيره في مخمخ يقال حلحلت
فلانا إذا أزججته عن موضعه (قوله فالحلت) بتشديد المهملة أي تمادت على عدم القيام وهو من الحاج (قوله خلأت
القصواء) الخلاء بالمعجمة والمدلاليل كالحران للخيول وقال ابن قتيبة لا يكون الخلاء إلا للنوق خاصة وقال ابن فارس
لا يقال للجمل خلا لكن ألح والقصواء بفتح القاف بعدها مهملة ومداسم ناقة رسول الله ﷺ وقيل كان طرف
أذنهما مقطوعا والقصو قطع طرف الأذن يقال بعير أقصي وناقة قصوى و كان القياس أن يكون بالقصر وقد وقع
ذلك في بعض نسخ أبي ذر وزعم الداودي أنها كانت لا تسبق فقيل لها القصواء لأنها بلغت من السبق أقصاه (قوله
وما ذاك لها بخلق) أي بعادة قال ابن بطلال وغيره في هذا الفصل جواز الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم
بالجيش طلبا لغرتهم وجواز السفر وحده للحاجة وجواز التنكيب عن الطريق السهلة إلى الوعرة للمصلحة وجواز
الحكم على الشيء بما عرف من عادته وإن جاز أن يطرأ عليه غيره فإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها لا ينسب
إليها ويرد على من نسبها إليها ومعدرة من نسبها إليها ممن لا يعرف صورة حاله لأن خلاء القصواء لولا خارق العادة لكان ما ظنه
الصحابة صحيحا ولم يعاتبهم النبي ﷺ على ذلك لعذرهم في ظنهم قال وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير إذنه
الصريح إذا كان سبق منه ما يدل على الرضا لذلك لأنهم قالوا حل حل فزجروها بغير إذن ولم يعاتبهم عليه (قوله حبسها حابس
الفيل) زاد اسحق في روايته عن مكة أي حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كما حبس الفيل عن دخوله وقصة الفيل مشهورة
ستأتي الإشارة إليها في مكانها ومناسبة ذكرها أن الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصددم قريش عن ذلك
لوقع بينهم قتال قد يفضي إلى سفك الدماء ونهب الأموال كما لو قدر دخول الفيل وأصحابه مكة لكن سبق في علم الله تعالى

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ إِيَّاهَا ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَثَّمَتْ
قَالَ فَذَكَرَ عَنْهُمْ حَقِّي نَزَلَ بِأَقْصَى الْحُدَيْدِيَّةِ عَلَى ثَمَدٍ قَلِيلٍ الْمَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا ، فَلَمْ يَلْبَثْهُ النَّاسُ
حَتَّى نَزَحُوهُ وَشَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشُ . فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْمَعُوهُ فِيهِ
فَوَاللَّهِ مَا زَالَ

في الموضعين أنه سيدخل في الاسلام خلق منهم ويستخرج من أصلابهم ناس مسلمون ويجاهدون وكان بمكة في الحديبية
جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والوالدان فلو طرق الصحابة مكة لما أمن أن يصاب ناس
منهم بخير عمد كما أشار إليه تعالى في قوله ولولا رجال مؤمنون الآية ووقع للمهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهي حابس
القيل على الله تعالى فقال المراد حبسها أمر الله عز وجل وتعقب بأنه يجوز إطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله
حابس القيل وإنما الذي يمكن أن يمنع تسميته سبحانه وتعالى حابس القيل ونحوه كذا أجاب ابن المنير وهو مبني على
الصحيح من أن الأسماء توقيفية وقد توسط الغزالي وطائفة فقالوا محل المنع ما لم يرد نص بما يشق منه بشرط أن لا يكون
ذلك الاسم المشتق مشعرا بنقص فيجوز تسميته الواقى لقوله تعالى ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته ولا يجوز
تسميته البناء وإن ورد قوله تعالى والسماء بنيناها بأيد وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وإن اختلفت
الجهة الخاصة لأن أصحاب القيل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض لكن جاء التشبيه من
جهة إرادة الله منع الحرم مطلقا أما من أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق فلمعني الذي تقدم ذكره وفيه ضرب المثل
واعتبار من بقي بمن مضي قال الخطابي معنى تعظيم حرمت الله في هذه القصة ترك القتال في الحرم والجنوح إلى المسألة
والكف عن إراقة الدماء واستدل بعضهم بهذه القصة لمن قال من الصوفية علامة الاذن التيسير وعكسه وفيه نظر
(قوله والذي نفسى بيده) فيه تأكيد القول باليمين فيكون أدعى إلى القبول وقد حفظ عن النبي ﷺ الحلف في
أكثر من ثمانين موضعا قاله ابن القيم في الهدي (قوله لا يسألونني خطية) بضم الخاء المعجمة أي خصلة (يعظمون
فيها حرمت الله) أي من ترك القتال في الحرم ووقع في رواية ابن أسحق يسألونني فيها صلة الرحم وهي من جملة
حرمت الله وقيل المراد بالحرمت حرمة الحرم والشهر والاحرام قلت وفي الثالث نظر لأنهم لو عظموا الاحرام ما صدوه
(قوله إلا أعطينهم إياها) أي أجبتهم إليها قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال إن شاء الله مع أنه مأثور بها
في كل حالة والجواب أنه كان أمرا واجبا حتما فلا يحتاج فيه إلى الاستثناء كذا قال وتعقب بأنه تعالى قال في هذه القصة
لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين فقال تعالى إن شاء الله مع تحقق وقوع ذلك تعلما وارشادا فالأولى أن يحمل
على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الأمر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكة إذ لا مانع
أن يتأخر نزول بعض السورة (قوله ثم زجرها) أي الناقة (فوثبت) أي قامت (قوله فعذل عنهم) في رواية ابن
سعد فولي راجعا وفي رواية ابن أسحق فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بالوادي من ماء نزل عليه (قوله على ثمد)
بفتح المثناة والميم أي حفرة فيها ماء مشمود أي قليل وقوله قليل الماء تأكيد لدفع توهم أن يراد لغة من يقول إن التمد الماء
الكثير وقيل التمد ما يظهر من الماء في الشتاء ويذهب في الصيف (قوله يتبرضه الناس) بالموحدة والتشديد والضاد
المعجمة هو الأخذ قليلا قليلا والبرض بالفتح والسكون اليسير من العطاء وقال صاحب العين هو جمع الماء بالكفين
وذكر أبو الأسود في روايته عن عروة وسبقت قریش إلى الماء فنزلوا عليه ونزل النبي ﷺ الحديبية في حر شديد
وليس بها إلا بئر واحدة فذكر القصة (قوله فلم يلبثه) بضم أوله وسكون اللام من الالباث وقال ابن التين بفتح اللام
وكسر الموحدة الثقيلة أي لم يتركوه يلبث أي يقيم (قوله وشكى) بضم أوله على البناء للمجهول (قوله فانزع سهما
من كنانته) أي أخرج سهما من جعبته (قوله ثم أمرهم) في رواية ابن أسحق عن بعض أهل العلم عن رجال

يَجِدُشُ لَهُمْ بِالرَّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ . فَبَيْنَهُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الْخُزَاعِيُّ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خُزَاعَةَ وَكَانُوا عَيْبَةَ نَصَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نِهَامَةَ ، فَقَالَ إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ ابْنِ لُؤَيٍّ وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيٍّ

من أسلم أن ناجية بن جندب الذي ساق البدن هو الذي نزل بالسهم وأخرجه ابن سعد من طريق سلمة بن الأكوع وفي رواية ناجية بن الأعجم قال ابن اسحق وزعم بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب وروى الواقدي من طريق خالد بن عباد الغفاري قال أنا الذي نزل بالسهم ويمكن الجمع بانهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره وسيأتي في المغازي من حديث البراء بن عازب في قصة الحديبية أنه ﷺ جلس على البئر ثم دعا بانه فضمض ودعا الله ثم عبه فيها ثم قال دعوها ساعة ثم انهم ارتووا بعد ذلك ويمكن الجمع بان يكون الأمران معا وقعا وقد روى الواقدي من طريق أوس بن خولي أنه ﷺ توضأ في الدلو ثم أفرغه فيها وانتزع السهم فوضعه فيها وهكذا ذكر أبو الأسود في روايته عن عروة أنه ﷺ تغمض في دلو وصبه في البئر ونزع سهما من كنانته فلقاه فيها ودعا فقارت وهذه القصة غير القصة الآتية في المغازي أيضا من حديث جابر قال عطش الناس بالحديبية وبين يدي رسول الله ﷺ ركوة فتوضأ منها فوضع يده فيها فجعل الماء يفور من بين أصابعه الحديث وكان ذلك كان قبل قصة البئر والله أعلم وفي هذا الفصل معجزات ظاهرة وفيه بركة سلاحه وما ينسب إليه وقد وقع نبع الماء من بين أصابعه في عدة مواطن غير هذه وسيأتي في أول غزوة الحديبية حديث زيد بن خالد أنهم أصابهم مطر بالحديبية الحديث وكان ذلك وقع بعد القصتين المذكورتين والله أعلم (قوله يجيش) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة أي يفور وقوله بالري بكسر الراء وبجوز فتحها وقوله صدر واعنه أي رجعوا رواء بعد ودرهم زاد ابن سعد حتى اغترفوا بأنيتهم جلوسا على شفير البئر وكذا في رواية أبي الأسود عن عروة (قوله فينهم) في رواية الكشميهني فينهم (كذلك اذ جاء بديل) بالوحدة والتصغير أي ابن ورقاء بالقاف والمد صحابي مشهور (قوله في نفر من قومه) سمي الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش ابن أمية وفي رواية أبي الأسود عن عروة منهم خارجة بن كرز وزيد بن أمية (قوله وكانوا عيبة نصح) العيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ما توضع فيه الثياب لحفظها أي أنهم موضع النصيحة والامانة على سره ونصح بضم النون وحكي ابن التين فتحها كأنه شبه الصدر الذي هو مستودع السر بالعبية التي هي مستودع الثياب وقوله من أهل تهامة لبيان الجنس لأن خزاعة كانوا من جملة أهل تهامة وتهامة بكسر المثناة في مكة وما حولها وأصلها من التهم وهو الحر وركود الرمح زاد ابن أسحق في روايته وكانت خزاعة عيبة رسول الله ﷺ مسلما ومشركا لا يخفون عليه شيئا كان بمكة ووقع عند الواقدي أن بديلًا قال للنبي ﷺ لقد غزوت ولا سلاح معك فقال لم نجى لقتال فتكلم أبو بكر فقال له بديل أنا لأنهم ولا قومي اه وكان الأصل في موالة خزاعة للنبي ﷺ أن بني هاشم في الجاهلية كانوا تحالفوا مع خزاعة فاستمروا على ذلك في الإسلام وفيه جواز استنصاح بعض المعاهدين وأهل الذمة إذا دلت القرائن على نصحتهم وشهدت التجربة بايثارهم أهل الإسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو استظهارا على غيرهم ولا يعد ذلك من موالة الكفار ولا موادة أعداء الله بل من قبيل استخدامهم وتقليل شوكة جمعهم وانكاء بعضهم ببعض ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركين على الإطلاق (قوله فقال اني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي) انما اقتصر على ذكر هذين لكون قريش الذين كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم اليهما وبقي من قريش بنوا أسامة بن لؤي وبنو عوف بن لؤي ولم يكن بمكة منهم أحد وكذلك قريش الطواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب ومحارب بن فهر قال هشام بن الكلبي بنو عامر بن لؤي وكعب بن لؤي هما الصريحان لاشك فيهما بخلاف أسامة وعوف أي فقيهما الخلف قال وهم قريش البطاح أي

نَزَلُوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الْحَدِيدِ وَمَعَهُمُ الْعُودُ الْمَطَافِيلُ وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ الْبَيْتِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّا لَمْ نَجِي لِقِتَالِ أَحَدٍ وَلَكِنَّا جِئْنَا مُغْتَمِرِينَ وَإِنْ قَرِيشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ وَأَضْرَبَتْ بِهِمْ فَإِنْ شَأُوا مَادَدْتَهُمْ مِدَّةً وَيُخْلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ فَإِنْ شَأُوا أَنْ يَدْخُلُوا فِيَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ ضُلُوعًا وَإِلَّا هَدَجُوا وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِقِي . وَلَيَنْفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ فَقَالَ بَدِيلٌ سَأُبَلِّغُهُمْ مَا تَقُولُ . قَالَ فَأَنْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قَرِيشًا قَالَ إِنَّا قَدْ جِئْنَاكُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا . فَإِنْ شِئْتُمْ نَعْرِضُهُ عَلَيْكُمْ فَعَلْنَا فَقَالَ سَفَهَاؤُهُمْ لَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْهُ بِشَيْءٍ . وَقَالَ ذُو الرَّاى مِنْهُمْ هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ قُلْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ كَذًا وَكَذَا

بمخلاف قریش الظواهر وقد وقع في رواية أبي المليح وجمعا لك الاحباش بحاء مهملة وموحدة ثم شين معجمة وهو مأخوذ من التحبش وهو التجمع (قوله نزلوا أعداد مياه الحديدية) الأعداد بالفتح جمع عد بالكسر والتشديد وهو الماء الذي لاقطاع له وغفل الداودي فقال هو موضع بمكة وقول بدیل هذا يشعر بأنه كان بالحديبية مياه كثيرة وإن قریش سبقوا إلى النزول عليها فلذا عطش المسلمون حيث نزلوا على التمدد المذكور (قوله ومعهم العود المطافيل) العود بضم المهملة وسكون الواو بعدها معجمة جمع عائد وهي الناقة ذات اللبن والمطافيل الامهات اللاتي معها أطفالها يريد أنهم خرجوا معهم بذوات الابل ليتزودوا بالبانها ولا يرجعوا حتى يمنعوه أو كفى بذلك عن النساء معهم الاطفال والمراد أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ويحتمل ارادة للمنى الاعم قال ابن فارس كل أنثى اذا وضعت فهي الى سبعة أيام عائدوا لجمع عوذ كانها سميت بذلك لانها تعود ولدها وتلزم الشغل به وقال السهيلي سميت بذلك وإن كان الولد هو الذي يعوذ بها لانها تعطف عليه بالشفقة والحنو كما قالوا تجارة رابحة وإن كانت مربوحة فيها ووقع غنداب بن سعد معهم العود المطافيل والنساء والصبيان (قوله نهكتهم) بفتح أوله وكسر الهاء أى أبلغت فيهم حتى أضعفتهم اما أضعفت قوتهم واما أضعفت أموالهم (قوله ماددتهم) أى جعلت بيني وبينهم مدة يترك الحرب بيننا وبينهم فيها (قوله ويخلوا بيني وبين الناس) أى من كفر العرب وغيرهم (قوله فان أظهر فان شأوا) هو شرط بعد الشرط والتقدير فان ظهر غيرهم على كفاهم المؤنة وإن أظهر أنا على غيرهم فان شأوا أطاعوني والا فلا تنقضي مدة الصلح الا وقد جمعو أى استراحوا وهو بفتح الجيم وتشديد الميم المضمومة أى قووا ووقع في رواية ابن اسحق وان لم يفعلوا قاتلوا بهم قوة وانما رد الامر مع انه جازم بان الله تعالى سينصره ويظهره لوعده الله تعالى له بذلك على طريق التزل مع الخصم وفرض الامر على مازعم الخصم ولهذا النكتة حذف القسم الاول وهو التصريح بظهور غيره عليه لكن وقع التصريح به في رواية ابن اسحق ولفظه فان أصابوني كان الذي أرادوا واولا بن عائد من وجه آخر عن الزهري فان ظهر الناس على فذلك الذي يبتغون فالظاهر أن الحذف وقع من بعض الرواة تادبا (قوله حتى تنفرد سالتى) السالفة بالمهملة وكسر اللام بعدها فاء صفحة العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنفرد مقدمة عنقه وقال الداودي المراد الموت أى حتى أموت وأبقي منفردا في قبري ويحتمل أن يكون أراد انه يقاتل حتى ينفرد وحده في مقاتلتهم وقال ابن المنير لعله عليه السلام نبه بالادني على الاعلى أى أن لى من القوة بالله والحول به ما يقتضى أن أقاتل عن دينه لو اتفردت فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم وتقاض بصائرهم في نصر دين الله تعالى (قوله ولينفذن) بضم أوله وكسر الفاء أى لمضين الله أمره في نصر دينه وحسن الا تيان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتنبية على أنه لم يورده الاعلى سبيل الفرض وفي هذا الفصل التذب الى صلة الرحم والابقاء على من كان من أهلها وبذل النصيحة للقراية وما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من القوة والثبات في تنفيذ حكم الله وتبليغ أمره (قوله فقال بدیل سألهم ما تقول) أى فاذنله (قوله فقال سفهاؤهم) سمي الواقدي منهم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن أبي العاص

فَحَدَّثَهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَ عُرْوَةُ ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ أَيُّ قَوْمٍ أَلَسْتُمْ بِالْوَلَدِ قَالُوا بَلَى قَالَ
أَوَلَسْتُ بِالْوَلَدِ قَالُوا بَلَى قَالَ فَمَا تَتَّبِعُونِي قَالُوا لَا قَالَ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَنْفَرْتُ أَهْلَ عُكَاظٍ فَلَمَّا
بَلَغُوا عَلَى جِثَّتِكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي وَمَنْ أَظَاعَنِي قَالُوا بَلَى قَالَ فَإِنَّ هَذَا قَدْ عَرَضَ لَكُمْ خُطَّةٌ رُشِدٌ
اقْبَلُوهَا وَدَعُونِي آتِيَهُ قَالُوا أَتِيَهُ فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْوًا مِنْ قَوْلِهِ لِبَدِيلٍ
فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ أَيُّ مُحَمَّدٍ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْصَلْتَ أُمَّرَ قَوْمِكَ هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ اجْتَاكَ
أَهْلُهُ قَبْلَكَ . وَإِنْ تَكُنِ الْآخِرَى ، فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَرَى وَجُوهًا . وَإِنِّي لَا أَرَى أَشْوَابًا مِنَ النَّاسِ

(قوله فحدثهم بما قال) زاد ابن اسحق في روايته فقال لهم بدليل انكم تعجلون على محمده أنه لم يأت لقتال انما جاء معتمرا
فانهموه أي اتهموا بدليل لانهم كانوا يعرفون ميله الى النبي ﷺ فقالوا ان كان كما تقول فلا يدخلها علينا عنوة (قوله
فقام عروة) في رواية أبي الاسود عن عروة عند الحاكم في الاكلیل والبيهقي في الدلائل وذو كذا ابن اسحق أيضا
من وجه آخر قالوا لما نزل ﷺ بالحديبية أحب أن يبعث رجلا من أصحابه الى قريش يعلمهم بأنه انما قدم معتمرا فدعا
عمر فاعتذر بأنه لا عشرة له بمكة فدعا عثمان فارسله بذلك وأمره ان يعلم من بمكة من المؤمنين بان القرج قريب فاعلمهم
عثمان بذلك فحملة أبا بن سعيد بن العاص على فرسه فذكر القصة فقال المسلمون هنيأ لعثمان خلص الى البيت فطاف به
دوننا فقال النبي ﷺ ان ظني به أن لا يطوف حتى نطوف معا فكان كذلك قال ثم جاء عروة بن مسعود فذكر القصة
وفي رواية ابن اسحق أن مجيء عروة كان قبل ذلك وذكرها موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري وكذا أبو الاسود عن
عروة قبل قصة مجيء سهيل بن عمرو والله أعلم (قوله فقام عروة بن مسعود) أي ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد
المتناة المكسورة بعدها موحدة الثقي ووقع في رواية ابن اسحق عند أحمد عروة بن عمرو بن مسعود والصواب الاول
هو الذي وقع في السيرة (قوله ألسن بالولد وألسن بالوالد قالوا بلى) كذا لا بى ذر وغيره بالعكس ألسن بالوالد وألسن
بالولد وهو الصواب وهو الذي في رواية أحمد وابن اسحق وغيرهما زاد ابن اسحق عن الزهري ان أم عروة هي سبيغة بنت
عبد شمس بن عبد مناف فاراد بقوله ألسن بالوالد انكم حتى قد ولدوني في الجملة لكون أمي منكم وجرى بعض الشراح
على ما وقع في رواية أبي ذر فقال أراد بقوله ألسن بالولد أي أنتم عندى في الشفقة والنصح بمنزلة الولد قال ولعله كان
يخاطب بذلك قوما هو أحسن منهم (قوله استنفرت أهل عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجزة ي
دعوتهم الى نصرهم (قوله فلما بلغوا) بالموحدة وتشديد اللام المفتوحتين ثم مهمة مضمومة أي امتنعوا والتلح المتمنع
من الاجابة وبلغ الغريم اذا امتنع من أداء ما عليه زاد ابن اسحق فقالوا صدقت ما أنت عندنا بمنهم (قوله قد عرض
عليكم) في رواية الكشميهني لكم (خطة رشد) بضم الخاء المعجمة وتشديد المهملة والرشد بضم الراء وسكون
المعجمة وفتحهما أي خصلة خير وصلاح وانصاف وبين ابن اسحق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام
عند قريش ما رآه من ردهم العنيف على من يجيء من عند المسلمين (قوله ودعوني آتية) بالمد وهو مجزوم على جواب
الامر وأصله آتية أي أجى اليه (قالوا آتية) بالفتح فصل بعدها همزة ساكنة ثم مشاة مكسورة ثم هاء ساكنة ويجوز
كسرها (قوله نحووا من قوله لبديل) زاد ابن اسحق وأخبره أنه لم يأت يريد حرا (قوله فقال عروة عند ذلك) أي عند
قوله لا قاتلناهم (قوله اجتاحت) بجيم ثم مهمة أي أهلك أصله بالسكية وحذف الجزاء من قوله وان تكن الآخرة تأديبا مع النبي
ﷺ والمعنى وان تكن الغلبة لقريش لا آمنهم عليك مثلا وقوله فاني والله لا أرى وجوها الخ كالتعليل لهذا القدر المحذوف
والحاصل أن عروة ردد الامر بين شيئين غير مستحسنين عادة وهو هلاك قومه ان غلب وذهاب أصحابه ان غلب لكن كل
من الامرين مستحسن شرعا كما قال تعالى قل هل تربصون بنا الا احدي الحسنيين (قوله أشوابا) بتقديم المعجمة على
الواو وكذا للاكثر وعليها اقتصر صاحب المشرق ووقع لا بى ذر عن الكشميهني أو شابا بتقديم الواو والاشواب

خَلِيقًا أَنْ يَمُرُّوا وَيَدْعُوكَ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ أَمْصَصْ يَبْظُرُ اللَّاتِ أَنْحَنُ نَفَرٌ عَنْهُ وَنَدَعُهُ فَقَالَ مَنْ ذَا قَالُوا
أَبُو بَكْرٍ قُلْ أَمَّا الَّذِي فَهَيْسَ يَبْدُو لَوْلَا يَدُكَ كَأَنْتَ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبَتِكَ قَالَ وَجَمَلُ يَكْلُمُ النَّبِيَّ
ﷺ فَكَلَّمَا تَكَلَّمُ أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ وَالْمَغِيرَةَ بَنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَمَةُ السَّيْفِ وَعَلَيْهِ
الْمِنْفَرُ. فَكَلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةَ بِيَدِهِ إِلَى لَحْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ضَرَبَ يَدَهُ بِنَعْلِ السَّيْفِ وَقَالَ لَهُ آخِرُ يَدِكَ
عَنْ لَحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ عُرْوَةَ رَأْسَهُ

الاخلاط من أنواع شتى (١) والاولو باش الاخلاط من السفلة فالو باش اخص من الاشواب (قوله خليقا) بالخاء
المعجمة والقاف أى حقيقا وزناومعنى ويقال خليق الواحد والجمع ولذلك وقع صفة الاشواب (قوله ويدعوك) بفتح
الدال أى يتركوك فى رواية أبى المليلح عن الزهرى عندهم سميت وكاني بهم لو قد لقيت قريشا قد أسلموك فتؤخذ أسيرا
فأى شئ أشد عليك من هذا وفيه أن العادة جرت أن الجيوش الجمعة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة
فانهم يأتون الثرارى فى العادة ومادرى عرو أن مودة الاسلام أعظم من مودة القرابة وقد ظهر له ذلك من مبالغة المسلمين فى
تعظيم النبي ﷺ كما سيأتى (قوله فقال له أبو بكر الصديق) زاد ابن اسحق وأبو بكر الصديق خلف رسول الله ﷺ
قاعد فقال (قوله امصص بظ اللات) زاد ابن عائد من وجه آخر عن الزهرى وهى أى اللات طاغيتها التى يعبد أى طاغية
عرو وقوله امصص بالف وصل ومهملتين الاولى مفتوحة بصيغة الامر وحكى ابن التين عن رواية القاسم ضم الصاد
الاولى وخطأها والبطر بفتح الموحدة وسكون المعجمة قطعة تبقى بعد الختان فى فرج المرأة واللات اسم أحد الاصنام
التي كانت قريش وثقيف يعبدونها وكانت عادة العرب الشتم بذلك لكن بلفظ الام فاراد أبو بكر المبالغة فى سب عرو
باقامة من كان بعيد مقام أمه وحمله على ذلك ما أغضبه به من نسبة المسلمين الى الفرار وفيه جواز النطق بما يستبشع من
الالفاظ لارادة زجر من بدا منه ما يستحق به ذلك وقال ابن المنير فى قول أبى بكر تخسيس للعدو وتكذيبهم وتعريض
بالزاهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا بانها لو كانت بنتا لكان لها ما يكون للانات (قوله
أنحن نفر) استفهام انكار (قوله من ذا قالوا أبو بكر) فى رواية بن اسحق فقال من هذا يا محمد قال هذا ابن أبى قحافة
(قوله أما) هو حرف استفتاح وقوله والذي تفسى بيده يدل على أن القسم بذلك كان عادة العرب (قوله لولا يد) أى
نعمة وقوله لم أجرك أى لم أكفك بها زاد ابن اسحق ولكن هذه بها أى جازاه بعدم اجابته عن شتمه بيده التى كان
أحسن اليه بها وبين عبد العزيز الامامى عن الزهرى فى هذا الحديث أن اليد المذكورة ان عرو كان تحمل بدية
فأعانه أبو بكر فيها بعون حسن وفى رواية الواقدي عشر قلائص (قوله قائم على رأس النبي ﷺ بالسيف) فيه جواز
القيام على رأس الأمير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من ترهيب العدو ولا يعارضه النهي عن القيام على رأس
الجالس لان محله ما اذا كان على وجه العظمة والكبر (قوله فكلمنا تكلم) فى رواية السرخسى والكشميهني فكلمنا
كلمه أخذ بليحيته وفى رواية ابن اسحق فجعل يتناول لحية النبي ﷺ وهو يكلمه (قوله والمغيرة بن شعبة قائم) فى
مغازى عرو ابن الزبير رواية أبى الاسود عنه ان المغيرة رأى عرو بن مسعود مقبلا ليس لأمته وجعل على رأسه
المنقر ليستخفى من عرو عمه (قوله بنعل السيف) هو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها (قوله آخر) فعل
أمر من التأخير زاد ابن اسحق فى روايته قبل ان لا تصل اليك زاد عرو بن الزبير فانه لا ينبغي لمشارك ان يمسه وفى
رواية ابن اسحق فيقول عرو ويحك ما افظك واغلظك وكانت عادة العرب ان يتناول الرجل لحية من يكلمه ولا سيما عند
الملاطفة وفى الغالب انما يصنع ذلك النظر بالنظر لكن كان النبي ﷺ بغضى لعرو عن ذلك استماله وتأليفه والمغيرة

(١) قوله والاولو باش الاخلاط الخ كذا بالاصل فسر هذه اللفظة ولم يصرح بانها رواية وقد صرح القسطلاني

بذلك اه مصححه

قَالَ مَنْ هَذَا . قَالُوا الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فَقَالَ أَيْ غَدْرُ أَسْعَى فِي غَدْرَتِكَ وَكَانَ الْمَغِيرَةُ صَحْبَ قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَتَلَهُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ثُمَّ جَاءَ فَاسَلَمَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَّا الْإِسْلَامُ فَأَقْبَلْ وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمُقُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَيْنَيْهِ قَالَ فَوَاللَّهِ مَا تَنْخَمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ . وَإِذَا تَوَخَّأُ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وُضُوئِهِ . وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ . فَرَجَعَ عُرْوَةَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ أَيْ قَوْمِ وَاللَّهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكَيْسَرِي وَالنَّجَاشِيِّ . وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ مُحَمَّدًا . وَاللَّهِ إِنْ تَنْخَمُ نَخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ فَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ وَإِذَا تَوَخَّأُ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وُضُوئِهِ

يَمْنَعُهُ أَجْلَالًا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَتَعْظِيمًا (قوله فقال من هذا قال المغيرة) وفي رواية أبي الاسود عن عروة فلما أكثر المغيرة مما يقرع يده غضب وقال ليت شعري من هذا الذي قد آذاني من بين أصحابك والله لا أحسب فيكم الأم منه ولا أشر منزلة وفي رواية ابن اسحق فتبسم رسول الله ﷺ فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه بإسناد صحيح وأخرجه ابن حبان (قوله أي غدر) بالمعجمة بوزن عمر معدول عن غادر مبالغة في وصفه بالغدر (قوله ألت أسعى في غدرتك) أي ألت أسعى في دفع شر غدرتك وفي مغازي عروة والله ما غسلت يدي من غدرتك لقد أورثتنا العداوة في رواية ابن اسحق وهل غسلت سواك إلا بالامس قال ابن هشام في السيرة أشار عروة بهذا إلى ما وقع للمغيرة قبل إسلامه وذلك أنه خرج مع ثلاثة عشر نفرًا من ثقيف من بني مالك فغدر بهم وقتلهم وأخذ أموالهم فهاج القريظان بنو مالك والاحلاف رهط المغيرة فسعى عروة بن مسعود عن المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفسًا واصطلحوا وفي القصة طول وقد ساق ابن الكلبي والواقدي القصة وحاصلها أنهم كانوا خرجوا زائرين المقوقس بمصر فاحسن إليهم وأعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت له المغيرة منهم فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر فلما سكروا وناموا وثب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فاسلم (قوله أما الإسلام فاقبل) بلفظ المتكلم أي قبله (قوله وأما المال فلست منه في شيء) أي لا أتعرض له لكونه أخذه غدرًا ويستفاد منه أنه لا يحل أخذ أموال الكفار في حال الأمن غدرًا لأن الرقعة يصطحبون على الأمانة والأمانة تؤدي إلى أهلها مسلمًا كان أو كافرًا وإن أموال الكفار إنما تحل بالمحاربة والمغالبة ولعل النبي ﷺ ترك المال في يده لا مكان أن يسلم قومه فيرد إليهم أموالهم ويستفاد من القصة أن الحرب إذا أتلقت مال الحرب لم يكن عليه ضمان وهذا أحد الوجهين للشافعية (قوله ١) فجعل يرمق) بضم الميم أي يلحظ (قوله فذَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ) زاد ابن اسحق ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذه وقوله وما يحدثون بضم أوله وكسر المهملة أي يديمون وفيه طهارة النخامة والشعر المنفصل والتبرك بفضلات الصالحين الطاهرة ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروة وبالفوا في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشيته من فرارهم وكأنهم قالوا بلسان الحال من يحب إمامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به أنه يفر عنه ويسلمه لعدوه بل هم أشد اغتباطًا به وبدينه وبنصره من القبائل التي يراعى بعضها بعضًا بمجرد الرحم فيستفاد منه جواز التوصل إلى المقصود بكل طريق سائغ (قوله ووفدت على قيصر) هو من الخصاص بعد العام وذكر الثلاثة لكونهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان وفي مرسل على بن زيد عند ابن أبي شيبة فقال عروة أي قوم أني قد رأيت

(١) (قوله فجعل يرمق) هكذا في النسخ التي بأيدينا وفي المتن الذي بأيدينا كما ترى بالهالشي فلعل ما في

الشرح رواية له اه مصححه

وَإِذَا تَكَلَّمْ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيماً لَهُ . وَإِنَّهُ قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ خُطَّةٌ رُشِدٌ فَاقْبَلُوهَا فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ دَعُونِي آتِيهِ فَقَالُوا أَتَيْهِ . فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا فُلَانٌ وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُعْظَمُونَ الْبَدَنَ فَاغْتُوهَا لَهُ فَبُعِثَتْ لَهُ وَأَسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يُلَبُّونَ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أَنْ يُصَدُّوا عَنِ الْبَيْتِ فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ قَالَ رَأَيْتُ الْبَدَنَ قَدْ قَلَدَتْ وَأَشْعِرَتْ فَمَا أَرَى أَنْ يُصَدُّوا عَنِ الْبَيْتِ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ مِكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ فَقَالَ دَعُونِي آتِيهِ فَقَالُوا أَتَيْهِ فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا مِكْرَزٌ وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ فَجَمَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَيْنَمَا هُوَ يُكَلِّمُهُ إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو وَقَالَ مَعْمَرٌ فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ

الْمَلُوكِ مَارَأَيْتَ مِثْلَ عَمْرٍو وَمَا هُوَ بِمَلِكٍ وَلَكِنْ رَأَيْتَ الْهَدْيَ مَعْكُوفًا وَمَا أَرَأَاكُمْ الْإِسْتِصْبِيحَ قَارِعَةً فَانصَرَفَ هُوَ وَمَنْ أَتْبَعَهُ إِلَى الطَّائِفِ وَفِي قِصَّةِ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ مِنَ الْفَوَائِدِ مَا يَدُلُّ عَلَى جُودَةِ عَقْلِهِ وَيَقْطَعُهُ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي تَعْظِيمِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَوْقِيرِهِ وَمِرَاعَاةِ أُمُورِهِ وَرَدِّعٍ مِنْ جَفَا عَلَيْهِ بِقَوْلِ أَوْفَعْلٍ وَالتَّبَرُّكُ بِآثَارِهِ (قَوْلُهُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ) فِي رِوَايَةِ الْأَمَامِيِّ فَقَامَ الْحَلِيسُ بِمَهْلَتَيْنِ مَصْفُورٍ وَسَمَى ابْنَ إِسْحَقَ وَالزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ أَبَاهُ عَلَامَةً وَهُوَ مِنْ بَنِي الْحَرْثِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ وَكَانَ مِنْ رُؤَسِ الْأَحَابِيشِ وَهُمْ بَنُو الْحَرْثِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ وَبَنُو الْمُصْطَلِقِ بْنِ خِزَاعَةَ وَالْقَارَةِ وَهُمْ بَنُو الْهَوْنِ بْنِ خَزِيمَةَ وَفِي رِوَايَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ أَنَّ اللَّهَ أَنْ تَحْجَ لَحْمَ وَجْدَامٍ وَكِنْدَةَ وَحَمِيرٍ وَيَمْنَعُ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ (قَوْلُهُ فَاغْتُوهَا لَهُ) أَيُّ أَثَرِهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً وَزَادَ ابْنُ إِسْحَقَ فَلَمَّا رَأَى الْهَدْيَ يَسِيلُ عَلَيْهِ مِنْ عَرْضِ الْوَادِي بِقَلَائِدِهِ قَدْ حَبَسَ عَنْ مَحَلِّهِ رَجَعَ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكِنْ فِي مَغَازِي عُرْوَةَ عِنْدَ الْحَاكِمِ فَصَاحَ الْحَلِيسُ مَا عَلَى فَقَالَ هَلْ كَتَّ قَرِيشٌ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ إِنْ الْقَوْمَ أَنْمَا أَتَوَاعِمَارًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَجَلُ يَا خَابِي كِنَانَةَ فَاعْلَمْتُمْ بِذَلِكَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَاطِبُهُ عَلَى بَعْدِ (قَوْلُهُ فَمَا أَرَى أَنْ يُصَدُّوا عَنِ الْبَيْتِ) زَادَ ابْنُ إِسْحَقَ وَغَضِبَ وَقَالَ يَوْمَ عَشْرِ قَرِيشٍ مَا عَلَى هَذَا عَاقِدًا كَمْ يُصَدُّ عَنْ بَيْتِ اللَّهِ مَنْ جَاءَ مُعْظَمًا لَهُ فَقَالُوا كَفَّ عَنَّا يَا حَلِيسُ حَتَّى نَأْخُذَ لَنَا نَفْسًا مَا نَرْضَى وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ جَوَازُ الْخَادِعَةِ فِي الْحَرْبِ وَإِظْهَارُ ارَادَةِ الشَّيْءِ وَالْمَقْصُودُ غَيْرُهُ وَفِيهِ أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُعْظَمُونَ حُرْمَاتِ الْأَحْرَامِ وَالْحَرَمِ وَيَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ يُصَدُّ عَنْ ذَلِكَ تَمَسُّكَ مِنْهُمْ بِبَقَايَا مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (قَوْلُهُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ مِكْرَزُ) بِكُسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَفَتْحِ الرَّاءِ بَعْدَهَا زَايُ ابْنِ حَفْصٍ زَادَ ابْنُ إِسْحَقَ بْنِ الْإِخْفِ وَهُوَ بِالْمَعْجَمَةِ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٌ ثُمَّ الْفَاءُ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ وَوَقَعَ بِخَطِّ ابْنِ عَبْدِ النَّسَابَةِ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَبِخَطِّ يُوسُفَ بْنِ خَلِيلٍ الْحَافِظِ بَضْمًا وَكُسْرِ الرَّاءِ وَالْأَوَّلُ الْمُعْتَمَدُ (قَوْلُهُ وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَقَ غَادِرٌ وَهُوَ أَرْجَحُ فَانِي مَازَلَتْ مُتَعَجِّبًا مِنْ وَصْفِهِ بِالْفُجُورِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ فِي قِصَّةِ الْحَدِيدِيَّةِ فَجُورٌ ظَاهِرٌ بَلْ فِيهَا مَا يَشْعُرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ بِمَا سَيَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ فِي قِصَّةِ أَبِي جَنْدَلٍ إِلَى أَنْ رَأَيْتُ فِي مَغَازِي الْوَاقِدِيِّ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ أَنَّ عَتَبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ قَالَ لِقَرِيشٍ كَيْفَ نَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ وَبَنُوا كِنَانَةَ خَلْفَنَا لَا نَأْمَنُهُمْ عَلَى ذُرَارِنَا قَالَ وَذَلِكَ إِنْ حَفْصَ الْإِخْفِ يَعْنِي وَالْأَمْرُ زَكَانُ لَهُ وَلَدُ وَضِيءٍ فَقَتَلَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ بِدَمٍ لَهُ كَانَ فِي قَرِيشٍ فَتَكَلَّمْتُ قَرِيشَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ اصْطَلَحُوا فَعَدَا مِكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَامِرِ بْنِ يَزِيدٍ سَيْدِ بَنِي بَكْرِ غَرَةً فَقَتَلَهُ فَتَفَرَّتْ كِنَانَةُ فَجَاءَتْ وَقَعَةُ بَدْرٍ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ وَكَانَ مِكْرَزُ مَعْرُوفًا بِالْعَدْرِ وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبِيتَ الْمُسْلِمِينَ بِالْحَدِيدِيَّةِ فَخَرَجَ فِي خَمْسِينَ رَجُلًا فَاخْذَمَ عَمْرُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَهُوَ عَلَى الْحَرَسِ وَانْهَلَتْ عَنْهُمْ مِكْرَزُ فَكَانَ ﷺ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (قَوْلُهُ إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو) فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَقَ فَدَعَتْ قَرِيشَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالُوا اذْهَبْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فَصَالِحُهُ قَالَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَرَادَتْ قَرِيشُ الصَّلَاحَ حِينَ بَحِثْتَ هَذَا (قَوْلُهُ قَالَ مَعْمَرٌ فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ

المذكور أولا وهو مرسل ولم أقف على من وصله بذكر ابن عباس فيه لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويط بن عبد العزى إلى النبي ﷺ ليصالحوه فلما رأى النبي ﷺ سهيلا قال قد سهل لكم من أمركم وللطبراني نحوه من حديث عبد الله بن السائب (قوله قال معمر قال الزهرى) هو موصول بالسناد الأول إلى معمر وهو بقية الحديث إنما اعترض حديث عكرمة في أثائه (قوله فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتابا) في رواية ابن اسحق فلما انتهى إلى النبي ﷺ جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وإن يأمن الناس بعضهم بعضاً وأن يرجع عنهم عامهم هذا (تنبيه) هذا القدر الذي ذكره ابن اسحق أنه مدة الصلح هو المعتمد وبه جزم ابن سعد وأخرجه الحاكم من حديث علي نفسه ووقع في مغازي ابن عائذ في حديث ابن عباس وغيره أنه كان سنتين وكذا وقع عند موسى بن عقبة ويجمع بينهما بأن الذي قاله ابن اسحق هي المدة التي وقع الصلح عليها والذي ذكره ابن عائذ وغيره هي المدة التي انتهى أمر الصلح فيها حتى وقع نقضه على يد قريش كما سيأتي بيانه في غزوة الفتح من المغازي وأما ما وقع في كامل ابن عدى ومستدرك الحاكم والوسط للطبراني من حديث ابن عمر أن مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف أسناده منكر مخالف للصحيح وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادة فيها مع المشركين فقليل لا تجاوز عشر سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور وقيل تجوز الزيادة وقيل لا تجاوز أربع سنين وقيل ثلاثا وقيل سنتين والأول هو الراجح والله أعلم (قوله فدعا النبي ﷺ الكاتب) هو علي بنه اسحق بن راهوية في مسنده من هذا الوجه عن الزهرى وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلمة بن الأكوع فيما يتعلق بهذا الفصل من هذه القصة وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي إن شاء الله تعالى وأخرج عمر بن شبة من طريق عمر وبن سهيل بن عمرو عن أبيه الكتاب عندنا كاتبه محمد بن مسلمة انتهى ويجمع بأن أصل كتاب الصلح بخط علي كاهو في الصحيح ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو ومن الإوهام ما ذكره عمر بن شبة بعد أن حكى أن اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقريش علي بن أبي طالب من طرق ثم أخرج من طريق أخرى أن اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال حدثنا ابن عائشة يزيد بن عبيد الله بن محمد التيمي قال كان اسم هشام بن عكرمة بغيضا وهو الذي كتب الصحيفة فشلت يده فصماه رسول الله ﷺ هشاما (قلت) وهو غلط فاحش فإن الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي التي اتفقت عليها قريش لما حصر وأبني هاشم وذلك بمكة قبل الهجرة والقصة مشهورة في السيرة النبوية فتوهم عمر بن شبة أن المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية وليس كذلك بل بينهما نحو عشر سنين وإنما كتبت ذلك هنا خشية أن يغتر بذلك من لا معرفته ليعتقده اختلافا في اسم كاتب القصة بالحديبية والله التوفيق (قوله هذا ما قاضى) بوزن فاعل من قضيت الشيء أي فصلت الحكم فيه وفيه جواز كتابة مثل ذلك في المعاقبات

لَا تَتَحَدَّثُ الْعَرَبُ أَنَّا أَخَذْنَا ضُفْطَةً وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فَكَتَبَ فَقَالَ سَهِيلٌ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ
مِنَّا رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتُهُ إِلَيْنَا قَالَ الْمُسْلِمُونَ سُبْحَانَ اللَّهِ كَيْفَ يَرُدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ
مُسْلِمًا . فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سَهِيلٍ بْنُ عَمْرِو

والرد على من منعه معتلا بخشية أن يظن فيها أنها نافية بـ (قوله لا تتحدث العرب انا أخذنا ضفطة)
بضم الضاد وسكون الفين المعجمتين ثم طاء مهملة أى قهرا وفي رواية ابن اسحق انه دخل علينا عنوة (قوله فقال
سهيل وعلى أنه لا يأتيك منا رجل وان كان علي دينك الا رددته الينا) في رواية ابن اسحق على انه من أتى مجدا من
قريش بخير اذن وليهرده عليهم ومن جاء قريشا ممن يتبع مجدا لم يردوه عليه وهذه الرواية تم الرجال والنساء وكذا تقدم
في أول الشروط من رواية عقيل عن الزهري بلفظ ولا يأتيك منا أحد وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح وهل
دخل في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيهن أولم يدخلن الا بطريق العموم فخصصن وزاد ابن اسحق في قصة
الصلح بهذا الاسناد وعلى أن بيننا عيبة مكفوفة أى أمرا مطويا في صدر ر سليمة وهو إشارة الى ترك المؤاخذة بما تقدم
بينهم من اسباب الحرب وغيرها والمحافظة على العهد الذى وقع بينهم وقال ابن اسحق في حديثه وانه لا اسلال ولا
اغلال أى لا سرقة ولا خيانة فلا اسلال من السلة وهى السرقة والاغلال الخيانة تقول أغل الرجل أى خان أما فى
الغنيمة فيقال غل بغير الف والمراد أن يأمن بعضهم من بعض فى نفوسهم واموالهم سرا وجهرا وقيل الاسلال من سل
السيوف والاغلال من لبس الدروع وواهه أبو عبيد قال ابن اسحق فى حديثه وانه من أحب أن يدخل فى عقد مجد
وعهده دخل فيه ومن أحب أن يدخل فى عقد قريش وعهدهم دخل فيه فتوالت خزاعة فقالوا نحن فى عقد مجد
وعهده وتوالت بنو بكر فقالوا نحن فى عقد قريش وعهدهم وانك ترجع عنا مالك هذا فلا تدخل مكة علينا وانه اذا
كان عام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك فأقت بها ثلاثا معك سلاح الراكب السيوف فى القرب ولا تدخلها بغيره
وهذه القصة سيأتي مثلها فى حديث البراء بن عازب فى المغازي قال ابن اسحق فى حديثه فبينما رسول الله ﷺ يكتب
الكتاب هو وسهيل بن عمرو اذ جاء أبو جندل بن سهيل فذكر القصة (قوله قال المسلمون سبحان الله كيف يرد)
فى رواية عقيل الماضية أول الشروط وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ أنه لا يأتيك منا أحد وان
كان على دينك الا رددته الينا وخليت بيننا وبينه فكره المؤمنون ذلك وامتعصوا منه وأبى سهيل الا ذلك فكتبه النبي
ﷺ على ذلك فرد يومئذ أبا جندل الى أبيه سهيل بن عمرو ولم يأت أحد من الرجال فى تلك المدة الا رده وقائل ذلك
يشبه أن يكون هو عمر لما سيأتي وسمى الواقدي ممن قال ذلك أيضا أسيد بن حضير وسعد بن عباد وسيأتي فى المغازي ان
سهيل بن حنيفة كان ممن أنكر ذلك أيضا ولمسلم من حديث أنس بن مالك ان قريشا صالحت النبي ﷺ على انه
من جاء منكم لم نرده عليكم ومن جاءكم منا رددتموه الينا فقالوا يا رسول الله أنكتب هذا قال نعم انه من ذهب منا
اليهم فابعد الله ومن جاء منهم الينا فسيجعل الله له فرجا ومخرجا وزاد أبو الاسود عن عروة هنا ولا بن عائذ من
حديث ابن عباس نحوه فلما لان بعضهم لبعض فى الصلح وهم على ذلك اذ رعى رجل من الفريقين رجلا من
الفريق الآخر فتصالح الفريقان وارتهن كل من الفريقين من عندهم فارتهن المشركون عثمان ومن اتاهم من المسلمين
وارتهن المسلمون سهيل ابن عمرو ومن معه ودعا رسول الله ﷺ الى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على
أن لا يفروا وبلغ ذلك المشركين فأرعبهم الله فأرسلوا من كان صرتهنا ودعوا الى الموادة وأنزل الله تعالى وهو الذى كف
أيديهم عنكم الآية وسيأتي فى غزوة الحديبية بيان من أخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف
فى عدد من بايع وفى سبب البيعة ان شاء الله تعالى (قوله فبيناهم كذلك اذ دخل أبو جندل) بالجيم والنون وزن جعفر وكان
اسمه العاصي فتركه لما أسلم وله أخ اسمه عبد الله أسلم أيضا قديما وحضر مع المشركين بدرا ففر منهم الى المسلمين ثم كان

يَرْسُفُ فِي قُبُورِهِ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ سُهَيْلٌ هَذَا
يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَا أَقْضَيْكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدُ . قَالَ فَوَاللَّهِ إِذَا لَمْ
أَصْلِحْكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَجْزُهُ لِي قَالَ مَا أَنَا بِمُجْبِرٍ لَكَ قُلْ نَبِيٌّ فَأَفْعَلْ قَالَ مَا أَنَا بِمُجَاعِلٍ
قَالَ مِكْرَزُ بْنُ بَلٍّ قَدْ أَجْزَنَاهُ لَكَ . قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ أَيْ مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ أَرَدْتُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ مُسْلِمًا
أَلَّا تَرَوْنَ مَا قَدْ أَقَمْتُ وَكَانَ قَدْ عُذِبَ عَذَابًا شَدِيدًا فِي اللَّهِ

مَعَهُم بِالْحَدِيثِ وَوَهُم مِنْ جَعَلَهُمَا وَاحِدًا وَقَدْ اسْتَشْهَدَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْإِمَامَةِ قَبْلَ أَبِي جَنْدَلٍ بِمَدَّةٍ وَأَمَّا أَبُو جَنْدَلٍ فَكَانَ حَبَسَ
بِمَكَّةَ وَمَنْعَ مِنَ الْمُهْجَرَةِ وَعَذِبَ بِسَبَبِ الْإِسْلَامِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ اسْحَقَ فَإِنَّ الصَّحِيفَةَ لَتَكْتُبَ إِذْ طَلَعَ
أَبُو جَنْدَلٍ بَنَ سُهَيْلٍ وَكَانَ أَبُوهُ حَبَسَهُ فَأَمَلْتُ وَفِي رَوَايَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ وَكَانَ سُهَيْلٌ أَوْثَقَهُ وَسَجَنَهُ حِينَ أَسْلَمَ فَخَرَجَ
مِنَ السَّجَنِ وَتَنَكَّبَ الطَّرِيقَ وَرَكِبَ الْجِبَالَ حَتَّى هَبَطَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَفَرَحَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ وَتَلَقَّوهُ (قَوْلُهُ يَرْسُفُ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ
الْمِهْمَلَةِ وَبِالْقَاءِ أَيْ يَمْشِي مَشْيًا بَطِيئًا بِسَبَبِ الْقَيْدِ (قَوْلُهُ فَقَالَ سُهَيْلٌ) هَذَا يَأْمُرُ أَوَّلَ مَنْ أَقْضَيْكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى (زَادَ ابْنُ
اسْحَقَ فِي رَوَايَتِهِ فَقَامَ سُهَيْلٌ بَنَ عُمَرُو إِلَى أَبِي جَنْدَلٍ فَضْرَبَ وَجْهَهُ وَأَخَذَ يَلْبِيهِ) (قَوْلُهُ إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ) أَيْ لَمْ
نَفْرُغْ مِنْ كِتَابَتِهِ (قَوْلُهُ فَأَجْزُهُ لِي) بِصِغَةِ فَعْلٍ الْأَمْرِ مِنَ الْإِجَازَةِ أَيْ امْضُ لِي فَعْلِي فِيهِ فَلَا أَرُدُّهُ إِلَيْكَ أَوْ اسْتَنْثِيهِ مِنْ
الْقَضِيَةِ وَوَقَعَ فِي الْجَمْعِ لِلْحَمِيدِيِّ فَاجْرَهُ بِالرَّاءِ وَرَجَّحَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ الزَّائِي وَفِيهِ أَنْ الْإِعْتِبَارَ فِي الْعُقُودِ بِالْقَوْلِ وَلَوْ تَأَخَّرَتْ
الْكِتَابَةُ وَالْأَشْهَادُ وَلَا جُلْ ذَلِكَ أَمْضَى النَّبِيِّ ﷺ لِسُهَيْلٍ الْأَمْرَ فِي رَدِّ ابْنِهِ إِلَيْهِ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَلَطَّفَ مَعَهُ بِقَوْلِهِ لَمْ
نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدَ رَجَائِهِ أَنْ يُجِيبَهُ لَذَلِكَ وَلَا يَنْكُرُهُ بَقِيَّةَ قَرِيشَ لِكُونِهِ وَلَدَهُ فَلَمَّا أَصْرَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ تَرَكَهُ لَهُ (قَوْلُهُ
قَالَ مَكْرَزُ بْنُ بَلٍّ) كَذَا لَلَا كَثْرَةَ بَلْفِظِ الْأَضْرَابِ وَلِلْكَشْمِيْنِي بَلٍّ وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا مَا أَجَابَ بِهِ سُهَيْلٌ مَكْرَزًا فِي ذَلِكَ قِيلَ فِي
الَّذِي وَقَعَ مِنْ مَكْرَزٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ اشْكَالٌ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا وَصَفَهُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْفُجُورِ وَكَانَ مِنَ الظَّاهِرِ أَنْ
يُسَاعِدَ سُهَيْلًا عَلَى أَبِي جَنْدَلٍ فَكَيْفَ وَقَعَ مِنْهُ عَكْسُ ذَلِكَ وَأُجِيبُ بَأَنَّ الْفُجُورَ حَقِيقَةٌ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْهُ شَيْءٌ
مِنَ الْبِرِّ نَادِرًا أَوْ قَالَ ذَلِكَ تَفَاقًا وَفِي بَاطِنِهِ خِلَافُهُ أَوْ كَانَ سَمِعَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَجُلٌ فَاجِرٌ فَارَادَ أَنْ يَظْهَرَ خِلَافَ ذَلِكَ
وَهُوَ مِنْ جَمَلَةِ فَجُورِهِ وَزَعَمَ بَعْضُ الشَّرَاحِ أَنَّ سُهَيْلًا لَمْ يَجِبْ سَوَالُهُ لِأَنَّ مَكْرَزًا لَمْ يَكُنْ مِنْ جَعْلٍ لَهُ أَمْرٌ عَقْدُ الصَّلَاحِ بِخِلَافِ
سُهَيْلٍ وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ الْوَاقِدِيَّ رَوَى أَنَّ مَكْرَزًا كَانَ مِنْ جَاءَ فِي الصَّلَاحِ مَعَ سُهَيْلٍ وَكَانَ مَعَهُمَا حَوِيطٌ بَنَ عَبْدِ الْعَزِيِّ
لَكِنْ ذَكَرَ فِي رَوَايَتِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِجَازَةَ مَكْرَزٍ لَمْ تَكُنْ فِي أَنْ لَا يَرُدَّهُ إِلَى سُهَيْلٍ بَلْ فِي تَأْمِينِهِ مِنَ التَّمْذِيبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ
وَأَنَّ مَكْرَزًا وَحَوِيطًا أَخَذَا أَبَا جَنْدَلٍ فَأَدْخَلَاهُ فِسْطَاطًا وَكَفَّ أَبَاهُ عَنْهُ وَفِي مَغَازِي ابْنِ عَائِدٍ نَحْوُ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ رَوَايَةِ
أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ وَلَفْظُهُ فَقَالَ مَكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ وَكَانَ مِنْ أَقْبَلِ مَعَ سُهَيْلٍ بَنَ عُمَرُو فِي الْفَتَاسِ الصَّلَاحِ أَنَّهُ جَارُوا أَخَذَ
بِيَدِهِ فَأَدْخَلَهُ فِسْطَاطًا وَهَذَا لَوْ ثَبِتَ لَكَانَ أَقْوَى مِنَ الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْزِهِ بِأَنْ يَقْرَهُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ بَلْ لِيَكْفِ
الْعَذَابُ عَنْهُ لِيَرْجِعَ إِلَى طَوَاعِيَةِ أَبِيهِ فَمَا خَرَجَ بِذَلِكَ عَنِ الْفُجُورِ لَكِنْ يَعْكَرُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ الصَّحِيحِ فَقَالَ
مَكْرَزُ قَدْ أَجْزَنَاهُ لَكَ يَخَاطَبُ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ (قَوْلُهُ قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ أَيْ مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ أَرَدْتُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ) (زَادَ ابْنُ
اسْحَقَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَا جَنْدَلٍ أَصْبِرْ وَاحْتَسِبْ فَإِنَّا لَا نَقْدِرُ وَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ لَكَ فَرْجًا وَمَخْرَجًا وَفِي رَوَايَةِ أَبِي
الْمَلِيحِ فَأَوْصَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَوَيْلٌ لِي عَمْرُومَ أَبِي جَنْدَلٍ يَمْشِي إِلَى جَنْبِهِ وَيَقُولُ أَصْبِرْ فَإِنَّمَا مَشْرُكُونَ وَإِنَّمَا
دَمٌ أَحَدُهُمْ كَدَمُ كَلْبٍ قَالَ وَيَدْنِي قَائِمَةُ السَّيْفِ مِنْهُ يَقُولُ عَمْرُوجُوتُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهُ فَيَضْرِبُ بِهِ أَبَاهُ فَضَنُّ الرَّجُلِ أَيْ يَخْلُ
بِأَبِيهِ وَنَفَذَتْ الْقَضِيَّةُ قَالَ الْخَطَّابِيُّ تَأَوَّلَ الْعُلَمَاءُ مَا وَقَعَ فِي قِصَّةِ أَبِي جَنْدَلٍ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَبَاحَ التَّقِيَّةَ
لِلْمُسْلِمِ إِذَا خَافَ الْهَلَكَ وَرَخَّصَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْكَفْرِ مَعَ أَضْمَارِ الْإِيمَانِ أَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ التَّوْبَةُ فَلَمْ يَكُنْ رَدُّهُ إِلَيْهِمْ إِسْلَامًا لَبَنِي

قَالَ قَدَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ أَلَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا قَالَ بَلَى قُلْتُ أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّونَا عَلَى الْبَاطِلِ قَالَ بَلَى قُلْتُ فَلِمَ نُعْطِي الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَا قَالَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أُعْصِيهِ وَهُوَ نَاصِرِي قُلْتُ أَوَلَيْسَ كُنْتُ نُحَدِّثُنَا أَنَا سَنَأَتِي الْبَيْتَ فَتَطُوفُ بِهِ قَالَ بَلَى فَأَخْبَرْتُكَ أَنَا نَبِيَّهِ الْعَامَ قَالَ قُلْتُ لَا قَالَ فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ . قَالَ فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا قَالَ بَلَى قُلْتُ أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّونَا عَلَى الْبَاطِلِ قَالَ بَلَى قُلْتُ فَلِمَ نُعْطِي الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَا قَالَ أَيُّهَا الرَّجُلُ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَ أَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ وَهُوَ نَاصِرُهُ فَاسْتَمْسِكْ بِغُرْزِهِ فَوَاللَّهِ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ ، قُلْتُ أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَا سَنَأَتِي الْبَيْتَ وَتَطُوفُ بِهِ قَالَ بَلَى فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامَ

جندل الى الهلاك مع وجود السبيل الى الخلاص من الموت بالتقية والوجه الثاني انه انما رده الى آيةه والغاب أن أباه لا يبلغ به الهلاك وان عذبه أو سجنه فله مندوحة بالتقية أيضا وأما ما يخاف عليه من الفتنة فان ذلك امتحان من الله يبتلي به صبر عباده المؤمنين واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد اليهم من جاء مسلما من عندهم الى بلاد المسلمين أم لا فقيل نعم على ما دلت عليه قصة أبي جندل وأبي بصير وقيل لا وان الذي وقع في القصة منسوخ وان ناسخه حديث أنابريء من مسلم بن مشر كين وهو قول الحنفية وعند الشافعية تفصيل بين العاقل والمجنون والصبي فلا يردان وقال بعض الشافعية ضابط جواز الرد أن يكون المسلم بحيث لا تجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم (قوله وقال عمر ابن الخطاب فأتيت نبي الله ﷺ) هذا مما يقوى أن الذي حدث المسور ومروان بقصة الحديبية هو عمر وكذا ما تقدم قريبا من قصة عمر مع أبي جندل (قوله فقلت ألسنت نبي الله حقا قال بلى) زاد الواقدي من حديث أبي سعيد قال عمر لقد دخلني أمر وراجعت النبي ﷺ مرارعة ما راجعته مثلهما قطوف في حديث سهيل بن حنيف الآتي في الجزية وسورة الفتح فقال عمر ألسنا على الحق وهم على الباطل أليس قتلانا في الجنة وقتلهم في النار فعلام نعطي الدنية بفتح المهملة وكسر النون وتشديد التحتانية في ديننا ونرجع ولم يحكم الله بيننا فقال يا ابن الخطاب اني رسول الله ولن يضيعني الله فرجع متغيظا فلم يصبر حتى جاء أبا بكر وأخرجه البزار من حديث عمر نفسه مختصرا ولفظه فقال عمر اتهموا الرأي على الدين فلقد رأيته أتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأى وما ألوت عن الحق وفيه قال فرضى رسول الله ﷺ وأيت حتى قال لي يا عمر تراني رضى وتأتني (قوله اني رسول الله ولست أعصيه) ظاهر في انه ﷺ لم يفعل من ذلك شيئا الا بالوحي (قوله أليس كنت حدثنا اناسنا في البيت) في رواية ابن اسحق كان الصحابة لا يشكون في الفتح لرؤياها رسول الله ﷺ فلما رأوا الصلح دخلهم من أمر عظيم حتى كادوا يهلكون وعند الواقدي ان النبي ﷺ كان رأى في منامه قبل أن يعتمر انه دخل هو وأصحابه البيت فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى وان الكلام يحمل على عموميه واطلاقه حتى تظهر ارادة التخصيص والتقييد وان من حلف على فعل شيء وان يذكر مدة معينة لم يحنث حتى تنقضي أيام حياته (قوله فأتيت أبا بكر) لم يذكر عمر انه راجع أحد في ذلك بعد رسول الله ﷺ غير أبي بكر الصديق وذلك لجلالة قدره وسعة علمه عنده وفي جواب أبي بكر لعمر بنظير ما أجابه النبي ﷺ سواء دلالة على انه كان أكمل الصحابة وأعرفهم بأحوال رسول الله ﷺ وأعلمهم بأمور الدين وأشداهم موافقة لأمر الله تعالى وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استنكروا الصلح انذ كور وكانوا على رأى عمر في ذلك وظهر من هذا الفصل ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم بل كان قلبه على قلب رسول الله ﷺ سواء وسيأتي في الهجرة أن ابن الدغنة وصف أبا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله ﷺ سواء من كونه يصل الرحم وتحمل الكل ريعين على نوائب الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتهما

قُلْتُ لَا قَالَ فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ قَالَ عُمَرُ فَعَلِمْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا قَالَ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ قُومُوا فَانْحَرُوا وَأَنْتُمْ أَحْلِقُوا قَالَ فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَتُحِبُّ ذَلِكَ أَخْرَجَ نَحْنُ لَا تَكَلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً ، حَتَّى تَنْحَرَ بِذَلِكَ . وَتَدْعُو حَالَتَكَ فَيَحْلِقَكَ فَخَرَجَ فَلَمْ يُكَلِّمَ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ .

متشابهة من الابتداء استمر ذلك الى الانتهاء وقول فاستمسك بفرزه هو ينتج الغين المعجمة وسكون الراء بعدها زاي وهو أى الفرز لا بل بمنزلة الركب للفرس والمراد به التمسك بأمره وترك الخالفة له كالذى يركب الفارس فلا يفارقه (قوله قال الزهرى قال عمر فعلت لذلك عملاً) هو موصول الى الزهرى بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهرى وعمر قال بعض الشراح قوله اعمالاً أى من الذهاب والحجى والسؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلباً لكشف ما خفى عليه وحثاً على اذلال الكفار لما عرف من قوته في نصرته الدين اه وتفسير الاعمال بما ذكر مردود بل المراد به الاعمال الصالحة ليكفر عنه ماضى من التوقف في الامثال ابتداء وقد ورد عن عمر التصريح بمراده بقوله أعمالاً ففى رواية ابن اسحق وكان عمر يقول ما زلت أتصدق وأصوم وأصلى وأعتق من الذى صنعت يومئذ مخافة كلامى الذى تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر لقد أعتقت بسبب ذلك رقاباً وصمت دهرًا وأما قوله ولم يكن شكاً فإن أراد نفي الشك في الدين فواضح وقد وقع في رواية ابن اسحق ان أبا بكر لما قال له الزم غرزه فانه رسول الله قال عمرو أنا أشهد انه رسول الله وان أراد نفي الشك في وجود المصلحة وعدمها فردود وقد قال السهيلي هذا الشك هو ما لا يستمر صاحبه عليه وانما هو من باب الوسوسة كذلك قال والذى يظهر أنه توقف عنه ليقف على الحكمة في القصة وتنكشف عنه الشبهة ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن ابي وان كان في الاولي لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهى هذه القصة وانما عمل الاعمال المذكورة لهذه والاف جميع ما صدر منه كان معذوراً فيه بل هو مأجور لانه مجتهد فيه (قوله فلما فرغ من قضية الكتاب) زاد ابن اسحق في روايته فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح رجالاً من المسلمين ورجالاً من المشركين ومنهم أبو بكر وعمر وعلى وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمود بن مسلمة وعبد الله بن سهيل بن عمرو ومكرز بن حفص وهو مشرك (قوله قال رسول الله ﷺ لأصحابه قوموا فانحروا وانم اخلقوا) في رواية أبي الاسود عن عروة فلما فرغوا من القضية أمر رسول الله ﷺ بالهدي فساقه المسلمون يعني الى جهة الحرم حتى قام اليه المشركون من قريش فحبسوه فأمر رسول الله ﷺ بالنحر (قوله فوالله ما قام منهم رجل) قيل كانوا توقفوا لاحتمال ان يكون الامر بذلك للندب او لرجاء نزول الوحي بابطال الصلح المذكور أو تخصيصه بالاذن بدخولهم مكة ذلك العام لاتمام نسكهم وسوغ لهم ذلك لانه كان زمان وقوع النسخ ويحتمل فاستغرقوا في مفكر لما لحقهم من الذل عند أنفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة أو أخروا الامثال لاعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضى الفور ويحتمل مجموع هذه الامور لمجموعهم كما سيأتى من كلام أم سلمة وليس فيه حجة لمن أثبت أن الامر للفور ولالمن نفاه ولالمن قال ان الامر للوجوب لا للندب لما يطرق القصة من الاحتمال (قوله فذكر لها ما لقي من الناس) في رواية ابن اسحق فقال لها الاترين الى الناس انى أمرهم بالامر فلا يفعلونه وفي رواية ابى المليح فاشتد ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال هلك المسلمون أمرتهم أن يحلقوا وينحروا فلم يفعلوا قال فحلى الله عنهم يومئذ بأم سلمة (قوله قالت أم سلمة يا نبي الله أتحب ذلك أخرج ثم لا تكلم أحدا منهم) زاد ابن اسحق قالت أم سلمة يا رسول الله لا تكلمهم فانهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر

نَحَرَ بَدَنَهُ . وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ . فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَنَجَرُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحْلِقُ بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ حَتَّى يَبْلُغَ بَعْضُهُنَّ الْكُوفَرِ . فَطَلَّقَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ . كَانَتَا لَهُ فِي الشَّرْكِ . فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مُمَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَالْأُخْرَى صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ . ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ ،

الصلح ورجوعهم بغير فتح وباحتتمل أنها فهمت عن الصحابة أنه احتمل عندهم أن يكون النبي ﷺ أمرهم بالتحلل أخذًا بالرخصة في حقهم وأنه هو يستمر على الأحرام أخذًا بالعزيمة في حق نفسه فأشارت عليه أن يتحلل لينتفى عنهم هذا الاحتمال وعرف النبي ﷺ صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى الصحابة ذلك بادروا إلى فعل ما أمرهم إذ لم يبق بعد ذلك غاية تنتظر وفيه فضل المشورة وإن الفعل إذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول المجرد وليس فيه أن الفعل مطلقًا أبلغ من القول وجواز مشاورة المرأة الفاضلة وفضل أم سلمة ووفور عقلها حتى قال إمام الحرمين لأهلهم امرأة أشارت برأى فأصابته الأم سلمة كذا قال وقد استدرك بعضهم عليه بنت شبيب في أمر موسى ونظير هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كما سيأتي هناك من أمرهم لهم بالفطر في رمضان فلما استمروا على الامتناع تناول القدح فشرب فلما رأوه شرب شربوا (قوله نحر بدنه) في رواية الكشميهني هديه زاد ابن اسحق عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان سبعين بدنة كان فيها جمل لأبي جهل في رأسه برة من فضة ليغيط به المشركين وكان غنمه منه في غزوة بدر (قوله ودعا حالقه فحلقه) قال ابن اسحق بلغني أن الذي حلقه في ذلك اليوم هو خراش بمعجمتين ابن أمية بن الفضل الخزاعي قال ابن اسحق فحدثني عبدالله بن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس قال حلق رجال يومئذ وقصر آخرون فقال رسول الله ﷺ يرحم الله المحلقين قالوا والمقصرين الحديث وفي آخره قالوا يا رسول الله لم ظهرت للمحلقين دون المقصرين لأنهم لم يشكوا قال ابن اسحق قال الزهري في حديثه ثم انصرف رسول الله ﷺ قافلًا حتى إذا كان بين مكة والمدينة ونزلت سورة الفتح فذكر الحديث في تفسيرها إلى أن قال قال الزهري فافتتح في الإسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية إنما كان القتال حيث اتقى الناس ولما كانت الهدنة ووضعت الحرب وأمن الناس كلم بعضهم بعضًا والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم (١١) أحد بالاسلام يعقل شيئًا في تلك المدة إلا دخل فيه ولقد دخل في تلك السنتين مثل من كان في الإسلام قبل ذلك أو أكثر يعني من صناديد قريش ومما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري أنه كان مقدمة بين يدي الفتح الأعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا وكانت الهدنة مفتاحًا لذلك ولما كانت قصة الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحًا كما سيأتي في المغازي فإن الفتح في اللغة فتح المغلق والصلح كان مغلقًا حتى فتحه الله وكان من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت وكان في الصورة الظاهرة ضياء للمسلمين وفي الصورة الباطنة عز ألهم فإن الناس لاجل الأمن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير تكبر وأسمع المسلمون المشركين القرآن وناظروهم على الإسلام جهرة آمنين وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك الا خفية وظهر من كان يخفي اسلامه فذل المشركون من حيث أرادوا العزة وأفهروا من حيث أرادوا الغلبة (قوله ثم جاء نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٍ) ظاهره أنهن جئن إليه وهو بالحديبية وليس كذلك وإنما جئن إليه بعد في أثناء المدة وقد تقدم في أول الشرح من رواية عقيل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال ولم يأت أحد من الرجال إلا ردده في تلك المدة ولم يكن مسلمًا وجاء المؤمنات مهاجرات وكانت أم كلثوم بنت عقبة ممن خرج ويقال أنها كانت تحت عمرو بن العاص وتسمى من المؤمنات المذكورات أميمة بنت بشر وكانت تحت حسان ويقال ابن دحاحه قبل أن يسلم

(١١) نعله لم يكن كذا في هامش نسخة اه مصححه

فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ فَقَالُوا الْعَهْدَ الَّذِي جَعَلْتَنَا فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ مَخْرَجًا بِهِ حَتَّى بَلَّغَا ذَا
الْحَلِيفَةِ ، فَتَزَلُّوا يَا كُلُّونَ مِنْ تَمَرٍ لَكُمْ فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فُلَانُ
جَيِّدًا فَاسْتَلَّهُ الْآخَرُ فَقَالَ أَجَلٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ جَيِّدٌ لَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ ثُمَّ جَرَّبْتُ فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ أَرِنِي أَنْظِرُ إِلَيْهِ

فَرَجَّحَهَا سَهْلُ بْنُ حَنِيفٍ فَوَلَدَتْ لَهُ ابْنَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَسِبٍ مَرْسَلًا
وَالطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ اسْحَقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَسَدِيعَةُ بِنْتُ الْحَرِثِ الْأَسَلَمِيَّةُ وَكَانَتْ تَحْتَ مَسَافِرِ الْخَزَوِيِّ وَيُقَالُ صَمْنِي
ابْنُ الرَّاهِبِ وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ مِقَاتِلِ بْنِ حَبَّانٍ أَنَّ امْرَأَةً صَمْنِيَّ اسْمُهَا سَعِيدَةُ فَتَزَوَّجَهَا
عُمَرُ وَأُمُّ الْحَكَمِ بِنْتُ أَبِي سَفْيَانَ كَانَتْ تَحْتَ عِيَاضِ بْنِ شَدَادٍ فَارْتَدَّتْ كَمَا سَأَلَنِي بَيَانُهُ فِي آخِرِ الشَّرْطِ وَبَرُوعِ بِنْتُ
عُقْبَةَ كَانَتْ تَحْتَ شِمَاسِ بْنِ عُثْمَانَ وَعُبْدَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِنْتُ نَضْلَةَ كَانَتْ تَحْتَ عُمَرُو بْنِ عَبْدِود (فُلْت) لَكِنْ عُمَرُو قَتَلَ
بِالْخُنْدُقِ وَكَانَهَا فَرَّتْ بَعْدَ قَتْلِهِ وَكَانَ مِنْ سَنَةِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ مَاتَ زَوْجُهَا كَانَ أَهْلُهُ أَحَقَّ بِهَا وَكَانَ مِنْ خُرُجِ مَنْ
النِّسَاءِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ بِنْتُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ كَمَا سَأَلَنِي بَيَانُهُ فِي عُمَرَةَ الْقَضِيَّةِ وَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي الْغَزَا وَشَرَحَ
قِصَّةَ الْإِمْتِحَانِ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ النِّكَاحِ فِي بَابِ نِكَاحِ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَعَ بَقِيَّةِ فَوَائِدِهِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
(قَوْلُهُ ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ) بَفَتْحِ الْوَحْدَةِ وَكُسْرِ الْمِهْمَلَةِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ
هُوَ عَتَبَةُ بَضْمِ الْمِهْمَلَةِ وَسَكُونِ الْمِثْنَاءِ وَقِيلَ فِيهِ عُبَيْدٌ بِمُوحْدَةٍ مُصَغَّرَةٍ وَهُوَ وَهْمُ ابْنِ أُسَيْدٍ بِفَتْحِ الْمِهْمَزَةِ عَلَى
الصَّحِيحِ ابْنُ جَارِيَةِ بِالْجِيمِ الثَّقَفِيُّ حَلِيفُ بَنِي زَهْرَةَ سَمَاءُ وَنَسَبُهُ ابْنُ اسْحَقَ فِي رِوَايَتِهِ وَعَرَفَ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَهُ فِي
حَدِيثِ الْبَابِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ أَيْ بِالْخُلْفِ لِأَنَّ بَنِي زَهْرَةَ مِنْ قُرَيْشٍ (قَوْلُهُ فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ) سَمَاهَا
ابْنُ سَعِيدٍ فِي الطَّبَقَاتِ فِي تَرْجُمَةِ أَبِي بَصِيرٍ خَنِيسٍ وَهُوَ بِمَعْجَمَةِ وَنُونٍ وَآخِرُهُ مِهْمَلَةٌ مُصَغَّرَةٌ جَابِرٌ وَمَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ
كُوْثَرٌ وَفِي الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ آخِرُ الْبَابِ أَنَّ الْإِخْنَسَ بْنَ شَرِيقٍ هُوَ الَّذِي أُرْسِلَ فِي طَلَبِهِ زَادَ ابْنُ اسْحَقَ فَكُتِبَ الْإِخْنَسُ
ابْنُ شَرِيقٍ وَالْأَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ عَوْفٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا وَبَعَثَهُ مَعَ مَوْلَى لَهُ وَرَجَعَ مِنْ بَنِي عَامِرٍ اسْتَأْجَرَاهُ
بِكُرَيْنِ أَهْلٍ وَالْإِخْنَسُ مِنْ ثَقِيفٍ رَهْطُ أَبِي بَصِيرٍ وَأَزْهَرُ مِنْ بَنِي زَهْرَةَ حُلَمَاءُ أَبِي بَصِيرٍ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْمَطَالِبَةُ بِرَدِّهِ
وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمَطَالِبَةَ بِالرَّدِّ تَخْتَصُّ بِمَنْ كَانَ مِنْ عَشِيرَةِ الْمَطْلُوبِ بِالْإِسْمَاءِ أَوْ الْخُلْفِ وَقِيلَ إِنَّ اسْمَ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ
مَرْتَدِّ بْنِ حَمْرَانَ زَادَ الْوَاقِدِيُّ فَقَدْ مَابَعَدَ أَبِي بَصِيرٍ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (قَوْلُهُ فَدَفَعَهُ إِلَى رَجُلَيْنِ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ اسْحَقَ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَا بَصِيرٍ إِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ صَالِحُونَ عَلَى مَا عَلِمْتَ وَأَنَا لَا تَغْدِرُ فَاحْضَرْ بِقَوْمِكَ فَقَالَ أُرِيدُنِي إِلَى الْمُشْرِكِينَ
يَفْتَنُونِي عَنْ دِينِي وَيَعَذِّبُونِي قَالَ أَصْبِرْ وَاحْتَسِبْ فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ لَكَ فَرْجًا وَمَخْرَجًا وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْمَلِيحِ مِنَ الزِّيَادَةِ
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ أَنْتَ رَجُلٌ وَهُوَ رَجُلٌ وَمَعَكَ السَّيْفُ وَهَذَا أَوْضَحُ فِي التَّعَرِضِ بِقَتْلِهِ وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ
عَلَى جَوَازِ دَفْعِ الْمَطْلُوبِ لِمَنْ لَيْسَ مِنْ عَشِيرَتِهِ إِذَا كَانَ لَا يَخْشَى عَلَيْهِ مِنْهُ لَكُونُهُ دَفْعَ أَبِي بَصِيرٍ لِلْعَامِرِيِّ وَرَفِيقِهِ وَلَمْ
يَكُونَا مِنْ عَشِيرَتِهِ وَلَمْ يَكُونَا مِنْ رَهْطِهِ لَكِنَّهُ أَمِنَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا الْعِلْمُ بِهِ أَنَّهُ كَانَ أَقْوَى مِنْهُمَا وَلِهَذَا آلَ الْأَمْرِ إِلَى أَنَّهُ قَتَلَ
وَأَرَادَ قَتْلَ الْآخَرِ وَفِيمَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرُ ابْنِ الْعَامِرِيِّ وَرَفِيقِهِ انَّمَا كَانَا رَسُولَيْنِ وَلَوْ أَنَّ فِيهِمَا رِيَّةً لَمَا أُرْسِلَ لَهَا
مَنْ هُوَ مِنْ عَشِيرَتِهِ وَأَيْضًا فَقَبِيلَةُ قُرَيْشٍ تَجْمَعُ الْجَمِيعُ لِأَنَّ بَنِي زَهْرَةَ وَبَنِي عَامِرٍ جَمِيعًا مِنْ قُرَيْشٍ وَأَبُو بَصِيرٍ كَانَ مِنْ
حُلَمَاءِ بَنِي زَهْرَةَ كَمَا تَقْدِمُ وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْمَلِيحِ جَاءَ أَبُو بَصِيرٍ مُسَلِّمًا وَجَاءَ وَلِيُّهُ خَلْنَهُ فَقَالَ يَا عُمَرُ رُدِّهِ عَلَى فَرْدِهِ
وَيَجْمَعُ بَانَ فِيهِ مَجَازُ وَالتَّقْدِيرُ جَاءَ رَسُولٌ وَلِيهِ وَرَسُولٌ اسْمُ جَنْسٍ يَشْمَلُ الْوَاحِدَ فَصَاعِدًا وَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّ الْآخَرَ
كَانَ رَفِيقًا لِلرَّسُولِ وَلَمْ يَكُنْ رَسُولًا بِالْإِصَالَةِ (قَوْلُهُ فَتَزَلُّوا يَا كُلُّونَ مِنْ تَمَرٍ لَكُمْ) فِي رِوَايَةِ الْوَاقِدِيِّ فَلَمَّا كَانُوا بِذِي
الْحَلِيفَةِ دَخَلَ أَبُو بَصِيرٍ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَجَلَسَ يَتَغَدَّى وَدَعَا هُمَا فَمَدَّ سُنْدَهُمَا فَكَلَّوْهُمَا جَمِيعًا (قَوْلُهُ فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ
لَا أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ اسْحَقَ لِلْعَامِرِيِّ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ لَخْنِيسِ بْنِ جَابِرٍ (قَوْلُهُ فَاسْتَلَّهُ الْآخَرُ) أَيْ

فَأَمَّكَ مِنْهُ، فَضَرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ وَفَرَّ الْآخِرُ حَتَّى الْمَدِينَةَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَمْدُوقُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَاهُ لَقَدْ رَأَى هَذَا ذُرًّا، فَلَمَّا أَتَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ قَتَلَ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ، فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ وَفَى اللَّهُ ذِمَّتَكَ قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ ثُمَّ أَنْجَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرٌ حَرْبٌ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُدُّهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ قَالَ

صاحب السيف أخرجه من غمده (قوله فامكنه به) أي بيده وفي رواية الكشميهني فامكنه منه (قوله فضربه حتى برد) بفتح الموحدة والراء أي نحدث حواسه وهي كناية عن الموت لأن الميت تسكن حركته وأصل البرد السكون قاله الخطابي وفي رواية ابن اسحق فعلاه حتى قتله (قوله وفر الآخر) في رواية ابن اسحق وخرج المولى يشتد أي هربا (قوله ذعرا) أي خوفا وفي رواية ابن اسحق فزعا (قوله ١) قتل صاحبي بضم القاف وفي رواية ابن اسحق قتل صاحبي (قوله وإني لَمَقْتُولٌ) أي ان لم تردوه عني وعند الواقدي وقد أفلت منه ولم أكد ووقع في رواية أبي الاسود عن عروة فرده رسول الله ﷺ إليهما فوثقاه حتى إذا كان ببعض الطريق ناما فتناول السيف بفيه فأمره على الأسار فقطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فهرب والاول أصبح وفي رواية الاوزاعي عن الزهري عند ابن عائذ في المغازي وجز الآخر وأتبعه أبو بصير حتى دفع إلى رسول الله ﷺ في أصحابه وهو عاض على أسفل ثوبه وقد بدا طرف ذكره والحصى يطير من تحت قدميه من شدة عدوه وأبو بصير يتبعه (قوله قد والله أوفى الله ذمتك) أي فليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا زاد الاوزاعي عن الزهري فقال أبو بصير يا رسول الله عرفت اني ان قدمت عليهم فتتوني عن ديني ففعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد اه وفيه أن المسلم الذي يجيء من دار الحرب في زمن الهدنة قتل من جاء في طلب رده إذا شرط لهم ذلك لأن النبي ﷺ لم ينكر على أبي بصير قتله العامري ولا أمر فيه بقود ولادية والله أعلم (قوله ويل أمه) بضم اللام ووصل الهمزة وكسر الميم المشددة وهي كلمة ذم تقولها العرب في المدح ولا يقصدون معني ما فيها من الذم لأن الويل الهلاك فهو كقولهم لأمه الويل قال بديع الزمان في رسالة له والعرب تطلق تربت يمينه في الأمر إذا هم ويقولون ويل أمه ولا يقصدون الذم والويل يطلق على العذاب والحرب والزجر وقد تقدم شيء من ذلك في الحج في قوله للاعرابي ويلك وقال القراء أصل قولهم ويل فلان وي لفلان أي فكثرت الاستعمال فالحقوا بها اللام فصارت كأنها منها وأعربوها وتبعه ابن مالك لأنه قال تبعها للخليل ان وي كلمة تعجب وهي من أسماء الأفعال واللام بعدها مكسورة ويجوز ضمها اتباعا للهمزة وحذفت الهمزة تخفيفا والله أعلم (قوله مسعر حرب) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح العين المهملة وبالنصب على التمييز وأصله من مسعر حرب أي يسعرها قال الخطابي كأنه يصفه بالاقدام في الحرب والتسكير لنارها ووقع في رواية ابن اسحق محش بحاء مهملة وشين معجمة وهو بمعنى مسعر وهو العود الذي يحرك به النار (قوله لو كان له أحد) أي ينصره ويعاضده ويناصره وفي رواية الاوزاعي لو كان له رجال فلقنها أبو بصير فانطلق وفيه إشارة إليه بالفرار لئلا يرده إلى المشركين ورمى إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلحقوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز التعريض بذلك لا التصريح كما في هذه القصة والله أعلم (قوله حتى أتى سيف البحر) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها فاء أي ساحله وعين ابن اسحق المكان فقال حتى نزل العيص وهو بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها مهملة قال وكان طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام (قلت) وهو يخاذي المدينة إلى جهة الساحل وهو قريب من بلاد بني سليم

(١) (قوله قتل صاحبي) كذا في نسخ الشرح وفي المتن الذي شرح عليه الفسطلاني قتل والله صاحبي اه فصححه

وَيَنْفَلَتْ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سَهِيلٍ فَأَحَقَّ بِأَبِي بَصِيرٍ فَجَمَعَ لَأَيُّمُخْرُجٍ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ أَسْلَمَ إِلَّا لِحَقِّ بِأَبِي بَصِيرٍ حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عِصَابَةٌ فَوَالَهُ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ إِلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا فَقَتَلُوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ . فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَنَاشِدُهُ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ لَمَّا أُرْسِلَ فَمَنْ أَتَاهُ فَهُوَ آمِنٌ فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ حَتَّى بَلَغَ الْحِمِيَّةَ حِمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ . وَكَانَتْ حِمِيَّتُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْرَأُوا أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ وَلَمْ يَقْرَأُوا بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَحَانُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْبَيْتِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

(قوله و ينفلت منهم أبو جندل) أى من أبيه وأهله وفي تعبيره بالصيغة المستقبلية إشارة إلى إرادة مشاهدة الحال كقوله تعالى الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا وفي رواية أبي الأسود عن عروة و انفلت أبو جندل في سبعين راكبا مسلمين فلحقوا بأبي بصير فزولوا قريبا من ذي المروة على طريق عير قریش فقطعوا ما دنتهم (قوله حتى اجتمعت منهم عصابة) أى جماعة ولا واحد لها من لفظها وهى تطلق على الأربعين فنادونها وهذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من ذلك ففى رواية ابن اسحق انهم بلغوا نحو من سبعين نفسا وفي رواية أبي المليح بلغوا أربعين أو سبعين وجزم عروة فى المغازى بانهم بلغوا سبعين وزعم السهيلي انهم بلغوا ثلثمائة رجل وزاد عروة فلحقوا بأبي بصير وكرهوا أن يقدموا المدينة فى مدة الهدنة خشية أن يعودوا إلى المشركين وسمى الواقدي منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة (قوله ما يسمعون بعير) أى بخبر عير بالمهملة المكسورة أى قافلة (قوله الا اعترضوا لها) أى وقفوا فى طريقها بالعرض وهى كناية عن منعهم لها من السير (قوله فارسلت قریش) فى رواية أبي الأسود عن عروة فارسلوا أبا سفيان بن حرب إلى رسول الله ﷺ يسأرونه ويتضرعون إليه أن يبعث إلى أبي جندل ومن معه وقالوا ومن خرج منا ليك فهو لك حلال غير حرج (قوله فارسل النبي ﷺ إليهم) فى رواية أبي الأسود المذكورة فبعث إليهم فقدموا عليه وفى رواية موسى بن عقبة عن الزهرى فكتب رسول الله ﷺ إلى أبي بصير فقدم كتابه وأبو بصير يموت فمات وكتب رسول الله ﷺ فى يده فدفنه أبو جندل مكانه وجعل عند قبره مسجدا قال وقدم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بها إلى أن خرج إلى الشام مجاهدا فاستشهد فى خلافة عمر قال فعلم الذين كانوا أشاروا بأن لا يسلم أبا جندل إلى أبيه أن طاعة رسول الله ﷺ خيرا مما كرهوا وفى قصة أبي بصير من التوائد جواز قتل المشرك الممتدى غيلة ولا بعد ما وقع من أبي بصير غدرا لانه لم يكن فى جملة من دخل فى المعاهدة التى بين النبي ﷺ وبين قریش لانه اذ ذاك كان محبوسا بمكة لكنه لما خشى أن المشرك يعيده إلى المشركين درأ عن نفسه بقتله ودافع عن دينه بذلك ولم ينكر النبي ﷺ ذلك وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه غود ولا دية وقد وقع عند ابن اسحق أن سهيل بن عمرو لما بلغه قتل العامري طالب بديته لانه من رهطه فقال له أبا سفيان ليس على محمد مطالبة بذلك لانه وفى بما عليه وأسلمه لرسولكم ولم يقتله بأمره ولا على آل أبي بصير أيضا شي لانه ليس على دينهم وفيه أنه كان لا يرد على المشركين من جاء منهم الا يطلب منهم لانهم لما طلبوا أبا بصير أول مرة أسلمه لهم ولما حضرا إليه ثانيا لم يرسله لهم بل لو أرسلوا إليه وهو عنده لارسله فلما خشى أبو بصير من ذلك نجا نفسه وفيه ان شرط الرد أن يكون الذى حضر من دار الشرك باقيا فى بلد الامام ولا يتناول من لم يكن تحت يد الامام ولا متحيزا إليه واستنبط منه بعض المتأخرين أن بعض ملوك المسلمين مثلا لو هادن بعض ملوك الشرك فغزاهم ملك آخر من المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جازله ذلك لان عهد الذى هادتهم لم يتناول من لم يهادنهم ولا يخفى أن محل ذلك ما اذا لم يكن هناك قرينة تعمم (قوله فانزل الله تعالى وهو الذى كف أيديهم عنكم) كذا هنا وظاهره انها نزلت فى شأن أبي

مَرَّةُ الْخَرْبِ تَزِيلُوا تَمِيزُوا أَحْمَيْتُ الْقَوْمَ مَنَعْتُهُمْ حِمَايَةَ وَأَحْمَيْتُ الْحِمَى . وَقَالَ عُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ
 قَالَ عُرْوَةُ فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ ، وَبَلَّغَنَا أَنَّهُ لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى . أَنْ
 يَرُدُّوا إِلَى الْمُشْرِكِينَ مَا أَنْفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ وَحَكَمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَمْسُكُوا بِعَصَمِ
 الْكُفَّارِ : أَنْ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ قَرِيبَةً بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ . وَأَبْنَةُ جَرُولِ الْخَزَاعِيِّ فَزَوْجَ قَرِيبَةٍ
 مُعَاوِيَةَ وَزَوْجَ الْآخَرَى أَبُو جَهْمٍ فَلَمَّا أَبَى الْكُفَّارُ أَنْ يَقْرُوا بِأَدَاءِ مَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ
 أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَمَا قَبْلُكُمْ وَالْعَقْبُ مَا يُؤَدِّي الْمُسْلِمُونَ
 إِلَى مَنْ هَاجَرَتْ أَمْرَأَتُهُ مِنَ الْكُفَّارِ : فَأَمَرَ أَنْ يُعْطَى مَنْ ذَهَبَ لَهُ زَوْجٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا أَنْفَقَ مِنْ صَدَاقِ
 نِسَاءِ الْكُفَّارِ اللَّائِي هَاجَرْنَ وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ أَرْتَدَّتْ بَعْدَ إِيْمَانِهَا . وَبَلَّغَنَا أَنَّ أَبَا بَصِيرٍ ابْنَ
 أُسَيْدٍ الثَّقَفِيِّ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا مُهَاجِرًا فِي الْمَدَّةِ ، فَكَتَبَ الْأَخْنَسُ ابْنُ شَرِيْقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

بصير وفيه نظر والمشهور في سبب نزولها ما أخرجه مسلم من حديث سلمة بن أبي الكوع ومن حديث أنس بن مالك
 أيضا وأخرجه أحمد والنسائي من حديث عبد الله بن مغفل بأسناد صحيح أنها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا من
 قريش أن يأخذوا من المسلمين غرة فظمروا بهم فعنا عنهم النبي ﷺ فنزلت الآية وقيل في نزولها غير ذلك (قوله
 معرة العراب) يعني أن المعرة مشتقة من العر بفتح المهملة وتشديد الراء (قوله) تزيلوا تميزوا حميت القوم منعهم
 حماية الخ (هذا القدر من تفسير سورة الفتح في المجاز لأبي عبيدة وهو في رواية المستملي وحده (قوله) عقيل عن
 الزهري (تقدم موصولا بتمامه في أول الشروط وأراد المصنف بإيراد بيان ما وقع في رواية معمر من الإدراج (قوله
 وبلغنا) هو مقول الزهري وصله ابن مردويه في تفسيره من طريق عقيل وقوله وبلغنا أن أبا بصير الخ هو من قول
 الزهري أيضا والمراد به أن قصة أبي بصير في رواية عقيل من مرسل الزهري وفي رواية معمر موصولة إلى المسور
 لكن قد تابع معمر على وصلها ابن اسحق كما تقدم وتابع عقيل الأوزاعي على إرسالها فاعل الزهري كان يرسلها تارة
 ويوصلها أخرى والله أعلم ووقع في هذه الرواية الأخيرة من الزيادة وما نعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها
 وفيها قوله أن أبا بصير بن أسيد بفتح الهمزة قدم مؤمنا كذا لاكثر وفي رواية السرخسي والمستملي قدم من مني وهو
 تصحيف (قوله) أن عمر طلق امرأتين قريبة) يأتي ضبطها وبيان الحكم في ذلك في كتاب النكاح في باب نكاح من
 اسم من الشركات وقوله فلما أبى الكفار أن يقرؤا بأداء ما أنفق المسلمون على أزواجهم يشير إلى قوله تعالى واسئلوا
 ما أنفقتم وليسئلوا ما أنفقوا وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن معمر عن الزهري فذكر القصة وفيها لما نزلت حكم على
 المشركين بمثل ذلك إذا جاءتهم امرأة من المسلمين أن يرد الصداق إلى زوجها قال الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر فأنه
 المؤمنون قاتروا بحكم الله وأما المشركون فابوا أن يقرؤا فأنزل الله وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتم
 (قوله والعقب الخ) بفتح العين المهملة وكسر القاف (قوله) وما نعلم أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها) هو كلام
 الزهري وإراد بذلك الإشارة إلى أن المعاقبة المذكورة بالنسبة إلى الجنابيين إنما وقعت في الجانب الواحد لأنه لم يعرف

(١) (قوله) تزيلوا تميزوا حميت القوم منعهم حماية الخ (كذا بنسخ الشرح التي بأيدينا وبيانه كما في القسطلاني مازجا
 الرواية بتفسيرها حماية على وزن فعالة بالكسر وأحميت الحمي بكسر الحاء وفتح الميم مقصورا جعلته حمى لا يدخل فيه
 ولا يقرب منه وهو بضم الياء وفتح الحاء مبنيا للمفعول وأحميت الحديد في النار فهو محتمى وأحميت الرجل إذا أغضبته
 ومصدره أحماء بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة اه بالحرف فلتحرر الناظر الرواية اه مصححه

يَسْأَلُهُ أَبَاصِيرٌ فَقَدْ كَرَّ الْحَدِيثَ بِأَبِ الشُّرُوطِ فِي الْقَرْضِ : وَقَالَ التَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَافَهُ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَظَاهُ إِذَا أُجِّلَ فِي الْقَرْضِ جَازَ بِأَبِ الْمَكَاتِبِ وَمَا لَا يَحِلُّ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ ، وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْمَكَاتِبِ شُرُوطُهُمْ بَيْنَهُمْ

أحدا من المؤمنين فرت من المسلمين إلى المشركين بخلاف عكسه وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن أن أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت وفرت من زوجها عياض بن شداد فتزوجها رجل من ثقيف ولم يرتد من قريش غيرها ولكنها أسامت بعد ذلك مع ثقيف حين أساموا فان ثبت ذلك فيجمع بينه وبين قول الزهري بأنها لم تكن هاجرت فيما قبل ذلك وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم أشياء تتعلق بالمناسك منها أن ذال الحليفة ميقات أهل المدينة للحجاج والمعتمر وأن تقليد الهدى وسوقه سنة للحجاج والمعتمر فرضا كان أو سنة وإن الأشعار سنة لا مثله وإن الحلق أفضل من التقصير وأنه نسك في حق المعتمر محصورا كان أو غير محصور وإن المحصر ينحر هديه حديث أحصر ولو لم يصل إلى الحرم ويقا تل من صدده عن البيت وإن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى المسألة طريقا وغير ذلك مما تقدم بسطا كثره في كتاب الحج وفيه أشياء تتعلق بالجهاد منها جواز سبي ذراري الكفار إذا انحدوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال وفيه الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش لطلب غرتهم وجواز التنكب عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع المنسدة وتحصيل المصلحة واستحباب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاختصاص بالجزم في أمر العدو ثلاثا لا يؤا غرة المسلمين وجواز الخداع في الحرب والتعريض بذلك من النبي ﷺ وإن كان من خصائصه أنه منهي عن خائنة الأعين وفي الحديث أيضا فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الاتباع وجواز بعض المسامحة في أمر الدين واحتمال الضيم فيه ما لم يكن قادحا في أصله إذا نعين ذلك طريقا للسلامة في الحال والصالح في المسأل سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم وإن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه التسليم لأن المتبوع أعرف بما آل الأمور غالبا بكثرة التجربة ولا سيما مع من هو مؤيد بالوحي وفيه جواز الاعتماد على خبر الكافر إذا قامت القرينة على صدقه قاله الخطابي مستدلا بان الخزاعي الذي بعثه النبي ﷺ عيناه ليأتيه بخبر قريش كان حينئذ كافرا قال وإنما اختاره لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم والاطلاع على أسرارهم ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطبيب الكافر (قلت) ويحتمل أن يكون الخزاعي المذكور كان قد أسلم ولم يشتهر إسلامه حينئذ فليس ما قاله دليلا على ما ادعاه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب * (قوله باب الشروط في القرض) ذكر فيه طرفا من حديث أبي هريرة في قصة الذي اقترض الألف دينار واثرا ابن عمرو وعطاء في تأجيل القرض وقدم في جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض وسقط جميع ذلك هنا للنسفي لكون زاد في الترجمة التي تليه فتال باب الشروط في القرض والمكاتب إلى آخره * (قوله باب المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله) تقدم في هذه الأبواب باب ما يجوز من شروط المكاتب وهذه الترجمة أعم من تلك وإن كان حديثها واحدا وتقدم في كتاب العتق أيضا ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرط ليس في كتاب الله وتقدم أنه قصد تفسير الأول بالثاني وهنا أراد تفسير قوله ليس في كتاب الله وأن المراد به ما خالف كتاب الله ثم استظهر على ذلك بما نقله عن عمر أو ابن عمر وتوجيه ذلك أن يقال المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه وهو أعم من أن يكون نصا أو مستنبطا وكل ما كان ليس من ذلك فهو مخالف لما في كتاب الله والله أعلم (قوله وقال جابر بن عبد الله في المكاتب شروطهم بينهم) وصله سفيان الثوري في كتاب الفرائض له من طريق مجاهد عن جابر

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ أَوْ عُمَرُ كُلُّ شَرْطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يُقَالُ عَنْ كِلَيْهِمَا عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَتَتْهَا بَرِيرَةُ تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتِهَا فَقَالَتْ إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُ أَهْلَكَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَتْهُ ذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ابْتِاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ **بَابُ** مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ وَالثَّنْيَا فِي الْأَقْرَارِ وَالشَّرُوطِ الَّتِي يَتَعَارَفُهَا النَّاسُ بَيْنَهُمْ: وَإِذَا قَالَ مِائَةً إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ رَجُلٌ لِكُرَيْبٍ أَدْخِلْ رِكَابَكَ فَإِنْ لَمْ أَرْحَلْ مَعَكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا. فَلَمْ يَخْرُجْ: فَلَمْ يَخْرُجْ: فَقَالَ شُرَيْحٌ: مَنْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ طَائِعًا غَيْرَ مُكْرَمٍ فَهُوَ عَلَيْهِ وَقَالَ أَيُّوبُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ طَعَامًا وَقَالَ إِنْ لَمْ آتِكَ الْأَرْبَعَاءُ فَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَيْعٌ: فَلَمْ يَحْيَ: فَقَالَ شُرَيْحٌ لَمْ تُشَرِّبْنِي أَنْتَ أَخْلَفْتَ فَقَضَى عَلَيْهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنْ لَكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ نَسَمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ **بَابُ** الشَّرُوطِ فِي الْوَقْفِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ أَنْبَأَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

ووقع لنا مرويان طريق قبيصة عنه (قوله وقال ابن عمر أو عمر كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل الخ) كذا لاكثر وفي رواية النسفي وقال ابن عمر فقط ولم يقل أو عمر لكن في رواية كريمة من الزيادة قال أبو عبد الله أي المصنف يقال عن كليهما عن عمرو عن ابن عمر قاله أعلم ثم ذكر حديث عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفي وأخر العتق * (قوله باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا) بضم المثناة وسكون النون بعدها تحتانية مقصورة رأي الاستثناء (في الاقرار) أي سواء كان استثناء قليل من كثير أو كثير من قليل واستثناء القليل من الكثير لا خلاف في جوازه وعكسه مختلف فيه فذهب الجمهور إلى جوازه أيضا وأقوي حججهم قوله تعالى الا من اتبعك من الغاوين مع قوله الاعدادك منهم المخلصين لان أحدهما أكثر من الآخر لا محالة وقد استثنى كلامهما من الآخر وذهب بعض المالكية كابن الساجشون إلى فسادهما واليه ذهب ابن قتيبة وزعم انه مذهب البصريين من أهل اللغة وان الجواز مذهب الكوفيين ومن حكاه عنهم النراء وسيأتي بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى (قوله وقال ابن عون الخ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنه ولفظه ان رجلا تكارى من آخر فقال اخرج يوم الاثنين فذكر نحوه (قوله وقال أيوب عن ابن سيرين الخ) وصله سعيد بن منصور أيضا عن سفیان عن أيوب وحاصله أن شريحا في المسئلتين قضى على المشترط بما اشترطه على نفسه بغيرا كراه ووافقه على المسئلة الثانية أبو حنيفة وأحمد واسحق وقال مالك والأكثر يصح البيع ويبطل الشرط وخالفه الناس في المسئلة الاولى ووجه بعضهم بأن العادة أن صاحب الجمال يرسلها إلى المارعي فإذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضره الابل فلم ينهيا للتاجر السفر أخبر ذلك بحال الجمال لما يحتاج إليه من العلف فوقع بينهم التعارف على مال معين يشترطه التاجر على نفسه اذا خلف ليستعين به الجمال على العلف وقال الجمهور هي عدة فلا يلزم الوفاء بها والله أعلم * (قوله باب الشروط في الوقف) ذكر

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمُرُهُ فِيهَا : فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ : لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُ بِهِ . قَالَ إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا قَالَ فَتَصَدَّقْ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ : وَتَصَدَّقْ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ قَالَ فَحَدَّثْتُ بِهِ بَنَ سَبْرِينَ . فَقَالَ غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا ،

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

كتاب الوصايا

بَابُ الْوَصَايَا . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ إِلَى

فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وسياتي الكلام عليه في اثناء الكتاب الذي يليه ان شاء الله تعالى ﴿ خاتمة ﴾
اشتمل كتاب الشروط من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا الخالص منها خمسة احاديث والبقية مكرر والمعلق منها سبعة وعشرون طريقا وكلها عند مسلم سوى بلاغ الزهري وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أثرا والله أعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الوصايا ﴾

كذا للنسفي وأخر الباقر البسملة والوصايا جمع وصية كالهدايا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الايصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وفي الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع قال الازهري الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أو صيه اذا وصلته وسميت وصية لان الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ووصاء بالتخفيف بغير همز وتطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات ﴿ قوله باب الوصايا ﴾ أى حكم الوصايا (قوله وقال النبي ﷺ وصية الرجل مكتوبة عنده) لم أقف على هذا الحديث باللفظ المذكور وكأنه بالمعنى فان المرأ هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب والافلا فرق في الوصية الصحيحة بين الرجل والمرأة ولا يشترط فيها اسلام ولا رشد ولا نيوبة ولا اذن زوج وانما يشترط في صحتها العقل والحرية وأما وصية الصبي المميز ففيها خلاف منعها الحنفية والشافعية في الاظهر وصحتها مالك وأحمد والشافعية في قول رجحه ابن أبي عسرون وغيره ومال اليه السبكي وأيده بأن الوارث لا حقه في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز قال والمعتبر فيه أن يعقل ما يوصى به وروى الموطأ فيه أثرا عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتلم وذكر البيهقي أن الشافعية علق القول به على صحة الأثر المذكور وهو قوي فان رجاله ثقات وله شاهد وقدم مالك صحتها بما اذا عقل ولم يخلط وأحمد بسبع وعنه بشر (قوله وقال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين الى جنفا) كذا لا يذو وللنسفي الآية وساق الباقر الآيات الثلاث الى غفور رحيم وتقدير الآية كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت ويجوز أن تكون الوصية مفعول كتب أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ودل قوله ان ترك خيرا بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشرع له

جَنَفًا مَيْلًا مُتَجَانِفًا مَائِلٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لِيَلْتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ *

الوصية بالمال وقيل المراد بالخير المال الكثير فلا تشرع أن له مال قليل قال ابن عبد البر أجمعوا على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال أنه لا تندب له الوصية وفي نقل الإجماع نظر فالتأنيب عن الزهري أنه قال جعل الله الوصية حقا فيما قل أو أكثر والمصرح به عند الشافعية ندية الوصية من غير تفريق بين قليل وكثير نعم قال أبو الفرج السرخسي منهم أن كان المال قليلا والعيال كثيرا استحبابه توفيقه عليهم وقد تكون الوصية بغير المال كان يعين من ينظر في مصالح ولده أو يعهد إليهم بما يعرفونه من بعده من مصالح دينهم ودنياهم وهذا لا يدفع أحد نديته واختلف في حد المال الكثير في الوصية فعن علي سبعمائة مال قليل وعنه ثمانمائة مال قليل وعن ابن عباس نحوه وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيرا وترك ثلاثة آلاف ليس هذا مال كثير وحاصله أنه أمر سبي يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال والله أعلم (قوله جنفا ميلا) هو تفسير عطاء رواه الطبري عنه بإسناد صحيح ونحوه قول أبي عبيدة في المجاز الجنف العدول عن الحق وأخرج السدي وغيره أن الجنف الخطأ والاثم العمد (قوله متجانف ممايل) كذا للأكثر ولأبي ذر مائل قال أبو عبيدة في المجاز قوله غير متجانف لاثم أي غير متعوج مائل للاثم ونقل الطبري عن ابن عباس وغيره أن معناه غير متعمد لاثم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * أحدها حديث ابن عمر من وجهين (قوله ما حق امرئ مسلم) كذا في أكثر الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية أحمد عن إسحاق بن عيسى عن مالك والوصف بنسب خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له أو ذكر للتهيج لقعق المبادرة لامثاله لما يشعر به من نفى الإسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة وحكي ابن المنذر فيه إجماع وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح والكافر لا يعمل له بعد الموت وأجاب بانهم نظروا إلى أن الوصية كالأعتاق وهو يصح من الذمي والحربي والله أعلم (قوله شيء يوصي فيه) قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ورواه أبو بوب عن نافع بلفظ له شيء يريد أن يوصي فيه ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع مثل أبو بوب أخرجهما مسلم ورواه أحمد عن سفيان عن أبو بوب بلفظ حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصي فيه الحديث ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ ما حق امرئ يؤمن بالوصية الحديث قال ابن عبد البر فسر ابن عينة أي يؤمن بانها حق اه وأخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن الغاز عن نافع بلفظ لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين الحديث وذكره ابن عبد البر عن سليمان بن موسى عن نافع مثله وأخرجه الطبراني من طريق الحسن عن ابن عمر مثله وأخرجه الاسماعيلي من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عون جميعا عن نافع بلفظ ما حق امرئ مسلم له مال يريد أن يوصي فيه وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عون بلفظ لا يحل لامرئ مسلم له مال وأخرجه الطحاوي أيضا وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه ولم يسق لفظه قال أبو عمر لم يتابع ابن عون على هذه اللفظة (قلت) إن عني عن نافع بلفظها فمسلم ولكن المعنى يمكن أن يكون متحدا كما سيأتي وإن عني عن ابن عمر فردود لما سيأتي قريبا ذكر من رواه عن ابن عمر أيضا بهذا اللفظ قال ابن عبد البر قوله له مال أولى عندي من قول من روى له شيء لأن الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال كذا قال وهي دعوى لا دليل عليها وعلى تسليمها فرواية شيء أشمل لأنها تعم ما يتمول وما لا يتمول كالتخصات والله أعلم (قوله يبيت) كان فيه حذف تقديره أن يبيت وهو كقوله تعالى ومن آياته ير كم البرق الآية ويجوز أن يكون يبيت صفة مسلم وفيه جزم الطبري قال هي صفة ثانية وقوله يوصي فيه صفة شيء ومنعول يبيت محذوف تقديره آمنا أو ذا كرا وقال ابن التين تقديره موعوكا والاول أولى لأن استحباب الوصية لا يختص بالمرضى نعم قال العلماء لا يندب أن يكتب جميع الأشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب والله أعلم (قوله ليلتين) كذا لاكثر الرواة

تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

ولأبي عوانة والبيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب بيت ليلة أوليتين ومسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه بيت ثلاث ليال وكان ذكر الميتين والثلاث لرفع الخرج لتراحم أشغال المرأة التي يحتاج إلى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه واختلاف الروايات فيه دال على أنه لا يمتنع ببل لا التحديد والمعنى لا يمضي عليه زمان وإن كان قليلا إلا ووصيته مكتوبة وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير وكان الثلاث غاية للتأخير ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة لم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا ووصيتي عندى قال الطيبي في تخصيص الميتين والثلاث بالذكر تسامح في إرادة المبالغة أى لا ينبغي أن يبيت زمانا وقد ساحتاه في الميتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك (قوله تابعه محمد بن مسلم) هو الطائفي (عمن عمرو) هو ابن دينار (عن ابن عمر) يعنى في أصل الحديث ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجها الدارقطني في الأفراد من طريقه وقال تفرد به عمران بن أبان يعني الواسطي عن محمد بن مسلم وعمران أخرج له النسائي وضعفه قال ابن عدى له غرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأسا ولنظمه عند الدارقطني لا يحل لمسلم أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية وبه قال الزهري وأبو مجلز وعطاء وطلحة بن مصرف في آخرين وحكاه البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اسحق وداود واختاره أبو عوانة الأسفرايني وابن جرير وآخرون ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب إلى الإجماع سوى من شذ كذا قال واستدل لعدم الوجوب من حيث المعنى لأنه لو لم يوص لجميع ماله بين ورثته بالإجماع فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهمين عن الوصية وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس على ما سيأتي بعد أربعة أبواب كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الأبوين السدس الحديث وأجاب من قال بالوجوب بأن الذي نسخ الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون وأما الذي لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله ما حق امرئ بأن المراد الخزم والاحتياط لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للمؤمن أن يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي وقال غيره الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعا على ما ثبت به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا وقد يطلق على المباح أيضا لكن بقلة قاله الفرطبي قال فإن افترن به على أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب والا فهو على الاحتمال وعلى هذا التقدير فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بالوجوب بل افترن هذا الحق بما يدل على الندب وهو تفويض الوصية إلى إرادة الموصي حيث قال له شيء يريد أن يوصي فيه فلو كانت واجبة لما علقها بإرادته وأما الجواب عن الرواية التي بلفظ لا يحل فلا حتم أن يكون راويها ذكرها بالمعنى وأراد بنى الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح واختلف القائلون بوجوب الوصية فأكثروا ذهب إلى وجوبها في الجملة وعن طاوس وقتادة والحسن وجابر بن زيد في آخرين تجب للقربة الذين لا يرثون خاصة أخرجهم ابن جرير وغيره عنهم قالوا فإن أوصى لغير قرابته لم تنفذ ويرد الثلث كله إلى قرابته وهذا قول طاوس وقال الحسن وجابر بن زيد ثلثا الثلث وقال قتادة ثلث الثلث وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعي من حديث عمران بن حصين في قصة الذي اعتق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال غيرهم فدعاهم النبي ﷺ فجزأهم ستة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة قال فجعل عتقه في المرض وصية ولا يقال لهم كانوا أقارب المعتق لأننا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك من بينها وبينه قرابة وإنما تملك من لا قرابة له أو كان من العجم فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة لبطلت في هؤلاء وهو استدلال قوى والله أعلم ونقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعى يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به كوديعة ودين لله أو لآدمي قال ويدل على ذلك تقييده بقوله شيء يريد أن يوصى

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمُعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ خَتَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخِي جَوْزِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَ مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا

فيه لان فيه اشارة الى قدرته على تنجيذه ولو كان مؤجلا فانه اذا اراد ذلك ساغ له وان اراد أن يوصي به ساغ له وحاصله يرجع الى قول الجمهور ان الوصية غير واجبة لعينها وان الواجب لعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتنجيز أو وصية ومحل وجوب الوصية انما هو فيما اذا كان عاجزا عن تنجيز ماعليه وكان لم يعلم بذلك غيره ممن ثبت الحق بشهادته قاما اذا كان قادرا أو علم بها غيره فلا وجوب وعرف من مجموع ما ذكرنا ان الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الاجر ومكروهة في عكسه ومباحة فيمن استوى الامران فيه ومحرمة فيما اذا كان فيها اضرار كما ثبت عن ابن عباس الاضرار في الوصية من الكبائر رواه سعيد بن منصور موقوفا باسناد صحيح ورواه النسائي مرفوعا ورجاله ثقات واحتج ابن بطال تبعا لغيره بان ابن عمر لم يوص فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوي الحديث وتعقب بان ذلك ان ثبت عن ابن عمر فالعبرة بما رأى على ان الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم انه قال لم أبت ليلة الا ووصيتي مكتوبة عندي والذي احتج بأنه لم يوص اعتمد على ما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال قيل لابن عمر في مرض موته الا توصى قال أما مالي فالله يعلم ما كنت أصنع فيه وأما رباي فلا أحب أن يشارك ولدي فيها أحدا أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ويجمع بينه وبين ما رواه مسلم بالحمل على انه كان يكتب وصيته ويتعاهدها ثم صار ينجز ما كان يوصي به معلقا واليه الاشارة بقوله فله يعلم ما كنت أصنع في مالي ولعل الحامل له على ذلك حديثه الذي سيأتي في الرقاق اذا أمسبت فلا تنتظر الصباح الحديث فصار ينجز ما يريد التصديق به فلم يحتاج الى تعليق وسيأتي في آخر الوصايا أنه وقف بعض دوره فهذا يحصل التوفيق والله أعلم واستدل بقوله مكتوبة عنده على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولولم يقتزن ذلك بالشهادة وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الاحكام وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت فيها من ضبط الشهود به قالوا ومعنى وصيته مكتوبة عنده أي بشرطها وقال المحب الطبري اضرار الشهاد فيه بعد وأجيب بانهم استدلووا على اشتراط الاشهاد بامر خارج كقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الاشهاد في الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابه مبالغة في زيادة التوثيق والا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولولم تكن مكتوبة والله أعلم واستدل بقوله وصيته مكتوبة عنده على ان الوصية تنفذ وان كانت عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره وكذلك لو جعلها عند غيره وارتجعها وفي الحديث منقبة لابن عمر لمبادرته لامتنال قول الشارع ومواظبته عليه وفيه النذب الى التأهب للموت والاحتراز قبل الموت لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت لانه مامن سن يقرض الا وقد مات فيه جمع جم وكل واحد بعينه جائز أن يموت في الحال فينبغي أن يكون متأهبا لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يحصل له به الاجر ويخط عنه الوزير من حقوق الله وحقوق عباده والله المستعان واستدل بقوله له شيء أوله مال على صحة الوصية بالمنافع وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداود وأتباعه واختاره ابن عبد البر وفي الحديث الخض على الوصية ومطلقها يتناول الصحيح لكن السلف خصوها بالريض وانما لم يقيد به في الخبر لاطراد العادة بدوقوله مكتوبة أعلم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستفاد منه ان الاشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لانها أثبت من الضبط بالحفظ لانه يخون غالبا الحديث الثاني (قوله حدثنا إبراهيم بن الحارث) هو بغدادى سكن نيسابور وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وشيخه يحيى بن أبي بكير بالتصغير واداة الكنية هو الكرمانى وليس هو يحيى ابن بكير المصري صاحب الليث وأبو اسحق هو السيعي وعمرو بن الحارث

وَلَا عَبْدًا وَلَا أُمَّةً وَلَا شَيْئًا إِلَّا بِفَلْتَةٍ الْبَيْضَاءِ وَسِلَاحِهِ وَأَرْضًا جَمَلَهَا صَدَقَةٌ حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْصَى فَقَالَ لَا فَقُلْتُ كَيْفَ كَتَبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ أَوْ أَمَرُوا بِالْوَصِيَّةِ قَالَ أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ

هو الخزان المصطلقي أخو جويرية بالجيم والتصغير أم المؤمنين ووقع التصريح بسماع أبي إسحق له من عمرو بن الحارث في الخمس من هذا الكتاب (قوله ولا عبد ولا أمة) أي في الرق وفيه دلالة على أن من ذكر من رفيق النبي ﷺ في جميع الاخبار كان أمانا مات وأما اعتقه واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والدة إبراهيم بن النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ وأما على قول من قال أنها ماتت في حياته ﷺ فلا حجة فيه (قوله ولا شيء) في رواية الكشميهني ولا شاة والاول أصح وهي رواية الاسماعيلي أيضا من طريق زهير بن روى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من طريق مسروق عن عائشة قالت مات رسول الله ﷺ درهما ولادينارا ولا شاة ولا بعير ولا أوصى بشيء (قوله لا بفلة البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة) سيأتي ذكر البغلة والسلاح في آخر المغازي وأما الصدقة ففي رواية أبي الاحوص عن أبي إسحق في أواخر المغازي وأرضا جعلها لابن السبيل صدقة قال ابن المنير أحاديث الباب مطابقة للترجمة الأحاديث عمرو بن الحارث هذا فليس فيه للوصية ذكر قال لكن الصدقة المذكورة يحتمل أن تكون قبله ويحتمل أن تكون موصي بها فتطابق الترجمة من هذه الحيثية انتهى ويظهر أن المطابقة تحصل على الاحتمالين لأنه تصدق بمنفعة الأرض فصار حكمها حكم الوقف وهو في هذه الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت ولعل البخاري قصد ما وقع في حديث عائشة الذي هو شبه حديث عمرو بن الحارث وهو نفي كونه ﷺ أوصى * الحديث الثالث حديث عبد الله بن أبي أوفى وإسناده كله كوفيون وقوله حدثنا مالك هو ابن مغول ظاهر أن شيخ البخاري لم ينسب فذلك قال البخاري هو ابن مغول وهو بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو وذكر الترمذي أن مالك بن مغول تفرد به (قوله هل كان النبي ﷺ أوصى فقال لا) هكذا أطلق الجواب وكأنه فهم أن السؤال وقع عن وصية خاصة فذلك ساع نفيها لأنه أراد نفي الوصية مطلقا لأنه أثبت بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله (قوله وأمرأ بالوصية) شك من الراوي هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية أو قال كيف أمرأها زاد المصنف في فضائل القرآن ولم يوص وبذلك يتم الاعتراض أي كيف يؤمر المسلمون بشيء ولا يفعله النبي ﷺ قال النووي لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلاث ماله لأنه لم يترك بعده مالا وأما الأرض فقد سبلها في حياته وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بأنها لا تورث عنه بل جميع ما يخلفه صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصي به من الجهة المالية وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبي أوفى نفيها ويحتمل أن يكون المنفي وصيته إلى على بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذي بعده ويؤيده ما وقع في رواية الدارمي عن محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه وكذلك عند ابن ماجه وأبي عوانة في آخر حديث الباب قال طلحة فقال هزبل ابن شرحبيل أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله ﷺ أبو بكر أنه كان وجد عهدا من رسول الله ﷺ فخرم ألقه بخزام وهزبل هذا بالزاي مصغرا أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة فدل هذا على أنه كان في الحديث قرينة تشعر بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك لا مطلق الوصية (قلت) أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عيينة عن مالك بن مغول بلفظ يزيل الإشكال فقال سئل ابن أبي أوفى هل أوصى رسول الله ﷺ قال مات ترك شيئا يوصي فيه قيل فكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص قال أوصى بكتاب الله وقال القرطبي استبعاد طلحة واضح لأنه أطلق فلواراد شيئا بعينه لخصه به فاعترضه بأن الله كتب على المسلمين الوصية وأمرأ بها فكيف لم يفعلها النبي ﷺ فاجابه بما يدل على أنه أطلق في موضع التقييد قال وهذا يشعر بأن ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كانا يعتقدان أن الوصية واجبة كذا قال وقول ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله أي بالتمسك به والعمل بمقتضاه ولعله أشار لقوله ﷺ تركت فيكم ما إن تمسكتم به لم تضلوا كتاب الله وأما ما صح في مسلم وغيره أنه ﷺ أوصى عند موته بثلاث لا يبقين بجزيرة العرب

حدثنا عمرو بن زرارة أخبرنا إسماعيل عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال ذكروا عند عائشة أن علياً رضي الله عنهما كان وصياً فقالت متى أوصى إليه وقد كنت مسندته إلى صدرى أوقالت حجرى فدعا بالطست فلقد انخثت في حجرى فما شمرت أنه قد مات فمتى أوصى إليه

دينان وفي لفظ أخرجوا اليهود من جزيرة العرب وقوله أجزوا والوفد بنحو ما كنت أجيزهم به ولم يذكر الراوى الثالثة وكذا ما ثبت في النسائي أنه عليه السلام كان آخر ما تكلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتبع فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد تقيده ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ولأن فيه تبيان كل شيء أما بطريق النص وأما بطريق الاستنباط فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم به لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه الآية أو يكون لم يحضر شيئاً من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال قوله والاولى أنه إنما أراد بالنبي الوصية بالخلافة أو بالمسال وساغ إطلاق النبي أماً في الاول فبقريئة الحال وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفاً وقد صح عن ابن عباس أنه عليه السلام لم يوص أخرج ابن أبي شيبة من طريق أرقم بن شرحبيل عنه مع ابن عباس أنه والذي روى حديثه أنه عليه السلام أوصى بثلاث والجمع بينهما على ما تقدم وقال الكرماني قوله أوصى بكتاب الله الباء زائدة أي أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة فلانفاة بين النبي والاثبات (قلت) ولا يخفى بعد ما قال وتكلفه قال أو النبي الوصية بالمال أو الإمامة والمثبت الوصية بكتاب الله أي بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى وهذا الأخير هو المعتمد الحديث الرابع (قوله حدثنا عمرو بن زرارة) هو النيسابوري وهو يفتح العين وزرارة بضم الزاي وأما عمرو بن زرارة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخارى شيئاً ووقع في رواية أبي على بن السكن بدل عمرو بن زرارة في هذا الحديث اسمعيل بن زرارة يعني الرقي قال أبو على الجبائي لم أر ذلك غيره قال وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منده في شيوخ البخارى اسمعيل بن زرارة الثغرى ولم يذكره الكلاباذي ولا الحاكم (قوله أخبرنا اسمعيل) هو المعروف بابن عليّة وإبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد خاله (قوله ذكروا عند عائشة أن علياً رضي الله عنهما كان وصياً) قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة على فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك وكذا من بعدهم فمن ذلك ما استدلت به عائشة كما سيأتي ومن ذلك أن علياً لم يدع ذلك لنفسه ولا بعد أن ولي الخلافة ولا ذكره أحد من الصحابة يوم الشقيقة وهؤلاء تنقصوا علياً من حيث قصدوا تعظيمه لأنهم نسبوه مع شجاعته العظمى وصلابته في الدين إلى المداهنة والتقية والاعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك وقال غيره الذي يظهر أنهم ذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته فلذلك ساغ لها إنكار ذلك واستندت إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع منه شيء من ذلك فساغ لها نفى ذلك لكونه منحصراً في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها وقد أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوى وصححه من رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في أثناء حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أبا بكر أن يصلى بالناس قال في آخر الحديث مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص وسيأتي في الوفاة النبوية عن عمر مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستخلف وأخرج أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق الأسود بن قيس عن عمرو بن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال يا أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعهد إلينا في هذه الأمانة شيئاً الحديث وأما الوصايا بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجتمع منها أشياء منها حديث أخرجه أحمد وهناد بن السرى في الزهد وابن سعد في الطبقات وابن خزيمة كلهم من طريق محمد بن عمرو عن سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في وجهه الذي مات فيه ما فعلت الذهبية قلت عندي فقال أنفقها الحديث وأخرج ابن سعد من طريق أبي حازم عن أبي سلمة عن عائشة نحوه ومن وجه آخر عن أبي حازم عن سهل بن سعد وزاد فيه اجني بها إلى علي بن أبي طالب ليتصدق بها وفي المغازي لابن اسحق رواية يونس بن بكير عنه

باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال جاء النبي ﷺ يعوذني وأنا بمكة

حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله ﷺ عند موته إلا بثلاث لكل من الدارين والرهاو بين والاشعرين (١) بحاد مائة وسق من خير وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان وأن ينفذ بعث أسامة وأخرج مسلم في حديث ابن عباس وأوصى بثلاث أن تجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم الحديث وفي حديث ابن أبي أوفى الذي قبل هذا أوصى بكتاب الله وفي حديث أنس عنه عند النسائي وأحمد وابن سعد واللفظ له كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه وآخر من رواية نعيم بن يزيد عن علي وأدوا الزكاة بعد الصلاة أخرجه أحمد والحديث أنس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند النسائي بسند جيد وأخرج سيف ابن عمر في الفتوح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي ﷺ حذر من الفتن في مرض موته وأزوم الجماعة والطاعة وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبد الرحمن أنه أوصى فاطمة فقال قولي إذا مات أنا لله وأنا إليه راجعون وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف قالوا يا رسول الله أوصنا يعني في مرض موته فقال أوصيكم بالسابقين الأولين من المهاجرين وأبناءهم من بعدهم وقال لا يروى عن عبد الرحمن إلا بهذا الإسناد تنريه عتيق بن يعقوب انتهى وفيه من لا يعرف حاله وفي سنن ابن ماجه من حديث علي قال قال رسول الله ﷺ إذا نامت فغسلوني بجمع قرب من بئر غرس وكانت بقبا وكان يشرب منها وسيأتي ضبطها وزيادة في حالها في الوفاة النبوية وفي مسند البزار ومستدرك الحاكم بسند ضعيف أنه ﷺ أوصي أن يصلوا عليه أرسالا بغير امام ومن أكاذب الرافضة ما رواه كثير بن يحيى وهو من كبارهم عن أبي عوانة عن الأجلح عن زيد بن علي بن الحسين قال لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله ﷺ فذكر قصة طويلة فيها دخل علي فقامت عائشة فأكب عليه فاخبره بالف باب مما يكون قبل يوم القيامة يفتح كل باب منها ألف باب وهذا مرسل أو معضل وله طريق أخرى موصولة عند ابن عدي في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عمر بسند واه رقولها اتخنت بالنون والحاء المعجمة ثم نون مثله أي اثني ومال وسيأتي بقية ما يتعلق بشرحه في باب الوفاة من آخر المغازي إن شاء الله تعالى (قوله باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس) هكذا اقتصر على لفظ الحديث فترجم به ولعله أشار إلى من لم يكن له من المال إلا القليل لم تندب له الوصية كما مضى (قوله عن سعد بن إبراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وعامر بن سعد شيخه هو خاله لأن أم سعد بن إبراهيم هي أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر زهران مديان تابعيان ووقع في رواية مسعر عن سعد بن إبراهيم حدثني بعض آل سعد قال مرض سعد وقد حفظ سفيان اسمه ووصله فروايته مقدمة وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضا جماعة منهم الزهري وتقدم سياق حديثه في الجنائز ويأتي في الهجرة وغيرها ورواه عن سعد بن أبي وقاص جماعة غير أبيه عامر كما سأشير إليه (قوله جاء النبي ﷺ يعوذني وأنا بمكة) زاد الزهري في روايته في حجة الوداع من وجع اشتدني وله في الهجرة من وجع أشفيت منه على الموت واتفق أصحاب الزهري على أن ذلك كان في حجة الوداع إلا ابن عيينة فقال في فتح مكة أخرجه الترمذي وغيره من طريقه واتفق الحفاظ على أنه وهم فيه وقد أخرجه البخاري في الفرائض من طريقه فقال بمكة ولم يذكر الفتح وقد وجدت لابن عيينة مستندافيه وذلك فيما أخرجه أحمد والبزار والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو بن الفارسي أن رسول الله ﷺ قدم خلف سعدا مر يضا حيث خرج إلى حنين فلما قدم من الجمرانة معتمرا دخل عليه وهو مغلوب فقال يا رسول الله إن لي مالا وإني أورت كلاله أفأوصي بمالي الحديث

(١) (قوله بحاد مائة الخ) كذا بالأصول التي بأيدينا وحرر الرواية اه

وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا . قَالَ بَرَحَمُ اللَّهُ ابْنُ عَفْرَاءَ

وفيه قلت يا رسول الله أميت أنا بالدار الذي خرجت منها مهاجرا قال لا اني لارجو ان يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام الحديث فعمل ابن عيينة انتقن ذهنه من حديث الى حديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع ففي الاول لم يكن له وارث من الاولاد أصلا وفي الثانية كانت له ابنة فقط قاله أعلم (قوله وهو يكره أن يموت بالارض التي هاجر منها) يحتمل أن تكون الجملة حالا من الفاعل أو من المفعول وكل منهما محتمل لان كلا من النبي ﷺ ومن سعد كان يكره ذلك لكن ان كان حالا من المفعول وهو سعد ففيه التناقض لان السياق يقتضي أن يقول وأنا أكره وقد أخرجه مسلم عن طريق حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد بن بلهظ فقال يا رسول الله خشيت أن أموت بالارض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة وللنساء من طريق جرير بن يزيد عن عامر بن سعد لكن البائس سعد بن خولة مات في الارض التي هاجر منها وله من طريق بكير بن مسمار عن عامر بن سعد في هذا الحديث فقال سعد يا رسول الله أموت بالارض التي هاجرت منها قال لا ان شاء الله تعالى وسيأتي بقية ما يتعلق بكراهة الموت بالارض التي هاجرت منها في كتاب الهجرة ان شاء الله تعالى (قوله قال يرحم الله ابن عفرأ) كذا وقع في هذه الرواية في رواية احمد والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان فقال النبي ﷺ يرحم الله سعد بن عفرأ ثلاث مرات قال الداودي قوله ابن عفرأ غير محفوظ وقال الدمياطي هو وهم والمعروف ابن خولة قال ولعل الوهم من سعد بن ابراهيم فان الزهري أحفظ منه وقال فيه سعد بن خولة يشير الى ما وقع في روايته بلفظ لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة قلت وقد ذكرت أنفا من وافق الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكروا انه شهد بدر ومات في حجة الوداع وقال بعضهم في اسمه خولي بكسر اللام وتشديد التحتانية واتفقوا على سكون الواو وأغرب ابن التين فخكي عن القاسي فتحها ووقع في رواية ابن عيينة في الفرائض قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي اه وذكر ابن اسحق انه كان حليفا لهم ثم لابي رهم بن عبد العزي منهم وقيل كان من الفرس الذين نزلوا اليمن وسيأتي شيء من خبره في غزوة بدر من كتاب المغازي ان شاء الله تعالى في حديث سبيعة الاسلمية ويأتي شرح حديث سبيعة في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح وجزم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بان سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح خلافا لمن قال انه مات في مدة الهدنة مع قريش سنة سبع وجوز أبو عبد الله بن أبي الخصال الكاتب المشهور في حواشيه على البخاري أن المراد بابن عفرأ عوف بن الحرث أخو معاذ ومعوذ أولاد عفرأ وهي أمهم والحكمة في ذكره ما ذكره ابن اسحق انه انه قال يوم بدر ما يضحك الرب من عبده قال ان يغمس يده في العدو حاسرا فالتى الدرع التي هي عليه فقاتل حتى قتل قال فيحتمل ان يكون لما رأى اشتياق سعد بن أبي وقاص للموت وعلم أنه يبقى حتى يلى الولايات ذكر ابن عفرأ وجهه للموت ورغبته في الشهادة كما يذكر الشئ بالشئ فذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عفرأ مستحسنا لميته اه ما خصا وهو مردود بالتنصيص على قوله سعد بن عفرأ فانتفي ان يكون المراد عوف أيضا فليس في شيء من طرق حديث سعد بن أبي وقاص انه كان راغبا في الموت بل في بعضها عكس ذلك وهو أنه بكى فقال له رسول الله ﷺ ما يبكيك فقال خشيت ان أموت بالارض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة وهو عند النساء وأيضا فخرج الحديث متحد والاصل عدم التعدد فلاحتمال بعيد لو صرح بأنه عوف بن عفرأ والله أعلم وقال التيمي يحتمل ان يكون لامة اسمان خولة وعفرأ اه ويحتمل أن يكون أحدهما اسما والآخر لقباً أو أحدهما اسم أمه والآخر اسم أبيه أو الآخر اسم جدته والآخر اسم أمه والآخر اسم أبيه لاختلافهم في أنه خولة أو خولي وقول الزهري في روايته يرثي له الى الخ قال ابن عبد البر زعم أهل الحديث ان قوله يرثي الخ من كلام الزهري وقال ابن الجوزي وغيره هو مدرج في قول الزهري (قلت) وكانهم استندوا الى ما وقع في رواية أبي داود الطيالسي

قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِي بِمَا لِي كُلَّهُ قَالَ لَا قُلْتُ فَالْشُّطْرَ قَالَ لَا قُلْتُ الثُّلُثُ قَالَ فَالثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ
إِنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ

عن ابراهيم بن سعد عن الزهري فانه فصل ذلك لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن اسمعيل عن ابراهيم
ابن سعد في آخره لكن البائس سعد بن خولة قال سعد بن خولة قال رسول الله ﷺ الخ فهذا صريح في وصله فلا ينبغي
الجزم بادراجته ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من الزيادة ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح وجهي
و بطني ثم قال اللهم اشف سعداً وتم له هجرته قال فمازات أجدردها ولمسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن المذكورة
قلت فادع الله ان يشفيني فقال اللهم اشف سعداً ثلاث مرات (قوله قلت يا رسول الله أوصي بمالي كله) في رواية عائشة
بنت سعد عن أبيها في الطب أفأتصدق بثلاثي مالي وكذا وقع في رواية الزهري فاما التعبير بقوله أفأتصدق فيحتمل
التنجز والتعليق بخلاف أفأوصي. لكن المخرج متحد فيحمل على التعليق للجمع بين الروايتين وقد تمسك بقوله أفأتصدق
من جعل تبرعات المريض من الثلث وحملوه على المنجزة وفيه نظر لما بينته واما الاختلاف في السؤال فكانه سأل أولاً
عن الكل ثم سأل عن الثلثين ثم سأل عن النصف ثم سأل عن الثلث وقد وقع مجموع ذلك في رواية جرير بن يزيد عند أحمد
وفي رواية بكير بن مسمار عند النسائي كلاهما عن عامر بن سعد و كذاهما من طريق محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق
هشام بن عروة عن أبيه عن سعد وقوله في هذه الرواية قلت فالشطر هو بالجر عطف على قوله بمالي كله أي فأوصي
بالنصف وهذا رجحه السهلي وقال الزمخشري هو بالنصب على تقدير فعل أي اسمي الشطر أو عين الشطر ويجوز
الرفع على تقدير أيحوز الشطر (قوله قلت الثلث قال فالثلث والثلث كثير) كذا في أكثر الروايات وفي رواية الزهري
في الهجرة قال الثلث يا سعد والثلث كثير وفي رواية مصعب بن سعد عن أبيه عند مسلم قلت فالثلث قال نعم والثلث كثير وفي
رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذي يليه قال الثلث والثلث كثير وكذا النسائي من طريق أبي عبد الرحمن
السلمي عن سعد وفيه فقال أوصبت فقلت نعم قال بكم قلت بمالي كله قال فماتت ولولده وفيه أوص بال عشر
قال فما زال يقول وأقول حتى قال أوص بالثلث والثلث كثير أو كبير يعني بالثلثة أو بالوحدة وهو شك من الراوي
والمحفوظ في أكثر الروايات بالثلثة ومعناه كثير بالنسبة إلى مادونه وسأذكر الاختلاف فيه في الباب الذي بعد هذا
وقوله قال الثلث والثلث كثير بنصب الأول على الاغراء أو بفعل مضمحل نحو عين الثلث وبالرفع على أنه خير مبتدأ
محذوف أو المبتدأ والخبر محذوف والتقدير يكفيك الثلث أو الثلث كاف ويحتمل أن يكون قوله والثلث كثير مسوقاً لبيان
الجواز بالثلث وأن الأول أن ينقص عنه ولا يزيد عليه وهو ما يتدره الفهم ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو
الاكمل أي كثير أجره ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي رحمه الله وهذا أولي معانيه يعني أن الكثرة
أمر نسبي وعلى الأول قول ابن عباس كما سيأتي في حديث الباب الذي بعده (قوله انك ان تدع) بفتح أن على التعليل
وبكسرها على الشرطية قال النووي هما صحيحان صوران وقال القرطبي لا معنى للشرط هنا لأنه يصير لا جواب له
ويبقى خير لا رافع له وقال ابن الجوزي سمعناه من رواية الحديث بالكسر وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد يعني ابن
الحشاش وقال لا يجوز الكسر لأنه لا جواب له لخلو لفظ خير من الناء وغيرها مما اشترط في الجواب وتعقب بأنه لا مانع
من تقديره وقال ابن مالك جزاء الشرط قوله خير أي فهو خير وحذف الناء جائز وهو كقراءة طاوس ويسئلونك عن
اليتامى قل أصلح لهم خير قال ومن خص ذلك بالشعر بعد عن التحقيق وضيق حيث لا تضيق لأنه كثير في الشعر قليل
في غيره وأشار بذلك إلى ما وقع في الشعر فيما أنشده سيبيويه من يفعل الحسنات الله يشكرها أي فأنه يشكرها وإلى
الرد على من زعم أن ذلك خاص بالشعر قال ونظيره قوله في حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها بحذف الناء
وقوله في حديث اللعان البينة والاحد في ظهرك (قوله ورثتك) قال الزين بن المنير إنما عبر له ﷺ بلفظ الورثة ولم يقل
أن تدع بذك مع أنه لم يكن له يومئذ ابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق لأن سعداً إنما قال ذلك بناء على

عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ حَتَّى اللَّقْمَةُ تَرْفَعُهَا إِلَى
فِي أَمْرَاتِكَ

موته في ذلك المرض وبقائها بعده حتى ترثه وكان من الجائز أن تموت هي قبله فاجاب عليه السلام بكلام كل مطابني لكل
حالة وهو قوله ورثتك ولم يخص بنتا من غيرها وقال الفاكهي شارح العمدة عليه السلام بالورثة لانه اطلع على ان
سعدا سيعيش وياتيه اولاد غير البنت المذكورة فكان كذلك وولد له بعد ذلك أربعة بنين ولا أعرف أسماءهم ولعل
الله أن يفتح بذلك (قلت) وليس قوله ان تدع بنتك متعينا لان ميراثه لم يكن منحصرافها فقد كان لاختيه عتبة بن أبي
وقاص أولاد اذ ذاك منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين وسأذكر بسط ذلك فجاز التعبير بالورثة لتدخل
البنت وغيرها ممن يرث لو وقع موته اذ ذاك أو بعد ذلك وأما قول الفاكهي انه ولد له بعد ذلك أربعة بنين وانه لا يعرف
أسماءهم ففيه قصور شديد فان أسماءهم في رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثتهم
عن سعد ووقع ذكر عمر بن سعد فيه في موضع آخر ولما وقع ذكر هؤلاء في هذا الحديث عند مسلم اقتصر
القرطبي على ذكر الثلاثة ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بأن له أربعة من الذكور غير الثلاثة وهم عمر وابراهيم
ويحيى واسحق وعزى ذكرهم لابن المديني وغيره وفاته أن ابن سعد ذكر له من الذكور غير السبعة أكثر من عشرة
وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمرو وعمران وصالح وعثمان واسحق الاصغر وعمر الاصغر وعمر مصغر وغيرهم وذكر
له من البنات ثنتي عشرة بنتا وكان ابن المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم (قوله عالة) أي
فقراء وهو جمع عال وهو الفقير والفعل منه عال يعيل اذا افتقر (قوله يتكففون الناس) أي يسألون الناس
بكفهم يقال تكفف الناس واستكف اذا بسط كفهم للسؤال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفا كفا من طعام
وقوله في أيديهم أي بأيديهم أو سألوا بكفهم وضع المسؤل في أيديهم وقع في رواية الزهري أن سعدا قال وأنا ذو مال
ونحوه في رواية عائشة بنت سعد في الطب وهذا اللفظ يؤذن بمال كثير وذو المال اذا تصدق بثلثه أو بشطره وأبقي
ثلثه بين ابنته وغيرها لا يصيرون عالة لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لان بقاء المال الكثير انما هو على سبيل
التقدير والا فلو تصدق المريض بثلثه مثلا ثم طالت حياته ونقص وفي المال فقد تجحف الوصية بالورثة فرد الشارع
الامر الى شيء معتدل وهو الثلث (قوله وانك مهما أنفقت من نفقة فانها صدقة) هو معطوف على قوله انك ان تدع
وهو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث كأنه قيل لا تفعل لانك ان مت تركت ورثتك أغنياه وان عشت تصدقت
وأنفقت فلا جرح حاصل لك في الحالين وقوله فانها صدقة كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري وانك ان تنفق
نفقة تبتغي بها وجه الله الا أجرت بها مقيدة بابتغاء وجه الله وعلق حصول الاجر بذلك وهو المعبر ويستفاد منه ان
أجر الواجب يزاد بالنية لان الاتفاق على الزوجة واجب وفي فعله الاجر فاذا نوى به ابتغاء وجه الله ازداد أجره
بذلك قاله ابن أبي جرة قال ونبد بالنفقة على غيرها من وجوه البر والاحسان (قوله حتى اللقمة) بالنصب عطفا على نفقة
ويجوز الرفع على انه مبتدأ وتجعلها الخبر وسيأتي الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات ان شاء الله تعالى
ووجه تعلق قوله وانك ان تنفق نفقة الخ بقصة الوصية أن سؤال سعد يشعر بانه رغب في تكثير الاجر فلما منعه الشارع
من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسلية ان جميع ما فعله في مالك من صدقة ناجزة ومن نفقة ولو كانت واجبة
تؤجر بها اذا ابتغيت بذلك وجه الله تعالى ولعله خص المرأة بالذكر لان نفقتها مستمرة بخلاف غيرها قال ابن دقيق العيد
فيه أن الثواب في الاتفاق مشروط بصحة النية وابتغاء وجه الله وهذا عسر اذا عارضه مقتضى الشهوة فان ذلك لا يحصل
الغرض من الثواب حتي يبتغي به وجه الله وسبق تخليص هذا المقصود مما يشوبه قال وقد يكون فيه دليل على أن
الواجبات اذا أدبت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله أثبت عليها فان قوله حتي ما تجعل في في امرأتك لا تخصيص
له غير الواجب والنظر حتي هنا تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الاجر بالنسبة الى المعنى كما يقال جاء الحاج حتي المشاة

وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَذَنَّتْ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ

(قوله وعسى الله أن يرفعك) أي يطيل عمرك وكذلك انتفى فانه عاش بعد ذلك أزيد من أربعين سنة بل قريبا من خمسين لانه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة وقيل سنة ثمان وخمسين وهو المشهور فيكون عاش بعد حجة الوداع خمسا وأربعين أو ثمانيا وأربعين (قوله فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون) أي ينتفع بك المسلمون بالغنائم مما سيفتح الله على يدك من بلاد الشرك ويضر بك المشركون الذين يهلكون على يدك وزعم ابن التين أن المراد بالنتفع به ما وقع من الفتوح على يديه كالفداسية وغيرها وبالضرر ما وقع من تأمير ولده عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ومن معه وهو كلام مردود لتكلفه لغير ضرورة تحمل على إرادة الضرر الصادر من ولده وقد وقع منه هو والضرر المذكور بالنسبة إلى الكفار وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معني قول النبي ﷺ هذا فقال لما أمر سعد على العراق أتى يقوم ارتدوا فاستتابهم فتاب بعضهم وامتنع بعضهم فقتلهم فانتفع به من تاب وحمل الضرر للآخرين قال بعض العلماء لعل وإن كانت للترجي لكنها من الله للامر الواقع وكذلك إذا وردت على لسان رسوله غالبا (قوله ولم يكن له يومئذ إلا ابنة) في رواية الزهري ونحوه في رواية عائشة بنت سعد أن سعدا قال ولا يرثني إلا ابنة واحدة قال النووي وغيره معناه لا يرثني من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء والافتد كان لسعد عصبات لانه من بني زهرة وكانوا كثيرا وقيل معناه لا يرثني من أصحاب الفروض أو خصها بالذكر على تقدير لا يرثني ممن أخاف عليه الضياع والعجز الإلهي أو ظن أنها رث جميع المال أو استكثر لها نصف التركة وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة فإن كان محفوظا فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب وهي تابعة عمرت حتى أدركها مالك وروى عنها وماتت سنة سبع عشرة لكن لم يذكر أحد من النسابين لسعد بنتا تسمى عائشة غير هذه وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأما بنت شهاب بن عبد الله بن الحرث بن زهرة وذكروا له بنات أخرى أمهاتهن متأخرات الإسلام بعد الوفاة النبوية فالظاهر أن البنت المشار إليها أم الحكم انذ كورة لتقدم تزويج سعد بأما ولم أر من حرر ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للامام فمن دونه وتأكيد اشتداد المرض وفيه وضع اليد على جهة المرض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤلمه والتسريح له في طول العمر وجواز اخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا لم يقتنر بشيء مما يمنع أو يكره من التبرم وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك لطلب دعاء أو دواء ور بما استحب وإن ذلك لا ينافي الاتصاف بالصبر المحمود وإذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الاخبار به بعد البرء أجوز وإن أعمال البر والطاعة إذا كان منها ما لا يمكن استدراكه قام غيره في الثواب والأجر مقامه وربما زاد عليه وذلك أن سعدا خاف أن يموت بالدار التي هاجر منها فيفوت عليه بعض أجر هجرته فأخبره ﷺ بأنه إن تخلف عن دار هجرته فعمل عملا صالحا من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر يعوض ما فاته من الجهة الأخرى وفيه إباحة جمع المال بشرطه لأن التنوين في قوله وأنادو مال للكثرة وقد وقع في بعض طرقه صريحا وأنادو مال كثير والحث على صلة الرحم والاحسان إلى الأقارب وإن صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد والاتفاق في وجوه الخير لأن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة وقد نبه على ذلك بأقل الحظوظ الدنيوية العادية وهو وضع اللقمة في فم الزوجة إذا لا يكون ذلك غالبا إلا عند الملاعبة والممازحة ومع ذلك فيؤجر فاعله إذا قصد به قصدا صحيحا فكيف بما هو فوق ذلك وفيه منع نقل الميت من بلد إلى بلد أو لو كان ذلك مشروعا لمر بنقل سعد بن خولة قاله الخطابي وإن من لا وارث له تجوز له الوصية بأكثر من الثلث لقوله ﷺ أن تذر ورثتك أغنياء ففهموه أن من لا وارث له لا يبالى بالوصية بما زاد لانه لا يترك ورثة يخشى عليهم الفقر وتعقب بأنه ليس تعليلا محضا وإنما فيه تنبيه على الاحتياط لا تقع ولو كان تعليلا محضا لا يقتضي جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن كانت ورثته أغنياء ولنفذ ذلك عليهم بغير إجازتهم

باب الوصية بالثلث . وقال الحسن لا يجوز للذمي وصية إلا بالثلث : وقال الله عز وجل : وأن أحكم بينهم بما أنزل الله **حدثنا** قتيبة بن سعيد

ولما قائل بذلك وعلى تقدير أن يكون تعليلا محضا فهو للنقص عن الثلث لالزيادة عليه فكانه لما شرع الإيصاء بالثلث وإنه لا يعترض به على الموصي إلا أن الانحطاط عنه أولى ولا سيما لمن يترك ورثة غير أغنياء فنبه سعدا على ذلك وفيه سد الذريعة لقوله ﷺ ولا تردم على أعقابهم لئلا يتذرع بالمرض أحد لأجل حب الوطن قاله ابن عبد البر وفيه تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه قال سبحانه وآمالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فاطلق وقيدت السنة الوصية بالثلث وإن من ترك شيئا لله لا ينبغي له الرجوع فيه ولا فى شيء منه مختارا وفيه التأسف على فوت ما يحصل الثواب وفيه حديث من ساءته سيئة وإن من فاته ذلك بأدرا إلى جبره بغير ذلك وفيه تسليمة من فاته أمر من الأمور بتحصيل ما هو أعلى منه لما أشار ﷺ لسعد من عمله الصالح بعد ذلك وفيه جواز التصديق بجميع المال لمن عرف بالصبر ولم يكن له من تلزمه نفقته وقد تقدمت المسئلة فى كتاب الزكاة وفيه الاستفسار عن المحتمل إذا احتمل وجوها لأن سعدا مانع من الوصية بجميع المال احتمل عنده المنع فيما دونه والجواز فاستفسر عما دون ذلك وفيه النظر فى مصالح الورثة وإن خطاب الشارع للواحد يعم من كان بصفته من المكلفين لأطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب إنما وقع له بصيغة الأفراد ولقد أبعد من قال أن ذلك يختص بسعد ومن كان فى مثل حاله ممن يخلف وارثا ضعيفا أو كان ما يخلفه قليلا لأن البنت من شأنها أن يطعم فيها وإن كانت بغير مال لم يرغب فيها وفيه أن من ترك مالا قليلا فلا خيار له ترك الوصية وإبقاء المال للورثة واختلف السلف فى ذلك القليل كما تقدم فى أول الوصايا واستدل به التيمي انضال الفنى على انقير وفيه نظر وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل فى الوصية وفيه أن الثلث فى حد الكثرة وقد اعترضه بعض النجباء فى غير الوصية ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طاب الكثرة فى الحكم المعين واستدل بقوله ولا يرثي إلا ابنة لى من قال بالرد على ذوى الأرحام للحصر فى قوله لا يرثي إلا ابنة وتعقب بأن المراد من ذوى القروض كما تقدم ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونها فرضها ثم يردون عليها الباقي وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداء * (قوله باب الوصية بالثلث) أي جوازها أو مشروعيها وقد سبق تقرير ذلك فى الباب الذى قبله واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث لكن اختلف فيما كان له وارث وسيأتى تحريره فى باب لا وصية لوارث وفيمن لم يكن له وارث خاص فمنعه الجمهور وجوزته الحنفية واسحق وشريك وأحمد فى رواية وهو قول على وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطلقة بالآية فقيدتها السنة بمن له وارث فيبقى من لا وارث له على الإطلاق وقد تقدم فى الباب الذى قبله توجيه لهم آخر واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت على قولين وهما وجهان للشافعية أحدهما الثانى فقال بالاول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي وعمر بن عبد العزيز وقال الثانى أبو حنيفة وأحمد والباقر وهو قول على بن أبى طالب رضي الله عنه وجماعة من التابعين وتمسك الاولون بأن الوصية عقد والعقود تعتبر بأوقافها وبأنه لو نذر أن يتصدق بثلث ماله اعتبر بذلك حالة النذر اتفاقا وأجيب بأن الوصية ليست عقدا من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها الفورية ولا القبول وبالفرق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والنذر يلزم وثمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلفوا أيضا هل يحسب الثلث من جميع المال أو تنفذ بما علمه الموصي دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به بالاول قال الجمهور والثانى قال مالك وحجة الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر تعداد مقدار المال حالة الوصية اتفاقا ولو كان عالما بخنسه فلو كان العلم به شرطا لما جاز ذلك ﷺ فائدة ﷺ أول من أوصى بالثلث فى الإسلام البراء بن معرور بمهمات أوصى به للنبي ﷺ وكان قد مات قبل أن يدخل النبي ﷺ المدينة بشهر فقبله النبي ﷺ ورده على ورثته أخرجه الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله (١) بن أبى قتادة عن أبيه عن جده (قوله وقال الحسن) أي البصري (لا يجوز للذمي وصية إلا بالثلث) قال ابن بطال أراد البخارى بهذا الرد على من

(١) قوله ابن أبى قتادة فى نسخة ابن أبى أوفى اهـ

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَوْ غَضَّ النَّاسُ إِلَى الرَّبِّ
لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا
ابْنُ عَدِيٍّ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَرَّضْتُ
فَعَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ لَا يَرُدَّنِي عَلَى عَقْبِي قَالَ لَعَلَّ اللَّهَ يَرْفَعُكَ وَيَنْفَعُ بِكَ
نَاسًا فَقُلْتُ أُرِيدُ أَنْ أُوصِيَ ، وَإِنَّمَا لِي أَبْنَةٌ ، فَقُلْتُ أُوصِي بِالنُّصْفِ قَالَ النُّصْفُ كَثِيرٌ فَقُلْتُ فَالثُّلُثُ ، قَالَ الثُّلُثُ
وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ قَالَ وَأُوصِي النَّاسَ بِالثُّلُثِ فَجَازَ ذَلِكَ لَمْ

قال كالحنفية بجواز الوصية بالزيادة على الثلث لمن لا وارث له قال ولذلك احتج بقوله تعالى وإن أحكم بينهم بما أنزل الله
والذي حكم به النبي ﷺ من الثلث هو الحكم بما أنزل الله فمن تجاوز ما حده فقد أتى ما نهى عنه وقال ابن المنير لم يرد البخاري
هذا وإنما أراد الاستشهاد بالآية على أن الذي إذا تخاكم النسا ورثته لا ينفذ من وصيته إلا الثلث لأننا نحكم فيهم إلا بحكم
الاسلام لقوله تعالى وإن أحكم بينهم بما أنزل الله الآية (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة فان قتيبة لم يلحق الثوري
(قوله عن هشام بن عروة) وفي رواية الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا هشام وليس لعروة بن الزبير عن ابن
عباس في البخاري سوى هذا الحديث الواحد (قوله لو غرض الناس) بمعجمتين أى نقص ولولتمنى فلا يحتاج الى
جواب أو شرطية والجواب محذوف وقد وقع في رواية ابن أبي عمير في مسنده عن سفيان بلفظ كان أحب الى أخرجه
الاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبدة أيضا وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلفظ كان أحب الى أخرجه
أحب الى رسول الله ﷺ (قوله الى الربع) زاد الحميدي في الوصية وكذا رواه أحمد عن وكيع عن هشام بلفظ
وددت أن الناس غضوا من الثلث الى الربع في الوصية الحديث وفي رواية ابن نمير عن هشام عند مسلم لو أن الناس
غضوا من الثلث الى الربع (قوله لان رسول الله ﷺ قال) هو كالتعليل لما اختاره من النقصان عن الثلث
وكان ابن عباس أخذ ذلك من وصفه النبي ﷺ بالكثر والكثرة وقد قدمنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذي
قبله ومن أخذ بقول ابن عباس في ذلك كاسحق بن راهويه والمعروف من مذهب الشافعي استحباب النقص عن الثلث
وفي شرح مسلم للنووي ان كان الورثة فقراء استحب أن ينقص منه وإن كانوا أغنياء فلا (قوله والثلث كثير) في
رواية مسلم كثير أو كبير بالشك هل هي بالوحدة أو بالثلاثة (قوله حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف
بصاعقة وهو من أقران البخاري وأكبر منه قليلا (قوله حدثنا مروان) هو ابن معاوية النخعي (قوله عن هاشم
ابن هاشم) أى ابن عتبة بن أبي وقاص وقد نزل البخاري في هذا الاسناد درجتين لأنه يروى عن مكي بن إبراهيم
ومكي يروى عن هاشم المذكور وسيأتي في مناقب سعدله بهذا الاسناد حديث عن مكي عن هاشم عن عامر بن سعد
عن أبيه (قوله فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يرُدني على عقبى) هو إشارة الى ما تقدم من كراهية الموت بالارض التي
هاجر منها وقد تقدم توجيهه وشرحه في الباب الذي قبله (قوله لعلى الله يرفعك) زاد أبو نعيم في المستخرج في روايته من
وجه آخر عن زكريا بن عدي يعني بقيمك من مرضك (قوله في هذه الرواية قلت أوصى بالنصف قال النصف كثير)
لم أر في غيرها من طرقه وصف النصف بالكثرة وإنما فيها قال لا في كله ولا في ثلثيه وليس في هذه الرواية اشكال
الامن جهة وصف بالكثرة ووصف الثلث بالكثرة فكيف امتنع النصف دون الثلث وجوابه ان الرواية الاخرى
التي فيها جواب النصف دلت على منع النصف ولم يأت مثلها في الثلث بل اقتصر على وصفه بالكثرة وعلم بان ابقاء الورثة
أغنياء أولى وعلى هذا فقوله الثلث خبر مبتدأ محذوف تقديره مباح ودل قوله والثلث كثير على أن الاولي أن ينقص منه والله
أعلم (قوله قال وأوصى الناس بالثلث فجاز ذلك لهم) ظاهره انه من قول سعد بن أبي وقاص ويحتمل أن يكون من قول من دونه

باب قول الموصي لوصيه تعاهد ولدي وما يجوز لأوصي من الدعوى حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فأقبضه إليك فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال ابن أخي قد كان عهد إلى فيه ، فقام عبد بن زمعة فقال : أخي وابن أمة أبي ، ولد علي فراشه فندسوا قوا إلى رسول الله ﷺ فقال سعد يا رسول الله ابن أخي كن عهد إلى فيه فقال عبد بن زمعة هو أخي وابن وليدة أبي فقال رسول الله ﷺ هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم قل أسودة بنت زمعة أحجبي منه إذا رأى من شبيهه بعتبة فلما رآها حتى لقي الله **باب** إذا أومأ المريض برأسه إشارة بيينة تعرف **حدثنا** حسان بن أبي عباد حدثنا همام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين ، فقبل لها من فعل بك أفلان أو فلان حتى سمي اليهودي ، فأومأت برأسها فجاء به فلم يزل حتى اعترف فأمر النبي ﷺ فرض رأسه بالحجارة **باب** لأوصية لو ارث **حدثنا** محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فذسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين إكل واحد منهما الشدس ،

والله أعلم وكان البخاري قصد بذلك الإشارة إلى أن النقص من الثالث في حديث ابن عباس الاستحباب لا للمنع منه جميعا بين الحديثين والله أعلم * (قوله باب قول الموصي لوصيه تعاهد ولدي وما يجوز لأوصي من الدعوى) أورد فيه حديث عائشة في قصة محاصرة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة وقد ترجم له في كتاب الأشخاص دعوى الموصي للميت أي عن الميت وانتزع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى * (قوله باب إذا أومأ المريض برأسه إشارة بيينة تعرف) أي دل بحكمها أورد فيه حديث أنس في قصة الجارية التي رضى اليهودي رأسها وسيأتي الكلام عليه في القصص إن شاء الله تعالى * (قوله باب لأوصية لو ارث) هذا الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستغنى بما يعطى حكمه وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته في حجة الوداع إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لو ارث وفي أسناده اسمعيل بن عياش وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري وهذا من روايته عن شرجيل بن مسلم وهو شامي ثقة وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي حديث حسن وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي وعن أنس عند ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضا وقال الصواب إرساله وعن علي عند ابن أبي شيبة ولا يخلو أسناد كل منها عن مقال لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلا بل جنح الشافعي في الام إلى أن هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن حنظلاء منهم من أهل العلم بالمغازي من قر يش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح لأوصية لو ارث ويثرون عمن حنظود عنه ممن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد نازع النجاشي الرأزي في كون هذا الحديث متواترا على تقدير تسليم ذلك فالمشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا يسخر النسبة لكن الحجة في هذا الإجماع على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم لزوم لأن الأكثر على أنها موقوفة على اجازة الورثة كما سيأتي بيانه وروي الدارقطني من طريق ابن جريج عن

وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثَّمَنَ وَالزُّبْعَ وَالزُّوْجَ الشُّطْرَ وَالرُّبْعَ **بَابُ الصَّدَقَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ**
حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عِمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عطاء عن ابن عباس مرفوعا لا تجوز وصية لوارث الا ان يشاء الورثة كما سيأتي بيانه ورجاله ثقات الا انه معلول فقد قيل ان عطاء هو الخراساني والله أعلم وكان البخاري اشار الى ذلك فتبرجتم بالحديث وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لنظا الا انه في تفسيره اخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير ووجه دلالة الترجمة من جهة ان نسخ الوصية للوالدين واثبات الميراث لهما بدلا منها يشعر بانه لا يجمع لهما بين الميراث والوصية واذا كان كذلك كان من دونهما أولى بان لا يجمع ذلك له وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس بلفظ وكانت الوصية للوالدين والاقرين الى آخره فظهرت المناسبة بهذه الزيادة وقد وافق محمد بن يوسف وهو الثوري في روايته اياه عن ورقاء عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جرير وخالف ورقاء شبل عن ابن أبي نجیح فجعل مجاهدا موضع عطاء أخرجه ابن جرير أيضا ويحتمل انه كان عند ابن أبي نجیح على الوجهين والله أعلم (قوله وجعل للمرأة الثمن والرربع) أي في حالين وكذلك للزوج قال جمهور العلماء كانت هذه الوصية في أول الاسلام واجبة لوالدي الميت واقربائه على ما رآه من المساواة والتفضيل ثم نسخ ذلك بآية الفرائض وقيل كانت للوالدين والاقرين دون الاولاد فانهم كانوا يرتبون ما يقي بعد الوصية واغرب ابن شريح فقال كانوا مكلفين بالوصية للوالدين والاقرين بمقدار التريضة التي في علم الله قبل أن ينزلها واشتد انكار امام الحرمين عليه في ذلك وقيل ان الآية مخصوصة لان الاقرين اعم من ان يكونوا وراثا وكانت الوصية واجبة لجميعهم فخص منها من ليس بوارث بآية الفرائض وبقوله **وَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ** لا وصية لوارث وبقية حق من لا يرث من الاقرين من الوصية على حاله قاله طاوس وغيره وقد تقدمت الاشارة اليه قبل واختلف في تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والاقرين فقيل آية الفرائض وقيل الحديث المذكور وقيل دل الاجماع على ذلك وان لم يتعين دليله واستدل بحديث لا وصية لوارث بانه لا تصح الوصية للوارث اصلا كما تقدم وعلى تقدير نفاذها من الثالث لا تصح الوصية له ولا لغيره بما زاد على الثالث ولو اجازت الورثة وبه قال المازني وداود وقواه السبكي واحتج به بحديث عمر بن الخطاب في الذي أعتق ستة أعبد فان فيه عند مسلم فقال له النبي ﷺ قولا شديدا وفسر القول الشديد في رواية أخرى بانه قال لو علمت ذلك ماصليت عليه ولم ينقل انه راجع الورثة فدل على منعه مطلقا وبقوله في حديث سعد بن أبي وقاص وكان بعد ذلك الثالث جائزا فان مفهومه ان الزائد على الثالث ليس بجائز وبانه **وَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ** منع سعدا من الوصية بالشرط ولم يستثن صورة الاجازة واحتج من أجاز به بالزيادة المتقدمة وهي قوله الا أن يشاء الورثة فان صحت هذه الزيادة فهي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع انما كان في الاصل لحق الورثة فاذا أجازوه لم يمنعوا واختلفوا بعد ذلك في وقت الاجازة فالجمهور على انهم ان اجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاءوا وان اجازوا بعده فقد وفصل المالك في الحياة بين مرض الموت وغيره فألحقوا مرض الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما اذا كان الحيز في عاتبة الموصي وخشى من امتناعه انقطاع معروفه عنه لو عاش فان لمثل هذا الرجوع وقال الزهري وريبعة ليس لهم الرجوع مطلقا وانفقوا على اعتبار كون الموصي له وارثا بيوم الموت حتي لو أوصى لاختيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحجب الاخ المذكور فولد له ابن قبل موته يحجب الاخ فالوصية للاخ المذكور صحيحة ولو أوصى لاختيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصي فهي وصية لوارث واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لانه ينتقل ارثا للمسلمين والوصية للوارث باطلة وهو وجه ضعيف جدا حكاه القاضي حسين ويلزم قائله أن لا يحيز الوصية للذمي أو بقيد ما أطلق والله أعلم * (قوله باب الصدقة عند الموت) أي جوازها وان كانت في حال الصحة أفضل أو رد فيه حديث

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ قَالَ إِنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ ، تَأْمَلُ الْغِنَى ، وَتَخْشَى الْفَقْرَ ، وَلَا تُنْهَلُ . حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُمَ قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : مَنْ بَعْدَ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ، وَيَذْكُرُ أَنَّ شَرِيحًا وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَطَاوُسًا وَعَطَاءٌ وَابْنُ أُذَيْنَةَ أَجَازُوا أَقْرَارَ الْمَرِيضِ بِدَيْنٍ

أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ قَالَ إِنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ الْحَدِيثُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ يَنْتَ هُنَاكَ اخْتِلَافُ الْفَاطِمَةِ وَوَقَعَ التَّصَرُّحُ بِالتَّحْدِيثِ هُنَاكَ فِي جَمِيعِ اسْنَادِهِ بِدَلِّ الْعَنْعَنَةِ هُنَا (قَوْلُهُ إِنْ تَصَدَّقَ) بِتَخْفِيفِ الصَّادِ عَلَى حَذْفِ أَحَدِ التَّاءَيْنِ وَأَصْلُهُ إِنْ تَصَدَّقَ وَبِالتَّشْدِيدِ عَلَى ادْغَامِهَا (قَوْلُهُ وَلَا تُنْهَلُ) بِالْأَسْكَانِ عَلَى أَنَّهُ نَهَى وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ نَفَى وَبِحُجُوزِ النَّصْبِ (قَوْلُهُ قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْمَذْكُورَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فَلَانُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي الْمَوْصَى لَهُ وَفُلَانُ الْآخِرِ الْوَارِثُ لِأَنَّهُ إِنْ شَاءَ أَبْطَلَهُ وَإِنْ شَاءَ أَجَازَهُ وَقَالَ غَيْرُهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْجَمِيعِ مَنْ يَوْصَى لَهُ وَإِنَّمَا ادْخَلَ كَانَ فِي الثَّلَاثِ إِشَارَةً إِلَى تَقْدِيرِ الْقَدَرِ بِذَلِكَ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ الْوَارِثُ وَالثَّانِي الْمَوْرَثُ وَالثَّلَاثُ الْمَوْصَى لَهُ (قُلْتَ) وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا وَصِيَّةً وَبَعْضُهَا أَقْرَارًا وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سَفْيَانَ عِنْدَ الْأَسْمَاعِيِّ عَلَى قُلْتَ اصْنَعُوا لِفُلَانٍ كَذَا وَتَصَدَّقُوا بِكَذَا وَوَقَعَ فِي طَرِيقِ بَسْرِ بْنِ جَحَّاشٍ وَهُوَ بَضْمُ الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونُ الْمِهْمَلَةِ وَأَبُوهُ بَكْسَرُ الْجَيْمِ وَتَخْفِيفُ الْمِهْمَلَةِ وَآخِرُهُ شَيْنٌ مَعْجَمَةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ وَاللُّنْظُ لِابْنِ مَاجَةَ قَالَ بَزَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كَفِّهِ ثُمَّ وَضَعَ أَصْبَعَهُ السَّبَابَةَ وَقَالَ يَقُولُ اللَّهُ أَنِّي يَعْجِزُنِي ابْنُ آدَمَ وَقَدْ خَلَقْتِكَ مِنْ قَبْلِ مَنْ مِثْلُ هَذِهِ فَإِذَا بَلَغْتَ نَفْسَكَ إِلَى هَذِهِ وَإِشَارَ إِلَى حَلْقِهِ قُلْتَ أَتَصَدَّقُ وَأَنِّي أُوَانُ الصَّدَقَةَ وَزَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي السَّيِّدَانِ حَتَّى إِذَا سَوَيْتَ وَعَدَلْتَ مِثْلَ بَيْنِ بَرْدَيْنِ وَلِلْأَرْضِ مِنْكَ وَتَيْدٌ فَجُمِعَتْ وَمُنَعَتْ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ التَّرَاقِي قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَتَصَدَّقُوا بِكَذَا وَفِي الْحَدِيثِ أَنْ تَنْجِزَ وَفَاءَ الدِّينِ وَالتَّصَدَّقُ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الصَّحَّةِ أَفْضَلُ مِنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَفِي الْمَرَضِ وَأَشَارَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَأَنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ تَأْمَلُ الْغِنَى إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ يَصْعَبُ عَلَيْهِ اخْرَاجُ الْمَالِ غَالِبًا لِمَا يَخُوفُهُ بِهِ الشَّيْطَانُ وَيَزِينُ لَهُ مِنْ أَمْكَانِ طَوْلِ الْعُمَرِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْمَالِ كَمَا قَالَ تَعَالَى الشَّيْطَانُ يَعْذِمُ الْفَقْرَ الْآيَةُ وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ رُبَّمَا يَزِينُ لَهُ الْخَيْفَ فِي الْوَصِيَّةِ أَوِ الرَّجُوعَ عَنِ الْوَصِيَّةِ فَيَتَمَحَضُ تَقْضِيلُ الصَّدَقَةِ النَّاجِزَةِ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ التَّرَفِّ يَعْصُونَ اللَّهَ فِي أَمْوَالِهِمْ مَرَّتَيْنِ يَبْخُلُونَ بِهَا وَهِيَ فِي أَيْدِيهِمْ يَعْنِي فِي الْحَيَاةِ وَيَسْرِفُونَ فِيهَا إِذَا خَرَجَتْ عَنْ أَيْدِيهِمْ يَعْنِي بَعْدَ الْمَوْتِ وَخَرَجَ التِّرْمِذِيُّ بِاسْنَادٍ حَسَنٍ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا قَالَ مِثْلُ الَّذِي يَعْتَقُ وَيَتَصَدَّقُ عِنْدَ مَوْتِهِ مِثْلُ الَّذِي يَهْدِي إِذَا شَبِعَ وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى حَدِيثِ الْبَابِ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعًا لِأَنَّهُ يَتَصَدَّقُ الرَّجُلُ فِي حَيَاتِهِ وَصَحَّتْهُ بِدَرَمٍ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ عِنْدَ مَوْتِهِ بِمِائَةٍ * (قَوْلُهُ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ بَعْدَ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ) أَرَادَ الْمُصَنِّفُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهَذِهِ الزَّجْمَةِ الْاِحْتِجَاجِ بِمَا اخْتَارَهُ مِنْ جَوَازِ أَقْرَارِ الْمَرِيضِ بِالْدَيْنِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ الْمَقْرَلُ وَارثًا أَوْ اجْنَبِيًّا وَوَجَدَ الدَّلَالَاتُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى سَوِيٌّ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ وَالدِّينِ فِي تَقْدِيمِهِمَا عَلَى الْمِيرَاثِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ فَخَرَجَتْ الْوَصِيَّةُ لِنَوَارِثِ الدَّلِيلِ الَّذِي تَقَدَّمَ وَبَقِيَ الْإِفْرَارُ بِالْدَيْنِ عَلَى حَالِهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ النُّوَارِثِ كَالْبَابِ الْإِبْنَائِيَّةِ وَحَدَّدَ وَكَانَ قِيلَ قِسْمَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَقَعُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ وَالْوَصِيَّةُ هُنَا الْمَالُ الْمَوْصَى بِهِ وَقَوْلُهُ يُوصِي بِهَا هَذِهِ الصَّنِغَةُ تَقِيدُ الْمَوْصُوفَ وَقَائِدَتُهُ إِنْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَيِّتَ أَنْ يَوْصَى قَالَهُ السَّهْبِيُّ قَالَ وَأَفَادَ تَنْكِيرُ الْوَصِيَّةِ أَنَّهَا مَسْدُوبَةٌ إِذْ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَقَالَ مَنْ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ كَذَا قَالَ (قَوْلُهُ وَيَذْكُرُ أَنَّ شَرِيحًا وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَطَاوُسًا وَعَطَاءٌ وَابْنُ أُذَيْنَةَ أَجَازُوا أَقْرَارَ الْمَرِيضِ بِدَيْنٍ) كَأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ بِالنَّقْلِ عَنْهُمْ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ إِلَى بَعْضِهِمْ فَأَمَّا أَثَرُ شَرِيحٍ فَوَصَلَهُ

وقال الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة وقال إبراهيم والحكم إذا أبرأ الوارث من الدين برئ وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزارية عما أغلق عليه بابها، وقال الحسن إذا قال لمأوكة عند الموت كنت أعتقتك جاز وقال الشعبي إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضاني وقبضت منه جاز ، وقال بعض الناس لا يجوز إقراره لسوء الظن به ولو دفعته ثم استحسن فتال يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة

ابن أبي شيبة عنه بلفظ إذا أقر في مرض الموت لوارث بدين لم يجز إلا بيينة وإذا أقر لغير وارث جاز وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف وأخرجه من طريق أخر أضعف من هذه ولكن سيأتي له أسناد أصح من هذا بعد وأما عمر بن عبد العزيز فلم أقف على من وصله عنه وأما طائوس فوصله ابن أبي شيبة أيضا عنه بلفظ إذا أقر لوارث جاز وفي الأسناد ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبة عنه بمثله ورجال أسناده ثقات وأما ابن أذينة واسمه عبد الرحمن وكان قاضي البصرة وأبوه بالمهمله مصغر وهو تابعي ثقة مات سنة خمس وتسعين من الهجرة وروى عن ذكره في الصحابة وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضا من طريق قتادة عنه في الرجل يقر لوارث بدين قال يجوز ورجال أسناده ثقات (قوله وقال الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة) هذا أثر صحيح رويناه بعلو في مسند الدارمي من طريق قتادة قال قال ابن سيرين عن شريح لا يجوز إقرار لوارث قال وقال الحسن أحق ما جاز عليه عند موته أول يوم من أيام الآخرة وآخر يوم من أيام الدنيا (قوله وقال إبراهيم والحكم إذا أبرأ الوارث من الدين برئ) وصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم في المريض إذا أبرأ الوارث برئ وعن مطرف عن الحكم مثله (قوله وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزارية عما أغلق عليه بابها) في رواية المستملي والمرخمى عن مال أغلق عليه بابها ولم أقف على هذا الأثر موصولا بعد (قوله وقال الحسن إذا قال لمأوكة عند الموت كنت أعتقتك جاز) لم أقف على من وصله وهو على طريقة الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقا (قوله وقال الشعبي إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضاني وقبضت منه جاز) قال ابن التين وجهه أنها لا تنهم بالليل إلى زوجها في تلك الحال ولا سيما إذا كان لها ولد من غيره (قوله وقال بعض الناس لا يجوز إقراره) أي المريض (لسوء الظن به للورثة) وفي رواية المستملي بسوء الظن بالوحدة بدل اللام (قوله ثم استحسن فقال يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة) قال ابن التين إن أراد هذا القائل ماذا أقر بالمضاربة مثلا للوارث لزمه التناقض والافلا وفرق بعض الحنفية بأن يرجح المال في المضاربة مشترك بين العامل والمالك فلم يكن كالدين المحض وقال ابن المنذر أجمعوا على أن إقرار المريض لغير الوارث جائز لكن إن كان عليه دين في الصحة فقد قالت طائفة منهم النخعي وأهل الكوفة يبدأ بدين الصحة ويتحاص أصحاب الإقرار في المرض واختلفوا في إقرار المريض للوارث فاجازه مطلقا الأوزاعي واسحق وبنو ثور وهو المرجح عند الشافعية وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر لبنته ومعها من غير يشاركها من الولد كابن العم مثلا قال لأنه يتهم في أن يزيد بنته وينقص ابن عمه من غير عكس واستثنى ما إذا أقر لزوجته التي يعرف بمحبته والميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد ولا سيما إن كان له منها في تلك الحالة ولد وحاصل المنقول عن المالكية مدار الأمر على النهمة وعدمها فإن فقدت جاز والافلا وهو اختيار الروياني من الشافعية وعن شريح والحسن بن صالح لا يجوز إقراره لوارث إلا لزوجته بصداقها وعن القاسم وسالم والثوري والشافعي في قول زعم ابن المنذر أن الشافعي رجع عن الأول اليدوبه قال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا لأنه منع الوصية له فلا يأم أن يزيد الوصية له فيجعلها قرارا واحتج من أجاز مطلقا بما تقدم عن الحسن أن النهمة في حق المحتضر بعيدة وبالفرق بين الوصية والدين لأنهم اتفقوا على أنه لو أوصى في صحته لوارثه بوصية وأقر له بدين

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا كُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ وَلَا يَحِلُّ مَالُ الْمُسْلِمِينَ. لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: آيَةُ الْمُنَافِقِ إِذَا أَوْثَقَ خَانَ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا، فَلَمْ يَخُصَّ وَارِثًا وَلَا غَيْرَهُ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّيِّعِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سُهِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ . وَإِذَا أَوْثَقَ خَانَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ **بَابُ** تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَقَوْلُهُ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا فَأَدَّاءُ الْأَمَانَةِ أَحَقُّ مِنْ تَطَوُّعِ الْوَصِيَّةِ ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا صَدَقَةَ

ثم رجع ان رجوعه عن الاقرار لا يصح بخلاف الوصية فيصح رجوعه عنها وانفقوا على أن المريض اذا أقر بوارث صح اقراره مع انه يتضمن الاقرار له بانال وبان مدار الاحكام على الظاهر فلا يترك اقراره للظن المحتمل فان أمره فيه الى الله تعالى (قوله وقد قال النبي ﷺ اياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث) هو طرف من حديث وصله المصنف في الادب من وجهين عن أبي هريرة وقصد بذكره هنا الرد على من أساء الظن بالمريض فمنع تصرفه ومعنى قوله اكذب الحديث اي اكذب في الحديث من غيره لان الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن (قوله ولا يحل مال المسلمين لقول النبي ﷺ آية المنافق اذا ائتمن خان) هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الايمان ووجه تعلقه بالرد على من منع اجازة اقرار المريض من جهة انه دال على ذم الخيانة فلو ترك ذكر ما عليه من الحق وكنمه لكان خائنا المستحق فلزم من وجوب ترك الخيانة وجوب الاقرار لانه اذا كنتم صرنا ومن لم يعتبر اقراره كان حمله على الكتمان (قوله وقال الله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها فمن خص وارثا ولا غيره) أي لم يفرق بين الوارث وغيره في الامر بأداء الامانة فيصح الافرار سواء كان لوارث أو غيره (قوله فيه عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ) يعني حديث آية المنافق الذي علقه مختصرا وقد تقدم موصولا بتمامه في كتاب الايمان ولنظرة أربع من كن فيه كان منافقا خالصا وفيه واذا ائتمن خان وحديث أبي هريرة الذي أورده في هذا الباب بلفظ آية المنافق ثلاثة تقدم هناك أيضا باسناده ومنتنه وتقدم شرحه أيضا والله المستعان* (قوله باب تأويل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين) أي بيان المراد بتقديم الوصية في الذكر على الدين مع أن الدين هو المقدم في الاداء وبهذا يظهر السرف في تكرار هذه الترجمة (قوله ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحرث وهو الاور عن علي بن أبي طالب قال قضى محمد ﷺ ان الدين قبل الوصية وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين لفظ أحمد وهو اسناد ضعيف لكن قال الترمذي ان العمل عليه عند أهل العلم وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه والا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به وقد أورد في الباب ما يعضده أيضا ولم يختلف العلماء في أن الدين يقدم على الوصية الا في صورة واحدة وهي ما أم أوصى لشخص بالف مثلا وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده وصدقه الوارث فني وجهه للشافعية تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة ثم قد نازع بعضهم في اطلاق كون الوصية مقدمة على الدين في الآية لانه ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وانفاذ الوصية وأناي بأو للاباحة وهي كقولك جالس زيدا أو عمرا أي لك مجالسة كل منهما اجتماعا أو افتراقا وإنما قدمت لمعني اقتضى الاهتمام لتقديمها واختلف في تعيين ذلك المعنى وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور* احدها الخفة والثقل كربيعة ومضر فمضر أشرف من

إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يُوصِي الْعَبْدُ إِلَّا بِأَذْنِ أَهْلِهِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ثُمَّ قَالَ لِي يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَفِيرٌ حُلُوٌّ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ يُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ وَالْيَدُ الْعَالِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى قَالَ حَكِيمٌ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَرِزَا أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا، حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهُ فَقَالَ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ فَلَمْ يَرِزَا حَكِيمًا أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تُوفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ **حَدَّثَنَا** يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّخْتِيَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كَذَبَكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ قَالَ وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قُلْتُ وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَيْمِهِ

ربيعه لكن لفظ ربيعة لما كان اخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى المتنظ : فانها بحسب الزمان كعاد وثمود : فانها بحسب الطبع كثلاث ورباع * رابعها بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة لان الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال * خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى عز يزحكيهم قال بعض السلف عز فلما عز حكم * سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى من النبيين والصديقين واذا تقرر ذلك فتدرك السهلي ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لان الوصية انما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فانه انما يقع غالبا بعد الميت بنوع تفریط فوقعت البداءة بالوصية لكونها افضل وقال غيره قدمت الوصية لانها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان اخراج الوصية اشق على الوارث من اخراج الدين وكان أدائها مظنة التفریط بخلاف الدين فان الوارث مطمئن باخراجه فقدمت الوصية لذلك وأيضا فهي حظ فقير ومسكين غالبا والدين حظ غريم يطلبه بقوة وله مقال كما صرح ان لصاحب الدين مقالا وأيضا فالوصية يذنبها الموصى من قبل نفسه فقدمت تحريرا على العمل بها بخلاف الدين فانه ثابت بنفسه مطلوب أدائه سواء ذكر أو لم يذكر وأيضا فالوصية ممكنة من كل أحد ولا سيما عند من يقول بوجوبها فانه يقول يلزمها لكل أحد فيشارك فيها جميع المخاطبين لانها تقع بالمال وتقع بالمعهد كما تقدم وقل من يخلو عن شيء من ذلك بخلاف الدين فانه يمكن أن يوجد وان لا يوجد وما يكثر وقوعه مقدم على ما يقل وقوعه وقال الزين ابن المنير تقديم الوصية على الدين في المتنظ لا يقتضي تقديم في المعنى لانهما معاقد ذكر في سياق البعدي لكن الميراث يلي الوصية في البعدي ولا يلي الدين بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الاداء ثم الوصية ثم الميراث فيتحقق حينئذ ان الوصية تقع بعد الدين حال الاداء باعتبار القبلية فتقدم الدين على الوصية في اللفظ و باعتبار البعدي فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم (قوله وقال ابن عباس لا يوصى العبد الا باذن أهله) وصله ابن أبي شيبه من طريق شبيب بن عرقدة عن جندب قال سأل طهمان بن عباس أوصى العبد قال لا الا باذن أهله (قوله وقال النبي ﷺ العبد راع في مال سيده) هو طرف من حديث تقدم ذكره موصولا في باب

باب إِذَا وَقَفَ أَوْ وَصَّى لِأَقَارِبِهِ وَمَنِ الْأَقَارِبُ . وَقَالَ ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي طَاهَةَ أَجْعَلْهَا لِقُرَّاءِ أَقَارِبِكَ فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ .

كراهية التطاول على الرقيق من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر وأراد البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور قال ابن المنير لما تعارض في مال العبد حقه وحق سيده قدم الأقوى وهو حق السيد وجعل العبد مسؤولاً عنه وهو أحد الحفظة فيه فكذلك حق الدين لما عارضه حق الوصية والدين واجب والوصية تطوع وجب تقديم الدين فهذا وجه مناسبة هذا الأثر والحديث للترجمة ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث حكيم بن حزام أن هذا المال خضر حلوا الحديث وقد تقدم مشروحا في كتاب الزكاة قال ابن المنير وجه دخوله في هذا الباب من جهة أنه ﷺ زهده في قبول العطية وجعل يد الآخذ سفلى تنفيرا عن قبولها ولم يقع مثل ذلك في تقاضى الدين فالحاصل أن قابض الوصية يده سفلى وقابض الدين مستوفى لحقه أما أن تكون يده عليا بما تفضل به من القرض وأما أن لا تكون يده سفلى فيتحقق بذلك تقديم الدين على الوصية * ثانيهما حديث كلكم راع ومسؤول عن رعيته من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقد تقدم من وجه آخر في العتق ويأتى الكلام عليه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى وقد خالف الطحاوى في هذه المسئلة أصحابه فذكر اختلاف العلماء نحو ما سبق ثم ذكر أن الصحيح ما ذهب إليه الجماعة وصرح بترييف ما تقدم عن أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد في هذه المسئلة ثم تنبيهه على وقع شرح مغطاي أن البخاري قال هنا وقال اسمعيل بن جعفر أخبرني عبد العزيز عن اسحق عن أنس في قصة يرحاء ونقلت عن أبي العباس الطريقي (١) أن البخاري وصله عن الحسن بن شوكر عن اسمعيل وقال شيخنا ابن المظن أن هذا وهم وإنما ذكره البخاري في باب من تصدق إلى وكيله كما سيأتى * (قوله باب إذا وقف أو وصى لأقاربه ومن الأقارب) وقع في بعض النسخ أوقف بزيادة ألف وهي لغة قليلة وحذف المصنف جواب قوله إذا أشار إلى الخلاف في ذلك أى هل يصح أم لا وأورد المصنف المسئلة الأخرى مورد الاستفهام لذلك أيضا وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالأقارب وقد استطرد المصنف من هنا إلى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منها ثم رجع أخيرا إلى تكملة كتاب الوصايا وقد قال الماوردى تجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعافل ومجنون وموجود ومعدوم إذا لم يكن وارثا ولا قاتلا والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنفعة على وجه مخصوص وقد اختلف العلماء في الأقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو الأم ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر ويقدم من قرب منهم وهي رواية عن أبي حنيفة أيضا وأقل من يدفع إليه ثلاثة وعند عثمان بن عفان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للأغنياء عندهم إلا أن يشترط ذلك وقالت الشافعية القريب من اجتماع في النسب سواء قرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا كان أو فقيرا ذكرنا كان أو أنثى وارثا أو غير وارث محرما أو غير محرم واختلنوا في الأصول والنروع على وجهين وقالوا إن وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقيل يقتصر على ثلاثة وإن كانوا غير محصورين فنقل الطحاوى الاتفاق على البطالان وفيه نظر لأن عند الشافعية وجهها بأجواز ويصرف منهم لثلاثة ولا تجب التسوية وقال أحمد في القرابة كالشافعي إلا أنه أخرج الكافر وفي رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الأب الرابع إلى ما هو أسفل منه وقال مالك يختص بالعصبة سواء كان يرثه أولا ويبدأ بنقرائهم حتى يغنوا ثم يعطي الأغنياء وحديث الباب يدل لما قاله الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهره الاكتفاء بثنين وسأذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى (قوله وقال ثابت عن أنس قال النبي ﷺ لأبي طاهة اجعله لفقراء أقاربك فجعلها لحسان وأبي بن كعب) هو طرف من حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طريق

(١) (قوله الطريقي) في نسخة الطوفي

وقال الانصاري حدثني أبي عن ثمامة عن أنس مثل حديث ثابت قال اجعلها فقراء قرابتك قال أنس فجعلها لحسان وأبي بن كعب وكانا أقرب إليه مني وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة واسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مائة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث وحرام بن عمرو بن زيد مائة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار فبواً بجامع حساناً وأبا طلحة وأبي إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك وهو أبا بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد ابن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبياً .

حماد ابن سلمة عن ثابت وسأذكر ما فيه من زيادة بعد أبواب (قوله وقال الانصاري) هو محمد بن عبد الله بن الثني و ثمامة هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك والاسناد كله أنسيون بصريون وقد سمع البخاري من الانصاري هذا كثيراً (قوله) مثل حديث ثابت قال اجعلها لفقراء قرابتك قال أنس فجعلها لحسان وأبي بن كعب (كذا اختصره هنا وقد وصله في تفسير آل عمران مختصراً أيضاً عقب رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة قال حدثنا الانصاري فذكر هذا الاسناد قال فجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب إليه ولم يجعل لي منها شيئاً وسقط هذا القدر من رواية أبي ذر وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوي جميعاً عن ابن مرزوق وأبو نعيم في المستخرج من طريقه والبيهقي من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري بتمامه ولنظرة لما نزلت لن تناو البر الآية أو من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً جاء أبو طلحة فقال يا رسول الله حائطي لله فلو استطعت أن أسره لم أعلنه فقال اجعله في قرابتك وفقراء أهلك قال أنس فجعلها لحسان ولأبي ولم يجعل لي منها شيئاً لانهما كانا أقرب إليه مني ثمظ أبي نعيم وفي رواية الطحاوي كانت لأبي طلحة أرض فجعلها لله فأتى النبي ﷺ فقال له اجعلها في فقراء قرابتك فجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب إليه مني وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال حائطي بكذا وكذا وقال فيه فقال اجعلها في فقراء أهل بيتك قال فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب وأخرج الدارقطني من طريق صاعقة عن الانصاري فذكر فيه للانصاري شيخاً آخر فقال حدثنا حميد عن أنس قال لما نزلت لن تناو البر الآية أو من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً قال أبو طلحة يا رسول الله حائطي في مكان كذا وكذا صدقة لله تعالى والباقي مثل رواية أبي حاتم الا انه قال اجعلها في فقراء أهل بيتك وأقاربك ثم ساقه بالاسناد الاول قال مثله وزاد فيه فجعلها لأبي بن كعب وحسان ابن ثابت وكانا أقرب إليه مني وانما أوردت هذه الطرق لاني رأيت بعض الشراح ظن ان الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي طلحة من حسان وأبي بقية من الحديث المذكور وليس كذلك بل انتهى الحديث الى قوله وكانا أقرب إليه مني ومن قوله وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة الخ من كلام البخاري أو من شيخه فقال واسمه أي اسم أبي طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام وهو بالمهملة ابن عمرو بن زيد مائة وهو بالاضافة ابن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يعني ابن عمرو المذكور فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث ووقع هنا في رواية أبي ذر وحرام بن عمرو وساق النسب ثانياً إلى النجار وهو زيادة لامعني لها ثم قال وهو بجامع حسان وأبا طلحة وأبياً إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك هكذا أطلق في معظم الروايات فقال الدمياطي ومن تبعه هو ملبس مشكل وشرع الدمياطي في بيانه ويغني عن ذلك ما وقع في رواية المستملى حيث قال عقب ذلك وأبي ابن كعب هو ابن قيس بن عبيد ابن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبياً اه وقال أبو داود في السنن بلغني عن محمد بن عبد الله الانصاري أنه قال أبو طلحة هو زيد بن سهل فساق نسبه

وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا أَوْصَى لِقَرَابَتِهِ فَهُوَ إِلَى آبَائِهِ فِي الْإِسْلَامِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
 إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ أَرَى أَنَّ
 تَجْمَعُ لَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَسَمَ أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
 مَا نَزَلَتْ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ، جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَادِي يَا بَنِي فِهْرٍ يَا بَنِي عَدِيٍّ لِبَطُونٍ قُرَيْشٍ
 وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا نَزَلَتْ . وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ **بَابُ**
 هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالْوَلَدُ فِي الْأَقْرَبِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي
 سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَاهُ رِزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ

وَنَسَبِ حَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ كَمَا تَقْدِمُ ثُمَّ قَالَ الْأَنْصَارِيُّ فَبَيْنَ أَبِي طَلْحَةَ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ سِتَّةُ أَبَاءٍ قَالَ وَعَمْرُو
 ابْنُ مَالِكٍ يَجْمَعُ حَسَانًا وَأَبِيًا وَأَبَا طَلْحَةَ فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي الْبَخَارِيِّ مِنْ كَلَامِ شَيْخِهِ الْأَنْصَارِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَسَنِ بْنِ زُبَالَةَ فِي كِتَابِ الْمَدِينَةِ مِنْ مَرْسَلِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ زِيَادَةً عَلَى مَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ وَلَفْظُهُ أَنَّ
 أَبَا طَلْحَةَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ وَكَانَ مَوْضِعُهُ قَصْرَ بَنِي خَدِيلَةَ فَدَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّهُ عَلَى أَقَارِبِهِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَحَسَانِ ابْنِ
 ثَابِتٍ وَثَبِيطِ ابْنِ جَابِرٍ وَشَدَادِ بْنِ أَوْسٍ وَأَوْبَانَهُ أَوْسٍ بْنُ ثَابِتٍ فَتَقَاوَمُوهُ فَصَارَ لِحَسَانٍ فَبَاعَهُ مِنْ مَعَاوِيَةَ بِمِائَةِ أَلْفٍ فَابْتَنَى
 قَصْرَ بَنِي خَدِيلَةَ فِي مَوْضِعِهَا وَوَجَدَ ثَبِيطَ بْنَ جَابِرٍ مَالِكُ بْنُ عَدِيٍّ بْنُ زَيْدٍ مَنَاءً بَنَ عَدِيٍّ بْنُ مَالِكِ بْنِ النِّجَارِ يَجْتَمِعُ مَعَ أَبِي
 بَنٍ كَعْبٍ فِي مَالِكِ بْنِ النِّجَارِ فَهُوَ أَبَدٌ مِنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ بَوَاحِدٍ وَابْنُ زُبَالَةَ ضَعِيفٌ فَلَا يَحْتَجُّ بِمَا يَنْفَرِدُ بِهِ فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ
 وَمُلَخَّصٌ ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ خَصَّهُمَا أَبُو طَلْحَةَ بِذَلِكَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْآخَرِ فَحَسَانٌ يَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي الْأَبِ الثَّالثِ
 وَأَبِي يَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي الْأَبِ السَّادِسِ فَلَوْ كَانَتِ الْأَفْرَاقُ مَعْتَبَرَةً لَخَصَّ بِذَلِكَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ دُونَ غَيْرِهِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ
 وَأَمَّا قَالَ أَنَسٌ لَأَنَّهُمَا كَانَا أَقْرَبَ إِلَيْهِ مَنِي لَأَنَّ الَّذِي يَجْمَعُ أَبَا طَلْحَةَ وَأَنَسًا النِّجَارَ لَأَنَّهُ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ النِّجَارِ وَأَبُو طَلْحَةَ
 وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ كَمَا تَقْدِمُ مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ النِّجَارِ فَلِهَذَا كَانَ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ أَقْرَبَ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فِي أَنَسٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو طَلْحَةَ
 رَاعَى فِيمَنْ أُعْطَاهُ مِنْ قَرَابَتِهِ الْفَقْرَ لَكِنْ اسْتَدْنَى مَنْ كَانَ مَكْفِيًا مِنْ تَجِبَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ فَلِذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْ أَنَسًا فَظَنَّ أَنَسٌ
 أَنَّ ذَلِكَ لِبَعْدِ قَرَابَتِهِ مِنَ اللَّهِ أَعْلَمُ وَاسْتَدَلَّ لِأَحْمَدَ بَانَ الْمَرَادِ بِذِي الْقُرْبَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى بَنُو هَاشِمٍ
 وَبَنُو الْمُطَلِّبِ لِتَخْصِصِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُمْ بِسَهْمِ ذِي الْقُرْبَى وَأَمَّا يَجْتَمِعُ مَعَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فِي الْأَبِ الرَّابِعِ وَتَعَقُّبُهُ
 الضَّحَارِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ لَشَرَكُ مَعَهُمْ بَنِي نُوْفَلٍ وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ لَأَنَّهُمَا وَلَدَا عَبْدَ مَنَافٍ كَالْمُطَلِّبِ وَهَاشِمٍ فَلَمَّا خَصَّ بَنِي
 هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَلِّبِ دُونَ بَنِي نُوْفَلٍ وَعَبْدِ شَمْسٍ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِسَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى دَفَعَهُ لِنَاسٍ مَخْصُوصِينَ بَيْنَهُ النَّبِيُّ
 ﷺ بِتَخْصِصِهِ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَلِّبِ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ مِنْ وَقَفَ أَوْ أَوْصَى لِقَرَابَتِهِ بَلْ يَحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى مَطَاقِهِ
 وَعُمُومِهِ حَتَّى يَنْبَغِيَ مَا يَقِيدُهُ أَوْ يَخْصِمُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ قَالَ بَعْضُهُمْ) هُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمَنْ وَافَقَهُ كَمَا تَقْدِمُ ثُمَّ ذَكَرَ
 الْمُعْتَصِفُ قِصَّةَ أَبِي طَلْحَةَ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ أَوْ رَدَّهَا مَخْتَصِرَةً وَسَتَأْتِي بِتَأْمِهَا فِي بَابِ
 إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحُدُودَ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمَّا نَزَلَتْ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَادِي
 يَا بَنِي فِهْرٍ يَا بَنِي عَدِيٍّ لِبَطُونٍ مِنْ قُرَيْشٍ) هَكَذَا أَوْ رَدَّهَا مَخْتَصِرًا وَقَدْ وَصَلَهُ فِي مَنَاقِبِ قُرَيْشٍ وَتَفْسِيرِ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ
 بِتَأْمِهِ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأُورِدَ فِي آخِرِ الْجَنَائِزِ طَرَفًا مِنْهُ فِي قِصَّةِ أَبِي هَلْبٍ
 مَوْصُولَةً وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ وَشَرْحُ الَّذِي بَعْدَهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا نَزَلَتْ
 وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ * (قَوْلُهُ
 بَابُ هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالْوَلَدُ فِي الْأَقْرَبِ) هَكَذَا أَوْ رَدَّ التَّرْجُمَةَ بِالْإِسْتِفْهَامِ لِمَا فِي الْمَسْئَلَةِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ كَمَا تَقْدِمُ ثُمَّ أَوْ رَدَّ

أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . وَأَنْذَرَ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ . قَالَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا أَشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ
لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أَغْنِي
عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا . وَيَا صَفِيَّةَ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا . وَيَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِّبِي مَا شِئْتُ
مِنْ مَالِي لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا * تَابَعَهُ أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ **بَابُ** هَلْ
يَنْتَفِعُ الْوَاقِفُ بِوَقْفِهِ وَقَدْ أَشْتَرَطَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَجْنَحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَقَدْ يَلِي الْوَاقِفَ
وغيره وكذلك من جعل بدنة أو شيئاً لله فله أن ينتفع بها كما ينتفع غيره وإن لم يشترط
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى
رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ لَهُ أَرَأَيْتَ كَيْفَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا بَدَنَةٌ : قَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ أَرَأَيْتَ كَيْفَ قَالَ
وَيَحْكُ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ أَرَأَيْتَ كَيْفَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ أَرَأَيْتَ كَيْفَ قَالَ

فِي الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنْذَرَ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ قَالَ يَا مَعْشَرَ
قُرَيْشٍ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ مِنْهُ قَوْلُهُ فِيهِ وَيَا صَفِيَّةَ وَيَا فَاطِمَةَ فَانْهَى عَنْ ذَلِكَ بَيْنَ
عَشِيرَتِهِ فَعَمَهُمْ أَوْلَاهُمْ خَصَّ بَعْضُ الْبَطُونِ ثُمَّ ذَكَرَ عَمَّ الْعَبَّاسَ وَعَمَّتْ صَفِيَّةُ وَابْنَتُهُ فَدَلَّ عَلَى دُخُولِ النِّسَاءِ فِي الْأَقْرَبِ
وَعَلَى دُخُولِ الْفُرُوعِ أَيْضًا وَعَلَى عَدَمِ التَّخْصِصِ بَيْنَ يَرثُ وَلَا بَيْنَ كَانَ مُسْلِمًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْأَقْرَبِ بَيْنَ صِفَةِ
لِأَزْمَةِ لِلْعَشِيرَةِ وَالْمُرَادُ بِعَشِيرَتِهِ قَوْمُهُ وَهُمْ قُرَيْشٌ وَقَدَرُوا ابْنَ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
ذَكَرَ قُرَيْشًا فَقَالَ وَأَنْذَرَ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ يَعْنِي قَوْمَهُ وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَدْ أُمِرَ بِإِنْذَارِ قَوْمِهِ فَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْأَقْرَبِ
مِنْهُمْ دُونَ الْآخَرِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ فِي مَسْئَلَةِ الْوَقْفِ لِأَنَّ صَوْرَتَهَا مَا إِذَا وَقَفَ عَلَى قَرَابَتِهِ أَوْ عَلَى اقْتِرَابِ النَّاسِ إِلَيْهِ مِثْلًا
وَالْآيَةُ تَتَعَلَّقُ بِإِنْذَارِ الْعَشِيرَةِ فَافْتَرَقَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ لَعَلَّهُ كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ فَمَهَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ تَعْمِيمَ الْإِنْذَارِ
فَلِذَلِكَ عَمَّهُمْ أَنْتَهَى وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَوْلَا خَصَّ اتِّبَاعًا بِظَاهِرِ الْقَرَابَةِ ثُمَّ عَمَّ لِمَا عَنْدهُ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى التَّعْمِيمِ لِكُونِهِ
أَرْسَلَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِ (تَنْبِيْهِ) بِحُجُوزٍ فِي يَاعْبَاسَ وَفِي يَاصْفِيَّةَ وَفِي يَافَاطِمَةَ الضَّمُّ وَالنَّصَبُ (قَوْلُهُ تَابَعَهُ أَصْبَغُ
عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) وَصَلَهُ الذَّهَلِيُّ فِي الزَّهْرِيَّاتِ عَنْ أَصْبَغٍ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَنْ
حَرْمَلَةَ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ * (قَوْلُهُ بَابُ هَلْ يَنْتَفِعُ الْوَاقِفُ بِوَقْفِهِ) أَيُّ بَابٍ يَقِفُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى
غَيْرِهِ أَوْ بِأَنْ يَشْرُطَ أَنْفُسَهُ مِنَ الْمَنْفَعَةِ جُزْأً مَعِينًا أَوْ يَجْعَلَ لِلنَّظَرِ عَلَى وَقْفِهِ شَيْئًا وَيَكُونُ هُوَ النَّظَرُ فِي هَذَا كُلِّهِ خِلَافَ مَا
الْوَقْفُ عَلَى النَّفْسِ فُسِّيَ فِيهِ فِي بَابِ الْوَقْفِ كَيْفَ يَكْتُبُ وَأَمَّا شَرْطُ شَيْءٍ مِنَ الْمَنْفَعَةِ فُسِّيَ فِيهِ فِي بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَابْتَلُوا
الْيَتَامَى وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ فَأَذْكَرُهُ هُنَا وَوَقَعَ قَبْلَ الْبَابِ فِي الْمُسْتَخْرَجِ لِأَبِي نَعِيمٍ كِتَابُ الْأَوْقَافِ بَابُ هَلْ يَنْتَفِعُ الْوَاقِفُ
بِوَقْفِهِ وَلَمْ أَرِ ذَلِكَ لغيره (قَوْلُهُ وَقَدْ أَشْتَرَطَ عُمَرُ الْخ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ قِصَّةِ وَقْفِ عُمَرَ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَوْصُولُهُ فِي آخِرِ
الشُّرُوطِ وَقَوْلُهُ يَلِي الْوَاقِفَ وَغَيْرُهُ إِلَى آخِرِهِ هُوَ مَنْ تَفَقَّهَ الْمَصْنُفُ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ وَلَايَةَ النَّظَرِ لِلْوَاقِفِ لَا زَوَاعٍ فِيهَا
وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَكَانَ فَرْعُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدَهُ وَالْأَمْرُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ وَقِيلَ أَنْ دَفْعَهُ لِلْوَاقِفِ لغيره يَجْمَعُ غَلْطَهُ
وَلَا يَتَوَلَّى تَفْرِيقَهَا إِلَّا الْوَاقِفُ جَازَ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَإِنَّمَا مَنَعَ مَالَكَ مِنْ ذَلِكَ سَدُّ الدَّرِيْعَةِ لِئَلَّا يَصِيرَ كَأَنَّهُ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ
يَطِيلُ الْعَهْدَ فَيَنْتَسِي الْوَقْفَ أَوْ يَفْلَسُ الْوَاقِفَ فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ لِنَفْسِهِ أَوْ يَمُوتَ فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ وَرِثَتُهُ وَهَذَا لَا يَمْنَعُ الْجَوَازَ
إِذَا حَصَلَ الْأَمْنُ مِنْ ذَلِكَ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ أَنَّ النَّظَرَ يَحُوزُ لِلْوَاقِفِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ نَعْمَ إِنْ شَرَطَ ذَلِكَ جَازَ عَلَى الرَّاجِحِ وَالَّذِي
أَحْتَجَّ بِهِ الْمَصْنُفُ مِنْ قِصَّةِ عُمَرَ ظَاهِرٌ فِي الْجَوَازِ ثُمَّ قَوَاهُ بِقَوْلِهِ وَكَذَلِكَ كُلٌّ مِنْ جَعَلَ بَدَنَةً أَوْ شَيْئًا لِلَّهِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ كَمَا يَنْتَفِعُ

في الثانية أو في الثالثة **باب** إذا وقف شيئاً فلم يدفعه إلى غيره فهو جائز لأن عمر رضي الله عنه أوقف وقال لأجنّاح على من وليه أن يأكل ولم يخص إن وليه عمر أو غيره قال النبي ﷺ لا بني طلحة أرى أن تجعلها في الأقربين فقال أفعَلُ قسمها في أقاربه وبني عمه

غيره وإن لم يشترطه ثم أورد حديث أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البدنة وأمره ﷺ بركوبها وقد تقدمت الكلام عليه في الحج مستوفي وبينت هناك من أجاز ذلك مطلقاً ومن منع ومن قيد بالضرورة والحاجة وقد تمسك به من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه إذا جازله الانتفاع بما أهده بعد خروجه عن ملكه بغير شرط فجوازه بالشرط أولى وقد اعترضه ابن المنير بأن الحديث لا يطابق الترجمة إلا عند من يقول إن المتكلم داخل في عموم خطابه وهي من مسائل الخلاف في الأصول قال والراجح عند المالكية تحكيم العرف حتى يخرج غير المخاطب من العموم بالقرينة وقال ابن بطال لا يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه لأنه أخرجه الله وقطعه عن ملكه فانتفاعه بشيء منه رجوع في صدقته ثم قال وإنما يجوز له ذلك إن شرطه في الوقف أو افتقر هو وأورثته انتهى والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما سيأتي في أواخر كتاب الوصايا في ترجمة مفردة ومن فروع المسئلة لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحدهم ذريته هل يتناول ذلك والمختار أنه يجوز بشرط أن لا يختص به لئلا يدعى أنه ملكه بعد ذلك (قوله باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز) أي صحيح وهو قول الجمهور وعن مالك لا يتم الوقف إلا بالقبض وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول واحتج الطحاوي للصحة بأن الوقف شبهه بالعق لا اشتراكهما في أنهما تملك لله تعالى فينفذ بالقول المجرد عن القبض ويفارق الهبة في أنها تملك الآدمي فلا تتم إلا بقبضه واستدل البخاري في ذلك بقصة عمر فقال لأن عمر أوقف وقال لأجنّاح على من وليه أن يأكل ولم يخص أن وليه عمر أو غيره وفي وجه الدلالة منه غموض وقد تعقب بأن غاية ما ذكر عن عمر هو أن كل من ولي الوقف أبيع له التناول وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ولا يلزم من ذلك أن كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف المذكور بل الوقف لا بد له من متول فيحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يبين أحد الاحتمالين والذي يظهر أن مراده أن عمر لم يوقف ثم شرط لم أمره النبي ﷺ باخراجه عن يده فكان تقريره لذلك دالاً على صحة الوقف وإن لم يقبضه الموقوف عليه وأما ما زعمه ابن التين من أن عمر دفع الوقف لحفصة فردود كما سأوضحه في باب الوقف كيف يكتب إن شاء الله تعالى تنبيهه قوله كذا ثبت الأكثر وهي لغة نادرة والفصيح المشهور ووقف بغير ألف وهم من زعم أن أوقف لحن قال ابن التين قد ضرب على الألف في بعض النسخ واسقاطها صواب قال ولا يقال أوقف إلا من فعل شيئاً ثم زعم عنه (قوله وقال النبي ﷺ لا بني طلحة أرى أن تجعلها في الأقربين) الحديث تقدم موصولاً قرئاً بهذا لفظاً اسحق بن أبي طلحة قال الداودي ما استدلل به البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة حمل الشيء على ضده وتمثيله بغير جنسه ودفع للظاهر عن وجهه لأنه هوروي أن عمر دفع الوقف لابنته وأن أبا طلحة دفع صدقته إلى أبي بن كعب وحسان وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي ﷺ أخرج عن أبي طلحة ملكه بمجرد قوله هي لله صدقة ولهذا يقول مالك إن الصدقة تلزم بالقول وإن كان يقول إنها لا تتم إلا بالقبض نعم استدلاله بقصة عمر معترض وانتقاد الداودي صحيح انتهى وقد قدمت توجيهه وأما ابن بطال فنازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت يده ويحتمل أنها استمرت فلا دلالة فيها وأجاب ابن المنير بأن أبا طلحة أطلق صدقة أرضه وفوض إلى النبي ﷺ مصرفها فلما قال له أرى أن تجعلها في الأقربين ففرض له قسمتها بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة (قلت) وسيأتي التصريح بأن أبا طلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلاً فإن النبي ﷺ وإن كان عين له جهة المصرف لكنه

باب إِذَا قَالَ دَارِي صَدَقَ اللَّهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ فَهُوَ جَائِزٌ وَيُعْطِيهَا فِي الْأَقْرَبِينَ أَوْ حَيْثُ أَرَادَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا بِي طَلْحَةَ حِينَ قَالَ أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَى يَتَرَحَاءِ وَإِنَّمَا صَدَقَهُ اللَّهُ فَأَجَازَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ حَتَّى يُبَيِّنَ لِمَنْ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ **باب** إِذَا قَالَ أَرْضِي أَوْ بَسْتَانِي صَدَقَ اللَّهُ عَنْ أُمِّي فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ لِمَنْ ذَلِكَ **حدثنا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ أَخْبَرَنَا ثَابِتُ بْنُ جَرِيحٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يَعْلَى أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ يَقُولُ أَنَبَانَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تُوْفِيتُ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي تُوْفِيتُ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا أَيْنَ تُعْطِيهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّ حَائِطِي الْخُرَافَ صَدَقَهُ عَلَيْهَا **باب** إِذَا تَصَدَّقَ أَوْ وَقَفَ بِبَعْضِ مَالِهِ أَوْ بِبَعْضِ رَقِيقِهِ أَوْ دَوَابِّهِ فَهُوَ جَائِزٌ **حدثنا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ قَالَ سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أَجَلَ فَاقتصر على الأقرب بين فلان لم يمكن أباطحة أن يعيها الأقرب بين لا تتشاورهم اقتصر على بعضهم نخص بها من اختار منهم (قوله باب إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطى للأقربين أو حيث أراد) أي تتم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء (قوله قال النبي ﷺ لا بي طلحة الخ) هو من سياق اسحق بن أبي طلحة أيضا وقوله فأجاز النبي ﷺ ذلك هو من تفقه المصنف وقوله وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن أي حتى يعين وسيأتي بيانه في الباب الذي يليه * (قوله باب إذا قال أرضي أو بستانني صدقة لله عن أُمِّي فهو جائز وإن لم يبين لمن ذلك) فهذه الترجمة أخص من التي قبلها لأن الأولى فيما إذا لم يعين المتصدق عنه ولا المتصدق عليه وهذه فيما إذا عين المتصدق عنه فقط قال ابن بطال ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين مصرفه ووافقه أبو يوسف ومحمد والشافعي في قول قال ابن القصار وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة فأنما أراد به البر والقربة وأولى الناس ببره أقاربه ولا سيما إذا كانوا فقراء وهو كمن أوصى بثلاث ماله ولم يعين مصرفه فإنه يصح ويصرف في الفقراء والقول الآخر للشافعي أن الوقف لا يصح حتى يعين جهة مصرفه والافهوباق على ملكه وقال بعض الشافعية إن قال وقفته وأطلق فهو محل الخلاف وإن قال وقفته لله خرج عن ملكه جزما ودليله قصة أبي طلحة (قوله حدثنا محمد) كذا لاكثر غير منسوب وفي رواية أبي ذر وابن شبرويه حدثنا محمد بن سلام (قوله أخبرني يعلى) هو ابن مسلم سماه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عنه وهو مكي أصله من البصرة وعمه الطرقي في زعمه أنه ابن حكيم وليس ليعلى بن مسلم عن عكرمة في البخاري سوى هذا الموضع ورجال الاسناد ما بين مكي وبصري (قوله أن سعد بن عبادة) هو الانصاري الخزرجي سيد الخزرج وسيأتي بعد أبواب من هذا الوجه أن سعد بن عبادة أخى بنى ساعدة وبنو ساعدة بطن من الخزرج شهير (قوله توفيت أُمُّه وهو غائب عنها) هي عمرة بنت مسعود وقيل سعد بن قيس بن عمر وأنصارية خزرجية ذكر ابن سعد أنها أسلمت وبايعت وماتت سنة خمس والنبي ﷺ في غزوة دومة الجندل وابنها سعد بن عبادة معه قال فلما رجعوا جاء النبي ﷺ فصلى على قبرها وعلى هذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس كان حينئذ مع أبويه بمكة والذي يظهر أنه سمعه من سعد بن عبادة كما سأ بينه بعد ثلاثة أبواب (قوله الخراف) بكسر أوله وسكون المعجمة وآخره فاء أي المكان المسمى بذلك لما يخرف منه أي يجني من الثمرة تقول شجرة خراف ومما رآه الخطابي ووقع في رواية عبد الرزاق الخرف بغير ألف وهو اسم الحائط المذكور والحائط البستان (قوله باب إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز) هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول والمخالف فيه أبو حنيفة ويؤخذ منها جواز وقف المشاع والمخالف فيه محمد بن الحسن لكن خص المنع بما يمكن قسمته واحتج له الجوري بضم

يَقُولُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِجَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ قَالَ أَمْسِكْ عَلَيْكَ
بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرُ لَكَ قُلْتُ فَإِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي يُخَيَّرُ بَابُ مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكَيْلِهِ . ثُمَّ رَدَّالُو كَيْلُ
إِلَيْهِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ
لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ . جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ
وَإِنْ أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرَحَاءَ قَالَ وَكَانَتْ حَدِيقَةً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَسْتَقِيلُ فِيهَا وَيَشْرَبُ مِنْ
مَائِهَا فَحَى إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ أَرْجُو بَرَّهُ وَذُخْرَهُ فَضَعَهَا أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَخْ يَا أَبَا طَلْحَةَ ذَلِكَ مَالٌ رَاجِحٌ قَبْلُنَا مِنْكَ وَرَدَدْنَاهُ عَلَيْكَ فَأَجْعَلْهُ فِي الْأَقْرَبِينَ فَتَصَدَّقْ

الجم وهو من الشافعية بأن القسمة بيع وبيع الوقف لا يجوز وتعقب بأن القسمة افراز فلا محذور ووجه كونه
يؤخذ منه وقف المشاع ووقف المنقول وهو من قوله أو بعض رقيقه أو دوابه فانه يدخل فيه ما اذا وقف
جزأ من العبد أو الدابة أو وقف أحد عبديه أو فرسيه مثلاً فيصح كل ذلك عند من يحيز وقف المنقول ويرجع
إليه في التعيين (قوله قلت يا رسول الله ان من توبتي اخ) هذا طرف من حديث كعب بن مالك في قصة
تخلقه عن غزوة تبوك وسيأتي الحديث بطوله في كتاب المغازي مع استيفاء شرحه وشاهد الترجمة منه قوله
امسك عليك بعض مالك فانه ظاهر في امره باخراج بعض ماله وامساك بعض ماله من غير تفصيل بين ان يكون
مقسوماً أو مشاعاً فيحتاج من منع وقف المشاع الى دليل المنع والله اعلم واستدل به على كراهة التصديق
بجميع المال وقد تقدم البحث فيه في كتاب الزكاة ويأتي شيء منه في كتاب الايمان والنذور ان شاء الله تعالى *
(قوله باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه) هذه الترجمة وحديثها سقط من أكثر الاصول ولم يشرحه ابن
بطال وثبت في رواية أبي ذر عن الكشميهني خاصة لكن في روايته على وكيله وثبتت الترجمة وبعض الحديث في رواية
الحموي وقد نوزع البخاري في انتزاع هذه الترجمة من قصة أبي طلحة وأجيب بأن مراده أن أبا طلحة لما اطلق أنه
تصدق وفوض الى النبي ﷺ تعين المصروف وقال له النبي ﷺ دعم في الاقربين كان شبيهاً بما ترجم به ومقتضى
ذلك الصحة (قوله وقال اسماعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة) يعني الما جشون كذا ثبت في أصل
أبي ذر ووقع في الاطراف لأبي مسعود وخلف جميعاً أن اسماعيل المذكور هو ابن جعفر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج
وقال رأيت في نسخة أبي عمرو يعني الجيزي قال اسماعيل ابن جعفر ولم يوصله أبو نعيم ولا الاسماعيلي وزاد الطريقي
في الاطراف أن البخاري أخرجه عن الحسن بن شوكر عن اسماعيل ابن جعفر واقره بذلك فان الحسن ابن شوكر
لم يذكره أحد في شيوخ البخاري وهو ثقة وأبوه بالمعجمة وزن جعفر وجزم المزي بأن اسماعيل هو ابن أبي أويس
ولم يذكر ذلك دليلاً الا أنه وقع في أصل الدمياطي بخطه في البخاري حدثنا اسماعيل فان كان محفوظاً تعين أنه ابن أبي
أويس والا فالقول ما قال خلف ومن تبعه وعبد العزيز بن أبي سلمة وان كان من أقران اسماعيل بن جعفر فلا يمتنع أن
يروي اسماعيل عنه والله أعلم وقد تقدمت الإشارة الى شيء من هذا في باب اذا وقف أو أوصى لأقاربه (قوله عن اسحق
بن عبد الله بن أبي طلحة لأعلمه الا عن أنس) كذا وقع عند البخاري وذكره ابن عبد البر في التمهيد فقال روي هذا
الحديث عبد العزيز بن أبي سامة الما جشون عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك فذكره بطوله جازماً
والذي يظهر ان الذي قال لأعلمه الا عن أنس هو البخاري (قوله لما نزلت ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون جاء أبو طلحة)

به أبو طلحة على ذوى رجه قال وكان منهم أبي وحسان قال وباع حسان حصته منه من معاوية ، فقيل له
 تبيع صدقة أبي طلحة فقال ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من دراهم قال وكانت لك الحديقة في موضع
 قصر بني جديلة الذي بناه معاوية **باب** قول الله عز وجل : وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
 فأرزقوهم منه **حدثنا** محمد بن الفضل أبو الثعلبي حدثنا أبو عمارة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس رضى الله عنهما قال إنما ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ولا والله ما نسخت ولكنها
 مما تهاون الناس هما والبيان والبرث وذلك الذي يرزق ووال لا يرث فذلك الذي يقول بالمعروف
 يقول لا أملك لك أن أعطيك **باب** ما يستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن
 الميت **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن رجلاً

زاد ابن عبد البر ورسول الله ﷺ على المنبر قال وكانت دار أبي جعفر والدار التي تليها إلى قصر بني جديلة حوائط لاني طلحة
 قال وكان قصر بني جديلة حائط لاني طلحة يقال لها بريحاء فذكر الحديث ومراعاة بدار أبي جعفر التي صارت إليه بعد ذلك
 وعرفت به وهو أبي جعفر المنصور الخليفة المشهور العباسي وأما قصر بني جديلة وهو بالمهمل مصغروهم من قاله بالجيم فنسب
 إليهم القصر بسبب المجاورة والى فالذي بناه هو معاوية بن أبي سفيان وبني جديلة بالمهمل مصغروهم من الانصار وهم بنو
 معاوية بن عمرو بن مالك النجار وكانوا بتلك البقعة فعرفت بهم فلما اشترى معاوية حصه حسان بنى فيها هذا القصر فعرف
 بقصر بني جديلة ذكر ذلك عمرو ابن شبة وغيره في أخبار المدينة قالوا وبني معاوية القصر المذكور ليكون له حصناً لما
 كانوا يتحدثون به بينهم مما يقع لبني أمية أي من قيام أهل المدينة عليهم قال أبو غسان اندى وكان لذلك القصر بابان
 أحدهما شارع على خط بني جديلة والآخر في الزاوية الشرقية وكان الذي ولي بناء معاوية الطفيل بن أبي بن
 كعب انتهى وأغرب الكرماني فزعم أن معاوية الذي بنى القصر المذكور هو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد
 أجداد أبي طلحة وغيره وما ذكرته عن صنف في أخبار المدينة يرد عليه وعم أعلم بذلك من غيرهم (قوله وباع حسان
 حصته منه من معاوية) هذا يدل على أن أبا طلحة ملكهم الحديقة المذكورة ولم ينفقها عليهم إذ لو وقفها ماساغ لحسان أن
 يبيعها فيعكر على من استدل بشيء من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف الا فيما لا يخالف فيه الصدقة الوقف ويحتمل
 أن يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج إلى بيع حصته منهم جزأه يبيعها وقد قال بجواز هذا الشرط
 بعض العلماء كعلي وغيره والله أعلم ووقع في أخبار المدينة لمحمد بن الحسن الخزومي من طريق أبي بكر ابن حزم أن بنى
 حصه حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان (قوله باب قول الله عز وجل وإذا حضر القسمة الآية) ذكر
 فيه حديث ابن عباس قال ان ناسا يزعمون ان هذه الآية نسخت الحديث وسيأتي الكلام عليه في التفسير وذكر من
 أراد ابن عباس بقوله ان ناسا يزعمون وان منهم عائشة رضى الله عنها وغير ذلك من الأقوال في دعوى كونها محكمة أو
 منسوخة * (قوله باب ما يستحب لمن توفي فجأة) بضم الفاء وبالجيم الخفيفة والمد ويجوز فتح الفاء وسكون الجيم بغير
 مد (أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت) أو رده فيه حديث عائشة أن رجلاً قال ان أمي افلتت نفسها وحديث
 ابن عباس أن سعد بن عباد قال ان أمي ماتت وعليها نذر وكأنه رمز إلى أن المبهمة في حديث عائشة هو سعد بن
 عباد وقد تقدم حديث ابن عباس في قصة سعد بن عباد بلفظ آخر ولا تنافي بين قوله ان أمي ماتت وعليها
 نذرو بين قوله ان أمي توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء ان تصدقت به عنها لاحتمال أن يكون سأل عن النذرعن
 الصدقة عنها وبين النسائي من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فاخرج من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عباد
 قال قلت يا رسول الله ان أمي ماتت أفأتصدق عنها قال نعم قلت فأى الصدقة أفضل قال سقى الماء وأخرجه الدارقطني

قَالَ لَأَنِّي صَلَّى إِنَّ أُمِّي أَفْتَلَمْتُ نَفْسَهَا وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ تَصَدَّقُ عَنْهَا
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى فَقَالَ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا
 نَذْرٌ فَقَالَ أَقْضِهِ عَنْهَا

في غرائب مالك من طريق حماد بن خالد عنه بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ أن سعدا قال يا رسول الله
 أنتفع أُمِّي إن تصدقت عنها وقد ماتت قال نعم قال فما تأمرني قال اسق الماء والخموظ عن مالك ما وقع في هذا الباب والله
 أعلم وقد تقدمت تسمية أم سعد قريبا (قوله أفلتأت) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام أي أخذت فلتته أي
 بختة وقوله نفسها بالضم على الأشهر وبالفتح أيضا وهو موت الفجأة والمراد بالنفس هنا الروح (قوله وأراها لو
 تكلمت تصدقت) بضم همزة أراها وقد تقدم في الجنائز من وجه آخر عن هشام بلفظ وأظنها وهو يشعر بأن رواية
 ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ وانها لو تكلمت تصدحت وظاهره أنها لم تكلم فلم تصدق لكن في الموطأ
 عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده قال خرج سعد بن عبادة مع النبي
صَلَّى في بعض مغازيه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة فقيل لها أوصي فقات فيم أوصى المال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم
 سعد فذكر الحديث فإن أمكن تأويل رواية الباب بأن المراد أنها لم تكلم أي بالصدقة ولو تكلمت لتصدقت أي فكيف
 أمضي ذلك أو يحمل على أن سعدا ما عرف بما وقع منها فإن الذي روى هذا الكلام في الموطأ هو سعيد بن سعد بن عبادة
 أو ولده شرحبيل مرسل فعلي التقديرين لم يتحدرا وى الاثبات وراوى النفي فيمكن الجمع بينهما بذلك والله أعلم (قوله
 أفأتصدق عنها) في الرواية المتقدمة في الجنائز فهل لها أجر إن تصدقت عنها قال نعم ولبعضهم أتصدق عليها أو أصرف
 على مصلحتها (قوله إن سعد بن عبادة) كذا رواه مالك وتابعه الليث وبكر بن وائل وغيرهما عن الزهري وقال سليمان
 ابن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد بن عبادة أنه استفتى جعله من مسند سعد أخرج جميع ذلك
 النسائي وأخرجه أيضا من رواية الاوزاعي ومن رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري على الوجهين وقد
 قدمت أن ابن عباس لم يدرك القصة فتعين ترجيح رواية من زاد فيه عن سعد بن عبادة ويكون ابن عباس قد أخذه عنه
 ويحتمل أن يكون أخذه عن غيره ويكون قول من قال عن سعد بن عبادة لم يقصد به الرواية وإنما اراد عن قصة
 سعد بن عبادة فتحد الروايتان (قوله وعليها نذر فقال أقضه عنها) في رواية قتيبة عن مالك لم تقضه وفي رواية سليمان
 بن كثير المذكورة فيجزى عنها أن اعتق عنها قال اعتق عن أمك فأفادت هذه الرواية بيان ما هو النذر المذكور وهو
 أنها نذرت أن تعتق رقبة فماتت قبل أن تفعل ويحتمل أن تكون نذرت نذرا مطلقا غير معين فيكون في الحديث حجة
 لمن أفتى في النذر المطلق بكفارة يمين والعتق أعلى كفارات الأيمان فلذلك أمره أن يعتق عنها وحكي ابن عبد البر عن
 بعضهم أن النذر كان على والدة سعد صيام واستند إلى حديث ابن عباس المتقدم في الصوم أن رجلا قال يا رسول الله
 إن أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ الْحَدِيثِ ثُمَّ رَدَدَ بَانَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ جَاءَتْ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ (قالت)
 والحق أنها قصة أخرى وقد أوضحت ذلك في كتاب الصيام وفي حديث الباب من الفوائد جواز الصدقة عن الميت
 وأن ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة إليه ولا سيما أن كان من الولد وهو مخصص لعموم قوله تعالى وأن ليس للإنسان
 إلا ما سعى و يلتحق بالصدقة العتق عند الجمهور خلافا لجمهور عند المالكية وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال
 البرهن تصل إلى الميت كالحج والصوم وقد تقدم شيء من ذلك في الصيام وفيه أن ترك الوصية جائز لانه صَلَّى لم يذم
 أم سعد على ترك الوصية قاله ابن المنذر وتعقب بأن الإنكار عليها قد تعذر لموتها وسقط عنها التكليف وأجيب بأن
 فائدة إنكار ذلك لو كان منكرا ليعتظ غيرها ممن سمعه فلما أقر على ذلك دل على الجواز وفيه ما كان الصحابة عليه من

بابُ الإِشْهَادِ فِي الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ
 ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي يَمْلَى أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ أَنبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ
 أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَخَا ابْنِي سَاعِدَةَ تُوَفِّيَتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّي تُوَفِّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا فَهَلْ يَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنِّي
 أَشْهَدُكَ أَنَّ حَائِطَ الْمَخْرَافِ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا **بابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا
 تَبْدَلُوهَا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ
حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَأَلَ
 عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ،
 قَالَ هِيَ الْيَتِيمَةُ فِي حَجَرٍ وَإِيَّهَا ، فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا . وَيُرِيدُ أَنْ يَنْزَوِّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ سُنَّةِ
 نِسَائِهَا فَتُزَوِّجُ عَنْ نِكَاحٍ . إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ . وَأَمْرُهَا بِنِكَاحٍ مِنْ سِوَاهُنَّ
 مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ عَائِشَةُ ثُمَّ أَسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي
 النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ . قَالَتْ فَبَيَّنَ اللَّهُ فِي هَذِهِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِي
 نِكَاحِهَا ، وَلَمْ يُلْحِقُوا بِسُنَّتِهَا بِإِكْمَالِ الصَّدَاقِ . فَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكَوْهَا
 وَالتَّمَسُّوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ ، قَالَ فَكَمَا يَتَرُكُونَهَا حِينَ يَرْغَبُونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا
 فِيهَا . إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا الْأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ . وَيُعْطُوهَا حَقَّهَا **بابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَابْتَلُوا الْيَتَامَى
 حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ

استشارة النبي ﷺ في أمور الدين وفيه العمل بالظن الغالب وفيه الجهاد في حياة الام وهو محمول على أنه استأذنها
 وفيه السؤال عن التحمل والمسارة الى عمل البر والمبادرة الى بر الوالدين وأن اظهار الصدقة قد يكون خيرا من اخفائها
 وهو عند اغتنام صدق النية فيه وان للحاكم تحمل الشهادة في غير مجلس الحكم نبه على أكثر ذلك أبو محمد بن أبي جرة
 رحمه الله تعالى وفي بعضه نظر لا يخفى وكلامه على أصل الحديث وهو في الباب الذي يليه أبسط من هذا الباب * (قوله
 باب الاشهاد في الوقف والصدقة) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور آنفا لقوله فيه أشهدك ان حائطي اخرف
 صدقة وألحق المصنف الوقف بالصدقة لكن في الاستدلال لذلك بقصة سعد نظر لان قوله أشهدك يحتمل ارادة
 الاشهاد المعتبر ويحتمل أن يكون معناه الاعلام واستدل المهلب للاشهاد في الوقف بقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم
 قال فاذا أمر بالاشهاد في البيع وله عوض فلا أن يشرع في الوقف الذي لا عوض له أولى وقال ابن المنير كان البخاري
 أراد دفع التوهم عن يظن أن الوقف من أعمال البر فيندب اخفائه فيبين انه يشرع اظهاره لانه بصدد أن ينزع فيه
 ولا سيما من الورثة * (قوله باب قوله عز وجل وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم
 الى أموالكم الى قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء) أورد فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا
 في اليتامى وفي تفسير قوله تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى
 في التفسير وقد أغفل المزي عزو هذا الحديث الى كتاب الوصايا * (قوله باب قول الله تعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا
 النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم) ساق في رواية الاصيلي وكريمة الى قوله نصيبا مفروضا وأما في رواية

يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا لِلرُّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا . حَسِيبًا يَعْنِي كَافِيًا **بَاب** وَمَا لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلَاتِهِ **حَدَّثَنَا** هَرُونَ بْنُ الْأَشْعَثِ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يُقَالُ لَهُ تَمَغُّ وَكَانَ نَحْلًا فَقَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْتَفِدْتُ مَالًا وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ نَمْرُهُ فَتَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ فَصَدَّقْتُهُ تِلْكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي الرُّقَابِ وَالْمَسَاكِينِ وَالضُّعْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلِذِي الْقُرْبَى . وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ . أَوْ يُؤْكِلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ بِهِ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ قَالَتْ أَنْزَلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ أَنْ يُصِيبَ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا بِقَدْرِ مَالِهِ

أَبِي ذَرٍّ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ رَشَدًا إِلَى قَوْلِهِ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (قَوْلُهُ حَسِيبًا يَعْنِي كَافِيًا) كَذَا اللَّاحِظُ كَثُرَ وَسَقَطَ يَعْنِي لَا بِي ذَرٍّ قَالَ ابْنُ التِّينِ فَسَرَّهُ غَيْرُهُ عَالِمًا وَقِيلَ مُحَاسِبًا وَقِيلَ مُقْتَدِرًا وَفِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ عَنْ السَّيِّدِ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا أَيْ شَهِيدًا (قَوْلُهُ وَمَا لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلَاتِهِ) كَذَا اللَّاحِظُ كَثُرَ وَسَقَطَتْ مَا الْأُولَى لَا بِي ذَرٍّ وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ فَقِيلَ يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ عَمَلَاتِهِ وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ كَمَا فِي ثَانِي حَدِيثِ الْبَابِ وَعُكْرَمَةُ وَالْحَسَنُ وَغَيْرُهُمْ وَقِيلَ لَا يَأْكُلُ مِنْهُ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ عُبَيْدَةُ بْنُ عَمْرٍو وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَمُجَاهِدٌ إِذَا أُكِلَ ثُمَّ أَسْرَقَ قُضِيَ وَقِيلَ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ وَقِيلَ إِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْقَرْضِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ جَازَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَهَذَا الصَّحِيحُ الْأَقْوَالُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ وَأَبُو الْعَالِيَةِ وَغَيْرُهُمَا أَخْرَجَ جَمِيعُ ذَلِكَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ وَقَالَ هُوَ بِوَجوبِ الْقَضَاءِ مُطْلَقًا وَاتَّصَرَّ لَهُ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ يَأْخُذُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَجْرَتِهِ وَنَفَقَتِهِ وَلَا يَجِبُ الرَّدُّ عَلَى الصَّحِيحِ وَحَكَى ابْنُ التِّينِ عَنْ رُبَيْعَةَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَقِيرِ وَالْغَنِيِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْيَتِيمُ أَيْ إِنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْإِتْفَاقِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَطْعَمْهُ مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى الْأَكْلِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ أَصْلًا وَالْمَشْهُورُ مَا تَقَدَّمَ ثُمَّ أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا هرون بن الأشعث) هو الحمداني بسكون الميم أصله من الكوفة ثم سكن بخاري ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ووقع في بعض الروايات كرواية النسفي حدثنا هرون غير منسوب فزعم ابن عدي أنه هرون بن يحيى المكي الزبيري ولم يعرف من حاله شيء وانعتمد ما وقع عند أبي ذر وغيره منسوبا (قوله تصدق بماله) هو من إطلاق العام على الخاص لأن المراد بالمال هنا الأرض التي لها غلة (قوله يقال له تمغ) بفتح المثناة وسكون الميم بعدها معجمة ومنهم من فتح الميم حكاية المنذري قال أبو عبيد البكري هي أرض تلقاء المدينة كانت لعمر (قلت) وسأذكر في باب الوقف كيف يكتب كيفية مصيره إلى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك إن شاء الله تعالى (قوله فصدقته تلك) كذا للكشيميني وغيره ذلك (قوله ولا جناح على من وليه أن يأكل من ماله بالمعروف) قال المهلب شبه البخاري الوصي بنظر الوقف ووجه الشبه أن النظر للموقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر لليتامى وتعقبه ابن المنير بأن الواقف هو المالك لما نفع ما وقفه فان شرط أن يلي نظره شيئا ساغ له ذلك والوصي ليس كذلك لأن ولده يملك المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالواقف اهـ ومقتضاه أن الوصي

بالمعروف **باب** قول الله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا**
وَيَصْعَلُونَ سَعِيرًا **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد
 المدني عن أبي الغيث عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي **ﷺ** قال اجتنبوا السبع الموبقات.
 قالوا يا رسول الله وما هن قال الشُّرك بالله . والسُّحر . وقتل النفس التي حرم الله بلاً بالحق .
 وأكل الربوا وأكل مال اليتيم . والتولي يوم الزحف . وقذف المحصنات المؤمنات الفحشيات **باب**
 : يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فآخؤا أنفسهم . إلى آخر الآية لا اعتنكم
 لأخرجكم وضيق عليكم . وعنت خضعت وقال ابن حبيب حدثنا حماد عن أيوب عن
 نافع قال مارد ابن عمر على أحد وصيته وكان

إذا جعل للوصي أن يأكل من مال الوصي عليهم لا يصح ذلك وليس كذلك بل هو مباح إذا عينه وإنما اختلف السلف فيما
 إذا أوصى ولم يعين الوصي شيئا هل له أن يأخذ بقدر عمله أم لا وقد أكرهنا وجه المطابقة من جهة أن القصد أن الوصي
 يأخذ من مال اليتيم أجره بدليل قول عمر لا جناح على من وليه أن يأكل بالمعروف * تأنيها حديث عائشة في قوله تعالى
 ومن كان غنيا فليستعفف الآية قالت عائشة أنزلت في والي اليتيم وفي رواية تستعفي في والي مال اليتيم الخ وقد قدمت
 بيان الاختلاف في ذلك ويأتي بقية شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى . (قوله باب قول الله تعالى ان
 الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصعلون سعيرا) أورد فيه حديث أبي هريرة في السبع
 الموبقات وفيه وأكل مال اليتيم وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى وكنت قدمت في
 الشهادات أننى أشرح هذا الحديث هنا حصل ذهول فاستدركته في الموضع الذي أعاد فيه المصنف من كتاب الحدود
 وذكرت الاختلاف في ضابط الكبيرة وفي عددها في أوائل كتاب الأدب * (قوله باب يسألونك عن اليتامى قل
 إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فآخؤا أنفسهم إلى آخر الآية) كذا في ذرو ساق غيره الآية (قوله لا اعتنكم لأخرجكم
 وضيق) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عنه وزاد بعد قوله ضيق عليكم ولكنه
 وسع ويسر فقال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف يقول يا كل النقيرا إذا ولي مال اليتيم بقدر
 قيامه على ماله ومنفعته فلم يسرف أو يذر ثم أخرج من طريق سعيد بن جبير قال في قوله لا اعتنكم لأخرجكم اه وقوله
 أعنتكم فعل ماض من العنت بفتح المهملة والنون بعدها مائة والهمزة للتعدية أى أوقعكم في العنت (قوله وعنت خضعت)
 كذا وقع هنا واستغرب لانه لا تعلق له بقوله أعنتكم بل هو فعل ماض من العنو بضم الهمزة والنون وتشديد الواو وليس
 هو من العنت فى شىء لأن التاء فى العنت أصلية وفى عنت لتأنيث ولام الفعل منه وأولسكنها ذهبت فى الوصل فلعل
 المصنف ذكر ذلك هنا استطرادا وتفسير عنت الوجوه بخضعت أخرجه ابن المنذر أيضا من طريق مجاهد وأخرج
 من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال قوله وعنت الوجوه أى ذلت ومن طريق أبي عبيدة قال عنت استأسرت
 لأن العانى هو الأسير فكان من فسر به خضعت فسر به بلازمه لأن من لازم الأسر الذلة والخضوع غالبا (قوله وقال لنا
 سليمان بن حرب الخ) هو موصول وسليمان من شيوخ البخارى وجرت عادة البخارى الاتيان بهذه الصيغة فى الموقوفات
 غالبا وفى المتابعات نادرا ولم يصب من قال انه لا يأتى بها الا فى المذاكرة وأبعد من قال ان ذلك للاجازه (قوله مارد ابن
 عمر على أحد وصيته) يعنى أنه كان يقبل وصية من يوصي اليه قال ابن التين كانه كان يبتغى الاجر بذلك حديث أنا وكافل
 اليتيم كهاتين الحديث اه وسيأتى فى كتاب الادب مع الكلام عليه ومحل كراهة الدخول فى الوصايا أن يخشى النهمة

ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال اليتيم أن يجتمع إليه نصحاؤه وأولياؤه فينظر والذي هو خير له
وكان طاوس إذا سئل عن شيء من أمر اليتامى قرأ والله يعلم المفسد من المصلح، وقال عطاء في يتامى
الصغير والكبير ينفق الولي على كل إنسان بقدره من حصته **باب** استخدام اليتيم في السفر
والحضر إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أوزوجها لليتيم **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا
ابن عليه حدثنا عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم
فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن أنساً غلام كئيس فليخدمك
قل فخدمته في السفر والحضر ما قل لي شيء صنعت هذا ولا شيء لم أصنع لم لم

أو الضعف عن القيام بحقها (قوله وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه الخ) لم أقف عليه موصولا عنه (قوله
وكان طاوس الخ) وصله سفيان بن عيينة في تفسيره عن هشام بن حجير بمحملة ثم جيم مصغر عن طاوس أنه كان
إذا سئل عن مال اليتيم يقرأ ويستلونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فآخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح
(قوله وقال عطاء الخ) وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه أنه سئل عن الرجل يلى أموال أيتام
فيهم الصغير والكبير وما لهم جميع لم يقسم قال ينفق على كل إنسان منهم من ماله على قدره وقدر روي عبد بن حميد من
طريق قتادة قال لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن كانوا لا يخالطونهم في مطعم ولا غيره فاشتد عليهم
فأنزل الله الرخصة وإن تخالطوهم فآخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح وزوي الثوري في تفسيره عن سالم الألفطس
عن سعيد بن جبير أن سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت أن الذين ياكلون أموال اليتامى ظلماء عزلوا أموالهم عن
أموالهم فنزلت قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فآخوانكم قال خلطوا أموالهم بأموالهم وهذا هو المحفوظ مع إرساله
وقد وصله عطاء بن السائب بذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو داود والنسائي واللفظه وصححه الحاكم من طريق عطاء
بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن وإن الذين
يأكلون أموال اليتامى ظلماء اجتنب الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم فشكوا إلى النبي ﷺ ذلك فنزلت
ويستلونك عن اليتامى الآية ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء بن السائب موصولا أيضا وزاد فيه وأحل لهم
خلطهم وروى عبد بن حميد من طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال الخالطة أن تشرب من لبنه ويشرب من
لبنك وتأكل من قصعتك وتأكل من قصعتك والله يعلم المفسد من المصلح من يتعمد أكل مال اليتيم ومن يتجنبه وقال
أبو عبيد المراد بالخالطة أن يكون اليتيم بين عيال المولى عليه فيشقى عليه إفراز طعامه فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يري أنه كافيه
بالتحري فيخلطه بنفقة عياله ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا من ذلك فوسع الله عليهم وهو نظير النهي
حيث وسع عليهم في خلط الأزواد في الأسنار كما تقدم في الشركة والله أعلم * (قوله باب استخدام اليتيم في السفر والحضر
إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أوزوجها لليتيم) أورده فيه حديث أنس قال قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس له خادم
فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي الحديث وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى أما صدره فمضى الجهاد وأما بقيته ففي كتاب
الأدب وعبد العزيز المذكور في الأسناد هو ابن صهيب والأسناد كله بصريون وأبو طلحة كان زوج أم سليم والدة أنس
فحديث مطابق لأحد ركني الترجمة وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكانه استفيد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك
إلا بعد رضا أم سليم أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه أن أم سليم هي التي أحضرتة إلى النبي ﷺ أول ما قدم المدينة وأما
أبو طلحة فحضره اليدها أراد الخروج إلى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك صريحا في باب من غزا بصبي للخدمة من كتاب

تَصْنَعُ هَذَا هَكَذَا **بَابُ** إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحُدُودَ فَهُوَ جَائِزٌ . وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ **حَدَّثَنَا**

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالِحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ أَبُو طَالِحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَحْلِ وَكَانَ أَحَبَّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءُ مُسْتَقْبَلَةُ الْمَسْجِدِ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٌ قَالَ أَنَسٌ فَلَمَّا نَزَلَتْ أَنْ تَمْلُؤُوا الْبُيْرَ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ قَامَ أَبُو طَالِحَةَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ أَنْ تَمْلُؤُوا الْبُيْرَ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرُحَاءَ وَإِنِّي سَدَقْتُ لِلَّهِ أَرْضَ جُورِهَا وَذَخَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَضَعَهَا حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ فَقَالَ بَخٍ ذَلِكَ مَالٌ رَاحٍ أَوْ رَاحٍ شَأْنُ ابْنِ مَسْلَمَةَ وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ وَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَجْمَعَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ

الجهاد ومن طريق عمرو بن أبي عمرو وعن أنس وقد اختلف في حكم ما ترجم به نفع المالكية للام وغيرها التصرف في مصالح من في كذا التهم من الايتام وان لم يكونوا أوصياء واستشكل بعضهم جواز ذلك فنهى إلى ان اليتيم يشتغل بالخدمة عن التأديب وهو ضد المطلوب وجوابه أن انتزاع الحكم انذ كور من هذا الخبر يقتضى التقييد بما ورد في الخبر المستدل به وهو أن يكون عند من يؤدبه وينتفع بتأديبه كواقع لأنس في الخدمة النبوية فانه استفاد بالمواظبة عليها من الآداب ما فاق غيره ممن أدبه أبوه * (قوله باب اذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو جائز وكذلك الصدقة) كذا أطلق الجواز وهو محمول على ما اذا كان الموقوف أو المتصدق به مشهورا متميزا بحيث يؤمن أن يلتبس بغيره والا فلا بد من التحديد اتفاقا لكن ذكر الغزالي في فتاويه ان من قال اشهدوا على أن جميع أملاكى وقف على كذا وذكر مصرفها ولم يحدد شيئا منها صارت جميعها وقفا ولا يضر جهل الشهود بالحدود ويحتمل أن يكون مراد البخارى ان الوقف يصح بالصيغة التي لا تحيد فيها بالنسبة إلى اعتقاد الواقف وإرادته لشيء معين في نفسه وإنما يعتبر التحديد لأجل الشهاد عليه لبيان حق الغير والله أعلم (قوله أكثر الانصار) في رواية الكشميهني أكثر أنصارى أي أكثر كل واحد من الانصار والاضافة إلى المفرد النكرة عند إرادة التفضيل سائغ (قوله مالا من نخل) تقدم في رواية عبد العزيز لما جشون عن اسحق تسمية حدائق أبي طلحة قريبا (قوله وكان النبي ﷺ يدخلها) زاد في رواية عبد العزيز ويستظل فيها (قوله بريحاء) تقدم شيء من ضبطها في الزكاة ومنه عند مسلم بريحاء بفتح الموحدة وكسر الراء وتقديمها على التحتانية الساكنة ثم حاء مهملة ورجح هذا صاحب الفائق وقال هي وزن فعلاء من البراح وهي الأرض الظاهرة المنكشفة وعند أبي داود باريحاء وهو بأشباع الموحدة والباقي مثله وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان أريحاء من الأرض المقدسة ويحتمل ان كان محفوظا أن تكون سميت باسمها قال عياض رواية المغاربة اعراب الراء والقصر في حاء وخطأ هذا الصورى وقال الباجي أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر يفتحون الراء في كل حال زاد الصورى وكذلك الباء أى أوله وقد قدمت في الزكاة انه انتهى الخلاف في النطق بها إلى عشرة أوجه ونقل أبو على الصدي عن أبي ذر الهروى انه جزم انها مركبة من كلمتين بيركلمة وحاء كلمة ثم صارت كلمة واحدة واختلف في حاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيفت إليه البئر أو هي كلمة زجر للابل وكان الابل كانت ترمى هنا وتزجر بهذه اللفظة فاضيفت البئر إلى اللفظة المذكورة (قوله بَخٍ) بفتح الموحدة وسكون المعجمة وقد تنون مع التثنية والتخفيف بالكسر والرفع (١) والسكون ويجوز التنوين لغات ولو كررت فلاختيار أن تنون الأولى وتسكن الثانية وقد يسكنان جميعا كما قال الشاعر: بَخٍ لوالده وللمولود ومعناها تفخيم الامر والاعجاب به (قوله راجع أو راجع شك ابن مسلمة) أى القعني أى هل هو بالتحانية أو بالموحدة (قوله أفعَل) بضم اللام على انه قول أبي طلحة (١) (قوله والسكون) هو مكر مع اللغة الأولى وقوله ويجوز التنوين لعله محرف عن يحذف كذا ظهر وحرراه مصححه

قَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَفْعَلَ ذَلِكَ يَارَسُولَ اللَّهِ فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَعَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ يَوْسُفَ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ رَاجِحُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ

(قوله فقسّمها أبو طلحة) فيه تعيين أحد الاحتمالين في رواية غيره حيث وقع فيها أفعل فقسّمها فانه احتمال الاول
واحتمال ان يكون أفعل صيغة أمر وفاعل قسمها النبي ﷺ وانتهى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وذكر ابن
عبد البر أن اسمعيل القاضي رواه عن القعني عن مالك فقال في روايته فقسّمها رسول الله ﷺ في أقاربه وبني عمه
قال وقوله في أقاربه أي أقارب أبي طلحة قلت ووقع في رواية ثابت عن أنس كما تقدم وكذا في رواية همام عن اسحق
ابن أبي طلحة فقال ﷺ ضعمها في قرابتك فجعلها حدائق بين حسان بن ثابت وأبي بن كعب لفظ اسحق أخرجه أبو
دادو الطيالسي في مسنده عنه وحديث ثابت نحوه قال ابن عبد البر اضافة القسم الى رسول الله ﷺ وان كان سائغا
شائعا في لسان العرب على معني أنه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك والصواب رواية من قال فقسّمها أبو
طلحة (قوله في أقاربه وبني عمه) في رواية ثابت المتقدمة فجعلها لحسان وأبي وكذا في رواية همام عن اسحق كما ترى
وكذا في رواية الانصاري عن أبيه عن ثمامة وقد تمسك به من قال أقل من يعطى من الاقارب اذالم يكونوا منحصرين
اثنا وفيه نظر لانه وقع في رواية الماجشون عن اسحق المتقدمة فجعلها أبو طلحة في ذى رحمه وكان منهم حسان
وأبي بن كعب فدل على انه أعطى غيرها معهما ثم رأيت في مرسل أبي بكر بن حزم المتقدم فردّه على أقاربه أبي بن كعب
وحسان بن ثابت وأخيه أو ابن أخيه شداد بن أوس ونبيط بن جابر فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة
الف درهم (قوله وقال اسمعيل) أي ابن أبي أويس (وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك) أي بهذا الاسناد
(راجح) أي بالتحانية وقد وصل حديث اسمعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث يحيى بن
يحيى في الوكالة وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة وفي قصة أبي طلحة من الفوائد غير ما تقدم أن منقطع الآخر
في الوقف يصرف لأقرب الناس الى الواقف وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده الى قبول الموقوف عليه واستدل به بعض
المالكية على صحة الصدقة المطلقة ثم يعينها المتصدق لمن يريدوا استدله للجهمور في أن من أوصى أن يفرق ثلث ماله
حيث أرى الله الوصي وصيته ويفرقه الوصي في سبل الخير ولا يأكل منه شيئا ولا يعطى منه وارثا للميت وخالف
في ذلك أبو ثور وفاق للحنفية في الاول دون الثاني وفيه جواز التصديق من الحي في غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله
لأنه ﷺ لم يستنصل بأبطلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص الثلث كثير وفيه تقديم الاقرب من
الاقارب على غيرهم وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل الااضل العالم ولا تنقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن
الانسان انه يحب الخير لشديد واخبرهنا المال اتفاقا وفيه اتخاذ الحوائط والبساتين ودخول أهل الفضل والعلم فيها
والاستغلال بظلمها والاكل من ثمرها والراحة والتمتع فيها وقد يكون ذلك مستحبا يترتب عليه الاجر اذا قصد به
اجرام النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة وفيه كسب العقار واباحة الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضرا
اذا عم طيب نفسه وفيه اباحة استعذاب الماء وتفضيل بعضه على بعض وفيه التمسك بالعموم لان أباطلحة فهم من
قوله تعالى لن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون تناول ذلك بجميع افراده فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شيء بعينه
بل بدر الى اتفاق ما يحبه وأقره النبي ﷺ على ذلك واستدل به لما ذهب اليه مالك من ان الصدقة تصح بالقول من
قبل القبض فن كانت لمعين استحق المطالبة بقبضها وان كانت لجهة عامة خرجت عن ملك القائل وكان للامام صرفه
في سبيل الصدقة وكل هذا اذا لم يظهر مراد المتصدق فان ظهر اتبع وفيه جواز تولي المتصدق قسم صدقته وفيه
جواز أخذ الفنى من صدقة التطوع اذا حصل له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف خلافا لمن
منع ذلك وبطله ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة تملكها وهو ظاهر سياق الماجشون عن اسحق

حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أُمَّةً تُؤَفِّيتُ أَيْنَعَهُمَا إِنْ تَصَدَّقَتْ عَنْهَا قُلُوبُ نَعَمَ قَالَ فَإِنْ لِيَ مِخْرَافًا نَأْشُهُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا **بَابُ** إِذَا وَقَفَ جَمَاعَةٌ أَرْضًا مُشَاعًا فَهُوَ جَائِزٌ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا بَنِي النَّجَّارِ نَامِنُوا نِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا قَالُوا لَا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ **بَابُ** الْوَقْفِ كَيْفَ يُكْتَبُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ

كما تقدم وفيه زيادة الصدقة في التطوع علي قدر نصاب الزكاة خلافا لمن قيدها به وفيه فضيلة لأبي طلحة لأن الآية تضمنت الخشوع على الاتفاق من المحبوب فترقى هو إلى اتفاق أحب المحبوب فصوب ﷺ رأيه وشكر عن ربه فعله ثم أمره أن يخص بها أهله وكني عن رضاه بذلك بقوله يخ وفيه أن الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وقتا وتقدم البحث فيه قبل أبواب وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج إلى قبول معين بل للإمام قبولها منه ووضعها فيما يراه كما في قصة أبي طلحة وفيه أنه لا يعتبر في القرابة من يجمعه والواقف أب معين لأربع ولا غيره لأن أبا إنما يجتمع مع أبي طلحة في الأب السادس وأنه لا يجب تقديم القريب على القريب إلا بعد لأن حساما وأخاه أقرب إلى أبي طلحة من أبي ونبيط ومع ذلك فقد أشرك معهما أبا ونبيط بن جابر وفيه أنه لا يجب الاستيعاب لأن بني حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمرو بن مالك الذي يجمع أبا طلحة وأبا (قوله في حديث ابن عباس أن رجلا) هو سعد بن عباد كما تقدم قريبا * (قوله باب إذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو جائز) قال ابن المنير احتراز عما إذا وقف الواحد المشاع فإن مالكا لا يجيزه لثلا يدخل الضرر على الشريك وفي هذا نظر لأن الذي يظهر أن البخاري أراد الرد علي من ينكر وقف المشاع مطلقا وقد تقدم قبل أبواب أنه ترجم إذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز وهو وقف الواحد المشاع وقد تقدم البحث فيه هناك وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد وقد تقدم بهذا الإسناد مطولا في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة والغرض منه هنا ما اقتصر عليه من قولهم لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل فإن ظاهره أنهم تصدقوا بالأرض لله عز وجل فقبل النبي ﷺ ذلك ففيه دليل لما ترجم له وأما ما ذكره الواقدي أن أبا بكر دفع ثمن الأرض للمالكها منهم وقدره عشرة دنانير فإن ثبت ذلك كانت الحجة للترجمة من جهة تقرير النبي ﷺ على ذلك ولم ينكر قولهم ذلك فلو كان وقف المشاع لا يجوز لا نكر عليهم وبين لهم الحكم واستدل بهذه القصة على أن حكم المسجد يثبت للبناء إذا وقع بصورة المسجد ولو لم يصرح الباني بذلك وعن بعض المالكية أن أذن فيه ثبت له حكم المسجد وعن الحنفية أن أذن للجماعة بالصلاة فيه ثبت والمسئلة مشهورة ولا يثبت عند الجمهور إلا أن صرح الباني بالوقفية أو ذكر صيغة محتملة ونوى معها وجزم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية لكن في الموات خاصة والحق أنه ليس في حديث الباب ما يدل لإثبات ذلك ولا فيه والله أعلم (قوله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله) أي لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مصرف إلى الله فلا استثناء على هذا التقدير منقطع أو التقدير لا نطلب ثمنه إلا من الله فهو متصل * (قوله باب الوقف كيف يكتب) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وقد ترجم له في آخر الشروط في الوقف وترجم له بعد هذا الوقف على الغني والفقير وبعد بابين نفقة قيم الوقف ومن قبل باب أبواب مال الوصي أن يعمل في مال اليتيم هذا جميع المواضع التي أورد فيها موعولا طوله في بعضها واستدل منه بأطراف تعليقا في مواضع منها في المزارعة وفي باب هل ينتفع الواقف بوقفه وفي باب إذا وقف شيئا قبل أن يدفعه إلى غيره (قوله حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع) كذا اقتصر عليه وقد أخرجه أبو داود عن مسدد

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَصَابَ عُمَرُ بِخَيْبَرِ أَرْضًا . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ أَصَبْتُ
أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي بِهِ ، قَالَ إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا
فَتَصَدَّقَ عُمَرُ أَنَّهُ لَا يَبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ فِي الْفُقَرَاءِ وَالْقُرْبَى وَالرُّقَابِ

عن يزيد بن زريع و بشر بن المفضل و يحيى القطان ثلاثهم عن عبد الله بن عون و قد زعم ابن عبد البر أن ابن عون
تفرد به عن نافع و ليس كما قال فقد أخرجه البخاري من رواية صخر بن جويرية عن نافع كما تقدم قبل أبواب و أخرجه
مختصرا و أحمد و الدارقطني مطولا من رواية أيوب و أخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري و النسائي
من رواية عبيد الله بن عمر الا كبير المصغرى و أحمد و الدارقطني من رواية عبد الله بن عمر الا صغر المكبر كلهم عن نافع
و سأذكر ما في روايتهم من الفوائد مفصلا ان شاء الله تعالى (قوله عن نافع) في رواية الانصاري عن ابن عون
لناضية في آخر الشروط عن ابن عون أنبأني نافع و الانباء بمعنى الاخبار عند المتقدمين جزما و قد وقع عند الطحاوي
من جه آخر عن ابن عون أخبرني نافع و الانصاري المذکور أحد شيوخ البخاري أخرج عنه عدة أحاديث بغير
واسطة منها حديث أبي بكر في أنصبة الزكاة و أخرج عنه في مواضع بواسطة و كان الانصاري المذکور قاضي البصرة
و قد تمذهب للكوفيين في الاوقاف و صنف في الكلام على هذا الحديث جزأ مفردا (قوله عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال أصاب عمر) كذا لاكثر الرواة عن نافع ثم عن ابن عون جعلوه في مسند ابن عمر اسكن أخرجه مسلم و النسائي من
رواية سفيان الثوري و النسائي من رواية أبي اسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون و النسائي من رواية سعيد
ابن سالم عن عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جعله من مسند عمر و المشهور الاول (قوله بخير
أرضا) تقدم في رواية صخر بن جويرية ان اسمها ثمغ و كذا لاحمد من رواية أيوب ان عمر أصيب أرضا من
يهود بني حارثة يقال لها ثمغ و نحو ذلك في رواية سعيد بن سالم المذكورة و كذا للدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد الله
ابن عمر و للطحاوي من رواية يحيى بن سعيد و روى عمر بن شبة باسناد صحيح عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
ان عمر رأى في المنام ثلاثة ليال أن يتصدق بتمغ و للنسائي من رواية سفيان عن عبد الله بن عمر جاء عمر فقال يا رسول الله
اني أصبت مالا لم أصب مالا مثله قط كان لي مائة رأس فاشتريت بها مائة سهم من خير من أهلها فيحتمل أن تكون ثمغ
من جملة أراضى خيبر و أن مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي ﷺ بين من شهد خيبر و هذه
المائة سهم غير المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخير التي حصها من جزئه من الغنيمة و غيره و سيأتي بيان ذلك
في حصة كتاب وقف عمر من عند أبي داود و غيره و ذكر عمر بن شبة باسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه
كانت في سنة سبع من الهجرة (قوله أنفس منه) أي أجود و النفيس الجيد المغتبط به يقال نفيس بفتح النون و ضم
الفاء تقاس و قال الداودي سمي نفيسا لانه أخذ النفس و في رواية صخر بن جويرية اني استفتدت مالا وهو عندي
نفيس فرددت أن أتصدق به و قد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى في المنام الامر بذلك و وقع في رواية
للدارقطني اسنادها ضعيف ان عمر قال يا رسول الله اني نذرت أن أتصدق بمالي و لم يثبت هذا و انما كان صدقه تطوع
كما سأوضحه من حكاية لفظ كتاب الوقف المذکور ان شاء الله تعالى (قوله فكيف تأمرني به) في رواية يحيى بن
سعيد أن عمر استشار رسول الله ﷺ في أن يتصدق (قوله ان شئت حبست أصلها و تصدقت بها) أي بمنفعتها
و بين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر احبس أصلها و سبل ثمرتها و في رواية يحيى بن سعيد تصدق بثمره و حبس
أصله (قوله فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث) زاد في رواية مسلم من هذا الوجه ولا يتباع زاد
للدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع حبيس مادامت السموات كذا لاكثر الرواة عن نافع و لم يختلف فيه
عن ابن عون الا موقع عند الطحاوي من طريق سعيد بن سفيان الجحدري عن ابن عون فذكره بلفظ صخر بن جويرية

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالضَّيْفِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا
غَيْرَ مَتَمَوْلٍ فِيهِ **بَابُ الْوَقْفِ لِلْغَنَى وَالْفَقِيرِ وَالضَّيْفِ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ عَنْ**
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَدَ مَالًا بِخَيْمَةِ بَرٍّ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ قَالَ إِنْ شِئْتَ
تَصَدَّقْتَ بِهَا فَتَصَدَّقْ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَذِي الْقُرْبَى وَالضَّيْفِ

الآتِي وَالْجَحْدَرِي أَنَّمَا رَوَاهُ عَنْ صَخْرٍ لَا عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ قَالَ السَّبْكِ اغْتَبَطْتُ بِمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ
عَنْ الْبَيْهَقِيِّ تَصَدَّقْ بِثَمَرِهِ وَحَبْسِ أَصْلِهِ لِإِيْبَاعٍ وَلَا يَوْرَثُ وَهَذَا ظَاهِرُهُ أَنْ اشْتَرَطَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِخِلَافِ
بَقِيَةِ الرِّوَايَاتِ فَإِنَّ الشَّرْطَ فِيهَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ (قُلْتُ) قَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ حِمْسَةِ أَبْوَابٍ مِنْ طَرِيقِ صَخْرٍ بِنِ
جَوَابِ رِوَايَةِ عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لِإِيْبَاعٍ وَلَا يَوْرَثُ وَلَكِنْ يَنْفَقُ ثَمَرُهُ وَهِيَ أَمُّ الرِّوَايَاتِ
وَأَصْرَحَهَا فِي الْمَقْصُودِ فَعَزَّوْهَا إِلَى الْبُخَارِيِّ أَوَّلَى وَقَدْ عُلِقَ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَزَارَعَةِ بِلَفْظِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ تَصَدَّقْ
بِأَصْلِهِ لِإِيْبَاعٍ وَلَا يَوْرَثُ وَلَكِنْ يَنْفَقُ ثَمَرُهُ فَتَصَدَّقُ بِهِ وَحَكَيْتُ هُنَا أَنَّ الدَّوْدِي الشَّارِحَ أَنْكَرَ هَذَا اللَّفْظَ وَنُظَرِ إِلَى
أِذَاكَ سَبَبُ انْكَارِهِ ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّهُ بِسَبَبِ التَّصَرُّحِ بِرَفْعِ الشَّرْطِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَنَّهُ وَلَوْ كَانَ الشَّرْطُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ
فَمَا فَعَلَهُ إِلَّا مَا فَهَمَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ لَهُ احْبِسْ أَصْلَهَا وَسَبِّلْ ثَمَرَهَا وَقَوْلُهُ تَصَدَّقْ صِغَةً أَمْرٌ وَقَوْلُهُ فَتَصَدَّقْ
بِصِغَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي (قَوْلُهُ ١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي الرِّقَابِ وَالْمَسَاكِينِ وَالضَّيْفِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ (جَمِيعُ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ
إِلَّا الضَّيْفَ هُمْ الْمَذْكُورُونَ فِي آيَةِ الزَّكَاةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُمْ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ وَقَوْلُهُ وَلِذِي الْقُرْبَى بِحَتْمَلِ أَنْ يَكُونَ عَم
مِنْ ذِكْرِ فِي الْخَمْسِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُمْ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ قُرْبَى الْوَاقِفِ وَبِهَذَا الثَّانِي جَزَمَ الْقُرْطُبِيُّ وَالضَّيْفُ
مَعْرُوفٌ وَهُوَ مَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ يَرِيدُ الْقَرْيَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي الْهَبَةِ (قَوْلُهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ) تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ
قَبْلَ أَبْوَابِ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ الْعَامِلَ يَأْكُلُ مِنْ ثَمَرَةِ الْوَقْفِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَطَ الْوَاقِفُ أَنَّ الْعَامِلَ لَا يَأْكُلُ مِنْهُ
يَسْتَقْبَحُ ذَلِكَ مِنْهُ وَالْمُرَادُ بِالْمَعْرُوفِ الْقَدْرُ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَقِيلَ الْقَدْرُ الَّذِي يَدْفَعُ بِهِ الشَّهْوَةَ وَقِيلَ الْمُرَادُ أَنْ يَأْخُذَ
مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ وَالْأَوَّلُ (قَوْلُهُ أَوْ يُطْعِمُ فِي رِوَايَةِ صَخْرٍ أَوْ يُوَكِّلُ بِأَسْكَانِ الْوَاوِ وَهِيَ بِمَعْنَى يَطْعَمُ) (قَوْلُهُ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ فِيهِ)
وَفِي رِوَايَةِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَاضِيَةِ فِي آخِرِ الشَّرْطِ وَطِغْرٍ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ بِهِ وَالْمَعْنَى غَيْرَ مَتَخَذٍ مِنْهَا مَالًا أَيْ مَلَكًا وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَتَمَلَّكُ
شَيْئًا مِنْ رِقَابِهَا وَمَالًا مَنصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ وَزَادَ الْأَنْصَارِيُّ وَسَلِيمٌ قَالَ فَخَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ سِيرِينَ فَقَالَ غَيْرَ مَتَأْتَلٍ مَالًا وَالْقَائِلُ
فَخَدَّثْتُ بِهِ هُوَ ابْنُ عُثْمَانَ رَاوَاهُ عَنْ نَافِعٍ بَيْنَ ذَلِكَ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ قَالَ ذَكَرْتُ حَدِيثَ
نَافِعٍ لَا ابْنَ سِيرِينَ فَذَكَرَهُ زَادَ سَلِيمٌ قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ وَأَنَا نَأْنِي مِنْ قَرَأْتُ هَذَا الْكِتَابَ أَنَّ فِيهِ غَيْرَ مَتَأْتَلٍ مَالًا وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ
مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ حَدَّثَنِي رَجُلٌ أَنَّهُ قَرَأَهَا فِي قِطْعَةِ أَدِيمٍ أَحْمَرُ قَالَ ابْنُ عَلِيٍّ وَأَنَا فَرَأْتُهَا عِنْدَ ابْنِ عَبِيدَةَ
ابْنِ عُمَرَ كَذَلِكَ وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ صِفَةَ كِتَابِ وَقَفَ عُمَرُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ نَسَخَهَا إِلَى عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَذَكَرَهُ وَفِيهِ غَيْرَ مَتَأْتَلٍ وَالْمَتَأْتَلُ بِمَثْنَاءٍ ثُمَّ مَثْلَةٌ مُشْدُودَةٌ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ هُوَ الْمَتَخَذُ وَالْمَتَأْتَلُ اتِّخَاذُ أَصْلِ الْمَالِ
حَتَّى كَانَهُ عِنْدَهُ قَدِيمٌ وَأَثْلَةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَصْلُهُ قَالَ الشَّاعِرُ * وَقَدْ يَدْرُكُ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي * وَاشْتَرَا طِيقِي التَّائِلُ بِقَوَى
مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَنْ قَالَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ يَا كُلُّ بِالْمَعْرُوفِ حَقِيقَةُ الْأَكْلِ لَا الْإِخْذَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ بِقَدْرِ الْعَمَالَةِ قَالَهُ الْقُرْطُبِيُّ
وَزَادَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ حَمَادُ وَزَعَمَ عُمَرُ وَبْنُ دِينَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ
يَهْدِي إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ مِنْ صَدَقَةِ عُمَرَ وَكَذَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شُبَّةٍ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَ وَزَادَ عُمَرُ بْنُ
شُبَّةٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرُونَ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَوْصِي بِهَا عُمَرَ إِلَى خَنْصَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ إِلَى الْإِلَاحِ الْكَبِيرِ مِنْ
آلِ عُمَرَ وَنَحْوِهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ وَفِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عِنْدَ أَحْمَدَ عَلَيْهِ ذُو الرِّأْيِ مِنْ آلِ

(١) (قَوْلُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الخ) كَذَا فِي نَسَخِ الشَّارِحِ وَهُوَ مُخَالَفٌ فِي التَّرْتِيبِ لِمَا وَقَعَ لَنَا مِنْ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ هـ

عمر فكانه كان أو لا شرط أن النظر فيه لذي الرأي من أهله ثم عين عند وصيته لحفصة وقدين ذلك عمر بن شبة عن أبي
 غسان المدني قال هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فنسختها حرفا حرفا هذا ما كتب عبد
 الله عمر أمير المؤمنين في منع أنه إلى حفصة ما عاشت تنفق ثمره حيث أراها الله فان توفيت فإلى ذوى الرأي من أهلها
 (قلت) فذكر الشرط كله نحو الذي تقدم في الحديث المرفوع ثم قال والمائة وسق الذي أطعمني النبي ﷺ فانها
 مع منع على سنته الذي أمرت به ان شاء ولي منع ان يشتري من ثمره رقيقا يعملون فيه فعل وكتب معيقيب وشهد عبد الله
 ابن الأرقم وكذا أخرج أبو داود في روايته نحو هذا وذكر جميعا كتابا آخر نحو هذا الكتاب وفيه من الزيادة
 وصرمة بن الأكوخ والعبد الذي فيه صدقة كذلك وهذا يقتضي ان عمر انما كتب كتاب وقفه في خلافته لان معيقيب
 كان كاتبه في زمن خلافته وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين فيحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي ﷺ باللفظ
 وتولى هو النظر عليه الى أن حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب ويحتمل ان يكون آخر وقفته ولم يقع منه قبل
 ذلك الاستشارته في كفيته وقدر وي الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال قال عمر لولا أني
 ذكرت صدقتي لرسول الله ﷺ لرددتها فهذا يشعر بالاحتمال الثاني وانه لم ينجز الوقف الا عند وصيته واستدل
 الطحاوي بقول عمر هذا لابي حنيفة وزفر في ان ايقاف الارض لا يمنع من الرجوع فيها وان الذي منع عمر من الرجوع
 كونه ذكره للنبي ﷺ فكره ان يفارقه على أمر ثم يخالفه الى غيره ولا حجة فيما ذكره من وجهين أحدهما أنه
 منقطع لان ابن شهاب لم يدرك عمر ثانيها أنه يحتمل ما قدمته ويحتمل أن يكون عمر كان يرى بصحة الوقف
 ولزومه الا ان شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع وقدر وي الطحاوي عن علي مثل ذلك فلا حجة فيه لمن قال بان
 الوقف غير لازم مع إمكان هذا الاحتمال وان ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بصحة تعليق الوقف وهو عند
 المالكية وبه قال ابن سريج وقال تعود منافعه بعد المدة المعينة اليه ثم الى ورثته فلو كان للتعليق ما لاصح اتفاقا كما لو
 قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف قال أحمد حدثنا حماد هو ابن خالد
 حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن عمر قال أول صدقة أي موقوفة كانت في الاسلام صدقة عمر وروى عمر
 ابن شبة عن عمر وبن سعد بن معاذ قال سألتنا عن أول حبس في الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال الانصار
 صدقة رسول الله ﷺ وفي اسناده الواقدي وفي مغازي الواقدي أن أول صدقة موقوفة كانت في الاسلام أراضي
 بخيريق بالمعجمة مصغر التي أوصى بها الى النبي ﷺ فوقفها النبي ﷺ قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين
 من أهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس ومنهم من تأوله وقال أبو حنيفة لا يلزم
 وخالفه جميع أصحابه الا زفر بن الهذيل فحكي الطحاوي عن عيسى بن أبان قال كان يوسف يحجز بيع الوقف فبلغه
 حديث عمر هذا فقال من سمع هذا من ابن عون فحدثه به ابن عليه فقال هذا لا يسع أحدا خلافا له ولو بلغ أبا حنيفة
 فقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحدهم ومع حكاية الطحاوي هذا فقد انتصر
 كعادته فقال قوله في قصة عمر حبس الأصل وسبل النمرة لا يستلزم التأيد بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره
 لذلك اه ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله وقفت وحسبت الا التأيد حتى يصرح بالشرط عند من
 يذهب اليه وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها حبس ما دامت السموات والارض قال القرطبي رد الوقف مخالف
 للإجماع فلا يلتفت اليه وأحسن ما يعتذر به عن رده ما قال أبو يوسف فانه أعلم بأبي حنيفة من غيره وأشار الشافعي الى أن
 الوقف من خصائص أهل الاسلام أي وقف الأراضي والعقار قال ولا نعرف أن ذلك وقع في الجاهلية وحقيقة الوقف
 ثم عاود ود حنيفة تقطع تصرف الواقف في رقة الموقوف الذي يدوم الانتفاع به وثبت صرف منفعة في جهة خير وفي
 حديث الباب من التراث جواز ذكر الوالد أبا باسمه المجرد من غير كنية ولا لقب وفيه جواز اسناد الوصية والنظر على
 الوقف للمدراء وتقديمها على من هو من أقرانها من الرجال وفيه اسناد النظر الى من لم يسم اذا وصف بصفة معينة تميزه

وأن الواقف يلى النظر على وقفه اذالم يسنده لغيره قال الشافعى لم يزل العدد الكثير من الصحابة من بعدهم يلون أوقافهم نقل ذلك الالوف عن الالوف لا يختلفون فيه وفيه استشارة أهل العلم والدين والفضل في طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية وأن أنشور يشير بأحسن ما يظهر له في جميع الأمور وفيه فضيلة ظاهرة لعمد لرغبته في امتثال قوله تعالى إن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وفيه فضل الصدقة الجارية وصحة شروط الواقف واتباعه فيها وأنه لا يشترط تعيين المصرف لفظاً وفيه أن الواقف لا يكون إلا فيأله أصل يدوم الانتفاع به فلا يصح وقف مالا يدوم الانتفاع به كالطعام وفيه أنه لا يكفي في الوقف لفظ الصدقة سواء قال تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف إليها شيئاً آخر لستردد الصدقة بين أن تكون تملك الرقبة أو وقف المنفعة فإذا أضاف إليها ما يميز أحد المحتملين صح بخلاف ما لو قال وقفت أو حبست فإنه حريص في ذلك على الرجح وقيل "الصريح الواقف خاصة وفيه زلل لثبوت التحبيس في قصة عمر هذه نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذكر جهة عامة صح ونمسك من أجاز الاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله فتصدق بها عمر ولا حجة في ذلك لما قدمته من أنه أضاف إليها لا تباع ولا توهب ويحتمل أيضاً أن يكون قوله فتصدق بها عمر راجعاً إلى الثمرة على حذف مضاف أى فتصدق بثمرتها فليس فيه متعلق لمن أثبت الواقف بلفظ الصدقة مجرداً وهذا الاحتمال الثاني جزم القرطبي وفيه جواز الواقف على الأغنياء لأن ذوى القربى والضيف لم يقيد بالحاجة وهو لا يصح عند الشافعية وفيه أن للواقف أن يشترط لنفسه جزءاً من ريع الموقوف لأن عمر شرط لمن ولى وقفه أن يأكل منه بالمعروف ولم يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط وإذا جاز في المبهم الذى تعينه العادة كان فيما يعينه هو أجوز ويستنبط منه صحة الواقف على النفس وهو قول ابن أبى ليلى وأبى يوسف وأحمد في الأرجح عنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجمهورهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً سيرا بحيث لا يهتم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصنف محمد بن عبد الله الانصارى شيخ البخارى جزءاً ضخماً واستدل به بقصة عمر هذا بقصة ركب البدنة وحديث أنس في أنه عليه السلام أعتق صفيه وجعل عتقها صداقها ووجه الاستدلال به أنه أخرجها عن ملكه بالعتق وردها إليه بالشرط وسيأتى البحث فيه في النكاح وبقصة عثمان الآتية بعد أبواب واحتج المانعون بقوله في حديث الباب سبل الثمرة وتسبيل الثمرة تملكها للغير والإنسان لا يتمكن من تملك نفسه لنفسه وتعقب بان امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه إنما هو لعدم الفائدة والثائدة في الوقف حاصلة لأن استحقاقه إياه ملكاً غير استحقاقه إياه وقفاً ولا سيما إذا ذكر له مالا آخر فإنه حكم آخر يستفاد من ذلك الواقف واحتجوا أيضاً بأن الذى يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عمله ولذا منع أن يتخذ لنفسه منه مالا فلو كان يؤخذ منه صحة الواقف على النفس لم يمنعه من الاتخاذ وكأنه اشترط لنفسه أمراً لو سكت عنه لمكان يستحقه لقيامه وهذا على أرجح قولى العلماء أن الواقف إذا لم يشترط لناظر قدر عمله جاز له أن يأخذ بقدر عمله ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجره ففي صحة هذا الشرط عند الشافعية خلاف كالهشيمى إذا عمل في الزكاة هل يأخذ من سهم العالمين والراجح الجواز ويؤيده حديث عثمان الآتى بعد واستدل به على جواز الواقف على الوارث في مرض الموت فإن زاد على الثلث ردوان خرج منه لزم وهو إحدى الروايتين عن أحمد لأن عمر جعل النظر بده لحفصة وهى بمن يرثه وجعل لمن ولى وقفه أن يأكل منه وتعقب بأن وقف عمر صدر منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والذى أوصى به إنما هو شرط النظر واستدل به على أن الواقف إذا شرط لناظر شيئاً أخذه وإن لم يشترطه له لم يجز إلا أن دخل في صفة أهل الوقف كالفقراء والمساكين فإن كان على معينين ورضوا بذلك جاز واستدل به على أن تعليق الواقف لا يصح لأن قوله حبس الأصل يناقض تاقيته وعن مالك وابن سريج يصح واستدل بقوله لا تباع على أن الواقف لا يناقل به وعن أبى يوسف أن شرط الواقف أنه إذا تعطلت منافعه يبيع وعرف ثمنه في غيره ويوقف في ماسمى في الأول وكذا أن شرط البيع إذا رأى الحظ في نقله إلى موضع آخر واستدل به على وقف المشاع

باب وقف الأرض بمسجد حدثني إسحاق أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبي حدثنا أبو التياح قال حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أمر بالمسجد وقال يا بني النجار ممنوني حائطكم هذا فقلوا لا والله لا نطلب نعمة إلا إلى الله **باب** وقف الدواب والكراع والعروض والصاميت ، قال الزهري فيمن جعل ألف دينار في سبيل الله ، ودفعها إلى غلام له تاجر يتجر بها ، وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربان هل للرجل أن يأكل من ربح تلك الألف شيئا وإن لم يكن جعل ربحها صدقة في المساكين ، قال ليس له أن يأكل منها **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى حدثنا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر حمل على فرس له في سبيل الله أعطاه رسول الله ﷺ له فحمل عليها رجلا ، فأخبر عمر أنه قد وقفها يديعها ، فسأل رسول الله ﷺ

لأن المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب لم تكن منقسمة وفيه أنه لا سراية في الأرض الموقوفة بخلاف العتق ولم ينقل أن الوقف سرى من حصه عمر إلى غيرها من باقي الأرض وحكي بعض المتأخرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسراية وهو شاذ منكر واستدل به على أن خير فتحت غنوة وسيأتي البحث فيه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى * (قوله باب وقف الأرض بالمسجد) لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك الأمن أنكر الوقف ولا من نفاه إلا أن في الجزء المشاع احتمالا لبعض الشافعية قال ابن الرفعة يظهر أن وقف المشاع فيما لا يمكن الانتفاع به لا يصح وجزم ابن الصلاح بالصحة حتى يحرم على الجنب المكث فيه ونوزع في ذلك قال الزين بن المنير لعل البخاري أراد الرد على من خص جواز الوقف بالمسجد وكأنه قال قد نفد وقف الأرض المذكورة قبل أن تكون مسجدا فدل على أن صحة الوقف لا تختص بالمسجد ووجه أخذه من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب منها إلا إلى الله كأنهم تصدقوا بالأرض المذكورة فتم انعقاد الوقف قبل البناء فيؤخذ منه أن من وقف أرضا على أن يبنها مسجدا انعقد الوقف قبل البناء (قلت) ولا يخفى تكلنه (قوله حدثني إسحاق) كذا للجميع إلا الأصيلي فنسبه فقال حدثنا إسحاق بن منصور ووقع في رواية أبي علي بن شويبه حدثنا إسحاق هو ابن منصور وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث والأسناد كدبصريون (قوله بالمسجد) في رواية الكشميهني ببناء المسجد وستأتي بقية مباحث الحديث في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى * (قوله باب وقف الدواب والكراع والعروض والصاميت) هذه الترجمة معقودة لبيان وقف المنقولات والكراع بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخيل فهو بعد الدواب من عطف الخاص على العام والعروض بضم المهملة جمع عرض بالسكون وهو جميع ما عدا النقد من المال والصاميت بالمهملة بلفظ ضد الناطق والمراد به من النقد الذهب والفضة ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتمل على قصة فرس عمر أنها دالة على صحة وقف المنقولات فيلحق به ما في معناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحبيس العين فلا تباع ولا توهب بل ينتفع بها ولا تنفع في كل شيء بحسبه (قوله وقال الزهري الخ) هو ذهاب من الزهري إلى جواز مثل ذلك وقد أخرجه عنه هكذا ابن وهب في موطئه عن يونس عن الزهري ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في جملة على الفرس في سبيل الله ثم وجد يباع وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة واعترضه الأسماعيلي فقال لم يذكر في الباب إلا الأثر عن الزهري والحديث في قصة الفرس التي حمل عليها عمر فقط وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي أدان فيه النبي ﷺ لعمر بأن يحبس أصله وينتفع بثمرته والصامت إنما ينتفع به بأن يخرج بعينه إلى شيء غيره وليس هذا بتحبيس الأصل والانتفاع بالثمره بل المأذون فيه ما عدا منه نفع بفضل كالثمره والغلة والارتفاق والعين قائمة فمما لا ينتفع به إلا باقائه عينه فلا اد ملاخضا وجواب هذا الاعتراض أن الذي حضره في الانتفاع بالصاميت

أَنْ يَدْتَمَعَهَا ، فَقَالَ لَا تَدْتَمَعَهَا وَلَا تَرْجِعَنَّ فِي صَدَقَتِكَ **بَابُ** نَفَقَةِ الْقِيمِ لِلْوَقْفِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا مَاتَرَ كَتَبْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ
ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَفْقِهِ أَنْ
يَأْكُلَ مِنْ وَلِيهِ وَيُوكِلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا **بَابُ** إِذَا وَقَفَ أَرْضًا أَوْ بَيْتًا ، وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ
مِثْلَ دِلَالِ الْمُسْلِمِينَ . وَقَفَ أَنَسُ دَارًا ، فَكَانَ إِذَا قَدِمَ نَزَلَهَا وَتَصَدَّقَ الزَّيْرُ بِدَوْرِهِ وَقَالَ لِلْمَرْدُودَةِ
مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَرٍّ بِهَا ، فَإِنْ اسْتَعْنَتْ بِزَوْجٍ فَلَيْسَ لَهَا حَقٌّ ، وَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ
نَصِيْبَهُ مِنْ دَارِ عُمَرَ سُكْنَى لِذَوِي الْحَاجَةِ مِنْ آلِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَالَ عَبْدَانُ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي

ليس بمسلم بل يمكن الانتفاع بالصامت بطريق الارتفاق بأن يحبس مثلامنه ما يجوز لبسه للمرأة فيصح بأن يحبس
أصله وينتفع به النساء باللبس عند الحاجة إليه كما قدمت توجيهه والله أعلم * (قوله باب نفقة القيم للوقف) في رواية
الحموي نفقة بقية الوقف والاول أظهر فانه أورد فيه حديث أبي هريرة مرفوعا لا تقسم ورثتي دينارًا ولا درهما
ماتركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة وهو دال على مشروعية أجره العامل على الوقف والمراد بالعامل
في هذا الحديث القيم على الأرض والاجير ونحوها أو الخليفة بعده ﷺ وروى عن أبي هريرة قال ان المراد به أجره حافر قبره
وقوله لا تقسم ورثتي بأسكان الميم على النهي وبضمها على النقي وهو الأشهر وبه يستقيم المعنى حتى لا يعارض
ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك ﷺ مالا يورث عنه وتوجيه رواية النهي أنه لم يقطع بأنه لا يخلف شيئًا بل كان
ذلك محتملا فنهاهم عن قسمة ما يخلف ان اتفق انه خلف وقوله ﷺ ورثتي سماهم ورثة باعتبار أنهم كذلك بالقوة
لكن منهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله لا نورث ما تركنا صدقة وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الخمس
ان شاء الله تعالى ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصرا وقد تقدم شرحه مستوفى قبل بياب وقد
اعترضه الاسماعيلي بأن المحفوظ عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر ليس فيه ابن عمر ثم أوردته كذلك من
طريق سليمان بن حرب وغير واحد عن حماد (قلت) لكن البخاري أخرجه عن قتيبة عنه وقتيبة من الحفاظ وقد
تابعه يونس بن محمد عن حماد بن زيد فوصله أخرجه أحمد عنه مطولا ووصله أيضا يزيد بن زريع عن أيوب أخرجه
الاسماعيلي وقال الحميدي لم أقف على طريق قتيبة في صحيح البخاري وهو ذو هول شديد منه فانه ثابت في جميع النسخ
* (قوله باب اذا وقف أرضا أو بئرا أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين) هذه الترجمة معقودة لمن يشترط لنفسه
من وقفه منفعة وقد قيد بعض العلماء الجواز بما اذا كانت المنفعة عامة كما تقدم (قوله ووقف أنس) هو ابن
مالك (دارا فكان اذا قدم نزلها) وصله البيهقي من طريق الانصاري حدثني أبي عن ثمامة عن أنس أنه وقف
داراله بالمدينة فكان اذا حج مر بالمدينة فنزل داره وهو موافق لما تقدم عن المالكية أنه يجوز أن يقف الدار
ويستثنى لنفسه منها بيتا (قوله وتصدق الزبير بدوره وقال للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرّة ولا مضر بها
فان استعنت بزواج فليس لها حق) وصله الدارمي في مسنده من طريق هشام بن عروة عن أبيه ان الزبير جعل
دوره صدقة على بنه لاتباع ولا توهب ولا نورث وان للمردودة من بناته فذكر نحوه ووقع في بعض النسخ من
نسائه وصوبها بعض المتأخرين فوهم فان الواقع بخلافها وقوله غير مضرّة ولا مضر بها بكسر الضاد الاولى وفتح
الثانية (قوله وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوي الحاجات من آل عبدالله بن عمر) وصله ابن سعد
بعنه وفيه انه تصدق بداره محبوسة لاتباع ولا توهب (قوله وقال عبدان الخ) كذا للجميع قال أبو نعيم ذكره عن

إِسْحَقَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ ، وَقَالَ أَنْشُدْكُمْ اللَّهُ وَلَا
أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ حَفَرَ رُومَةً فَلَهُ الْجَنَّةُ
فَحَفَرْتُهَا . أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ فَجَهَّزْتُهُ . قَالَ فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ

عبدان بلارواية وقد وصله الدارقطني والاسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه
وأبو اسحق المذكور في أسناده هو السبيعي وأبو عبد الرحمن هو السلمي قال الدارقطني تفرد بهذا الحديث عثمان والد
عبدان عن شعبة وقد اختلف فيه على أبي اسحق فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه ك هذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي
ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي اسحق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضا وتابعه أبو قطن عن
يونس أخرجه أحمد (قلت) وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره فانه ثقة واتفق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته
هكذا أرجح من انفراد يونس بن أبي اسحق الا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم فيتعارض الترجيح فلعل
لأبي اسحق فيه اسنادين (قوله أن عثمان) أي ابن عفان (قوله حيث) في رواية الكشميني حين حوصر
أي لما حاصره المصريون الذين انكروا عليه تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح والقصة مشهورة وقد وقع
في رواية النسائي من طريق زيد بن أبي أنيسة المذكورة قال لما حصر عثمان في داره واجتمع الناس قام
وأشرف عليهم الحديث (قوله أنشدكم الله) في رواية الاحنف عند النسائي أنشدكم بالله الذي لا اله الا هو زاد
الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حزن عن عثمان أنشدكم الله والاسلام (قوله من حفر رومة) قال ابن
ابن بطة هذا وهم من بعض رواة والمعروف أن عثمان اشتراها لأنه حفرها (قلت) هو المشهور في الروايات فقد
أخرجه الترمذي من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق فقال فيه هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب من مائها الا
بمن لکن لا يتعين الوهم فقد روى البغوي في الصحابة من طريق بشر بن بشير الأسلمي عن أبيه قال لما قدم المهاجرون
المدينة استنكروا الماء وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القربة بمذق قال له النبي ﷺ
تبيعنيها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعيالي غيرها فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشترها بخمسة وثلاثين
ألف درهم ثم أتى النبي ﷺ فقال أنجمل لي فيها ما جعلت له قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين وإن كانت أولاء عينا فلا مانع أن
يخفر فيها عثمان بثراول لعل العين كانت تجرى الى بثر فوسعها وطواها فنسب حفرها اليه (قوله فصدقوه بما قال) في رواية ضعيفة
ابن معاوية التيمي قال أرسل عثمان وهو محصور الى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال احضروا غدا فأشرف عليهم فذكر
الحديث بطوله أخرجه سيف في التتويح وللنسائي من طريق الاحنف بن قيس ان الذين صدقوه بذلك هم علي بن
أبي طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وزاد الترمذي في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي اسحق في روايته
هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله ﷺ أثبت حراء فليس عليك الا نبي أو صديق أو شهيد قالوا نعم
وسأتي هذا من حديث أنس في مناقب عثمان ان شاء الله تعالى وفي رواية زيد أيضا ذكر رومة لم يكن يشرب منها الا
بمن فابتعتها فجعلتها للتقير والغنى وابن السبيل وزاد النسائي من طريق الاحنف عن عثمان فقال اجعلها سقاية
للمسلمين وأجرها لك وزاد في روايته أيضا وأشياء عددها فمن تلك الاشياء ما وقع في رواية ثمامة بن حزن المذكورة
هل تعلمون أن المسجد ضاق بأهله فقال رسول الله ﷺ من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد بخير منها في
الجنة فاشترتها من صلب مالي فاتم اليوم تمنعوني أو أصلي فيها ونحوه لاسحق بن راهويه وابن خزيمة وابن حبان من
طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله مطولا وزاد النسائي من رواية الاحنف بن قيس عن عثمان أنه
اشترها بعشرين ألفا أو خمسة وعشرين ألفا وزاد في ذكر جيش العسرة فجهزتهم حتي لم يفقدوا عقالا ولا خطاما
وللترمذي من حديث عبد الرحمن بن حبان السلمي أنه جهزهم بثلاثمائة بعير ولاحمد من حديث عبد الرحمن بن سمرة أنه

وَقَالَ عُمرُ فِي قَهْرِهِ لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ . وَقَدْ يَلِيهِ الْوَاقِفُ وَغَيْرُهُ فَهَوَّ وَاسْعَ إِكْلًا
بَابُ إِذَا قَالَ الْوَاقِفُ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ فَهُوَ جَائِزٌ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي
 التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ . قُلُوا لَا نَطْلُبُ
 ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ
 الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ

جاء بألف دينار في ثوبه فصحبها في حجر النبي ﷺ حين جهز جيش العسرة فقال ﷺ ما على عثمان من عمل بعد اليوم
 وأخرج أسد بن موسى في فضائل الصحابة من مرسل قتادة حمل عثمان على ألف بعير وسبعين فرسا في العسرة وعند
 أبي يعلى من وجه آخر ضعيف فجاء عثمان بسبعمائة أوقية ذهب وعند ابن عدى بسند ضعيف جد عن حذيفة أن
 النبي ﷺ استعان عثمان في جيش العسرة فجاء بعشرة آلاف دينار ولعلها كانت عشرة آلاف درهم فتوافق رواية
 عبد الرحمن بن سمرة من صرف الدينار بعشرة دراهم ومن تلك الأشياء ما وقع في رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
 عثمان عند أحمد والنسائي أنشد الله رجلا شهد رسول الله ﷺ يوم بيعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان
 الحديث وسيأتي بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمر أن شاء الله تعالى ومنها ما روى المدارقني من طريق
 ثمامة بن حرب عن عثمان أنه قال هل تعلمون أن رسول الله ﷺ زوجني ابنتيه واحدة بعد أخرى رضي بي ورضي
 عني قالوا نعم ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد الحميري قال أشرف عثمان فقال يا طلحة أنشدك الله أما سمعت
 رسول الله ﷺ يقول ليأخذ كل رجل منكم بيد جلسه فأخذ بيدي فقال هذا جلوسي الدنيا والآخرة قال نعم
 وللحاكم في المستدرک من طريق أسلم أن عثمان حين حصر قال لطلحة أتذكر إذ قال النبي ﷺ أن عثمان رفيقي في الجنة
 قال نعم وفي هذا الحديث من الفوائد مناقب ظاهرة لعثمان رضي الله عنه وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج
 إلى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة وإنما يكره ذلك عند المناخلة والمكاثرة والعجب (قوله وقال عمر في وقعه)
 تقدم شرحه مستوفى قبل ثلاثة أبواب وقد ادعى الاسماعيلي وغيره أنه ليس في أحاديث الباب شيء يوافق ما ترجم به
 الأثر أنس وليس كذلك فإن جميع ما ذكره مطابق لها فأما قصة أنس فظاهرة في الترجمة وأما قصة الزبير فمن جهة أن
 البنت ربما كانت بكرا فطلعت قبل الدخول فتكون مؤنتها على أبيها فيلزمه إسكانها فإذا أسكنها في وقته فكانه
 اشترط على نفسه رفع كلفة وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن الآل يدخل فيهم الأولاد كبارهم وصغارهم وأما
 قصة عثمان فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فيما أخرجه الترمذي من طريق ثمانية بن حزن قال شهدت الدار
 حين أشرف عليهم عثمان فقال أنشدكم بالله وبالإسلام هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس فيها ماء يستعذب
 غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي الحديث
 وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب الشرب وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها وقد تقدم توجيه ذلك قبل أبواب
 (قوله باب إذا قال الواقف لا نطلب ثمنه إلا إلى الله تعالى) أورده فيه حديث أنس في قول بني النجار لا نطلب ثمنه إلا إلى
 الله أوره مختصرا جدا وقد تقدم بسنده وزيادة في مثله قبل خمسة أبواب قال الاسماعيلي المعنى أنهم لم يبيعوه ثم جعلوه
 مسجدا الآن قول المالك لا أطلب ثمنه إلا إلى الله لا يصيره وقفنا وقد يقول الرجل هذا عبده فلا يصيره وقفنا ويقول
 للمدبر فيجوز بيعه وقال ابن المنير مراد البخاري أن الواقف يصح بأي لفظ دل عليه أما بمجرد ما بقرينة والله أعلم
 كذا قال وفي الجزم بأن هذا مراده نظر بل يحتمل أنه أراد أنه لا يصير بمجرد ذلك وقفنا (قوله باب قول الله عز وجل
 يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إلى قوله
 والله لا يهدي القوم الفاسقين) كذا لا في ذرو سابق في رواية الاصيلي وكريمة الآيات الثلاث قال الزجاج في المعاني

الأوليان واحدهما أولى ومنه أولى به عثر ظهر أعثرنا أظهرنا وقال لي علي بن عبد الله حدثنا يحيى
ابن آدم حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري

هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن اعرابا وحكما ومعنى (قوله الاوليان واحدهما أولى ومنه أولى به) أى أحق
به ووقع هذا في رواية الكشميهنى لابي در وحده وكذا الذي بعده والمعنى وآخران أى شاهدان آخران يقومان
مقام الشاهدين الاولين من الذين استحق عليهم أى من الذين حق عليهم وهم أهل الميت وعشيرته والاوليان أى
الاحقان بالشهادة لقرايتهما ومعرفتهما وارتفع الاوليان بتقديرهما كانه قيل من الشاهدان فأجيب الاوليان أو هما بدل من
الضمير في يقومان أو من آخران ويجوز أن يرتفعوا باستحق أى من الذين استحق عليهم انتداب الا واین منهم للشهادة
لاطلاعهم على حقيقة الحال ولهذا قال أبو اسحق الزجاج هذا الموضع من أصعب ما في القرآن اعرابا قال الشهاب
السمين ولقد صدق والله فيما قال ثم بسط القول في ذلك وختمه بان قال وقد جمع الزمخشري ما قلته باوجز عبارة فقال
فذكر ما تقدم فلذلك اقتضت عليه (قوله عثر ظهر أعثرنا اظهرنا) قال أبو عبيدة في المجاز قوله فان عثر على أنهما
استحقا اثما أي فان ظهر عليه وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة فان عثر على أنهما استحقا اثما
ان أطلع منهما على خيانة وأما تفسير أعثرنا فقال الفراء قوله أعثرنا عليهم أى اظهرنا وأطلعنا قال وكذلك قوله
فان عثرأي اطلع (قوله وقال لي علي بن عبد الله) اي ابن المديني كذا لابي ذر والاكثر وفي رواية
النسفي وقال علي بحذف المحاورة وكذا جزم به أبو نعيم لكن أخرجه المصنف في التاريخ فقال حدثنا علي بن المديني
وهذا مما يقوى ما قررته غير مرة من أنه يعبر بقوله وقال لي في الاحاديث التي سمعها لکن حيث يكون في اسنادها
عنده نظر أو حيث تكون موقوفة وأما من زعم انه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل (قوله
ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا ومحمد بن أبي القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم
وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرج حديثه هذان فروي النسفي عن البخاري قال لأعرف محمد بن أبي القاسم هذا
كما ينبغي وفي نسخة الصغاني كما أشتهى وقد روى عنه أيضا أبو أسامة وكان علي بن عبد الله يعني ابن المديني استحسنه
وزاد في نسخة الصغاني أن الثوري قال قلت للبخاري رواه غير محمد بن أبي القاسم قال لا وقد روى عنه أبو أسامة
أيضا لكنه ليس بمشهور وروى عمر البجيرى بالموحدة والجيم مصغرا عن البخاري نحو هذا وزاد قيل له رواه يعني
هذا الحديث غير محمد بن أبي القاسم فقال لا وهو غير مشهور (قلت) وماله في البخاري ولا لشيخه عبد الملك بن سعيد
ابن جبير غير هذا الحديث الواحد ورجال الاسناد ما بين علي بن عبد الله وابن عباس كوفيون (قوله خرج رجل من
بني سهم) هو بزيل بموحدة وزاي مصغر وكذا ضبطه ابن ماكولا ووقع في رواية الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس
عن تميم نفسه عند الترمذى والطبري بذييل بذال بدل الزاي ورأيت في نسخة صحيحة من تفسير الطبري بزيل براء بغير نقطة
ولا بن منده من طريق السدي عن الكلبى بذييل بن أبي مارية ومثله في رواية عكرمة وغيره عند الطبري مرسل لكنه
لم يسم ووهب من قال فيه بذييل بن ورقاء فانه خزاعي وهذا سهمى وكذا وهم من ضبطه بذييل بالذال المعجمة ووقع في
رواية ابن جرير انه كان مساما وكذا أخرجه بسنده في تفسيره (قوله مع تميم الداري) أي الصحابي المشهور وذلك
قبل أن يسم تميم كما سيأتي وعلى هذا فهو من مرسل الصحابي لان ابن عباس لم يحضر هذه القصة وقد جاء في بعض
الطرق أنه رواها عن تميم نفسه بين ذلك الكلبى في روايته المذكورة فقال عن ابن عباس عن تميم الداري قال بري الناس
من هذه الآية غيرى وغير عدي بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان الى الشام قبل الاسلام فاتيا الشام في تجارتها وقدم
عليهما مولى لبني سهم ويحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الاسلام ثم تأخرت الحكاية حتى أسلموا كلهم فان في

وَعَدِي بْنُ بَدَاءَ فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضَ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ . فَلَمَّا قَدِمَا بَرَكْتَهُ فَقَدُوا جَامًا مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا
مَنْ ذَهَبَ فَأَحْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ وَجَدَ الْجَامَ بِمَكَّةَ فَقَالُوا ابْتِغَاءً مِنْ نَعِيمٍ وَعَدِي فَقَامَ رَجُلَانِ
مِنْ أَوْلِيَائِهِ فَحْلَفَا لِشَهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا وَإِنَّ الْجَامَ لِصَاحِبَيْهِمْ قُلُوبُهُمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ

القصة ما يشعر بأن الجميع تحاكموا إلى النبي ﷺ فلعلها كانت بمكة سنة الفتح (قوله وعدي ابن بداء) بالوحدة وتشديد
المهملة مع المد لم تختلف الروايات في ذلك إلا ما رأيت في كتاب القضاء للكرائسي فإنه سماه البداء بن عاصم وأخرجه عن
معلى بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة ووقع عند الواقدي أن عدي بن بداء كان أخا نعيم الداري فإن ثبت فلعله أخوه
لامه أو من الرضاعة لكن في تفسير مقاتل بن حبان أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما نعيم والآخر يمانى
(قوله فمات السهمي بارض ليس بها مسلم) في رواية الكلبي فرض السهمي فأوصى اليهما وأمرهما أن يبلغا ما ترك
أهله قال نعيم فلما مات أخذنا من تركته جاما وهو أعظم تجارتها فبعناه بألف درهم فاقسمتها أنا وعدي (قوله فلما قدما
بتركته فقد واجاما) في رواية ابن جريج عن عكرمة أن السهمي المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في
متاعه ثم أوصى اليهما فلما مات فتحا متاعه ثم قدما على أهله فدفعوا إليهم ما أرادا فتفتح أهله متاعه فوجدوا الوصية
وفقدوا أشياء فسألوهما عنها فوجدوا فرفعوهما إلى النبي ﷺ فنزلت هذه الآية إلى قوله من الآتين فأمرهم أن
يستحلفوهما (قوله جاما) بالجيم وتخفيف الميم أي أناه (قوله مخرصا) بخاء معجمة وواو ثقيلة بعدها مهملة أي
منقوشا فيه صفة الخوص ووقع في بعض نسخ أبي داود مخرصا بالضاد المعجمة أي مموها والاول أشهر ووقع في
رواية ابن جريج عن عكرمة أناه من فضة منقوش بذهب وزاد في روايته أن نعيما وعديا لماسثلا عنه قالوا اشتريناه منه
فارتفعوا إلى النبي ﷺ فنزلت فان عثر على أنهما استحقا أنما ووقع في رواية الكلبي عن نعيم فلما أسلمت تأثمت فأتيت
أهله فاخبرتهم الخبر وأدبت إليهم خمسمائة درهم واخبرتهم أن عند صاحبي مثلها (قوله فقام رجلان من أولياء السهمي)
أي الميت وقع في رواية الكلبي فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم وسمى مقاتل بن مقاتل بن سليمان في تفسير الآخر
المطلب بن أبي وداعة وهو سهمي أيضا لكنه سمي الاول عبد الله بن عمرو بن العاص وكذا جزم به يحيى بن سلام في
تفسيره وقول من قال عمرو بن العاص أظهر والله أعلم واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعى فيحلف
ويستحق وسيأتي البحث فيه واستدل به ابن سريج الشافعي المشهور للحكم بالشاهد واليمين وتكلف في انتزاعه فقال
أن قوله تعالى فان عثر على أنهما استحقا أنما لا يخلو أما أن يقرأ أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد واحد أو شاهد واحد
قال وقد اجمعوا على أن الإقرار بعد الانكار لا يوجب يمينا على الطالب وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمراتين
فلم يبق إلا شاهد واحد فلذلك استحق الطالبان يمينهما مع الشاهد الواحد وهذا الذي قاله متعقب بأن القصة
وردت من طرق متعددة في سبب النزول ليس في شيء منها أنه كان هناك من يشهد بل في رواية الكلبي فسألهم البيهقي
فلم يجدوا فأمرهم أن يستحلفوه أي عديا بما يعظم على أهل دينه واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء
على أن المراد بالغير الكفار والمعنى منكم أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك قال
أبو حنيفة ومن تبعه وتعقب بأنه لا يقول بظاهرها فلا يجوز شهادة الكفار على المسلمين وإنما يجوز شهادة بعض الكفار
على بعض واجيب بأن الآية دلت بمنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم وبإيمانها على قبول شهادة الكافر على
الكافر بطريق الأولى ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فبقيت شهادة الكافر على الكافر
على حالها وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبفقد المسلم حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري
وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية وقوى ذلك

باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة

عندم حديث الباب فان سياقه مطابق لظاهر الآية وقيل المراد بالغير العشرة والمعنى منكم او من عشيرتكم او آخرا من غيركم او من غير عشيرتكم وهو قول الحسن واحتج له النحاس بان لفظ آخر لا بد ان يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوغ ان تقول مررت برجل كريم ولثيم آخر فلي هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فيتعين ان يكون الاخران كذلك وتعقب بان هذا وان ساغ في الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك والصحابي اذا حكى سبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع اتفاقا وايضا في ما قال رد المحتاف فيه بالمختلف فيه لان اتصاف الكافر بالعدالة يختلف فيه وهو فرع قبول شهادته فمن قبلها ووصفه بها ومن لا فلا واعترض ابو حبان على المثال الذي ذكره النحاس بانه غير مطابق فقلت جاء في رجل مسلم وآخر كافر صرح بخلاف ما لو قلت جاء في رجل مسلم وكافر آخر والآية من قبيل الاول لا الثاني لان قوله او آخرا من جنس قوله اثنان لان كلا منهما صفة رجلان فكانه قال اثنان فرجلان ورجلان آخرا وذهب جماعة من الائمة الى ان هذه الآية منسوخة وان ناسخها قوله تعالى ممن رضون من الشهداء واحتجوا بالاجماع على رد شهادة الفاسق والكافر شر من الفاسق واجاب الاولون بان النسخ لا يثبت بالاحتمال وان الجمع بين الدليلين اولي من الغاء احدهما وبان سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صح عن ابن عباس وعائشة وعمر وبن شرجيل وجمع من السلف ان سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس ان الآية نزلت فيمن مات مسافرا وليس عنده أحد من المسلمين فان اتهم استحلها أخرجه الطبري باسناد رجاله ثقات وأنكر أحمد على من قال ان هذه الآية منسوخة وصح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي ﷺ فروى أبو داود باسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال حضرت رجلا من المسلمين الوفاة بدقوقة ولم يجد أجدا من المسلمين فاشهد رجلين من أهل الكتاب فقدا الكوفة بتركته ووصيته فاخبر الأشعري فقال هذا لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ فاحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا كتمان ولا بدلا وأمضى شهادتهما ورجح الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى يأيا الذين آمنوا خطاب للمؤمنين فلما قال أو آخرا وصح أنه أراد غير مخاطبين فتعين أنهما من غير المؤمنين وأيضا فجواز استشهاد المسلم ليس مشروطا بالسفر وأن أبا موسى حكم بذلك فلم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة وذهب الكراييسي ثم الطبري وآخرون الى أن المراد بالشهادة في الآية اليمين قال وقد سمي الله اليمين شهادة في آية اللعان وأيدوا ذلك بالاجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله فيقسمان بالله أي يحلفان فان عرف انهما حلفا على الاثم رجعت اليمين على الاولياء وتعقب بان اليمين لا يشترط فيها عدد ولا عدالة بخلاف الشهادة وقد اشترط في هذه القصة فتوى حملها على انها شهادة وأما اعتلال من اعتل في ردها بانها تخالف القياس والاصول لمافيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فقد اجاب من قال به بانه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كما في الطب وليس المراد بالحبس السجن وانما المراد الامساك لليمين ليحلف بعد الصلاة وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الرية وأما شهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فان الآية تضمنت نقل الايمان اليهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين فيشرع لها ان يحلوا ويستحقوا كما يشرع للمدعى الدم في القسامة ان يحلف ويستحق فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له يمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه واي فرق بين ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال وحكي الطبري أن بعضهم قال المراد بقوله اثنان ذوا عدل منكم الوصيان قال والمراد بقوله شهادة بينكم معنى الخضور لما يوصيهما به الوصي ثم زيف ذلك (قوله باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة) قال

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ أَوْ **الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ** عَنْهُ **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ** عَنْ **فِرَاسٍ** قَالَ قَالَ **الشَّعْبِيُّ** حَدَّثَنِي **جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَاهُ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ سِتَّ بَنَاتٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا فَلَمَّا حَضَرَ جِدَادُ النَّخْلِ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ وَالِدِي اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا وَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَرَكَ الْغُرْمَاءُ . قَالَ إِذْهَبْ فَبَيْدِرْ كُلَّ تَمْرٍ عَلَى نَاحِيَتِهِ فَفَعَلْتُ ثُمَّ دَعَوْتُ فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ أَغْرَوَانِي تِلْكَ السَّاعَةَ فَلَمَّا رَأَى مَا يَصْنَعُونَ أَطَافَ حَوْلَ أَعْظَمِهَا بَيْدَرًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ ادْعُ أَصْحَابَكَ فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَدَّى اللَّهُ أَمَانَةَ وَالِدِي وَأَنَا وَاللَّهِ رَاضٍ أَنْ يُؤَدِيَ اللَّهُ أَمَانَةَ وَالِدِي . وَلَا أَرْجِعُ إِلَى أَخَوَاتِي بِتَمْرَةٍ . فَسَلِمَ وَاللَّهُ الْبَيَّادِرُ كُلُّهَا حَتَّى أَتَى أَنْظَرُ إِلَى الْبَيْدَرِ الَّذِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ تَمْرَةً وَاحِدَةً قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَغْرَوَانِي يَعْنِي هَيَّجُوا بِي فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ

الداودي لا خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة جازر (قوله حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه) هكذا وقع هنا بالشك وقد روى البخاري عن أبي جعفر محمد بن سابق البغدادي مولى بني تميم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء وفي المغازي والنكاح والاشربة ولم يرو عنه بغير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك وأما الفضل بن يعقوب فتقدم ذكره في البيوع وأخرج عنه أيضا في الجزية وغيرها وشيخان هو ابن عبد الرحمن وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء وحديث جابر المذكور وبأنى الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيرها وقوله فيه اذهب فبيدر ففتح الموحدة وسكون التحتانية بعدها دال مكسورة بصيغة فعل الامر أى اجعل كل صنف في بيدر أى جربين يخصه ووقع في رواية أبي ذر عن المرخسى فبادر وقوله ولا أرجع الى اخواتي ثمرة كذا للاكثر بنزع الخافض والمكشميني بتمرة بانباتها (قوله قال أبو عبد الله أغرواني يعنى هييجوا بى فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) وقع هذا للمستمل وحده وأغر وابعضم الهمزة مبنى لما لم يسم فاعله يقال أغرى بكذا اذا الهج به واولع وقال ابو عبيدة في الحجاز في قوله تعالى فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء الاغراء التهييج والافساد والله أعلم **خاتمة** اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف من الاحاديث المرفوعة على ستين حديثا المعلق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة المتكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وأربعون حديثا والخالص ثمانية عشر حديثا وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمرو بن الحرث ماترك رسول الله ﷺ شيئا وحديث ابن عباس كان المال للولد وحديثه هما واليان وحديثه في قصة تميم الداري وحديث الدين قبل الوصية وأما حديث لا صدقة الا عن ظهر غنى فمذكورة عند مسلم بالمعنى وأما حديث عثمان في بئر رومة فمأخوذة عنده لكن تقدم في الشرب مختصرا معلقا وأغفله المزي في الاطراف هنا وهناك وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم اثنا وعشرون أثرا والله تعالى أعلم

﴿ تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس وأوله كتاب الجهاد ﴾

فهرست الجزء الخامس من فتح الباری

بشرح صحیح البخاری

﴿ فرست الجزء الخامس من فتح الباری ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٥ باب الخصومة في البئر والقضاء فيها	٢ (كتاب المزارعة)
٢٦ باب اثم من منع ابن السيل من الماء	٢ باب فضل الزرع والفرس اذا اكل منه
٢٦ باب سكر الانهار	٣ باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بالآلة
٢٩ باب شرب الاعلى قبل الاسفل	الزرع الخ
٣٠ باب شرب الاعلى الى السكبين	٤ باب اقتناء السكب للحرث
٣١ باب فضل سقي الماء	٦ باب استعمال البقر للحرثة
٣٣ باب من رأى أن صاحب الحوض أو القرية	٦ باب اذا قال اكفي مؤنة النخل أو غيره الخ
أحق بمائه	٧ باب قطع الشجر والنخل
٣٤ باب لاحمي الله ولرسوله ﷺ	٧ باب
٣٥ باب شرب الناس وسقي الدواب من الانهار	٨ باب المزارعة بالشطرنج ونحوه
٣٦ باب بيع الحطب والكلأ	١٠ باب اذا لم يشترط السنين في المزارعة
٣٦ باب القطائع	١١ باب
٣٧ باب كتابة القطائع	١٢ باب المزارعة مع اليهود
٣٨ باب حلب الابل على الماء	١٢ باب ما يكره من الشروط في المزارعة
٣٨ باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط	١٢ باب اذا زرع بمال قوم غير اذنهم وكان في
أو في نخل	ذلك صلاح لهم
٤١ (كتاب في الاستقراض) وأداء الديون والحجر	١٣ باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض
والتفليس	الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم
٤١ باب من اشترى الدين وليس عنده ثمنه أو	١٤ باب من أحيا أرضاً مواتاً
ليس بحضرة	١٦ باب
٤١ باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو	١٦ باب اذا قال رب الارض أقرك ما أقرك الله
اتلافها	ولم يذكر أجلاً معلوماً فهما على تراضيهما
٤٢ باب أداء الديون	١٧ باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي
٤٣ باب استقراض الابل	بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر
٤٥ باب حسن التقاضي	١٩ باب كراء الارض بالذهب والفضة
٤٥ باب هل يعطى أكبر من سنه	٢١ باب
٤٥ باب حسن القضاء	٢١ باب ماجاء في الفرس
٤٥ باب اذا قضى دون حقه أو جلاه فهو جائز	٢٣ باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته
٤٦ باب اذا قاص أو جازفه في الدين تمرأ أو غيره	جائزة مقسوماً كان أو غير مقسوم
٤٦ باب من استعاذ من الدين	٢٤ باب من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى
٤٧ باب الصلاة على من ترك ديناً	٢٥ باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن

صحيفة

- ٤٧ باب مطل الغني ظلم
٤٧ باب لصاحب الحق مقال
٤٨ باب اذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به
٥٠ باب من أخر الغريم الي الغدا ونحوه ولم ير ذلك مطالاً
٥٠ باب من باع مال المتاع أو المعدم فتقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينق على نفسه
٥١ باب اذا أقرضه الى أجل مسمى أو أجله في البيع
٥١ باب الشفاعة في وضع الدين
٥٢ باب ما ينهى عن اضاءة المال الخ
٥٢ باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا بأذنه
٥٣ ما يذكر في الاشخاص والخصومة بين المسلم واليهود
٥٤ باب من رد أمر السفه والضعيف العقل وأن لم يكن حجر عليه الامام
٥٥ باب كلام الخصوم بعضهم في بعض
٥٦ باب اخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة
٥٦ باب دعوى الوصى للميت
٥٧ باب التوائى ممن يخشى معرته
٥٧ باب الربط والحبس في الحرم
٥٨ باب في الملازمة
٥٨ باب التقاضي
٥٩ (كتاب اللقطة)
٥٩ واذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع اليه
٦٠ باب ضالة الابل
٦٣ باب ضالة الغنم
٦٤ باب اذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها
٦٤ باب اذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه

صحيفة

- ٦٥ باب اذا وجدت ثمرة في الطريق
٦٦ باب كيف تعرف اللقطة أهل مكة
٦٧ باب لا تحلب ماشية أحد بغير اذن
٦٩ باب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لانها وديعة عنده
٧٠ باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتي لا يأخذها من لا يستحق
٧١ باب من عرف اللقطة ولم يدفعها الي السلطان
٧١ باب
٧٢ (كتاب المظالم)
٧٣ باب قصاص المظالم
٧٣ باب قول الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين
٧٣ باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه
٧٤ باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً
٧٥ باب نصر المظلوم
٧٥ باب اذا انتصار من الظالم
٧٦ باب غنم المظلوم
٧٦ باب الظلم ظلمات يوم القيامة
٧٦ باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم
٧٦ باب من كانت له مظلمة عند الرجل فخلها له هل يبين مظلمته
٧٧ باب اذا حله من ظلمه فلا رجوع فيه
٧٧ باب اذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو
٧٨ باب اثم من ظلم شيئاً من الارض
٨٠ باب اذا أذن انسان لآخر شيئاً جاز
٨٠ باب قول الله تعالى وهو ألد الخصام
٨٠ باب اثم من خاصم في باطل وهو يعلمه
٨١ باب اذا خاصم فجر
٨١ باب قصاص المظلوم اذا وجد مال ظالمه
٨٢ باب ما جاء في السقائف
٨٣ باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره

صحيفة

- ٨٤ باب صب الخمر في الطريق
- ٨٤ باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصدقات
- ٨٥ باب الآبار
- ٨٦ باب اماطة الاذى
- ٨٦ باب الغرفة
- ٨٨ باب من عقل بعيره على البلاط
- ٨٩ باب الوقوف والبول عند سباطة قوم
- ٨٩ باب من أخذ الفصن وما يؤذي الناس في الطريق فرمى به
- ٨٩ باب اذا اختلفوا في الطريق الميتاء
- ٩٠ باب النهي بغير اذن صاحبه
- ٩١ باب كسر الصليب وقتل الخنزير
- ٩١ باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو تحرق الرقاق
- ٩٣ باب من قاتل دون ماله
- ٩٤ باب اذا كسر قصعة أو شيئا لغيره
- ٩٥ باب اذا هدم حائطاً فليبن مثله
- ٩٦ (كتاب الشركة)
- ٩٨ باب ما كان من خليطين فانها يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة
- ٩٨ باب قسمة الغنم
- ٩٩ باب القران في التمر بين الشركاء حتى يستاذن أصحابه
- ٩٩ باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل
- ٩٩ باب هل يقرع في القسمة والاستهاير فيه
- ١٠٠ باب شركة اليتيم واهل الميراث
- ١٠٠ باب الشركة في الارضين وغيرها
- ١٠٠ باب اذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لحم رجوع ولا شفعة
- ١٠١ باب الاشتراك في الذهب والنضة وما يكون فيه الصرف

صحيفة

- ١٠١ باب مشاركة الذمي والمشركين في المزارعة
- ١٠٢ باب قسم للغنم والعدل فيها
- ١٠٢ باب الشركة في الطعام وغيره
- ١٠٣ باب الشركة في الرقيق
- ١٠٣ باب الاشتراك في الهدى والبدن
- ١٠٤ باب من عدل عشرة من الغنم بجزور
- ١٠٤ (كتابان في الرهن في الحضر وقول الله عز وجل فلهن مقبوضة)
- ١٠٦ باب من رهن درعه
- ١٠٦ باب رهن السلاح
- ١٠٧ باب الرهن مركوب ومحلوب
- ١٠٨ باب الرهن عند اليهود وغيرهم
- ١٠٨ باب اذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه
- ١٠٩ في العتق وفضله
- ١١١ باب أى الرقاب أفضل
- ١١٢ باب ما يستحب من العتاقة في الكسوف أو الآيات
- ١١٧ باب اذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء
- ١١٣ باب اذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال اخل
- ١٢٠ باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه
- ١٢٢ باب اذا قال لعبدده هو لله ونوى العتق والاشهاد بالعتق
- ١٢٣ باب أم الولد
- ١٢٥ باب بيع المدبر
- ٢٢٦ باب بيع الولاء وهبته
- ١٢٦ باب اذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادى
- ١٢٧ باب عتق المشرك
- ١٢٨ باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية
- ١٣١ باب فضل من أدب جاريته
- ١٣١ باب قول النبي ﷺ العبيد اخوانكم فاطعموهم مما تاكلون

١٣٢ باب العبد اذا احسن عبادته ونصح سيده

١٣٤ باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله عدى

أو أمتي

١٣٧ باب اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه

١٣٧ باب العبد راع في مال سيده

١٣٧ باب اذا ضرب العبد فليجنب الوجه

١٣٩ باب في المكاتب

١٣٩ باب اثم من قذف مملوكه

١٤٠ باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجم وقوله

والذين يبتغون الكتاب

١٤٢ باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن

اشترط شرطاً ليس في كتاب الله

١٤٤ باب استعانة الكاتب وسؤاله الناس

١٤٨ باب بيع المكاتب اذا رضى

١٤٩ باب اذا قال المكاتب اشتري وأنت تقني فاشتره

لذلك

١٥٠ (كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها)

١٥٢ باب القليل من الهبة

١٥٢ باب من استوهب من أصحابه شيئاً

١٥٣ باب من استسقى

١٥٤ باب قبول هدية الصيد

١٥٤ باب قبول الهدية

١٥٤ باب قبول الهدية

١٥٦ باب من أهدى الى صاحبه وتحرى بعض

نساءه دون بعض

١٥٩ باب ما لا يرد من الهدية

١٦٠ باب من رأى الهبة الغائبة جائزة

١٦٠ باب المكافأة في الهبة

١٦٠ باب الهبة للولد واذا أعطى بعض ولده شيئاً لم

يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله

١٦٣ باب الاشهاد في الهبة

١٦٥ باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها

١٦٦ باب هبة المرأة لغير زوجها وعقها اذا كان

لها زوج الخ

١٦٧ باب بمن يبدأ بالهدية

١٦٨ باب من لم يقبل الهدية لعلة

١٦٩ باب اذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن

تصل إليه

١٧٠ باب كيف يقبض العبد والمتاع

١٧٠ باب اذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلت

١٧٠ باب اذا وهب ديناً على رجل

١٧١ باب هبة الواحد للجماعة

١٧٢ باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقسومة

وغير المقسومة

١٧٣ باب اذا وهب جماعة لقوم

١٧٣ باب من أهدى له هدية وعنده جلساًؤه فهو

أحق بها

١٧٤ باب اذا وهب بغير الرجل وهو راكبه فهو

جائز

١٧٤ باب هدية ما يكره لبسها

١٧٥ باب قبول الهدية من المشركين

١٧٧ باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى لا ينهاكم

الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين

١٧٩ باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته

١٨١ باب

١٨٢ باب ما قيل في العمرى والرقي

١٨٤ باب من استعار من الناس القرس

١٨٤ باب الاستعانة للعروس عند البناء

١٨٥ باب فضل المنيحة

١٨٨ باب اذا قال أخدعتك هذه الجارية على

ما يتعارف الناس الخ

١٨٨ باب اذا حمل رجل على فرس فهو كالعمرى والصدقة

١٨٩ (كتاب الشهادات)

١٨٩ باب ما جاء في البيعة على المدعى

صحيفة

١٨٩ باب اذا عدل رجل رجلا فقال لا أعلم الا

خيرا أو ما علمت الا خيرا

١٩٠ باب شهادة المختبىء

١٩١ باب اذا شهد شاهد أو شهود بشيء وقال آخرون

ما علمنا ذلك يحكم بقول من شهد

١٩٢ باب الشهداء العدول وقول الله تعالى

وأشهدوا ذوى عدل منكم ومن ترضون

من الشهداء

١٩٣ باب تعديل كم يجوز

١٩٣ باب الشهادة على الانساب والرضاع

المستفيض والموت القديم

١٩٤ باب شهادة القاذف والسارق والزاني

١٩٥ باب لا يشهد على شهادة جور اذا شهد

١٩٦ باب ما قيل في شهادة الزور

٣٠١ باب شهادة الاعمى ونكاحه وانكاحه ومبايعته

وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف

بالاصوات

٣٠٣ باب شهادة النساء وقوله تعالى فان لم

يكونا رجلين فرجل وامرأتان

٣٠٤ باب شهادة الأماء والعبيد

٣٠٥ باب شهادة المرضعة

٣٠٦ باب تعديل النساء بعضهن بعضا

٣٠٩ باب اذا زكى رجل رجلا كفاه

٣١١ باب ما يكره من الاطناب

في المدح وليقل ما يعم

٣١١ باب بلوغ الصبيان وشهادتهم

٣١٤ باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين

٣١٤ باب اليمين على المدعى عليه في الاموال

والحدود

٣١٧ باب اذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس

البينة أو ينطلق لطلب البينة

صحيفة

٣١٧ باب اليمين بعد العصر

٣١٧ باب يضاف المدعى عليه حينما وجبت عليه

اليمين ولا يصرف من موضع الى غيره

٣١٨ باب اذا تسارع قوم في اليمين

٣١٩ باب قول الله تعالى ان الذين يشتركون

بعهد الله وأيمانهم منا قليلا

٣١٩ باب كيف يستحلف

٣٢٠ باب من أقام البينة بعد اليمين

٣٢١ باب من أمر بانجاز الوعد

٣٢٣ باب لا يسئل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها

٢٢٣ باب الفرعة في المشكلات

٣٢٦ (كتاب الصلح)

٣٢٨ باب ليس الكاذب الذى يصلح بين الناس

٣٢٩ باب قول الامام لاصحابه اذهبوا بنا نصلح

٣٣٠ باب قول الله عز وجل أن يصالحا بينهما

صلحا والصلح خير

٣٣٠ باب اذا اصطالحوا على صلح جور فالصلح مردود

٣٣٢ باب كيف يكتب هذا ما صلح فلان بن فلان

فلان بن فلان وأن لم ينسبه الى قبيلته أو نسبه

٣٣٢ باب الصلح مع المشركين

٣٣٤ باب الصلح في الدية

٣٣٤ باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله

عنهما ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين

فئتين عظيمتين

٣٣٥ باب هل يشير الامام بالصلح

٣٣٦ باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم

٣٣٦ باب اذا أشار الامام بالصلح فابي

٣٣٧ باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث

والمجازفة في ذلك

٣٣٧ باب الصلح بالدين والعين

٣٣٨ (كتاب الشروط)

٣٣٨ باب ما يجوز من الشروط في الاسلام

والاحكام والمبايعه

٣٣٩ باب اذا باع نخلا قد أنبرت

٣٣٩ باب الشروط في البيع

٣٣٩ باب اذا اشترط البائع ظهور الدابة الى مكان

مسمى جاز

٣٤٦ باب الشروط في المعاملة

٣٤٦ باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح

٣٤٧ باب الشروط في المزارعة

٣٤٧ باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

٣٤٧ باب الشروط التي لا تحل في الحدود

٣٤٧ باب ما يجوز من شروط المكاتب اذا رضى

بالبيع على أن يعتق

٣٤٨ باب الشروط في الطلاق

٣٤٩ باب الشروط مع الناس بالقول

٣٤٩ باب الشروط في الولاة

٣٤٩ باب اذا اشترط في المزارعة اذا شئت اخرجتك

٣٥١ باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع

أهل الحرب وكتابة الشروط

٣٧١ باب الشروط في القرض

٣٧١ باب المكاتب وما لا يحل من الشروط التي

تخالف كتاب الله

٣٧٢ باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا

٣٧٢ باب الشروط في الوقف

٣٧٣ (كتاب الوصايا)

٣٧٣ باب الوصايا

٣٧٩ باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن

يتكففوا الناس

٣٨٤ باب الوصية بالثلث

٣٨٦ باب قول الموصي لوصيه تعاهد ولدي وما

يجوز للموصي من الدعوى

٣٨٦ باب اذا أوما المريض برأسه اشارة بينة

تعرف

٣٨٦ باب لا وصية لوارث

٣٨٧ باب الصدقة عند الموت

٣٨٨ باب قول الله عز وجل من بعد وصية

يوصي بها أودين

٣٩٠ باب تأويل قول الله تعالى من بعد وصية

توصون بها أودين

٣٩٢ باب اذا وقف أو وصى لأقاربهم من الأقارب

٣٩٤ باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب

٣٩٥ باب هل ينتفع الواقف بوقفه

٣٩٦ باب اذا وقف شيئاً فلم يدفعه الى غيره

فهو جائز

٣٩٧ باب اذا قال دارى صدقة لله ولم يبين

للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطى في

الأقربين أو حيث أراد

٣٩٧ باب اذا قال ارضي أو بستانى صدقة لله عن

امى فهو جائز وان لم يبين لمن ذلك

٣٩٧ باب اذا تصدق أو وقف بمضى ماله أو

بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز

٣٩٨ باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه

٣٩٩ باب قول الله عز وجل واذا حضر القسمة

الآية

٣٩٩ باب ما يستحب لمن توفي فجأة

٤٠١ باب الاشهاد في الوقف والصدقة

٤٠١ باب قول الله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم

ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم

الى أموالكم الى قوله فانكحوا ما طاب لكم

من النساء

٤٠١ باب قول الله تعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا

بلغوا النكاح فان أنستم منهم رشدا فادفعوا

اليهم أموالهم

٤٠٢ باب وما للموصي ان يعمل في مال اليتيم

وما ياكل منه بقدر عمله

صحيفة

٤.٣ باب قول الله تعالى ان الذين يأكلون أموال
اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا
وسيصولون سعيرا

٤.٣ باب يستلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم
خير وان تخالطوهم فاخوانكم الي آخر الآية
٤.٤ باب استخدام اليتيم في السفر والحضر اذا
كان صلاحا له ونظر الام أوزوجها لليتيم
٢.٥ باب اذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو
جائز وكذلك الصدقة

٣.٧ باب اذا وقف جماعة أرضا مشاعا الخ
٣.٧ باب الوقف كيف يكتب
٣.٩ باب الوقف للغي والفقير والضيف
٣.١٢ باب وقف الارض للمسجد

صحيفة

٣.١٢ باب وقف الدواب والكراع والعر وض
والصامت

٣.١٣ باب نفقة القيم للوقف
٣.١٣ باب اذا وقف أرضا أو بئرا واشترط لنفسه
مثل دلاء المسلمين

٣.١٥ باب اذا قال الواقف لا نطلب ثمنه الا الي
الله فهو جائز

٣.١٥ باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية
اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم الى
قوله والله لا يهدي القوم الفاسقين
٣.١٨ باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر
من الورثة